

الدكتور رياض غنّام

# المقاطعات اللبنانية

في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني

ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨ - ١٨٦١

دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي



بيروت



A  
956.92  
G 411 m

A  
956.92  
G 411 m

الدكتور رياض غنام

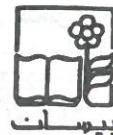
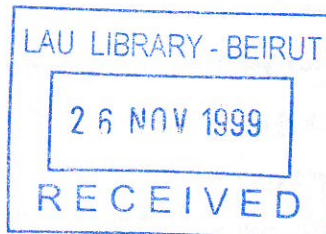
## المقاطعات اللبنانية

في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني

ونظام القائمقاميتين

١٨٦١ - ١٨٨٨

دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب التاريخ  
ص ١٠٠



## كلمة شكر

ويبقى بعد إنجاز هذا البحث كلمة وفاء وتقدير أوجهها إلى كل من ساهم في ترقّي هذه الدراسة، وأخص بالذكر الدكتور حسان حلاق الذي فتح لي قلبه ومنحني الوقت الطويل والتوجيهات القيمة والتشجيع البناء، ثم قدّم لهذا الكتاب. والدكتور أمين جرادي الذي كان لتوجيهاته المنهجية الأثر الواضح في هذه الدراسة، كما أخص بالشكر الدكتور وجيه كوثراني والدكتور حسن يحيى، والدكتور ابراهيم مارون الذين كان لملاحظاتهم وتوجيهاتهم الفضل الكبير في تقديم هذا البحث. فضلاً عما تحمله الأساتذة جميعهم من مشقة القراءات العديدة لهذه الأطروحة وما حوته من إشكالات منهجية وتعقيدات في النصوص والوثائق وما تمخض عن ذلك من آراء وتصويبات كان لها الفضل الأبرز في تضيق هامش النقد والخطأ. وقد حرصت على إبقاء النص كما ورد باستثناء تعديلات بسيطة، وذلك تأكيداً على الأمانة التي «تقضي أن يبقى النص وثيقة لظروفه وبنيته الفكرية وحدود المنهجية التي كانت قد حصلت آنذاك».

كما أذكر بالفضل العلامة الدكتور محمد خليل الباشا الذي رعاني بعنايته وعلومه اللغوية والموضوعية، والصديق الأخ فادي الدمشقي. ولا أنسى أصحاب الفضل من الذين سمحوا لي بتصوير وثائقهم الخاصة أو الذين فتحوا لي قلوبهم قبل مكتباتهم وأخص منهم الأمير نديم آل ناصر الدين والدكتور منير إسماعيل الذي يحتفظ بمجموعة قيّمة من وثائق البطركية المارونية وغيرها، والأستاذ شوقي حمادة والشيخ سهيل حمادة والدكتور عبد الله سعيد الذي رفدني بكثير من الوثائق الموجودة في مكتبته الخاصة، والصديق الأستاذ محمود موسى. كما أتقدم

## \* المقاطعات اللبنانية

في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني

ونظام القائمقاميتين 1788 - 1861

دراسة وثائقية في تاريخ جبل لبنان السياسي

\* المؤلف: الدكتور رياض غنام

\* حقوق الطبع محفوظة

\* الطبعة الأولى: 1998

\* الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام

ص.ب: 5261-13 / بيروت - لبنان

هاتف: 351291 - فاكس: 747089



بالشكر من إدارة المركز الوطني للمعلومات والدراسات لإغنائها هذا البحث بكثير من وثائقها القيمة، وكذلك المكتبة الوطنية في بعقلين ومديرها الأستاذ أسعد ملاك وإدارة الجامعة الأميركية ومكتبة الجامعة اللبنانية، فإلى هؤلاء الأفاضل جميعاً جزيل الشكر والامتنان، وجزى الله الخيرين الجزاء المبين.

## تقديم

بقلم: د. حسان حلاق  
أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية

يعتبر الدكتور رياض غنام من الباحثين اللبنانيين القلائل الذين تميزوا بالجدية وروح البحث العلمي، ويعتبر كتابه «المقاطع اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين» من الكتب العلمية الرصينة، وهو في الأصل جزء من أطروحة دكتوراه نالها الباحث تحت إشرافي من قسم التاريخ - كلية الآداب - الجامعة اللبنانية، ونال عليها تقدير «جيد جداً».

ومن سمات هذه الدراسة اعتماد الدكتور رياض غنام على وثائق ومخطوطات تنشر للمرة الأولى، وعلى مصادر أساسية لا يمكن الطعن في أهميتها، فجهد باحثاً ومنقّباً عنها في مختلف المراكز البحثية والوثائقية من بينها على سبيل المثال لا الحصر: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين الذي يضم آلاف الوثائق المتعلقة بالشهابيين والجنبلاتيين والارسلانيين، والولاة العثمانيين، وسلاطين الدولة العثمانية... وما تزال هذه الوثائق والمركز الوطني بمثابة «أرض بكر» تحتاج إلى عشرات الباحثين للتنقيب وللبحث عن مضامينها وأهميتها، واستخراج وثائقها.

ويزداد هذا الكتاب أهمية باعتماد الباحث أيضاً على وثائق المديرية العامة



للآثار في بيروت، وعلى الوثائق البريطانية غير المنشورة من ضمن محفوظات مركز بعقلين، بالإضافة إلى اعتماده على وثائق ومخطوطات أهلية تخص أبناء مجتمع الشوف وجبل لبنان.

ومن السمات البارزة في هذا الكتاب تميزه بأسلوب علمي رصين بعيداً عن الاتجاهات والتيارات السياسية التقليدية، وبعيداً عن الطائفية والمذهبية، ولئن برزت بعض هذه السمات في الدراسة فليس إبرازها إشارة إلى انحياز المؤلف إلى هذه الطائفة أو تلك، إنما هو منهج علمي يؤرخ لحقبة هامة من تاريخ لبنان تميزت بالحدة السياسية تارة وبالنزعة الطائفية تارة أخرى، وما كان على المؤرخ الدكتور رياض غنام إلا أن يسجل هذه الصفحات التاريخية استناداً إلى مبدأ «نفعية التاريخ»، واستناداً إلى أن عبر الماضي يستفاد منها في بناء الحاضر والمستقبل.

لقد عمل الباحث أكثر من عشر سنوات متواصلة لانجاز دراسته، وبذل جهداً واضحاً وملموساً في اشتغاله على الوثائق والمستندات والمخطوطات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما حرص الباحث على تذييل دراسته بنماذج مصورة من هذه الوثائق، فضلاً عن الخرائط المصورة التوضيحية.

إن أهمية هذه الدراسة لا تكمن بجمع المادة العلمية فحسب، وإنما تزداد أهميتها في المنهج العلمي الذي اتبعه الباحث المعتمد على التحليل والنقد توصلًا إلى الحقائق التاريخية. فالنص التاريخي لا تكمن أهميته بمضمونه فحسب، وإنما بتحليله ونقده مقدمة للاستفادة من هذا المضمون على أسس علمية واضحة المعالم.

ومن الأهمية بمكان القول، إن الباحث استطاع أن يقدم لنا معلومات تاريخية هامة، استطاع بواسطتها تغيير الكثير من المفاهيم التقليدية حول تاريخ جبل لبنان. ولهذا فإن لبنان والعالم العربي اكتسبا مؤرخاً وباحثاً جديداً يتسم بالجدية والعمل الرصين، كما أن المكتبة اللبنانية والعربية اكتسبت بين دفتيها كتاباً رصيناً وعملاً علمياً ممتازاً.

حسان حلاق

بيروت المحروسة في ١٩٩٧/١١/٤

## المقدمة

لا شك أن الفترة الممتدة بين سنتي ١٧٨٨ و ١٨٦١ هي من أهم الفترات التي مرّ بها جبل لبنان سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فالتبدلات التي شهدتها مقاطعات الجبل كانت من الجذرية إلى حد أنها قلبت موازين القوى السياسية، فأضعفت بعضها وألغت البعض الآخر وقضت عليه لمصلحة قوى أخرى أو فئات لم يكن لها فاعلية كبيرة على المسرح السياسي للجبل قبل هذا التاريخ. وتأتي أهمية هذه الحقبة لا من باب معاصرة الأمير بشير قاسم عمر لها وتبوءه سدة الحكم أكثر من نصف قرن من الزمن، بل للتبدلات التي أدخلت على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الإمارة ونمط عيش السكان، بسبب التفاعل الناتج عن الانفتاح على الغرب ومبادراته التي غلفها بستر من الأنشطة الثقافية والفكرية، المتجسدة بالمدارس والمعاهد التعليمية والمؤسسات الإرسالية والعلاقات الاقتصادية بهدف إقامة كيانات من السكان تدين له بالولاء الفكري والثقافي في عملية اقتلاع لها وتغريبها عن الجذور التي نشأت فيها، والتراث الذي تنتمي إليه دينياً وثقافياً وحضارياً.

والعلوم الإنسانية التي يكرّس لها الباحثون جل اهتمامهم، ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتطوير المجتمع ورفع المستوى الفردي فيه. ومن هذا الواقع لم يكن الهدف من هذه الدراسة ببعيد عن الهدف التعليمي والإنساني، خصوصاً أنها تربط المجتمع اللبناني المعاصر بالجذور القريبة والبعيدة التي كان يعيش فيها أجدادنا سكان جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية الحقبة التاريخية التي عاشت فيها الإمارة الشهابية أولاً، ثم في عهد القائمقاميتين، وظهور نتائج التحول السياسي والاجتماعي وإرساخ



مبادئ أساسية لم تزل معالمها بارزة في النظام السياسي - الطائفي الذي نشهده اليوم. كما تأتي أهميتها لناحية تصحيح بعض المعلومات التاريخية خلافاً لما أشيع، خصوصاً في فترة الحروب الأهلية ١٨٤٠ - ١٨٦٠ التي عصفت بسكان جبل لبنان، وتفسير ظاهراتها وتعليل أسبابها بما هو حقيقي وصحيح لا بما هو معروف ورائج. من هنا كانت الميزة الأساسية لا لعملية اختيار هذه الفترة، بل للأهمية في الربط بين حقبتين ما زالتا تتواصلان سياسياً واجتماعياً وثقافياً رغم التبدلات الإقليمية والدولية الناتجة عن مفاعيل الحربين العالميتين الأولى والثانية، والانفتاح الذي شهده نظام الجمهورية اللبنانية لاحقاً.

والكتابات التاريخية التي تناولت هذه الفترة كثيرة ومتعددة، وهي غنية بالتأليف والمصنفات حتى صَحَّ القول إنه ما من بلد كتب عنه كما كتب عن جبل لبنان. لكن أغلب هذه الكتابات يغلب عليها طابع التعصب والفئوية بحكم انتماء المؤرخ أو الكاتب إلى فريق من الفريقين المتنازعين، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى الابتعاد عن المفاهيم التقليدية والأحكام المسبقة والنظريات المنتقلة بالتواتر دون سند صحيح أو موثوق.

وكانت الأرض ولم تزل المصدر الأساسي للإنتاج والثروة، وقد خضعت طوال قرون عديدة لأحكام ونظم اجتماعية مختلفة. وتنوعت أشكال الملكية وأنواع الاستثمار المفروضة عليها تبعاً للأنظمة السياسية القائمة، إلا أنها جميعاً ظلت تنتظم في الأطر العامة للشريعة الإسلامية.

ولم تكن ملكية الأرض لتستقر خارج إطار الدولة، فالسلطان هو المالك الأساسي لها وإليه يعود حق التصرف أو الرقبة في حين اختص السكان بحق الاستثمار أي استخراج منتوجاتها لقاء تأدية الضريبة عشراً أو خراجاً.

ومع مرور الزمن وبحكم تجدد حق الاستثمار مع الورثة بدأت حقوق التملك تظهر شيئاً فشيئاً مستمدة طابعها القانوني ليس فقط من أحكام الشريعة، وإنما أيضاً من الموائيق والأعراف وبعض المناشير والفرمانات الموجهة من السلطة المركزية مملوكية كانت أو عثمانية إلى عصبية محمية مرهوبة الجانب، وشديدة الباس والمراس.

هذا الواقع كرس نمطاً من النظام اصطلاح على تسميته بالنظام المقاطعجي، توزعت عناصره بين الدولة كسلطة مركزية كان يمثلها باشا الولاية، وسيد مقاطعجي دعي أميراً أو شيخاً أو مقدماً، وقوى عاملة هي في الأغلب الفلاحون وهم المنتجون الحقيقيون الذين يقع عليهم عبء الانتاج، والأرض موضوع الاستثمار. وكان يرمى العلاقة بين هذه العناصر تكافؤ نسبي في الموجبات والحقوق وهو ما جرى التوافق على تسميته بنظام الالتزام.

ولم يكن النظام المقاطعجي الذي عرفه جبل لبنان ليختلف عن النظم المقاطعجية السائدة في المشرق العربي. فتاريخ الجبل السياسي والاقتصادي يعتبر جزءاً من تاريخ المنطقة المشرقية بأشملها، خصوصاً أنه يستمد عنصر قيامه وتكوينه من جذر واحد وأحكام تنظيمية واحدة. وقد فرض هذا النظام هيئته على منطقة جبلية كانت حدودها ولم تزل موضع خلاف وتباين بين المؤرخين نتيجة التماهي في تعيين الحدود الجغرافية سواء فيما بين المقاطعات ذاتها أو بين جبل لبنان والولايات العثمانية. غير أن حدود الجبل تبقى قابلة للتعين من حيث الإطلاق، وقد تم تحديدها من قبل بعض المؤرخين والرحالة، فكان يقصد بها المنطقة الممتدة من حدود طرابلس في الشمال حتى مداخل صيدا جنوباً، ومن قمم سلسلة الجبال الغربية المطلّة على سهل البقاع حتى شواطئ البحر المتوسط. وقد تألفت من ثلاث مناطق متميزة جغرافياً وسكانياً. فكانت بلاد الأشواف أو بلاد الدروز في الجنوب، وبلاد كسروان في الوسط، وجبل لبنان القديم في الشمال. ثم ما لبث في أواخر العهد الشهابي أن بدأ اسم جبل لبنان يتعمم على المناطق الثلاث وهو الاسم الذي حملته متصرفية جبل لبنان، وتألفت من المناطق والمقاطعات الواقعة ضمن الأراضي المذكورة. إلا أن هذا التحديد يبقى صورياً لناحية الواقع السياسي للسلطة المركزية في الجبل خصوصاً وأن مقاطعات الجبل كانت تقع على أطراف ولايات صيدا وطرابلس ودمشق، وكانت بعض مناطقها موضوع خلاف حدودي بين الولاة العثمانيين الطامعين بها.

وإذا كان لا بد من الإشارة إلى المنهجية العلمية المعتمدة، فلا تخفى محاولة الابتعاد عن سرد الأحداث التاريخية رغم محاولة الجذب المغربي التي يواجهها الباحث كلما أراد الغوص في عملية تحليل الحدث التاريخي. لذلك فقد اكتفينا



بالإشارة إلى بعض الوقائع، وذكرنا ببعضها الآخر دون الدخول في التفاصيل مقدمة للانتقال إلى تحليلها وتأكيد نتائجها. وإذا كان هذا الأمر يحرم القارئ بعض تفاصيل الحدث التاريخي وبعض المعلومات المتعلقة به، فإنه يوفر عليه الإطالة، وترداد معلومات بإمكانه الرجوع إليها في المصادر الأساسية المستقاة منها. وفي هذا السياق المنهجي فقد أوردنا في مضمون النص وعلى قاعدة العرض والتحليل بعض الاستنتاجات المستخلصة من كل حدث تاريخي، ثم أفردنا في نهاية كل فصل خلاصات واستنتاجات لتصبح كلها متمماً بعضها للبعض الآخر دون فصل أو اجتزاء.

وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضاً، لأنها من الدراسات التوثيقية النادرة التي اعتمدت على مجموعة كبيرة من الوثائق الأصلية التي ننشرها لأول مرة. وقد غطت هذه الوثائق جميع فصول الدراسة فكوّنت العمود الفقري لها، وأمدتها بمعلومات لم يذكرها أحد من قبل، فضلاً عن بعض المخطوطات والمصادر المعاصرة لتلك الفترة، وقد تناولت الوثائق المعتمدة الأغلبية الساحقة من العائلات والأسر المقاطعية الحاكمة التي قامت بدور مهم في مرحلة مهمة من مراحل تاريخ جبل لبنان وكان أبرزها آل شهاب وأرسلان وجنبلاط ونكد وأبي اللمع والحازن وعبد الملك وتلحوق وحبيش والدحداح وحمادة وغيرهم.

وإذا كانت الدراسات التاريخية تحتاج إلى مزيد من البحث والتنقيب بسبب اكتناف الغموض لكثير من القضايا والأحداث، فقد جاءت نصوص هذه الدراسة لتلقي بعض الضوء على مسائل غلفها الغموض لفترة طويلة، وهي إن لم تضاء معالمها من جميع الجهات إلا أنها وضعتها في المسلك الصحيح الذي يتوجب أن توضع فيه، ومن ذلك ما يكتنف شخصية الوالي أحمد باشا الجزار، ودور الأمير عبد القادر الجزائري في فتنة دمشق سنة ١٨٦٠، ودور الدول الأوروبية الكبرى والسلطات العثمانية في الحروب الأهلية في جبل لبنان ١٨٤٠ - ١٨٦٠، والعلاقة المتبادلة بين الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير جنبلاط، وموقف الشيخ سعيد جنبلاط من أحداث سنة ١٨٦٠، وما يكتنف وفاته من غموض. والخلاف على السمات التي اتصفت بها أحداث ١٨٤٠ - ١٨٦٠ ووصفها بالمجازر الطائفية أو بالحروب الأهلية. وغير ذلك من المسائل التي غلفها المؤرخون والكتاب بستائر

ضبابية فأصبح من المتعذر على المعاصرين منهم، كشف كنهها وجلاء حقيقتها. لكن الأمل يبقى كبيراً في بحاث المستقبل خصوصاً وأن كثيراً من الوثائق والأصول لم تنزل دفيناً في المكتبات الخاصة والبيوتات القديمة وفي أرشيف المكتبات العامة والمتاحف في اسطنبول ولندن وباريس وموسكو وفيينا وغيرها. لكن هذا يحتاج إلى قدرات مالية وطاقات بشرية تكون منتظمة في عمل مؤسساتي ترعاه الدولة وتشرف عليه ثقافياً ومالياً. ومن شأن عمل كهذا أن يقلب الكثير من الأفكار والمفاهيم التاريخية ويضع حداً لمقولة «تاريخ لبنان المزور» وهي مقولة يسلم بها أكثرية المؤرخين والكتاب والباحثين العاملين في الحقل التاريخي وإن بنسب مختلفة.

وككل عمل أكاديمي فإن الصعوبات تبدو ذاتها أمام أكثرية الباحثين. فبالإضافة إلى تناقض المصادر واختلافها بسبب غلبة الأهواء والتعصب وفقدان الموضوعية وروح التسامح تبرز أيضاً صعوبة السفر إلى الخارج وتمسك بعض الأسر العريقة بوثائقها ومخطوطاتها القديمة، واستحالة الاستعاضة عن ذلك بالمقابلات الشفوية لقدم الفترة التاريخية فضلاً عن فقدان الإحصاءات أو ندرتها كونها من العلوم الحديثة، وصعوبة قراءة وفهم اللغة التركية القديمة ذات الأحرف العربية.

وفي معرض تبويب هذه الدراسة فقد تم توزيع مادتها على ثلاثة أبواب. فتناول الباب الأول التاريخ السياسي للمقاطعات اللبنانية منذ عهد بشير الشهابي حتى نهاية عهد عمر باشا النمساوي ١٧٨٨ - ١٨٤٢، وفيه تمت معالجة أربعة فصول تحدثت عن سياسة الأمير بشير الداخلية والأحزاب والغرضيات والصراع المقاطعي، وعن فترة الحكم المصري في جبل لبنان وفتري حكم الأمير بشير الثالث (أبو طحين)، والحرب الأهلية الأولى ١٨٤١، وعمر باشا النمساوي. وعالج الباب الثاني التاريخ السياسي للمقاطعات اللبنانية في خلال عهد القائممقاميتين ١٨٤٢ - ١٨٦١ وذلك في أربعة فصول أيضاً. تناولت مسألة قيام نظام القائممقاميتين والحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥ والأوضاع الداخلية في القائممقاميتين بين سنتي ١٨٤٥ - ١٨٦٠ بما في ذلك الثورة الفلاحية في كسروان سنة ١٨٥٨ والحرب الأهلية وفتنة دمشق والتدخل الأوروبي والحملة الفرنسية



بقيادة دي بوفور على جبل لبنان سنة ١٨٦٠. وبذلك تكون هذه الدراسة قد غطت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجبل لبنان لفترة امتدت إلى نحو ثلاثة أرباع القرن (١٧٨٨ - ١٨٦١).

أما بما يتعلق بالتعريف بالمصادر الأساسية المستعملة في هذه الدراسة فلقد تم تبويبها ضمن مجموعتين أساسيتين. الأولى الأصول غير المنشورة وتتناول الوثائق الأصلية والمخطوطات والسجلات والدفاتر والإيصالات، والثانية الأصول المنشورة بما فيها الوثائق والمذكرات والمصادر الأساسية والمراجع المطبوعة.

### أولاً: الأصول غير المنشورة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة ضخمة من المصادر الأساسية والوثائق الأصلية غير المنشورة منها:

#### ١ - الوثائق:

أ - وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات<sup>(١)</sup> - بعقلين - وهي مجموعة ضخمة من الوثائق المصورة بواسطة الميكروفيلم. وقد تم اعتماد بعضها في لائحة الوثائق، وجرى تصويرها ونشرها. وهذه الوثائق متنوعة المصادر من شهابية وجنبلاطية وأرسلانية وخازنية ولمعية وغيره. ومنها فرمانات وبيولوردات ومراسيم موقعة من الولاة العثمانيين كأحمد باشا الجزائر وسليمان باشا وعبد الله باشا وأسعد باشا ومحمد كامل باشا، ومنها رسائل وتعليمات وأوامر بخاتم الأمير بشير الشهابي الثاني، وبشير الشهابي الثالث والأمراء عباس وحسين وسعد الدين وفارس وملحم وعبد الله ومسعود

(١) المركز الوطني للمعلومات والدراسات: مؤسسة ثقافية أنشأها معالي الوزير وليد جنبلاط سنة ١٩٨٥. وتألفت من عدة أقسام تضمنت مكتبة عامة مركزها سرايا بعقلين بعد أن أغلق السجن القائم فيها، وقسم للكمبيوتر، وقسم للتصوير الفوتوغرافي. ثم ضمت للمركز الدار التقدمية للنشر والتوزيع، ويعمل لدى المركز أكثر من ألف باحث ومؤلف في مختلف الدراسات والاختصاصات.

وخليل وقاسم الشهابيين، وعمر باشا النمساوي والقائمقامين اسماعيل حيدر أبي اللمع وبشير عساف وبشير أحمد اللمعين، وأحمد وأمين ومحمد الأرسلايين، وأبرز الأعيان المقاطعيين كالمشايع الجنبلاطيين بشير وسعيد ونعمان. وهناك وثائق صادرة عن البطارقة الموارنة يوسف حبيش ويوسف الخازن وبولس مسعد، وبعض المطارنة كطوبيا عون وبطرس البستاني وبولس مسعد (قبل أن يصبح بطريركاً). وهناك رسائل من الكولونيل روز وستيفن مور قنصلي بريطانيا في سوريا. فضلاً عن وثائق صادرة عن وكيل القائمقام يوسف بك كرم وبعض الأعيان ومنهم شبلي آغا العريان وأبو نوفل حصن الخازن قنصل فرنسا في بيروت وبشارة الخوري الفقيه وميخائيل مشاقة وغيرهم.

ب - وثائق المديرية العامة للآثار: وهي على غرار وثائق المركز الوطني، وجرى استعمالها بالإشارة إلى بعض أرقامها. وهذه الوثائق غنية بموضوعاتها المتنوعة من سياسية واقتصادية واجتماعية. وقد أشرنا إلى أرقامها في هامش كل صفحة وعند استعمالنا لها.

ج - وثائق الأرشيف البريطاني: وقد تسنى لنا الاطلاع عليها والاستشهاد ببعضها، وهي مجموعة مصوّرة عن الوثائق البريطانية وتحمل اسم: Great Britain Public Record Office, Foreign Office (F.O.)، وهذه الوثائق تمّ تصويرها بمبادرة من الوزير الأستاذ وليد جنبلاط، وجهد الأستاذ أنيس يحيى، وحفظت في المكتبة الوطنية والمركز الوطني للمعلومات والدراسات في بعقلين.

د - وثائق متفرقة، وهناك مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة العائلة لبعض العائلات والأسر. وكان لاستعمالها أثر كبير في إغناء هذه الدراسة وتنوع مصادرها الوثائقية.

وما هو جدير بالذكر تنوع مضمون هذه الوثائق فهي تحتوي على مواقف سياسية ومراسيم وزارية ومراسلات ومعرضات وبيانات احتجاج وصراعات القوى الحزبية والعصية والفتن الطائفية، كما تتضمن معلومات قيمة عن الأوضاع



الاقتصادية من زراعية وصناعية ومالية فضلاً عن الأوضاع الاجتماعية وخصوصاً ما يتعلق منها ببعض العادات والتقاليد والحياة الفكرية والأدبية وحالة السكان وطبقاتهم الاجتماعية وأوضاعهم الصحية والعمرانية.

وإذا كان تنوع الوثائق من حيث مضمونها شيئاً مهماً إلا أن ذلك لا يتوافر في توزيعها المناطقي. فوثائق المناطق الشمالية من جبل لبنان متوافرة وعديدة في حين أنها تقل وتندر في المناطق الجنوبية من الجبل، ومراسلات القائمقامية النصرانية غنية وكثيرة بعكس مراسلات القائمقامية الدرزية. ويبدو أن سبب ذلك يعود إلى عاملين اثنين، أولهما انتشار القراءة والكتابة في المناطق الشمالية من الجبل، وخصوصاً على يد رجال الدين المسيحيين والإرساليات الغربية التي جرى تأسيسها في تلك المناطق بعكس ما كانت عليه الحياة الثقافية والتعليمية في القسم الآخر من جبل لبنان. وثانيهما نتائج الحرب الأهلية المدمرة التي شهدتها المناطق المختلطة من الجبل بين سنتي ١٨٤٠ - ١٨٦٠. وما رافقها من حرق البيوت وتدمير القرى وإتلاف الموجودات. وكان من نتيجة ذلك أن أتت هذه الحرب على كثير من المخطوطات والوثائق المتعلقة بتلك الفترة والفترات السابقة من تاريخ الجبل. ويمكن أن نضيف إلى هذين السببين سبباً ثالثاً يتعلق بطبيعة المجتمع الدرزي الذي يفتقر إلى أماكن تمكنه من أن يحفظ فيه الأشياء الثمينة والقيمة. فوجود الأديار والكنائس عند المسيحيين حفظ الكثير من تراثهم وأشياءهم وخصوصاً سجلاتهم ووثائقهم. وإذا كانت خلوات الدروز هي المكان الصالح لحفظ تراثهم وكتبهم الدينية فإن حملات الدهم التي قام بها الأمير بشير وابراهيم باشا أتلقت الكثير من موجوداتهم بما في ذلك كتبهم الدينية التي شاع انتشارها لدى غيرهم منذ تلك الفترة بالذات.

## ٢ - المخطوطات:

وكان لبعض المخطوطات مساهمة فعالة في إغناء هذه الدراسة وقد نشر بعضها، والبعض الآخر لا يزال مخطوطاً، وأهم ما تمكنا من الاطلاع عليه:

- مخطوطة اسكندر ابكاربوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، الجامعة

الأميركية. وقد حققها لاحقاً عبد الكريم ابراهيم السمك وتم نشرها في دار رياض نجيب الريس، لندن، ١٩٨٧. وقد استعملنا المخطوطة والكتاب المحقق معاً.

- مخطوطة محمد خليل الباشا، بعنوان سلاح الباغي قاتله، وهي تعليق علمي على كتاب حسر اللثام عن نكبات الشام لمؤلفه شاهين مكاريوس. محفوظة في مكتبة المؤلف وتاريخها سنة ١٩٨٥.

- مخطوطة أرسيانوس فاخوري، تاريخ حوادث لبنان منذ ١٨٤٠ فصاعداً، مكتبة يافث الجامعة الأميركية بيروت، بدون تاريخ، والمخطوط تحت رقم Mic A 449/2.

- مخطوطة الشيخ حسين ابراهيم الهجري ابن الشيخ المشهور ابراهيم الهجري، وعنوانها قصة اللجاة، صفحاتها نحو مائة وخمسين صفحة وفيها تفاصيل كثيرة عن حرب اللجاة تاريخها ١٢٥٧هـ - ١٨٤١م.

- مخطوطة نوفل نوفل، وعنوانها «كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام منذ أن افتتحتهما الدولة العلية إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية». مكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت، مخطوط تحت رقم: M.S. 956 N 32 KA وقد نشر المخطوط لاحقاً. وقام بتحقيقه ميشال أبي فاضل وجان نخول، دار جروس برس سنة ١٩٩٠، وقد استعملنا المخطوط والكتاب المحقق معاً.

- مخطوطة لمؤلف مجهول احتفظ بصورة عن جزء منها (عشرون ورقة) في مكتبتني الخاصة.

- مخطوطة نسيب النكدي «سيرة الأسرة النكدية» مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، ومكتبة عارف النكدي، عبيه، بدون تاريخ.

## ٣ - الدراسات والرسائل الجامعية غير المنشورة: ومنها

- رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية، أطروحة دكتوراه اختصاص في التاريخ، أشرف عليها الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٤.



- ياسر القنطار، الأمراء اللمعيون، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور سامي مكارم، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت ١٩٨٠.
- ياسر القنطار، سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية، ١٨٦١ - ١٩١٤ أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.
- مارون سمعان رعد، بلاط الأمير بشير الثاني، أطروحة دكتوراه حلقة ثالثة، إشراف الدكتور نقولا زيادة، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٧٩.

### ثانياً: الأصول المنشورة:

#### ١ - الوثائق المطبوعة:

- وتتضمن مجموعة من الوثائق ذات الأصول العربية والفرنسية والانكليزية والروسية المنشورة بأشكال مختلفة، وأهمها:
- الوثائق الفرنسية التي جمعها وفهرسها ونشرها الدكتور عادل إسماعيل تحت عنوان: Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVII siècle à nos jours. Les Sources Françaises 1975-1982, 32 Tomes. Correspondance Consulaire de Beyrouth, Saïda, Syrie, Tripoli et Turquie, et six tomes Correspondance Commercial 1982-1993.
- وهي مجموعة المراسلات الدبلوماسية التي دبجها السفراء والقناصل والمسؤولون الفرنسيون، وقامت بدور مهم في توضيح العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي إعطاء صورة جلية عن حياة السكان في جبل لبنان وسائر الأماكن من بلاد الشام.

- مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ - ١٨٦٠ تعريب فيليب وفريد الخازن، وهي على غرار الوثائق الدبلوماسية للدكتور عادل إسماعيل.
- سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان، وقد نشرها الدكتور سليم حسن هشي ١٩٧٤ - ١٩٧٩.
- المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠، نشرها أيضاً الدكتور سليم حسن هشي ١٩٧٩ - ١٩٩٢.
- مجموعة من وثائق سجلات المحكمة الشرعية، نشرها الدكتور حسان حلاق سنة ١٩٨٧ في كتاب التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر.
- المحفوظات الملكية المصرية وهي بيان بوثائق الشام في مرحلة الحكم المصري ١٨٣٢ - ١٨٤٠ نشرها أسد رستم في خمسة أجزاء بين سنتي ١٩٤٠ - ١٩٤٣.
- الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي، نشرها أيضاً أسد رستم في خمسة أجزاء بين سنتي ١٩٣٠ - ١٩٣٤.
- مجموعة من التقارير والمراسلات عن الحملة الفرنسية على سوريا سنة ١٨٦٠ - ١٨٦١، ترجمها وحققها ونشرها الدكتور ياسين سويد سنة ١٩٩٢.
- مجموعة تقارير لقنصل النمسا في صيدا وعكا بين سنتي ١٨٣١ - ١٨٤٠ انطوان كتافكو، نشرها الأب بولس قرألي سنة ١٩٣٧ في المجلة البطريركية.
- الأصول التاريخية، وهي مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى وتتناول تاريخ جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نشرها بولس مسعد ووهيب الخازن سنة ١٩٥٨.
- وثائق أساسية من تاريخ جبل لبنان، جمعها ونشرها عبد العزيز نوار سنة ١٩٧٤.

#### ٢ - المصادر والمراجع:

ويمكن الاطلاع عليها في مكتبة البحث.



## الباب الأول

# التاريخ السياسي لمقاطعات جبل لبنان منذ عهد الأمير بشير الشهابي الثاني حتى نهاية عهد عمر باشا النمساوي ١٧٨٨ - ١٨٤٢



## الفصل الأول

### سياسة الأمير بشير الشهابي الداخلية

- أولاً - أضواء على الإمارة الشهابية قبل حكم الأمير بشير
- ثانياً - الترقّي السياسي للأمير بشير - ١٧٨٨
- ثالثاً - صراع الأمراء الشهابيين على الحكم
- رابعاً - بشير بين بونابرت والجزار - ١٧٩٩
- خامساً - الإمارة الشهابية بين سنتي ١٨٠٠ - ١٨٠٤
- سادساً - الانتفاضات الفلاحية في انطلياس ولحفد ١٨٢٠ - ١٨٢١
- سابعاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



### أولاً: أضواء على الإمارة الشهابية قبل حكم الأمير بشير

لم يكن انتقال الحكم في جبل الشوف من المعنيين إلى الشهابيين بالحدث المهم على صعيد السلطنة العثمانية، إذ كانت الأهمية تعطى للاستمرارية في تأدية الأموال الأميرية القائمة على نظام الالتزام. وقد نتج عن هذا الانتقال حلول عصبية عائلية مكان عصبية عائلية أخرى تنتمي كليهما إلى غرضية واحدة هي الغرضية القيسية. وتميزت الحقبة التي أعقبت قيام الإمارة الشهابية باشتداد الصراع القيسي اليمني وتنامي حدة التنافس على السلطة، غير أن الأمير حيدر الشهابي تمكن في معركة عين دارا سنة ١٧١١ من حسم هذا الصراع لمصلحة القوى المقاطعية القيسية وتصفية أركان اليمنيين قتلاً أو فراراً وخصوصاً الأمراء آل علم الدين ومحمود باشا أبو هرموش.

أرسى الأمير حيدر دعائم الإمارة الشهابية مرتين الأولى عند انتزاعها من الأمير بشير الشهابي الأول سنة ١٧٠٥ عن طريق تصفيته بالسم، والثانية عند انتصاره على اليمنيين. وترتب على ذلك تعزيز النظام المقاطعي بما يوطد دعائم الحكم الشهابي، فاستأثرت فئة سياسية بالسلطة وتقاسمت المقاطعات وخصت ذاتها بخيراتها ورفعت من مكانتها في تبؤ درجات عالية في السلم المقاطعي، فتقدم للمعيون والحاازنيون والجنبلطيون والنكديون والعماديون والملكيون والتلاحقة وتراجع الإرسلازيون وآل علم الدين وغيرهم.

وفي تلك الفترة نتلمس بداية انحسار السلطة الدرزية عن جبل الشوف نتيجة الاستنزاف بفعل تواصل الصراع الغرضي بين القيسيين واليمنيين والذي بلغ ذروته



في معركة عين دارا وما نتج عنها من تصفيات واضطهاد ونزوح باتجاه جبل حوران وبالتالي القضاء على قوة سياسية كانت تشكل ركناً ثنائياً مهماً في حياة الجبلين.

وشهدت الحياة السياسية في فترة حكم الأمير ملحم الشهابي انقساماً مهماً بين السكان تمخض عن قيام غرضيتين أساسيتين هما اليزبكية والجنبلاطية. وكان للأمير الشهابي الحاكم اليد الطولى في قيام هذا الانقسام وتعزيزه. وقد جاء بهدف كسر شوكة الأعيان المقاطعيين والحد من نفوذهم المتنامي في البلاد وإخضاعهم بالتالي للسياسة الضرائبية التي ينتهجها. وقد ظل الصراع اليزبكي والجنبلاطي السمة الأساسية في الحياة السياسية لجبل لبنان طوال أكثر من قرنين، وتتميز منذ نشأته وحتى منتصف القرن التاسع عشر بابتعاده عن أي منحى ديني أو طائفي، فانقسمت العصبية المحلية دون أن يكون للطائفية أي دور في تحزباتها السياسية أو خلافاتها الاجتماعية، وهذا ما أعطى مجتمع جبل لبنان واقعاً علمانياً جعله يتمحور حول عصبية وأسر مقاطعة تتحالف أو تتصارع بوعي من مصالحها الذاتية السياسية والاقتصادية، ولا تقيم للانتماءات المذهبية أو الدينية أي وزن أو اعتبار.

ويتميز الأمراء الشهابيون الذين سبقوا الأمير بشير الثاني بظاهرة العدائية نحو حكام جبل عامل، والحمادية حكام بلاد جبيل وجلهم من الشيعة. وبحجة تمنعهم عن دفع الضرائب أو تعدياتهم على غيرهم وجهوا لقتالهم الحملات العسكرية، ووقعت معارك طاحنة كان أبرزها معركة المزيرعة سنة ١٦٩٨ في أيام الأمير بشير حسين الشهابي، ومعركة النبطية سنة ١٧٠٦ في أيام الأمير حيدر، ومعارك يارون سنة ١٧٣١ وأنصار ومرج قوس سنة ١٧٤٣ ومرجعون سنة ١٧٤٤ وجباع سنة ١٧٥٠ في أيام الأمير ملحم. كما قام الأمير يوسف الشهابي بحملتين على العاملين الأولى سنة ١٧٧١ والثانية سنة ١٧٧٢ وانهزم فيهما شر هزيمة أمام قوات الشيخ العاملي ناصيف النصار. وقد أجمع الولاة العثمانيون مشاعر العداء ضد العاملين، فكانوا يستعملون الأمراء الشهابيين وقواتهم العسكرية وجلها من المقاتلين الدروز كأداة قتالية يفرضون بها هيبتهم ونفوذهم على منطقة بلاد بشارة. كما كان الوالي العثماني الرابض في مدينة صيدا يحرك

الأمراء الشهابيين على ضوء الواقع السياسي القائم في ولايته. وإذا كانت بعض التفسيرات قد أضفت المدلول الطائفي لتبرير بعض الوقائع والأحداث، فإنه لمن غير الجائز تغيب الازدهار الاقتصادي الذي عرفه جبل عامل آنذاك، وهذا ما أثار جشع الشهابيين وطمعهم للاستيلاء على خيراته غصباً أو إخضاع تلك البلاد الغنية إلى سلطتهم عن طريق الالتزام. وما يؤكد هذا الرأي هو توجه الأمراء الشهابيين نحو ضرب القوى المناوئة للوالي العثماني بالعسف والتعدي بهدف زيادة الربح العقاري وتوسيع نطاق الالتزام الضرائبي. وهذا ما يفسر الصراع حول مناطق أخرى كالبقاع الذي كان يتنقل باستمرار بين الأمراء الشهابيين والمشايخ الجنبلاطيين وحكام بلاد بعلبك، وصراعهم أيضاً ضد المشايخ الحماديين في بلاد جبيل إلى أن تمكن الأمير يوسف سنة ١٧٧٠ من ضم القسم الجنوبي من الجبل إلى القسم الشمالي موحداً السلطة فيهما في إطار حكومة الجبل، وجعل قاعدتها السياسية بلدة دير القمر.

وتتسم فترة حكم الأمير يوسف باضطرابات سياسية وعسكرية أفضت مضاجع حكمه في الداخل وأربكته عن اتخاذ المواقف الناجعة في الخارج. ففي الداخل ووجه الأمير يوسف بمعارضة الأعيان المقاطعيين، وصراعات الغرضيتين اليزبكية والجنبلاطية، ومزاحمة أقاربه الشهابيين ومنازعتهم له للحصول على الحكم وخصوصاً أخويه فندي وسيد أحمد وخاله اسماعيل، وفي الخارج خضعت الإمارة للمؤثرات الدولية نتيجة دخول الأسطول الروسي إلى البحر المتوسط وقصفه مدينة بيروت سنة ١٧٧٣، كما خضعت لأهواء الجزائر، وتقلب مزاجه نحو الأمير يوسف، وهذا ما أربك هذا الأخير ودفعه نحو التآمر عليه والمشاركة في محاولات الاغتيال التي دبرت له سواء مع المشايخ النكديين أو مع مملوكيه سليم وسليمان، كما جعله متأرجحاً بين التبعية لوالي الشام أو لوالي صيدا تبعاً لمن يضمن له الاستمرار في تحمل تبعات الحكم.

### ثانياً: الترقى السياسي للأمير بشير — ١٧٨٨

حفلت مقاطعات جبل لبنان خلال الفترة الممتدة بين سنوات ١٧٧٠ -



١٧٨٨ بالكثير من الأحداث السياسية الجسيمة، وقد أضفى عليها والي صيدا أحمد باشا الجزار طابعه الشخصي المتسلط على حكام المقاطعات الذين خضعوا لسلطته. وكان الأمير يوسف الشهابي أكثر هؤلاء الحكام معاناة من ممارسات الجزار المتبادية في استعمال سلطاته المطلقة، مستغلاً وضعه كوالٍ دائم على إيالة صيدا منذ سنة ١٧٧٦، وتسلمه لفترات متقطعة ولاية دمشق، حتى باتت أكثر سناجق بلاد الشام تخضع لنفوذه وأحكامه.

وبحكم التبعية المفروضة على الأمير يوسف لوالي صيدا كونه الوالي العثماني الذي يتم التزام بلاد الدروز منه<sup>(١)</sup>، وبسبب فقدان عامل الثقة بينهما منذ محاولة الجزار الاستقلال بمدينة بيروت سنة ١٧٧٣ وخروجه منها قسراً بضغط الأسطول الروسي في البحر المتوسط<sup>(٢)</sup>، وكمين السعديات الذي دبره الأمير يوسف للجزار بمساعدة النكديين سنة ١٧٧٦<sup>(٣)</sup>، ومن ثم استيلاء الجزار نهائياً على مدينة بيروت، عمل هذا الأخير على إحكام قبضته على مقاطعات الإمارة الشهابية وعهداتها عن طريق إثارة الخلافات الداخلية سواء بتحريض الأعيان والمشايخ على الأمير الحاكم، أم عبر إغراء بعض الأمراء الشهابيين الطامعين بالحكم بهدف زيادة المال الذي كان يتقاضاه الجزار ممن يزيد في بدل خلعة الولاية، أو مقدمة لتصفية الأمراء الطامعين بعضهم ببعض.

شارك الأمير يوسف في العديد من المؤامرات على الجزار، وكان آخرها ضلوعه مع مملوكي الجزار سليم وسليمان للتخلص منه. وإزاء الفشل الذي مني

(١) انظر الوثيقة رقم ١ في باب الملاحق، وفيها تأكيد على تولية الأمير يوسف الشهابي بالتزامه مقاطعة جبل الشوف، وتآدية الأموال الأميرية عنها بالرغم من معارضة الحزب الجنبلاطي، وعلى رأسه أولاد الشيخ علي جنبلاط، ومحاولتهم تنصيب حاكم آخر مكانه.

(٢) نقولاً نغايلاً الصباغ، تاريخ الشيخ ضاهر العمر الزيداني، نشره وعلق على حواشيه الخوري قسطنطين الباشا، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان، دون تاريخ، ص ١١٦ و ١٢٠ - ١٢٢. انظر أيضاً: Adel ISMAÏL, Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVII Siècle à nos Jours. Beyrouth, Editions des Œuvres Politiques et Historiques 1975, T. 2, P. 292-319.

سنعمد إلى استعمال هذه المصادر تحت اسم: Documents Diplomatiques T. P.

(٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٣٨.

به المتآمرون، ارتد الجزار على الأمير يوسف فجرت بينهما عدة معارك في البقاع وجبل عامل انتهت بانكسار قوات الأمير وتراجعها نحو دير القمر<sup>(١)</sup>.

إزاء الوضع السياسي والعسكري المتأزم الذي وصل إليه الأمير يوسف والانكسارات العديدة التي ألحقها قوات الجزار بجموع محاربيه، ونتيجة لتخلي أعيان البلاد عن إمداده بالمزيد من العون والمساعدة، وفقدان السند الشعبي المؤيد له<sup>(٢)</sup>، قرّر مناصب البلاد وأعيانها اختيار شخصية شهابية بديلة عن الأمير يوسف. فتم اختيار الأمير بشير قاسم عمر<sup>(٣)</sup> بعد أن وقف الشيخ قاسم جنبلاط إلى جانبه، وأرسله إلى والي صيدا محملاً بإياه عرائض بتوقيع زعماء الدروز يطالبون فيها بتعيينه مكان الأمير يوسف. وقد حمله أيضاً الهدايا الثمينة والأموال التي أغرت الجزار بتعيينه<sup>(٤)</sup> وقد جمع أكثرها من مال «بيت بلمع»، وقاسم جنبلاط وعبد السلام عماد وبشير نكد<sup>(٥)</sup>. فخلع الجزار عليه وأوصاه بالتشدد في مطاردة القاضي بمهام كاخية له<sup>(٦)</sup>. وقام الشيخ محمد

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٢) حيدر أحمد الشهابي، كتاب الغرر الحسان في أخبار الزمان عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٣) تؤكد إحدى المخطوطات أن اختيار الأمير بشير حاكماً على جبل الدروز لم يكن إلا لفقره وصغر سنه وما جاء حول هذه الناحية: «فلما أجمع رأي مشايخ البلاد على عزل الأمير يوسف اختاروا إقامة الأمير بشير مكانه لأنه كان فقيراً وحديثاً في السن لأنه كان ابن اثنتين وعشرين سنة فافتكروا أنه يرضى بما تيسر من الأموال لأنه لم يتعوّد على الغنى وأنه يكون طوع أيديهم كيفما شاؤوا لأنه حديث السن وحيثئذ استحضروه وأرسلوه مع جماعة منهم إلى عكا فاستخلع من أحمد باشا الجزار وطلع والياً على البلاد وكان ذلك سنة ١٢٠١ للهجرة الإسلامية ومن هناك وقعت المنازعة بينه وبين الأمير يوسف»، جزء من مخطوطة قديمة لمؤلف مجهول، احتفظ بصورة عنها في مكتبي.

(٤) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، لا دار، بدون تاريخ، ج ١، ص ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٥) يوسف إبراهيم يزبك، المال الجنبلاطي هو الذي ولي الأمير بشيراً، مجلة أوراق لبنانية، الجزء السابع، تموز ١٩٥٧، ص ٣٠٧.

(٦) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليم مصر وبر الشام منذ أن افتتحتهما الدولة العلية إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية، جروس برس، طرابلس - لبنان ١٩٩٠، ص ٢١٤ - ٢١٥. أيضاً: ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان، منشأة ملحم خليل عبده وأندراوس شخاشيري، طبع بمصر سنة ١٩٠٨، ص ٤٥. والشهابي، الغرر الحسان، مصدر سابق، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(٧) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٤٩.



كان مأزق الأمير بشير يكمن في مسألة التوفيق بين العهود التي قطعها للحاكم السابق الأمير يوسف بالمحافظة والحماية<sup>(١)</sup> والوفاء له كولي لنعمته أحسن إليه منذ قدومه إلى دير القمر وهو لا يملك من حطام دنياه إلا عبداً وناقاً<sup>(٢)</sup>، وبين إدراكه أن سلطته لا يمكن أن تستمر وتستقر بوجود الأمير يوسف وخصوصاً أنها ليست المرة الأولى التي يعزل فيها عن الحكم. وقد يغتنم أية اضطرابات تقع ليفعل به ما فعله بإخوته وخاله إسماعيل<sup>(٣)</sup>. ولهذا انقلب على وعده ونكل عن عهده وصمم على التشدد في ملاحقة قريبة<sup>(٤)</sup> وإبعاده ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

لقد أفرغ الجزار إمارة الجبل من الكثير من مضامينها السياسية وأضعف قدرة الأمراء الشهابيين على المجابهة وفرض السلطة، فغدت كالسلعة في المزاد العلني نصيب من يدفع «الثلث الأعلى». وأدرك الجزار الضعف الذي ينتاب الأمراء الشهابيين كلما حان أجل خلع الالتزام، واستعداد هؤلاء للغدر وارتكاب أشنع جرائم القتل والإيذاء تجاه من ينافسهم في الحكم. فقد ورد في مخطوطة قديمة لمؤلف مجهول احتفظ بصورة عنها: «إن الأمير يوسف الشهابي الذي كان باقياً على دين الإسلام»<sup>(٥)</sup> وكان جافياً شرساً الأخلاق غليظ الطبع فقتل أخاه الأمير فندي بيده ثم قتل خاله الأمير اسماعيل الشهابي حاكم حاصبيا ثم قلع عيني أخيه الأمير سيد أحمد. . . وقلع عيني الشيخ محمد القاضي وقطع لسانه بعدما عذبه في السجن عذاباً فظيعاً. وقعت المنازعة بينه وبين الأمير بشير «وصار كل واحد منهما يتعهد للجزار بدفع أموال زيادة عن الآخر فصارت البلاد عنده كبضاعة في يد الدلال يأخذها من يزيد في ثمنها»<sup>(٦)</sup>.

- (١) بازي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمة عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٩٤.
- (٢) رستم باز، مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ٤.
- (٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٢٨ و ١٤١.
- (٤) بازي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٩٤.
- (٥) لم تكن الديانة المسيحية قد تأصلت بالأمراء الشهابيين لحداثة عهدهم بها. وكان شأن الأمير يوسف كشأن نسيه الأمير بشير الثاني استغلال الدين لغايات سياسية.
- (٦) انظر الملحق رقم ١.

وكانت آمال الأمير يوسف ومدبره غندور الخوري كبيرة في العودة إلى تبوؤ سدة الإمارة، فمع الجزار ليست هناك من علاقة نهائية إلا إذا كان الموت خاتمتها. لقد أدى تواري الأمير يوسف واختبائه في دمشق بحماية واليها بطال باشا إلى تخفيف حقد الجزار عليه. وهذا ما حمله على التوجه إلى عكا<sup>(١)</sup> والدخول على الجزار مستسلماً واضعاً في رقبته منديلاً يحدوه الأمل بالرجوع إلى إمارة الشوف عن طريق المزايدة في الالتزام<sup>(٢)</sup>.

تنافس الأميران يوسف وبشير على الحكم ودخلا في مزايدة بلغت ستمائة ألف قرش تعهد بها الأمير يوسف للجزار. لكن بشيراً وبمساعدة الشيخ قاسم جنبلاط تكفل بزيادة المبلغ ودفعه أقساطاً شهرية قيمة كل قسط ٢٥٠ كيساً أي مائة وخمسة وعشرين ألف قرش كل شهر<sup>(٣)</sup>. وهذا ما رجح كفته فضلاً عن ميل الجزار إليه<sup>(٤)</sup> وكرهه للأمير يوسف. فبقي هذا الأخير مع مرافقيه رهينة لدى والي صيدا يمتلكها كمرشح احتياطي بين يديه وكوسيلة لتطويع الحاكم الجديد<sup>(٥)</sup>.

كان المبلغ الذي تعهد بشير الشهابي بدفعه إلى خزينة الجزار عن سنة ١٧٩١ أكبر من أن يتحملة السكان. وقد واجه «حوالة» الأمير صعوبات في أثناء الجباية بلغت أوجها في المتن على يد آل حاطوم. ووقعت عدة اشتباكات خشي بشير الشهابي عاقبتها وهذا ما حمله على وقف الجباية<sup>(٦)</sup>.

أدرك بشير خطورة نجاح حركة العصيان هذه ضد سياسته الضرائبية، وخشي إمكانية استغلالها من قبل الأمير يوسف. فأرسل يطلب العون من الجزار

- (١) ادوار لوكروي، أحمد الجزار، تعريب جورج مسرة، سان باولو (البرازيل) ١٩٢٤، ص ٢٠٧. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٤٦.
- (٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٥٠.
- (٣) المصدر السابق ذاته، ص ١٥٩.
- (٤) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت ١٩٢٥ (أربعة أجزاء)، ج ١، ص ٣٩٩.
- (٥) بازي، مصدر سابق، ص ٩٥.
- (٦) حيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، نشر انطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥، ص ١٠٣. أيضاً: عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ - ١٨٤٢، بيروت ١٩٨٤، ص ١٥٩ - ١٦٠.



ويخبره أن ما يحصل هو بفعل دسياسة الأمير يوسف وكاخيته غندور الخوري<sup>(١)</sup>. وتذكر بعض المصادر قيام بشير بتحريض الجزائر عليهما وكتابته إليه أن البلاد لن ترتاح ولن تجبى الأموال الأميرية ما دام فيها الأمير يوسف على قيد الحياة، وقد أرفق مكاتبته هذه بمبلغ مائة ألف قرش حملها كاخيته فارس ناصيف لتقديمها إلى الجزائر بعد أن خرج من عكا وخيم في المزاريب مكان تجمع الحجاج<sup>(٢)</sup>.

كانت ردة فعل الجزائر عنيفة، فكتب إلى نائبه في عكا يأمره بإعدام غندور الخوري، ثم أمر بإعدام الأمير يوسف. ويذكر أن الجزائر ندم على أمره هذا فكتب كتاباً آخر يلغي فيه الأمر الأول. ومهما تكن صحة هذه الرواية فقد نفذ حكم الشنق بالأمير يوسف وبمدبره غندور في شهر أيار سنة ١٧٩١ وبمكيدة دبرها آل السكروج خصوم الشيخ غندور<sup>(٣)</sup>.

جاء إعدام الأمير يوسف على يد الجزائر نتيجة طبيعية لما آلت إليه العلاقة بينهما، وما كانت تخفي من مؤامرات ودسائس جعلت ثقة أحدهما بالآخر أمراً معدوماً. وإذا كان ينظر إلى إعدام الأمير كمسألة غير مستغربة من رجل كالجزائر نتيجة هذه السلسلة الطويلة من المؤامرات والأحقاد والضغائن بين الرجلين، فإن إعدام الشيخ غندور الخوري ليس له ما يبرره إلا إذا كان فيه انتقام من الرجل، وقد أبقى الجزائر أسبابه ودوافعه بعيدة عن الإعلان ليس خوفاً من ردة الفعل عليه وإنما مراعاة لأسباب سياسية واقتصادية، محلية وأجنبية تتعلق بالتجار والقناصل الفرنسيين العاملين في الحقل التجاري في ولاية صيدا.

- (١) الشهابي، الغرر الحسان، مصدر سابق، ص ١٦١. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد في لبنان، لا دار، ١٩٨٠، ص ١٥٤.
- (٢) باز، المذكرات، ص ٦ - ٧: يرى روفائيل كرامه أن الشيخ قاسم جنبلاط هو الذي دفع المال للجزائر، وأن شنق الأمير يوسف تم بمرغوب الشيخ قاسم. انظر روفائيل كرامه، حوادث لبنان وسورية من سنة ١٧٤٥ إلى سنة ١٨٠٠ عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهرسها، المطران باسيلوس قطان، منشورات جروس برس، بدون تاريخ، ص ١٢٠.
- (٣) باز، المذكرات، ص ٧. الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٦١. نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢١٦. ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٠٠. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد، ص ١٥٤. يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية طبع بالمطبعة العمومية المارونية، بيروت ١٩٠٧، الجزء الثاني، ص ٢٣٨.

سأت العلاقات بين الجزائر والفرنسيين أولاً بسبب المنافسة التجارية<sup>(١)</sup> لأنه أراد أن يستخدم وضعه في محاولة الحصول على أقصى قدر من العائدات الزراعية والتجارية، ولم يكن ليتمكن من ذلك إلا إذا نجح في كسر الاحتكار الذي كان يفرضه التجار الفرنسيون في عكا على تصدير المنتجات الأولية، ثم بعد ذلك إقامة احتكاراته الخاصة بشراء وبيع القطن والحبوب وغيرها<sup>(٢)</sup>. وثانياً لضلوع الفرنسيين في المؤامرة عليه مع المماليك<sup>(٣)</sup>. فارتد الجزائر ينتقم منهم ومن عملائهم، وكان أبرزهم الأمير يوسف الشهابي ومدبره غندور الخوري الذي كان يشغل أيضاً منصب قنصل فرنسا في بيروت ابتداء من ٢٥ آب سنة ١٧٨٧.

لقد ساهم البطريرك الماروني يوسف اسطفان والأمير يوسف في توجيه قنصلية فرنسا في بيروت إلى غندور الخوري بعد أن فقدها آل الخازن وظلت شاغرة لفترة طويلة<sup>(٤)</sup>. وكان مشايخ آل الخازن قد أرسو قنصلية بيروت الفرنسية على أسس من التبعية والولاء المطلقين لفرنسا. وكان إيلاء قنصلية بيروت لأحد المشايخ الخازنيين عادة درج عليها حكام فرنسا لتعزيز علاقاتهم السياسية والتجارية مع موارد جبل لبنان<sup>(٥)</sup>. فخاطبهم نوفل الخازن ابن حصن كي يشتهه قنصلاً بقوله: «المرجو أن لا تمنعوا إحسانكم وأنعامكم الغزيرة عنا حتى نضل ناشرين بريقكم واسمكم على روس الأشهاد في بلاد الشرق جبل لبنان لأننا دائماً ملتجئين إلى باب سعادتكم ومستظلين تحت كنفكم الحصين نحن وطايفتنا الموارنة لأننا عبيد باب سعادتكم على البعد والقرب ودائماً لا نخرجونا من خاطركم السعيد»<sup>(٦)</sup>. وزايد الأمير يوسف على البطريرك بأن طلب حماية فرنسا للطائفة المارونية.

- (١) لوكرى، أحمد الجزائر، مصدر سابق، ص ٢٠٥.
- (٢) أوين روجر، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ - ١٩١٤، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٣٥.
- (٣) لوكرى، أحمد الجزائر، ص ١٨٨ - ٢٠٢.
- (٤) رينه ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، نقله إلى العربية القس بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان ١٩٢١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ و ٣٠٢ - ٣٠٣.
- (٥) غسان العياش، مجمع اللويزة ١٧٣٦، ذروة الجهود البابوية للتيبة الكنيسة المارونية، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، المختارة ١٩٩١، ص ١١٤.
- (٦) انظر التفاصيل في الوثيقة رقم ٨. أيضاً: لحد خاطر، آل السعد في لبنان، ص ١٣٨ و ١٤٣. ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.



وجاءت البراءة بالموافقة على إقامة الشيخ غندور قنصلاً فرنسياً مشرفاً على مدينة بيروت. وأمرت المراكب والسفن والسفير الفرنسي لدى الباب العالي، والتجار والرعايا الفرنسيين بإمداده بالمعونة والحماية<sup>(١)</sup>. ثم عمد غندور إلى بناء قصر له في بلدته عين تراز رفع فوقه العلم الفرنسي فأصبح يعرف بالقنصلية. وقد عرف الأمير يوسف قدر مدبره فأنعم عليه بلقب بك وخاطبه بجناب الأخ العزيز<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن مؤامرة الفرنسيين على الجزائر تم إحكامها بالاتفاق مع بعض المماليك والأمير يوسف الشهابي، فأطلقوا عليه بعض الشائعات التي تنال من مشاعره عندما روجوا أخبار الفحش والخنا بين ممالكه وجواريه<sup>(٣)</sup>. وكان الجزائر قد اتخذ من هؤلاء المماليك وفي طليعتهم سليم وسليمان وعلي الخزندار وغيرهم مساعدين له وقادة لقواته بعد أن اصطفاهم وأعلى رتبهم إلى درجة الوزراء ومنحهم لقب باشاوات<sup>(٤)</sup>. فكانوا يشكلون عمادة جيشه وعموده الفقري وكان أي خلاف بينه وبينهم يفقده السند الأساسي ويؤدي به إلى السقوط.

أما الأمير يوسف وهو أكثر المتضررين من وجود الجزائر في ولاية صيدا، فقد احتضنته مؤامرة الفرنسيين عبر مدبره غندور قنصل فرنسا في بيروت. فقام المدبر بدور مهم في تشجيع سيده للوقوف ضد الجزائر، وأشار عليه بعدم دفع المائة وخمسين ألف قرش المتبقية على الأمير يوسف من حادثة الأمير اسماعيل بحجة «أن هذه المائة وخمسين ألفاً نقدر أن نحارب بها الجزائر ثلاث سنوات فكيف ندفعها له؟»<sup>(٥)</sup>. ثم عمد الأمير إلى تشجيع المماليك في عصيانهم، واستقبل بعض قادتهم في دير القمر إثر فشل محاولتهم في تبؤ الصدارة، فكان الجزائر<sup>(٦)</sup> - ولم

(١) لحد خاطر، آل السعد، ص ١٣٨ - ١٤١. ويستلهوبر، تقاليد فرنسا، ص ٣٠٣.

(٢) لحد خاطر، المرجع السابق نفسه، ص ١٤٨ و ١٥٠.

(٣) لوكرى، أحمد الجزائر، ص ٢٠٨ - ٢١٢، علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٧٩، ص ٨٢ - ٨٤. انظر أيضاً: F. MASSEY, Druze History Détroit, Michigan 1952, P. 47-48.

(٤) علي الزين، أخبار متفرقة عن عهد الجزائر، مجلة العرفان، المجلد ٦٢، ص ٩٧٢ - ٩٣٥، أيضاً: Documents Diplomatiques T. 3, P. 25.

(٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٤٢.

(٦) علي الزين، أخبار متفرقة من عهد الجزائر، مجلة العرفان، مجلد رقم ٦٢، ص ٩٣٩.

تكن تحركات الشيخ غندور بخافية عليه - أراد بشنقه أن ينتقم من الفرنسيين الذين اختلف وإياهم في عدة أمور، وأن ينتقم من الأمير يوسف ومدبره بعد أن جاهر هذا الأخير بالحماية الفرنسية. وهكذا أسدل الستار على أكثر الأمراء الشهابيين دموية بعد أن أدخل الباشاوات العثمانيين في تضاعيف سياسة الجبل. وفاق أسلافه الأمراء في الفساد السياسي يساعده في ذلك مدبراه سعد الخوري وابنه غندور<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: صراع الأمراء الشهابيين على الحكم

تميزت الفترة التي عقيبت إعدام الأمير يوسف بالاضطراب السياسي وعدم الاستقرار. وكان ذلك نتيجة صراع الأمراء الشهابيين بشير قاسم عمر، وحيدر ملحم وابن أخيه قعدان محمد، فضلاً عن أولاد الأمير يوسف على الحكم. وكان الجزائر، بابتزازه هؤلاء الأمراء، يستنزف موارد البلاد وقواها الإنتاجية عن طريق تولية أحدهم ثم عزله ثم تنصيب آخر مكانه، حتى أن بشير الشهابي غُزل خلال هذه الفترة ثلاث مرات عن الإمارة ليتولاها تارة الأميران حيدر وقعدان وتارة أخرى ولدا الأمير يوسف حسين وسعد الدين.

لم ينحصر تنافس الأمراء الشهابيين الطامعين بالحكم في الناحية السياسية، بل تخطاه إلى الصدام العسكري حيث وقعت فيما بينهم معارك طاحنة<sup>(٢)</sup> في مناطق حاصبيا وإقليم الخروب وبعقلين وجوارها، وقد قام الجزائر بدور مهم في دعم الأمير بشير فأمدّه بقوى محاربة من الأرناؤوط والمغاربة في حين أن الزعماء

(١) بازيل، مصدر سابق، ص ٦٥. يرى حيدر الشهابي «أن الأمير يوسف قضى حياته في المتاعب والمخاصمات مع اخوته وأعيان البلاد وأنه من سوء رأيه لاشئ نظام البلاد وبدد شأنها وأوجب خذلها... وقد ركب مطية القساوة الباهظة وقتل أخاه الأمير فندي ظلاماً... وقلع عيني أخيه سيد أحمد، وقتل خاله الأمير اسماعيل... والغاية أن الأمير يوسف كان رجلاً ظالماً غاشماً أبدع الظلم مناهج ولم يسلكها حاكم سواه... فقد كان مسلماً ذاته وكافة مهماته حتى تدبير حياته إلى كتحذاه سعد الخوري وولده غندور، ولم يكن يعلم شيء سوى الزاد والرقاد». انظر حيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزائر، نبذة تاريخية في نسب الأسرة الشهابية، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزائر، مصدر سابق، ص ١١٤ - ١٢٠.



المقاطعة مع قواهم الفلاحية تحملوا العبء الكبير في هذا الصراع. فوقف النكديون والعماديون ضد الأمير بشير أما مشايخ الجنبلاطية فقد وقفوا إلى جانبه مع بعض الأمراء اللمعيين<sup>(١)</sup>.

لم تحسم الحرب الطويلة التي اجتاحت بلاد الدروز مصير السلطة السياسية فيها، وإذا كان الجزار قد أخفق في اجتياح مقاطعات الإمارة، فإن أياً من المتنافسين على الحكم لم يستطع تثبيت دعائم حكمه أكثر من سنة واحدة<sup>(٢)</sup> بسبب تزايد حدة الصراع السياسي بين الفرقاء وأهواء الجزار المتقلبة إزاء الأمراء الشهابيين. وفي هذه الفترة بدأ نجم كل من بشير جنبلاط وجرجس باز بالظهور، ففي الوقت الذي قام فيه جرجس باز وهو ابن أخت سعد الخوري بمهام مدبر لأبناء الأمير يوسف<sup>(٣)</sup>. كان الشيخ بشير جنبلاط ومن ورائه «الحزب» الجنبلاطي يسعى لرد قوات الجزار عن احتلال البلاد، وتثبيت بشير كأمر حاكم على الإمارة الشهابية<sup>(٤)</sup>.

لقد توزعت القوى الشعبية والمقاطعية في أواخر القرن الثامن عشر على الأمراء الشهابيين المتنافسين على حكم الإمارة. فوقف الجنبلاطيون إلى جانب بشير الشهابي يعضدونه، بينما وقف النكديون ومشايخ اليزبكية إلى جانب ابني الأمير يوسف<sup>(٥)</sup>. وقد أدرك الجزار عمق الانقسامات الداخلية لدى الأعيان المقاطعيين، فاستغل هذا الواقع لزيادة مداخيل ماليته، وتوطيد قبضته السياسية على البلاد الخاضعة لنفوذه وسلطته. وقد أضفى جرجس باز على هذه الحقبة طابع الدهاء السياسي من خلال مدبريته لأولاد الأمير يوسف، وعدائه المبدئي للأسرة الجنبلاطية التي دعمت مرشحها بشير الشهابي. فكان أن استمر هذا الوضع حتى

- (١) الشدياق، أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص ٣٦٠ - ٣٦٤. أيضاً: إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٠١ - ٤٠٥.
- (٢) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١١٤ - ١٢٠.
- (٣) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.
- (٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٦٠ - ٣٦١، انظر أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سوريا، ج ٢، ص ٢٣٩ - ٢٤٦.
- (٥) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ٥٩، أيضاً: إيليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢، ص ١٣٢ - ١٣٣.

قدوم الحملة الفرنسية بقيادة بونايرت واحتلالها بلاد مصر سنة ١٧٩٨ مقدمة لتوجهها نحو قلعة عكا مفتاح البلاد الشامية آنذاك.

#### رابعاً: بشير بين بونايرت والجزار - ١٧٩٩

شكلت الدوافع الاستعمارية الحوافز الحقيقية للحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، فكان أن دشنت مرحلة من مراحل الصراع الاستعماري بمفهومه الحديث، وأضيفت حلقة جديدة ومهمة في سلسلة ما اصطلاح على تسميته بالمسألة الشرقية. وقد أكد الغازي بونايرت دوافعه السياسية والاقتصادية من خلال كلمة في جنوده: «أنتم على أبواب حملة سوف تترك آثارها العميقة في التجارة والحضارة العالمية، سوف تذلون انكلترا بحشرها في أضعف مواقعها في انتظار اليوم الذي ستصوبون إليها طلقة الموت». وقد تقاطعت أهداف فرنسا السياسية والاقتصادية مع مطامع بونايرت الشخصية الرامية إلى تحقيق انتصارات خارج فرنسا تسمح له بالعودة قوياً إلى فرنسا كقائد وحيد لهذه الأمة<sup>(١)</sup>.

احتل بونايرت مصر<sup>(٢)</sup>، وشتت قوات المماليك التي حاولت التصدي له في معركة «الأهرامات» في ٢١ تموز ١٧٩٨. لكن الأسطول البريطاني بقيادة نلسن أبي قير<sup>(٣)</sup>، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي وقائده أسيري البلاد المحتلة.

كان توجه بونايرت شمالاً باتجاه بلاد الشام في مطلع سنة ١٧٩٩ عملاً

- (١) محمد نور الدين، نابليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٨، صفحة ١٠٥، أيضاً: Michel CHEBLI, Une Histoire du Liban à L'Epoque Des Emirs (1635-1841). Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984, P. 164.
- (٢) للتوسع انظر: ج كريستوفر هيرولد، بونايرت في مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧. وجمال كشك، ودخلت الخيل الأزهر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- (٣) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربه عن الروسية عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٠، ص ٥٠ - ٥١. أيضاً: عبد الرحمن الجبرتي، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي، طبع ونشر لجنة البيان العربي، مصر، الطبعة الأولى ١٩٦٩، ص ٥٤.



ضرورياً لفك الحصار المضروب عليه بحراً من قبل البحرية البريطانية، وبراً لإزالة التهديد العثماني الآتي من الشمال، فضلاً عن السياسة الجهادية التي واجه بها سكان مصر الغازي المحتل، وما كانوا يلحقون بقواته من خسائر جسيمة إثر ثوراتهم المستمرة عليه<sup>(١)</sup>.

في شهر آذار سنة ١٧٩٩ كانت قلعة عكا «مفتاح الشرق» على موعد مع الجيش الفرنسي الذي احتل العريش وغزة ويافا وحيفا دون صعوبة تذكر<sup>(٢)</sup>، نفذ خلالها بناءً على تعليمات بونايرت عدة مجازر تجاه الأسرى العثمانيين البالغ عددهم نحو ٤٥٠٠ أسيراً تم اعدامهم بحجة عدم توافر القوات لهم<sup>(٣)</sup>. وقد حاول بونايرت أن يمهد لاحتلاله بلاد الشام بإقامة شبكة من التحالفات مع الزعماء والحكام المحليين بهدف مساعدته على تحقيق انتصار عسكري في عكا يسيطر من خلاله على جميع مقاطعات بر الشام وأقاليمه، مستفيداً من التحضيرات التي أعدت ابتداء من سنة ١٧٠٤ زمن ملكة فرنسا ماريّا تيريزا، معتقداً أن العصبية المحلية ستقف كلها إلى جانبه نظراً لكرهيتها للعثمانيين<sup>(٤)</sup>.

كان الجزار طاغية في حكمه كغيره من حكام عصره. ومن خلال توليه ولاية صيدا بشكل دائم، وولاية دمشق بشكل متقطع، وبسبب عبثه بالعائلات المقاطعية وبالحكام الأعيان داخل المقاطعات التابعة لولايته، وبطشه بهم، كان الكثير من هؤلاء يمقتونه ويكرهونه ويتمنون زوال حكمه. لذلك ما إن أطل الغزو البونايرتي لبلاد الشام، حتى هبّ الكثير من الأعيان والسكان إلى نصرته وتقديم كل عون له. فكان أن احتفل به نصارى فلسطين، وشيعة صفد الذين رأوا في قدوم الفرنسيين فرصة نادرة يتخلصون فيها من حكم الجزار بعد أن

(١) ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥ - ١٨٣٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ٦٢ - ٦٩. انظر بهذا المعنى: محمد فرج، النضال الشعبي ضد الحملة المصرية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ.

(٢) الجبرتي، مظهر التقديس، مصدر سابق، ص ١١٧ و ١٢٣ و ١٣٣ - ١٣٤. أيضاً: لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص ٥٢، ومشاق، مشهد العيان، مصدر سابق، ص ٦٠ - ٦١.

(٣) ج. كريستوفر هيرولد، بونايرت في مصر، ص ٣٧٤ - ٣٧٦.

(٤) حسين سلمان سليمان، جذور التفكير بالحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الخامسة، العدد ٥٤، نيسان ١٩٨٣، ص ٢٨.

عانوا منه القسوة والاضطهاد ولم يعد لديهم ما يخسرونه. فخرجوا إلى المعسكر الفرنسي بقيادة عباس أحد أولاد ضاهر العمر، فعينه بونايرت حاكماً على صفد<sup>(١)</sup>، كما رشحه حاكماً لولاية عكا<sup>(٢)</sup> بعد الجزار. كذلك فإن متاوله جبل عامل وجدوا في الجيش الفرنسي مخلصاً ونصيراً لهم تجاه وطأة الولاة العثمانيين وحملاهم القمعية التقليدية ضدهم، فحمل بعضهم إلى معسكره بعض المواد الغذائية والخطب وأشياء أخرى<sup>(٣)</sup>، وباعوهم إياها بأسعار مغرية.

أما جبل لبنان فقد تباينت مواقف سكانه تبعاً لتباين مواقف القوى السياسية المسيطرة، حتى أنه يسجل بعض الاختلاف في مواقف النصارى أنفسهم. فالبطريك الماروني يوسف التيان، أعرب عن تأييد كنيسة لبونايرت - نتيجة إدراكه العميق للآفاق السياسية التي ستفتحها سيطرة الأمة الفرنسية الكاثوليكية على المشرق<sup>(٤)</sup> - عبر إيعازه إلى أبنائه الموارنة للتطوع في الجيش الفرنسي، ودعوته الشيخ يوسف حبيش لكي يقود المتطوعين إلى ساحات الوغى، وإرساله المؤن والذخائر إلى الجيش الفرنسي<sup>(٥)</sup>. في حين كان رجال الدين الموارنة يصورون بونايرت ورجال الثورة الفرنسية بأبشع الصور، وهذا ما خفف من حماس الموارنة والكاثوليك له<sup>(٦)</sup>. غير أن بطريكاً مارونياً كالتيان كان باستطاعته أن يبدل موقف جماعته لو تسنى للقائد الفرنسي السيطرة على عكا. وقد احتفظ منه بثنائية الموقف عندما كتب إليه «إنه يرسل إليه وفداً لأجل إخواننا الفرنسيين لا لأجلك أنت الذي يضطهد الكنيسة الكاثوليكية». وقد أجابه بونايرت: «وأنا أيضاً كاثوليكي

(١) بازي، مصدر سابق، ص ٩٨ - ٩٩. أيضاً: نقولا الترك، ذكر تملك جمهور فرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، حققه وقدم له العميد الركن الدكتور ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ٧٦. أيضاً: Michel CHEBLI, Hist. du Lib. P. 167.

(٢) غايل الصباغ، تاريخ الشيخ ضاهر العمر، ص ١٥٦ و ١٦٣.

(٣) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٢٨. أيضاً: محمد تقي الفقيه، جبل عامل في التاريخ، دار الأضواء، بيروت ١٩٨٦، ص ٢٨٦. انظر أيضاً: محمد نور الدين، الجزار ونبوليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٨، ص ١١٠.

(٤) حريق، التحول السياسي، ص ١٤٨.

(٥) الخوراسقف يوسف داغر، بطارقة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٨، ص ٧٥.

(٦) بازي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، مصدر سابق، ص ١٠٠.



روماني وسترون الكنيسة منتصرة بي وممتدة في أصقاع بعيدة<sup>(١)</sup>. ومهما تكن مواقف الموارنة من الغازي فإنهم كانوا يحنون على الفرنسيين ويعطفون عليهم، حتى أن مقاماتهم العالية من روحية وزمنية أوعزت إليهم سراً بتأييد الجيش الفرنسي والانضمام إليه عندما يروونه ظافراً بقلعة عكا<sup>(٢)</sup>.

أما موقف القوى العلمانية المارونية، فقد كان نابعاً من حصيلة المغانم السياسية الآنية، ففي الوقت الذي تميز فيه موقف جرجس باز بالغموض والدهاء كونه كان يسعى لنيل الولاية لأبناء الأمير يوسف من الجزائر سالكاً مسلك الموارنة من بونابرت. وهذا ما أثار حفضية بشير الشهابي عليه عندما اتهمه بالنفاق والمخادعة كون جرجس باز من غير المنتظر أن يعلن موقفاً مؤيداً للفرنسيين قبل سيطرتهم على قلعة عكا<sup>(٣)</sup>، كان بشير الشهابي الحاكم قد أدرك أنه إذا ما أعلن ولائه للفرنسيين فإن أبناء الأمير يوسف سيكونون البديل عنه في الحكم، وسيتمكنون من إثارة السكان عليه في حرب عصبية ستؤدي وبتأثير باشاوات دمشق إلى خلعه وشنقه<sup>(٤)</sup>. لذلك أظهر تقاعساً واضحاً وتواطؤاً جلياً عندما أجاب الجزائر على طلب المساعدة أن البلاد خارجة عن يده<sup>(٥)</sup>. فضلاً عن اغضائه عما قدمه بعض الموارنة من مساعدات غذائية إلى الجيش الفرنسي<sup>(٦)</sup>.

هذا الموقف السلبي من الجزائر، كان على تجانس كبير مع موقف البطريرك الماروني، ورجال الدين الموارنة وحتى مع جرجس باز الذي احتفظ بموقف مالا

(١) ريستلهوير، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٣١٠ - ٣١١.

(٢) ادمون بلبيل، تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا ١٩٣٥، ص ٢٢.

(٣) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٤٨.

(٤) بازيلى، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٥) الشهابي، الغرر الحسان، مصدر سابق، ص ١٩٢. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٦٩. الأسود، تنوير الأذهان، ص ٤٠٧. انظر أيضاً: Toufic TOUMA, Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVII<sup>e</sup> Siècle à 1914, Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1986, P. 104.

(٦) قدم الموارنة بعض المساعدات إلى جيش بونابرت، فقام بعضهم ببيع الخمر والجوز واللوز والتين الناشف والزبيب بأثمان مضاعفة. وكان سلامة حشيمة على رأس القافلة التي انطلقت من بكفيا إلى عكا. راجع بلبيل، تقويم بكفيا الكبرى ص ٢٢. وحيدر الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزائر، ص ١٣٢.

فيه الجزائر وأراد تثميره لمصلحة أولاد الأمير يوسف في تبؤهم منصب الإمارة. ومهما يكن من أمر موقف بشير الشهابي من الفرنسيين والعثمانيين فإنه سلك مسلك الموارنة فأظهر حسن النية تجاه القوات العثمانية المتوجهة إلى فلسطين للقتال، في حين أنه كان يتمنى انتصار الفرنسيين في عكا لكي يعلن موقفه المؤيد لهم<sup>(١)</sup>. وما مهمة نقولا الترك التجسسية التي كلفه إياها الأمير بشير في مصر إلا الدليل القاطع على حقيقة موقف الشهابي من الفرنسيين<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار تحديد مواقف القوى السياسية والسكانية من الغزو الفرنسي لبلاد الشام ماذا كان موقف الدرّوز من هذا الغزو؟

كان الموارنة يشكلون آنذاك أغلبية سكان الجبل كما يدعي بازيلى قنصل روسيا في بيروت، إلا أنهم كانوا يخضعون لسلطة الأمراء والمشايخ الدرّوز، ولم يكن لهم أي وزن سياسي في البنية المقاطعية التي تشكل منها مقاطعات الجبل خلال هذه الفترة<sup>(٣)</sup>. وقد وعى بونابرت أهمية بلاد الدرّوز، فأمل بانضمام ٤٠ ألف مقاتل<sup>(٤)</sup> منهم إلى عديد قواته. وهذا ما يفسر محاولته إغراءهم وخاطبتهم بقوله: «... إن انتصاراتي هذه قد قضت على طغيان رجل وحشي (الجزار) كان شراً على الجنس البشري وعلى الأمة الدرزية الشجاعة وفي نيتي أن أحقق استقلال الأمة الدرزية وأخفف عنها الجزية المفروضة عليها وأعيد إليها مرفأ بيروت والمدن الأخرى التي هي بحاجة إليها لتؤمن حرية تجارتها واتساعها»<sup>(٥)</sup>.

(١) ريستلهوير، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٣٠٩ - ٣١٠. أيضاً: F. MASSEY, Druze History, P. 77.

(٢) نقولا الترك، ديوان المعلم نقولا الترك، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧٠، ج ١، مقدمة فؤاد أفرام البستاني ص ب وج. أيضاً: علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة، ص ٩١، ونقولا الترك، ذكر تملك جمهور الفرنساوية... مصدر سابق، مقدمة ياسين سويد، ص ٧. أيضاً: Michel CHEBLI, Une hist. P. 168.

(٣) بازيلى، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٤) VOLNEY (C.F.) Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783-1785. 2 Tomes, Paris, 1787, an VII, T. 1, p. 416 et 456.

(٥) راجع نص رسالة الجنرال بونابرت إلى الأمير بشير لدى اميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٥٩، الجزء الأول، ص ١٢٢ =



لقد طرحت الحملة الفرنسية على بلاد الشام مدى عمق التناقضات التي بدأت ترسخ بين فئات السكان والطوائف، إضافة إلى سياسة التوازن بين مختلف القوى، وسعي كل فريق للاستقواء على الآخر بما هو تحت تصرفه من دعم داخلي أو خارجي يساعده في فرض نفوذه السياسي وسيطرته على مقاليد السلطة. ولم تكن معارضة الدروز للاحتلال الفرنسي لتفسر من باب عدائهم للقوى الأجنبية الغازية، أو بحكم عواطفهم تجاه الدولة العثمانية فحسب، بل من باب الإخلال بميزان القوى القائم بينهم وبين النصارى آنذاك، وأي خلل بهذا الميزان لمصلحة الموارنة سيؤدي إلى إضعافهم وعزلهم ونزع السلطة السياسية والاجتماعية منهم. فكان لا بد لهم من التصدي لهذا الاحتلال ولكل من يقف معه من مقاطعيين وعامة. وكان مؤتمر عبية محطة بارزة في سياق تحديد موقف الدروز، فاجتمعوا في مقام الأمير السيد عبد الله التنوخي وتحالفوا على مقاومة الفرنسيين وبشير الشهابي<sup>(١)</sup>. وقد عزموا على الرحيل إلى الجبل الأعلى وحوارن إذا ما تمكن الفرنسيون من الاستيلاء على بلاد الشام<sup>(٢)</sup>. كما قام بعض مشايخ آل عماد بمهاجمة قوافل التموين المرسلة من بلاد كسروان إلى معسكر الفرنسيين في عكا<sup>(٣)</sup>.

أدرك بونابرت عجز قواته أمام أسوار عكا المنيعة وصلابة موقف عدوه

- = أيضاً: عباس أبو صالح، وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بدون تاريخ، ص ١٧٢.
- (١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.
- (٢) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزائر، مصدر سابق، ص ١٣٢، نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٢٢٨.

(٣) JOUPLAIN. (Paul NOJAIM), La Question du Liban. Etude Historique, Diplomatique et de droit International, 1er Edition, Paris 1908, 2ème Edition, Jounieh 1961, P. 153.

أيضاً: الشدياق، مصدر سابق، ص ٣٦٩، وعيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانية ١٩٧٧، ص ١١٨. وعبد العزيز نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ - ١٩٢٠، جامعة بيروت العربية، (طبع في دار الأحد، البحري، لبنان) ١٩٧٤، الوثيقة رقم ٤٣ وهي رسالة موجهة من سدي سميت إلى الأمير بشير الشهابي يطلب إليه فيها عدم دعم الفرنسيين، ويعلمه بالإفراج عن اثنين من المسيحيين ألقى القبض عليهما وهما في طريقهما إلى المعسكر الفرنسي يميلان إليه الخمر.

الجزار، فأثر التراجع نحو مصر<sup>(١)</sup> بعد أن أمضى بجوار القلعة أكثر من سبعين يوماً تأكدت فيها هزيمته العسكرية والسياسية وخصوصاً فيما يتعلق بجعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية. فتغيرت مخططات بونابرت الاستراتيجية التي كانت بدايتها السيطرة على مصر، ومن ثم العودة إلى فرنسا عبر بلاد الشام، الآستانة فأوروبا. وقد اعترف القائد الفرنسي بأهمية عكا بعبارة شهيرة أطلقها: «لو سقطت عكا لتغير وجه العالم»<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار البحث الموضوعي عن الأسباب الحقيقية لفشل الحملة الفرنسية على عكا، يبرز الدور الانكليزي المبالغ فيه من قبل غالبية المؤرخين الغربيين الذين لم يروا في شخصية أحمد باشا الجزائر إلا الشخصية المحاصرة والسجينة داخل أسوار عكا، في حين أنهم أعطوا الدور الأساسي والأول لسدي سميت قائد الأسطول البريطاني والعدو التقليدي لبونابرت ولموطنه فرنسا.

لقد أخفقت محاولات بونابرت العديدة للتقرب من الجزائر<sup>(٣)</sup>، ورغم التأكيد له أن هدفه ليس محاربته هو بل محاربة المماليك والانكليز معاً، إلا أن الجزائر كان قد اتخذ قرار الصمود والمجابهة والموت وعدم التسليم للفرنسيين أو التحالف معهم، مع إدراكه لسوء العلاقة القائمة بينه وبينهم منذ أن اتخذ قراره بطردهم من عكا إثر تأمرهم عليه مع ممالكه، ولا عبء لادعاءات سدي سميت بأن الجزائر كان على وشك الهرب من عكا، وأنه هو الذي حمسه على البقاء والصمود، متهماً إياه بالوهن والندالة كي ينسب إلى شخصه وأسطوله كل استحقاق وتقدير بالدفاع عن عكا<sup>(٤)</sup>.

إن العداوة التقليدية القائمة بين الدولتين الاستعماريتين فرنسا وبريطانيا أسهمت إلى حد كبير في تأجيج الصراع بينهما. ومع نزول بونابرت في مصر

- (١) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، مطبعة المقتطف، مصر ١٨٨٩، ج ٢، ص ١٩٨ - ١٩٩.
- (٢) مشاققة، مشهد العيان، مصدر سابق، ص ٦١، محمد نور الدين، الجزائر ونابليون، مرجع سابق، ص ١١٣. أيضاً: الجبرتي، مظهر التقديس، ص ١٤٩، والياس أبو شبكة، تاريخ نابليون بونابرت، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥، ص ١٠٠ - ١٠١.
- (٣) الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٥٥ - ٥٦. أيضاً: F. Massey, Druze History, P. 50-51.
- (٤) لوكروى، أحمد الجزائر، مصدر سابق، ص ٢٥٨.



بدأت مرحلة جديدة من الصراع الاستعماري فسرّها ماغالون Magillon قنصل فرنسا في مصر بأنها تهدف إلى حماية التجارة الفرنسية، وهذه الحماية تقضي باحتلال مصر، وحين تصبح فرنسا سيّدة البحر الأحمر سيكون باستطاعتها فرض إرادتها على البريطانيين وطردهم من الهند<sup>(١)</sup>.

كان على بريطانيا أن تختار بين التسليم لخطط فرنسا وترك أجزاء مهمة من أراضي السلطنة العثمانية فريسة أطماع عدوتها التقليدية الساعية لضرب مصالحها السياسية والاقتصادية في أغنى مستعمراتها، أو التصدي لها ومجابهة أطماعها وإجهاض خططها. فأثرت المجابهة لا حياءً بالدفاع عن السلطان العثماني وولاياته في مصر وبلاد الشام، ولا محافظة على عكا وواليها الجزائر، فهؤلاء جميعاً كانوا عرضاً، وأمرأ واقعاً. في حين أن المحافظة على أراضي السلطنة العثمانية وصيانة سيادتها على مناطقها أمام أطماع سائر الدول الأوروبية كان يشكل حجر الزاوية في السياسة البريطانية الدولية فتعتبره شرطاً أساسياً وضرورياً للسلام العالمي وحفظ توازن القوى الأوروبية، وبحول دون الحرب فيما بينها، ويؤول بالتالي إلى حفظ المصالح التجارية البريطانية في أراضي السلطنة العثمانية. ففي ضوء هذا الواقع يجب فهم الدور البريطاني في تصديده العنيف للحملة الفرنسية، وفي المساعدة المهمة التي قدمت إلى الجزائر خلال حصار الفرنسيين له في عكا.

ليس من الموضوعية بمكان أن تحصر أسباب إخفاق الحملة الفرنسية بسبب واحد. فقد تضافرت عدة عوامل لتؤول إلى هذه النتيجة. لكن شخصية الجزائر الصلبة، وأسوار قلعة عكا الحصينة التي لم يعتمد صاحبها إلا على منعتها ورفعتها، يضاف إليهما مساعدة الأسطول البريطاني العرضية من خلال تخطيطه للأسطول الفرنسي في أبي قير أولاً وسيادته على البحر المتوسط ثانياً، فضلاً عن مرض الطاعون الذي انتشر بين الجنود الفرنسيين، وتحرك القوات العثمانية من الشمال باتجاه فلسطين، وعدم تجاوب السكان المحليين مع نداءات القائد الفرنسي للمساعدة الفعلية، كل ذلك أدّى إلى إخفاق الفرنسيين وإنهاء غزوتهم لعكا. وبهذا تلاشى حلم بونايرت في تغيير وجه العالم من خلال سيطرته على عكا لأن حظ

(١) محمد نور الدين، الجزائر ونابوليون، ص ١٠٥.

الشرق كما قال لكاتبه الخاص «بورريان Bourrienne» كان في هذه البلدة الصغيرة، وفي كنوز الجزائر التي ستمكنه من تنظيم ثلاثمئة ألف مقاتل يتمكن بهم من الزحف على الآستانة، فيثّل عرش السلطنة ويؤسس امبراطورية شرقية تخضع لسلطانه، وربما تمكن حسبما كان يمني النفس من العودة إلى باريس عن طريق أدنة وفيينا بعد القضاء على النمساويين<sup>(١)</sup>.

لقد ظلت أوامر بونايرت لأركان حربه، ولجنوده تركّز على ضرورة كسب عطف السكان الجبليين، وخصوصاً، تحسين العلاقات مع الدروز، فخاطب قواده بقوله لهم: «لا تنسوا بأنهم أصدقاء الفرنسيين»<sup>(٢)</sup>. مؤملاً بسياسته تلك انضمام سكان جبل الدروز إلى قواته في عكا. فلو تسنّى له مثل هذا الانضمام، فهل كان لآماله بتغيير وجه العالم آنذاك حظ في التحقق والنجاح؟

#### خامساً: الإمارة الشهابية بين سنتي ١٨٠٠ — ١٨٠٤

ما إن تخلص الجزائر من الحصار الفرنسي، حتى بدأ يستعد للانتقام من القوى المسيحية التي لم تقف بجانبه<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن بشير الشهابي كان قد حاول توطيد علاقات مباشرة مع عمال الدولة العثمانية حين عمد إلى تقديم مساعدات إلى القوات العثمانية التي قدمت لمحاربة الفرنسيين في مصر<sup>(٤)</sup>. ولما لم يستطع الصمود أمام القوات التي أرسلها الجزائر بقيادة أولاد الأمير يوسف وآل عماد وجرجس باز، فرّ إلى المتن، ثم توجه إلى غزة حيث قابل سر عسكر الدولة العثمانية يوسف باشا ضياً<sup>(٥)</sup> المتوجه لقتال الفرنسيين في مصر<sup>(٦)</sup>.

(١) N. Bouron, Les Druzes, Histoire du Liban et de la Montagne Haouranaise, Editions Berger-Levrault, Paris, 1930, P. 138 et 157-158, et: ج. كريستوفر هيرولد، بونايرت في مصر، ص ٣٦٢.

(٢) لوكرى، أحمد الجزائر، مصدر سابق، ص ٢٦٣.

(٣) يوهان بيركهارت، رحلات بيركهارت، ترجمة أنور عرفات، منشورات دائرة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والإعلام، المطبعة الأردنية، الجزء الثاني، ص ٧٠.

(٤) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزائر، ص ١٣٢.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١، أيضاً: نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٣٩.

(٦) الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٨٩.



وكان بشير الشهابي يحاول التخلص من وصاية والي صيدا عن طريق ربط إمارة الجبل مباشرة بالباب العالي، فقدم مساعدات متواضعة إلى الصدر الأعظم يوسف ضيا الذي قابله في غزة، فكافأه بخلعة الحكم على جبل لبنان ووادي التيم وبلاد بعلبك وبلاد المتاولة، واعداداً إياه بأن يبقيه حاكماً دائماً على تلك المناطق، ولا يكون للوزراء تسلط عليه، وأن يكون إيراد أموالها عن يده للخزينة كما كان في عهد الأمراء المعنيين<sup>(١)</sup>. ثم انتقل الصدر الأعظم إلى العريش فذهب إليه الأمير وأبدى له شكواه من الجزار<sup>(٢)</sup>، فوعده بتغيير الحال فور الحاق الهزيمة بالفرنسيين في مصر. لكن آمال الشهابي ذهبت هباء بعد الهزيمة التي ألحقها الفرنسيون بالصدر الأعظم وقواته في العريش<sup>(٣)</sup>.

وكنتيجة طبيعية لموقف بشير الشهابي من الجزار، أسند هذا الأخير إمارة الجبل إلى أولاد الأمير يوسف سنة ١٢١٤هـ - ١٧٩٩ - ١٨٠٠م، فأقام الأمير حسين في دير القمر، بينما استقر الأمير سعد الدين في حكم بلاد جبيل، لكنهما لم يتمكنوا من حماية حكمهما بسبب نقمة الأهالي عليهما بعد جباية «الميري ميرتين» من السكان<sup>(٤)</sup>.

شكل العامل الضريبي عامل استنهاض للسكان للقيام على الأميرين الحاكمين، واستغل بشير الشهابي هذا العامل للعودة إلى حكم الجبل بدعم من الجنبلاطين وعلى رأسهم الشيخ بشير. فكان أن بدأت مرحلة من الصراع

(١) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٥٧.

(٢) يقول الجزار: «عندي ثلاث مقاطعات: صفد ونابلس ولبنان (جبل لبنان) لا تنفك ترسل إلي محتوياتها. فمقاطعة صفد تسدني فضة وذهباً، وجبل نابلس يسدني رصاصاً وباروداً، وجبل لبنان يسدني كذباً ونفاقاً». انظر: فؤاد أفرام البستاني، على عهد الأمير، الطبعة السابعة، منشورات الدائرة، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٥.

(٣) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٦٤، الشهابي، الفرر الحسان، ص ٢٠٣ - ٢٠٤. الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١١، Toufic TOUMA, Paysans et Institutions, Féodales, Op. Cit., T. 1, P. 105.

(٤) روفائيل كرامة، مصدر سابق، ص ١٦٢ و ١٦٥، الشهابي، الفرر الحسان، ص ١٩٦ وما يليها.

العسكري أدت إلى خسائر فادحة في الرجال والممتلكات<sup>(١)</sup>.

وحاول الانكليز تحقيقاً لسياسة إقامة أحلاف مع بعض القوى المحلية اكتساب بشير الشهابي إلى جانبهم. فاستغلوا عزل الجزار له من الإمارة وتوسطوا له عبر القبطان سميث لدى الصدر الأعظم لإعادته إلى حكم الجبل. ولئن كان سميث قد أفرط في إكرام بشير والتركيز عليه<sup>(٢)</sup>، فإن الجزار قد أثبت قدرته كوالٍ قوي قادر على اختيار الأمير الحاكم متخبطاً جميع الضغوط عليه سواء أكانت خارجية أم عثمانية أم محلية.

وفي إطار الصراع الدائر وعدم قدرة أي من الفريقين على الحسم، اتجهت أنظار النكديين نحو تقسيم البلاد بين الفريقين المتنازعين. وقد تمكنوا من إقناع جرجس باز مدبر أولاد الأمير يوسف بأن يتفق مع بشير الشهابي على اقتسام حكم البلاد بينهما «بدل أن تخرب إرضاء للجزار وقياماً بنفقات عساكره، وهذا ما يجعل الفريقين خاسرين وتنبذهما الرعية»<sup>(٣)</sup>.

كان لمشروع تقاسم السلطة حظ كبير من النجاح منذ البداية لو لم ينقلب عليه جرجس باز، إذ أثر هذا الأخير تجربة الحرب مرة أخرى، فكانت الشويفات وبعض مناطق المتن مسرحاً لها. ولما خاب أمله في النصر وفي الاستئثار بالحكم عاد إلى المشروع السابق وأرسل سراً إلى بشير شهاب يعده بالتنفيذ<sup>(٤)</sup>. فوقع الطرفان اتفاقية تقضي بأن يكون بشير حاكماً على المناطق الجنوبية من الجبل، وأن يكون ولدا الأمير يوسف حاكمين على بلاد جبيل. وأن يبقى كل من حكام المقاطعات من يزبكيين وجنبلاطين ونكديين وغيرهم، متصرفاً في البلاد التي تخصه حسب عاداته. وقد حظي هذا الاتفاق برعاية البطريك الماروني يوسف

(١) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٣٩ - ٢٤٠. أيضاً: كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٦٦ - ١٦٨.

(٢) كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ - ١٨٣٠. جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي مدير المجلة البطريكية، مطبعة العلم، بيت شباب، لبنان ١٩٣٣، ص ١٨.

(٤) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الجزار، ص ١٥٢ - ١٥٤.



التيان. فباركه بعد أن حلف الأمير بشير وجرجس باز اليمين بين يديه على الإخلاص وعدم الغدر<sup>(١)</sup>.

حاول الجزائر ضرب هذا الاتفاق الذي تم بغير علمه، فعين سنة ١٨٠١ وبدعم من العماديين عباس شهاب أميراً على الجبل، وأردفه بالعساكر والضباط الموجودين في مقاطعتي تبين وهونين حسبما نصت عليه الوثيقة المنشورة تحت رقم ٤ والتي تؤكد دعم الجزائر للأمير عباس تجاه خصومه السياسيين<sup>(٢)</sup>. لكن تحالف بشير شهاب وجرجس باز وأولاد الأمير يوسف والمشايخ الجنبلاطين وبعض اليزبكيين، أوقع الهزيمة بقوات الجزائر ومنع الأمير الجديد من تسلم الحكم<sup>(٣)</sup>.

حدت الاتفاقية الموقعة بين الفريقين من الصراع بين الأمراء الشهابيين، ووفرت للمقاطعات اللبنانية فترة من الهدوء استمرت حتى سنة ١٨٠٧. وفي ظلها حكم بشير شهاب مقاطعات جبل الشوف وكسروان، في حين تولى ولدا يوسف الشهابي حسين وسعد الدين ولاية جبيل واتخذا كمديرين لهما جرجس باز وشقيقه عبد الأحد. وقد ظل جرجس باز يقطن تارة جبيل وطوراً دير القمر حتى سنة ١٨٠٢. وكان يراقب خلال هذه الفترة حكام المنطقتين، ثم انتقل بعد هذا التاريخ إلى دير القمر حيث اشترى داراً لأحد الأمراء الشهابيين، وأخذ اسمه يظهر على أنه مدبر للأمير بشير الشهابي<sup>(٤)</sup>.

لا شك أن معاناة الجزائر كانت بالغة في ظل الحصار الفرنسي، وكان المتوقع منه أن يخرج من حصون عكا لملاحقة فلول الجيش الفرنسي المتراجع عنها،

- (١) ميخائيل مشاققة، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، نشر أسد رستم وصبيحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٥، ص ٣٢، إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٠. أيضاً: سليم رستم باز، كتاب الشيخ جرجس باز، أو صحيفة من تاريخ لبنان، ١٩٦٨، ص ١٤ - ١٥.
- (٢) انظر الوثيقة رقم ٤ في باب الملاحق.
- (٣) الشهابي، تاريخ أحمد باشا الخزار، ص ١٥٦ - ١٥٩. أيضاً: سليم رستم باز، صحيفة من تاريخ لبنان، ص ١٥ - ١٦.
- (٤) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٣٣ - ١٣٤.

ويشارك مع الصدر الأعظم قائد الجيش العثماني في تحرير مصر من الاحتلال الفرنسي. لكن الجزائر آثر البقاء في عكا بعيداً عن الحرب التي أراد الباب العالي متابعتها، مكتفياً بدفع مبالغ معينة مساهمة منه في نفقات الحرب المقبلة<sup>(١)</sup>. هذا الموقف للجزائر ربما أزعج الصدر الأعظم وسدني سميث، فكان لهما هذا الموقف الودي من بشير الشهابي، وتلك الخلعة التي أعادته إلى حكم الإمارة متحرراً من نفوذ الوزراء عليه، فضلاً عن الوعد الذي أعطي له من قبل الصدر الأعظم بأنه سيحاصر الجزائر وينهي حكمه بعد تحرير مصر من الفرنسيين.

ويبدو أن السلطة المركزية في الآستانة، قدرت الجزائر حق قدره، فأنعمت عليه سنة ١٨٠٣ ولايتي طرابلس والشام، فكانت ولاية الشام تسند إليه للمرة الرابعة<sup>(٢)</sup>. كما أنها أنعمت عليه سنة ١٨٠٤ وقبل شهر واحد من وفاته ولاية مصر<sup>(٣)</sup>. وكانت تعتبره ركناً مهماً من أركان السلطنة العثمانية<sup>(٤)</sup>، ورجل دولة لا ينقص من قيمته سمة الدموية والطغيان اللتان اتسم بهما شخصه. غير أن التمادي في اتهامه بكثير من النقائص والمثالب جاء ليدل على تحامل وتجن على شخصه انتقاماً وتشفياً لمواقف وتصرفات لا يتميز بها إلا رجال الدولة الكبار. ولم يكن الجزائر ليبلغ هذا المستوى السياسي الرفيع لو لم يكن يحسن فهم التاريخ ويتقن اللغات الإيطالية والتركية والعربية والسلافية والفرنسية، ويجيد «مسك الدفاتر والتجارة كما كان بستانياً مجيداً ومهندساً بارعاً»<sup>(٥)</sup>.

وبعد، أوليس من الموضوعية والتعقل أن نعيد قراءة تاريخ الجزائر من جديد<sup>(٦)</sup>؟ وأن نقف متسائلين منقبين عن الأسباب الحقيقية لكل ما رمي به هذا

- (١) لوكرى، أحمد الجزائر، ص ٣١٠.
- (٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٣٨٦، أيضاً: عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٥، ص ١٦٩.
- (٣) نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٤٣.
- (٤) مشاققة، مشهد العيان، ص ٦٤. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٣٨٦.
- (٥) لوكرى، أحمد الجزائر، ص ٣١٦. انظر أيضاً: اغناطيوس الخوري، مصطفى آغا بربر، حاكم إيالة طرابلس وجبله ولاذقية العرب (١٧٦٧ - ١٨٣٤)، مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت، ١٩٥٧، ص ٦٥.
- (٦) يذكر أمين الريحاني في كتابه النكبات أنه عندما زار الجامع الكبير في عكا شاهد «مكتبة فيها الكتب، وأكثرها خطية... جمعها الجزائر رضاء أو قهراً كما كان يجمع الخراج». ويضيف: «أليس من الغريب =



الحاكم من تهم ومظان وافتراءات؟!

### سادساً: الانتفاضات الفلاحية في انطلياس ولحفد (١٨٢٠ - ١٨٢١)

تمكن الأمير بشير الشهابي بدهائه السياسي من جهة، وفتكه بخصوصه وتصفيتهم الواحد تلو الآخر من جهة أخرى، من إضفاء مظاهر الهدوء والاستقرار طوال الفترة التي أمضاها في الحكم خلال تولي سليمان باشا ١٨٠٤ - ١٨١٩ الملقب بالعدل<sup>(١)</sup> لولاية صيدا. وقد ساعد الأمير في ذلك التسهيلات التي قدمها له الوالي لتأدية الميري المترتبة على الجبل، وأحبه إلى حد منحه خلعه الولاية كأمر حاكم مدى الحياة<sup>(٢)</sup>. وقد رافق هذا الدعم الخارجي دعم داخلي قدمه الشيخ بشير جنبلاط للأمير بعد أن أصبح هو وقواته العمود الفقري الذي يعتمد عليه الأمير الحاكم كلياً.

ويبدو أن اتفاق البشيرين وتوافقهما معظم الربع الأول من القرن التاسع عشر، قد جاء في أعقاب محاولات الكنيسة المارونية القيام بدور قيادي على الصعيد السياسي. وقد توقفت هذه المحاولات إثر مقتل الأخوين باز سنة ١٨٠٧<sup>(٣)</sup>، واستقالة البطريرك يوسف التيان في العام التالي لعدم ثقة الأمير به<sup>(٤)</sup> إثر إخفاق محاولات الكنيسة ونكستها في تسلم الزعامة السياسية في الجبل<sup>(٥)</sup>. فاستمر كل من الأمير والشيخ حذرين في تعاملهما السياسي مع الكنيسة وما تمثله

= العجيب أن يكون هذا الرجل مولعاً بالكتب مبالغاً في حرزها؟ ويذكر الريجاني أنه قرأ في بعضها ما يأتي: «هذا الكتاب وقف أحمد باشا الجزار لا يباع ولا يعار ولا ينقل». انظر: أمين الريجاني، النكبات الأعمال العربية الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١، المجلد السادس، ص ٢١٥.

(١) عباس أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥٥٢.

(٣) ستكلم عن مقتلهم في الفصل الثاني.

(٤) حريق، التحول السياسي، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(٥) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١، ص ٥١.

من مؤسسات اكليركية منظمة تشكل بديلاً عن النظام المقاطعجي المتسم بخصوصية التشتت والصراع. وإذا كانت علمانية الأمير بشير قد منعت من ركوب مخططات الكنيسة، فإن نصرانيته لم تحل دون مخاصمته لها وإجهاضه مخططاتها السياسية، كذلك أيضاً عمامة الشيخ جنبلاط إذا كانت لم تمنعه من أن يهب الكنيسة المارونية الملكيات الواسعة لبناء الأديرة، وأماكن لإقامة الرهبان، ويحمي المسيحيين وفاقاً لخطة أجداده، فإن انتسابه إلى مؤسسات النظام المقاطعجي، واعتباره رأس هذا النظام لدى الطائفة الدرزية، لم يكن يسمح له بالتهاون والتساهل إزاء تبديل المعادلات السياسية وتغيير بنى السلطات الحاكمة. من هنا كان توافق البشيرين على الخطوط العامة لسياستهما، واستمرار هذا التوافق بينهما حتى اندلاع ما سمي بالحركات الفلاحية في جبل لبنان<sup>(١)</sup>.

في أعقاب وفاة والي صيدا سليمان باشا سنة ١٨١٩، عينت السلطنة العثمانية خلفاً له عبد الله باشا ابن الخزندار علي، وكان عمره اثنتين وعشرين سنة. ويبدو أن تعيينه لم يقتصر على ولاية صيدا فقط، بل يستنتج أيضاً حسب نص المرسوم المنشور في باب الوثائق تحت رقم ٢٢ أن تعيينه شمل أيضاً «إيالة صفد وصيدا وبيروت وإيالة طرابلس الشام ومحصلية لاذقية العرب وباشبوغية الجردة ولواء غزة والرملة ويافه ولد (اللد) مع كامل المالكات المحلولة» من عهدة سليمان باشا<sup>(٢)</sup>. وعندما حان موعد تجديد خلعة الالتزام للإمارة الشهابية في أواسط سنة ١٨٢٠، أرسل الوالي يشترط على الأمير بشير، لتجديد ولايته، دفع مبلغ ألفي كيس<sup>(٣)</sup>. وقد برر عبد الله باشا هذه الزيادة الضريبية بزيادة مساحات الملكيات العقارية، وتضاعف نسبة الإنتاج والمحاصيل وغلاء الأسعار عما كانت عليه سابقاً<sup>(٤)</sup>. فكان أن ارتفعت من ثمانمئة كيس سنة ١٨٠٠ إلى ألفين ومئتي

(١) يقول مشاققة: «... فالأمير بشير لم يكن من الذين يطلقون العنان للرؤساء الروحيين أن يتخطوا دائرة حدودهم الروحية ويتداخلوا في حدود الأحكام الزمنية. فكان ذلك موجباً لعدم رضاهم عنه». انظر مشاققة، منتخبات من الجواب، مصدر سابق، ص ١٤٤. راجع أيضاً: صالح زهر الدين، تاريخ المسلمين الموحدين الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩١، ص ١٨٨.

(٢) انظر نص المرسوم في الوثيقة رقم ٢٢ في باب الملاحق.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 3, P. 148.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٩٢.



كيس سنة ١٨٢٢<sup>(١)</sup>. لكن الأمير لم يقبل ذلك إلا بعد تردد. وعندما حاول جمع المال المطلوب، اصطدم بمقاومة السكان وخصوصاً المسيحيين منهم في مناطق المتن وكسروان. ولما كان تأمين المبلغ شرطاً أساسياً لبقائه في دست الحكم، فقد اقترض خمسمائة كيس من حليفه الشيخ بشير جنبلاط، كما اقترض مبلغاً آخر من التجار<sup>(٢)</sup>. وبالرغم من جبايته بعض المبالغ المقدرة على بلاد الشوف، فإنه لم يتمكن من تأمين المبلغ المطلوب، وهذا ما جعله وجهاً لوجه مع العصاة الممتنعين عن تأدية ضريبة أقل ما فيها أنها جائزة وظالمة، فكان عليه اتباع إحدى وسيلتين، إما ضرب العصاة وإخضاع شوكتهم وإجبارهم قسراً على تأدية الميري، وإما التراجع والتخلي عن السلطة، فاختر الثانية منسحباً من الميدان بحليته العسكرية والسياسية، والتجأ إلى حوران يرافقه الشيخ بشير جنبلاط<sup>(٣)</sup>. فعزله عبد الله باشا وولى مكانه الأميرين حسن علي، وسلمان سيد أحمد، اللذين تعهدا بالجباية المطلوبة والمدعومين من أركان الحزب اليزبكي. لكن ما إن أرسل الجباة إلى بلاد جبيل وكسروان حتى تجددت حركات العصيان، وطرده المحصلون، فأدرك عبد الله باشا عجزهما وقبل وساطة درويش باشا والي دمشق لإعادة بشير الشهابي إلى الحكم<sup>(٤)</sup>.

وكان الأمير الشهابي قد مهد لعودته إلى الحكم، بأن انتقل إلى جزين إقطاعة حليفة الشيخ بشير بعد أن أخذ موافقة عبد الله باشا للإقامة فيها، وإمكانية رصد أوضاع الإمارة وكيفية سلوك الأميرين حسن وسلمان عن قرب. ثم عمد إلى تعزيز صلته بعبد الله باشا، فأهداه اثني عشر رأساً من الخيول العربية

(١) Dominique CHEVALLIER, La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle En Europe, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1971, p. 122.

(٢) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٠٠ - ٤٠١. أيضاً: Michel CHEBLI, Une Histoire de l'Epoque des Emirs, p. 217.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٦٠. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠١ - ٤٠٢.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٦٥ و ٦٧٧. أيضاً: منصور الختوني، نبذة تاريخية في المقاطعة

الكسروانية؛ بيروت ١٨٨٤، ص ٢٤٣. Documents Diplomatiques, T. 3, P. 152. راجع أيضاً: نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام، ص ٢٥٣ - ٢٥٤. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠٣ و ٤٠٦ - ٤٠٧.

الأصيلة<sup>(١)</sup>، وهذا ما مكنه من الاتصال بالأميرين الحاكمين والاتفاق معهما على عودته إلى الحكم بعد أن واجها صعوبة الاستمرار فيه<sup>(٢)</sup>. لكن ما هي القوى التي تألفت منها المعارضة؟ وماذا كانت خلفياتها السياسية؟ ولماذا كانت المناطق الشمالية من الإمارة مسرحاً للعصيان وليس المناطق الجنوبية؟ وما هو دور السكان بمختلف فئاتهم من هذا الموضوع؟ تلك هي التساؤلات المطروحة للبحث.

لا يخفى ما كان للكنيسة المارونية من دور مكبوت ومتحيز للقفز إلى القيادة السياسية خلال هذه الفترة. وقد ظلت معارضتها لسياسة الأمير كامنة منذ تصفيته للأخوين جرجس وعبد الأحد باز. إلى أن تسنى لها أول فرصة سانحة من خلال ما سمي بالعاميات. وكان المطران يوسف اسطفان (وبشهادة المؤرخ طنوس الشدياق) الذي شارك شخصياً في هذه الأحداث المهمة أحد أبرز منظمي الانتفاضة الفلاحية، وأحد قادتها الرئيسيين. فأقام لكل قرية من قرى نصارى المتن وكسروان وكيلًا لتزعم الأهالي وتنظيم شؤون القرية. وأقسم الوكلاء والفلاحون على أنهم لا يدفعون إلى الأمير سوى مال واحد وجزية واحدة<sup>(٣)</sup>. ثم انتخبوا عليهم الخازني الوحيد الذي انضم إليهم الشيخ فضل البدوي<sup>(٤)</sup>. لكنه ما لبث أن أثر الانسحاب. وقد بلغ عدد الثائرين بعد اجتماع انطلياس نحو ستة آلاف رجل انضم إليهم عدد من الأمراء الشهابيين أبرزهم حسن علي، وسلمان سيد أحمد وشقيقه فارس. وقد أرسل عبد الله باشا يعدهم بأنه لن يجبي منهم إلا المال الأساسي الذي كانوا يدفعونه في الماضي<sup>(٥)</sup>.

وتعد هذه الفترة، مرحلة من المراحل الحاسمة في تصفية الحساب الجاري بين البطريرك الماروني والأمير بشير، وتتويجاً لما سبقها من أحداث اعتبرتها الكنيسة مناقضة للنهج السياسي المتبع من الأمير وضرورة انسجامه مع نهج الدين الذي اعتنقه دون أن يجرؤ على إفشائه أو إعلانه. والمطران يوسف اسطفان وهو

(١) Documents Diplomatiques, T. 3, P. 163-164.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٧٧.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٢٣ في باب الملاحق، وفيها جميع شروط العامية بالتفصيل.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 3, P. 155.

(٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠١. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٥.

Documents Diplomatiques, T. 3, P. 150-152.



الشخصية الرديفة للبطريك يوحنا الحلو والمعبر عن توجهاته الدينية والسياسية، أزعجته مداخلات الأمير بشير والشيخ بشير في الشؤون القضائية<sup>(١)</sup> التي كان يتولاها المطران منذ كان كاهناً والتي أفضت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للكنيسة. كما ساءه قرار الأمير بإبقائه لدينه الماروني مكتوماً، وتمسكه العلني بالإسلام، وإصداره سنة ١٨١٨ أمراً إلى أقربائه الشهابيين بضرورة إشهار مذهبهم كمسلمين، وصيامهم شهر رمضان. وقد فسّر المطران اسطفان سياسة بشير هذه كأنها ارتداد عن الديانة المسيحية، وعودة إلى الإسلام دين أجداده وأسلافه، واعتبر عمله هذا خرقاً للاتفاق وكتب إلى البطريك الحلو يقترح عليه معاقبة الأمير بالامتناع عن إقامة الذبيحة الدينية السرية له<sup>(٢)</sup>.

لذلك ما إن جاء تطبيق السياسة الضرائبية الجديدة التي فرضها عبد الله باشا، ومحاولة الأمير بشير جبايتها من المناطق المسيحية، حتى وجدت الكنيسة فرصتها للنيل منه وإلحاق الهزيمة به، واستبدال أمير شهابي آخر به، فقام الرهبان بدور كبير في تسعير حدة الانتفاضة سواء في عامية انطلياس أم في عامية لحفد، وأسهموا في بعض التقدم<sup>(٣)</sup> نظراً لما كانوا يوفرونه من شبكة اتصالات شعبية في الدساكر والقرى. وإقامة وكلاء في القرى رتبهم ونظمهم المطران يوسف اسطفان<sup>(٤)</sup>. حتى أن الشيخ بشير عندما صادف خوري المتن نهرا أبو جودة فارساً يحرّض الناس على الالتحاق بالعامية وهو متقلد سلاحه الكامل، أمر بقتله وإحراق جثته<sup>(٥)</sup>.

وفي إطار البحث عن الدوافع التي حدثت بالكنيسة لمقاومة سياسة بشير الشهابي الضرائبية، نلاحظ أيضاً الضرر الذي سيلحق بها من جراء تطبيق هذه

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٩ في باب الملاحق.

(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٥٢ و ١٥٤.

(٣) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإماراتين، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية ١٦٩٨ - ١٨٤٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٣١.

(٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠١.

(٥) أنطونيوس أبي خنجر العنيطوريني، مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس قطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣، ص ١١. أيضاً: ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٨٤.

السياسة. فالكنيسة من خلال صراعها مع الرهينة اللبنانية بهدف الحصول منها على بعض الملكيات العقارية التي راكمها الرهبان عن طريق الوقفيات أو الهبات أو الشراء<sup>(١)</sup>، كانت تعتبر صاحبة أكبر ملكية عقارية في جبل لبنان، وكان من شأن الإقرار بالسياسة الضرائبية الجديدة أن ترتب عليها أعباء<sup>(٢)</sup> قد تصل إلى عشرة أضعاف ما كانت تدفعه سابقاً<sup>(٣)</sup>. لذلك وبوعي منها لمصالحها الاقتصادية، وبنتيجة تقاطع تلك المصالح مع الموقع السياسي الذي كانت تؤهل نفسها لتبوءه، كان موقفها المعارض من بشير الشهابي رأس الهرم المقاطعجي وسائر الأعيان والزعماء المقاطعجيين.

وتذكر بعض المصادر التاريخية مشاركة بعض سكان القرى الشيعية التابعة لبلاد جبيل وبلاد بعلبك في العامية. لكن دورهم كان محدوداً وسرعان ما تفرقوا عن بلدة رام مشمش التي تجمعوا فيها بعد علمهم بهزيمة إخوانهم الموارنة فأقبلوا على بشير الشهابي يعتذرون ويقدمون له الطاعة والخضوع<sup>(٤)</sup>.

وإذا كانت قوى العامية قد تألفت من غالبية فلاحية مارونية، يقودها بعض رجال الدين بتوجيه من الكنيسة وبعض الأمراء الشهابيين والخرافشة والحماديين. فمِمَّ تألفت قوى الفريق الآخر؟ وكيف تم القضاء على هذه الانتفاضة الشعبية؟

اعتقد بشير الشهابي أن باستطاعته القضاء على العامية بقوى محدودة فتوجه إلى لحفد على رأس ثلاثة آلاف مقاتل<sup>(٥)</sup> يرافقه المشايخ حسن جنبلاط وأبو سلما العماد وناصيف أبو نكد وإبراهيم تلحوق وشبلي عبد الملك وبعض الأمراء اللمعين<sup>(٦)</sup>. ولما لم تستطع هذه القوى حسم المعركة<sup>(٧)</sup>، أرسل الشهابي يستنجد

(١) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ١٦٧ - ١٧١.

(٢) انظر الوثيقة المنشورة تحت رقم ٣ في باب الملاحق.

(٣) عيسى اسكندر المعلوف، الأرجال في الأمير بشير، مجلة المنارة، السنة الثامنة، العدد الثاني، ١٩٣٧، ص ١١٧. أيضاً: الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعين، الفصل الثاني، أوقاف الأمراء اللمعين، ص ٢٥١ وما يليها.

(٤) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٠٩. والشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٦ و ٦٩٣.

(٥) CHEBLI, Une Histoire, p. 221.

(٦) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٥.

(٧) يقول القنصل الروسي بازيلى: «إن السناجق المسيحية الشمالية كسروان وجبيل وجبة بشري تمتعت على =



بالشيخ بشير الذي وافاه على رأس ألفين من مقاتليه، يصحبه الشيخ علي العماد والشيخ حمود النكدي وبعض التلاحقة والملكيين<sup>(١)</sup>. وبهذه القوى تمكن تحالف البشيرين من القضاء على الحركة الفلاحية، فألحقوا الهزيمة بأكثر من ثلاثة عشر ألفاً من العصاة<sup>(٢)</sup>، ونهبوا قرى عديدة وأحرقوها، منها ذوق مصبح ودير بنات وعمشيت واده<sup>(٣)</sup>، وجبى الأمير الأموال الأميرية المفروضة على السكان، وغرّم إهدن وبشري بمئتين وخمسين ألف قرش وانتقم من الساعين بتلك الحركات<sup>(٤)</sup>. كما غرّم أهالي كسروان بمئتي ألف قرش وأهل القاطع بذات المبلغ<sup>(٥)</sup>.

### سابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

إن ملاحظات عديدة حول الحركات الفلاحية<sup>(٦)</sup> يبدو من المفيد ذكرها كونها تساهم في توضيح بعض النقاط الأساسية:

- لقد أطلق على أحداث سنتي ١٨٢٠ و ١٨٢١ لقب «العاميات». وهو تعبير أقرب في مضمونه إلى انتفاضات العامة الناشئة عن احتجاجات عفوية وردة فعل على إرهاب الحكام للأهالي، لأسباب سياسية واجتماعية وخصوصاً اقتصادية. وتغلب فيها الفوضى على التنظيم، والهياج على النضال، والتمرد على الجهاد. في حين أنه في عامتي انطلياس ولحفد أضفى عليهما رجال الدين وخصوصاً المطران يوسف

= الأمير وأعلنت عصيانها وهاجمته في معسكره قرب جليل بآلاف القرويين المسلحين وهزمته شر هزيمة، ولولا استماتته في الدفاع عن نفسه ووصول الشيخ بشير (جنبلط) حليفه القديم والوفي مع ثلاثة آلاف من دروزه في اللحظة المناسبة لما استطاع الأمير بشير من النجاة بنفسه. انظر بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١٢٧.

- (١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٨.
- (٢) هناك مبالغة في تقدير عدد «العصاة» انظر يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية في لبنان، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٦٣.
- (٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٩.
- (٤) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٤٧.
- (٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤١٣.
- (٦) انظر حكمت ألبير الحداد، لبنان الثورات الفلاحية، القرن التاسع عشر، دار نظير عبود، ١٩٩٤، راجع الفصل الثالث، ص ١٠٠ - ١٤٤.

اسطفان الكثير من مظاهر التنظيم والريادة، وقد برز ذلك في الاجتماعات المعقودة والعرائض المكتوبة الموجهة إلى أكثر من جهة، والتشكيلات العسكرية للمتمردين. وكان الأصح أن توصف بالانتفاضات الفلاحية على أن توصف بالعاميات. كما وأن مشاركة بعض الأمراء الشهابيين ورجال الدين أبعدها عن العامية<sup>(١)</sup>. إلا إذا كانت مشاركة هؤلاء الأمراء من باب الوسيلة للوصول إلى دست الحكم أو تحقيق أهداف سياسية معينة.

- تعد عاميتا انطلياس ولحفد هما الأولين في تاريخ جبل لبنان، على الرغم من وجود حالات مشابهة في سنتي ١٧٨٢ و ١٧٨٤ خلال فترة حكم الأمير يوسف الشهابي. غير أن أحداث ١٨٢٠ و ١٨٢١ قد تميزت بمظاهر التنظيم والتخطيط خلافاً لما سبقها من أحداث.

- لم يغفر بشير الشهابي لقادة العامية. فاستدرج سنة ١٨٢٣ المطران يوسف اسطفان إلى قصر بيت الدين بعد أن منحه الأمان، ثم تخلص منه بعد أن دس له السم. وكان قد قبض في وقت سابق على الكاتب أنطونيوس أبي خطار العينطوريني<sup>(٢)</sup> لمشاركته في الأحداث، وعذبه ثم أطلق سراحه. لكنه توفي بعد ذلك بوقت قصير.

- يلاحظ عدم مشاركة نصارى المقاطعات الجنوبية من جبل لبنان في العاميات، ولا دروز المتن وبعض المناطق المختلطة، وقد كان لقياداتهم المقاطعية الأثر الكبير في ذلك، فهؤلاء المقاطعجيون الذين نظروا إلى هذه الأحداث على أنها تهديد للامتيازات الطبقية التي يتمتعون بها، وقفوا إلى جانب البشيرين ضد العامية بمن فيهم أركان الحزب اليزبكي المناوئين تقليدياً لبشير الشهابي. حتى أن «التلاحقة» امتنعوا عن المشاركة بالعامية ولم يرضوا بمحاربة أبناء طائفتهم، فضلاً عن اعتبارهم أنه «سيكون من الإهانة لموقعهم الاجتماعي وكذلك لمذهبهم أن ينضموا إلى حركة تتألف من الفلاحين المسيحيين»<sup>(٣)</sup>. كذلك الأمراء اللمعيين والمشايخ الدحاحة

- (١) راجع التوقيع على الوثيقة رقم ٢٣ المنشورة في باب الملاحق وربما وضعت الأسماء على مسودة مشروع الاتفاق ولم يحصل التوقيع عليها.
- (٢) انظر ترجمة أبي خطار في كتابه مختصر تاريخ جبل لبنان، ص ١٢ - ١٣.
- (٣) TOUMA, Paysans et Institutions Féodales, T. 1, p. 130.



والخازنين فقد وقفوا إلى جانب الأمير بشير والشيخ بشير<sup>(١)</sup>.

- أبدى بشير الشهابي بعد قضائه على العامية الكثير من اللين والتسامح واكتفى فقط بتغريم السكان، فأخذ منهم «ثلاثين مال»<sup>(٢)</sup>. ولم ينتقم من القرى والسكان كما جرت العادة، واقتصر عقابه على بعضها في حين كان بإمكانه أن يحرق وينهب العشرات منها، ولا عجب في تصرفه هذا، فالسكان في النتيجة هم أهل شيعته وديانته التي لم يجروا على الجهر بها. وقد حاول الالتفاف عليهم وأعطى مزيداً من الوقت أملاً من جهة في إقناعهم وإعادة تم إلى الطاعة، ومن جهة ثانية كسباً للوقت ريثما تصل النجدة التي أرسل يستقدمها من المقاطعات الجنوبية من الجبل.

- اعتبر فشل الانتفاضات الفلاحية آنذاك، فشلاً لسياسة الكنيسة، وتداعياً للوسيلة التي اعتمدتها في ضرب النظام المقاطعي بجميع رموزه ومؤسساته. وأدركت الكنيسة أن سياسة منسقة ومنسجمة مع سياسة الأمير الحاكم، قد توصلها إلى تحقيق أهدافها على المدى البعيد. فكان أن اتبعت منحى مغايراً لسلوكها السابق، فبدأت مرحلة مهادنة إن لم نقل مرحلة تعاقد وتعاون ساعد على تحقيقها وإنجاحها مجيء البطريرك الجديد يوسف حبش سنة ١٨٢٣. وقد ظهرت نتائج هذا الوفاق خلال الصراع الذي نشأ بين البشيرين الشهابي والجنبلاطي في السنة التالية، ثم خلال فترة الاحتلال المصري لبلاد الشام.

- ظهرت مبادئ وطروحات غربية وغربية عن المجتمع الشرقي، توضح مدى انتشار الروح التحررية لدى الموارنة آنذاك. وهي أمور لم يكن الفلاحون على علم بها لو لم تصلهم عبر رهبان الكنيسة الذين كانوا على تواصل مع طروحات الثورة الفرنسية عبر تجارة الحرير والبعثات الدينية والمستشرقين وبعض الأدبيات الغربية<sup>(٣)</sup>. فالروح الاستقلالية التي أظهرها المسيحيون في مطالبتهم بالتحرر من العثمانيين، والمتجسدة أولاً في أن يكون الأمير الحاكم غير معين من قبل

(١) انظر الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٤٥ و ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة وأسرها، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦، ص ٣٣٨.

(٣) يوسف خطار الحلو، العاميات الشعبية، ص ٢١.

الوالي العثماني، وثانياً في أن يكون منهم<sup>(١)</sup>، عبر مؤرخو تلك الفترة عن ذلك بالقول: «بل صمموا على العصاوة وأرسلوا إلى الأمير صورة شروط لا تطابق المعقول»<sup>(٢)</sup>. ويعتبر بعضهم أن الأمير بشير وإن سجل انتصاراً ساحقاً على المشاركين في عامية لحفد إلا أن الأدهى «من الانتصار العسكري والأقسى هو غمط هذه الحركة الثورية الأصيلة من قبل المؤرخين والتغاضي عنها والنظر إليها وكأنها مجرد حركة تمرد عابرة ضد السلطة قضى عليها في حينها، علماً أن ما حصل في لحفد ليس إلا ثورة شعبية فلاحية لها أبعاد اجتماعية ومطالب وأهداف محددة، لم يُعن أحد بتحليل أسبابها ونتائجها»<sup>(٣)</sup>.

- إن صورة ضبابية تكتنف وقائع هذه الأحداث نظراً لمواقف بعض الأطراف السرية، وتبدل البعض الآخر، وانقلابه من معارض إلى موال، وتقاطع السياسة الغرضية اليزبكية مع منافستها الجنبلاطية، وخصوصاً في بداية الانتفاضة الفلاحية، وتنافس الأمراء الشهابيين على سدة الحكم، فضلاً عن مواقف عبد الله باشا الملتوية واستغلاله التناقضات الاجتماعية بهدف تحقيق زيادة في الربح المالي لمصلحة خزينة ولايته.

- الملامح الدينية والطائفية لا يخفى وجودها في تلك العاميات، فقطباً الصراع وهما الفلاحون والقوى الرادعة انتسبا إلى المسيحيين والدروز معاً. فكان الأولون من النصاري، والآخرون من الدروز ولا يغير من هذا التصنيف الواقعي انتساب بشير الشهابي إلى طائفة العامية. وتوهم المسيحيون أنهم إزاء صراع طائفي يرمي إلى رد التسلط الدرزي وخصوصاً بعد أن شاركت جميع

(١) ربما يكون المقصود بذلك المطالبة بعزل حاكم جبيل العثماني اسماعيل آغا. إلا أن ورود عبارة «أن يكون الأمير الحاكم غير معين من قبل الوالي العثماني وأن يكون منهم» تؤكد أن المقصود هو الأمير الشهابي وليس غيره. أما لجهة عزل عبد الله باشا لاسماعيل آغا حاكم جبيل فقد جاء من ضمن رضى الوالي العثماني على الأمير بشير وإعادة حاكمه على الجبل. انظر حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٨.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٨٥، أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٠٨. انظر الوثيقة رقم ٢٣ وما تضمنته من آراء تحريرية غربية عن مجتمع الربع الأول من القرن التاسع عشر وخصوصاً لجهة ما ورد فيها «من دون تمييز... ونكون على رأي واحد ويد واحدة وحال واحد... ونأخذ الميري من أهل بلادنا مال واحد وفريضة واحدة».

(٣) صقر يوسف صقر، تاريخ بجة، ص ٣٤٠.



القوى الدرزية المقاطعية في ضرب الانتفاضة. وقد انعكست هذه المشاعر بعد سنوات قليلة في معركة المختارة (١٨٢٤ - ١٨٢٥) بين الشيخ بشير جنبلاط والأمير بشير الشهابي، وخلال فترة الحرب الأهلية الدموية خلال سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠.

## الفصل الثاني

### الصراع المقاطعي الغرضي في جبل لبنان

- أولاً - لمحة تاريخية عن الصراع الغرضي «الحزبي»  
 ثانياً - مظاهر الصراع المقاطعي الغرضي خلال عهد بشير الشهابي الثاني
- أ - نكبة النكبيين (١٧٩٧)
  - ب - تصفية الأخوين باز (١٨٠٧)
  - ج - سياسة بشير الشهابي تجاه بعض القوى المقاطعية
  - د - صراع البشيرين على السلطة
  - ١ - الصراع بين دمشق وعكا
  - ٢ - إمارة الجبل في عهدة الأمير عباس الشهابي
  - ٣ - مواقع السمقانية وبعقلين والمختارة
  - ٤ - نتائج هزيمة الشيخ جنبلاط
- ثالثاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



### أولاً: لمحة تاريخية عن الصراع الفرضي «الحزبي»

تمحورت الحياة السياسية «الحزبية» في الجبل خلال فترة طويلة من الزمن حول صراع العصبية المندرجة في تيارين سياسيين أساسيين عرفا تاريخياً «بالحزب» القيسي و «الحزب» اليميني. وقد توزع مناصب البلاد وأعيانها حول هذين «الحزبين» في جدلية من الصراع يرقى بجذوره التاريخية إلى الحياة السياسية التي عاشت فيها القبائل الوافدة، من الجزيرة العربية وبلاد الشام. فكان التنوخيون والمعنيون والشهابيون وآل حمادة وتلحوق وجنبلاط وأبي اللمع والغازن قيسيين، في حين كان آل علم الدين وأرسلان ونكد وعساف يمانيين<sup>(١)</sup>.

ومع بروز ملامح الإمارة المعنية، ومحاولة توسيع رقعة سيطرتها خارج بلاد الأشواف على حساب سائر العصبية الحاكمة، كانت تلك السلسلة الطويلة من الصراعات المقاطعية الدموية. فقد كانت بين القيسيين واليمينيين عداوة شديدة، ولم تنزل الحروب متواترة بينهم إلى أن حصلت موقعة عين دارا سنة ١٧١١ حيث حسم الصراع لمصلحة القيسيين، فظفر هؤلاء بخصومهم «وقتلوا فيهم قتلاً ذريعاً فباد أكثرهم وكنتم من سلم هوى نفسه». وكان ذلك آخر العهد بهذه العصبية<sup>(٢)</sup>.

غير أن المبالغة في تأكيد انقسام الأسر المقاطعية على هذا الأساس، لا يمثل الحقيقة التاريخية المجردة، نظراً لأن تمحور العصبية وتآلفها حيناً أو تنافرها حيناً

(١) انظر كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٧٨، ص ٣٣ - ٣٩. أيضاً: زكي النقاش، أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠، ص ٨٧ و ٩٨ وما يليها.

(٢) ناصيف اليازجي، رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الاقطاعي، حريصا، مطبعة القديس بولس، ١٩٣٦، ص ١٩.



آخر لم يكن ل يتم على قاعدة ما تحمله من مقومات الانتماء المناطقي بين شمال شبه الجزيرة العربية وجنوبها. بل كان يتم برأينا على قاعدة مصالح العصبية ومنافعها المادية والمعنوية، سواء في حالة التحالف والتضامن فيما بينها على قاعدة إقامة محاور محلية متحالفة، أم إقامة محاور منتفعة عمادها توسيع الملكية واستثمار الأرض.

وإذا ما سلمنا جدلاً بأن الانقسام السياسي بين قيسيين ويمنيين مصدره تلك الخصومة الموروثة من عرب شمال شبه الجزيرة العربية وجنوبها، فإن الانقسام الغرضي الجنبلاطي اليزبكي يعود بجذوره التاريخية إلى الواقعة التي حدثت سنة ١٦١٢، خلال فترة حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني بين جنبلات ونبلاط الذي ولاه فخر الدين محافظاً على قلعة شقيف أرنون، ويزبك بن عبد العفيف عماد الذي كان يقوم بتنفيذ إحدى المهام العسكرية. وأدت الحادثة إلى تعنيف يربك وسجنه من قبل جنبلات، لكن الأمير فخر الدين تدخل لمصلحة يربك وأمر بسجن جنبلات<sup>(١)</sup>. وعقب هذه الحادثة انقسام انتصر فريق ممن كان في القلعة للشيخ جنبلات وعرفوا بالجنبلاطيين، وانتصر الآخرون للشيخ يربك العماد فعرفوا باليزبكيين<sup>(٢)</sup>. لكن هذا الانقسام ما لبث أن خمد نحو قرن ونصف من الزمن، لأن الانقسام القيسي اليميني طغى عليه، ليعود في زمن الأمير ملحم إلى الظهور<sup>(٣)</sup>. ولا يبدو في المصادر التاريخية أن هناك تاريخاً معيناً لتجدد هذا الانقسام زمن الشهابيين، ولا وجود لحدث نشأ في أعقابه. لكن الخلافات السياسية بين المناصب والأعيان والتي أذكى جذوتها الأمراء الشهابيون، ساهمت في بلورة تيارين سياسيين كبيرين تزعم أحدهما الشيخ علي جنبلات، وتزعم الآخر الشيخ عبد السلام العماد. وقد أضفى الأمراء الشهابيون كثيراً من الدسائس والفتن على العمل السياسي لزيادة الفرقة بين الغرضيتين واستغلال الخلافات

- (١) أحمد بن محمد الخالدي الصفدي، لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، منشورات مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦، ص ٣٢ و ٣٦.
- أيضاً: Salim HICHI, La Famille de Djoumblatt, p. 57.
- (٢) كمال جنبلات، هذه وصيتي، باريس ١٩٧٨، ص ٤٤ - ٤٥.
- (٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٥ و ٤٩ - ٥٠.

السياسية لاستمرارهم في الحكم<sup>(١)</sup>. حتى بات تنصيب الأمير الحاكم وخلعه يتقرر إلى حد كبير بعامل الصراع السياسي بين «الحزبين» اليزبكي والجنبلاطي أو يتأثر به إلى حد بعيد<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال مقارنة الأسر المقاطعية التي اندرجت في كل من «الحزبين» القيسي أو اليميني، يتبين لنا أن هذه الأسر انتسبت إما إلى «الحزب» القيسي، وإما إلى «الحزب» اليميني خلافاً لما نراه في انتساب هذه الأسر إلى الغرضية الجنبلاطية أو إلى الغرضية اليزبكية، حيث بقي بعض هذه الأسر خارج هذا الانتماء، فلم يشأ النكديون مثلاً أن يضيفوا أنفسهم إلى أحد الحزبين فهم بمعزل حتى تقع الواقعة، فإذا شأوا مالوا إلى أحد الجانبين فكانوا مرجحين له لا كركن منه<sup>(٣)</sup>. وقد شكلوا بذلك «بيضة القبان»<sup>(٤)</sup>، «فتارة يميلوا مع جنبلات فيقوى على عماد، وتارة مع عماد فيقوى على جنبلات، ولذلك يقولوا في الجبل، إن بلادنا حمل جنبلات ويزبك، وأما نكد فهو فردة فإذا أضيفت لأحد فردتي الحمل ترجحها على الأخرى»<sup>(٥)</sup>. كما كان النكديون «واسطة عقد العشائر» أي العشيرة المتوسطة بين مشايخ الدروز ذوي الاقطاع يتقدمهم آل جنبلات وآل عماد، ويتأخر عنهم آل تلحوق وآل عبد الملك<sup>(٦)</sup>.

أما الأمراء الشهابيون، فقد اعتبرهم ناصيف البازجي «ممن يضاف إليه الناس ولا يضافون إليهم»<sup>(٧)</sup> تأكيداً على أنهم كانوا فوق الغرضيات و «الأحزاب». لكن هذا القول يدحضه واقع العلاقة التي كانت قائمة بين الأمراء الشهابيين وكلا «الحزبين» الجنبلاطي واليزبكي، كما ترفضه أكثرية المؤرخين الذين أكدوا انقسام

- (١) أبو صالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية، ص ٦٨ - ٧٥.
- (٢) حريق، التحول السياسي، ص ٥٣.
- (٣) البازجي، رسالة تاريخية، ص ٢٠. أيضاً: ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ٥٩.
- (٤) نسب النكدي، الأسرة النكدي (مخطوطة)، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، بيروت، ومكتبة المرحوم عارف النكدي، ص ٣٤.
- (٥) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ٣٠.
- (٦) مخطوطة نسب النكدي، الأسرة النكدي، ص ٤.
- (٧) البازجي، رسالة تاريخية، مصدر سابق، ص ١٩.



الأمراء الشهابيين وتوزعهم على «الحزبين» الأساسيين<sup>(١)</sup>. بحيث أن أيّاً من الأمراء لم يكن ليتسنى له تبؤ الحكم أو الاستمرار فيه إلا بدعم حزبي ملحوظ. وهذا ما نراه فعلاً في وصول الأمراء منصور ويوسف وعباس وبشير إلى سدة الحكم وجميعهم من أرباب الغرض الجنبلاطي البارز<sup>(٢)</sup>.

لقد انتسبت أسر عماد وتلحوق وعبد الملك إلى «الحزب» اليزبكي<sup>(٣)</sup>، وكونت عصبية أسرية حزبية. في حين شكلت الأسرة الجنبلاطية العمود الفقري «للحزب» الجنبلاطي يناصرها العديد من الأسر المنتمية إليها في مختلف مقاطعات الإمارة<sup>(٤)</sup>، وفي طليعتها آل أبو شقرا وتقي الدين وطليع والبعيني وأبو كروم وزين الدين وسيف وهلال وأبو الحسن ويقظان وتاج الدين، كما انتسبت «للحزب» اليزبكي إضافة إلى أسر عماد وتلحوق وعبد الملك أسر أخرى أبرزها آل أرسلان وحامدة والأعور وعبد الصمد وعلامة وناصر الدين وهاني وغيرهم<sup>(٥)</sup>. إلا أن اصطفاً تلك العائلات المتنفة حول الغرضيتين المذكورتين لم يكن اصطفاً مجرداً دون مضمون، بل كان تجسداً للمصالح السياسية المحلية وما ينضوي تحت لوائها من عصبية وقوى شعبية، كما كان أيضاً تجسداً للمنفعة الاقتصادية ومحورها الملكية العقارية والقدرة على استثمارها واستغلال ريعها الانتاجي. وقد استتبع الانتساب العائلي «للأحزاب» والغرضيات القائمة، انتساب آخر شمل سائر الطوائف الإسلامية (السنية والشيعية) والنصرانية. فكان في كل «حزب» نصاري ومسلمون يفاخرون بحزبيتهم ويتمسكون بعنعناتها ويخاضمون بنزعة واحدة وسلاح واحد خصومهم المسلمين والنصارى في الجبهة المقابلة<sup>(٦)</sup>.

(١) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٠٥. الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ١٠٧. مشافة، منتخبات من الجواب، ص ٤٥. أيضاً: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزیز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٦، ص ٦.

(٢) الشهابي، الغر الحسان، ص ٥٩ و ٦٣ و ١٤٧، أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٢٤ و ٣٢٦ و ٣٥٠.

(٣) CHURCHILL C.H, Mount Lebanon a ten years Residence from 1842-1852 London, 1853, V. 1, p. 214.

(٤) الشهابي، الغر الحسان، ص ١٥ - ١٦.

(٥) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٧٢.

(٦) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٠١.

ولقد عمّ الانقسام «الحزبي» جميع السكان فشمّل السنة في هضاب صيدا، والشيعية في كسروان وبلاد جبيل<sup>(١)</sup>، وبعض العنحلة<sup>(٢)</sup> السريان القاطنين منطقة راشيا. وآل الخازن والخوري الموارنة فكانوا من الغرضية الجنبلاطية<sup>(٣)</sup>. وتجاوزت «الحزبية» حدود الانتماء الديني حتى أصبح بإمكان الجميع أن ينتموا إلى أي من «الحزبين» بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية<sup>(٤)</sup>، يحدوهم على ذلك التناصر والتضامن في السراء والضراء، وتوخي المكاسب المادية والمعنوية. فكان أن نشأت أواصر تحالف وتعاقد بين أسر مختلفة الانتماء الطائفي، فتأخت أسرة البستاني المارونية في دير القمر مع أسرة حمادة الدرزية في بعقلين، وأسرة عبد الصمد في عماطور وأسرة أبي الحسن الدرزية في بعذران مع آل مجاعص الأرثوذكس في الشوير<sup>(٥)</sup>. وكذلك بنو نعمة النصارى وبنو أبي شقرا الدروز<sup>(٦)</sup>، فضلاً عن العلاقات الوثيقة القائمة بين الأسرتين الجنبلاطية والخازنية<sup>(٧)</sup>.

وإلى جانب «الحزبين» الأساسيين في البلاد، نشأت بعض الغرضيات الصغيرة بفعل الخلافات المحلية. من ذلك أنه نتيجة الفتنة التي وقعت بين بني هلال وبني الأعور الأسرتين المعروفتين في بلدة قرنايل، فقد انقسم أهل المنطقة يومئذ إلى غرضيتين عرفتاً بالأعوري والهلائي. فكان بنو البشعلاني من النصارى وبنو المصري الدروز مع بيت هلال، وبنو الناكوزي النصارى وبنو سعيد الدروز مع بيت الأعور. والأولون من «الحزب» الجنبلاطي والآخرين من «الحزب»

(١) رستم، بشير بين السلطان والعزیز، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) العنحلة نسبة إلى عين حليا التي جاؤوا منها.

(٣) شاهين مكاربوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى، مصر، ١٨٩٥، ص ١٦٤. راجع تعهد الأسرتين الجنبلاطية والخازنية بأن تكونا معاً يداً واحدة في السراء والضراء لدى سليم حسن هشي، المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠، مطبعة نمم، بيروت ١٩٨١ - ١٩٨٢، ج ٣، ص ٢٢ و ٥١ و ٥٩.

(٤) ايلي حريق، التحول السياسي، ص ٤٧. راجع أيضاً: رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية في الفترة الممتدة بين ١٦٩٧ - ١٧٧٠، أطروحة دكتوراه اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف ١٩٨٤، ص ١٣٥ - ١٣٨.

(٥) أسد رستم، آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ٥٤.

(٦) رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ص ٧.

(٧) الخوري منصور الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.



اليزبكي<sup>(١)</sup>. كما ظهرت غرضيتان عرفتا بالشقراوية والصمدية نسبة إلى عائلتي أبو شقرا وعبد الصمد في بلدة عماطور، على أثر خلاف بين العائلتين<sup>(٢)</sup>. وربما ساهم في تفاقم حدة الصراع بينهما اختلاف الانتماء الحزبي لكل من العائلتين. وتجاوز الانقسام البلدة فشمّل مقاطعات العرقوب والغرب والمناصف والشحار. كما لحق الانقسام بعض الأسر النصرانية<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن الانقسامات العصبية كانت متعددة في الحياة السياسية العامة، فسجلت بعض المصادر التاريخية أيضاً نشوء تحزب عرف بالمعلوف المكارمي نسبة إلى آل مكارم الدروز وآل المعلوف النصاري، وتشيع كثير من الأسر الدرزية والنصرانية إلى كل فريق منهما<sup>(٤)</sup>. وتحزب آخر عرف بالأحمدي والعسافي نسبة إلى بشير عساف وبشير أحمد اللمعيين في خلال عهد القائمقاميتين<sup>(٥)</sup>، وصراعهما على منصب القائمقامية بين سنتي ١٨٥٤ - ١٨٦٠. وقد عبر عن ذلك يوسف بك كرم في الرسالة التي وجهها إلى قنصلي دولتي فرنسا وانكلترا بعيد وفاة الأمير حيدر، وأشار فيها إلى نشاط أصحاب «الواصة (الواسطة) لامتداد الغرضيات والتحزيبات في جبل لبنان لما به مآثر ومرغوبات الأشخاص المتأهين (المتأهين) لاستمداد وظيفة القائمقامية»<sup>(٦)</sup>.

لقد كان الانتماء «الحزبي» دافعاً لمزيد من المشاركة في النشاط السياسي العام. وكانت المقاطعات القريبة من عاصمة الإمارة، تحظى باندفاع كبير للمشاركة في صنع القرار السياسي عبر تحالفات وتشكيلات سياسية. وكلما ابتعد الأعيان والمقاطعيون عن مسرح العمل السياسي خفت مشاركتهم واقتصرت نفوذهم على إدارة المقاطعات التي يتولون عهدها. لذلك لم يقيم المقاطعيون النصاري في

- (١) الخوري اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، مطبعة فاضل وجيل، بيروت ١٩٤٧، ص ٤٦٦.
- (٢) انظر الوثيقتين رقم ٥٩ ورقم ٦٠ وموضوعهما المصالحة التي جرت بين العصبين في أواسط القرن التاسع عشر.
- (٣) يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار، ١٩٥٢، ص ٢٥ و ٨٤.
- (٤) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعيدا (لبنان) سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨، ص ٢٢٩.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٩.
- (٦) راجع بقية ما ورد في كلام يوسف بك كرم في الوثيقة رقم ٥٢ المنشورة في باب الملاحق.

المناطق الشمالية بأي دور مهم في النشاط السياسي العام. وتأكيداً لهذا الأمر يعتبر ايليا حريق، أن المقاطعيين الموارنة لم يتأثروا كثيراً بالغرضيات القائمة، فآل الخازن لم تشدهم إلى الجنبلاطين إلا روابط واهية. وكذلك آل حبيش إزاء اليزبكيين. ولم يتحزب أمراء أبي اللمع تحزباً دائماً لأي من الفريقين، بل آثروا أن يناصروا هذا أو ذاك حسبما تقتضيه الحال. أما المشايخ الموارنة الصغار في جبل وتوابعها فلم يكن الأمر يعنهم، بخلاف نصارى الجنوب الذين دبت فيهم روح الحزبية<sup>(١)</sup>، فشاركوا في النشاط من خلال غرضية زعمائهم ومقاطعييهم الدروز التابعين لهم.

لقد رسخت الممارسة الحزبية في حياة الإمارة، ولم يكن الانتماء الديني أو المذهبي ليشكل عاملاً في توجيه السياسة العامة قبل بداية القرن التاسع عشر. ولم يكن الشعور العلماني ليؤخذ به عن وعي. إلا أنه كان عملياً في أساس النظام المقاطعي المعمول به في إمارة جبل الدروز بشقيها المعني والشهابي. لكن هذا الانفتاح لم يلبث أن بدأ بالتلاشي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ليحل محله الانقسام المذهبي بفعل سياسة بشير الشهابي، والكنيسة المارونية بعد أن عملت على تحطيم الرابطة الإسمية المقاطعية التي ربطت الفلاح الماروني بالمقاطعي الدرزي أو بإحدى الغرضيتين اليزبكية أو الجنبلاطية مقدمة لإثارة الشعور «القوموي» والطائفي بين الموارنة<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن دور الإرساليات التبشيرية والامتيازات الأجنبية وسياسة المصريين في تدمير «نظام الملل العثماني».

- (١) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ٤٧.
- (٢) ايليا حريق، التحول السياسي، مرجع سابق، ص ٤٨ و ١٩٧.



## ثانياً: مظاهر الصراع المقاطعي الغرضي خلال عهد بشير الشهابي الثاني

### أ - نكبة النكديين (١٧٩٧):

لم تكن النكبة التي حلت بالنكديين عام ١٧٩٧ جريمة آنية أو مرتجلة فرضتها أوضاع طارئة أو خلاف على قضية سياسية معينة، وإنما هي نتيجة لتراكمات من العمل السياسي امتدت جذوره عمقاً في ثانيا قرن من الزمن، حبلت فيه سنواته بكثير من الأحداث والنزاعات والمخاضات بين مختلف الأعيان المقاطعيين، وتقاطعت ممارساتهم السياسية مع مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فكانت النكبة التي حلت بالأسرة النكدية فصلاً مروعاً من فصول الصراع المقاطعي الذي عاشت فيه وشهدته الإمارة الشهابية.

لقد حسمت موقعة عين دارا سنة ١٧١١ الوضع السياسي بشكل عام، وأعطت الأمراء الشهابيين الفرصة لتثبيت أسرتهم في الحكم. وقد أبدى الكثير منهم مرونة وكفاية في هذا الأمر دون أن تكون لهم الأرضية المشجعة للنجاح في إرساخ قواعد حكمهم. وكانت دير القمر مقر السلطة ومكان إقامة الأمير الحاكم وعائلته مع حاشيته والإدارة التي تساعد في تدبير شؤون الحكم. وكان من الطبيعي أن تكون هذه البلدة وجوارها خاضعة لسلطته وسيادته. لكن واقع الأمر كان خلاف ذلك، إذ إن دير القمر وسكانها كانوا يخضعون لسلطة الأسرة النكدية، ويرتبطون بها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً من خلال الرابطة الاسمية لهذه الأسرة المقاطعية<sup>(١)</sup>.

ظلت العائلة الشهابية طوال القرن الأول من حكمها في جبل الشوف «غربية الدار». فلم تكن لتملك الإقطاعات الواسعة التي تسمح لها بتجهيز قوة مسلحة، وإذا تسنى لها هذا التجنيد فإنه لم يكن في استطاعتها الإنفاق على هذه القوة.

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٥ - ٦.

وكان السكان عامة يرتبطون مباشرة بحكام الإقطاعات أو بمشايجهم<sup>(١)</sup>. وقد نظر الحكام الشهابيون إلى النكديين بعين الحسد، فهم يفوقون الأمير الحاكم غنى وثراء، ويحتلون المرتبة الثانية بعد الأسرة الجنبلاطية في السلم المقاطعي، وسيطرون على إقطاع واسعة تشمل بعض القرى في إقليم الخروب، ومنطقتي الشحار والمناصف بما في ذلك بلدة دير القمر عاصمة الإمارة ومركز القرار السياسي لإمارة الجبل<sup>(٢)</sup>. وسيطرون على أسواق التجارة فيها وعلى مغالقتها، ويستأثرون بوارداتها وضرائبها ومحصولاتها ونتاج مصبنتها، ويتقاضون المكوس والرسوم المضروبة على أرباب الصناعة كالحداين والحائكين، ويستوفون الضريبة الفلاحية من الربيع العقاري المترتب على القرى والمزارع العائدة لعهدتهم دون تأدية أي شيء من ذلك إلى الأمير الحاكم<sup>(٣)</sup>. وهذا التفوق الاقتصادي للنكديين وسعة إقطاعاتهم انعكسا على الحياة السياسية فبرزت الغرضية النكدية إلى جانب الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية. وقام النكديون بأداء دورهم في تنصيب الأمراء والحكام الشهابيين، ودخلوا مع الأسرة الجنبلاطية وسائر الأعيان المقاطعيين في صراع حول شخصية الأمير الحاكم سعيًا لهيمنة النكديين السياسية على الإمارة عن طريق الإتيان بأمر شهابي يدين لهم بمنة الوصول إلى السلطة<sup>(٤)</sup>. فقد كان من مصلحتهم المباشرة أن يتولى حكم الإمارة أمراء ضعاف كي تبقى لهم السلطة الفعلية من خلال مشاركتهم في القرار السياسي الذي يتخذه حاكم الجبل.

شكل مجيء بشير الشهابي حاكماً على الجبل نكسة لسياسة النكديين التقليدية. وتصاعدت حدة الصراع السياسي بينهم وبين الغرضية الجنبلاطية التي دعمت بشير شهاب، في حين تبتنى النكديون سياسة إيصال أبناء الأمير يوسف إلى الحكم. وكان والي صيدا آنذاك أحمد باشا الجزار يولي تارة بشير شهاب ثم يعزله

(١) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, Voyageurs D'Orient Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth-Liban 1985, T. 1, p. 175-176.

(٢) عارف النكدي، دائرة المعارف، مادة أبو نكد، الطبعة الكاثوليكية، بيروت، المجلد الخامس، ص ١٥٨ - ١٦١.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦. انظر أيضاً: وليد صليبي، القصة هي الحصة، الصراعات في عهد الإقطاع ١٥٩٠ - ١٨٢٠، لا دار، ١٩٨٤.

(٤) عاطف بو عماد، الأسرة النكدية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار القديمة، المختارة، ١٩٨٩، ص ١١٨.



ليولي مكانه تارة أخرى أولاد الأمير يوسف. واستمرت حركة التولية والعزل عدة سنوات من العقد الأخير من القرن الثامن عشر، رافقها عمليات تدمير للقرى وحرق للمزارع وقطع للأشجار<sup>(١)</sup>. وهذا ما فاقم حدة الصراع السياسي بين الفرقاء جميعاً. وكانت الأسرة العمادية التي تتزعم الغرض اليزبكي على خلاف مع النكديين بسبب استيلاء هؤلاء على بعض مزارعها في العرقوب، كما أنها كانت تحسد النكديين «على ثروتهم الاقتصادية وتوسع دائرة نفوذهم المقاطعجي باتجاه العرقوب مقاطعة العماديين»<sup>(٢)</sup>.

وكان بشير الشهابي يدرك مآزق الإمارة الشهابية سواء من حيث واقعها الجغرافي أم السلطوي كأسرة تحكم ولا تملك مع ما يترتب عن هذا الواقع من ضعف مادي يتجسد في عدم قدرتها على تملك الإقطاعات وعلى الإنفاق، ومن ضعف معنوي ينال هيئته كأمر حاكم<sup>(٣)</sup>. ووجد الفرصة سانحة لتحقيق الحلم الذي راود من سبقه من الحكام الشهابيين أمثال ملحم ومنصور وسيد أحمد وفندي ويوسف<sup>(٤)</sup>، وصمم على تحرير دير القمر - إقطاعة وفلاحين - من سلطة مقاطعجيتها التقليديين مقدمة لتركيز السلطة الشهابية بيد الأمير الحاكم من جهة، والانطلاق لضرب التشتت المقاطعجي في مختلف إقطاعات الإمارة من جهة أخرى.

ولم يكن بشير الشهابي ليجرؤ على ضرب النكديين وجهاً لوجه، فقد اتصف هؤلاء بالقوة وشدة البأس<sup>(٥)</sup> والفروسية والشجاعة والإقدام، ويعد رجالهم أشد رجال البلاد وأجراًهم<sup>(٦)</sup>. لذلك لجأ الأمير إلى الخديعة بالاتفاق مع الشيخ بشير

(١) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسورية، ص ١٥١. أيضاً: حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٨١.

(٢) بو عماد، الأسرة النكدية، ص ١٧٦.

(٣) بلغت سلطة النكديين حداً أثارت الحاكم الشهابي في أكثر من موقع وجعلته أسير نفوذ المشايخ النكديين. وكان نفوذه لا يتعدى دار حكمه وجواره. «فلو أذن انسان في باب سرايا الحكومة وهرب لقاطع مجرى مياه الشالوط الفاصل بين السرايا وبيوت المشايخ فلا يسمح لأتباع الأمير بلحقه لقاطع المياه ومسكه». انظر: مشافة، منتخبات من الجواب، ص ٣٤.

(٤) نسيب النكد، مخطوطة الأسرة النكدية، ص ٣١ - ٣٢ و ٥١.

(٥) أبو شقرا، الحركات، ص ٥ - ٦.

(٦) حنايا المنير، الدر المرصوف في تاريخ الشوف، لا دار، ١٩٨٤، ص ١٢٩.

جنبلاط، الذي وجد في تحريض بشير شهاب له فرصة للتخلص من غرضية طالما نافست الغرضية الجنبلاطية وناصبتهما العداء وتقدمت عليها في بعض الأحيان كما حصل في إحدى المناسبات العامة حيث تقدم الشيخ بشير نكد على الشيخ بشير جنبلاط، وقد اعتبر هذا خرقاً للأعراف والتقاليد المعمول بها في النظام المقاطعجي السائد آنذاك<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن توافقاً ضمنياً سرى بين مختلف المناصب والأعيان للتخلص من بعض أركان الأسرة النكدية، وبمباركة من الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية، نفذ بشير شهاب وبشير جنبلاط مؤامرتهم فكانت مجزرة رهيبية نفذها في ٢٣ شباط ١٧٩٧ وذهب ضحيتها الشيخ بشير نكد وأشقائه الأربعة واكد وسيد أحمد وقاسم ومراد، ثم ألحق بهم أولاد الشيخ بشير، علي وجهجاه وسعد الدين وكليب، وابن الشيخ واكد. وقد جدّ المشايخ الجنبلاطيون والعماديون في طلب النكديين صغاراً وكباراً فاضطروا إلى التنقل من قرية إلى قرية ومن بيت إلى آخر خوفاً من الوشاية بهم<sup>(٢)</sup>. وتمكن سلمان النكد من الهرب إلى دمشق مع ستة عشر ذكراً من صغار النكديين، ثم انتقل بهم من دمشق إلى عكا حيث أكرمهم الجزار وقدم لهم حمايته<sup>(٣)</sup> حفاظاً منه على التوازن بين العائلات المقاطعجية داخل الإمارة، وتكريساً لسياسة الإنقسام الغرضي الحزبي في الجبل.

أسفرت النكبة التي أنزلها بشير الشهابي وحلفاؤه بالنكديين عن نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية شكلت النتائج الأساسية للتخلص من نفوذ هذه الأسرة، وهذا ما سمح لبشير الشهابي بأن يفرض سلطته على كامل بلدة دير القمر، ومقاطعتي المناصف والشحار. كما سيطر المتآمرون على الخيرات الاقتصادية لهذه المناطق، وأرهبوا سكانها وبلصوهم حتى قدرت قيمة ما صادره بشير الشهابي وحده من أملاك النكديين ومواشيهم وغلالهم نحواً من ألفين وثمانماية كيس<sup>(٤)</sup>.

لم تتناول عملية الاغتيال كامل الأسرة النكدية بل اقتصر على جب كليب النكد، ويبدو أن هذا الجب كانت له عصبية الحكم على سائر أجباب

(١) أبو شقرا، الحركات، ص ٦. أيضاً: Michel CHEBLI, Une Hist. du Liban, T. 1, p. 201.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ١٨٣ - ١٨٤. أيضاً: الشدياق، مصدر سابق، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٣) روفائيل كرامة، حوادث لبنان وسوريا، ص ١٥٢ - ١٥٣، الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٧٠.

(٤) بو عماد، الأسرة النكدية، ص ١٨٠.



النكديين<sup>(١)</sup>. وقد اقتصر دور من تبقى منهم على دور سياسي هامشي امتد أكثر من ربع قرن، في حين التزم بعضهم جانب الدين ولم يشكل أي خطر سياسي أو عسكري على سلامة التحالف الشهابي الجنبلاطي اليزبكي<sup>(٢)</sup>.

### ب - تصفية الأخوين باز (١٨٠٧):

تصنف الجريمة التي ارتكبت بحق الأخوين جرجس وعبد الأحد باز، في باب الجرائم المرتكبة عن سابق تصور وتصميم لما رافقها من مؤامرات ودسائس، ومن تخطيط لها، امتدت جذوره عمقاً في الصراع السياسي المقاطعي، وتميز بالتنافس الحاد بين الأمراء الشهابيين على خلة الولاية. فكان الصراع بين بشير شهاب وجرجس باز أحد مظاهر التنافس بين أركان الأسرة الشهابية بحكم قيام جرجس وعبد الأحد بوظيفة المدبر لأولاد الأمير يوسف، وما رافق هذه الوظيفة من تنام وترقي في مسؤولياتها والمستوى السياسي الذي بلغه كل منهما إن على الصعيد الداخلي والمحلي<sup>(٣)</sup> أم على الصعيد الخارجي والإقليمي.

لقد وُقِر الاتفاق بين بشير شهاب وجرجس باز - الذي قضى بأن يحكم الأول المناطق الجنوبية من مقاطعات البلاد، وأن يحكم أبناء الأمير يوسف منطقة بلاد جبيل - فترة من الهدوء استمرت سبع سنوات. وقد عدت هذه الفترة فترة ذهبية لجرجس باز نظراً للمكانة السياسية التي توصل إليها، فكان فضلاً عن كونه وصياً مع أخيه عبد الأحد على أولاد الأمير يوسف، قد أصبح يظهر على أنه المدبر لإمارة بشير الشهابي، واتخذ ابتداء من سنة ١٨٠٢ دير القمر مقاماً له، واشترى فيها قصر الأمير أحمد الشهابي «وبنى فيه الطابق العلوي وزينه بالرياش الفاخر»<sup>(٤)</sup>، حتى بدا وكأن السلطة الفعلية قد تركزت بين يديه من خلال وصايته على أولاد الأمير يوسف في بلاد جبيل و «مد بريته» لبشير شهاب في جبل الشوف وكسروان.

(١) الشهابي، الغرر الحسان، هامش ص ١٧٤.

(٢) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكديّة، ص ٣٨.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٥ في باب الملاحق.

(٤) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ١٧.

أرسى جرجس باز قوته المادية والمعنوية على دعائم مكنته من تحقيق قفزة سياسية أثارت خشية بشير الشهابي من أن يصبح منافساً له في حكم الإمارة وأقله أن يصبح الحاكم الفعلي لجميع مقاطعات الجبل عبر وصايته على أبناء الأمير يوسف الشهابي<sup>(١)</sup>. كما أثارت حسد سائر المقاطعيين والأعيان الذين تقاطعت مصالحهم ومغانمهم بتلك الخاصة بجرجس باز، فكان هذا التوافق الضمني والعلني من «الحزبين» الجنبلاطي واليزبكي وبقايا النكديين، فضلاً عن بشير شهاب وشقيقه حسن على التخلص من النفوذ المتنامي لآل باز.

تسببت النكبة التي أنزلها التحالف الجنبلاطي اليزبكي الشهابي بالنكديين سنة ١٧٩٧، بفراغ على صعيد القيادة السياسية لدير القمر، فكان أن استغل جرجس باز هذا الفراغ لتثبيت زعامته فيها وعلى حساب الأسرة الشهابية، ومنها الأمير بشير بالذات بحكم كونه ابن دير القمر أولاً، ومارونياً ثانياً، فضلاً عن أنه مدبر لأولاد الأمير يوسف وحليف سابق لمقاطعجي البلدة النكديين<sup>(٢)</sup>. فالتف الناس حول جرجس باز وآزروه أكثر من التفافهم حول أميرهم الحاكم. وهذا الواقع نظر إليه بشير الشهابي بعين الخشية والقلق وتمثل ضُور المأزق الذي كان يواجهه يوم كان النكديون سادة دير القمر. وقابل جرجس باز شعور الأمير الحاكم هذا، بتمادٍ جعله يرفع القصاص عن بعض المذنبين «وأحياناً يطلق محبوسين في سجن الأمير بدون استئذانه»<sup>(٣)</sup>.

لم يكن بشير الشهابي يخشى تحوّل أهالي دير القمر فقط نحو مزاحمه جرجس باز ولكنه كان يخشى تحول النصارى والكنيسة بشكل عام. فالأسرة الشهابية الحديثة التنصر لم تكن قادرة على مزاحمة آل باز العريقين في مارونيتهم. وكان بشير الشهابي أعجز من أن يثبت مارونيته وولاءه للكنيسة بالمقارنة مع نسيبه يوسف الشهابي صاحب الحملات الشهيرة ضد الشيعة في جرود جبيل وجبل عامل. وكان البطريرك الماروني يوسف التيان قد رعى قسم اليمين التي حلفها كل من بشير شهاب وجرجس باز بين يديه على مذبح كنيسة سيدة التلة أن لا يخون

(١) يوسف خطار الخلو، العاميات الشعبية، ص ٢٨.

(٢) حريق، التحول السياسي، ص ١٣٥. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٦٦.

(٣) مشاقة، الجواب على اقتراح الأحباب، ص ٣٤.



أحدهما الآخر<sup>(١)</sup>، ولم يكن بشير الشهابي غافلاً عن العلاقة الوطيدة القائمة بين آل باز والكنيسة، والرعاية التي قدمتها هذه الأخيرة للمدبرين الموارنة وآل باز منهم، ومراسلة جرجس باز سنة ١٨٠٤ مجمع الكرادلة في روما بشأن الأديرة المضاعفة وتوقيعه مراسلته هذه بعبارة «جرجس باز، مقدم ديوان أحكام جبل لبنان». وقد رد الخبر الأعظم بيوس السابع على رسالة جرجس باز فذكر أن انعطافه نحو الكرسي الرسولي توصيه «بالقضايا المختصة بالديانة الكاثوليكية...» وتتوسل إليك بأن لا تكف عن صيانتها والمحاماة عنها بسلطانك واقتدارك بحسب مقتضى غيرتك وحبك نحوها...<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن أن الإدارة الناجحة التي مارسها أولاد الأمير يوسف في بلاد جبيل برعاية آل باز وتوجيههم، وتحت مراقبة باشا طرابلس مصطفى بربر آغا، أكسبت الأمراء والمدبرين محبة الموارنة وثقتهم لا في بلاد جبيل فحسب بل في المقاطعات الجنوبية أيضاً التي كان يحكمها بشير الشهابي. وهذا ما أثار حذر الأمير ونقمته على المدبرين جرجس باز وأخيه عبد الأحد<sup>(٣)</sup>.

وفي بلاد الشوف حيث الزعامات الدرزية العديدة، لم يكن لبشير الشهابي القاعدة الشعبية التي يطمئن إليها. فقد توزع سكان المقاطعات على أعيانهم ودانوا لهم، وتمحوروا حول حزبين أساسيين الحزب الجنبلاطي بزعامة الشيخ بشير جنبلاط، والحزب اليزيكي بزعامة آل عماد، وقد ضعف هذا الحزب كثيراً في مطلع القرن التاسع عشر نتيجة لمحاربتة من قبل الحزب الجنبلاطي وبشير شهاب وجرجس باز إثر رفضه لحكم بشير شهاب وللتسوية السياسية التي تمت سنة ١٨٠٠ والتي قضت بتقاسم السلطة بين بشير شهاب وأولاد الأمير يوسف. فكان أن توزعت القوى الشعبية والسكانية على قيادتين رئيسيتين، إحداهما بزعامة الشيخ بشير جنبلاط وثانيتهما بزعامة جرجس باز. في حين استمد بشير الشهابي ديمومة حكمه واستمراره فيه من الوفاق الودي القائم بين الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز<sup>(٤)</sup>، وهو وفاق يشوبه الوهن كونه يركز على منافع مستمدة من

تحالفات مقاطعية آنية وأصغر حادثة كحادثة الدبية مثلاً قد تؤثر فيه وتعرضه للسقوط<sup>(١)</sup>.

وفي مجال العلاقة مع الولاة، فقد أرسى جرجس باز علاقة جيدة مع الولاة العثمانيين، وتصف المصادر التاريخية الاستقبال الحار الذي استقبله به إبراهيم باشا والي دمشق سنة ١٨٠٤<sup>(٢)</sup>، كما كانت زيارته لوالي صيدا سليمان باشا الملقب بالعدل والمعروف بتسامحه الديني<sup>(٣)</sup>، وما يحاط به من مظاهر التكريم تماثل تلك التي تجري لكبار رجال الدولة<sup>(٤)</sup>. وقد ارتبط جرجس باز بعلاقة وطيدة مع مستشار سليمان باشا المالي، اليهودي حاييم فارحي، وحاكم طرابلس مصطفى بربر آغا، نتج عنها تقديم مساعدات عسكرية لهذا الأخير عندما توجه لقتال زعيم النصيرية في صافيتا الشيخ صقر المحفوظ.

هذا في الإطار العام، أما في إطار العلاقات الثنائية فما أن دخلت سنة ١٨٠٧ حتى كانت علاقة جرجس باز مع أكثر الأعيان والزعماء قد شابهت الكثير من التوتر والتصادم. وبقدر ما كان جرجس يتمتع بموقع مميز في البنية السياسية لكونه أحد أبرز رجالات البلاد وأكثرها حنكة ودهاء، بقدر ما كانت علاقته بكل منهم تثير حافزاً للصدام والتوتر، وربما كان سبب ذلك الحياة السياسية المضطربة وما تحمله من حوافز وإشكالات لشخصية جرجس باز وهي شخصية ذات أرومة طبقية لا تمت إلى طبقة الأعيان الحاكمين إلا بصلة واهية كونه ابن أخت الشيخ غندور، وهذه الصلة لا تعد شيئاً إذا ما قورنت بأرومة الأعيان الذين اختلف معهم جرجس باز في أكثر من موقع وزمان. وكانت العداوة الشخصية بين الأمير حسن شهاب حاكم بلاد كسروان، وجرجس باز قد تنامت بسبب الصراعات السياسية والاقتصادية فيما بينهما. ولم يكن جرجس باز ليرتاح لوجود

(١) انظر تفاصيل هذه الحادثة لدى رستم باز، المذكرات، ص ١١، وسليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٣١.

(٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٤١٥.

(٣) يوهان بيركهارت، رحلات بيركهارت، ج ٢، ص ٥٦.

(٤) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، أو تاريخ ميخائيل الدمشقي ١٧٨٢ - ١٨٤١، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١، ص ١٢٠ - ١٢١.

(١) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٥٣ - ٥٩.

(٣) بازيل، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١١٥.

(٤) حريق، التحول السياسي، ص ١٣٨ - ١٣٩.



حسن شهاب على حدود منطقته حاكماً على بلاد كسروان من قبل أخيه الأمير بشير الشهابي، وجاء موضوع مسح الأراضي الذي باشر به حاكم كسروان بهدف زيادة واردات الميري ليضعف العداوة بينهم. وتمكن جرجس باز بما له من نفوذ لدى بشير الشهابي من استصدار قرار قضى بوقف عملية المسح<sup>(١)</sup>. كما تمكن وبضمانة الشيخ بشير جنبلاط سنة ١٢٢١هـ/١٨٠٦م حسبما نصت عليه الوثيقة المنشورة تحت رقم ٢ وبعد أن أخذ موافقة الأمير بشير من رفع الديموس أو الديموز<sup>(٢)</sup> عن المشايخ الخازنيين حكام بلاد كسروان المؤيدين له، وإخضاعهم لذات الأعباء الجاري تطبيقها في جبل الشوف<sup>(٣)</sup>. ثم عمل على إبطال ميزان الحرير في جونه وأرجعه إلى بلدة الذوق حتى لا يكون تحت مراقبة حسن شهاب<sup>(٤)</sup>. وتمكن سنة ١٨٠٧ من إقناع الأمير بشير الشهابي بضرورة عزل شقيقه عن منطقة كسروان وإعادتها إلى سلطة آل الخازن<sup>(٥)</sup>.

أما حادثة الدبية فقد كانت أبرز خلافات الشيخ بشير جنبلاط مع جرجس باز، ورغم الحدة التي اتصفت بها هذه الحادثة كونها عرضت رجلي دين من الطائفتين الدرزية والمارونية للإهانة، إلا أنها انتهت بمصالحة الشيخين و «إعادة المودة بينهما إلى سابق عهدها»<sup>(٦)</sup>. وقد اعتبر بعضهم أن جرجس باز «اغتر بما كان يظهره له الشيخ بشير من الاعتبار وصفاء الوداد فأخلص له الحب والصدقة بينما كان الشيخ يضرر له سوء ويتربق فرصة الانتقام»<sup>(٧)</sup>.

ولم تكن علاقة جرجس باز بأركان الحزب اليزبكي أحسن مما هي مع الجنبلاطين، فقد كان العماديون على خلاف معه لمعارضتهم حكم الأمير بشير

- (١) رستم باز، المذكرات، ص ١١ - ١٢. أيضاً: الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٢.
- (٢) الديموس أو الديموز لفظة من أصل يوناني Demos وتعني «أراضي الجماعة» وفي الاستعمال للتعبير عن الضرائب التي تتناول الأراضي والعقارات.
- (٣) انظر الوثيقة رقم ٢، وهي تحمل توقيع الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز.
- (٤) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ١٢٢.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣. أيضاً: الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، المطبعة البوليسية، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٠، الجزء السادس، ص ٥١٠ - ٥١١.
- (٦) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز أو صحيفة من تاريخ لبنان، ص ٣١. أيضاً: مذكرات رستم باز، ص ١١.
- (٧) سليم رستم باز، المصدر السابق نفسه، ص ٣١ - ٣٢.

الشهابي منذ سنة ١٨٠٠<sup>(١)</sup>، فضلاً عن التلاحقة<sup>(٢)</sup>. أما النكديون فكانوا لا يزالون تحت المعاناة من نكبتهم السابقة، وقد ساهم الأمير بشير الشهابي في تحريض الأعيان وتعبئتهم ضد الأخوين باز عندما أوكل إلى جرجس باز صلاحية تحقيق تدابير تقضي بتنظيم جديد لشؤون الإمارة من شأنها أن تثير استياء سائر الأعيان المقاطعيين. وقد أطلق الشهابي في مجالسه الخاصة إشاعات ذكية تزعم أن هذه الإصلاحات والتدابير هي من ابتكار الأخوين باز<sup>(٣)</sup>.

تلاقى الفرقاء المتضررون من تنامي قدرة جرجس باز، ويبدو أن حسن شهاب تمكن من إقناع أخيه بشير والشيخ بشير جنبلاط بضرورة القضاء على آل باز بحجة أن «جرجس باز صار قوي الشوكة والنفوذ فلا بد من قيامه يوماً ما عليه واغتصابه الولاية. ولم يلبث الثلاثة أن عقدوا مؤامرة سرية لإعدام جرجس باز وأخيه عبد الأحد، وضربوا نهار الأحد ١٥ أيار من تلك السنة ١٨٠٧ موعداً لتنفيذ تلك المؤامرة»<sup>(٤)</sup>.

نتيجة لتقاطع مصالح الفئات المتضررة من تنامي نفوذ جرجس باز، وتعدد الأعيان المتضررين بشكل أو بآخر من استمراره، قام الأمير بشير الشهابي بشاركه الشيخ بشير جنبلاط باغتيال جرجس باز في دير القمر، بعد أن استدعاه إليه بحجة استشارته في إحدى المسائل<sup>(٥)</sup>. في حين قام شقيقه حسن على رأس بعض أركان الحزب اليزبكي من بيت عماد وتلحوق وعبد الملك بالتوجه إلى بلاد جبيل موهمين الناس بأنهم في رحلة صيد، ثم أقدموا على الفتك بعبد الأحد باز<sup>(٦)</sup>. وأعقب ذلك تخلص الشهابيين بشير وحسن من أولاد الأمير يوسف عن طريق سمل أعينهم، وقطع ألسنتهم، واغتصاب أموالهم وضياعهم ومنعهم عن الزواج

- (١) حريق، التحول السياسي، مرجع سابق، ص ١٣٩.
  - (٢) حيدر الشهابي، الأمير بشير والدولة العثمانية، ص ٢٠.
  - (٣) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ١١٥.
  - (٤) أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٠. أيضاً: ميخائيل مشافة، منتخبات من الجواب، ص ٣٤.
  - (٥) F. MASSEY, Druze History, p. 54.
  - (٦) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٥١٤. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٧ - ٣٨٨. أيضاً: المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٢، ص ٣٤٥. انظر أيضاً: أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٠.
- Documents Diplomatiques, T. 4, p. 112.



لمدة طويلة<sup>(١)</sup>.

كان من نتيجة تخلص بشير الشهابي من جرجس باز وأخيه عبد الأحد، ثم من أولاد الأمير يوسف أن أحكم قبضته على المقاطعات اللبنانية في بلاد الشوف وكسروان وجبيل بعد أن أجبر حاكم طرابلس مصطفى بربر أن يخلع على أخيه الأمير حسن ولاية جبيل، حيث نصبه حاكماً عليها مكان أولاد الأمير يوسف<sup>(٢)</sup>.

لم تكن ردة الفعل على المؤامرة التي ذهب ضحيتها جرجس باز وأخوه عبد الأحد بالمستوى الذي يمثله كل منهما، فبربر آغا الذي «انقهر جداً من مقتل صديقه (باز أخوان) كان يتأجج غيظاً من عذر الأمير وظلمه الفاحش لبیت باز» لكنه لم يكن باستطاعته الانتقام لهما خشية بأس الأمير بشير وسطوته<sup>(٣)</sup>. أما سليمان باشا والي صيدا فقد أرسل إليه بشير الشهابي ما يبرر عمله الظالم هذا بأن بسط له مطاوي المؤامرة وأطلعته على نيات خصومه، بحسب زعمه، وما كانوا يضمرون له من كيد وانتقام<sup>(٤)</sup>.

أما ما ورد لدى سليم رستم باز حول استقالة البطريك يوسف التيان بسبب غدر بشير الشهابي بجرجس باز بعد اليمين التي أقسمها الأمير أمامه على مذهب كنيسة سيدة التلة في دير القمر<sup>(٥)</sup>، فإننا لم نجد في المصادر التاريخية ما يرجع استقالة التيان إلى هذه الحادثة، وتبقى الأسباب الحقيقية لاستقالة البطريك كامنة في الخلاف الحاد بين الرجلين حول معاملة الأمير بشير لأولاد الأمير يوسف،

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٩. سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٤٤، أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 4, p. 114, et Toufic TOUMA, Paysans et Institutions Feodales, T. 1, p. 111.

راجع أيضاً: الخوري بطرس صفيير، الأمير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ١٩٥٠، ص ١٥٥ - ١٦١.

(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٩. أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٩٥ - ١٠١.

(٣) ميخائيل الدمشقي، مصدر سابق، ص ١٢٩.

(٤) Henri Guys, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 81. Voir aussi: Michel CHEBLI, Une Histoire du Liban, p. 189.

(٥) سليم رستم باز، الشيخ جرجس باز، ص ٤٦.

ومداخلته في الأمور الروحية للطائفة المارونية<sup>(١)</sup> بعد تنصر الأسرة الشهابية، واعتمادها المذهب الماروني كطريقة دينية وروحية لها، فضلاً عن الخلافات الداخلية مع بعض المطارنة بسبب معارضتهم لبعض رغائبه الخيرية في تسيير شؤون البطريكية<sup>(٢)</sup>.

### ج - سياسة بشير الشهابي تجاه بعض القوى المقاطعية:

يعتبر الصراع المقاطعي بين الأسر الحاكمة من أبرز السمات الأساسية للنظام المقاطعي. فالتاريخ السياسي والعسكري للإمارتين المعنية والشهابية يسجل لنا العديد من الفتن والوقائع الدامية، حتى بات تاريخ المقاطعات في هذه الحقبة من الزمن سلسلة طويلة من الانتفاضات المأساوية التي كان بعضها آخذاً برقاب بعض، والتي لم تكن لتحدث لولا الصراع السياسي الناتج عن تضارب المصالح الاقتصادية والاجتماعية بين الأسر المقاطعية الحاكمة، بعضها مع بعض بشكل عام، وبين هذه الأسر والأسرة الشهابية بشكل خاص.

والأسرة الشهابية الموصوفة بالغريبة عن الدار في جبل الشوف، كان عليها أن تغرس نفسها في مقاطعاته ومناطقه متخذة من مزاحمة بعض الأسر المقاطعية صاحبة الحق التاريخي في إدارة عهدها وسيلة لذلك، ومتحدية بعضها الآخر في عقر دارها. فكان ذلك التاريخ الدموي منذ معركة عين دارا سنة ١٧١١ وما سبقها أو أعقبها من دسائس واضطرابات برع في حبكها الأمراء الشهابيون، ومكنهم من الإيقاع بين العائلات المقاطعية. فالأمير ملحم الشهابي أوقع بين أسرتي أبي اللمع وآل نكد. والأمير منصور أوقع بين النكديين أنفسهم<sup>(٣)</sup>. والأمير الشهابي بحكم مركزه كأمر حاكم كان يقوم بدور متوازن بين العصابات الحاكمة، وكان له الإمتياز الأول على سائر العصابات المقاطعية. ولكن إرساخاً

(١) الخور اسقف يوسف داغر، بطارقة الموارنة، ص ٧٦.

(٢) يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٣١٨ - ٣١٩. انظر أيضاً: بطرس فهد، بطارقة الموارنة وأساقفتهم، القرن ١٩، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٦، ج ١، ص ٦٢ و ٨٥ - ٨٦.

(٣) الشهابي، الفرر الحسان، ص ٤١ - ٤٢ و ٦٧. أيضاً: المعلوف، تاريخ زحلة، ص ٩٠.



لسلطته، كان عليه أن يعمل دائماً على إضعاف مختلف العصبية مستملاً القوة منها محرضاً الواحدة على الأخرى، مشعلاً نار الفتنة فيما بينها من أجل إضعافها جميعاً<sup>(١)</sup>. وأكثر ما تجلت هذه السياسة لدى الأمير بشير الشهابي الذي أدرك أهمية اللعبة والقدرة على التوغل فيها وجني مكاسبها وتناجها. فكان له اليد الطولى في زرع بذور الشقاق والخصام لدى مختلف الأعيان والمناصب وسائر الأسر والعائلات الحاكمة في الجبل حتى أنه لم تنج من مخططاته ودسائسه أي من هذه الأسر.

وعلى الرغم من تميز النظام المقاطعي بسمه جدلية قوامها الصراع والمنافسة المتبادلة بين الأسر والأعيان، فإن بشير الشهابي اكتسب خصوصية اتسم بها عهده الطويل بسبب تقاطع هذا الصراع مع عوامل متعددة عمل بشير من خلالها على تحقيق عدة أهداف، أقلها إرساخ تفوقه السلطوي على جميع الأعيان المقاطعيين، وتحقيق المصلحة المشتركة التي تربطه بالكنيسة المارونية، وما كانت قد بدأت تطرحه من مشاريع سياسية بعد تضافر عناصر التحول السياسي بفعل عوامل تغريب الموارنة التي كان من أهم وسائلها وأساليبها، الامتيازات الأجنبية والإرساليات التعليمية ودور المبشرين والمدبرين والقناصل الأجانب. حتى بات الوجه المائل للعيان هو ذلك الحدث المادي وتلك الوقائع وما كان ينتج عنها من خسائر في الأرواح والأموال، في حين أن التعليل الحقيقي والخفي لتلك الظواهر تبقى كامنة في مجموعة من الأسباب، وقد يكون من بينها العلاقة الجدلية القائمة بين الأمير الحاكم ورجال الدين الموارنة يرعاها العمال والمرسلون والقناصل الفرنسيون، ويجدوهم العمل الدؤوب لتحقيق الأهداف الاستعمارية للدولة الفرنسية.

وإذا كانت عملية تصفية الأسرة النكدية سنة ١٧٩٧، ومن ثم عملية إعدام الأخوين جرجس باز وعبد الأحد باز بعد مرور عشر سنوات على نكبة النكدين، قد تمتا سواء بدافع الصراع المقاطعي بهدف توسيع المساحة العقارية للعهد

(١) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢، ص ٥٥.

موضوع الإلتزام، بغية الاستيلاء على الفائض الإنتاجي وزيادة الربح العقاري<sup>(١)</sup>، أو بدافع الاستقواء السياسي للأمير بشير والقيام بدور كبير في لعبة التوازن بين مختلف القوى المقاطعية كأقوى سلطة سياسية وعسكرية تمكنه من القيام بدور الوساطة والتحكيم وقهر العصبية الناشئة وإخضاعها لخطه السياسي، وقيامه عند الضرورة بضربها ونزع العهود منها<sup>(٢)</sup>. فإن الكثير من مظاهر الصراع ليس لها ما يفسرها إلا وعي حقيقي لتقاطع العوامل الخارجية، الإقليمية منها أو الدولية، مع مخططات الكنيسة المارونية وأهدافها السياسية ومطامعها في لعب دور سياسي على امتداد المقاطعات اللبنانية في جبل الدروز وجبل لبنان وبلاد كسروان. وفي هذا الإطار يبدو الصراع بين بشير الشهابي وبشير جنبلاط، أو بين بشير الشهابي وبعض الأسر المقاطعية كآل القنطار وحاطوم وحسان وغيرهم صراعاً تقاطعت فيه المصالح المقاطعية مع أهداف الكنيسة المارونية في تقليص نفوذ الاقطاع، وتقليم أظافر القيمين عليه، فضلاً عن أهداف إقليمية ودولية أخرى عملت على إبعاد الصراع عن سمته المقاطعية الصرف.

كانت العلاقة السائدة بين بشير الشهابي وأي من الأسر المقاطعية تخضع لمعايير دقيقة، وكان اضطرابها والخلل في تطبيقها يثير الأمير الحاكم. وقد يولد مرحلة من الصراع الدموي ينتهي إما بإزاحة الأمير الحاكم عن سدة الإمارة، وإما باستئصال الأسرة المقاطعية وضرب مصالحها الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة جب آخر في الأسرة عينها كما حصل للأسرة النكدية بعد نكبتها سنة ١٧٩٧، أو لصالح عصبية أخرى كما حصل بعد ضرب آل عماد واستبدال آل أبي علوان بهم. وكانت أبرز المعايير التي اعتبرها الأمير الشهابي الحاكم مصدر خطر لا يجوز التهاون فيه لأنه يشكل ملاشاة لنفوذه وقضاء مبرماً على سلطته، هي دخول الأمراء الشهابيين أو غيرهم حلبة التنافس على خلة الإمارة، أو عدم إيراد الميري (الضريبة) المطلوبة من كل عهدة، أو تقاعس المقاطعيين عن نجدة العسكرية أو

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٥١ و ٦٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٥٦. أيضاً: اسماعيل حقي بك، لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩، ص ٣٥٢.



تقديم العون له في الحالات الطارئة. وقد شكلت هذه المعايير الأسباب الأساسية لمختلف أوجه الصراع بين الأمير الحاكم ومختلف العصبية الحاكمة. وإذا ما استعرضنا جميع الحوادث التي وقعت بين بشير الشهابي ومختلف الأسر المقاطعية، لوجدنا أن هاجس الأمير الأول كان يكمن في واحد أو أكثر من المعايير المشار إليها آنفاً، هذا إذا لم يتقاطع أحدها مع حوافز محلية أو إقليمية أو دولية كأن تكون للكنيسة المارونية مصلحة ما في ضرب هذا المقاطعي أو ذاك، أو أن يكون الصراع من ضمن المصالح المتباينة للدولة العثمانية متخذين من الأعيان المقاطعيين واجهة لهم. وهو صراع طالما شهدته المقاطعات في البلاد وشارك فيه السكان إلى جانب زعمائهم متحملين القسط الكبير من المآسي والخسائر في الرجال والممتلكات.

وتبقى الإشارة إلى بعض الأمثلة الضرورية لفهم آلية النظام المقاطعي. فقد أنزل بشير الشهابي إجراءاته الشديدة بآل القنطار وحاطوم وحسان سنة ١٨٠٥ في مناطق عهدهم في المتن، لتخلفهم عن دفع الميري المتزايد، وصادرهم ومنعهم عن التردد إلى زحلة<sup>(١)</sup>، رغم أن الأمراء اللمعيين هم أصحاب عهدة المتن وإن زحلة تقع ضمن نفوذهم، وإن أسر القنطار وحاطوم وحسان هي أسر مقاطعية أقل أهمية إذا ما قيست بالأسرة اللمعية. ويبدو أن اللمعيين أنفسهم كانوا متواطئين مع بشير الشهابي على ضرب هذه الأسر<sup>(٢)</sup>، إذ إن تحالفاً سرياً كان قد بدأ بين الأسرتين الشهابية ذات المذهب الإسلامي السني واللمعية ذات المذهب الإسلامي الدرزي منذ أن بدأت عملية التنصر تتغلغل بين الأسرتين، وهذا ما حدا بهما لتنسيق مواقفهما السياسية والعسكرية ليس تجاه بعض الأسر المقاطعية الصغيرة إنما أيضاً بوجه الأسر المقاطعية الكبرى<sup>(٣)</sup>. كما تلقت الأسرة

(١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٤٣٦ - ٤٣٧. أيضاً: اسكندر ايكاريوس، نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم ابراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧، ص ١٩١.  
(٢) انظر ياسر رشيد القنطار، الأمراء اللمعيون، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور سامي مكارم، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ ١٩٨٠، ص ٧٥ - ٧٦.

(٣) راجع بهذا المعنى عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١١٨.  
مارس آل القنطار سلطة مقاطعية على سهل البقاع وبلدة زحلة باسم الأمراء اللمعيين وبعد تنصر =

الأرسلانية ضربات الأمير بشير التعسفية واضطهاده، فأقدم عبر قريبه الأمير بشير قاسم ملحم، على بلصها ومصادرتها واغتصاب بعض ضياعها وأراضيها. ثم توج انتقامه منها باغتياله الست حبوس أرسلان (زوجة الأمير عباس الأرسلاني) التي خلفت زوجها في إدارة إقطاعة الأمراء الأرسلانيين، انتقاماً منها لوقوفها إلى جانب الشيخ بشير جنبلاط في صراعه ضد الأمير بشير سنة ١٨٢٣ - ١٨٢٥<sup>(١)</sup>.

عرف النظام المقاطعي أشكالاً متنوعة من الصراع بين أسره الحاكمة، وفي حالات عديدة كانت مداخله بشير الشهابي تتم لنصرة إحدى هذه العائلات على حساب الأخرى. فكان ينزل بها إجراءاته القاسية فيهدم العمار ويقطع الأشجار ويهجر الزعماء والأعيان. ومن هذا ما لحقه بأفراد أسرة آل أبي الحسن في بلدة بتخنيه سنة ١٨١٨ بعد خلافها مع آل الأعور. وبأفراد أسرة آل حسان بعد قتلهم رجلاً من آل بلوط<sup>(٢)</sup>. ولئن كانت هذه الإجراءات من ضمن الصلاحيات القضائية الخاصة بالأمير الحاكم فإنها تكمن أيضاً في سياسة التوازن بين العصبية المحلية التي عمل الأمراء الشهابيون على تأمين استمراريتها، بصفته المراجع الأعلى لها سواء على المستوى القضائي أم على المستوى السياسي<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن بشير الشهابي لم يمارس هذا الحق بالموضوعية والتجرد اللازمين، أو بمعزل عن

= هؤلاء وقعت خلافات شديدة بين الفريقين. وفي إحدى الوقائع سقط من آل القنطار قرب أبلح (عين كفرسنة) ستون رجلاً و١٢ في (كفرزبد) و٢٢ في (المحيطة)، وقد استمر القتال من أول حزيران حتى نهاية شهر آب سنة ١٨٢٥. وقد تظاهر الأمير بشير بالانزعاج لما حدث، ولكنه ما لبث أن كافأ الزحالة عما حدث.

كانت علاقة آل القنطار سيئة مع الشهابيين واللمعيين بعد تنصر هاتين العائلتين، واستمرت في تقلب مستمر فما أن تحسن مرة حتى تعود إلى التدهور. وفي سنة ١٨٢٥ وهي السنة التي قضى فيها على أقوى سلطة مقاطعية درزية (بشير جنبلاط) اقتلع آل القنطار وغيرهم من العائلات الدرزية من زحلة وكفت يدهم عنها فارتحلوا شرقاً وسكنوا بكاء ويعفور ورأس العين ودير العشائر. ولا يزال بعضهم فيها حتى الآن. انظر عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٣٣ - ١٣٧، ويحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(١) هناك تفاصيل مهمة وردت في الوثيقة رقم ٢٩ المنشورة في باب الملاحق لجهة أعمال الأميرين بشير قاسم وعمر وبشير قاسم ملحم، وخصوصاً موضوع اغتصاب أراضي الأمراء الأرسلانيين وتفريقها على أقاربها وأصدقائهما، وتدمير عملية اغتيال الأميرة حبوس زوجة الأمير عباس الأرسلاني. ووالدة الأمراء أحمد وأمين وحيدر.

(٢) حيدر الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٤١.

(٣) مسعود يونس، الملكية والعلاقات العائلية، ص ٥٧.



مصلحته الشخصية وأهوائه السياسية، فكانت تلك السلسلة الطويلة من الإجراءات المتتالية من بلص ومصادرة وتهجير وقتل لكثير من أفراد الأسر المقاطعية بدءاً بآل نكد ومروراً بآل باز وعماد وعبد الملك وتلحوق وأرسلان والقنطار وحاطوم، ثم توج هذه الإجراءات بالتضييق على الشيخ بشير جنبلاط مقدمة لإزالته عن المسرح السياسي لأنه شكل حجر عثرة وعقبة كأداء يحدان من سلطته ونفوذه المطلقين.

### د - صراع البشيرين على السلطة:

في العلاقة بين البشيرين الشهابي والجنبلاطي مثال للتحالف السياسي والتعاون في شتى الميادين والمجالات، ومثال للعقوق والحقد والعداوة والانتقام وانقلاب الأحوال. ولعل التحول الحاصل في علاقتهما من الصداقة والتعاون نحو العداوة والقتال، تكمن في أسبابه دوافع سياسية واقتصادية وربما دينية، امتدت على مدى ربع قرن من الزمن مكونة حوافز نفسية وبالتالي مادية جعلت مرحلة الصراع العسكري بينها تأتي تنويجاً لمرحلة قلقة نسبياً لكن عنوانها التعاضد والتعاون في مختلف ميادين نشاطهما السياسي والعسكري وحتى المالي.

يجمع المؤرخون على العلاقة الحميمة والوطيدة التي ربطت الأمير بشير بالشيخ بشير، معتمدين على العلاقة الثنائية بينهما، وعلى الأحداث التاريخية التي شهدتها الربع الأول من القرن التاسع عشر، حتى قيل إن الأمير بشير لم يكن ليستطيع عمل شيء ذي أهمية إلا بموافقة الشيخ جنبلاطي ومساعدته، لدرجة أن الأمير كان مضطراً إلى مقاسمته ما يدفعه الجبليون، أو ما كان يبتزّه منهم من أموال وعقارات. كما أن الشيخ بشير كان فارس حرب. وكثيراً ما كان يتولى قيادة القوات المشتركة بينهما<sup>(١)</sup>. وهذا ما رفع من مكانة الشيخ وأدى إلى هيمنته على جميع المقاطعيين وجعلهم آله بيده، ومنهم الأمراء الشهابيون أنفسهم وحتى

(١) جون كارن، رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها عن الانكليزية رثيف خوري، منشورات دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٤٨، ص ١٥٤.

الأمير الحاكم بشير الشهابي<sup>(١)</sup>. فكانت معاطاته وأحكامه تشمل جميع مظاهر الحكم من سياسية وإدارية وقضائية وعسكرية فضلاً عن مسائل الاقتصاد والديموس والضرائب<sup>(٢)</sup>.

لم يقدر المؤرخون الدوافع النفسية التي كان لها ولا شك لدى الأمير دور مهم في تحديد العلاقة تجاه الشيخ جنبلاطي. وأنه لمن الخطأ إغفالها لدى شخص أعطيت له ولعائلته السلطة وشرعية الحكم والجاء، بينما تركزت في غيره السلطة الفعلية مقرونة بالمال والرجال.

لقد أكثر المؤرخون من الكتابة والحديث عن العلاقة الودية بين الأمير والشيخ، وهي علاقة وإن بدت وثيقة وعضوية ظاهرياً، إلا أنها لم تكن في رأينا هادئة ومستقرة باطنياً. فقد ارتضى الأمير الإذعان قسراً لمشئته الشيخ، وأجبر على التعاون معه لأنه رأى فيه السند القوي غير المنازع والخيار الذي لا بديل عنه ما دام أنه الأكثر ثروة وغنى، والأبرز قوة ورجالاً، والأوسع شهرة وإقطاعاً. وقد أخلص له الشيخ، وقدم له مساعدات جليّ مكنته من تثبيت أركان حكمه عدة مرات ولفترة طويلة من الزمن. ورغم ذلك فإن نفسية الأمير بشير المشبعة بمشاعر الحذر والريبة والشك تجاه كل الزعماء المقاطعيين بمن فيهم أفراد أسرته الشهابية، جعله يتخلص من نفوذهم الواحد تلو الآخر، وما تصفية النكديين وآل باز وبعض الأمراء الشهابيين المزاحمين له على الحكم، إلا الدليل الجلي على قلقه وخشيته من خصومه، ولعله وجد في قطع الألسن وسمل الأعين وسيلة تخلصه من مزاحمة أقاربه، وتبعده عن ملامة أسرته الشهابية إذا ما اقتصر منهم قتلاً على طريقة سلفه الأمير يوسف. وقد اختصرت البريطانية استير ستانوب العلاقة بين الرجلين بما أورده في مذكراتها أن الأمير بشير كان يخشى نفوذ الشيخ بشير جنبلاط، وأنه كان يردد أمامها باستمرار أن الشيخ هو المسؤول عن معظم المجازر والأحداث الدموية التي كانت تقع في الجبل. كما ذكرت أيضاً أن الشيخ جنبلاطي كان يخشى بدوره أن يسمم له الأمير بشير، إذ كان السم هو السلاح

(١) مكاريوس، حسر اللثام، مصدر سابق، ص ١١٨.

(٢) يمكن مراجعة الوثائق الخاصة بتلك الأمور رقم ٢ و ٧ و ٩.



المفضل لدى الأمير للتخلص من منافسيه<sup>(١)</sup>.

وكان لا بد من قدوم وقت تنقلب فيه الأمور، وتوضح النيات وخصوصاً أن سياسة الشيخ بشير كانت تتركز على الإتيان بأمر ضعيف يخضع لمشيئته، ولا يتعدى حدود ما رسمه له سواء في سياسته الخارجية في علاقته مع ولاية السلطنة العثمانية، أم داخلياً تجاه الأعيان المقاطعيين الذين تقدم عليهم الشيخ الجنبلاطي وفاقهم قوة وغنى ورجالاً<sup>(٢)</sup>. لذلك نرى أن الشيخ لم يفكر بالاستيلاء على السلطة أو تبوء حكم الجبل كما ذكرت بعض المصادر التاريخية<sup>(٣)</sup> ما دام أن مصالحته مؤمنة من خلال وفاقه مع الأمير الحاكم، ولكنه سعى لتنصيب أمير شهابي ضعيف يتحكم به، ويسيره حسبما يريد بعد أن بات الأمير بشير يخالفه الرأي ويعمل خلافاً لتوجهاته. وقد جاء صراع الوالين العثمانيين درويش وعبد الله باشا ليؤكد تفرد الأمير بشير في الموقف والمشاركة في الصراع الدائر خلافاً لرأي الشيخ ومسراه، فوجد الشيخ عندئذ في الأمير عباس الشهابي ضالته، فقدم إليه الدعم المادي والمعنوي خلال فترة حكمه القصيرة<sup>(٤)</sup>. وهذا ما أثار حفيظة الأمير بشير الذي وجد في تحريض محمد علي باشا له لضرب الأعيان المقاطعيين وخصوصاً الأقوياء منهم، أمثال بشير جنبلاط استجابة لنواذره الداخلية ومتنفساً له للخلاص من هيمنة طالت وطأتها عليه أكثر من ثلث قرن من الزمن. وما يؤكد هذا الرأي محاولة الأمير بشير إقامة حلف بين اليزبكين والنكديين بمسعى القاضي شرف الدين القاضي للنيل من الشيخ بشير. وقد اضطر الأمير بعد أن شاعت أخبار الاتفاق لعزل القاضي شرف الدين عن منصب القضاء، ثم دبر عملية اغتيال للقاضي المعزول<sup>(٥)</sup>.

(١) راجع بدر الحاج، رسائل الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط وإبراهيم باشا إلى الليدي استير ستانوب، جريدة السفير، السبت ٢٧/١٢/١٩٨٦.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 3, p. 142 et 145-146.

(٣) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ٧١.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٦ وفيها يعلم الأمير عباس الشيخين فرجان ورامح الخازن الانعام عليه بالحكم و«بالخلع الفاخرة وشرطنامات الالتزام العاطرة على البلادين حسب المعتاد».

(٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٥٠ - ٦٥٣. أيضاً: إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٥.

## ١ - الصراع بين دمشق وعكا:

في هذه الفترة، ولم يكن لبشير الشهابي إلا الوقت القليل الذي استراح فيه من الحركات الفلاحية التي ضربت أجزاء مهمة من مقاطعاته، وهي حركات وإن خرج منها منتصراً إلا أن هذا النصر يدين فيه بشكل أساسي ومطلق لحليفه الجنبلاطي، ويقابله نقمة مسيحية تحركها الكنيسة المارونية بهدف النيل من حكمه بسبب القسوة التي أبدتها كل من الأمير بشير والشيخ بشير في محاربة القائمين بالعامية، والخسائر الجسيمة التي ألحقها بالفلاحين النصاري<sup>(١)</sup>. ثم جاء الصراع بين والي دمشق درويش باشا ووالي صيدا عبد الله باشا ليزيد من مأزق الأمير الحاكم، ويدفع به وبحكمه إلى صراع لا يد له فيه ولا حيلة.

يُعد صراع درويش باشا وعبد الله باشا، حلقة في سلسلة طويلة من صراع الولاة العثمانيين الطامعين في التوسع والسيطرة على عدة ولايات، فعبد الله باشا لم يكتف بولاية صيدا وهي الولاية الأفضل والأغنى في بلاد الشام، بل رغب أيضاً بولاية دمشق وخصوصاً بعد أن منح درويش باشا إضافة إلى أملاك القدس، الحق بالإشراف السنوي على قافلة الحج بعدما أصبحت طريق مكة آمنة إثر تراجع الحركة الوهابية وتمشيط طريق الأماكن المقدسة من قواتهم<sup>(٢)</sup>. وكانت العلاقة بينهما نموذجاً لهذا الصراع الذي بدأ بخلاف على منطقة وادي التيم ومهاجتها من قبل قوات عبد الله باشا ومساعدة الأمير بشير. وقد أسفر ذلك عن هزيمة قوات درويش باشا، وانسحابها نحو دمشق<sup>(٣)</sup>. وكما كانت منطقة وادي التيم موضع خلاف بين الوالين، كذلك كان سهل البقاع مصدر نزاع واحتكاك دائم. فهو تابع من الناحية الإدارية لولاية دمشق، وحاكمه يعين من قبل واليها وهو برتبة آغا، وتتبع له حاصبيا وراشيا، وكانت هذه الأخيرة موطن الأمراء الشهابيين، وللإقطاع الجنبلاطي مصالح وقرى فيه فضلاً عن سائر الأسر المقاطعية في جبل لبنان، ولهذا كان لسهل البقاع أهمية اقتصادية لجميع الأطراف، وقد شهد هذا

(١) صقر صقر، تاريخ بجة وأسرهما، ص ٣٣٨ - ٣٤٠.

(٢) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٩٩.



السهل معارك عنيفة بين ولاية الشام وولاية صيدا وأمراء الجبل<sup>(١)</sup>. واستمر هذا الصراع إثر تولي حسن آغا العبد متسلمية السهل من قبل والي دمشق، ثم خلفه متسلم جديد هو أمين بك الذي أقام بقرية لالا في شرق البقاع. وقد اضطر الشيخ بشير إلى مهاجمته والإمساك به وإرساله إلى محبس الأمير بشير في دير القمر<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن خلاف الوالين بسبب نزاعهما على المناطق الحدودية<sup>(٣)</sup> فحسب، بل تعدى الأمر إلى مسائل عامة تتعلق بطبيعة كل منهما. فدرويش باشا الصدر الأعظم سابقاً، عايش التنظيمات العسكرية الجديدة للسلطان محمود الثاني ومحاولاته القضاء على جيوش الانكشارية<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن سياسته المتساهلة والرامية إلى القضاء على التعصب الديني، وقد حال دون انتقام الدمشقيين من المسيحيين أثناء حرب اليونان، في حين عُرف عبد الله باشا بتعصبه واضطهاد الطوائف غير الإسلامية وخصوصاً المسيحيين واليهود ففرض عليهم الجزية وسجن بعض المطارنة وكبار الأساقفة<sup>(٥)</sup>، وصادر الكنائس ومقتنياتهما تمشياً مع حركة التشدد التي كانت تجري في الآستانة عاصمة السلطنة، والتي أدت إلى شق البطريك الأرثوذكسي سنة ١٨٢١ كرد على ما أبداه السكان الأرثوذكس ورجال الدين من تعاطف وتأييد لانتفاضة اليونان<sup>(٦)</sup>.

وفي إطار الصراع بين هذين الوالين، يكثر الحديث عن دور اليهود الذين سعوا لدى الباب العالي لعزل عبد الله باشا من الولاية انتقاماً منه على قتله حاييم فارحي اليهودي، صيرفي عكا وأمين خزانها<sup>(٧)</sup>.

- (١) حسن آغا العبد، تاريخ حسن آغا العبد، حوادث ١١٨٦ - ١٢٤١هـ، تحقيق يوسف جميل نعيمة، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٩، ص ٧.
- (٢) مشاققة، منتخب من الجواب، ص ٨٥.
- (٣) راجع ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٣٣٣ - ٣٤٤.
- (٤) حبيب السيوفي، الانكشارية في الدولة العثمانية، مطبعة الرهبانية المخلصية، صيدا، لبنان، ١٩٤٠، ص ٣٧ - ٣٩.
- (٥) بازيلى، مصدر سابق، ص ١٢٩.
- (٦) م. ريجنكوف، وإ. سميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، ١٩٩٣، ص ٣٢٧.
- (٧) مشاققة، منتخب من الجواب، ص ٨٥. أيضاً: مشاققة، مشهد العيان، ص ٨٠ - ٨٢. وأغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٢١١.

كان حاييم هذا قد خدم مالية أحمد باشا الجزائر، وسليمان باشا، ثم عبد الله باشا<sup>(١)</sup>. وكان على درجة عالية من الخبرة والثقافة<sup>(٢)</sup>، وقد قتله عبد الله باشا طيشاً وظلماً باعتراف والدته عبد الله باشا<sup>(٣)</sup>. وأثار مقتله أميني خزانة السلطان مستغلين نفوذهما الكبير لدى السلطان ودوائره. ومهما يكن فإنه لمن الغفلة استبعاد الدور الخفي لليهود في هذا الصراع خصوصاً بعد أن رافق سلمون حملة درويش باشا على عكا، واتصل بالشيخ بشير عبر يوسف العكاوي طالباً منه وقوفه على الحياد<sup>(٤)</sup>.

وفي ربيع سنة ١٨٢٢ تنامى صراع الوالين على منطقة نابلس، وجرت مواقع بين أنصارهما انتهت بهزيمة جماعة درويش باشا. ولم يكتفِ عبد الله باشا بهذا النصر، بل أمر مقاتليه بالتوجه إلى دمشق وكتب إلى بشير الشهابي يطلب إليه المساعدة فلبى طلبه وتوجه نحو دمشق حيث وقعت معركة المزة التي أسفرت عن انتصار قوات عبد الله باشا والأمير الشهابي<sup>(٥)</sup>. في حين تحصن درويش باشا داخل أسوار مدينة دمشق. وقد حال تدخل السلطنة العثمانية السريع دون دخول قوات والي صيدا إلى المدينة، فأصدرت فرماناً عزلت بمقتضاه عبد الله باشا عن ولاية صيدا، وأمرت برفع الوزارة عنه، ونفيه إلى «أفيون قره حصار»، وإن

- (١) بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٥.
- (٢) إبراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، لبنان، ١٩٣٦، ص ٢٧٥.
- (٣) تقول والدته عبد الله باشا عن ولدها في رسالة بعثت بها للأمير بشير: «ونتج عن جهله تصرفاته أن أعداءه يمتلكوا الفرصة عند الدولة بعزله، ولا نعرف ما هو الاستعداد المهيم له من أخصامه اليهود. وربما أنهم مدبرين على إعدامه أخذاً بئار المعلم حاييم الذي غلط ابني بقتله الغلط الذي لا يمكن إصلاحه». انظر: ميخائيل مشاققة، منتخب من الجواب، ص ٨٦.
- (٤) أغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٢١١. مشاققة، منتخب من الجواب، ص ٨٩. أيضاً: محمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٩٥٠، ص ٥٨. يراجع أيضاً: ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ١٣٥ - ١٣٧.
- (٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧١٣ - ٧١٥. رستم باز، المذكرات، ص ١٩ - ٢٠. عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٢٩ - ١٣٠. أيضاً: نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٦١.



خالف فجزاؤه الانتقام<sup>(١)</sup>، وأمرت ولاية دمشق وحلب وأدنة بتنفيذ أوامرها تلك<sup>(٢)</sup>. فكان أن حوَّصر عبد الله باشا من قبل الولاة العثمانيين بعد تحصنه بقلعة عكا مع خواصه وعساكره الذين لا يزيدون على الألفي رجل<sup>(٣)</sup>. في حين قرر بشير الشهابي اللجوء إلى مصر وطلب وساطة واليها محمد علي باشا<sup>(٤)</sup>. ولا يستبعد أن يكون هذا الأمر قد تم بالاتفاق مع عبد الله باشا نفسه<sup>(٥)</sup>.

اعتبر صراع عبد الله باشا ودرويش باشا بداية التحول في العلاقات الودية بين الأمير بشير الشهابي والشيخ بشير الجنبلاطي، وانطلاقة مسيرة كل منهما في الاتجاه المعاكس. وقد تراكمت وتقاطعت أسباب عديدة لتؤدي إلى فراق الرجلين بعد حياة حافلة بالتعاقد، استمرت زهاء ثلث قرن من الزمن. فكان صراع الوالين العثمانيين بداية لظهور طفرات الأحاسيس المكبوتة لدى بشير الشهابي وبدء تدهور العلاقات الودية المشتركة بين الحليفين نحو النهاية المأساوية.

ولا شك في أن اختلاف موقف كل من الأمير بشير والشيخ بشير من الصراع الدائر بين درويش باشا وعبد الله باشا له أثر كبير في تنامي خلافهما المستقبلي. ففي الوقت الذي أدرك فيه الشيخ بشير مخاطر الوقوف إلى جانب عبد الله باشا، وعضده بوجه درويش باشا المدعوم من قبل السلطان العثماني، وقد عبر عن ذلك بالكتابة للشهابي مستفسراً عن «الأسباب التي حملته على النكث بعهده، ويحثه على الرجوع عن دمشق دون مصادمة عسكر الدولة لأن العقابة

(١) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٢٠. أيضاً: نعمان قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبع في بيروت ١٨٧٦، مكتبة السائح، ص ٨٦.

(٢) بازيلى، مصدر سابق، ص ١٣٠. مشاققة، مشهد العيان، ص ٨٢ - ٨٥.

(٣) Michel CHEBLI, Une Hist. p. 230. مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ٨٩.

(٤) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد (كتاب تاريخ أحمد باشا الجزار)، ص ٢٦١. إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٧. أيضاً: Michel CHEBLI, Une Hist. p. 228-229. راجع أيضاً: ما كتب حول مخالفة محمد علي والأمير بشير: «وقد تحققت من تاريخ مخطوط للأمير عثرت عليه في الصيف الماضي أن مخالفة سرية أبرمت بين الأمير بشير ومحمد علي في أثناء زيارة الأمير لمصر وعلى أثرها صمم خديوي مصر على تملك سوريا ولم يكن يتنظر غير الفرصة السانحة». راجع الخوري بولس قرألي، المجلة السورية، عدد أيار ١٩٢٧، ص ٢٦٨.

(٥) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٣، ج ٢، ص ٩٤٩.

وخيمة ومردولة» متعهداً له بإجراء المصالحة مع درويش باشا<sup>(١)</sup>. وجد الأمير بشير أن في حربه للوالي مناسبة للثأر منه على موقفه عندما طلب من الأمير مبلغ خمسمائة ألف قرش كي يسمح له برعي خيله وماشيته في بركة جبل حوران في أرض مرج روم، فوافق عبد الله باشا على طلبه بالتوجه إلى ضرب والي دمشق في عاصمة ولايته<sup>(٢)</sup>.

ضمت قوات الأمير بشير التي كانت تحارب درويش باشا في دمشق بعض قوات الشيخ بشير. ولكن بعد تدخل السلطنة العثمانية في الأمر، وانقلاب الموازين السياسية لمصلحة درويش باشا، ومكاتبة هذا الوالي للشيخ لاستيضاحه موقفه مع علمه أن الأمير والشيخ شديداً التعلق بأهداب العرش العثماني، وإجابة الشيخ بشير بنفي ما توهمه من مساعدة عبد الله باشا، وإزاء إصرار بشير الشهابي على موقفه من مساعدة والي صيدا كتب الشيخ بشير لابن أخيه علي جنبلاط يحثه على الرجوع بالعسكر. «فلما رأى الأمير أن العسكر قد تركه عاد إلى دير القمر مكرهاً ونار الغضب تتأجج في فؤاده»<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - إمارة الجبل في عهدة الأمير عباس الشهابي:

بعد أن عُزل الأمير بشير عن إمارة الجبل، ولي مكانه الأمير عباس أسعد الشهابي. فوجه إليه درويش باشا بعد أن أصبح والياً على دمشق وصيда «الخلع الفاخرة وشرطنامات الالتزام العطرة على البلادين (الشوف وجبيل) بحسب المعتاد»<sup>(٤)</sup>. وقد تعهد الشيخ بشير بتأدية الأموال الأميرية عنه<sup>(٥)</sup>. ولا نرى للأمير

(١) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد، (كتاب تاريخ أحمد باشا الجزار)، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) ميخائيل مشاققة، منتخبات، ص ٨٧. أيضاً: مشاققة، مشهد العيان، ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) نعمة الله الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد، مصدر سابق، ص ٢٦٠ - ٢٦١. انظر أيضاً: سليم خطار الدحداح، ترجمة الأمير بشير الشهابي الكبير المعروف بالمالطي، لا دار، ١٩٦٩، ص ١٦.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٦ في باب الملاحق. وفيها يعلم الأمير عباس المشايخ الخازنيين بتسلمه حاكمية البلادين (بلاد الشوف، وبلاد جبيل).

(٥) ميخائيل مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ٨٨.



بشير يداً في هذه التولية، بل إن الأمر قد تم على يد الشيخ بشير بعد أن اتفق مع درويش باشا على تولية الأمير عباس في عملية منه لتلافي مجيء أحد الأمراء الشهابيين المواليين «للحزب» اليزبكي. وقد أودع ابنه نعمان وهو في سن العاشرة، كضمانة لدى الوالي على ما تعهد به<sup>(١)</sup>.

استمر حكم الأمير عباس أقل من سنة فكان بمنزلة الحاكم الصوري، في حين كان الشيخ بشير هو الحاكم الفعلي للبلاد. وقد أكد ذلك الأمير عباس نفسه عندما راجعه ميخائيل مشاققة بإحدى المسائل فقال له: «إنني أمير على طاولة الطعام فقط، وإن كل شيء بيد الشيخ بشير كونه تعهد لخزينة الوزير بأموال الجبل، ووضع عندي ابن بلدكم من طايفتكم وكيلاً فهو يكتب كما يعرف وأنا أضع ختمي على ما يكتبه»<sup>(٢)</sup>.

اعتقد الأمير عباس باستمرار حكمه على الجبل، يدفعه إلى هذا الاعتقاد أن عبد الله باشا المحاصر من قبل ولاية السلطنة العثمانية سيؤخذ لا محالة، وأن أمل بشير الشهابي وأولاده بالرجوع سينقطع حينئذ، وأن الشيخ بشير يعضده<sup>(٣)</sup> وهو متفق معه على كيد الأمير بشير<sup>(٤)</sup>. لكن الأمور سرعان ما انقلبت موازينها، فأثمرت وساطة محمد علي لدى السلطان العثماني، فصدر فرمان العفو عن عبد الله باشا وإعادته إلى ولاية صيدا كما كان سابقاً، في حين عزل درويش باشا عن ولاية دمشق. وتراجع مصطفى باشا عن حصار عكا نحو حلب<sup>(٥)</sup>. ويبدو أن السلطنة لم تكن جادة في حصار عبد الله باشا، وربما كان موقفها هذا ناتجاً عن مداخلة محمد علي في القضية، وعدم فاعلية القوات المحاصرة، فكان أن عاد الأمير بشير إلى مركز إمارته في شهر أيار سنة ١٨٢٣ لبدأ مرحلة جديدة من مراحل الانتقام السياسي.

(١) اغناطيوس الخوري، بربر آغا، ص ٢١١. انظر أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٢٢. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٢٢.

(٢) مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ٨٨ و ٩١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص ٩١.

(٤) إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤١٨.

(٥) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٣ - ٢٦٤. الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٢٦ وما يليها. أيضاً: مشاققة، مشهد العيان، ص ٨٨.

كان الأمير بشير مدفوعاً بعد عودته من مصر لتحقيق أمرين مهمين، أولهما ضرب القوى المقاطعية في الداخل وخصوصاً تلك التي ناهضته أو لم تستجب لسياسته الذاتية وعلى رأسها الشيخ بشير جنبلاط، وثانيهما تعزيز تحالفاته الخارجية مع والي مصر وصيدا بعد أن رأى فيهما ضمانة لاستمراره في الحكم.

أظهر عبد الله باشا تكدره من الأعيان والعمال الذين خدموا حكومة درويش باشا وتعاطفوا معها في تنفيذ سياستها<sup>(١)</sup>. وليس ببعيد أن يكون الأمير بشير وعبد الله باشا قد اتفقا خلال لقائهما في عكا، على خطة لضرب الشيخ بشير عبر استنزافه في البداية ثم تصفيته لاحقاً<sup>(٢)</sup>.

فرضت السلطنة العثمانية على عبد الله باشا مبلغ خمسة وعشرين ألف كيس بدل مصاريف عساكرها أثناء حصار عكا. فقام عبد الله باشا بتوزيع هذه المبالغ على مقاطعات ولايته. وكان نصيب الجبل من هذه الأعباء خمس المبلغ المطلوب<sup>(٣)</sup>، أي خمسة آلاف كيس، قام الشيخ بشير وحده بدفع ألف وخمسمائة كيس منها عن يد الأمير بشير، ثم أردف الأمير طلبه بألف كيس بحجة الحصول على صفاء خاطر الباشا، فدفع الشيخ قسماً منها وأرسل يعلمه بأن الباقي يدفع تدريجياً<sup>(٤)</sup>.

وبالرغم من قيام الشيخ بشير باستقبال الأمير بشير في صيدا، وزيارته في قصر بيت الدين بهدف إعادة تطبيع العلاقة بينهما، وتكرار هذه الزيارة. فإن نية التواطؤ بين الأمير ووالي صيدا ووالي مصر بدت واضحة أمام الشيخ من خلال استنزافه المالي أولاً، ومداخلة محمد علي لدى والي الشام لطرده الشيخ بشير من إيالته بعد تواريه. وهذا ما أدى إلى فراره مجدداً إلى حوران واختبائه لدى عرب الفحيلة والسلوط<sup>(٥)</sup>.

(١) مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ٩٣.

(٢) مشاققة، مشهد العيان، ص ٨٩.

(٣) مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ٩٤.

(٤) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٤٤ - ٧٤٧.

(٥) الشدياق، أخبار الأعيان، مصدر سابق، ص ٤٢٩. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥٠.



وبقدر ما كان الشيخ بشير يسعى للتقرب من الأمير وخطب وده، كان هذا الأخير يزداد كرهاً له وحقدًا عليه لحزازات في الصدر، وخطط بثها محمد علي في مسمع الأمير هدفها اضطهاد الأعيان وإذلالهم. ولم يكن الهدف من ذلك إلا التخلص من المعارضين لمقاصده فلا يجد في جبل لبنان مقاومة أو معانداً<sup>(١)</sup>. وقد خشي الشهابي من وجود فئات تناصبه العداء من أركان «الحزبين» الجنبلاطي واليزبكي، وخصوصاً الشيخ بشير جنبلاط، فراح يبحث عن مبررات للنيل منه، ويؤكد ذلك قول المؤرخ الشهابي حيدر: «وفي ثاني الأيام اجتمع - عبد الله باشا - مع الأمير وتفاوض معه في أمور سرية حيث كان يثق به ويعتمد على رأيه»<sup>(٢)</sup>. فكان أن وضعت الخطة النهائية للقضاء على الشيخ بشير.

### ٣ - مواقع السمقانية وبعقلين والمختارة:

خاض بشير الشهابي معركته مع بشير جنبلاط على أنها معركة حياة أو موت، معبئاً لها ما استطاع من قوى داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الخارجي، أرسل يطلب مساعدة عزيز مصر الذي أمر بإرسال عشرة آلاف مقاتل من العساكر الجهادية بقيادة حفيده طوسون باشا<sup>(٣)</sup>. وأرسل عبد الله باشا وإلى صيدا قوة قوامها ثلاثة آلاف مقاتل تدعمهم المدافع اللازمة لحصار المختارة<sup>(٤)</sup>. كما وقف وإلى الشام علي باشا الأسعد إلى جانب الشهابي<sup>(٥)</sup>. وكان إلى جانبه من الداخل الكنيسة المارونية وعلى رأسها البطريرك يوسف حبيش الذي تبوأ كرسي البطريركية سنة ١٨٢٣<sup>(٦)</sup>، بعد الانتفاضات العامية التي وقعت قبل سنتين. وقد حاول خطب ود الأمير وفتح صفحة جديدة من التعاون معه لكونه أميراً مارونياً، والتسليم بأن القيادة السياسية في البلاد لم يحن الوقت كي تتسلمها الكنيسة

- (١) نعمة الله اسحق الدحاح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد (كتاب أحمد باشا الجزار)، ص ٢٦٤.
- (٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥١.
- (٣) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٧ - ٢٦٨. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٦٥.
- (٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٣.
- (٥) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٦٣.
- (٦) يوسف اللاذقي، رسالة تاريخية في ترجمة المغبوط البطريرك يوسف حبيش الأنطاكي على الطائفة المارونية، مطبعة الأرز، جونية، ١٨٩٧، ص ٦.

مباشرة، فآثر طي صفحة الانتقام، ووقف مع كنيسته إلى جانب الأمير في صراعه مع الشيخ الدرزي، وأرسل بتعليماته إلى المشايخ الموارنة في جبة بشري وكسروان وبعض مشايخ آل الخازن يدعوهم إلى تأييد الأمير بشير<sup>(١)</sup>. وكان مع الأمير من الأعيان المقاطعيين آل أبي المع، وآل تلحوق وحادة، وعبد الملك<sup>(٢)</sup>، الذين كانوا في البداية مع الشيخ بشير ثم انحازوا إلى معسكر الأمير<sup>(٣)</sup>. وآل نكد ومن ينتمي إليهم من أهل دير القمر والمناصف والشحار، وقد وقف النكديون إلى جانب الأمير وحالوا دون مغادرته بيت الدين بقطعهم حبال أحماله بعد أن صمم على الفرار إثر محاصرته وتأخر وصول قوات عبد الله باشا. كما قاموا بحراسته في قصره، كل ذلك انتقاماً من الشيخ بشير لاشتراكه في نكبتهم قبل ربع قرن. وكان هذا برأي الأمير شكيب أرسلان من أعظم أسباب انتصار الأمير بشير<sup>(٤)</sup>. فضلاً عن أكثرية مسيحية وقفت إلى جانب الأمير بعد أن أشاع بعض ذوي الغايات، أن حركة المختارة هي لتسلط الدروز على النصارى وذاعت هذه العبارة في البلاد وذلك لتنفير الناس من الذهاب إلى المختارة<sup>(٥)</sup>.

أما معسكر الشيخ بشير فقد ضمّ أركان الحزب الجنبلاطي وزعماء الحزب اليزبكي من آل عماد دون سائر الزعماء اليزبكيين الذين وقفوا إلى جانب الأمير بشير. وأكثر أهالي الشوف والغرب التحتاني وبعضاً من أهالي المتن<sup>(٦)</sup>، وأولاد

- (١) حريق، التحول السياسي، ص ١٦٣.
- ورد في كتاب مشهد العيان لمؤلفه ميخائيل مشاقة: «وفي هذه الأثناء حصل سوء تفاهم بين الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط كان العامل على إثارته وتعزيزه رؤساء الدين الذين دأبهم إبقاء الفتن والمداخلة بما لا يعينهم في كل زمان. وحذا لو تلتزم هذه الفئة المباركة نصوص الكتاب المقدس وترك الشؤون المدنية على عاتق أربابها فتحفظ بذلك مقامها وتجله». «وكان غيظ ميخائيل مشاقة من إلقاء بذور الفتن بين الأمير والشيخ عظيماً حتى أنه جاهر باللامه على الطغمة الأكليريكية في نشوب المخاصمة ولم يرهب لومة لائم».
- انظر ترجمة ميخائيل مشاقة في كتابه مشهد العيان، ص ١١.
- (٢) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥١ و ٧٥٨ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٥. انظر أيضاً: سليم حسن هشي، المراسلات الاجتماعية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون، ج ٣، ص ٦٢.
- (٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٦٥. أيضاً: مشاقة، مشهد العيان، ص ٩٣.
- (٤) عباس أبو صالح، تاريخ الإمارة الشهابية، ص ٢٢٩.
- (٥) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٣.
- (٦) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٧٥٧.



الأمير نصر أبي اللمع وبعض الخوازنة. وضم من الأمراء الشهابيين عباس أسعد، وسلمان سيد أحمد، وفارس، وحسن أسعد، وفاعور علي وأخاه أمين وحسن الاسلامبولي<sup>(١)</sup>. وقد بلغت جموع الشيخ أكثر من سبعة آلاف مقاتل<sup>(٢)</sup>.

لم يتخذ الصراع بين البشيرين طابع المعركة العسكرية، بل كان بطبيعته أقرب إلى المناوشات منه للمعركة. وسبب ذلك يعود إلى كل من الأمير والشيخ. فالأمير عمل لتأخير وقوع المعركة ريثما تصل الإمدادات التي أرسل يطلبها من والي مصر محمد علي باشا، ووالي صيدا عبد الله باشا. وبالفعل فإن حسم الصراع لم ينته إلا بعد وصول قوات والي صيدا. أما الشيخ بشير فإن المعركة بالنسبة إليه لم تكن معركة عسكرية بقدر ما كانت معركة سياسية. ولم يحضر لها بالجدية المطلوبة ربما لمعرفة بوقوف ولاية السلطنة في مصر ودمشق وعكا إلى جانب خصمه. وهو لم يحضر من عكار إلى المختارة إلا بعد أن شارفت المناوشات على انتهائها. وقد كان باستطاعته أن يزحف على قصر بيت الدين، وكانت قواته على مشارفه ويستولي عليه بسهولة دون تضحية تذكر، معتمداً في هجومه على قوة عسكرية فاعلة ما من أحد يشك بوجودها لدى الشيخ، وعلى غطاء شرعي يوفره له مشاركة بعض الأمراء الشهابيين المناوئين للأمير بشير في عديد قواته. لكنه أثر إبقاء الصراع العسكري ضمن حيز التهديد به وفي دائرة الصراع السياسي لا الحسم العسكري، وربما كان خطأه الاستراتيجي هذا سبباً أساسياً لهزيمته، ومن ثم تصفيته وتصفية أهم اقطاعة في جبل لبنان.

لقد أخطأ الشيخ بشير في تقديره قوة الحلفاء المتألبين للنيل منه. وأعطى خصمه الأمير بشير الفرصة لبث الفرقة في المعسكر الجنبلاطي القائم على تجمع وإيه مع العماديين. وربما كان لم يقدم على أي عمل عسكري بارز لعدم ثقته بهم. فأمضى ثمين وقته في عكار يعبئ القوى دون جدوى. ولو تسنى له القيام بكبسة لمقر الأمير بشير في بيت الدين على غرار ما قام به الأمير حيدر الشهابي في عين دارا سنة ١٧١١، خصوصاً وأن الأمير بشير كان على قاب قوسين من

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٠ - ٤٣١.

(٢) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣. يجعل ميخائيل مشاققة جماعة الشيخ بشير اثني عشر ألف مقاتل، راجع مشهد العيان، ص ٩٢.

الرحيل عنها، لربما بدّل ذلك ليس فقط تاريخ جبل لبنان فحسب بل تاريخ بلاد الشام كله، وكان للوصول المتأخر لقوات عبد الله باشا ومدافعه، الدور الأساسي في ترجيح كفة الأمير وتضعيع قوات خصمه وانسحاب أكثرهم من ساحة المعركة. وقد جاءت مساعي المشايخ العقال وعلى رأسهم الشيخ خطار تلحوق بحجة تخفيف حدة الصراع والتمهيد لإنهاء القتال حفاظاً على حرمة الدروز وحقق الدماء، لتصب في مصلحة الأمير بشير<sup>(١)</sup>، كما وأن جرح كل من علي جنبلاط وعلي عماد وهما من أفضل قواد الشيخ بشير، جعل أكثرية المقاتلين دون قيادة عسكرية. وهذا ما أدى إلى تضعيع قوات الشيخ بشير وتراجعها نحو المختارة، واختباء قسم منها في عمق القرى الدرزية في الشوف الأعلى، وفرار القسم الآخر إلى جبل حوران.

#### ٤ - نتائج هزيمة الشيخ الجنبلاطي:

انتهت معركة المختارة بهزيمة الشيخ بشير ولجؤه إلى حوران. وبالرغم من تعقب خليل شهاب للفارين فقد تمكن الشيخ وجماعته من الوصول إلى حوران سالكين طريق جزين إقليم البلان. غير أن والي دمشق كان لهم بالمرصاد، وكان بوسعهم النجاة لو لم يثقوا بتطميناته، وما إن سلموا إليه حتى ألقى القبض عليهم فأعدم الشيخ علي العماد بوحشية بالغة<sup>(٢)</sup>، وزج بالآخرين في السجن.

أرسل عبد الله باشا إلى والي الشام يطالبه بتسليم الشيخ بشير وجماعته فأرسلهم إليه. وكان الأمير بشير يترقب إعدام الشيخ لكي يكرس انتصاره عليه، ويتخلص من وطأته المعنوية التي كانت تطارده كلما فكر بأن خصمه اللدود لم يزل على قيد الحياة. وكان تردد عبد الله باشا في إعدامه طمعاً باستنزاف ثروته يزيد الأمير خشية وإرباكاً، فضلاً عن أنه كان يقصد أيضاً تهديد الأمير نفسه بمثل

(١) راجع محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، المختارة ١٩٩٠، ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) انظر ترجمة علي عماد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٢٢٤ - ٢٢٦. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٥ - ٤٣٧. جون كارن، رحلة في لبنان، ص ١٥٧. أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٢٨٥.



هذا الخصم والتهويل عليه به وسحب المال منهما على السواء<sup>(١)</sup>. ففطن الأمير الشهابي لمقاصد عبد الله باشا، وكتب إلى محمد علي يطلب إليه التدخل لدى باشا صيدا للتخلص من الشيخ بشير. فلبى عزيز مصر طلب الأمير. وقام باشا صيدا بإعدام الشيخ بشير والشيخ أمين العماد شتقاً في أيار سنة ١٨٢٥<sup>(٢)</sup> الموافق التاسع من شوال سنة ١٢٤١ هجرية<sup>(٣)</sup>.

سيطر الشهابي بعد انتصاره على بشير جنبلاط على جميع أملاكه ومقاطعاته<sup>(٤)</sup>، فخص نفسه وأولاده ببعضها ووزع الباقي على مؤيديه. وقد سلم إقليم جزين وإقليم الریحان وإقليم التفاح إلى ولده خليل، والعرقوب إلى ولده قاسم، والشوف إلى الشيخين حمود وناصيف النكديين<sup>(٥)</sup>، ثم نزعه منهما فيما

(١) نعمة الله اسحق الدحداح، طريق الأجداد لسلوك الأحفاد (كتاب أحمد باشا الجزائر)، ص ٢٧٤.

(٢) Baptistin POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, Voyageurs d'Orient, Introduction, note et index par Camille Boustany, Dar Lahad Khater, Beyrouth 1986, T. 2, p. 293-294.

أيضاً:

نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٨. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٨. الشهابي، الغر الحسان، ص ٧٧٧.

(٣) HICHI, La Famille des Djoumblatt, p. 134-135.

(٤) كان مشايخ آل جنبلاط الأكثر نفوذاً والأوسع ثراءً في القرن الثامن عشر، وكانوا يحكمون الشوف، الحيطي والسويجاني، وإقليم الخروب، وإقليم جزين وإقليم التفاح وجبل الریحان وكانت اقطاعاتهم تضم نحو مائتي قرية يقطنها أكثر من ثلاثين ألف إنسان. وقد ورد في تقرير فرنسي عام ١٨٢١ أن عدد قرى إقليمي الریحان والخروب ومقاطعة جزين سبعين إلى ثمانين قرية تدر أموالاً بقيمة أربعماية كيس<sup>(٥)</sup>.

وبالمقارنة مع سائر الأعيان المقاطعيين كان مشايخ آل نكد يملكون مقاطعة المناصف ومركزها دير القمر، ومقاطعة الشحار في الغرب وكانت الأولى تضم أربع عشرة قرية والثانية إحدى وثلاثين قرية يقطنها أكثر من ثلاثة عشر ألف إنسان إلى جانب قسم كبير من إقليم الخروب وأملاك في صيدا والدامور وبيروت وبعض قرى في البقاع. وكان الأمراء الأرسلانيون يحوزون مقاطعة الغرب الأسفل التي كانت تضم سبعين قرية ويقطن فيها أربعة آلاف نسمة، وكان آل أبي اللمع بفروعهم المختلفة يملكون مقاطعة المتن التي تضم أربعين قرية كبيرة وسبع وأربعين قرية صغيرة<sup>(٦)</sup>. انظر: رجاء عبد القادر جوهر، تاريخ الإمارة الشهابية، ص ٣١٣ - ٣١٤.

(٥) يشير نسيب في مخطوطة الأسرة النكدية ص ١٠٢ و ١٠٣ إلى محاولة النكديين الانتقام من الأمير بشير الشهابي بعد انتقامهم من الشيخ بشير جنبلاط، ومن اليزبكين لوقوفهم إلى جانب الأمير بشير فيوضح «مسألة لم يعرفها إلا القليلون لأنها دبرت سراً كون النكديين يحقدون على الأمير لغدره بأبائهم، فتحينوا الفرص للإيقاع به أخذاً بثأر أسلافهم فلما هزموا جموع المختارة واستولوا على الشوف، وأقام =

بعد. ووهب مشايخ آل تلحوق الغرب الأسفل باستثناء بلدة الشويفات<sup>(١)</sup> التي سلمها إلى الأمير بشير ملحم شهاب. كما سلم قسماً من إقليم الخروب إلى الشيخ حسين حمادة البعلقيني<sup>(٢)</sup>. وبالمقابل فقد اقتص الأمير من خصومه، فسلم أعين بعض الأمراء الشهابيين، وقطع رؤوس ألسنتهم، وغرّم الأرسلانيين وضيق عليهم، ففروا إلى طرابلس<sup>(٣)</sup>. وعمد إلى ضرب آل القنطار وحسان وحاطوم في محاولة منه لتحطيم سائر الأسر المقاطعجية حتى التي وقفت منها على الحياد خلال

= النكديون في المختارة، رأوا أنهم أدركوا بعض ثاراتهم من الأعداء أي الجنبلاطين واليزبكين. وبقي عليهم الانتقام من الأمير فطفقوا يستعدون لمهاجمته والفتك به. لكن عودة الكثيرين من أعداء الأمير طلب الصنف والرضى عنهم وتفانيهم في خدمته نثى النكديين عن مهاجمة بيت الدين لأن الأمر يحتاج إلى رجال أكثر مما يستطيعون، وخصوصاً بعد أن جاءت بالإخفاق محاولتهم الاستنجاد بالشيخ أبي شاهين محمد أبي عساف زعيم دروز حوران آنذاك.

ويبدو أن أعداء النكديين ساءهم ما توصل إليه الشيخان ناصيف وحمود، فأخبروا الأمير بتدبيرهم عن طريق «رجل من بني عبد الصمد في عماطور» وحذره من غائلتهم «فتزع منهم الأمير الشوف وسائر ما كان أقطعه لهم من أرزاق بني جنبلاط، وهكذا أحبط ذلك المسعى وخسر النكديون بسبب ذلك ثروة عظيمة».

(١) الشهابي، الغر الحسان، ص ٧٧٦. يبدو أن أملاك الشيخ سلمان النكدي في الناعمة سلمت إلى الشيخين حمود وناصيف النكديين بأمر من الأمير بشير يحمل توقيعه وختمه. انظر مخطوطة نسيب النكدي، ص ٩٣.

(٢) مخطوطة نسيب النكدي، ص ٩٣. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٨.

في سنة ١٨٢٩ قتل أسعد ابن الشيخ حسين حمادة في سانور أثناء حصار الأمير بشير للقلعة. فكتب الأمير رسالة تعزية إلى الشيخ حسين مؤرخة بتاريخ غرة شوال سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٢٩م. قال له فيها: «بعد الشوق... إنه بحسب القضاء والقدر المحتوم، وبموجب ناموس الشجاعة والحماسة قد نفذ حكم الله بولدكم الشيخ أسعد المتوفى لرحمة ربه التواب وقد نال كمال حسن الاسم والثناء لأنه مات قدامنا بيوم مشهور وحيث بتوجيه خاطرنا العوض وبحيوة خوتكم الباقية فالمرغوب أن تستعوضوا عنه براضنا (برضانا) المستديم عليكم وبصفو خاطرنا الذي أشاء الله مدى الزمان لا يزول عنكم ولا عن ذريتكم والأمل بحوله تعالى أن يكون لكم وإخواننا أولادكم طول السلامة من بعده...»

ثم كتب له تحريراً آخر لقيه فيه بحضرة الأخ العزيز، وضمنه حجة عهده إليه «بتعاطي أمور ومواد بعقلين وإقليم الخروب في سائر الخدمات التي يصدر أمرنا بها ويستوفي جميع المطالبات المترتبة على بعقلين والإقليم المذكور من ميري وخرج وغيرها ويوردهما إلى خزينتنا وأنعمنا عليه بالخدمة التي تطلب على الميري وباقي المطالبات والشكوى التي تحصل تنعرض لدينا عن يده وخدمتها له ولا يكون من ثقله على الرعية إلا بما هو واجب ويكون مرفوع المقام بين الأهالي وإنعامنا هذا عليه وعلى إخواننا أولاده وذريته من بعده ممدود غير محدود».

الأصل محفوظ لدى الشيخ سهيل حمادة - بعقلين.

(٣) نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٢٦٨. الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٣٧ - ٤٣٨.



فترة صراعه مع الشيخ بشير<sup>(١)</sup>.

وقام الأمير بشير بعد احتلاله بلدة المختارة بهدم القصر الذي تكلف عليه الشيخ بشير أكثر من مليوني ريال عمودي<sup>(٢)</sup>، كما هدم جامع المختارة بناء على مراسلة عبد الله باشا «لأن الدروز غير أهل له»<sup>(٣)</sup>. وكان الشيخ قد بناه سنة ١٨١٨ على غرار جامع الجزار في عكا. وكان ثمة العديد من الجوامع المنتشرة في أماكن سكن الموحدين الدروز المسلمين. وقد بلغ عددها آنذاك ١٧ جامعاً<sup>(٤)</sup>. كما بنى في بلدته أيضاً سنة ١٨٢٠ كنيسة للموارنة<sup>(٥)</sup>. ولم يكن الأمير بشير ليرتاح إلى ظاهرة بناء الجوامع وانتشار الإسلام في جبل لبنان وهو الذي مرق منه إلى التنصر. ولما لم يكن باستطاعته النيل من الشيخ لهذا السبب فقد «انكاد منه جداً»<sup>(٦)</sup>. وصمم على التخلص منه عبر إقامة تحالف بين جماعة اليزبكانيين والنكديين. وكان للشيخ شرف الدين القاضي دور الوساطة في إقامة هذا الحلف. لكن سرعان ما انكشف الأمر للشيخ بشير، ولكي يبعد تهمة التآمر عنه قام الأمير بعزل الشيخ شرف الدين من منصب القضاء، وولى مكانه الشيخ أحمد البزري من برجه. ثم عمد إلى تدبير عملية اغتيال للشيخ المعزول قام بها أولاد سلمان النكدي في محلة بيدر الرمل من أعمال المناصف<sup>(٧)</sup>. ولذلك ظل جامع المختارة قذى بعين بشير الشهابي إلى أن وافته فرصة التخلص من الشيخ الجنبلاطي وجامعه مع المئذنة بحجة أن تشييده قد تم بدون إذن ولاية الأمر<sup>(٨)</sup>!! فهدمه وبنى

(١) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٣٣ - ١٣٧.

(٢) ميخائيل مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٢.

(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٣٧.

(٤) كان للدروز يومئذ سبعة عشر جامعاً هدمت كلها، ولم يبق منها غير جامع الأمير منذر التنوخي وهو المعروف بجامع النوفرة في بيروت، وجامع الأميرة جوس الأرسلانية في الناعمة، وجامع الأمير فخر الدين عثمان (المعني الأول) في دير القمر، وجميعها ليست اليوم بيد الدروز.

(٥) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٥٤.

(٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٩٧. انظر تقرير قنصل فرنسا في صيدا حيث يقول بانتساب الشيخ بشير جهاراً إلى الدين الإسلامي، لدرجة أنه بنى مسجداً في بلدته. ويورد اتهام الشيخ بشير للأمير بشير بأنه مسيحي، ومنتحزب للمسيحيين Documents Diplomatiques, T. 3, p. 136-137.

(٧) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٩٧ - ٣٩٨. أيضاً: الشهابي، الغرر الحسان، ص ٦٥١ و٦٥٣.

(٨) مشاقة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٢.

بحجارتة قصر ولده أمين في بيت الدين<sup>(١)</sup>.

توج الأمير بشير الشهابي إذاً فظائعه ضد الأعيان المقاطعيين المناوئين له بقضائه على الشيخ بشير جنبلاط. وقد وقر له صراعه ضد القوى المقاطعية في الداخل وتحجيمه لها، وارتباطاته الوثيقة مع الولاة العثمانيين فترة هدوء واسترخاء انصرف الأمير في خلالها إلى توطيد دعائم حكمه، ولم يواجه أية مشكلة تذكر حتى سنة ١٨٣١ تاريخ احتلال الوالي محمد علي باشا لبلاد الشام.

### ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- أسفرت الصراعات المقاطعية عن خسائر فادحة تحمل عبأها الأكبر القوى الفلاحية المنتجة كونها تشكل العناصر المقاتلة وتدفع الزيادات الطارئة على الضرائب، وتحمل السخرة والاستغلال، وتعاني من الاحتكار والاضطهاد. وقد انعكس ذلك على وضعها الاجتماعي والاقتصادي، فكانت تعيش في ظل معاناة الفقر والعوز والحرمان.

- شكل القضاء على الشيخ بشير جنبلاط ضربة لأهم الزعامات الدرزية المقاطعية وحتى لأهم زعامة مقاطعية في جبل لبنان. وهذا ما أضعف الطائفة الدرزية، بحيث تركت ذات قيادات سياسية ضعيفة وآمال مكبوتة. وقد كان لهذا الأمر أثره البارز في موقفها بشكل عام من الاحتلال المصري لجبل لبنان وسائر مقاطعات بر الشام.

- أدت سياسة إضعاف المقاطعيين الدروز إلى تنامي سلطة الأمير الحاكم، فتكرست بذلك مركزية السلطة الشهابية بيد الأمير بشير الذي اعتبر في تلك الفترة رأس الهرم المقاطعي، في حين تدرج في السلم المقاطعي زعماء وأعيان من جميع الطوائف، قاموا بأدوار سياسية ثانوية في فترة تميزت بالهدوء والاستقرار البارزين.

(١) أمين محمد طليح، أصل الموحدين الدروز وأصولهم، قدم له سماحة الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الدروز، دار الأندلس، بيروت ١٩٦١، ص ١٠٩.



- في مقابل الوضع الدرزي، وجد الموارنة أنفسهم أمام حاكم ماروني «يقرأ إنجيلهم» فحسنوا العلاقة به، وانتفعوا منه سياسياً واقتصادياً. وكما أن دعم الأمير صار مطلوباً من قبل البطريرك في وجه الدروز، فإن سياسة الأمير نفسها أصبحت ترمي إلى تعزيز سلطة البطريرك في طائفته. وصار أكثر اعتماداً على الموارنة وخصوصاً لجهة الدفاع عن الأمير والإمارة، بعد أن حل هؤلاء تدريجياً مكان الدروز. وهذا ما أدى إلى رفع المستوى المسيحي على حساب الدروز ومهد للمرحلة التالية التي سوف تلعب في خلالها الكنيسة المارونية دوراً سياسياً واقتصادياً بارزاً في جبل لبنان.

- مهدت الفترة التي تلت انهيار الزعامات المقاطعية الأساسية في الجبل إلى بروز دور أساسي للأمير بشير. فأصبح بعد مقتل الشيخ بشير أحد أبرز القوى السياسية والعسكرية في بلاد الشام. فتوجهت إليه أنظار القوى المجاورة وخصوصاً الولاة العثمانيين (محمد علي في مصر، وعبد الله باشا في فلسطين) وارتبطوا معه بمحالفات وعهود، سرية وعلمية، وهذا ما مكنه من القيام بدور عسكري مهم في تاريخ المنطقة كان أبرزه حرب سانور في فلسطين ١٨٢٩ - ١٨٣٠ والاحتلال المصري لبلاد الشام ١٨٣١ - ١٨٣٢.

## الفصل الثالث

### جبل لبنان في ظل الحكم المصري

١٨٣١ - ١٨٤٠

- أولاً - مقدمات الحكم المصري في بلاد الشام
- ثانياً - السيطرة المصرية على جبل لبنان وبلاد الشام
- ثالثاً - سياسة إبراهيم باشا الداخلية
  - أ - تشكل قوى المعارضة
  - ب - الثورات وأثرها في زعزعة الحكم المصري
- رابعاً - الموقف الدولي من محمد علي ومؤتمر لندن (١٥ تموز ١٨٤٠)
  - أ - تنفيذ مقررات لندن وحرب الجلاء ١٨٤٠
  - ب - وقعة بحر صاف وتسليم الأمير بشير
- خامساً - موقف الدروز والموارنة من الوجود المصري
- سادساً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



### أولاً: مقدمات الحكم المصري في بلاد الشام

تميزت العلاقة التاريخية بين مصر وبلاد الشام بمحاولات استيلائية عديدة قام بها بعض حكام البلدين على مر تاريخهما الطويل بهدف توحيد وتوطيد السلطة السياسية فيهما. ولم يكن محمد علي باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) أول من وعى أهمية قيام حكم موحد بين قطرين يكمل أحدهما الآخر سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، حتى شبها وكأنهما بمنزلة الشقيقين لما بينهما من روابط المصلحة والجنس واللغة، أو كأنهما «شقتان لباب واحد»، لكون كل منهما متمماً للآخر «والجمع بينهما فيه الخير كل الخير لهما، وإن الشام لازمة لسلامة مصر»<sup>(١)</sup>، بل سبقه الكثيرون من الحكام الذين أقاموا حكماً موحداً فيهما بحجة أن أخطار الغزو والاستيلاء كانت تأتي دائماً من الشمال. وإذا ما استثنينا الفتح الفاطمي لمصر، والاحتلال الفرنسي لها سنة ١٧٩٨، فإننا نجد أن سائر الغزوات قد جاءت عن طريق الشمال عبر سوريا، كغزوة قمبيز والاسكندر والفتح الإسلامي وغزوة الأيوبيين والفتح العثماني، وعليه فإن محمد علي سعى بشتى الوسائل للحصول على سوريا وضمها إلى دائرة حكمه ونفوذه، كي يعطي لمملكته الاطمئنان بإبقائها مستقلة وفي مأمن من أي غزو ما دامت حدودها تبدأ في طور روس وليس في منطقة السويس القريبة جداً من عاصمته القاهرة<sup>(٢)</sup>.

أدرك محمد علي أهمية بلاد الشام من الناحية الاستراتيجية، وأهميتها أيضاً من ناحية غناها الاقتصادي ومواردها الطبيعية الوفيرة وكثافتها السكانية، لذلك فما أن

(١) سليمان أبو عز الدين، ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت، ١٩٢٩، ص ٣٢.

(٢) كلوت بك أ. ب. لمحة عامة إلى مصر، عربي عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، بدون تاريخ، ص ١٢١ - ١٢٢.



وطد حكمه في مصر حتى بدأ يحاول التوسع جنوباً باتجاه السودان، وشمالاً باتجاه بلاد الشام.

وكانت سوريا أكثر إغراء لمحمد علي من أي بلاد أخرى. فطلب إلى السلطان العثماني منحه إياها ابتداء من سنة ١٨١١، وأبدى رغبة بضمها سواء بالشراء أم بالحرب<sup>(١)</sup>، وهو لكثرة ما نسج حولها من أحابيل الدسائس وجسيم التملق، أثار خشية السلطان وحذره خصوصاً إثر مطالبته عدة مرات بضمها إلى دائرة حكمه<sup>(٢)</sup>.

وكان السلطان العثماني محمود<sup>(٣)</sup> قد وعد محمد علي بمنحه بلاد الشام، أو قسماً منها جزاء المساعدات القيمة التي أسداها للسلطنة في حربها ضد اليونان، وكتعويض له عن الخسائر الجسيمة التي لحقت بالجيش البري والأسطول المصريين في موقعة نافارين Nafarin في ٢٠ تشرين الأول سنة ١٨٢٧<sup>(٤)</sup>.

ولا يبدو أن السلطان العثماني كان جدياً في وعده لمحمد علي، لأنه لم يكن بغافل عما يعنيه ضم بر الشام إلى بلاد مصر من انقطاع للسلطة المركزية في الآستانة مع ولاياتها العربية سواء في شمال أفريقيا أم في شبه الجزيرة العربية، واقتصار سيادتها على الأراضي التركية والبلقان، لذلك كانت السلطنة ترى في سوريا مفتاحاً للبلاد العربية، وأن موقعها المتوسط بين مصر والأناضول يدفعها إلى الاستماتة في الدفاع عنها والاحتفاظ بها، فإذا ما ضمت إلى مصر انفرط عقد

(١) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٣٣.

(٢) رستم، بشير بين السلطان والعزير، ص ٥٠ و ٥٥.

(٣) انظر ترجمته لدى: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ج ١، ص ٨٥.

(٤) محمد أحمد حسونة بك، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٩٤٨ - ١٩٤٩، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة مرور مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٨، ص ٦٠ وما يليها. كذلك انظر: أحمد فهمي بيومي، المرجع ذاته، ص ٢٧١ وما يليها.

للتوسع راجع عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، الذكرى الثوية للمغفور له محمد علي الكبير، دار المعارف بمصر، ١٩٥٠، الفصل السادس.

البلاد العربية وأدى ذلك إلى قيام سلطة بديلة عن السلطنة العثمانية<sup>(١)</sup>، أو على الأقل دولة موازية لحكم بني عثمان، هذا إن لم تتفوق عليها قوة وغنى ومكانة دولية خصوصاً على صعيد العالم الإسلامي كونها ستسيطر حكماً على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في شبه جزيرة العرب وفلسطين. ولكن من جهة أخرى، لم يكن السلطان العثماني ليجافي محمد علي أو ليتنكر لتقديماته العسكرية، في رده الخطر الوهابي عن السلطنة ومحاربتة للوهابيين في عاصمتهم الدرعية وتدميره لها، أو في حرب المورة ومحاولته إخماد الحركة التحررية في اليونان<sup>(٢)</sup>.

بل ولاه بلاد السودان وجزيرة كريت ومنح ابنه إبراهيم ولاية جده مع تلقيبه بـ «أمير مكة». وكان على استعداد لإعطاء محمد علي المزيد من الولايات والمناطق الواقعة في أطراف امبراطوريته<sup>(٣)</sup>، من دون أن يؤدي ذلك إلى تقطيع أوصال أراضيها. لكن محمد علي أظهر إصراراً على تملك بلاد الشام، ولما أعيته الحيلة في الحصول عليها بالوسائل السلمية أو السياسية، أخذ يتربص بالفرص الملائمة، فأظهر مجافاة وعدم امتثال لطلبات السلطنة. ثم امتنع عن المساهمة في دفع التعويضات مع السلطان عن حرب المورة. وفي أواخر سنة ١٨٣١ قرر محمد علي ضم سوريا، فاغتنم فرصة انشغال السلطنة في حربها ضد روسيا<sup>(٤)</sup>، وانصرفها إلى إخماد ثورة البوسنة والقضاء على أعمال الشغب التي قامت في البانيا، وانسحاب القوات العثمانية من حلب للقضاء على تمرد والي بغداد داود باشا. وأن سوريا كانت تعيش حالة الاضطراب السياسي والأمني مما جرأ أهالي دمشق على قتل الوالي سليم باشا، وهذا ما أدى إلى فقدان هيبة الدولة وعدم التزام الأهالي

(١) وجيه كوثراني، وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٩. أيضاً: أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله عن الألمانية إلى العربية أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨١، ص ٥٤٦.

(٣) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣، ج ٢، ص ٣١٢. أيضاً: بيهم، الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، ص ٢٣. وعبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا (١٨٤٨ - ١٩٤٨)، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨، ص ٣٦٠.

(٤) ريجنكوف، وسميلا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٤٦.



بالأنظمة والقوانين واستخفافهم بالعمال والمسؤولين<sup>(١)</sup>، لياشر أعماله القتالية في جنوب بلاد الشام. كما استغل محمد علي أيضاً فرصة انشغال الدولة العثمانية بتسوية مشاكلها الداخلية والخارجية، وانصراف الدول الأوروبية بدورها لحل مشاكلها الخاصة وأبرزها إخماد الثورات التي نشبت بتأثير مبادئ الثورة الفرنسية التي عمت معظم شعوب دول أوروبا آنذاك.

### ثانياً: السيطرة المصرية على جبل لبنان وبلاد الشام

يجب التمييز بين الأسباب الحقيقية للحملة المصرية على بلاد الشام، والذرائع التي تمسك بها محمد علي أو اتخذ منها حجة ومبرراً لقيامه بعملية الغزو. لقد كان بإمكان حاكم مصر مع ما عرف عنه من ذكاء ودهاء وضبط للنفس، أن يخفي الدوافع الحقيقية للحملة، إلا أنه تذرّى بأسباب واهية لا يعول عليها إلا لتبرير سطحي لا يركز على أسس واقعية. فالأسباب الحقيقية لعملية محمد علي واستيلائه على بلاد الشام تكمن في مطامعه التوسعية ومد سلطته ونفوذه إلى الأقاليم المجاورة كالسودان في الجنوب، وبلاد الشام في الشمال، طمعاً بما تحويه سوريا من خيرات اقتصادية وموارد طبيعية وأراض خصبة ذات كثافة سكانية عالية تشكل مورداً يمكنه زيادة عديد جيشه<sup>(٢)</sup>. فسوريا البالغ عدد سكانها مليوني نسمة بإمكانها أن تقف سداً منيعاً في وجه أي هجوم يأتي من الشمال، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي وإلى نسبة السكان العالية فيها، وهذا ما يخفف من وطأة التجنيد التي يرزح تحت عبئها الفلاح المصري<sup>(٣)</sup>. يضاف إلى ذلك غنى سوريا بالموارد الطبيعية كالخشب والفحم الحجري والنحاس وسائر المعادن وهذا ما يغذي الصناعة المصرية. فضلاً عن اتصالها بالأناضول وعلاقاتها التجارية بأواسط آسيا حيث تمر قوافل التجارة «حاملة حاصلات الشرق إلى الغرب ومصنوعات

- (١) مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، مكتبة يافث، الجامعة الأميركية، بيروت تحت رقم: M.S. 956 N 32 KA، ص ٤٦٦. أيضاً: مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ١٠٩ - ١١٠. وسليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا، ص ٣٧.
- (٢) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ص ٢٩٩.
- (٣) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ص ١٢١. وسليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا، ص ٥٢.

الغرب إلى الشرق كما أنها طريق الحجاج إلى بيت الله الحرام<sup>(١)</sup>. لذلك يرجح أن تكون الأسباب الحقيقية لرغبة محمد علي في السيطرة على بلاد الشام محصورة بعنوانين أساسيين هما: موقع البلاد الاستراتيجي من جهة وخيراتها الاقتصادية وكثافتها السكانية من جهة أخرى. أما الذرائع التي اتخذها العزيز كمسألة فرار الفلاحين المصريين واحتمائهم لدى والي صيدا عبد الله باشا، ومسألة الديون المتوجبة لمحمد علي، وبذور دود الحرير فكل ذلك يبقى غطاءً شفافاً واهياً لا يخفي الدوافع الحقيقية لمطامع محمد علي في بلاد الشام.

حشد المصريون حملة عسكرية قوامها أكثر من ثلاثين ألف جندي، وجهزوها بأربعين مدفعاً من مدافع الميدان وبعده من مدافع الحصار<sup>(٢)</sup>. وباشروا عملياتهم القتالية في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٨٣١ بقيادة إبراهيم نجل محمد علي ذي الصفات القيادية المتقدمة<sup>(٣)</sup>، بضربهم الحصار على عكا مفتاح اقليم الشام وحلب، فقاومهم عبد الله باشا والي صيدا وكان مقيماً في القلعة<sup>(٤)</sup>. ولما استعصت عليهم ارتأى إبراهيم باشا الاستيلاء على باقي مدن بلاد الشام ومقاطعاتها ومن ثم التفرغ لعكا، فاستولى على الساحل الشامي بأكمله، ولم يتسنّ له فتح القلعة إلا في ٢٧ أيار ١٨٣٢ فاستسلمت حاميتها العسكرية مع عبد الله باشا الذي نقل أسيراً إلى مصر فأكرمه محمد علي بعد أن أعطاه الأمان على نفسه وعياله<sup>(٥)</sup>.

وكان الأمير بشير الشهابي حاكم جبل لبنان آنذاك متواطئاً مع محمد علي، لكنه لم يجرؤ على اتخاذ موقف صريح ومؤيد للمصريين ترقباً لما ستحققه الحملة

- (١) أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٥٢.
- (٢) عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
- (٣) H. LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, Ed. Dar Lahad Khater, Bey. 3ème éd. 1994, p. 289.
- (٤) انظر ما كتبه العميد ياسين سويد عن صفات إبراهيم باشا العسكرية في مؤلفه التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإماراتين، ج ٢، ص ٤٠٣ وما يليها.
- (٥) المحفوظات الملكية المصرية، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٠، وج ٤، ص ٤٧٥.
- (٥) انظر كيفية استيلاء إبراهيم باشا على قلعة عكا لدى عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ٢، ص ٩٥٧ وما يليها. أيضاً: جرجي يني، كتاب تاريخ سوريا، طبع في بيروت، المطبعة الأوروبية، ١٨٨١، ص ٥١٠.



المصرية في ميادين القتال، وآثر في البداية التريث والترقب متخذاً الموقف نفسه الذي وقفه سنة ١٧٩٨ من والي صيدا أحمد باشا الجزائر وبونابرت أثناء حصار الفرنسيين لقلعة عكا. لكن محمد علي لم يمهل بل أرسل يتهدده ويتوعده إن أحجم عن المساعدة والانضمام إلى الجيش المصري في حصاره لعكا بأنه سيخرب مساكنه ويغرس موضعها تيناً<sup>(١)</sup> وسيدك دياره دكاً ويقطع «دابر الدروز قطعاً»<sup>(٢)</sup>. وهذا ما حمل الأمير بشير على التوجه إلى معسكر عكا لمؤازرة إبراهيم باشا في حربه المكشوفة ضد السلطنة العثمانية<sup>(٣)</sup>، دون أن يكون له من الناحية العملية أي دور عسكري ملحوظ<sup>(٤)</sup>. وقد أرسل عبد الله حسن الشهابي (ابن شقيق الأمير بشير) إلى المشايخ الخازنيين يخبرهم بوصول أعلام من الأمير بشير يعلن فيه عن «حلوله في الأوردي (المعسكر) المنصور وعما حصل عليه من البشاشة من قبل سعادة أفندينا ولي النعم الدستور الوقور المفخم والأسد الجسور المعظم الحاج إبراهيم باشا أدام الله أنصاره»<sup>(٥)</sup>.

أطلق سقوط عكا، يد القائد المصري إبراهيم باشا، في داخلية بلاد الشام، فاحتل دمشق وحمص وحماه وحلب، ثم أوقع بالعثمانيين هزيمة ساحقة في معركة بيلان، وانكشفت أمامه الاسكندرونة وبإياس فاحتلها كما احتل طرسوس وأدنة دون مقاومة<sup>(٦)</sup>.

عبأت السلطنة العثمانية قواتها في قونية بقيادة رؤوف باشا، والصدر الأعظم رشيد باشا، لكن إبراهيم باشا انتصر عليهما وأوقع الصدر الأعظم نفسه في الأسر، وانفتحت أمامه الطريق نحو الآستانة، فتقدم نحو كوتاهية وظل فيها ريثما تنجلي حقيقة الموقف الدولي من انتصاره على العثمانيين، وريثما ترده التعليمات من والده<sup>(٧)</sup>، إذ إن الحرب بين محمد علي والسلطان محمود أصبحت

(١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٤٤. أيضاً: مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٨.

(٢) رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ١، ص ١٣٥.

(٣) الشهابي، الغرر الحسان، ص ٨٢٠ - ٨٢١. أيضاً: مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٤٦٨.

(٤) ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج ٢، ص ٤٢١.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٢٤ في باب الملاحق.

(٦) H. LAMMENS, La Syrie, p. 290.

(٧) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص ٢٠٤.

تتعلق بالأمن الأوروبي عامة وتسويتها تخضع لمقتضيات الوفاق الدولي بين مختلف الدول الأوروبية.

واستفاقت الدول الأوروبية على خطورة الموقف، ورأت كل دولة أن التغييرات الناجمة عن الحرب لا تتناسب ومصلحتها السياسية، وباتت سياسة التوازن الدولي المتبعة من قبل المسؤولين البريطانيين منذ مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ وتكريس هزيمة بونابرت عرضة للزوال. وكانت أطماع الدول الأوروبية في أراضي السلطنة واضحة، وكل دولة تترقب الوقت المناسب لنيل حصتها على حساب سائر الدول. فروسيا كانت تطمح بالاستيلاء على الآستانة والمضائق وبعض مناطق في البلقان<sup>(١)</sup>. وكانت تعمل لإبقاء السلطة المركزية في الآستانة ضعيفة للحؤول دون قيام سلطة مركزية قوية تجدد نشاط الحكم القائم في الأناضول، فتقطع عليها الأمل بالحصول على ما تريد من ميراث الرجل المريض. وفرنسا رغم تعاطفها مع حركة محمد علي، كانت تطمح ببلاد الشام كي تكون منطقة نفوذ لها، غير أنها كانت تخشى التدخل الروسي في الآستانة وما يستتبع من إخلال بموازين القوى. أما بريطانيا فكانت تنظر بعين الخشية والحذر إلى التقدم المصري في بلاد الأناضول وما تجره سيطرة المصريين على الآستانة من قيام نظام إسلامي بديل يسيطر على المشرق العربي بقوة، ويهدد طرق المواصلات البريطانية نحو الهند<sup>(٢)</sup>.

استغلت الحكومة الروسية مأزق السلطان محمود، فحاولت تحقيق بعض المكاسب، ونجحت بموافقته في إرسال قطع من أسطولها إلى مياه الآستانة. ونزل إلى البر الآسيوي نحو خمسة عشر ألف جندي<sup>(٣)</sup> لنصرة السلطان عند الضرورة. ثم عقدت معه لاحقاً معاهدة خونكار اسكله - سي وتم توقيعها في

M. Le Baron D'ARMAGNAC, Nezib et Beyrouth, Souvenirs d'Orient de 1833 à 1841, Editions, Dar Lahad Khater, Beyrouth 1985, p. 43-44.

(١) محمد فريك بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق احسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٤٥٠ - ٤٥١. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) ريجنكوف وسميليا نساكا، مصدر سابق، ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 22, p. 237-239 et 256.



تموز سنة ١٨٣٣. أثار التدخل الروسي خشية الدول الأوروبية، فسعت لإيجاد حل للمشكلة المصرية، وضغطت بشكل متوازن على الحكومتين العثمانية والمصرية للقبول بتسوية تفرض على الفريقين. فتم القبول باتفاق كوتاهية الذي صدر به فرمانان: الأول أيد حكم محمد علي، على مصر وكرت وولايات صيدا وطرابلس ودمشق وحلب ومتصرفية القدس ونابلس، والثاني قضى بإعطاء إبراهيم باشا ولاية أدنة مع تجديد ولايته على جدة وتلقيه «بشيخ الحرم المكي» وجعله محصلاً لإقليم أدنة. في حين تعهد محمد علي بدفع الأموال الأميرية المتوجبة عن هذه الولايات والأقاليم، والجلء عن الأراضي التي لم توضع تحت سلطته أو سلطة ابنه إبراهيم<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: سياسة إبراهيم باشا الداخلية

في أعقاب دخول بلاد الشام، وجبل لبنان جزء منها، دائرة الحكم المصري، بدأت مرحلة من الاستقرار السياسي والأمني. وتركز عمل إبراهيم باشا في تلك الفترة على توفير الأمن والاستقرار وقطع دابر الفوضى والفساد وكسب ثقة الأهالي والسكان. فأولى اهتمامه الأمن والقضاء والإدارة وإقامة مجالس المشورة، ووعد بإعفاء السكان من التجنيد الإجباري، وتخفيض الضرائب عنهم<sup>(٢)</sup>. وقد كان لهذه السياسة أثرها الإيجابي في النفوس فزادت من تأييدهم للحكومة والإخلاص لها.

لكن حكومة محمد علي ما لبثت أن نكثت بوعودها معتمدة سياسة متشددة تجاه الأهالي، واضعة الكثير من الإجراءات الصارمة موضع التنفيذ. وكان ذلك

- (١) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص ٣١٢. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ١٢٦. عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٤٥ - ٤٤٨. ومحمد جميل بيهم، الحلقة المفقودة من تاريخ العرب، ص ٢٣.
- (٢) بيير كوربتيس، إبراهيم باشا، عربه عن الانكليزية محمد بدران، مطبعة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٣٧، ص ١٧٢ - ١٧٣. أيضاً: أغناطيوس طنوس الخوري، بربر آغا، ص ٢٥٨. وعبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٤٩ - ٤٥٠.

نتيجة طبيعية للعلاقات العثمانية - المصرية، ومعاهدة كوتاهية التي لم تكن أكثر من هدنة عسكرية بين فريقين متحاربين يستعد كل منهما للنيل من الآخر فور تمكنه من ذلك. فالسلطان محمود لم يسلم بالخشاسة أمام محمد علي، فبقي على خوفه منه وحقده عليه لأنه انتزع منه سوريا بالقوة وأذاقه ذل الهزيمة<sup>(١)</sup>. فتابع تسليح جيشه كما عمل على إثارة الدسائس والشغب ضد حكومة محمد علي، واستنهاض الأهالي عليها كي يسهل عودة بلاد الشام إلى السلطة العثمانية<sup>(٢)</sup>. ورد إبراهيم باشا على سياسة العثمانيين بإجراءات قاسية، تناولت فرض التجنيد الإجباري على السكان وزيادة الضرائب والرسوم واحتكار بعض السلع والمنتجات وجمع السلاح من الأهالي وتسخيرهم. فثاروا عليه في عدة أماكن، وظلت الفتن والاضطرابات متواصلة لا تحمد في مكان حتى تعود لتندلع في مكان آخر. وعمت مناطق عديدة في فلسطين وطرابلس وعكا وبلاد النصيرية وجبل عامل وجبل لبنان وهوران ووادي التيم. وقد كان لمداخلات الدول الأوروبية أثر كبير في تلك الفتن والثورات وخصوصاً القناصل الأوروبيون وعملاؤهم المحليون والأجانب العاملون على تنفيذ تعليمات دولهم، حتى أن محمد علي اعتبرهم مصدر عذابه «وأنهم كارثة على البلاد»<sup>(٣)</sup>. كما اعتبر السر عسكر مصطفى باشا إثر عودته إلى سوريا سنة ١٨٤٢ أنه «أينما يوجد قناصل ولا سيما لبريطانيا وفرنسا وروسيا تظل كل حكومة عاجزة عن إحلال النظام والانتظام»<sup>(٤)</sup>.

وبعيد السيطرة المصرية على بلاد الشام، اتخذت حكومة محمد علي سلسلة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية التي من شأنها إقامة نظام مركزي قوي، وترقية الأوضاع العامة، وكسب ثقة السكان. فأطلقت يد الأمير بشير في مقاطعات

- (١) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمه عن الفرنسية بطرس حلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦، ص ٨٣. أيضاً: صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ، ص ١٩١.
- (٢) M.B. POUJOLAT, Voyage à Constantinople en Mésopotamie à Palmyre en Palestine et En Egypte. Bruxelles 1841, V. 1, p. 201-202.
- (٣) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ١١٧ - ١١٩.
- (٤) بولس مسعد، ونسيب وهبة الحازن، الأصول التاريخية، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، عشقوت - لبنان ١٩٥٨، ج ٣، ص ٥٥٠.



الجبل مكافأة له على موقفه من الحكم المصري. ثم عمل محمد علي على تحقيق العدل، فمنع الخوة وأمن المعابر والطرق وأقام مجالس الشورى وجعل أعضائها من جميع الطوائف، فكانت أساس التمثيل الطائفي في البلاد، وكافح الرشوة وأمن الحريات. وعني بالثروات الاقتصادية وخصوصاً الزراعية منها وعمل على تشجيعها وزيادة إنتاجها. ووعد بتخفيف الضرائب ونظم الشؤون الإدارية والمالية فعين محمد شريف باشا حاكماً إدارياً عاماً على بلاد الشام وحنّا بحري مسؤولاً عن الأمور المالية، وكان مركزهما مدينة دمشق<sup>(١)</sup>.

غير أنه لم يكن باستطاعة إبراهيم باشا التغافل عن الخطر العثماني الجاثم شمالي سوريا، ومحاولة السلطان استعادة بلاد الشام كلما سنحت له الفرصة. فبادر إلى سلسلة إجراءات رأى أنها ضرورية لتقوية الجيش عن طريق التجنيد، وزيادة العتاد عن طريق جمع سلاح الأهالي، وفرض الضرائب على السكان لتأمين رواتبه وحاجياته.

وكان التجنيد الإجباري يحل مشكلة تزايد الحاجة لتشكيل الألوية العسكرية الجديدة التي تتطلبها جبهات القتال، في مواجهة العثمانيين في الشمال وقمع الفتن والثورات في الداخل. ولكن هذا النمط من التنظيم والتعبئة لم يكن مألوفاً لدى السكان لتناقضه مع النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي كان يسود مجتمعاتهم آنذاك. ولم يكن المجند في النظام يتقاضى راتباً أو بدلاً يعوضه عن عمله الزراعي أو يؤمن معيشة أهله وعياله، لذلك ما أن بدأ إبراهيم باشا بتطبيق نظام التجنيد حتى واجه صعوبة في تنفيذه لقيام بعض الفئات بالعصيان والثورة عليه، كما حصل لدروز حوران. وشارك الأمير بشير في تنفيذ سياسة التجنيد، فأقنع الدروز والنصارى بالقبول، لكنهم في السنوات الأخيرة من حكم المصريين تمردوا عليه، فأغرى المسيحيين بستة عشر ألفاً بندقية<sup>(٢)</sup>، ثم ما لبث أن عاد يطالبهم بها

- (١) رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ص ٩٧ - ١٠٥. انظر ترجمة محمد شريف باشا لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ١، ص ٣١٠ - ٣١٤.
- (٢) أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٣٠ - ١٩٣٤، ج ٣ و ٤، ص ٢٣١.

سنة ١٨٤٠ لحاجته إليها. ولما لم يكن للتجنيد وقت معين أو نظام محدد، فقد كان الجند المصري يدور في المدن والقرى والدساكر يقبض على من يجده من الشبان ليسوقه إلى «النظام» أي إلى التجنيد. وكانت مناسبات الأعياد والمواسم التجارية والمساجد أماكن ملائمة للإلقاء القبض على الشبان<sup>(١)</sup>، فكانوا يهربون من أمامه أو يمتنعون عن المجيء إلى قراهم وبيوتهم، حتى أن بعضهم أقدم على قطع سبابة يده اليمنى، وآخر قلع إحدى عينيه ليتخلص من إجباره على التجنيد<sup>(٢)</sup>.

وجاء جمع السلاح إجراء آخر يثير الأهالي على الحكومة المصرية، إذ كانت الغاية منه ليس تسليح الجيش المصري، بل سحب الأداة القتالية من أيدي السكان ليسهل على الحكومة تطويعهم وإجبارهم على تقديم النظام وتأدية الضرائب، وقد أحدث جمعه استياءً عظيماً لدى حائزيه لأنهم اعتادوا نقله واستعماله منذ أجيال طويلة، كما اعتادوا المفاخرة به والمحافظة عليه<sup>(٣)</sup>. وقد تم جمعه من سكان جبل لبنان. فجمع أولاً من الدروز بمساعدة الأمير بشير، ثم ارتدت الحكومة إلى المسيحيين فجمعتهم منهم بالقوة. أما الذين لم يكن لديهم سلاح فاضطروا إلى شرائه وتقديمه للسلطة<sup>(٤)</sup>. فبلغ ما جمعتهم من الدروز ٥١١٣ بندقية ومن المسيحيين ٩٦٤٧<sup>(٥)</sup>، ثم لجأت حكومة محمد علي إلى تطبيق نظام السخرة ففرضت على الأهالي وعلى حيواناتهم ووسائل النقل التي يملكونها أعباء زادت من مأساتهم ومعاناتهم. وقد تناولت طرق استغلالهم شتى الأساليب، ولحقت الرجال والنساء، كما تناولت الفلاحين والملاكين والمكاريين والعمال والبنائين<sup>(٦)</sup>.

- (١) ريچنكوف وسميليا نسايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.
- (٢) نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٤٩٥. أيضاً: نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، مطبعة الإنشاء، دمشق، بدون تاريخ، الجزء الأول، ص ١٧١.
- (٣) أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ١٦٥.
- (٤) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 142.
- (٥) مؤرخ مجهول، حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، المطبعة السورية بمصر الجديدة، بدون تاريخ، ج ١، ص ٥٤ - ٥٥. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 23, p. 68.
- (٦) سميليا نسايا، الحركات الفلاحية، ص ٥٢. أيضاً: ريچنكوف وسميليا نسايا، مصدر سابق، ص ٣٦٨. Voir aussi: Adel ISMAÏL, Histoire du Liban du XVIII. à nos jours, Paris, Librairie Orientale et Americaine, 1958, T. IV, p. 50.



فصادرت دوابهم وبغالهم وسخرتها وأرسلت البنائين والفلاحين وأصحاب الدواب المصادرة للعمل في ورشات القلاع التي هدمتها الحرب بغية إعادة تأهيلها بأجر زهيد<sup>(١)</sup>. وقد أدى ذلك إلى تراجع التجارة الداخلية بسبب تقلص عدد الحيوانات المخصصة للنقل<sup>(٢)</sup>، في حين أن المجرمين والمذنبين مهما كان الذنب كانوا يجمعون ويرسلون إلى عكا للعمل في ورشاتها<sup>(٣)</sup>، كما سخر بعض الأهالي في نقل الفحم الحجري والحديد المستخرج من قرنايل والشويرة وبزبدن إلى السواحل بغية تصديره إلى مصر<sup>(٤)</sup>.

وفي الحقل الضريبي انتظر السكان تخفيض الضرائب والرسوم عنهم حسبما وعدتهم الحكومة المصرية عشية سيطرتها على بلاد الشام، وعدم تكليفهم إلا دفع الأموال الأميرية<sup>(٥)</sup>، لكن الحكومة قررت جباية الضريبة مضاعفة ثلاث مرات عما كانت عليه<sup>(٦)</sup>. ثم استحدثت أنواعاً جديدة من الضرائب كالفردة وهي الضريبة المفروضة على الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وستين سنة، ولا تقل قيمتها عن خمسة عشر قرشاً ولا تزيد عن الخمسمائة قرش<sup>(٧)</sup>. وضريبة الشونة، وهي ضريبة عينية فرضت لمصلحة الجيش المصري وتؤخذ من الحاصلات الزراعية كالحبوب والسمن والزيت والزبيب<sup>(٨)</sup>. ورسوم

- (١) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 88.
- (٢) ريجنكوف وسميليا نسايا، مصدر سابق، ص ٣٥٣.
- (٣) مؤرخ مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ، ص ٦٠.
- (٤) راجع أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ١، ص ٥٨. والوثيقة رقم ١٤ المنشورة في كتاب: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، ص ٢٩٢. أيضاً: NAPIER, Commodore Sir Charles. The War in Syria, London 1842, V. 1, p. 178-179.
- (٥) رستم، الأصول العربية، ص ٣١ - ٣٢ و ٤١.
- (٦) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 88-89. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 272.

مشافة، منتخبات من الجواب، ص ١٤٣.

- (٧) مشافة، منتخبات من الجواب، ص ١٢١. Ferdinand PERRIER, La Syrie sous le Gouvernement de Mehemet-Ali, Jusqu'en 1840, Paris 1842, p. 99-100. Dominique CHEVALLIER, La societ. p. 112.
- (٨) حروب إبراهيم باشا المصري، مقدمة قرألي، ج ٢، ص ٥. PERRIER, La Syrie, Op. Cit., p. 104-105.

الدخولية على الحيوانات المستوردة سواء أكانت للذبح أم لغير الذبح، وكانت تراوح بين ١٣ قرشاً وسبعين قرشاً عن كل رأس بقرة<sup>(١)</sup>، ورسم التسريح عن البضائع عند نقلها من مكان إلى آخر، ورسوم الجمارك والدخوليات التي وصلت إلى نسبة ١٠ و ١٢ بالمئة، في حين كانت الرسوم المفروضة على التجار الأجانب لا تتعدى نسبة ٣,٥ و ٤ بالمئة<sup>(٢)</sup>.

وكانت ذروة مساوئ حكومة المصريين الاقتصادية لجؤها إلى سياسة التلاعب بالأسعار، واحتكار الحاصلات والمنتجات، حتى أضحي محمد علي المزارع الوحيد والتاجر الوحيد ثم الصانع الوحيد<sup>(٣)</sup>. وقد طبق إبراهيم باشا سياسة الاحتكار في سوريا في السنة التالية لسيطرته عليها. فبدأ بموسم الحرير وأمر بشراء جميع المحصول منه محذراً ببيعته إلا للإدارة<sup>(٤)</sup>، لكنه عاد فتراجع عن قراره السابق مكتفياً بتحديد أسعاره<sup>(٥)</sup>، ثم تناول الاحتكار منتجات أخرى شملت البن<sup>(٦)</sup> والأرز<sup>(٧)</sup> والصابون<sup>(٨)</sup> والكلس<sup>(٩)</sup>. كما ارتفعت أسعار أكثر الحاجيات الأساسية كالطحين والسمن والزيت والقمح، وسجل ارتفاع في ثمن العقارات والحيوانات<sup>(١٠)</sup>، فضلاً عن احتكار وزن الحرير في ميزان الأمير بشير في دير القمر<sup>(١١)</sup>. كل تلك الإجراءات التعسفية أفقدت الحكومة المصرية القاعدة الشعبية المؤيدة لها، ودفعت

- (١) PERRIER, La Syrie, p. 102.
- (٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٣، ص ١٤٣ و ١٦٨ و ١٧٤. أيضاً: PERRIER, La Syrie, p. 86.
- (٣) انطون كتافكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن تقارير انطون كتافكو أو قنصل النمسا في صيدا وعكا ١٨٣١ - ١٨٤٠، عربها بولس قرألي، مطبعة القديس بولس، حريصا، ١٩٣٧، ص ٧٠. أيضاً: عبد الرحمن زكي، ذكرى البطل الفاتح، ص ٢٨٩.
- (٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٢، ص ٣٣٠.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ٤٠١.
- (٦) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٣٤٩.
- (٧) H. GUYS, Beyrouth et le Lib., T. 2, p. 143.
- (٨) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 365.
- (٩) H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 99.
- (١٠) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 370. Voir aussi: H. GUYS, Bey. et le Lib., T. 2, p. 145-146.
- (١١) انظر الوثيقة رقم ٩ المنشورة في كتاب: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، ص ٢٨٧.



السكان إلى الثورة والانتفاض على المصريين في الوقت الذي كانوا فيه في أقصى حاجتهم إلى الدعم الشعبي وإلى الأهالي والسكان لمواجهة الخطر العثماني الجاثم على حدودهم الشمالية، والتصميم الأوروبي العامل على انتزاع بلاد الشام منهم.

### أ - تشكل قوى المعارضة:

تناولت اجراءات ابراهيم باشا الداخلية، من تجنيد وجمع سلاح وضرائب وأعمال سخرة وبلص واحتكار، الأكثرية الساحقة من الأهالي، ومهدت لقيام تيارات متعددة ترفض الحكم المصري وتنتظر الفرص الملائمة للثورة عليه. وقد لحقت هذه الإجراءات عدة فئات سكانية وشرائح اجتماعية، كان من بينها الدروز والمسلمون المحافظون والأرثوذكس والقناصل والتجار وبعض الأمراء الشهابيين، فألف هؤلاء جبهة مواجهة لا تنسيق بينها لكنها متفقة على إنهاء الحكم المصري وإخراج قواته من البلاد الشامية. ولم تكن العلاقات الدرزية - المصرية سيئة عشية الغزو المصري لبلاد الشام. فبالرغم من الموقف السلبي الذي وقفه محمد علي من الشيخ بشير جنبلاط ومساهمته في نصرته الأمير بشير، ومن ثم مداخلته لدى عبد الله باشا لإعدام الشيخ بشير، فقد كان بإمكان بعض الأعيان الدروز، زعماء الحزبين اليزبكي والجنبلاطي، تجاوز هذا الموقف ومناصرة الحملة المصرية لو لم يكن الدخول المصري إلى جبل لبنان قد تم بالتواطؤ مع الأمير بشير الشهابي، ومن الزاوية التي مهد لها الأمير طوال فترة عشر سنوات منذ أن لجأ إلى مصر عشية الصراع الدموي بين درويش باشا وعبد الله باشا، وطلب إلى محمد علي التوسط له ولعبد الله باشا وارتبط معه بالعمالة لقاء ذلك. وبالتالي، فإن موقف أكثرية الأعيان الدروز الذين ناهضوا الحكم المصري، وتصدوا له منذ البداية وقاوموه بضراوة فاقت مقاومة العثمانيين له، هذا الموقف لا يمكن فهمه إلا على ضوء علاقة هؤلاء الأعيان بالأمير بشير، ومحاولته تنصيرهم باستثناء أمراء آل أبي اللمع وبعض الأسر<sup>(١)</sup> التي سبق واعتنقت النصرانية، واستمرارية حكمه للإمارة

(١) انظر عارف أبو شقرا، الشيخ الذي استدعاه الأمير بشير، مجلة أوراق لبنانية، نوار ١٩٥٧، ص ٢٠٠. ونور حمادة، عنعنات لبنانية، مجلة أوراق لبنانية، حزيران ١٩٥٧، ص ٢٦٨.

الشهابية، إذ رأوا في المصريين استمراراً لسياسة النفي والاضطهاد التي كان ينزلها بهم الأمير الحاكم، واستمراراً أيضاً لحرمانهم من حقوقهم السياسية وممارستهم للسلطة التي تمسوا بها طوال قرون عديدة. وفي كل حال، لا نوافق المؤرخ كمال الصليبي حين اعتبر أنه لو لم يعلن بشير الثاني ولاءه لإبراهيم باشا فلربما انضم الدروز إلى الجيش المصري وقاتلوا في صفوفه «لكن صيرورة خصمهم حليفاً لمصر قضت عليهم بأن يوالوا الدولة العثمانية»<sup>(١)</sup>. ذلك أن الدروز ما كانوا لينضموا إلى إبراهيم باشا بسبب تمسكهم بأرضهم والاستماتة في حمايتها من أن يطأها أي أجنبي حتى وإن كان مصرياً. وهذا ما يفسر انسحاب الزعماء الجنبلاطيين من الجبل تحت وطأة التقدم المصري ومحاربتهم له إلى جانب القوات العثمانية، فموقف الدروز من المصريين ربما كان في البداية كما رآه الصليبي. لكن في الأمر جانباً آخر إذ إن موقف الدروز العدائي من المصريين لا يفهم جملة على ضوء قاعدة الإخلال بتوازن القوى، وموقفهم من الأمير الشهابي فحسب، بل يمكن فهمه أيضاً على ضوء المجتمع العشائري القائم في المشرق العربي والنظام المقاطعجي السائد فيه. وقد جاء الحكم المصري حاملاً مع جحافلته العسكرية أنظمة إدارية لقيام دولة مركزية تقضي على النظام المقاطعجي وعلى استقلالية الزعماء والأعيان، فيتزعزع السلطة السياسية منهم ليقم على أنقاضها دولة حديثة كتلك التي بدأت ملامحها تتوضح في أوروبا الغربية. وما يقال عن الدروز يصح أن يقال أيضاً عن سائر المجتمعات العشائرية المشابهة في تكوينها الطبقي، سواء أكانت مسيحية أم إسلامية. فكان لا بد لهذه القوى من رفض مشروع الحكومة المصرية السياسي ومقاومته بكل ما لديها من وسائل، متخذة من الإجراءات التي حاول المصريون تطبيقها من تجنيد وجمع سلاح وسخرة وضرائب واحتكار سلع ومنتجات، الذرائع القريبة لإعلان العصيان وقيام الثورات. غير أن ذلك، وإن كان لا يناقض الدوافع والأسباب فإنه يتخطى الأمر ليؤكد أن الأسباب المعلنة لم تكن إلا الدوافع القريبة لمعارضة الحكم المصري والقيام عليه. في حين تبقى الأسباب الحقيقية كامنة في وعي القوى الثائرة وإدراكها لحقيقة المشروع السياسي الذي أرادت الحكومة المصرية تطبيقه في بلاد الشام وجبل لبنان جزء منها،

(١) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٦١.



والذي يناقض ويلغي النظام المقاطعجي السائد في مختلف ولاياتها ومناطقها.

وتناولت إجراءات الحكومة المصرية بالضرر أيضاً الفئات الإسلامية المحافظة نتيجة إعلان إبراهيم باشا مبدأ الحرية الدينية والمساواة بين الطوائف والفرق<sup>(١)</sup>، وما استتبع ذلك من إلغاء لبعض القيود التي فرضت على غير المسلمين من أهل الذمة، والمتعلقة ببعض مظاهر السكن واللباس والسلوك والضرائب. وقد جاء إعلانه هذا في خطوة مناقضة لما سارت عليه الدولة الإسلامية طوال اثني عشر قرناً. كما جاء ليقطع بشكل فجائي النظم العرفية القائمة على أساس نظام الملل العثماني<sup>(٢)</sup>. وقد نتج عن هذه الحرية إجازة إنشاء الخمارات وإباحة تداول الخمر وشربه جهاراً حتى لمن شاء من المسلمين<sup>(٣)</sup>. واستتبع ذلك تسلم عدد كبير من الذميين مهام إدارية ووظائف عالية. وكان أهمهم يوحنا بحري الملكي الكاثوليكي الذي جعله إبراهيم باشا مديراً عاماً للمالية وأنعم عليه رتبة البكوية، وهو أول رجل نصراني في الأقطار العربية ينال مثل هذا اللقب<sup>(٤)</sup>. ثم جاء فرض ضريبة الفردة على جميع الأهالي بمن فيهم كبار مشايخ الإسلام وإنشاء المحجر الصحي الذي لم يتعود عليه السكان، فأخذ العلماء ينظرون إلى هذه الإجراءات كأمر مكروه ينافي الشرع الشريف<sup>(٥)</sup>، حتى أن الطوائف المسيحية وجدت نفسها تنوء تحت وطأة ما وفر إبراهيم باشا لها من حقوق وما أزال عنها من ذل وامتهان. فإعلان المساواة رتب على النصارى بشكل عام تحمل الأعباء ذاتها التي يتحملها المسلمون فأصبحوا ملزمين بتأدية التجنيد الإجباري، وإن كان بوسعهم أن يبتاعوا هذا الإعفاء بأداء البديل لكنهم خشوا زوال هيمنتهم على التجارة واحتكارهم لها، بعد أن ظلوا عدة قرون يجنون منها الأرباح الطائلة وخصوصاً في أوقات الفتن والحروب. وتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك عندما لوحظ احتكار التجارة لمصلحة خزينة الدولة، وقد ساءهم هذا الأمر لأنه أضر بهم أكثر مما أضر بالمسلمين نظراً

(١) ARMAGNAC, Nezib et Beyrou, p. 46-47.

(٢) مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٣) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ١، ص ٣٣. أيضاً: سميج وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٩، ص ٣١٠.

(٤) رستم، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ص ١١٣.

(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٠٢ - ٣٠٤ و ٣١٤ - ٣١٥ و ٣٢٣ - ٣٢٥.

لاشتغالهم بها منذ أمد بعيد<sup>(١)</sup>.

وكان التجار والقناصل أيضاً من الفئات المتضررة من القيود التي فرضها محمد علي على التجارة، وخصوصاً لجهة تنفيذ مشاريعه التجارية الخاصة باحتكار بعض السلع والمنتجات، وبدأ القناصل وكان أغلبهم يمارس الأعمال التجارية يتخوفون من قدرة الحكومة على الاحتكار، وعلى توجيه ضربة لهم تنال من مصادر ربحهم. وكان أي إجراء يتخذه المصريون ويلحق ضرراً بالتجار الأجانب وأصحاب الرساميل، ينعكس تدمراً واحتجاجاً من قبل قناصل الدول والتجار الأوروبيين وعملائهم من التجار المحليين المرتبطين معهم بمهمة الوسيط أو السمسار<sup>(٢)</sup>. ولم يقتصر الضرر على التجار الأوروبيين وقناصل الدول فحسب بل تعداه إلى التجار المحليين وخصوصاً المسيحيين منهم الذين ارتبطوا بالتجارة الأجنبية وحققوا من خلالها ثروات طائلة نتيجة تعاطيهم الربا والفوائد المرتفعة<sup>(٣)</sup>.

### ب - الثورات وأثرها على زعزعة الحكم المصري:

تضافرت مجموعة من الأسباب والمبررات للنهوض ضد الحكم المصري. وتكتلت القوى المتضررة، معبرة عن رفضها لحكومة محمد علي وإجراءاتها، بعدة ثورات بدأت في فلسطين ثم امتدت إلى طرابلس<sup>(٤)</sup> وعكار وجبال النصيرية وجبل عامل<sup>(٥)</sup> وجبل حوران<sup>(٦)</sup>. وكان أبرز هذه الثورات الثورة في جبل حوران ووادي التيم التي خاضها الدروز كتعبير عن «عمق الحيز الاستقلالي في البنية

(١) كوربتيس، إبراهيم باشا، ص ٢١٥ - ٢١٧ و ٢٦٩.

(٢) كتافكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري، ص ٦٦.

(٣) كوربتيس، إبراهيم باشا، ص ٢٦٩.

(٤) جرجي بني، كتاب تاريخ سوريا، ص ٤٢١ - ٤٢٢.

(٥) جهاد بنوت، حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان، بيروت ١٩٩٣، ص ١٢٧ - ١٣٠.

(٦) ARMAGNAC, Nezib et Beyrou, p. 48-49.

راجع أيضاً: سليمان أبو عز الدين، توطن الدروز في حوران، ووقائعهم مع الجيش المصري، مجلة الكلية، المجلد ١٢، أيار ١٩٢٦، ص ٣١٣ - ٣٢٣.



الاجتماعية للطائفة الدرزية في الريف الجبلي»<sup>(١)</sup>، وقادها ناصر الدين العماد وحسن جنبلاط وشبلي العريان<sup>(٢)</sup>، وألحقت بالجيش المصري بين سنتي ١٨٣٧ - ١٨٣٨ خسائر فادحة قدرها القنصل الفرنسي في بيروت بخمسة عشر ألف قتيل ومفقود و٣٦٠٠ جريح<sup>(٣)</sup>، في حين كات خسائر الدروز قرابة الأربعمئة قتيل<sup>(٤)</sup>، وكان ميدان هذه الثورات مناطق مختلفة من بلاد الشام، وغطت وقائعها اللجاة ووادي بكا وتلال شبعاء ووادي التيم، وشارك فيها قسم من دروز جبل لبنان الثائرين على الأمير بشير وحكومة محمد علي<sup>(٥)</sup>، في حين ظلت مقاطعات جبل لبنان هادئة تخضع لسلطة المصريين والأمير بشير الذي تمكن بدهائه من تفريق كلمة الأهالي فأضعفهم، ثم أوقع بين الدروز والنصارى، فجمع عسكرياً من النصارى وأرسلهم بقيادة ابنه خليل لمحاربة الدروز في وادي التيم، وذلك بهدف إضعاف الفريقين، وجمع السلاح منهم جميعاً وتجنيدهم، وإلا تعرضوا للنفي من بيوتهم وأراضيهم ومقاطعاتهم<sup>(٦)</sup>.

لكن رياح الثورة ما لبثت أن ضربت مقاطعات جبل لبنان بسبب السياسة الجديدة المتشددة التي كان محمد علي يتبعها، فتوافقت الدول الأوروبية باستثناء

- (١) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ١١٠ - ١١١.
- (٢) انظر ترجمة كل من الثلاثة لدى محمد خليل الباشا في معجم أعلام الدروز.
- ناصر الدين العماد، ج ٢، ص ٢٣٧ - ٢٤٢.
- حسن جنبلاط، ج ١، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.
- شبلي العريان، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٣.
- (٣) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 392-393. أيضاً: بازيلى، مصدر سابق، ص ١٩٢.
- (٤) انظر مخطوطة قصة اللجاة. هناك تفاصيل كثيرة وردت في هذه المخطوطة وهي موجودة لدى الدكتور حسن البعيني في مزرعة الشوف. وكان حنا أبي راشد قد وجد نسخة من هذا المخطوط سنة ١٩٢٥ في تل اللوز. والنسخة الأصلية هي على الأرجح بخط مؤلفها الشيخ حسين إبراهيم الهجري ابن الشيخ المشهور إبراهيم الهجري. صفحاتها نحو مائة وخمسون من الحجم الصغير، الورقة ١٤١.
- (٥) سليمان أبو عز الدين، نزوح الدروز إلى حوران وحرهم ضد إبراهيم باشا، مجلة المقتطف، المجلد ٦٨، السنة ١٩٢٦، ص ٣١٦ - ٣٢١. F. MASSEY, Druze History, p. 60-62.
- أيضاً: يحيى حسين عمار، تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة. لا دار، ينطا ١٩٨٥، ص ٣٦٣ وما يليها.
- (٦) فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريجة، وراجعه نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ص ٥١٤ - ٥١٥.

فرنسا على حرمانه من النتائج العسكرية التي حققها الجيش المصري بعد انتصاره على العثمانيين في موقعة نصيبين (نذب)<sup>(١)</sup> في ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩، وإعادة سوريا إلى السيادة العثمانية<sup>(٢)</sup>. وإزاء الخلاف الفرنسي - البريطاني حول موضوع إعادة سوريا إلى العثمانيين أو إعطاء المصريين حكماً وراثياً عليها، رأى محمد علي ضرورة استغلال الخلافات الأوروبية وتعزيز الوضع العسكري في بلاد الشام عن طريق استقدام جنوده من البلاد العربية وتحصين المواقع وإنشاء وحدات عسكرية جديدة وتجهيزها بالمدافع وتجميع الحاميات في الأماكن الاستراتيجية<sup>(٣)</sup>.

وما إن باشر محمد علي بتطبيق إجراءاته العسكرية وخصوصاً لجهة جمع سلاح الأهالي وتجنيد الشبان لإنشاء فرق عسكرية مقاتلة، حتى عمّت موجة من السخط والاحتجاج شملت مناطق دير القمر والمناصف وإقليم الخروب والشحار. وتنادى المشايخ والأعيان لعقد الاجتماعات واللقاءات واتخاذ المقررات<sup>(٤)</sup>. وجاء تعميم الأمير بشير في ٢٣ أيار سنة ١٨٤٠ الذي وجهه إلى سكان الجبل ودعاهم فيه إلى إعادة السلاح الذي وزع على المسيحيين أثناء ثورة دروز جبل حوران ووادي التيم سنة ١٨٣٧<sup>(٥)</sup>، بحجة نقلها إلى العسكر الرديف، ليزيد من هياج الأهالي واحتجاجهم. فعقد وجهاء دير القمر والمناصف والشحار اجتماعاً في ٢٧ أيار ١٨٤٠ في دير القمر وانتخبوا مجلساً اختيارياً للتدبير مؤلفاً من أربعة عشر عضواً و«تحالفوا على أن كل شيء يدبروه ويحفظوه سراً لحد وقت العمل... وتحالفوا على الرأي والقلب والكلمة الواحدة»<sup>(٦)</sup>.

اعتبر السابع والعشرون من شهر أيار موعداً لانطلاق الثورة<sup>(٧)</sup>. فتحرّكت

- (١) راجع الخريطة في الملحق رقم (٦).
- (٢) انظر تفاصيل معركة نصيبين لدى: ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 69-86.
- وعبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٥٦ - ٤٨١.
- (٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٢٩٠ و٣٣٣. أيضاً: Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, Paris 1886, p. 364-365.
- (٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٥٨.
- (٥) ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 96-97.
- (٦) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٢ - ١٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 38.
- (٧) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٢ - ١٤. أيضاً: PERRIER, La Syrie sous le gouvernement, p. 369.



قوة قوامها مائتا رجل من دير القمر وجوارها بقيادة المشايخ النكديين باتجاه نهر الحمام، لمنع سليمان باشا أحد أهم القواد المصريين القادم من صيدا، من جمع سلاح الأهالي<sup>(١)</sup>. لكن المقاتلين تحطوا قرى إقليم الخروب ووصلوا إلى مشارف مدينة صيدا بعد أن تحصن بها سليمان باشا<sup>(٢)</sup>، وتحكموا بجسر الأولي وناوشوا الحامية المصرية المراقبة هناك<sup>(٣)</sup>، وقطعوا المياه عن المدينة<sup>(٤)</sup>. وصادروا «بوسطة الميري وبوسطة الإنكليز» بالقرب من نهر الدامور وهاجموا المحجر الصحي في مدينة صيدا<sup>(٥)</sup>.

ولم يأت رد سليمان باشا على الثوار بالمستوى الذي يحفظ هبة الحكم، وربما كان سبب ذلك ضالة عدد العساكر الذين لديه، فأعطى أوامره للجند بتجنب مصادمة الثوار، وكتب إلى قادتهم يعلمهم أن جمع السلاح لا يتناول سلاح الأهالي الخاص بهم، بل السلاح الذي وزع عليهم سابقاً من أجل تسليح الرديف الذي أنشئ في مصر. وتعهد لهم بإبقاء سلاحهم في أيديهم وعدم تجنيدهم في القوات المصرية<sup>(٦)</sup>.

وشعر الأمير بشير بالخرج كون الثورة انطلقت من أكثر المقاطعات قرباً لقصره. فأرسل يستوضح من شريف باشا الحاكم الإداري لبلاد الشام عما يتوجب عليه القيام به، فأعلمه بالمضمون ذاته الذي أعلنه سليمان باشا للثوار المحاصرين مدينة صيدا<sup>(٧)</sup>. كما أرسل ينصح أهالي دير القمر بالرجوع عن ثورتهم، زارعاً فيما بينهم بذور الشقاق. لكن مشايخهم<sup>(٨)</sup> لم يعودوا عن الثورة

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٥٨.

(٢) انظر ترجمة سليمان باشا لدى جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٨.

(٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 50-51.

(٤) كتافكو، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٤٧ و ٣٦٣.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 51 et T. 24, p. 256. Voir aussi: PERRIER, Op. Cit., p. 370.

(٧) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٨) مثل اختيارية دير القمر ثلاثة موارنة هم مخايل أفرام البستاني، وفرنسيس بوغندور رعد، ونادر أبو عكر، واثان عن الكاثوليك هما مرعي جدعون، وحنّا عيسى، واثان عن الدروز هما حمود الشحاري، وخزوع الخبيص. انظر: حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ١٩.

إلا بعد أن أعطتهم الحكومة مراسيم التطمين وتعهد لهم كل من محمد علي باشا وابنه ابراهيم وشريف باشا والأمير بشير بعدم جمع السلاح من الأهالي وعدم تجنيدهم في النظام<sup>(١)</sup>.

وما كادت الثورة تشارف نهايتها في جبل الشوف وصيدا، حتى امتد لهيبتها نحو بيروت وضواحيها، وكانت بزعامة بعض الأمراء الشهابيين المناهضين لسياسة الأمير بشير. وقد طرح قادتها مسألة الوجود المصري في بلاد الشام، مما يؤكد ضلوع هؤلاء القادة بالمخططات الأجنبية واتصالهم بالمخبرين الأجانب وخصوصاً البريطانيين منهم<sup>(٢)</sup>. وكان أبرز قادة معسكر بيروت الأمراء الشهابيين محمود سلمان وفارس حسن وسلمان ملحم، وبعض الأمراء اللمعيين كعلي منصور وعبد الله شديد مراد واسماعيل حسن قايدبيه، ومن الخرافشة الأميران خنجر وسلمان، ومن الخوازنة الشيخ فرنسيس وعفيف حكم وشمسين صفا وصالح هيكل وبشارة فرنسيس وولده حصن. كما انضم إلى معسكر بيروت أبو سمرا غانم وأحمد داغر ويوسف الشنتيري<sup>(٣)</sup>. وما لبث هؤلاء أن اختاروا الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن قائداً لمعسكرهم فلقب نفسه «سر عسكر النصاري»<sup>(٤)</sup>.

لم يسجل معسكر بيروت أعمالاً قتالية تذكر باستثناء مهاجمة الكرنتينا. وحاول الأمير بشير مفاوضة الثوار وتقديم التطمين لهم كما فعل مع قادة دير القمر، فأرسل ثلاثة من اختيارية دير القمر هم حمود الشحاري ومنصور أفرام البستاني وسلوم الحداد لمفاوضة الثوار، وأصبحهم بالبلوكباشي جرجس أبو دبس، ومعه مرسوم التطمين. لكن الثوار وبتأثير العملاء الأجانب الذين كانوا على اتصال دائم بمعسكر بيروت، وخصوصاً العمال الانكليز الذين بدأوا يروجون لنهاية الحكم المصري في بلاد الشام، رفضوا المفاوضة وأعلموا رسل الأمير بأنه «غير ممكن يقبلوا حكم ابراهيم باشا في البلاد». وفي محاولة ثانية للجسم الثورة

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 36-37.

(٢) انظر نداء الأمير محمود الشهابي إلى الثوار في المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٤١ - ٣٤٢.

(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٧٤ و ٤٥٨ - ٤٦٠. مخطوطة نوفل نوفل، كشف اللثام، ص ٥٠٠. PERRIER, Op. Cit., p. 378. أيضاً: بشير بين السلطان والعزیز، ص ١٧٦.

(٤) الشدياق، ص ٤٥٨. PERRIER, Op. Cit., p. 376. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.



أرسل الأمير بشير ابنه أمين لمفاوضة زعماء الثورة فردوه خائباً بعد أن أسمعوه أنه «لا يمكن أن يخضعوا للدولة المصرية لكونها عاصية على الدول كلها»<sup>(١)</sup>، و «أننا لا نطيع هذه الدولة ولا نسكن بمحل تحت تسلطها»<sup>(٢)</sup>.

لكن زعماء الثورة عادوا للمفاوضة، فأعلموا الأمير بشير بشروطهم لوقف الثورة وتفرق المقاتلين. وكان أبرز ما طالبوا به إبقاء السلاح في أيدي الأهالي وعدم دعوتهم للتجنيد الإلزامي وإبطال السخرة وعدم دفع الفردة إلا عن الأحياء. واستيفاء ضريبة الميري بعد عيد الصليب، وعدم تحويل الدين إلى أقرباء المدين. وأضافوا إلى هذه الشروط شرطين آخرين على أهمية أحدهما على الآخر ويقضيان برفع بطرس كرامة من ديوان الأمير بشير، وأن يضم اثنين من كل طائفة إلى هذا الديوان. لكن الأمير بشير ردّ برفض الشروط وضرب الرسول وطرده<sup>(٣)</sup>.

إزاء رفض الشروط من قبل الأمير بشير، قرر زعماء معسكر بيروت التوزع في المقاطعات لنشر الثورة في عدة أماكن وقطع الطريق على العساكر المصرية إن هي حاولت دخول البلاد. فتوجه الأمير محمود الشهابي وأسعد داغر إلى جهات صيدا، وتوجه الأمير علي منصور اللامي نحو المتن، وانتقل أبو سمرا غانم نحو جهات طرابلس<sup>(٤)</sup>. وهكذا انتشرت الثورة في المتن وكسروان والشمال والبقاع. وتميزت ثورة كسروان بعصيان الأهالي دون اللجوء إلى القتال. فتم انعقاد مجمع في انطلياس انبثقت عنه لجنة من اثني عشر شخصاً عرف منهم فرنسيس الخازن وأحمد داغر وأبو سمرا غانم وغالب بلبيل وفاعور حمادة وغيرهم، وشكلوا ديواناً عسكرياً<sup>(٥)</sup> أقسم أعضاؤه على مذبح القديس مار الياس انطلياس على عدم الخيانة

(١) حروب إبراهيم باشا، ج ٢، ص ٣١. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 58-60.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٧٠.

(٣) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٥ - ٣٩٦، حروب إبراهيم باشا، ج ٢، ص ٢٥ و ٣٢ - ٣٣.

(٤) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٣٥. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٠. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.

(٥) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٠٠. أيضاً: فريد وفليب الخازن، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ج ١، ص ٢. راجع أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 54.

وعلى الاتفاق على الرأي والقول، وأقاموا الشيخ فرنسيس زعيماً للثورة هناك<sup>(١)</sup>.

وفي معسكر بيروت بدا تحرك العملاء الأجانب واضحاً وجلياً، وقد لمعت عدة أسماء كالفرنسي الكونت أونفروا Vicomte Onfray، و خليل المدور ترجمان قنصل فرنسا في بيروت، والعميل الانكليزي وود، والكولونيل تشرشل، ووكيل القاصد البابوي المقيم في الذوق، حتى أن القنصل الفرنسي Bourée اتخذ إجراءات مشددة ضد حكومة محمد علي وبشكل يخالف تعليمات حكومته، فتم نقله من بيروت واستبدل به غيره<sup>(٢)</sup>.

وفي المقاطعات الشمالية تزعم الثورة أبو سمرا غانم، حيث جمع أكثر من ألف مقاتل من بلدات مناطق الفتوح وغزير وجبة المنيطرة وجبيل والبترون وجبة بشري<sup>(٣)</sup>. لكن حاكم طرابلس هاجمه بقوة قدرت بنحو أربعة آلاف جندي وهزمه في سهل مجدليا. فأعاد أبو سمرا تجميع الثائرين حوله، فجمع خمسمائة مقاتل من بلدة ايعال القريبة من طرابلس<sup>(٤)</sup>، وهاجم بهم العساكر المصرية التي خرجت من طرابلس وانتصر عليها. لكن النجيدات المصرية اضطرت إلى الفرار والاختباء في مرج حين فوق جرود الضنية حيث تلقى مراسلات من قبطان انكليزي تؤكد له قرب وصول القوات البريطانية والعثمانية إلى الشواطئ السورية<sup>(٥)</sup>.

واصل أهالي الضنية عصيانهم على القوات المصرية، فجرد حاكم طرابلس حملة عسكرية عليهم قوامها ثمانية آلاف رجل. لكن المشايخ من آل رعد الذين انتزع المصريون منهم التزام الضنية تصدوا لها، وشاركهم أبو سمرا غانم في القتال. وبالرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بالمصريين إلا أنهم انتصروا على

(١) راجع الوثيقة رقم ٢١ في باب الملاحق.

(٢) PERRIER, Op. Cit., p. 384. للتوسع، راجع: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري. اتصال الأجانب بالشوار، ص ١٥٢ - ١٥٨.

(٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦١. أيضاً: حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٦.

(٤) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٦. الدبس، تاريخ سورية، الجزء الرابع، المجلد الثامن، ص ٦٥٦.

(٥) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٦١. حروب إبراهيم باشا، ج ٢، ص ٢٦ - ٢٧.



قوات الأهالي ودحروهم وأحرقوا بلدات سير الضنية والشرقة وقاع سقرين<sup>(١)</sup>.

أما في البقاع فقد قاد الثورة فيه الأمير علي اللمعي والأميران خنجر وسلمان الحرفوشيان، فهاجموا قوافل التموين المصرية واستولوا عليها. وإزاء هذه الاعتداءات أرسلت القيادة المصرية عثمان باشا على رأس «أربع آليات وثلاثة آلاف خيال ومائتين طوبجية». فاعتصم الثوار في الجبل المواجه لبلدة الفرزل وكان عددهم نحو ألف وخمسمائة رجل<sup>(٢)</sup>. وما أن نزلوا إلى السهل حتى هاجمهم عثمان باشا بخيالته، مطلقاً عليهم نيران المدافع فقتل منهم مائة وتسعة عشر رجلاً وفر الباقون إلى المريجات. ودخل العسكر المصري بلدة الفرزل ونهبها<sup>(٣)</sup>، في حين نجت زحلة لعدم مشاركة أهلها في الثورة<sup>(٤)</sup>.

تميزت انتفاضة ربيع ١٨٤٠ بعدم شمولها جميع مقاطعات بلاد الشام، وعدم التنسيق فيما بين قادتها واقتصار مطالبة كل منهم على شروط مغايرة للآخر. وربما كانت خلافات الدول الأوروبية وعدم توصلها إلى اتفاق حاسم أعطى الحكم المصري فرصة جديدة لاستمرار إحكام قبضته على المناطق والمقاطعات. ولم تكن الحكومة البريطانية قد اتخذت حينئذ موقفاً نهائياً من مناهضة محمد علي، وإنهاء سيطرته على بلاد الشام. لذلك استفاد المصريون من غياب الموقف الدولي فأرسلوا حملة عسكرية قوامها اثنا عشر ألف جندي تولى قيادتها عباس باشا حفيد محمد علي<sup>(٥)</sup>.

أثارت التعزيزات المصرية مشاعر السكان من جديد، وشعروا بإجراءات قاسية يبيتها لهم المصريون وحلفاؤهم المحليون من شهابيين وغيرهم. فأعاد أهالي

(١) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٢٧. أيضاً: قاسم الصمد، تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص ٥٠ و ٥٢.

(٢) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٧ - ٤٠١. أيضاً: حروب إبراهيم باشا، ج ٢، ص ٣٤ - ٣٥.

(٣) حروب إبراهيم باشا، ج ٢، ص ٣٦. الشدياق، ص ٤٦٢. المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٣٩٨ و ٤٠٦.

(٤) المعلق، تاريخ زحلة، ص ١٥٥.

(٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٣٧٧ - ٣٧٨. أيضاً: ARMAGNAC, Nezib Beyrou, p. 107.

دير القمر والمناصف والشحار الثورة بقيادة مشايخهم النكديين خطار ويوسف وواكد، وركزوا نشاطهم من جديد في ضواحي صيدا، لكن المصريين أوقعوا بهم الهزيمة وردوهم نحو بلدة مجدلونا<sup>(١)</sup>. وفي البقاع قضى عثمان باشا على تحركات الثوار في جوار زحلة، وأحرق بوارج، ثم تقدم نحو كفرسلوان فجمع سلاح أهل المتن وأحرق حمانا لمقاومتها<sup>(٢)</sup>، وجمع مع الأمير أمين الشهابي سلاح الأهالي، وألقى القبض على بعض الأعيان وأودعهم السجن وأبرزهم يوسف الشنتيري والأمراء حيدر اسماعيل وعلي قائدبيه وعبد الله مراد ومنصور مراد اللمعيون، والأمير فارس وابنه علي الشهابيان وغيرهم<sup>(٣)</sup>. في حين فر باقي زعماء الثورة ليختبئوا في أماكن متفرقة. فتواري الشيخ فرنسيس الخازن في كسروان ثم فر إلى قبرص، وفاعور قعدان في غزير ومحمود شهاب في دير القلعة، ويوسف شهاب في حرش الزيرة<sup>(٤)</sup>. وظل أبو سمرا مختبئاً في الشمال. أما أحمد داغر فقد مسكه حسين السلطان الموالي للأمير بشير وقتله ثم أرسل برأسه إلى بيت الدين<sup>(٥)</sup>.

سجلت ثورة مقاطعات جبل لبنان تراجعاً ملحوظاً في أواسط شهر تموز سنة ١٨٤٠. وتواري الثوار وقادتهم في أماكن متفرقة<sup>(٦)</sup>. وقام الأمير بشير وأولاده وأحفاده بالانتقام من السكان الذين عصوا وأمر الحكومة المصرية، فساقوا الشبان بجميع الوسائل إلى التجنيد الإجباري. وجمعوا السلاح من الشوف والمتن وكسروان وجبيل والبترون وجبة بشري، وأجبروا من ليس عنده سلاح على شراء سلاح وتقديمه لهم تحت طائلة حرق منزله. وتؤكد الوثيقة المنشورة تحت رقم ٢٥ على جمع أسلحة العشائر الحمادية أيضاً في جهات بعلبك من قبل زعمائها أولاد عبد الملك وجهجاه حمادة<sup>(٧)</sup>. وقد بلغ ما جمع من أسلحة عن يد الأمير بشير من

(١) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤١. المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٠٦.

(٢) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٠٩ - ٤١١ و ٤١٤ و ٤١٨.

(٣) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٥. أيضاً: طنوس الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٦٥.

(٤) الشدياق، ج ٢، ص ٤٦٣.

(٥) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٦.

(٦) PERRIER, La Syrie sous le gouvernement, p. 383-384. Voir aussi: ARMAGNAC, Nezib et Beyrou, p. 108.

(٧) الوثيقتان رقم ٢٥ و ٢٧ المنشورتان في باب الملاحق. أيضاً: الوثائق المنشورة في كتاب: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري رقم ١٠ و ١١ و ١٥. ووثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات. الوثيقتان رقم ٣٠٣٣ و ٥٢٧٠١.



مختلف مقاطعات جبل لبنان نحو أربعة آلاف بندقية سلمت إلى القوات المصرية في بيروت<sup>(١)</sup>.

حوى سجن بيت الدين عشرات المشايخ والأعيان. ورأى عباس باشا ضرورة نفي هؤلاء إلى الخارج. فتم نقلهم إلى بيروت وصيدا. ثم أرسلوا إلى عكا ومنها «إلى الاسكندرية بحراً مقيداً أزواجاً أزواجاً». ومن مصر عاد العزيز فأمر بنفيهم إلى بلاد سنار في السودان<sup>(٢)</sup>. حيث ظلوا فيها عدة أشهر إلى أن أمر العزيز بإعادتهم إلى أوطانهم مشروطاً عليهم مساعدة حكومته في خلال انتفاضة تشرين وحرب الجلاء، والعمل على إعادة تثبيت دعائم الحكم المصري في بلاد الشام<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: الموقف الدولي من محمد علي ومؤتمر لندن (١٥ تموز ١٨٤٠)

تناقضت مصالح الدول الأوروبية من وجود حكومة مركزية قوية تحكم مصر وبلاد الشام في آن واحد، فتخضع طرق مواصلاتها مع مستعمراتها في الهند والشرق الأقصى لإدارتها، أو تقطع عليها الاتصال في أي وقت تشاء. فبريطانيا حاولت منذ البداية إقناع العزيز بأن مصلحة مصر هي في التوسع في بلاد السودان والجزيرة العربية واليونان وليس في بلاد الشام<sup>(٤)</sup>، لأنها كانت تخشى قيام دولة عربية قوية تسيطر على مصر والسودان والجزيرة العربية وسوريا، وقد تكون بديلة عن السلطة العثمانية، تقطع عليها الطريق نحو مستعمراتها في الهند<sup>(٥)</sup>.

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 123.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٥ - ٤٦٦. أنظر أيضاً: الوثيقة رقم ٢٨ في باب الملاحق وهي رسالة بعث بها الطبيب لويس برتران إلى زوجة الأمير حيدر اسماعيل أبي الملع عندما كان منفياً في بلاد السودان يطمنها فيها عن قرب الإفراج عن المعتقلين، وأنه كلف بعضهم للاهتمام بهم خلال عودتهم عن طريق الاسكندرية. انظر أيضاً هذا الموضوع: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات رقم ٦٣٨٧ و ١٥١١٩ و ١٥١٢٠ و ١٥١٢٢.

(٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٠.

(٤) جوزف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ٥٦.

(٥) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر، ج ٢، ص ٧٧٤ - ٧٧٥. أيضاً: بيري كوربتيس، ابراهيم باشا، ص ٢٢٥.

لذلك انصرف الساسة البريطانيون طوال فترة خضوع سوريا لنفوذ العزيز إلى درس إمكانية الوصول إلى المستعمرات البريطانية في الهند عن طريق نهر الفرات فيتأمن لها طريقان، الأول عبر البحر المتوسط والبحر الأحمر، والأخرى عبر نهر الفرات ابتداء من قلعة بيبره جك القريبة من الحدود السورية مروراً بشمال سوريا والعراق وصولاً إلى البصرة فالخليج العربي<sup>(١)</sup>. لكن الصعوبات التي واجهت المستكشفين البريطانيين خلال الملاحاة في نهر الفرات، وعداء القبائل الطبيعي لكل ما هو غريب، صرف حكومة لندن عن هذا الأمر لتظل طريق السويس - البحر الأحمر هي الأسلك والأنسب للوصول إلى الهند.

شكل العامل الاقتصادي البريطاني للتواصل مع المستعمرات الهندية حجر الزاوية في سياسة بريطانيا الشرقية. ولهذا السبب تذرع بالمرستون بمسألة التوازن الدولي لإبقاء الوضع السياسي كما كان عليه قبل احتلال محمد علي لبلاد الشام Status-Quo، مفضلاً بقاء سوريا تحت السيطرة العثمانية ذات القبضة السياسية المتراخية، وعندما آلت إلى حكم محمد علي لم يستطع إخفاء عدائه له، فجهد من أجل إضعاف الدولة المصرية لأنه رأى فيها حليفاً لعدوته التقليدية فرنسا، ومزاحماً لدولته في سيادتها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ورقباً عليها في طريقها نحو الهند، لذلك تمسك بالمرستون بوجوب إعادة سوريا إلى السيادة العثمانية «لأن امتداد نفوذ مصر في البلاد الشامية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر المتوسط، ويجعل لها حق الإشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق ومن ناحية البحر الأحمر وبرزخ السويس»<sup>(٢)</sup>، فضلاً عما أحدثته انضمام القوة البحرية العثمانية إلى القوة المصرية من خشية لدى بريطانيا بعد فرار قائد الأسطول العثماني أحمد فوزي باشا إلى مصر وتسليمه العزيز ثلاثاً وعشرين قطعة بحرية<sup>(٣)</sup>.

(١) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٥٣ - ١٥٧.

(٢) عبد الرحمن الراجعي، عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢، ص ٢٨٧. انظر أيضاً: محمد كرد علي، خطط الشام، نشر مكتبة النوري، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٧١. بازي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٢٤٩.

(٣) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ١٢٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 23, p. 343-354.



أما فرنسا فقد كان لها سياستها الخاصة النابعة أيضاً من مصلحتها الاقتصادية والسياسية، وهي بالرغم من تشجيعها لسياسة محمد علي في مصر وبلاد الشام، حرصت على ألا تسمح لمصر بانتهاج سياسة مستقلة عن السلطنة العثمانية تؤول إلى تفكك هذه الأخيرة مع ما يترتب عن ذلك من خلل في ميزان القوى السائد بين الدول الأوروبية آنذاك، واحتمال سيطرة روسيا على الآستانة والمضايق البحرية ووصولها إلى المياه الدافئة. لقد اتفقت السياسة البريطانية والفرنسية على المحافظة على وحدة السلطنة العثمانية وسلامتها لا حباً بها، بل لأنها عامل مهم في التوازن الأوروبي، حتى أن تاليران سفير فرنسا في لندن اعتبر أن الحفاظ على السلطنة العثمانية يعتبر من مقومات التوازن في القارة الأوروبية تبعاً لاتفاقيات مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥<sup>(١)</sup>. لكن الخلاف الأساسي الذي رسخ بين الدولتين تركّز حول نقطة واحدة وهي أن المرستون أصر على حصر القوة المصرية داخل حدود مصر واستعمال القوة العسكرية لإجبار محمد علي على العودة إلى داخل تلك الحدود. في حين رأت فرنسا إعطاء مصر وسوريا إلى محمد علي وتكريس ملكيته لهما بجعلها وراثية من دون اللجوء إلى القوة المسلحة<sup>(٢)</sup>. وهكذا نرى أنه بالرغم من تأييد الحكومة الفرنسية المحدود لسياسة محمد علي إلا أنها لم تبتعد عن الإطار العام للسياسة الأوروبية المناهضة لأطماع العزيز، فظلت تشاطر بريطانيا خشيتها من أطماع الحكومة الروسية في أراضي الدولة العثمانية<sup>(٣)</sup> سواء في البلقان أم في المضايق. وظلت تقف إلى جانب بريطانيا في مواجهة معاهدة خونكار اسكله سي التي أبرمها السلطان محمود سنة ١٨٣٢ مع القيصر الروسي تحت ضغط التقدم المصري في بلاد الأناضول.

لم تكن خلافات الدولتين الفرنسية والبريطانية في مستوى خلافاتها مع الحكومة القيصريّة في روسيا. فالحكومة الروسية خلافاً لفرنسا وبريطانيا انطلقت من فكرة تجزئة السلطنة العثمانية، وكانت تعتبر أن انفصال سوريا على الدولة العثمانية يعتبر بداية لحركة انفصال واسعة. لكن القيصر نهج ابتداء من سنة

(١) حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي، ص ٦٩.

(٢) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٣٢ - ٣٣. Documents Diplomatiques, T. 23, p. 356.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 24, p. 150.

١٨٢٩ سياسة مغايرة للسياسة التقليدية الرامية إلى مواصلة الزحف حتى القسطنطينية وضم كل ما تستطيع ضمه من الأراضي العثمانية، واعتبر أن المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية أمر مستحب إذ رأى ببصيرته أن دولاً بلقانية صغيرة ستنشأ إذا ما استمر انحلال الدولة العثمانية، وأن روسيا لن تتمكن من السيطرة على هذه الدول<sup>(١)</sup>. لذلك فضل القيصر سلوك طريق التخلي عن مكاسب معاهدة خونكار اسكله سي وعن سياسته التقليدية الطامعة بالآستانة والمضايق، وإقامة تحالف سياسي مع انكلترا والحلول مكان فرنسا التي بدأت تتهج سياسة معارضة لباقى الدول الأوروبية<sup>(٢)</sup>.

أما النمسا فكانت تتبنى السياسة البريطانية المؤيدة للمحافظة على الوضع الراهن والحوول دون تفكك السلطنة العثمانية، وكانت تخشى من تنامي حركات التحرر لأن أي عملية تتناول سلخ بعض المقاطعات عن السلطنة واستقلالها، ستؤدي حتماً إلى قيام حركات مماثلة داخل أراضي الامبراطورية النمساوية. كذلك بروسيا التي لم يكن لها من أطماع خاصة داخل أراضي السلطنة كانت تتبنى سياسة السلم الأوروبي، لكنها كانت تميل إلى اتباع سياسة مناهضة لفرنسا<sup>(٣)</sup>. وقد جاءت الاصلاحات العثمانية المعروفة بسياسة التنظيمات وخصوصاً «خط شريف كوخانة» الذي صدر سنة ١٨٣٩، بهدف استجداء دعم الدول الأوروبية ضد محمد علي باشا لإخراجه من البلاد الشامية<sup>(٤)</sup>.

وفي صيف سنة ١٨٤٠، كانت مواقف الدول الأوروبية قد تبلورت تجاه المسألة المصرية. وقد ضمنت بريطانيا مواقف كل من النمسا وبروسيا وروسيا التي نجحت دبلوماسيتها في فك عرى التحالف الودي بين انكلترا وفرنسا<sup>(٥)</sup>. في

(١) جرانت أ. ج. وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠، ترجمه بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الناشر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) حجار، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٧٤.

(٣) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٨٨.

(٤) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦)، دمشق، لا دار، ١٩٧٤، ص ٣٨٠.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 24, p. 102. Voir aussi: CADALVENE et BARRAULT, Deux Années de l'histoire d'Orient 1839-1840, Faisant suite à l'histoire de la guerre de Mehemet-Aly en Syrie et en Asie-mineure 1832-1833, Paris 1840, T. 2, p. 261.



حين استمرت فرنسا في تأييدها لمحمد علي في سيطرته على مصر وبلاد الشام. وقد بلورت بريطانيا وحلفاؤها مشروع اتفاق عرض على فرنسا وقضى بأن يعطى محمد علي الحكم الوراثي على مصر والحكم مدى الحياة على إيالة عكا. وأن تضمن الدول الأوروبية تسوية الخلاف بين السلطان والعزيز تسوية دولية. وإذا امتنع العزيز عن قبول هذه التسوية تفرض عليه فرضاً من قبل الدول الأوروبية ذاتها<sup>(١)</sup>.

رفضت فرنسا مشروع الاتفاق رفضاً قاطعاً. كما رفض وزير خارجيتها ثييه Thiers نقل الاقتراح إلى محمد علي بحجة أنه لن يلقى القبول منه<sup>(٢)</sup>. إلا أن الدول الأوروبية باستثناء فرنسا عقدت اجتماعاً في لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ وأقرت اتفاقية<sup>(٣)</sup>، قضت بإعطاء محمد علي حكم مصر حكماً وراثياً، وأن يمنح مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من البلاد السورية على أن يقبل هذا الأمر خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام. وأن يشفع قبوله بالانسحاب من جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنة، وأن يعيد إلى السلطان العثماني السفن التي فر بها قائدها إلى مصر. وإذا رفض هذه الشروط في المدة المشار إليها يحرم من حكم المنطقة الجنوبية من سوريا، ويمهل مدة عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي على مصر، وسحب قواته من الأراضي العثمانية وإعادة الأسطول للسلطان، فإن انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط، كان السلطان في حل من تعهداته وبإمكانه حرمانه من ولاية مصر. كما نصت المقررات على شروط أخرى أبرزها تعهد الخلفاء في حال رفض محمد علي تنفيذ بنود معاهدة لندن باللجوء إلى وسائل القوة، فتتخذ بريطانيا والنمسا باسم الحلفاء كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وبر الشام، ومنع وصول الإمدادات من إحداها إلى الأخرى، وإمداد رعايا السلطان بالمساعدات لتعويضهم في خلع طاعة الحكومة المصرية والعودة إلى الحكم العثماني المباشر.

(١) CADALVENE et BARRAULT, Op. Cit., T. 2, p. 333-334.

(٢) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٩٢.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٣ وفيها البنود التي اتخذتها الدول الأوروبية خلال مؤتمر لندن، لدى رياض غنام، المقاطعات اللبنانية. ص ٢٩١. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 24, p. 313-322.

ما أن أعلن الحلفاء بنود اتفاقية لندن، حتى ثارت ثائرة فرنسا للعزلة الدولية التي أصابتها والخذلان الذي حل بسياستها، وهددت بشن حرب شاملة ضد الحلفاء<sup>(١)</sup>. فاضطربت أوضاعها لدرجة قيام ثورة داخلية. وحاولت دبلوماسيتها تعديل اتفاقية لندن، فتقدمت باقتراحين الأول يقضي بإبقاء الوضع في بلاد الشام كما هو عليه مع استعداد الدول الخمس للتدخل ضد المعتدي سواء أكان محمد علي أم السلطان العثماني. والثاني يرى امكانية إعطاء العزيز حكماً وراثياً في مصر، وحكماً مدى الحياة في بلاد الشام<sup>(٢)</sup>. لكن بالمرستون رفض العرضين مصرّاً على تنفيذ اتفاق لندن. وقد قابل تهديد فرنسا بتهديد أشد، فأعلن استعداده لسحق البحرية الفرنسية خلال مدة شهرين وتصفية مستعمراتها في الجزائر وغيرها. كما ردت روسيا على التهديد الفرنسي فأعلنت وقوف الأسطول الروسي إلى جانب انكلترا وتحطيم القوة البحرية الفرنسية وتنظيف المتوسط من مراكبها<sup>(٣)</sup>.

أدركت فرنسا عزلتها السياسية والزاوية التي حشرت بها، فأرسلت تعلم محمد علي بمقررات لندن، وتنصحه بمقاومة السياسة الانكليزية والاستعداد للمعركة العسكرية في حال نزول القوات البريطانية والحليفة إلى بر الشام، وإبعاد العساكر الاسطنبوليين إلى داخل الشام<sup>(٤)</sup>.

رفض محمد علي المقترحات التي نصّ عليها اتفاق لندن، وانقضت الفترة المحددة دون أن يبدي حاكم مصر أدنى موافقة بشأنها، وأظهر عدم ثقته بمندوبي الدول المقيمة في مصر حتى أنه هددهم بأن ما يحتله بقوة السلاح بقوة السلاح يمكن استعادته منه<sup>(٥)</sup>. لكنه في الوقت عينه حاول إنهاء الخلاف مع السلطنة عبر ترتيبات جانبية دون تدخل الدول الأوروبية في الأمر. فعرض عليها الانسحاب

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ١٨ - ١٩. Vingtrinier, AIME, Soliman Pacha, p. 379-382.

(٢) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) خوري واسماعيل، السياسة الدولية، ج ٢، ص ٢٥٠ و ٢٦٤. حجار، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٥) Vingtrinier AIME, Soliman., p. 391-392. أيضاً: الرافي، عصر محمد علي، ص ٢٩٥ - ٢٩٦.



من ولاية أدنة وجزيرة كريت وشبه جزيرة العرب، لقاء إعطائه الحكم الوراثي على مصر وحكم سوريا مدى الحياة، إلا أن قناصل الدول الأوروبية حالوا دون أي تقارب لا يمر عبر دولهم خشية انعكاساته السلبية على مصالحهم السياسية والاقتصادية<sup>(١)</sup>. وكان هذا أمراً طبيعياً لخروج هذه المسألة من يد السلطنة، وصيرورة الأزمة المصرية - الشامية مسألة دولية تتعلق بالأمن الأوروبي ومبدأ المحافظة على توازن القوى فيما بينها. وأصدر الصدر الأعظم كتاباً وجهه إلى محمد علي يعلن له فيه عزله من ولاية مصر، ثم أعلن في اليوم التالي تعيين محمد عزت باشا والياً عليها، فرد محمد علي بعد عشرة أيام بكتاب أظهر فيه تعلقه بالدين والدولة واستعداده لرد أي اعتداء عليه<sup>(٢)</sup>.

#### أ - تنفيذ مقررات لندن وحرب الجلاء (١٨٤٠):

صمّم محمد علي على عدم تسليم سوريا إلى الحلفاء، وعلى مقاومة القوات الأوروبية في حال تدخلها لإخراجه بالقوة من بلاد الشام، ثم عمد إلى تحقيق نصيحة فرنسا، فبادر إلى تعزيز الدفاعات العسكرية وإلى تقوية «الاستحكامات والطوابي» في الاسكندرية ودمياط والرشيد<sup>(٣)</sup>. وأنشأ أبراجاً للإشارة بين مصر وعكا وأمر بتحصين الثغور والسواحل<sup>(٤)</sup>. وفي بر الشام اتخذ إبراهيم باشا عدة إجراءات أبرزها إبعاد العساكر الاسطنبوليين من بيروت إلى بعلبك، ودمج بحارة الأسطولين المصري والعثماني للحؤول دون عصيان البحارة العثمانيين<sup>(٥)</sup>. واستعان بمطارنة النصارى لمنع أتباعهم من مساعدة الحلفاء تحت طائلة الحرم. ودعا علماء الشيعة لتحريض الأهالي على الجهاد ضد القوات الأجنبية، وأنعم على بعض أعيان الدروز بالأوسمة والألقاب لكسبهم إلى جانبه في أي حرب

- (١) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزير، ص ١٩٨ - ١٩٩. الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٩٦.
- (٢) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٦٢ - ٤٦٣. Documents Diplomatiques, T. 24, p. 347.
- (٣) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٤ و ٤٤٨. CADALVENE et BARRAULT, T. 2, p. 323.
- أيضاً: عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، ص ٤٩٨ - ٥٠٢.
- (٤) المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤٤٨ - ٤٥٨.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٤٣٨ و ٤٤٠ و ٤٤٣ و ٤٦٢.

#### مقبلة<sup>(١)</sup>.

أخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ مقررات لندن، فعملت على إثارة سكان سوريا على حكومة محمد علي ووفرت المال وال السلاح اللازمين لذلك<sup>(٢)</sup>. وقد أمر بالمرستون قائد الأسطول الانكليزي في المتوسط بالمحافظة على الرعايا الانكليز، وقطع المواصلات البحرية بين سوريا ومصر، وحماية الثوار ونقل الجنود العثمانيين للمشاركة في ضرب القوات المصرية وإخراجها من بلاد الشام<sup>(٣)</sup>.

شعر الفرنسيون بقرب وقوع عمليات قتالية على السواحل الشامية، فأوعزوا بذلك إلى قيادة الأسطول المصري التي سرعان ما أفلعت من بيروت باتجاه الاسكندرية، وذلك قبل يومين من وصول الأسطول الانكليزي إلى الساحل<sup>(٤)</sup>. وكان الانكليز قد قاموا خلال شهري حزيران وتموز باستطلاع أوضاع السكان، فزار نابير قائد الأسطول الانكليزي بعض أنحاء الجبل، واستحصل على معلومات قيمة تتعلق بطبيعة الأرض والسكان وأحوال البلاد، ثم عززوا أسطولهم بعدة قطع حربية<sup>(٥)</sup>، واتصلوا بمختلف فئات السكان وحضّوها على عصيان حكومة محمد علي والثورة عليها<sup>(٦)</sup>، كما اتصل نابير بمحافظ بيروت محمود نامي بك

- (١) المصدر السابق نفسه، ج ٤، ص ٤٤٦ و ٤٥٦ و ٤٦٠ - ٤٦١. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 198-200.
- (٢) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزير، ص ١٩٩.
- (٣) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 14. أيضاً: سليمان أبو عز الدين، مرجع سابق، ص ٢٧١.
- (٤) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 15. أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٢٤ و ٤٢٩. Voir aussi: Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 387, et Documents Diplomatiques, T. 6, p. 90 et 94.
- (٥) تضمنت الوثيقة رقم ٢٦ معلومات قيمة وتفاصيل مسهبة عن حضور الأسطول الانكليزي إلى بيروت بقيادة نابير وانتفاضة السكان ضد الحكم المصري، وشروط الصلح وموضوع تسليم الأمير بشير للحلفاء في خلال فترة زمنية معينة ومراقبة تحركات السكان وضبط المراسلات ثم تسليم الأمير إلى الانكليز ونفيه إلى مالطة. انظر أيضاً: سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٢٧٢.
- (٦) أسد رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٥٨ - ١٥٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 5, p. 437-438, Ibid., T. 6, p. 138-139. Paul MOURIEZ, Histoire de Mehemet-Ali, Paris 1859, T. 4, p. 305.



وقنصل بريطانيا مور Moore، والأميرين بشير قاسم عمر، وبشير قاسم ملحم الشهابيين، ليعلمهم باتفاق لندن ومساعدة الخلفاء للعثمانيين على إخراج المصريين من بلاد الشام<sup>(١)</sup>.

باشرت القوات البحرية عملياتها القتالية في بيروت، فحاصرت المدينة أولاً ثم بدأت بحجز السفن المصرية الوافدة والتي كانت تنقل المؤن والذخائر للجيش<sup>(٢)</sup>. وفي العاشر من شهر أيلول قام اللورد ستوبفورد القائد العام لقوات الحلفاء بمبادرة حربية أمام رأس بيروت. وأطلق مدافعه على المدينة متظاهراً بإنزال عساكره على الساحل<sup>(٣)</sup>، ثم اتجه نحو ساحل جونية حيث أنزل الانكليز والعثمانيون ستة آلاف جندي، وخيموا عند شير الباطية ونصبوا بعض مدافعهم حول المعسكر وقطعوا طريق الساحل خشية مهاجمة المصريين لهم<sup>(٤)</sup>.

أدرك الحلفاء أن أهم جهد يقومون به هو إثارة السكان المحليين على حكومة محمد علي تنفيذاً لخطة اللورد بالمستون. ولا يخفى ما في ذلك من توظيف لطاقت وجهود، رأى الانكليز ضرورة استغلالها في صراعهم ضد الوجود المصري في سوريا، وخصوصاً أن التربة خصبة والنفوس مستعدة للعصيان بعد أن مهد العملاء العثمانيون والانكليز السبل أمام هذه الغاية بما بذروه من «بذور الشقاق والنفاق في (لبنان) تحريضاً ضد الاحتلال المصري وتعجيلاً لإنهاء حكم هذا الاحتلال وإجلالته»<sup>(٥)</sup>. وكان ريتشارد وود محور هذه السياسة بما كان يبذله من جهد ونشاط تناول أغلبية الأعيان والمناصب بمن فيهم الذين كانوا يتوارون خوفاً من السلطات المصرية بسبب اشتراكهم في انتفاضة ربيع سنة ١٨٤٠. وقد

(١) انظر رسائل نابيير في المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣١ - ٤٣٢. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 136-138.

(٢) أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣٤ و ٤٣٦. Documents Diplomatiques, T. 24, p. 351-352 et 354.

(٣) أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣٦ و ٤٣٤. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 178 et 183-184.

(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٥١ و ٤٥٦ - ٤٥٧. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 185. NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 150, Ibid., V. 2, p. 313-314. LAMMENS, La Syrie, p. 298-299.

(٥) انظر يوسف ابراهيم يزبك، ريتشارد وود السيد الحقيقي للبنان سنة ١٨٤٠، مجلة أوراق لبنانية، تشرين الثاني، ١٩٥٧، ص ٤٨١ - ٤٨٥.

وجد هؤلاء الأعيان في الثورة على الحكومة المصرية فرصة لاسترجاع حقوقهم المقاطعية التي كانت قد أبطلت، وكادت أن تزول<sup>(١)</sup>. حتى أنه اتصل سراً بالأمير بشير، وأبلغه تعهد «الدول الخليفة بأن تعطي جبل لبنان تلك الشرائع والحرية السالفة مع الانعامات التي كان يتمتع بها الأهالي زمن أحكام السلاطين» إن هو انقلب على المصريين. لكن الأمير بشير لم يثق بوود فأرسل يعلم العزيز بمضمون المراسلة<sup>(٢)</sup>. وهذا ما حمل وود على التفتيش عن حاكم بديل، فاتصل ببشير قاسم ملحم (بشير الثالث) فقبل عرض وود ووعد بالانقلاب على المصريين وعلى الأمير بشير لقاء توافر السلاح لديه<sup>(٣)</sup>. وقابل المصريون إجراءات الانكليز بإجراءات مضادة فأعلن محمد علي أن انكلترا وروسيا اتفقتا على تقاسم السلطنة العثمانية بحيث تسيطر روسيا على الآستانة، وانكلترا على بلاد الشام، واتهم المسؤولين العثمانيين الذين ذهبوا إلى أوروبا بقبولهم الرشوة. ثم ألزم جميع الوافدين إلى سوريا بقوانين الحجر الصحي، وأبعد قنصلي انكلترا وفرنسا لتأييدهما الثوار<sup>(٤)</sup>، كما أمر بإطلاق النار على السفن التي تحاول التقدم إلى السواحل. وأصدر سليمان باشا تعليمات يومية تقضي بإعدام كل من يوزع منشائر على السكان تثير البلبلية والاضطراب، كذلك كل من يدخل السلاح إلى البلاد أو يتجسس أو يوزع الأموال على الأهالي لحضهم على العصيان<sup>(٥)</sup>. أما الأمير بشير فقد عمّم على الأهالي تعليماته القاضية بعدم مخالطة الافرنج أو التكلم معهم تحت طائلة الإعدام، وضرورة الابتعاد عن البحر قرابة الثلاث ساعات<sup>(٦)</sup>. كما أذاع الأمير نشرة شهيرة في ٣ أيلول حذر فيها السكان من تلقي كتابات أو منشائر من الانكليز تحض على الثورة، معلناً أن كل من يأخذ منهم سلاحاً أو ذخيرة أو

(١) أمين الريحاني، النكبات، ص ٢١٨.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣١ - ٤٣٢.

(٣) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠١. أيضاً: يوسف ابراهيم يزبك، وود السيد الحقيقي للبنان سنة ١٨٤٠، مجلة أوراق لبنانية، تشرين الثاني ١٩٥٧، ص ٤٨٢.

(٤) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٣٩ - ٤٤٠ و ٤٤٨.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 5, p. 164-165. أيضاً: رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ص ٢٠٢.

(٦) نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٥٠٦. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٦. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٤٩.



مؤونة دون إذن الحكومة فعقابه الموت<sup>(١)</sup>.

كان نزول الحلفاء إلى البر نزولاً هادئاً ولم يتعرضوا إلا لمقاومة ضعيفة عندما تصدّى لهم عسكر السكبان المقيمون في الذوق<sup>(٢)</sup>. وبسبب قسوة المصريين وخشية الأهالي منهم، أحجم هؤلاء في اليومين الأولين عن المجيء إلى معسكر الحلفاء. لكن وود قام بتحريضهم وإثارتهم، فوزع عليهم الأموال والسلاح والذخائر بدون حساب، وقد زعم أنه وزع أربعة وثمانين ألف قطعة سلاح<sup>(٣)</sup>. وأغرى سليم باشا سر عسكر الدولة العثمانية، أهالي كسروان بإعفائهم من الضرائب. وبعد أن عين لكل شخص من الثوار قرشين عن كل يوم ووزع عليهم «ماندة» شهر مسبقاً، وغذاء اقة بقصمات يومياً، عين عليهم قائداً الشيخ فرنسيس الخازن بعد أن كان قد اصحطبه معه من جزيرة قبرص حيث كان مختبئاً مع أولاد عمه، ودعاهم إلى طاعته وهددهم بأن «أي من خالف كلامه أو توجه لقضاء مصلحة تخصه بدون إذنه فجزاؤه الموت»<sup>(٤)</sup>. كما ولى العثمانيون قيادة الثورة في مقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري والزاوية والكورة أبا سمرا غانم البكاسيني<sup>(٥)</sup>، وناحية بيت شباب وتوابعها الشيخ صالح الخازن<sup>(٦)</sup>.

ركّز الحلفاء عملياتهم العسكرية على السواحل، فقصفوا بيروت بعد تمنع سليمان باشا عن تسليمها إليهم، وأعادوا قصفها بين حين وآخر بهدف تجميد حاميتها العسكرية فيها<sup>(٧)</sup>. وضربوا قلعة جبيل واحتلوها بمساعدة الأهالي بعد انسحاب حاميتها الألبانية منها<sup>(٨)</sup>، كذلك سقطت حيفا وصور دون مقاومة<sup>(٩)</sup>. وهاجم أبو سمرا غانم في جهات عيناتا على رأس أربعة آلاف مقاتل قوات الأمير

(١) انظر نشرة الأمير بشير في المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٠.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٥٦. أيضاً: MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 307-308.

(٣) Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 389. حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٠.

أيضاً: رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ص ٢٠٥.

(٤) طنوس الشدياق، مصدر سابق، ص ٧٤ - ٧٥ و ٤٦٩.

(٥) رستم، الأصول العربية، ج ٥، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٦) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٥.

(٧) ARMAGNAC, Nezib et Beyrouth, p. 116 et 119-121.

(٨) NAPIER, The War in Syria, V. 2, p. 315. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٦٧.

(٩) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٦٦.

مجيد الشهابي والقوات المصرية، لكن المصريين داهموه وردوه على أعقابهم إلى جبة بشري<sup>(١)</sup>.

وعى ابراهيم باشا خطورة تمرد الأهالي واتصالهم بالانكليز والعثمانيين وتزودهم بالسلاح والذخيرة، وحاول إيجاد حل يمنع هذا الاتصال، فاجتمع في بعلبك بشريف باشا حكمدار بلاد الشام وحنّا بحري والأمير بشير، فاقترح الأمير بشير إعادة السلاح إلى الدروز والنصارى ورد مال الإعانة إليهم، لكن ابراهيم باشا رفض هذا الاقتراح<sup>(٢)</sup>، وأرسل عثمان باشا إلى وطى الجوز لإخاد تمرد أهالي كسروان الذين نزلوا بين الصخور وأخذوا يناوشون القوات المصرية لمدة خمسة عشر يوماً، وهذا ما دفع بإبراهيم باشا إلى التوجه إليهم بأربعة آلاف مقاتل ومهاجمتهم من جميع الجهات، وإحراق قرى فيطرون ورعشين وحراجل وفاريا. وأعقب ذلك وقوع معركة عين عار بين المصريين والجنود العثمانيين يساعدهم الأهالي، فانتصر العثمانيون واستسلمت الجنود النظامية المصرية<sup>(٣)</sup>، لكن ابراهيم باشا عاد ليهاجم تلك المناطق فانهمز أهالي بيت شباب وتراجع القائد العثماني عمر باشا نحو جونية وفر الأهالي من قراهم فأعمل ابراهيم باشا فيها السلب والنهب والحرق<sup>(٤)</sup>.

أولى الحلفاء اهتمامهم ناحيتين أساسيتين، أولاهما الاتصال بالأهالي وإثارتهم مع تقديم السلاح لهم حيث وزعوا عليهم نحو ثلاثين ألف قطعة سلاح<sup>(٥)</sup>، وثانيهما إسقاط المراكز العسكرية المصرية وخصوصاً أماكن تواجد الحاميات في المدن والقللاع. ففي حين انصرف وود وسائر الإنكليز والعثمانيين لتحريض السكان على الثورة والعصيان ودعوتهم للالتحاق بمعسكرات الحلفاء وتسلم الأسلحة والذخائر، تابع الأسطول البريطاني إسقاطه للمدن الساحلية. ف ضرب

(١) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٨، راجع بهذا المعنى الوثيقة رقم ٢٦ في باب الملاحق.

(٣) حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٢. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٨ - ٤٦٩. أيضاً: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ص ٢٠٧.

(٤) حروب ابراهيم باشا، ج ٢، ص ٥٣. الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٠.

(٥) JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 218-219.



الأوزاعي والنبي يونس وبيروت<sup>(١)</sup>، وأسقط مدينة صيدا بعد معارك عنيفة قتل فيها قائد الحامية حسن بك وعدد كبير من أفراد الحامية المصرية<sup>(٢)</sup>، وأنزل الإنكليز في الدامور بعد سيطرتهم على الطريق الساحلي قوة مؤلفة من ألفي جندي، وأرسلوا يعلمون الأهالي بقدمهم، فنزل أهالي الشحار وبعض الأمراء الشهابيين كأسعد قعدان وأخيه يوسف وولده ملحم، ونقلهم قبطان إحدى السفن إلى جونيه حيث استقبلهم السر عسكر العثماني بالترحاب، وقلدهم أسلحة ثمينة ثم أعادهم إلى مقاطعاتهم لتشديد الأهالي على الثورة ضد المصريين<sup>(٣)</sup>.

حاول الأمير بشير طوال تلك الفترة أن يبقي عصيان الأهالي بعيداً عن المناطق القريبة من عاصمة حكمه. لكن نزول أهالي الشحار وتسلمهم السلاح من الحلفاء أزعج الأمير، فأرسل بواسطة مخايل جددون يطلب إليهم تسليمه السلاح الذي تلقوه، مع التعهد لهم بمراسيم الأمان. لكن الأهالي رفضوا ذلك بحجة أنهم يعيدون السلاح إلى الجهة التي تلقوه منها. ثم عمد الأمير بشير إلى إغراء الدروز للوقوف بجانبه، فدعا بعض أعيانهم وأعلمهم بالحجة التي كتبها إبراهيم باشا على نفسه بأن تكون كسروان لهم ملكاً إلى الأبد بكامل أرزاقها وعمارها، وأن يرجع النظام الذي أخذه منهم، وأن لا يدفعوا لا فردة ولا ميري إن هم قاتلوا إلى جانبه<sup>(٤)</sup>. لكن محاولات إبراهيم باشا والأمير بشير لم تجد نفعاً لأكثر من سبب، أولها وضع الأعيان الدروز الذين كانوا يعيشون فيه آنذاك تحت وطأة ضربات الأمير بشير نفسه والحكم المصري وما حل بهم من قتل ونفي واضطهاد. وثانيها عجز حكومة محمد علي عن مواجهة الأحداث وتشتت قرارها بين الحلين السياسي والعسكري. وثالثها خروج موضوع حكومة محمد علي من حيز الصراع

(١) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٣ - ٥٤.

(٢) Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 401-402, NAPIER, Op. Cit., V. 1, p. 90. Voir aussi: MOURIEZ, Hist. de Mehemet-Ali, T. 4, p. 333-334.

أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٦٦. وحروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٥.

(٣) NAPIER, The War in Syria, T. 1, p. 92-93. أيضاً: كتافكو، مصدر سابق، ص ٩١ - ٩٢.

وحروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٥. H. GUYS, Beyrouth et le Lib. T. 2, p. 178.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٤ المنشورة في كتاب رياض غنام، المقاطعات اللبنانية، ص ٢٨٢. أيضاً: مذكرات تاريخية، مصدر سابق، ص ١٢٦. وحروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٧.

المحلي إلى الحيز الدولي، وتحول موضوع الصراع على سوريا إلى مسألة دولية تتعلق بتوازن القوى بين الدول الكبرى آنذاك. وقد وعى الأمير بشير هذا الواقع فحاول الاتصال بالحلفاء، لإدراكه أن أي هزيمة تحل بالمصريين ستلحق به عاجلاً أم آجلاً، كما أدرك أن ما يجري هو أكبر من حجمه وسلطته. لذلك جنح نحو المهادنة وترقب الفرص المؤاتية خصوصاً وأن السر عسكر العثماني كان قد كتب إليه يعده بحكم الجبل له ولذريته من بعده إن سلم للدولة في خلال ثمانية أيام. لكن الأمير اعتذر بحجة وجود أولاده وحفدائه بين العساكر المصرية<sup>(١)</sup>. وتؤكد الوثيقة رقم ٢٦ على موقف الأمير هذا «فبعدكم يوم حضر لعند سعادة الأمير الخوري اسطفان حبيش عن أمر محمد سليم باشا وعمر بك. وعن أمر رجال دولة الانكليز الموجودة بالتطمين والتأمين له فجاوب سعادة الأمير الخوري المذكور بأنه مقدم نفسه وطاعته. فقط طلب المهلة برهة صغيرة إلى أن يعمل حيل ويستخلص أولاده من بين عسكر ابراهيم باشا وحالاً يتوجه معهم ويسلم للدولة الإنكليز»<sup>(٢)</sup>، وأعاد الأمير بشير اتصاله بالحلفاء، فأبلغهم سراً استعداداته للانضمام إليهم طالباً منهم إبقاءه حاكماً بضمانة الدول الأربع وإعطائه مهلة لاستدعاء أولاده وحفدته من معسكرات المصريين<sup>(٣)</sup>، لكن الحلفاء لم يوافقوه على الضمانة وإن كانوا قد أعطوه مهلة شرط التعجيل في إثبات صحة قصده بالعمل. وقد جاء رد الحلفاء ليؤكد تصميمهم النهائي على عزل الأمير بشير من حكم الجبل، وتوجه خيارهم نحو تولية قريبه الأمير بشير قاسم ملحم (بشير الثالث) بعد أن كان قد انضم إلى الحلفاء سابقاً<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن الأمير بشير ظل حتى آخر لحظة يراهن على المساعدة الفرنسية لمحمد علي وعدم تخليها عنه في الأوقات الحرجة فأثر تمضية الوقت دون اتخاذ قرار حاسم<sup>(٥)</sup>. وكان ريتشارد وود قد استحصل على فرمان قضى بعزل بشير

(١) انظر طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٨. أيضاً: نوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٥٠٧.

(٢) راجع ما ورد في الوثيقة رقم ٢٦ المنشورة في باب الملاحق.

(٣) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقتان رقم ١٤٤٦١ و ٥٢٧٠١.

(٤) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 95-96.

(٥) راجع حيثيات هذا فرمان في المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢١ - ٢٢.



الثاني عن الحكم، وتنصيب قريبه بشير قاسم ملحم حاكماً على إمارة جبل الدروز. وقد أعطى الانكليز هذا الفرمان تاريخاً سابقاً هو الثالث من شهر أيلول انتقاماً من الأمير بشير على نشرته للأهالي الصادرة بالتاريخ ذاته، والتي اعتبر فيها أن وصول الانكليز إلى ثغر بيروت غايته خدع الأهالي وأخذهم بالحيلة. وبعد أن توعددهم هددهم بأن كل من يأخذ منهم سلاحاً أو ذخيرة أو مؤونة دون إذن حكومته فعاقبه سيكون الموت<sup>(١)</sup>. ولا يخفى ما في موقف الانكليز هذا من حقد وثأر على الأمير بشير ربما بسبب موالاته الدائمة للسياسة الفرنسية، ومراهنته عليها وعلى سياسة محمد علي حتى آخر ساعة من مراحل الأزمة بوجهيها السياسي والعسكري.

### ب - وقعة بحر صاف وتسليم الأمير بشير:

بعد سقوط صيدا بيد الحلفاء، توجهت الأنظار إلى بيروت التي كانت تتعرض طوال فترة الحصار إلى قصف السفن البريطانية. وخشي سليمان باشا انقطاع طرق الانسحاب فأخلى المدينة في التاسع من تشرين الأول منتقلاً إلى الحازمية بعد أن ترك فيها حامية صغيرة لم تلبث أن استسلمت بعد يومين من انسحاب سليمان باشا نحو البقاع<sup>(٢)</sup>. وكان إبراهيم باشا قد اتخذ من بحر صاف خطاً دفاعياً أمام تقدم الحلفاء، في حين استقر نابير بعد أن تولى قيادة الحلفاء في موقع قريب من وجود القائد المصري دون أن يعرف أن إبراهيم باشا هو نفسه الذي يقود القوة المقاتلة له<sup>(٣)</sup>. ورأى نابير أن باستطاعته التغلب على هذه القوة قبل أن يتصل بها سليمان باشا المنسحب من الحازمية باتجاه البقاع. لذلك أرسل يستقدم بشير ملحم قاسم (بشير الثالث) من بسكنتا عاهداً إليه مهاجمة القوات المصرية من الخلف، وعهد إلى عمر باشا النمساوي التقدم إلى بكفيا في حركة التفاف حول ميمنة القوات المصرية، وأبقى لديه أربعة أفواج من الجنود الأتراك

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٠.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٦٩ - ٤٧٠. MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 331-332.

(٣) رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ص ٢٠٩.

وفوجاً من البحارة الانكليز<sup>(١)</sup>.

خشيت القيادة الانكليزية من نكسة عسكرية تصيب قوات الحلفاء فحاولت وقف تقدم نابير، وأرسل الأميرال ستوفورد يأمره بالتراجع لكن نابير رأى أن الفرصة مؤاتية لتحقيق فوز على المصريين. وتمكن عمر باشا من الوصول إلى المكان المحدد له لكن بشير قاسم ملحم تأخر بسبب مرض ألم به، فجرت موقعة شارك فيها الجنود العثمانيون بقيادة سليم باشا والجنرال الألماني جوقموس، وأطلق المصريون نيران مدفيعتهم، لكنهم ما لبثوا أن تراجعوا ووقع منهم في الأسر نحو سبعمائة أسير<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن إبراهيم باشا لم يحارب في بحر صاف إلا من خلال تأمين انسحاب قواته نحو البقاع. لكن موقعة بحر صاف فرضت عليه، فتراجع منهزماً على رأس كتيبة من الخيالة إلى صليما فقرنايل ثم البقاع<sup>(٣)</sup>. وفي اليوم الذي حلت بإبراهيم باشا هزيمة بحر صاف، أثر سليمان باشا الانسحاب من الحازمية<sup>(٤)</sup>، فأخلاها على أمل تدعيم القوات المصرية في بحر صاف. لكن نابير كان أسرع في تحقيق الهجوم وتفويت الفرصة على القائدين في اتحاد جيشهما.

حسنت هزيمة بحر صاف موقف الأمير بشير، وتأكد له رجحان السياسة الانكليزية، وتراجع فرنسا وهزيمتها أمام التحالف الأوروبي، فعول على التسليم على الانكليز أملاً في أن يبقوه حاكماً على الجبل<sup>(٥)</sup>، وأرسل يستقدم أولاده وحفدته إليه. ثم بدأ بجمع أمواله تمهيداً للنزول إلى صيدا. وفي الحادي والعشرين من تشرين الأول ترك بيت الدين مصطحباً حاشية كبيرة وعائلته ومدبره وبعض الأعيان<sup>(٦)</sup>، حاملاً خزينة تحتوي على أكثر من ثمانية عشر ألف كيس من

(١) NAPIER, Op. Cit., V. 1, p. 147. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٠.

H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 178-179.

(٢) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 147-149 et 151. Voir aussi: Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 408-409. H. GUYS, Beyrouth et le Liban, T. 2, p. 178-179.

(٣) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٠ - ٤٧١. Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 410.

(٤) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧١.

(٥) NAPIER, Op. Cit., p. 154-155. أيضاً: بازي، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

(٦) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٩. الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧١. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 226. Voir aussi: BOURON, Les Druzes, p. 193.



النقود، بعد أن أودع الكثير من أمواله ومثمناته في بعض الأديرة والأماكن<sup>(١)</sup>.

دخل بشير الشهابي صيدا في اليوم التالي لمغادرته الجبل. فاستقبله متسلم صيدا بالترحاب، وقام بعدها بمقابلة السر عسكر العثماني عزت باشا والأميرال ستوبفورد<sup>(٢)</sup> في بيروت، حيث أبلغ قرار عزله ونفيه، وطلب إليه أن يختار محلاً لإقامته باستثناء فرنسا وسوريا ومصر، فقرر جزيرة مالطا لأن الوقوع بيد الانكليز أسلم من الوقوع بيد الدولة<sup>(٣)</sup>، ولذا لقب بالأمير بشير المالطي<sup>(٤)</sup>.

تلقى ابراهيم باشا خبر استسلام الأمير بشير إلى الانكليز من يوحنا بحري بك، فاعتبر تفرده بهذا العمل ضربة للتحالف القائم بينهما واتهمه بالخيانة، كما اتهمه محمد علي باشا بارتكاب عار الفرار وذهابه إلى بشس القرار<sup>(٥)</sup>. ومهما يكن من صوابية القرار الذي اتخذته الأمير بشير، فلا شك أنه وجد نفسه بعد الهزيمة التي لحقت بالمصريين بين رأيين لا ثالث لهما، أما الانسحاب مع ابراهيم باشا إلى داخلية بلاد سوريا، وبالتالي اللجوء إلى مصر حيث سيعيش منفياً مع أولاده وحفدته دون أي أمل بالعودة إلى الحكم، وأما التسليم إلى الانكليز بداية، ثم محاولة إصلاح العلاقة معهم ومع العثمانيين اعتماداً على ما له من رصيد سياسي

(١) مشاققة، منتخبات من الجواب، ص ١٤٥ - ١٤٦. الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧١. رستم باز، المذكرات، ص ٨٦. لم يعترف الأمير بشير في وصيته التي حررها في الأول من تشرين الأول سنة ١٨٤٩ إلا بمبلغ ثلاثة آلاف ومئتي كيس، لكنه أشار إلى قصر بيت الدين فأوصى دار الحرم إلى زوجته حسن جهان، والدار البرانية إلى ابنته سعدى وسعود، وذكر أيضاً ما بقي له من خيول وأسلحة وغير ذلك.

يمكن مراجعة وصية الأمير في وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٥٤٥٧.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٢٦. MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 325. وحروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٦٠. أيضاً: رستم باز، المذكرات، ص ٣٨. وطنوس الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٢. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 226.

(٣) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٥١٢٣. أيضاً: المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٢. وباز، مذكرات رستم باز، ص ٣٨ - ٣٩.

Documents Diplomatiques, T. 6, p. 227-228. Voir aussi: MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 325-326.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٢٦. Vingtrinier AIME, Soliman Pacha, p. 406.

أيضاً: رستم، بشير بين السلطان والعزیز، ص ٢١١.

(٥) أسد رستم، المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٨٩.

أكسبه إياه حكمه الطويل الذي دام أكثر من نصف قرن، فضلاً عما له من دعم شعبي وديني، خصوصاً بين السكان النصارى والكنيسة ورجال الدين. وبالرغم من المحاولات العديدة التي جرت على يد قنصل فرنسا في بيروت لثنيه عن التسليم إلى الانكليز، وتقديم الحماية الشخصية له<sup>(١)</sup> إن ظل على ولائه لابراهيم باشا، فإنه أثر المضي في التوجه نحو الانكليز علّه يحافظ كحد أدنى على منصبه كحاكم على جبل الشوف.

وأدى انسحاب الأمير بشير من الجبل وتركه لقصر بيت الدين إلى فراغ في السلطتين السياسية والأمنية، فاستغل بعض أهالي دير القمر وبعقلين هذا الفراغ واستولوا على الأسلحة والأمتعة والمؤن والذخائر على مرأى من الوكلاء الذين أقامهم الأمير بشير على القصر قبل مغادرته إلى صيدا<sup>(٢)</sup>.

وافق تسليم بشير الثاني للحلفاء، وتغلغل القوات العثمانية في جبل عامل بعد سقوط مدينتي صيدا وصور، انطلاق موجة العصيان ضد الحكم المصري الذي بدأ ينهار في جبل عامل، كما انهار في سائر المناطق، وأقبل الأهالي على تسلّم السلاح من الحلفاء لمواجهة المرحلة المقبلة والمشاركة في طرد القوات المصرية<sup>(٣)</sup>.

رأى المصريون تضعف قواتهم وتراجعها دون وقوع معارك حاسمة، وشعروا أنهم أخذوا سياسياً دون أن يؤخذوا عسكرياً، لذلك جنحوا إلى الانسحاب التدريجي<sup>(٤)</sup> وتجميع قواتهم، فانسحبوا من طرابلس واللاذقية وأدنة دون قتال، ولم يعد بحوزتهم سوى قلعة عكا وسواحل فلسطين<sup>(٥)</sup>. وبالرغم من

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 225-226.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧١. باز، المذكرات، ص ٣٨. أيضاً: حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٩. ونوفل نوفل، مخطوطة كشف اللثام، ص ٥١٠.

(٣) كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري، ص ٩٢. أيضاً: مؤرخ مجهول، حروب ابراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٥٨. انظر أيضاً: علي الزين، فصول من تاريخ الشيعة، ص ١٤٦ و ١٦٠.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 242.

(٥) مؤرخ مجهول، مذكرات تاريخية، ص ١٢٨. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 237-238 et 279-280. Voir aussi: PERRIER, Op. Cit., p. 390.



كون قلعة عكا من أمنع الحصون التي بيد المصريين، إلا أنها لم تصمد أكثر من بضع ساعات. إذ رأى الحلفاء ضرورة إسقاطها في عملية لإجبار محمد علي على الانسحاب من بر الشام<sup>(١)</sup>. وقد وفقت مدفعية سفن الحلفاء، بعد أن أمطرت القلعة بأكثر من ستين ألف قذيفة من إصابة مخزن الذخائر الكبير، فانفجر انفجاراً كبيراً وتسبب بتدمير ثلث البلدة وبمقتل قرابة الثلاثة آلاف شخص<sup>(٢)</sup>، فأخلى حيتنيد المصريون عكا وسواحل فلسطين باتجاه الداخل، ولم تستطع حامية يافا الانسحاب فسلمت للحلفاء<sup>(٣)</sup>. وهكذا انكفأت القوات المصرية عن السواحل، ولم يعد لها من سلطة على طول الخط الممتد من أقصى الشمال حتى مدينة غزة في الجنوب.

أدرك محمد علي بعد سقوط قلعة عكا في الثالث من تشرين الثاني في سنة ١٨٤٠، استحالة بقاء قواته في بلاد الشام، فأرسل يعلم إبراهيم باشا قرار الانسحاب لأن البقاء في بر الشام سيتعذر على المصريين بعد سقوط عكا، وإن عليه تجميع القوات والعودة بها إلى مصر<sup>(٤)</sup>. وكان إبراهيم مقيماً حيتنيد في زحلة فانصاع لأوامر والده، فجمع قواته، وغادرها في العشرين من تشرين الثاني باتجاه مدينة دمشق<sup>(٥)</sup>. وحاول الأمير بشير الثالث تسجيل نصر عسكري على القوات المصرية فتعقبها في أثناء انسحابها وناوش مؤخرتها، كذلك فعل أبو سمرا غانم<sup>(٦)</sup>. وأقام الحاكم الجديد بشير الثالث في مدينة زحلة، ومنها أطلق من السجن الأمراء والأعيان الذين انقلبوا على الحكم المصري وناوأوه أثناء انسحاب قواته، وكان أبرزهم شبلي آغا العريان والأمراء الشهابيون عبد الله وقيس وأسعد

- (١) انظر الخريطة في الملحق رقم (٦).
- (٢) ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 129.
- (٣) NAPIER, The War in Syria, V. 1, p. 206-209. ص ٤٧٣.
- (٤) Voir aussi: LAMMENS, La Syrie, p. 299.
- (٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 240 et 242-243.
- (٦) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٣. أيضاً: مذكرات تاريخية، ص ١٣٠، وميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ٨٣. انظر أيضاً: BOURON, Les Druzes, p. 179.
- (٧) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 245 et T. 24, p. 430. NAPIER, Op. Cit., V. 2, p. 97-98.

(٦) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٣.

قعدان، ومحمد وخنجر الحرفوشيان<sup>(١)</sup>، وفور وصول إبراهيم باشا إلى دمشق، عمّم أمراً على جميع قواده بالانسحاب من الشمال، فانسحبت القوات المصرية من كولك بوغاز وأذنة وحلب وحماه وحمص ومرعش وأورفا وتجمعت في دمشق تمهيداً للعودة إلى مصر<sup>(٢)</sup>. ثم أخلى إبراهيم باشا دمشق في التاسع والعشرين من شهر كانون الأول سنة ١٨٤٠ مع عديد القوات التي بلغت نحو خمسة وخمسين ألف جندي وبعض العائلات المدنية<sup>(٣)</sup>. وقد واجهت القوات المصرية خلال انسحابها عبر المسالك الواقعة شرقي نهر الأردن<sup>(٤)</sup> لتجنب المواجهة مع القوات التي حشدتها الحلفاء في فلسطين، صعوبات كثيرة نجمت عن مهاجمة عربان البادية والسكان المحليين لمؤخرة جيشه، وقساوة الطبيعة واشتداد البرد وغزارة المطر وفقدان الزاد والمؤن<sup>(٥)</sup>.

#### خامساً: موقف الدروز والموارنة في خلال حرب الجلاء (١٨٤٠)

لم يكن للدروز وأعيانهم عشية حرب الجلاء من موقف يؤثرونه ويعملون من أجل تحقيقه. فقد كانوا في وضع سياسي فيه الكثير من الضعف والغياب نتيجة الضربات العديدة التي ألحقتها بهم اجراءات الأمير بشير والحكم المصري، وما نتج عن ذلك من قتل واضطهاد ونفي طاولت أكثرية أعيانهم وزعمائهم، وكان آخرها نفي العشرات منهم إلى مصر، وبلاد سنار في السودان.

- (١) حروب إبراهيم باشا المصري، ج ٢، ص ٦٦. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٣.
- (٢) Voir: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 245-246.
- (٣) MOURIEZ, Hist. de Mehemet-Ali, T. 4, p. 368.
- (٤) أيضاً: مذكرات تاريخية، ص ١٣١ - ١٣٢.
- (٥) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٩٥. Documents Diplomatiques, T. 6, p. 303 et T. 24, p. 20. MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 374-376. NAPIER, Op. Cit., V. 2, p. 182-185.
- (٦) انظر مذكرات الدكتور فاندنيك من ١٨٣٩ - ١٩٥٠، أو تاريخ تأسيس النهضة الأدبية الأخيرة في بيروت ولبنان، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.
- (٧) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٩٣ - ٤٩٤. أيضاً: MOURIEZ, Op. Cit., T. 4, p. 372.
- (٨) راجع تفاصيل انسحاب القوات المصرية من دمشق إلى مصر لدى: ARMAGNAC, Nezib et Beyrout, p. 133-139 et 141-148.



لقد وعى الأعيان الدروز حقيقة الخلل الذي أحدثته سياسة الأمير بشير والمصريين في ميزان القوى بينهم وبين الموارنة. كما وعوا خطورة التحالف القائم بين محمد علي والأمير بشير والكنيسة المارونية بدعم وتأييد الحكومة الفرنسية العاملة من ضمن مخططاتها الاستعمارية لإقامة كيان مسيحي يعتبر بمثابة موطئ قدم يسهل لها عملية التقدم والتغلغل نحو الداخل، مع ما يعنيه ذلك من قضاء على النظام المقاطعجي السائد آنذاك وإنهاء لنفوذ زعمائه وأكثرهم من الأعيان الدروز. ولم يكن الحكم المصري بعيداً في طروحاته السياسية الحديثة عن هذا المنحى، لذلك أثر الدروز التمسك بالنظام التقليدي ووقفوا إلى جانب العثمانيين بداية وقاتلوا في صفوفهم. وفي خلال حرب الجلاء لم يكن الدروز على تواصل مع ما يجري من أحداث، ولم يكن باستطاعة شخصياتهم المقيمة داخل الإمارة المشاركة في الثورة إما لكونها ضعيفة أو متحالفة مع الأمير بشير أو مترقبة صيرورة الأحداث، في حين أن الأعيان الأكثر أهمية من أسر جنبلاط وأرسلان ونكد وعماد وتلحوق وعبد الملك وغيرهم، كانوا في حالة من الاضطهاد أو النفي أو الفرار. وبالرغم من محاولة محمد علي استنهاض الأعيان المنفيين لديه في مصر والسودان<sup>(١)</sup> أمثال نعمان وسعيد جنبلاط وخطر وعبد السلام العماد وحيدر أبي اللمع وناصيف نكد، وإعادتهم إلى جبل لبنان<sup>(٢)</sup> لدعم سياسة المصريين في بلاد الشام ومناصرتها، وتعبثتهم ضد الذين ارتدوا على السياسة المصرية، إلا أن انحلال سلطة حكومة محمد علي وتقويضها السريع وتراجع قواتها عن السواحل جعل من عمل هؤلاء عملاً غير ذي فائدة فرجعوا إلى ديارهم ترقباً للمرحلة المقبلة.

أما الكنيسة المارونية فقد استطاعت في ظل حكم الأمير بشير ١٧٨٨ - ١٨٤٠ تحقيق تقدم ملحوظ على المستوى التنظيمي الداخلي. فأرست مؤسساتها الكنسية ووسعت ملكيتها العقارية وعممت نشر الأديار والكنائس في مختلف

(١) انظر الوثيقة رقم ٢٨ في باب الملاحق، أيضاً: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات رقم ٦٣٨٧ و ١٥١٢٠ و ١٥١٢٢.

(٢) انظر ترجمة كل من نعمان وسعيد جنبلاط لدى: محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٣٥٤ - ٣٧١ و ٤٠٦ - ٤٠٩. وخطر العماد وناصيف نكد، في المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢١٣ - ٢١٧ و ٤٨٧ - ٤٩٣.

مناطق جبل لبنان. وقد ساعدها على ذلك، استمرار عملية التفاهم والتنسيق مع السلطة السياسية الحاكمة والمجسدة بالأمير بشير وأولاده حكام المناطق وبعض المقاطعات. كما استطاع البطريرك أن يحتل مركزاً سياسياً متقدماً بحكم ديمومة المؤسسة التي يتولى قيادتها. ومع ضعف القيادات السياسية المقاطعجية لدى النصارى عامة، والموارنة خاصة تبوأ الكنيسة وهي سلطة أوتوقراطية، سدة القيادة الدينية، وحاولت توسيع قاعدة نفوذها السياسي بحيث كونت مركز جذب واستقطاب للأكثرية الساحقة من الموارنة، سواء أكانوا يعيشون في المناطق المختلطة، أم في المناطق الشمالية ذات الأكثرية المسيحية الساحقة. وقد توصلت إلى تحقيق موقع متقدم في إقامة سلطتها الدينية والسياسية وفرضتهما على جميع الموارنة وحتى المسيحيين الكاثوليك بمن فيهم الزعماء والأعيان منهم.

لقد ساعدت عوامل عديدة في ترقى الكنيسة وبروزها. فالغنى الاقتصادي والعقاري الذي راكمته طوال قرنين من الزمن بفعل اليد المجانية للرهبان، والهبات العديدة التي تلقتها لبناء الكنائس والأديار خصوصاً من المقاطعجيين الدروز، وعمل الإرساليات ورسوخ الامتيازات الأجنبية وتنصر الأسر الإسلامية - الدرزية وأكبرها في جبل لبنان اللمعيون والشهابيون وتفكك نظام الملل العثماني وما رافقه من حرية دينية واجتماعية، وبروز المخططات الاستعمارية الرامية إلى تفتيت وحدة السلطنة وتجزئتها، وإقامة الكيانات الطائفية، والتضييق على الزعامات الدرزية واضطهادها مقدمة لإفراغ السلطة السياسية في الجبل، كل ذلك ساهم في بروز مشروع سياسي حملت لواءه الكنيسة المارونية، فأعادت إحياء ما طرحه منظرو الايديولوجية المارونية بدءاً من زجليات ابن القلاعي<sup>(١)</sup>، والبطريرك اسطفان الدويهي<sup>(٢)</sup>، والأب مارون الدويهي، وأنطونيوس أبي خطر العينطوريني<sup>(٣)</sup>، والمطران نقولا مراد، وشيبان الخازن، وطنوس الشدياق،

(١) راجع الزجليات في كتاب «زجليات جبرائيل ابن القلاعي»، دراسة وتحقيق بطرس الجميل، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٢.

(٢) راجع كتاب تاريخ الأزمنة للبطريرك اسطفان الدويهي، منشورات دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣. انظر أيضاً: بطرس فهد، البطريرك العظيم اسطفان الدويهي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٠.

(٣) مختصر تاريخ جبل لبنان، تأليف الشيخ انطونيوس أبي خطر العينطوريني، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣.



ويوسف بك كرم وغيرهم<sup>(١)</sup>، لجهة قيام «امارة كاثوليكية مستقلة»، وبالتالي قيام وطن قومي مسيحي في جبل لبنان<sup>(٢)</sup>.

وكانت العلاقات المسيحية الفرنسية تنمو وتتآلف في جو من الصداقة والإلفة. فالفرنسيون يقدمون لنصارى الشرق عامة كل أنواع الدعم والتأييد، ويرفعون شعار «حماية الأقليات المسيحية» عاملين على تغريبها داخل محيطها العربي والإسلامي سياسياً وثقافياً واجتماعياً. والنصارى يعتمدون على فرنسا للحماية وتلقي المساعدات والتعليم. وقد اختصر قنصل فرنسا في بيروت هنري غيز العلاقة عندما اعتبر: «أن الجبل الذي يحمل اسم جبل الدروز يسكنه الدروز والموارنة. فالدروز هم أعداؤنا بشكل عام وأبغض ما يسمعونه هو اسم فرنسا، في حين أن الأمراء الشهابيين والشعب الماروني بأسره مشدودون بروابط متينة إلى الأمة الفرنسية، وأن جميع الشعب الماروني ينتظر بشغف إلى الوقت الذي ستحكم فيه فرنسا بلادهم»<sup>(٣)</sup>.

وفي فترة الحكم المصري واصلت الكنيسة المارونية ترقيها السياسي مستغلة الاجراءات الجريئة التي أعلنها ابراهيم باشا وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالمساواة المدنية والدينية وتحرير المسيحيين من ربة القيود التي رزحوا تحت عبئها مئات السنين. وقد ردت الكنيسة على أعمال ابراهيم باشا بإجراءات إيجابية كرسست استمرار الوفاق الفرنسي المصري، إذ إن العلاقات بين المصريين والكنيسة لم تكن علاقات ثنائية بين الدولة المصرية والبطريركية المارونية فحسب، إنها عملية معقدة تمر بفرنسا أولاً ثم تعود ليتم تأكيدها بين الكنيسة والأمير بشير والسلطات المصرية. وفي هذا الإطار العام للتحالف القائم بين الكنيسة والأمير بشير وبمباركة فرنسا وتأييدها المادي والمعنوي لمخططات محمد علي في بلاد الشام،

(١) راجع ايلى حريق، التحول السياسي، ص ٩٨ - ١١٤.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 28. انظر أيضاً: كتاب، لبنان وطن قومي للنصارى، لمؤلف مجهول، لا دار، بدون تاريخ.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 4, p. 168. انظر أيضاً: الفيكونتيس دافيو دويولان، في بلد الموارنة، عربيه عن الفرنسية وحققه، كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧، ص ١١٥ - ١١٧.

وقف الأمير بشير والكنيسة إلى جانب محمد علي طوال فترة الوجود المصري في سوريا وجبل لبنان وسائر مقاطعات بر الشام. وفي خلال سنة ١٨٤٠ وأثناء ثورة الربيع وما حصل فيها من انتفاضات وأعمال عصيان، استمرت الكنيسة في تأكيد دعمها لحكومة محمد علي. وقد استعان ابراهيم باشا بمطارنة النصارى للتنبيه على رعاياهم بضرورة الابتعاد عن الأجانب تحت طائلة الحرم، وجاء ذلك تنفيذاً لاستمرار السياسة الفرنسية في تأييدها لحكم محمد علي. حتى أن بودان أحد مسؤولي الحكومة الفرنسية حمل رسائل إلى كل من البطريرك الماروني والأمير بشير والآباء العازاريين في عينطورة وللشيخ بطرس كرم في إهدن يؤكد لهم فيها عدم تنازل الحكومة الفرنسية عن حماية الموارنة والدفاع عن حقوقهم المشروعة، ولكنها في الوقت عينه لا ترضى عن أعمال الشغب التي يقوم بها البعض ضد حكومة محمد علي<sup>(١)</sup>.

وأدرك الساسة والعمال البريطانيون أن أي عملية لاستنهاض السكان وتحريضهم على الحكومة المصرية، تبقى مبتورة ومحدودة إن لم تستهدف رأس الكنيسة المارونية في جبل لبنان، نظراً لما للبطريرك من مكانة سياسية وشعبية وكلمة مسموعة بين رعاياه. لذلك قام وود بإجراء عدة اتصالات مع البطريرك يوسف حبيش لإقناعه بتبديل موقفه من المصريين والأمير بشير وتبني السياسة العثمانية - الانكليزية في بلاد الشام. وقد كان للكنيسة المارونية حساباتها الخاصة ومشاريعها السياسية التي تعمل على تحقيقها من خلال ارتباطها بالسياسة الفرنسية دولياً وبشير الثاني محلياً. لذلك اعتبر البطريرك أن أي تبديل في موقفه يجب أن يكون نابعاً من مصلحة الكنيسة السياسية ومنسجماً مع طروحاتها في إقامة «دولتها القومية» كما أوصى به مفكرو الايديولوجية المارونية ومنظروها. وقد نجح العملاء الانكليز والعثمانيين في أواسط شهر تموز بتبديل موقف البطريرك، فأعلن في منشور شهير وجهه إلى الموارنة تأييده للشوار داعياً إلى مناصرتهم رامياً بالحرم المتراخين عن القيام بوجه الدولة المصرية<sup>(٢)</sup>.

(١) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزير، ص ٢٠٣.

(٢) انظر نص نداء البطريرك في المحفوظات الملكية، ج ٤، ص ٤١٦ - ٤١٧.



ولم تخف الدوافع الحقيقية لموقف البطريرك عن المؤرخين الذين رأوا فيه موقفاً منسجماً مع طروحات الكنيسة، فاعتبر ايليا حريق «أن الأسباب التي حملت البطريرك على الانتقال إلى تأييد العصاة ليست واضحة كل الوضوح ولا سيما والقضية المعرضة للخطر هي الحلم بإقامة امارة مسيحية بعدما جعل الأمير بشير الثاني ذلك ممكن التحقيق»<sup>(١)</sup>. في حين أشار أسد رستم إلى شروط الموارنة التي أوردتها البطريرك ضمن لائحة طويلة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٤٠ وأبرز بنودها المطالبة بالامتيازات نفسها التي تمتع بها رجال الدين من الروم الأرثوذكس منذ فتح القسطنطينية، ووجوب الاعتراف بسلطة البطريرك الماروني وبعدم سماع الدعاوى عليه خارج ديوان شيخ الإسلام، وبوجوب اعفائه من الأثقال والحوادث الأميرية والرسوم الجمركية والسخرة والحراج والسماح له وللمطارنة بركوب الخيل المسروجة وارتداء الملابس المعينة لكل منهم وحمل العكاز وسائر شارات السلطة الروحية، وبالإقامة في المدن والجزر كل في مقر أبرشيته، وبحق «البطريرك في تنصيب القضاة من طائفته لفصل دعاوى الشعب والاكليروس بموجب الشريعة السلطانية في الأشياء التي لا تخالف رسوم ديانتهم، وأن تقوم وصية رجال الدين دون تدخل الحكام أو بيت المال». وفي المسائل السياسية طالب البطريرك «ألا يكون الحاكم على لبنان وانطيلبنان - أي لبنان الشرقي - إلا مارونياً شهابياً وأن يكون تنصيبه من قبل الباب الهمايوني العالي بدون توسط، وأن يكون لديه ديوان شورى لإدارة أحوال الجبل وأن تبقى الأموال الأميرية والخراجية وجزية الرأس مالاً واحداً وجزية واحدة»<sup>(٢)</sup>.

لقد أرسى البطريرك الماروني في وثيقته التاريخية هذه، أسس الدولة التي كان يحلم بها. فحدد المناطق الداخلية ضمن نطاقها الجغرافي فشملت لبنان<sup>(٣)</sup> وانطيلبنان. وحدد هوية الشخص الحاكم وطائفته مشروطاً أن يكون مارونياً ومن الأسرة الشهابية، ينصب من قبل الباب العالي مباشرة ودون توسط الولاة

(١) ايليا حريق، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٢) انظر الملحق رقم ٢. أيضاً: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزير، ص ٢٠٨.

(٣) كل تعبير أورده المؤرخون أو الكتاب أو الباحثون عن لبنان كدولة أو كيان أو شعب قبل سنة ١٩٢٠ كان المقصود به جبل لبنان كمنطقة جغرافية شملت جبل لبنان القديم، وبلاد كسروان وجبل الدروز أو جبل الشوف. وكانت تمتد من جوار طرابلس شمالاً حتى جسر الأولي قرب صيدا جنوباً.

العثمانيين. وحدد المؤسسة التي تدير شؤون هذا الكيان السياسي وذلك بإقامة ديوان شورى يساعد الحاكم في إدارة أحوال الجبل. وحدد الضريبة المفروضة بمال واحد وجزية واحدة. وقد قابل المسؤولون العثمانيون مطالب البطريرك هذه بشيء من البرودة. وهم وإن لم يعلنوا رفضهم لها إلا أنهم لم يوافقوا عليها صراحة، ولكنهم حققوا بعض بنودها وخصوصاً لجهة تعيين حاكم من الأسرة الشهابية (بشير الثالث). واستمرت الكنيسة في إصرارها على تنفيذ ما يتعلق بإنشاء ديوان الشورى لإدارة أحوال الجبل في عملية منها لضرب النظام المقاطعجي والتخلص من حكم القيمين عليه ونفوذهم. فكان لا بد في هذه الحالة من مواجهة أصحاب العهديات والمقاطعات وهذا ما حصل خلال فترة حكم الأمير بشير الثالث. فكانت هذه الوثيقة الخطيرة في أساس الانفجارات الدموية التي عرفها جبل لبنان لاحقاً، وإليها ترجع نسبة كبيرة أسباب الحرب الأهلية التي عانتها المقاطعات اللبنانية في خلال سنتي ١٨٤٠ - ١٨٦٠.

#### سادساً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- لم يكن التوسع المصري نحو بلاد الشام عملاً عسكرياً مجرداً بل كان من ضمن خطة استراتيجية تهدف إلى زيادة موارد الدولة المصرية الفتية مقدمة لتحويلها إلى دولة بديلة عن السلطنة العثمانية الهرمة.
- واجهت الدول الأوروبية الكبرى المسألة المصرية بوعي من مصالحها السياسية - الاقتصادية وإزاء خلاف هذه الدول على حصة كل منها من تركة الرجل المريض، وخشية من أن يؤدي اقتسام أراضي السلطنة إلى خلل في ميزان القوى الأوروبية، استقرت مصالحها على المحافظة على الوضع الراهن - Status Quo السائد آنذاك. فعملت أولاً على لجم التقدم المصري نحو الآستانة ثم حصره داخل بر الشام تمهيداً لإعادته إلى «الزجاجة» المصرية التي انطلق منها.
- حاولت الحكومة المصرية تحديث الحياة الاجتماعية والإدارية في بلاد الشام، ولكن لم يتسن لها الوقت الكافي، ولم تمهلها الثورات السكانية المتواصلة فظلت طروحاتها حبراً على ورق وخصوصاً في مقاطعات جبل لبنان حيث ظل الأمير



بشير وأعوانه المقاطعجيون أرباب السلطة الفعلية فيه.

- شكلت الأوضاع السياسية والاجتماعية السيئة، والمداخلات المتتالية للدول الأوروبية حوافز لسياسة الإصلاحات التي بدأت بها السلطنة العثمانية سنة ١٨٣٩ على أثر صدور الخط الهمايوني الشريف الذي كان من أبرز بنوده المساواة بين جميع سكان السلطنة العثمانية على اختلاف مذاهبهم ونحلهم بدون تمييز بينهم في الدين والجنس واللغة.

- بالغ بعض المؤرخين وخصوصاً الموارنة منهم في إعطاء دور أساسي لسكان جبل لبنان سواء في الاحتلال المصري لبلاد الشام أم في إخراج القوات المصرية منها. ولا يخفى ما لهذه المقولة من أهداف بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع. إلا أن مشاركة السكان الجبلين في الثورة واستجابتهم لنداءات العملاء الأجانب والعثمانيين تبقى حجر الزاوية في إعطاء هذه الثورة بعدها المحلي وتغطيتها الشعبية، كما تعطى القاعدة التي يستمد منها العمق الوطني لمشاعر السكان. وإذا كان هذا الواقع صحيحاً إلى حد معين، فإن مبادرات العمال العثمانيين والأوروبيين يمكن تصنيفها في مجال التحريض المؤدي إلى وقوع الحدث، هذا فضلاً عما قدمته الدول الأوروبية من أسلحة وذخائر وقادة وجنود وسفن حربية، وما قاموا به من أعمال قتالية أفضت عملياً إلى خروج الجنود المصريين من بلاد الشام، لا ثورة بضع مئات من الجبلين المتحفزين دائماً للهروب عند سماع أول طلقة مدفع.

- شكلت الثورات التي وقعت ضد الوجود المصري في بلاد الشام، عامل استنزاف للقوات المصرية وخصوصاً الثورة في جبل حوران ووادي التيم. وقد تمكن إبراهيم باشا من احتواء هذه الثورات أو التغلب عليها بدهائه السياسي تارة، أو بقواه العسكرية تارة أخرى، غير أن دخول العامل الأوروبي الفاعل وخصوصاً البريطاني في ثورة خريف ١٨٤٠ تنفيذاً لمقررات لندن، جعل محمد علي يؤثر الانسحاب باتجاه مصر على الصمود والقتال بوجه تجمع أوروبي يبغي لا إخراجهم من بر الشام فقط بل وإسقاطه في مصر بالذات.

- اعتبر بعض المؤرخين أن فترة الحكم المصري في جبل لبنان هي السبب الأساسي للأحداث الدموية التي وقعت فيما بعد. والواقع أن الإدارة المصرية

في بلاد الشام وجبل لبنان من ضمنها، فجرت التناقضات الداخلية الكامنة بين السكان، وأثارت الإشكالات والمنازعات دون أن تجد لها الحلول المناسبة، ومع فقدان القوى الرادعة في المرحلة اللاحقة عمد الفرقاء إلى استيفاء حقوقهم وتحقيق مطالبهم بقواهم الذاتية، وهذا الأمر ترك مقاطعات جبل لبنان مسرحاً للفتن والحروب الأهلية طوال مدة عشرين سنة، خصوصاً وأن إجراءات إبراهيم باشا والأمير بشير الثاني ساهمت في تجذير الانقسامات السياسية بين الدروز والموارنة مع ما استتبع ذلك من تأزيم للوضع الطائفي بينهما.

- دشنت الدول الأوروبية سياستها الشرقية بتحقيق أول وجود عسكري استعماري في البلاد العربية بدت ملامحه باحتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠، ونما باتجاه أجزاء مختلفة من أراضي السلطنة العثمانية. كما دشنت سنة ١٨٤٠ مرحلة من الصراع الدموي ذي الملامح والسمات المذهبية والطائفية بهدف تنفيذ المشاريع الخاصة بالأقليات الدينية كاليهودية في فلسطين، والمارونية في جبل لبنان.



## الفصل الرابع

### جبل لبنان في ظل حكم الأمير بشير الثالث

وعمر باشا النمساوي (١٨٤٠ - ١٨٤٢)

أولاً - الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ - ١٨٤١)

أ - تولية بشير قاسم ملحم

ب - بشير الثالث في مواجهة القوى المقاطعية

١ - مسألة الضرائب

٢ - المنشور البطريركي

٣ - مسألة الديوان

ج - الحرب الأهلية الأولى (١٨٤١)

١ - مقدمات الحرب

٢ - قيام الحرب

٣ - مسؤولية العمال العثمانيين عن الأحداث

٤ - انتهاء الحرب الأهلية الأولى

د - العلاقات الدرزية - الانكليزية

ثانياً - عمر باشا النمساوي أو تجربة الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان

(١٨٤٢)

ثالثاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



### أولاً: الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ - ١٨٤١)

#### أ - تولية بشير قاسم ملحم:

لم يكن الأمير بشير قاسم ملحم المعروف ببشير الثالث، والملقب «بأبي طحين»<sup>(١)</sup> من الأمراء الشهابيين المعروفين أو البارزين قبل سنة ١٨٤٠ تاريخ انتفاضة سكان المقاطعات اللبنانية على القوات المصرية في بلاد الشام. لكنه قام في تلك السنة بدور مهم في مقاومة المصريين خلال حرب الجلاء، فاشتهر أمره كقائد من القواد الثائرين على الحكم المصري وعلى الأمير بشير الثاني معاً.

وإذا كان بشير ملحم قد وقف إلى جانب نسيبه بشير عمر خلال انتفاضة ربيع ١٨٤٠، فإنه سلك مسلكاً مغايراً في المرحلة التالية عندما تزعم عصيان السكان، فارتد عن دعم بشير الثاني وشارك في مقاومة مخططاته ومحاربة الجنود المصريين بالتعاون مع القواد الانكليز والعمال العثمانيين آملاً أن يخلف الأمير بشير في إمارة الجبل. ويبدو أن العمال الانكليز والعثمانيين قد وقع خيارهم عليه كأمر شهابي بديل عن بشير الثاني. وقد أبقي وود فرمان تعيينه دون إعلان حتى انقضت مهلة الأيام الثمانية المعطاة للأمير بشير الحاكم للتسليم. بعدها دعي بشير قاسم ملحم من قبل السر عسكر عزت باشا للنزول إلى جونه حيث تم الاتفاق مع وود على إعلان تولية بشير ملحم حاكماً على جبل الدروز. وتمت دعوة أعيان

(١) لقب الأمير بشير قاسم ملحم بأبي طحين لمعاطاته التجارة في هذا الصنف سنة غلاء وقحط حدثت عقيب ولايته. انظر أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٥. راجع أيضاً نص الوثيقة رقم ١٢ في باب الملاحق.



البلاد في العاشر من تشرين الأول<sup>(١)</sup> إلى ميروبا، حيث تلا وود على مسامعهم فرمان السلطاني الذي قضى بعزل الأمير بشير عمر، وتولية الأمير بشير ملحم مكانه أميراً «للعشائر الدروز»<sup>(٢)</sup>.

كان بشير الثالث وبشهادة معاصريه على جانب كبير من الغباء السياسي، وعدم الأهلية لتولي الأحكام العامة، لم تذكره المصادر التاريخية بميزة تستحق أن تسجل لمصلحته. فكان ضعيف الرأي سيء العمل<sup>(٣)</sup> على درجة عالية من التكبر والعجرفة جعلته يتوهم أن بإمكانه القيام بما قام به سلفه<sup>(٤)</sup>. وبالرغم من حسن نيته وحيازته على شيء من الشجاعة، إلا أنه «لم يكن على صلة بأي من الخصال التي تليق بأن يكون حاكماً للشعب، فلا بصيرة نافذة، ولا طباع لينة، ولا تجربة إدارية، ولا مقدرة على حبك المؤامرات ولا يد كريمة ولا طلعة مهيبية»، ولا موهبة بأي من هذه الميزات<sup>(٥)</sup>. ولم «يكن عنده شيء من محاسن ذاته، ولا من جودة أخلاقه وصفاته، لأنه كان قليل الخبرة في معرفة السياسة، عديم الدربة في سلوك طرائف الرياسة: بخيلاً، سفيه اللسان لا يقدر عواقب الزمان، ولا يعتمد على مشورة إنسان»<sup>(٦)</sup>. وإذا كانت صفات الأمير الحاكم مثل ما قيل فيه، فلماذا قبل به الأعيان والزعماء؟ ولماذا وافقت الدول المعنية والسلطنة العثمانية على توليته مع علمها بما هو عليه من عدم أهلية ورأي سليب؟ ومن هو صاحب الدور

(١) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٢) راجع نص فرمان في المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢١ - ٢٢.

أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 168.

زار الصحافي باتستان بوجولا جبل لبنان عدة مرات وخصوصاً سنة ١٨٦٠ حيث رافق الحملة الفرنسية، وعمل مراسلاً لجريدة الاتحاد L'Union، ووضع كتاباً في ما شاهده بعنوان «الحقيقة عن سوريا» (La Vérité sur la Syrie)، نشر سنة ١٨٦١، وأعادت دار لحد خاطر نشره سنة ١٩٨٦ في جزئين. ويمتاز كتاب بوجولا بالعصية وعدم الموضوعية وتعاطفه الشديد مع الموارنة.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٥.

Voir aussi: H. LAMMENS, La Syrie Précis Historique, p. 301.

(٤) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤، ص ٢٧.

(٥) بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٦) اسكندر ابكارىوس، نوادر الزمان، ص ٨٦. يعتبر زكي النقاش أن مجيء الأمير بشير الثالث إلى الحكم هو «الأسوأ خلف لأسوأ سلف» أعضاء توضيحية على تاريخ المارونية، ص ١١١.

الأساسي في هذا التعيين وما الغاية منه؟

لا شك في أن العمال البريطانيين قاموا بدور مهم في تولية الأمير بشير ملحم. وكان همهم التخلص من بشير الثاني ذي الأهداف والميول الفرنسية، والإتيان بأمرير يعمل بسياساتهم وأهدافهم<sup>(١)</sup>. وقد تسنى لهم ذلك، فحصلوا على موافقة العمال العثمانيين. وقد وقع هذا الأمر تحت سلطة القنصل الانكليزي والعملاء البريطانيين طوال فترة حكمه القصير. فأرسلت له السفارة البريطانية مستشاراً خاصاً هو فرنسيس مسك «البيروتي» أقام معه في بعدها على بعد خطوات من إقامة وود في السراي<sup>(٢)</sup>. وهذا ما حمل فرنسا على مناهضة وتأليب الدروز والموارنة عليه، خصوصاً بعد أن رأوا فيه هذا التحيز والولاء للانكليز<sup>(٣)</sup>. وقد وجد الروس والنمساويون الفرصة مناسبة لزيادة نفوذهم في المنطقة مستفيدين من اضطراب الأوضاع، وفقدان السلطة. فتذرع الروس بحجة حماية الطائفة الأرثوذكسية، وتدخلت النمسا بحجة حماية الطائفة الكاثوليكية بدلاً من فرنسا بعد تراجع سياستها الداعمة لمحمد علي. وقد زاد في هذه الأوضاع سوءاً غياب السياسة العثمانية الرشيدة، وانصباب جهدها على طرد فلول القوات المصرية من بلاد الشام دون ترتيب لكيفية التعامل معها سياسياً، وتأكيد السلطة العثمانية عليها في المرحلة اللاحقة. فكان ذلك دافعاً لزيادة حدة التنافس الأوروبي<sup>(٤)</sup> ليس فقط في المناطق الغربية من سوريا وإنما في بلاد الشام كلها.

هذا على الصعيد الدولي، أما على الصعيد الداخلي فقد تقارب موقف الدروز من مسألة تعيين بشير ملحم مع موقف الموارنة. فالدروز قبلوا به في البداية

(١) أبكارىوس، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠ و ٦٠.

(٢) يقول طنوس الشدياق في كتابه أخبار الأعيان في جبل لبنان، ص ٤٧٢: إن الأمير بشير «اتخذ الحاجة فرنسيس مسك البيروتي مديراً له، فشق ذلك على اللبنانيين (يقصد الموارنة) لا سيما الذين جرت لهم العادة أن يكون المديبر منهم من عهد الأمير فخر الدين المعني إلى عهد الأمير بشير سالفه» وفي ذلك إشارة إلى عدم رضى الموارنة باتخاذ بشير الثالث مديراً من غير الطائفة المارونية. انظر أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 554, et ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 106-109.

(٣) أبكارىوس، نوادر الزمان، ص ٤٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 276.

(٤) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 106-110.



لأمرين مهمين، أولهما تخلصاً من استمرار بشير عمر في الحكم، وثانيهما «لأنهم اعتبروه ضعيفاً في شخصه وجيبه لا يقوى على مناهضتهم ومعاداتهم»<sup>(١)</sup>، وخصوصاً أن زعماءهم وأعيانهم كانوا قد عزموا على استرجاع ما فقدوه من نفوذ وإقطاعات في زمن سلفه بشير الثاني. أما الكنيسة المارونية فقد رغبت في استمرار سياسة بشير الثاني من خلال إعادته إلى الحكم. وهي وإن وجدت صعوبة في تحقيق هذه الرغبة، إلا أنها قبلت بتولية بشير الثالث حتى لا يولي العثمانيون حاكماً أجنبياً على الإمارة، أو أن يولوا الحكم الأمير سلمان الشهابي المسلم السني<sup>(٢)</sup>. لذلك سلمت الكنيسة بالأمير الضعيف بشير ملحم مقدمة لإعادة بشير عمر عندما تسمح الأوضاع بذلك.

### ب - بشير الثالث في مواجهة القوى المقاطعية:

ما إن انتهى بشير الثالث من المشاركة في مطاردة فلول المصريين المنسحبين باتجاه دمشق وفلسطين حتى استقر في بلدة بعبدا متخذاً منها عاصمة له<sup>(٣)</sup>. وبالرغم من قصر المدة التي أمضاها في الحكم وهي ستة عشر شهراً، غير أنها كانت مثقلة بالأحداث والوقائع. وقد ساهم بشير الثالث بسياسته في تأزيم بعضها، فضلاً عما تحتزن هذه الأحداث بذاتها، وما تحمله من أسباب الصراع وعناصر التفجير بين ركني سكان الإمارة. ولو قيض للأمير الحاكم أن ينفذ فرمان السلطاني الذي عينه أميراً على جبل الدروز، والذي دعاه إلى القيام بواجبات المنصب وإدارة الشؤون التي هي من مهامه وصلاحياته بحكمة وعدالة، وأن يقوم بالواجبات المفروضة عليه لحماية الأهالي والعشائر الذين ما فتأ السلطان يسهر عليهم ويلحظهم بعين الرعاية<sup>(٤)</sup>، لوفر عليهم وعلى نفسه الكثير من الصراعات السياسية والمآسي الدموية وخصوصاً إبان الحركة الأولى المعروفة بحركة ١٨٤١.

- (١) أسد رستم، آراء وأبحاث، ص ١٠١.
- (٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 23-24.
- (٣) انظر وثائق المديرية العامة للآثار، الوثيقة رقم ٦٣٨٩.
- (٤) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٢٢.

بدأ بشير الثالث حكمه بمعادة الأعيان المقاطعيين وخصوصاً الأعيان الدروز منهم. ولم يكتف بما كان يوجهه إليهم جهراً من قارس الكلام والإزدراء بهم وبعلاماتهم وألقابهم<sup>(١)</sup> فضلاً عن الانتقاص من كرامتهم والإساءة إلى آدابهم وتقاليدهم<sup>(٢)</sup>، بل عمد إلى مصادرتهم، فانتزع بلدة شمسطار من المشايخ العمادية وسلمها إلى الأمراء اللمعيين، ونزع أرض الرمادة في عنجر ومطاحن من المشايخ التلاحقة وخص بها أنسابه الشهابيين<sup>(٣)</sup>، واستمر في إهانة شيوخهم الذين يحضرون مجلسه وتهديدهم بتجريدتهم من امتيازاتهم المقاطعية، والتصريح أمامهم أنه لن يُبقي لشيخ درزي أو أي شيخ منهم ظلاً لسلطة ما. وأنه سيعمل على توزيع اقطاعاتهم على أقاربه وأنسابه<sup>(٤)</sup>. ثم راح يجرّض فلاحي دير القمر النصاري على مشايخهم النكديين<sup>(٥)</sup>. وأرسل الشيخ يوسف عيد الخازن إلى المدينة محافظاً لها<sup>(٦)</sup> نكاية بمشايخها وإصراراً منه على سحب السلطات المقاطعية منهم. واستمر في مضايقة الأمراء الأرسلانيين أولاد الأمير عباس، الذين خلفوا والدتهم الأميرة حبوس الأرسلانية في حكم مقاطعة الغرب الأقصى لخلاف على بعض الضياع والداكر الواقعة على الحدود المشتركة لعهدتيهما<sup>(٧)</sup>.

وكان الأعيان الدروز أمثال نعمان وسعيد جنبلاط وناصيف أبو نكد وخطار وعبد السلام عماد وغيرهم، قد أعادهم محمد علي باشا من منفاهم من مصر وسنار في بلاد السودان، لكي يقاتلوا إلى جانب ابنه إبراهيم باشا في بلاد الشام، وأن يدعموا سياسته الداخلية ضد الدولة العلية وضد النصاري القائمين بخدمتها<sup>(٨)</sup> بعد العزلة الشعبية التي أحاطت به في مختلف مناطق سوريا. ولأن

- (١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٤. انظر أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٣ - ٧٤.
- (٢) انطوان ضاهر العقيلي، ثورة وفتنة، ص ١٠١.
- (٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٦٥ و ٤٧٨.
- (٤) تشرشل، بين الدروز والوارنة، ص ٢٧. انظر بهذا المعنى: F. MASSEY, Druze History, p. 96.
- (٥) العقيلي، ثورة وفتنة، ص ١٠١ - ١٠٢.
- (٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥.
- (٧) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٥ - ٣٦. انظر الوثيقة رقم ٢٩ وعليها أختام الأمراء الأرسلانيين حيدر وأحمد وأمين أولاد الست حبوس وفيها يشرحون للكولونيل روز خلافهم مع بشير قاسم ملحم على أرزاق وادي الدولاب واغتيل والدتهم. الوثائق البريطانية: F 0-226/85.
- (٨) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، ص ١٧.



وصولهم جاء متأخراً بعد انسحاب المصريين من المناطق الساحلية، فقد ذهبوا إلى الأمير بشير الذي كان في عكا لمحاربة المصريين، فاستقبلهم استقبالاً جافياً، فكانت تلك شرارة أولى مما سبب نفورهم منه، فتركوه وتوجهوا إلى ديارهم، ثم ما لبثوا أن انضموا إلى سائر المقاطعيين الدروز في مطالبتهم بالعودة إلى إدارة عهدهم وإقطاعاتهم التي تخلوا عنها قسراً، بسبب إجراءات سلفه بشير، ومظالم حكومة محمد علي. لكن الأمير الجديد كان يناصبهم العداء ويضيق عليهم حتى أنه رفض أن يعيد أملاك الأمير أمين أرسلان بالرغم من استحصاله على فرمان سلطاني يجيز له ذلك<sup>(١)</sup>.

إن إعطاء صورة واضحة وجليّة عن الوضع السياسي والاجتماعي الذي كان يعيش فيه المقاطعيون الدروز والحالة النفسية المتردية، وما كان قد عشنش بداخلها من قمع واضطهاد، ونفي ومطاردات بدأت مع وصول بشير الشهابي إلى الحكم سنة ١٧٨٨، واستمرت أكثر من نصف قرن من الزمن، وشاركه فيها أخيراً الحكم المصري بإجراءاته القمعية ضد السكان والأعيان الدروز، والقضاء على ثوراتهم وانتفاضاتهم في جبل لبنان وجبل حوران وفي اللجاة ووادي التيم. إن صورة كهذه تعكس مدى تشبث الأعيان باستعادة حقوقهم المقاطعية وعهدهم التي كانوا يتوارثونها منذ القدم. وإذا كان هؤلاء قد استقبلوا من قبل أصحابهم ومناصريهم بفرح وإطلاق بارود، فإنهم ووجهوا بالازدراء واللامبالاة من الأمير الجديد، فضلاً عما أسمعهم من كلام يخفض مقامهم ويسيء إلى سمعتهم وكرامتهم حتى أنه لم يتورع عن تهديدهم بأنه سيقطع رؤوسهم «العنيدة في يوم من الأيام»<sup>(٢)</sup>.

لقد نقم الدروز وأعيانهم على بشير الثالث وسياسته المتصفة بالمحاباة والعجرفة، ووجدوا فيه حجر عثرة في طريقهم لتحقيق أمانهم في العودة إلى ما

(١) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 110-111. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ٢٩ في باب الملاحق.

(٢) راجع بهذا المعنى قسطنطين بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٦٠ وأيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 127.

كانوا عليه في أملاكهم ومكانتهم، فحملوا لواء إسقاطه، وحاولوا التنسيق مع إخوانهم الموارنة الناقمين عليه أيضاً وجلهم من العامة (فلاحون ورجال دين) لكنهم لم يوفقوا لأن جانباً كبيراً من المشكلة كان مع هؤلاء بالذات باعتبارهم قد شكلوا القوى البديلة عنهم، وكانوا هم المستفيدين الرئيسيين من الحالة التي آلوا إليها، وكانت المشكلة معهم بالذات، بقدر ما هي مع الأمير الحاكم. لذلك فما إن حاصره الدروز في دير القمر بغية إسقاطه حتى هبّ المستفيدون من هذا الوضع وعلى رأسهم الكنيسة المارونية للدفاع عنه، رغم الإشكالات والخلافات العديدة القائمة بينها وبين الأمير، يدفعها إلى ذلك مارونية الأمير بشير المعلنة، وخشيتها في حال سقوطه من الإتيان بأمر شهابي مسلم، أو بحاكم عثماني من خارج البلاد. ومع ذلك استمر الأمير في سياسته المدمرة، فصعد عداءه لمناصب الدروز، وأغضى عن الإصغاء إلى نصيح البطريك، وسبب له عدة تعقيدات عندما اتهمه مع رجال الدين بالتدخل في شؤون السياسة<sup>(١)</sup>. وكان بإمكان البطريك أن يسير في سياسة التخلي عنه، والاتفاق مع المراجع المعنية من عثمانية ودرزية للإتيان بأمر جدير بالإمارة، لكنه خشي مخاطر التبديل<sup>(٢)</sup> وظل صامداً في تأييده لبشير لا لشخصه، وإنما لما كان يمثل من ميزة وحيدة بنظره ألا وهي مارونية الأمير الحاكم. وعندما حاول الدروز إسقاطه بالقوة اضطدموا بالكنيسة المارونية وأبنائها، فتحوّلت الحركة الأولى من حركة سياسية عسكرية ترمي إلى إسقاط الأمير الحاكم، إلى حركة طائفية بسبب ما نشر الأمير والكنيسة من مقولات تثير المشاعر وتشنج النفوس، فعمت هذه الحركة المناطق الجنوبية من جبل لبنان.

### ١ - مسألة الضرائب:

لم تكن قضيتنا مواجهة الأعيان المقاطعيين ومدخلات الكنيسة المارونية ورجال الدين في السياسة القضيتين اللتين واجهتا الأمير بشير الثالث. فقد ووجه

(١) إيليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٥.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 426-427.



أيضاً منذ شهر نيسان سنة ١٨٤١ بموضوع جمع الأموال الأميرية المترتبة على الجبل لمصلحة الخزينة السلطانية. وكان لا بد للعمال العثمانيين من ملاحقة هذا الأمر، فدعوا الأعيان والمناصب وذوي العهدات إلى اجتماع عقدوه في حرش بيروت، وحضره أيضاً سليم باشا والي صيدا وريتشارد وود وقاضي بيروت، للإتفاق على توزيع الأموال الأميرية المنوي جبايتها. لكن الاجتماع أخفق وتأجل لمدة ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>. وكان مجموع الأموال المطلوبة «ألفان وثلاثمائة كيس يصرف منها ماهية لحاكم الجبل والمأمورين وما يبقى منها فهو لجهة الدولة العلية»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن السلطنة العثمانية حاولت منذ مطلع سنة ١٨٤١ البدء بتنفيذ معاهدة بلطه ليمان التجارية المعقودة مع انكلترا سنة ١٨٣٨. وقد زادت هذه المعاهدة نسبة رسوم الاستيراد من ٣٪ إلى ١٢٪ ورفعت رسوم التصدير حتى نسبة ١٠٪. وفي عملية تشجيع الصادرات خفض التجار أسعار البضائع المصدرة بنسبة ١٠٪ ورفعوا أسعار البضائع المستوردة بالنسبة عينها<sup>(٣)</sup>. لكن أبرز ما كان في طروحات العثمانيين حول السياسة الضرائبية الجديدة، فرض ضريبة العشر على المنتجات الزراعية الداخلة إلى المدن أو الخارجة منها، ومحاولتهم جباية الخراج من النصارى في جبل لبنان<sup>(٤)</sup> وهي ضريبة لم تكن لتجبي منهم سابقاً كما كانت تجبي من سائر الذميين في مختلف أراضي السلطنة العثمانية.

وأعقب ذلك انعقاد عدة اجتماعات في عين عنوب وعيناب، حضر بعضها رشيد باشا ومصطفى باشا من عمال السلطنة، والأمير الحاكم، وبعض المشايخ والأعيان عن الدروز والنصارى<sup>(٥)</sup> دون التوصل إلى نتيجة. ففي حين أصرت

- (١) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، ص ١٩. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥.
- (٢) أرسيانوس فاخوري، المصدر السابق، ص ١٩.
- (٣) سميليا نسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٢٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 439-440.
- (٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥. وسميليا نسكايا، الحركات الفلاحية، ص ١٢٣ - ١٢٤.
- (٥) راجع الوثيقة رقم ١٠ وفيها دعوة الأمير بشير الثالث للمشايخ الخازنيين للحضور إلى بلدة عيناب يوم السبت في ٢٠ ج سنة ١٢٥٧/١٨٤١م، وأنه ستمثل كل عهدة بنفر واحد وذلك من أجل التفاوض وتقرير الأموال الأميرية المترتبة على الجبل.

السلطنة على استيفاء ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس، أبدى الأعيان استعدادهم لدفع ألف ومئتي كيس للسلطنة، على أن يكون الباقي لهم وللأمير الحاكم<sup>(١)</sup> وتأجل البحث في الموضوع ريثما يقوم الأعيان بتقديم استرحام إلى الدولة العلية. وحين تسلم سليم باشا الاسترحام استبقاه لديه دون أن يرسله إلى الحكومة العثمانية للنظر فيه. وظل الجدل قائماً حول الضريبة المقررة على الجبل حتى أواخر صيف ١٨٤١<sup>(٢)</sup>.

أبدى الأعيان والزعماء المقاطعجيون فضلاً عن البطريرك، امتعاضهم من مواقف بشير الثالث خلال الاجتماعات المعقودة بحضور العمال العثمانيين. وجددوا العهود فيما بينهم على عدم قبول ولايته<sup>(٣)</sup>. ورافق ذلك تعميم طروحات حملها مندوبو البطريرك، مؤداها أن الضريبة التي يدفعها الأهالي إلى الخزينة هي بالأصل مقابل حماية تؤمنها السلطات الحاكمة. والأهالي ليسوا بحاجة إلى أية حماية فحسب بل هم قادرون أيضاً على حماية الآخرين والدفاع عنهم<sup>(٤)</sup>، حتى أن البطريرك راح يسائل نفسه: «لماذا نحن ندفع الأموال للباب العالي؟ ربما كان هذا تصرف لإثارة الفوضى فيما بيننا. وعلى كل فإن السلطان لم يستطع أن يحمينا، إنه أضعف من ذلك، ونحن لن ندفع إلا ما هو عدل»<sup>(٥)</sup>. ورغم معارضة البطريرك اتفاق في النهاية وبمسعى من ريتشارد وود على أن تكون الضريبة ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس يصرف منها ماهيات للحاكم والمناصب وباقي المأمورين كأرباب الديوان والقضاة وخلافهم، والباقي يعود إلى الخزينة السلطانية<sup>(٦)</sup>.

- (١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 444-445.
- (٢) أرسيانوس فاخوري، تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠، ص ٢٠ - ٢١. أنظر أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.
- (٣) الشدياق، المصدر السابق نفسه، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.
- (٤) بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٦٥.
- (٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 434.
- (٦) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٢. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 441-442.



٢ - المنشور البطريكي<sup>(١)</sup>:

حفل صيف ١٨٤١ بأزمات وطروحات سياسية على جانب كبير من الخطورة والتفجير. وكان أبرزها المنشور الذي أذاعه البطريك الماروني وتم تعميمه على جميع مقاطعات الجبل. وقد اعتبره المقاطعيون الدروز خطة تقضي على كل ما يتمتعون به من سلطات وحقوق مقاطعية<sup>(٢)</sup>، وخصوصاً البند الثالث من المنشور الذي يدعو إلى «أن يقام لدى الحاكم اثنا عشر شخصاً مشيرين منتخبين بأصوات الشعب وذلك لأجل الشورى والمداولة في أمور الحكم وصوالحه». ولم يكن هذا المنشور ليؤكد على الوكلاء فقط، بل وردت فيه نقاط مهمة غير ذلك منها تخصيص الحكم في جبل لبنان بالأسرة الشهابية المارونية، ووضع متسلم في كل مقاطعة لحفظ النظام وجباية الضرائب، على أن يرتب على الأرزاق مال واحد محدد بلا زيادة ويشمل ذلك أرزاق الجميع من الأمراء والمشايخ والمقدمين. والأخطر من كل ما ذكر ما أورده المنشور من أن الموارنة بأجمعهم أينما وجدوا سواء في جبل لبنان أو في أي مكان آخر فهم تحت حماية الدولة الفرنسية كما كانوا في السابق<sup>(٣)</sup>. وقد فسر الأعيان قيام الوكلاء بأنه عملية سحب السلطات المقاطعية التي يقومون بها من أيديهم. وقد ردوا على منشور البطريك بمنشور آخر أكدوا فيه سلطاتهم وضمّنوه «أن يكون المناصب يعدلون في سياستهم»، و «أن مناصب الطائفتين يجتهدون بمنافع بعضهم» وأنهو «بأنهم يحفظون هذا العهد طالما تحفظه النصارى، وأنهم تركوا كل ما مضى بينهم من الشؤون»<sup>(٤)</sup>.

= كان الأمراء والمشايخ قد وقعوا بتاريخ ٣ أيلول سنة ١٨٤١ صكاً بالأموال الأميرية المفروضة سنوياً على جبل الشوف وكسروان وجبيل وملحقاتها بـ ٣٥٠٠ كيس على أن يحسم من هذا المبلغ قيمة رواتب الأمير بشير قاسم وأعضاء ديوانه والمأمورين الذين يعينهم، وموظفيه وجنديته مشاة وفرساناً الذين يقومون بخدمة إدارة الجبل، ويدفع الباقي إلى خزانة عكا على ثلاثة أقساط. وقد وافق سليم باشا على ما تعهد به الأمراء والمشايخ بموجب أمر وجهه إلى الأمير بشير يدعو فيه إلى عقد اجتماع لاستيفاء المبلغ وإرساله إلى خزانة عكا. انظر المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٥ - ٦٠.

- (١) انظر الملحق رقم ٢.
- (٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨.
- (٣) انظر نص المنشور في الملحق رقم ٢.
- (٤) الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ص ٤٧٧.

إن النظر في منشور البطريك الداعي إلى إقامة وكلاء في المناطق لا يعطي فكرة صحيحة عما يحتويه من عمق وتخطيط إلا إذا ربط بالأهداف السياسية التي كانت تسعى الكنيسة إلى تحقيقها بعد أن قطعت شوطاً مهماً على طريق تحقيق استقلال سياسي. وكانت سنة ١٨٤٠ سنة «انكشفت فيها مساعي البطريك يوسف حبّيش لإقامة إمارة مارونية»<sup>(١)</sup> وذلك في العريضة التي وجهها إلى الحكومة العثمانية في شهر تشرين الأول سنة ١٨٤٠ والتي أشرنا إليها في الفصل السابق. وقد ضمنها أموراً على غاية من الأهمية والخطورة تتعلق بحرية الكنيسة وحرية الممارسة الدينية وتنظيم الضرائب. لكن أهم نقطة سياسية وردت فيها، كانت إصرار الكنيسة على أن يكون الحاكم على جبل لبنان وانطيليبان بحسب المعتاد القديم أي مارونياً من العائلة الشهابية. ويكون تنصيبه من قبل الباب العالي بدون أن يخضع لأوامر أحد الباشاوات، وأن يكون كاخيته أيضاً مارونياً، وأن يُنشأ ديوان شورى في «لبنان» لأجل إدارة أحوال الجبل ومصالحه جميعاً<sup>(٢)</sup>.

لقد جهدت الكنيسة المارونية لتحقيق استقلالها وزعامتها على رعاياها الموارنة، وربط هذا الاستقلال وتلك الزعامة بالأمة الفرنسية. ولكثرة ما روجت أهدافها ومبادئها صار السكان ينتظرون ظهوراً وشيكاً للأسطول الفرنسي لتحريرهم من الهيمنة العثمانية، مع أن هؤلاء السكان لم يكونوا مثقلين إلا بطموحات الكنيسة بالذات. وهي طموحات أقل ما فيها أنها سعت إلى تأسيس حكم تيوقراطي<sup>(٣)</sup> متخذة من تجميع السكان المسيحيين هدفاً لتكوين تضامنهم كطائفة، جاهدة إلى قطع الروابط السياسية والاجتماعية التي تربط الفلاحين الموارنة بمقاطعتهم الدروز عبر قطع الرابطة الاسمية أو رابطة الإقطاع بين «الفلاح الماروني وسيد الدرزي» أو بالعكس. وهذا الأمر أدى لاحقاً إلى قيام تحالف جديد، قوامه الأمير والكنيسة والأهالي الموارنة، لمواجهة الأعيان عامة وخصوصاً المناصب الدروز منهم، العائدون لاسترجاع مقاطعاتهم المصادرة. فكان

- (١) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٢.
- (٢) انظر نص العريضة في الملحق رقم (٢).
- (٣) قسطنطين بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٦٣. انظر أيضاً: جورج قروم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دراسة سيكولوجية وقانونية مقارنة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.



ذلك بمنزلة بلورة لمواقف الفرقاء على أساس طائفي، باعتبار أن الطابع الطائفي للحركة المارونية كان يحول دون تحقيق أي تفاهم بين الدروز والموارنة<sup>(١)</sup>. وعلى خلاف الكنيسة المارونية فإن الإقطاع الدرزي والماروني على حد سواء لم يكن لديه مشروع سياسي بديل يعمل من أجله. وكان جل اهتمام المناصب والأعيان، الأمراء والشيوخ، استمرارهم على رأس عهدهم وإقطاعاتهم يمارسون عليها نفوذهم وسلطاتهم ويورثونها ويتوارثونها خلفاً عن سلف، خصوصاً وأن الدروز عامة لم يكن عندهم مؤسسات بديلة عن «مؤسسة زعمائهم وأعيانهم، فإذا ما ضربت تلك «المؤسسة» التي يمتون إليها بصلة الإسمية فإلى من سيلجأون؟ ومن سيحل محل قياداتهم المقاطعية التي مثلت رأس الهرم السلطوي المباشر لديهم، وحتى لا يستبدلوا مؤسسة الكنيسة «بمؤسسة زعمائهم» ويرتبطوا بها سياسياً واجتماعياً، وحتى لا يؤول الأمر بهم إلى التنصر، أثروا البقاء على ولائهم لزعمائهم وعلى رابطتهم الاسمية تجاههم خصوصاً في خلال الأحداث الدامية. وذلك خلافاً لإخوانهم الموارنة الذين تحولوا نحو الكنيسة كمؤسسة بديلة عن الزعماء والأعيان المقاطعيين. ولذلك عمد المناصب الدروز في محاولة منهم للاتفاق مع بعض أعيان النصارى على تغيير الأمير الحاكم بشير، والإتيان بحاكم شهابي آخر يراعي مصالحهم المقاطعية ويكون في يدهم، لتكون امارة الجبل «مشيخة من الأكابر نصارى ودروزاً تتولى على مقاطعاتها وعهدها ولا يدعوا الحاكم ولا الدولة تتصرف في الجبل كما تريد»<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - مسألة الديوان:

في هذا الجو المحموم، جاءت دعوة والي صيدا إلى الأمير الحاكم كي يؤلف مجلساً منتخباً من الأهالي يترأسه الأمير بشير بذاته، أو وكيل ينوب عنه، ويمثل الطوائف الدينية فيكون للموارنة ثلاثة أعضاء، وللدروز ثلاثة أعضاء أيضاً، وعضو واحد لكل من السنة والشيعة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك. أي

(١) إيليا حريق، التحول السياسي، ص ١٧٥ و ٢٠٧.

(٢) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان من سنة ١٨٤٠ فصاعداً، ص ٣٠.

ما مجموعه عشرة أعضاء مهمتهم فصل الدعاوى والمسائل الخلافية وفقاً للشرائع دون أي تشيع، وأوجب توقيع أعضاء المجلس على القرارات المتخذة والمسجلة في سجل المجلس<sup>(١)</sup>.

حاول بشير الثالث تشكيل المجلس، فأتى ببعض الأعيان النصارى دون أن يجري انتخابهم من قبل الأهالي. وأقام الشيخ بشارة الخوري صالح الفقيه قاضياً ورئيساً للمجلس بالنيابة عنه<sup>(٢)</sup>. لكن الدروز لم يتمثلوا في المجلس ولم يقبلوا بوجوده أصلاً<sup>(٣)</sup>. ورفضوا الاشتراك في الديوان لأنه يقيد حريتهم في سياسة رعاياهم<sup>(٤)</sup>. كذلك رفض البطريرك المشاركة فيه إلا إذا ضم المجلس ستة أعضاء موارنة من أصل إثني عشر عضواً<sup>(٥)</sup>. وكانت ردة فعل الأمير بشير الثالث عنيفة على الأعيان، فصعد نغمته عليهم وهددهم بالاستيلاء على مقاطعاتهم وإعطائها إلى أنسابه<sup>(٦)</sup>. في حين رد الأعيان الدروز بمحاولة الاتحاد مع إخوانهم الأعيان الموارنة بهدف إبعاد بشير الثالث عن سدة الحكم. وقد وافقهم بعضهم، وسار الروم الأرثوذكس في هذا السياق متبنين مجيء الأمير سلمان، يشجعهم على ذلك قنصل فرنسا الذي استاء من سياسة بشير الثالث المرمية في أحضان العملاء الانكليز. لكن البطريرك أفضل هذا الاتجاه بحجة أن الأمير سلمان على الدين الإسلامي، ومال إلى إبقاء الحاكم الحالي ريثما تصبح عودة بشير الثاني أكثر من قبل قبولاً وملاءمة لجميع الفرقاء<sup>(٧)</sup>. فما كان من الأعيان الدروز إلا أن وجهوا

(١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٦ - ٥٧. والعدد هو عشرة أعضاء وليس اثنا عشر كما ورد في بعض المصادر، إلا إذا اعتبرنا أن الوكيل عن الأمير الحاكم والكاتب هما من ضمن العدد.

(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥. أيضاً: لحد خاطر، الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦، ص ١١٢.

(٣) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٠.

(٤) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٨.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 341.

(٦) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٧٥.

(٧) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 24. Voir aussi: ISMAÏL Hist. du Liban, T. IV, p. 112-116.

أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٨. وسميليا نساكيا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٢٠ - ١٢١.



في أواخر حزيران عريضة إلى الباب العالي وقعها أكثر زعمائهم، اهتموا فيها الأميرين بشير الثاني وبشير الثالث باعتناق النصرانية واضطهاد الدروز والعمل على تنصيرهم بعد أن أبدوا تمسكهم بالإسلام، وخضوعهم لحكومة الباب العالي ولأحكام خط كلخانة الشريف فيما يتعلق بالضرائب. وطالبوا بتعيين حاكم درزي عليهم كما كان الحال في عهد الشيخ بشير جنبلاط<sup>(١)</sup>.

### ج - الحرب الأهلية الأولى (١٨٤١):

#### ١ - مقدمات الحرب:

تصاعدت حدة الصراع السياسي خلال صيف سنة ١٨٤١، وأدى تفاقم المشكلات الأساسية، من خلاف على الأموال الأميرية المفروضة على الجبل، إلى تأليف الديوان ورفض الدروز لفكرته من الأساس، وإلى منشور البطريك ورد الدروز عليه بمنشور آخر يتوافق مع هذا المنشور باستثناء تعيين الوكلاء. كل ذلك أزم الوضع السياسي ونشر جواً من الاضطرابات والبلبل، رافقه تجمعات أهلية بين النصاري قامت على أساس طائفي من خلال رغبة البطريك في توحيد المسيحيين على قاعدة العداوة مع الدروز وتحديد علاقة المقاطعيين الدروز بفلاحهم الموارنة. هذه الجهود من لدن البطريك لاقت نجاحاً مهماً<sup>(٢)</sup> لدى الفلاحين، فاستقبلوها بالأهازيج والغناء وإطلاق الرصاص على مرأى من أسيادهم المقاطعيين. حتى أن أهالي دير القمر «تشاخوا على مشايخهم النكديين ونبذوا أوامرهم»<sup>(٣)</sup>، تحقيقاً لرغبته «في نشر سيادته في الجبال ولو كلفه ذلك إثارة حرب أهلية»<sup>(٤)</sup>. وجاءت محاولات الأمير بشير لعقد اجتماع للمقاطعيين النصاري خلال شهر آب لتوحيد مواقفهم وتنسيقها مع طروحات الكنيسة لتبوء بالإخفاق

- (١) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٠ - ٥٢.
- (٢) سميليا نسايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٣٤ - ١٣٥.
- (٣) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٩.
- (٤) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨. أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٧.

لتعارضها مع امتيازاتهم المقاطعية. وقد فضل هؤلاء الوقوف ظاهرياً على الحياد في حين أن مصلحتهم الحقيقية وقد عوا أهميتها كانت تدفعهم للوقوف إلى جانب أقرانهم مقاطعجي المناطق الجنوبية الدروز.

ورافق تأزم الوضع السياسي تأزم على الصعيد الأمني، فكثرت أعمال الخطف والقتل، وامتنع الفلاحون عن دفع الريع المقاطعجي وخصوصاً في منطقة جزين<sup>(١)</sup> إحدى إقطاعات المشايخ الجنبلاطية. وكثرت اجتماعات الفرقاء وتكثفت استعداداتهم العسكرية، وبات أقل خلاف بين الفريقين يؤدي إلى انفجار الوضع. وجاء إعلان بشير الثالث مدفوعاً من البطريك الماروني بإقفال مدارس البروتستانت في القرى الدرزية ليزيد التأزم حدة، وقد ذهب نعمان جنبلاط بنفسه إلى البطريك راجياً أن يلغي تدبيره هذا بحجة نفع الأولاد، ولما كان يقدره من سوء العاقبة، فلم يقبل. وصادف وجود مطران بيروت طوبيا عون عنده فأسمعه أجوبة قاسية وكلاماً متعالياً، منه أنه «سيبطش بكل درزي، ويخضع كل هرطوقي عن قريب لإرادته»<sup>(٢)</sup> وأنه «لن يمضي وقت طويل حتى يطرد المارونيون الدروز جميعهم من جبل لبنان»<sup>(٣)</sup>. ومما زاد الأمور تعقيداً إقدام السلطنة العثمانية على نشر مشروعها لإقامة مجالس محلية للقطع في الخلافات والنزاعات. فأمر محمد سليم باشا في الخامس من شهر أيلول سنة ١٨٤١ بإنشاء مجلس في جبل لبنان لفصل الدعاوى «وفقاً للشرائع لكي يتمتع أهلوه بالنعم نفسها التي يتمتع بها سائر سكان أنحاء السلطنة»<sup>(٤)</sup>. وقد وافق المسيحيون على المشاركة في الديوان في حين رفضه الدروز<sup>(٥)</sup>. وطالبوا الباب العالي بعزل بشير الثالث وتعيين أحد أمرائهم حاكماً على الجبل أو أن يرسل والياً تركياً عليهم من الآستانة<sup>(٦)</sup>.

في هذا الجو المتوتر سياسياً وأمنياً وقعت حادثة بعقلين - دير القمر، وهي

- (١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٧. أيضاً: سميليا نسايا، الحركات الفلاحية، ص ١٣٥.
- (٢) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٨.
- (٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨.
- (٤) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٥٦ - ٥٧.
- (٥) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥، ص ١١٣.
- (٦) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٩.



وإن كانت خلافاً بين شخصين على صيد حجال، إلا أن حدثها تصاعدت بفعل كوامن النفوس، وأسفرت المعركة عن بضعة عشر قتيلاً وجريحاً أكثرهم من الدروز<sup>(١)</sup> الذين أقبلوا بغير سلاح. ولم يتوقف الشر بين الفريقين إلا بمداخلة الكولونيل روز الذي صادف وجوده آنذاك في ضيافة الزعماء النكديين في دير القمر<sup>(٢)</sup>. وهذا الوضع غير المتكافئ في ما أسفر عنه القتال أخاف النصاري من ردة الفعل الدرزية. لذلك بادر البطريرك إلى إرسال بعض المشايخ الخوازنة والحبيشية والدحادحة لإجراء الصلح، كما كتب إلى الشيخ نعمان جنبلاط وإلى الأمير الحاكم والشيخين ناصيف وحمود النكديين يلتمس منهم عقد الصلح بين الفريقين<sup>(٣)</sup>. وبالرغم من المصالحة التي جرت بين أهالي بعقلين ودير القمر فإن الأوضاع ازدادت سوءاً وهياجاً فكثرت حوادث الإخلال بالأمن، وفقدت السلامة على الطرقات وانعزلت الجماعات السكانية داخل قراها. وصادف حينئذ وصول بعض السفن الفرنسية إلى شاطئ بيروت، فلم ير فيها قنصل فرنسا بورة Bourée إلا أمراً خطيراً وحافزاً على الثورة، في حين أبدى المشايخ الدروز حذرهم منها وأعلنوا أن حضورها في تلك الظروف ليس خلواً من هدف<sup>(٤)</sup>. وكانت خشية أهالي دير القمر كبيرة باعتبار أن مدينتهم تقع في قلب إمارة الجبل فضلاً عن أنها محور لنشاطات متعددة، فأرسلوا رجالاً إلى عدة قرى يدعون سكانها للتأهب للحرب والتمون بالأغذية والذخائر<sup>(٥)</sup>. وكان السلاح منتشراً بين الأهالي من دروز ونصاري بشكل واسع وعلى حد سواء منذ سنة ١٨٤٠. وإذا كان إبراهيم باشا المصري قد جمع سلاح السكان قبل هذه السنة، فإن الحلفاء عمدوا آنذاك إلى توزيع نحو عشرين ألف بندقية على السكان لمساعدتهم على طرد حكومة محمد علي من بلاد الشام. ولم يكن هذا التوزيع ليتم بشكل منظم بل كانت السفن تطوف

- (١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 444.
- (٢) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٨. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والوارنة، ص ٣٠ - ٣١.
- (٣) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 444. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٩. والخوري اسطفان فرمجة البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت ١٩٢٥، ص ١٤٧.
- (٤) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 446-447.
- (٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٧.

الساحل بهدف إنشاء علاقات مع السكان وتزودهم بصناديق الأسلحة دون تمييز وحتى دون تسجيل أسماء. وعندما بلغت هذه الأنباء إبراهيم باشا، وكان في طريقه إلى الانسحاب لم يخف سروره، فأعلن: «كنت قد قدمت خدمت جلي للسلطان بجمعي السلاح من القبائل السورية. أما الآن فإن هذه القبائل، وسلاح السلطة، تهدد السلطة نفسها في هذا القطر بالعجز»<sup>(١)</sup>. وقد بلغ من كثرتهم لديهم أن قايسوا به الحبوب والحنطة مع أهالي نابلس أثناء مجاعة ١٨٤١. ويعلق بازيلى متهمكاً من «كثرة مظاهر السلاح لدى الجبلين أن أطفال الثماني سنوات كانوا يرعون قطعانهم وماشيتهم، وأكتافهم مثقلة بالبنادق العسكرية»<sup>(٢)</sup>.

وبالرغم من توافر السلاح لدى الأهالي، فإن المصادر التاريخية تتكلم عن كميات من الأسلحة تلقاها الدروز والنصاري على حد سواء، وكان مصدرها السلطات العثمانية<sup>(٣)</sup>. وهذا ما دفع قناصل الدول الأوروبية إلى توجيه نطقة إلى سليم باشا خلال شهر تشرين الثاني يؤكدون فيها إرسال بعض الذخائر إلى الموارنة بدلاً من التوسط الفعلي بين الفريقين اللذين استسلموا لجميع حوائج الحرب الأهلية، كما أكدوا أن دمشق أمدت الدروز بـ ١٠٠ ألف رطل أيضاً<sup>(٤)</sup>، حتى أن بريطانيا نفسها أتهمت بتوزيع البارود والذخائر على الطائفة الدرزية<sup>(٥)</sup>. وهذا ما حمل الكولونيل روز، على نفي هذه التهمة عن دولته بموجب مذكرة وجهها إلى سليم باشا في ٢٤ تشرين الأول مطالباً باتخاذ الذرائع لإبطال هذه الإشاعات الكاذبة ذات القصد السيئ وإنزال العقاب الشديد بمروجيها<sup>(٦)</sup>.

- (١) بازيلى، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.
- (٢) المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٩.
- (٣) يذكر تشرشل في كتابه بين الدروز والوارنة، ص ٣٥. إن الموارنة تلقوا خمسة جمال محملة ذخيرة من السر عسكر تساعدهم على استمرار الحرب. كما استلم الدروز أيضاً كميات من الذخائر من المصدر عينه. انظر أيضاً: مشاققة، مشهد العيان، ص ١٤٦.
- (٤) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٧٦.
- (٥) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 448 et 450 et T. 7, p. 17.
- (٦) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٦٦ - ٦٧.



٢ - قيام الحرب<sup>(١)</sup>:

انتقل بشير الثالث من بعبداء إلى دير القمر تنفيذاً لأمر سليم باشا للعمل على تشكيل الديوان والبحث بشأن توزيع الضرائب يرافقه بعض أعضاء الديوان النصاري، وأرسل يستقدم الأعيان الدروز للتباحث معهم في هذا الأمر، فلم يقدموا إليه أحداً من طائفتهم<sup>(٢)</sup>، وأعقب ذلك تأزم سياسي بين الفريقين صمم الدروز بنتيجته على إسقاط حكم الأمير بشير. ويبدو أن العثمانيين كانوا قد تخلوا عنه في تلك الأثناء، فانتهاز الدروز تلك الفرصة للإيقاع به والتخلص من حكم الشهابيين خصوصاً وأن الحديث عن عودة الأمير بشير المالطي كان في أوجه.

استغل الدروز فرصة انعقاد اجتماع عام للأعيان المقاطعيين والأمير بشير في سهل السمقانية للبحث في التوزيعات الضريبية، للتخلص منه. لكن الأمير تلقى تنبيهاً بنوايا الدروز تجاهه، فآثر عقد الاجتماع داخل دير القمر، لذلك قدم الأعيان الدروز، وحاصروه في السراي التي اتخذ منها مكاناً للمقاومة.

بدأت الأعمال العسكرية في ١٣ تشرين الأول سنة ١٨٤١ بقيادة «قواد» الجردات الدرزية في ذاك الوقت أشد رجال سوريا، وهم الأمير حسن أرسلان، والمشايخ خطار العماد، وناصيف أبو نكد، ومحمود العيد عندما حاصروا الأمير الحاكم في سراي دير القمر<sup>(٣)</sup>، بعد أن تحصن فيها. وقد استمر القتال مدة ثلاثة أيام وقف خلالها سكان دير القمر النصاري إلى جانب الأمير بشير يدافعون

(١) يرى بازيلى في الاضطرابات الدموية التي حصلت «أن عجز السلطات التركية لا بل مكروها ودسائس العملاء الفرنسيين بين الموارنة ورجال الدين المتعصبين، والتفوق الذي منحه الباب العالي لرعييم هذه الطائفة الدينية والمبالغ المالية التي ترسلها فرنسا والنمسا على شكل مساعدات خيرية، وعجز أمير الجبل بشير قاسم الشهابي وعناده، وأمل الدروز بتلقي المساعدات من انكلترا، كل ذلك أدى إلى الحرب الأهلية في جبل لبنان»، انظر: ريجنكوف وسميليا نسايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٣٦ - ٣٣٧. نقلاً عن أرشيف السياسة الخارجية الروسية، سجلات السفارة الفرنسية في القسطنطينية القسم ٧١٨، الوثيقة ١٨٤.

(٢) أرسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 29-30.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٢، وفيها بعض التفاصيل عن حصار الدروز للأمير بشير بو طحين في دير القمر.

عنه<sup>(١)</sup>. وقد أدت هذه الحرب إلى مقتل العشرات من الفريقين واحترق الأسواق والقيسارية. وقد شاركت جماعة بشير الثالث في القتال، لكنها ما لبثت أن تراجعت نحو السراي بناء على طلب الأمير، وبعد مقتل اثنين منها<sup>(٢)</sup>. وحاول الأمير بشير طوال هذه الفترة الاستنجاد بالبطريك، فأرسل خمسة عشر رسولاً إليه وإلى نصارى المناطق الشمالية وزحلة يطلب منهم التدخل السريع وفك الحصار عنه. لكن أياً من هؤلاء لم يصل باستثناء واحد منهم<sup>(٣)</sup>، وكانت ردة فعل البطريك عنيفة. فأقسم على أخذ الثأر «وكان مريضاً فأبى إلا أن يقوم لمحاربة الدروز على أكتاف الرجال»<sup>(٤)</sup>. وأغلق الكنائس، وأرسل مبعوثين يدعون النصاري إلى الحرب. وكان المبعوثون (اثنان منهم من الرهبان يحملان الصليبان)، يطوفون على قرى الموارنة ومدنهم مهددين كل من لا يحمل السلاح بالحرمان. فلبى النصاري الطلب وذهبوا لإحراق قرى الدروز<sup>(٥)</sup>، فكان أن توسعت حلبة الحرب الأهلية لتشمل ليس فقط دير القمر وجوارها وإنما سائر المناطق المختلطة من جبل لبنان.

كان هدف الدروز من الحرب إسقاط حكم بشير الثالث<sup>(٦)</sup> مقدمة للتخلص من حكم الأمراء الشهابيين جميعاً. وعندما حاصروه في دير القمر لم يكن معهم أي من الأمراء الشهابيين كشخص بديل عن الأمير الحاكم، وهذا له عرّفه ودلالته في الحياة السياسية. ثم إن محاصرة الأمير في سراي دير القمر لم تكن موجهة ضد السكان المسيحيين، ولو كان الأمر كذلك لكان الدروز هاجموا قبل دخول بشير الثالث إليها، أو بعد خروجه منها. وهذا ما يفسر توجههم نحوه بالذات في عملية للثأر منه أولاً وإسقاطه ثانياً. وقد تنبه الأهالي لخطورة وجود بشير

(١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (F.O) 226/78, p. 142.

(٢) المحررات السياسية والدولية، ج ١، ص ٦٣ - ٦٦. أيضاً: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٠ - ٤٨١.

Documents Diplomatiques, T. 7, p. 30.

(٣) ISMAÏL, Histoire du Lib., T. IV, p. 134-136.

(٤) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٥.

(٥) ISMAÏL, Histoire du Lib., T. IV, p. 134-136.

(٦) وهذا ما أكدّه الشيخ سعيد جنبلاط لنصاري جزين عندما طمأنهم إلى أن الثورة القائمة موجهة ضد الأمير بشير قاسم وحده. انظر: إبراهيم أبو سمرا غانم، أبو سمرا غانم أو البطل اللبناني، ص ١٠٣.



بينهم. وكانوا قلقين على مصيرهم، لذلك اقترحوا عليه نقل اجتماع الأعيان إلى خارج دير القمر<sup>(١)</sup>. وما يؤكد صحة هذا الرأي أن الدروز الذين توافدوا إلى دير القمر وكمّنوا في منازل أبناء ملتهم، حسبما ذكرته المصادر التاريخية<sup>(٢)</sup>. كان الهدف منه ليس النيل من سكان دير القمر النصارى وإنما إقامة التوازن السكاني بين نصارى المدينة ودروزها، وتحسباً لحدوث طارئ مفاجئ. إذ إن سكان البلدة كانوا آنذاك نحو خمسمائة درزي يقابلهم ثلاثة آلاف مسيحي<sup>(٣)</sup>. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عبّأوا قواهم للظهور بمظهر القوة الضاغطة على الأمير عند التثام المجلس المنوي عقده للبحث ببعض المسائل العامة. وعندما جاء نقل الاجتماع من دير القمر إلى سوق العين الواقعة على مسافة نصف ساعة من البلدة رفض الدروز المشاركة في الاجتماع. وقد بدأت أعمال العنف واستفحل أمرها بين الدروز والموارنة إثر مقتل أحد الدروز الوافدين إلى دير القمر بعد محاولة انتزاع البندقية منه<sup>(٤)</sup>.

تحصن بشير الثالث بأهالي دير القمر واعتمد عليهم فحموه وآزروه، ودفعوا المهاجمين عنه بجرأة وعناد. وقد أدرك النكديون وهم زعماء دير القمر وأصحاب عهدها منذ زمن بعيد، كونها مركز حكمهم وقاعدة نفوذهم، خطورة الأعمال العسكرية الجارية في مدينتهم، وكانوا قد التزموا موقف الحياد بين الفريقين منذ حادثة دير القمر - بعقلين<sup>(٥)</sup>. غير أن استمرار بشير الثالث في سياسته الرامية إلى تحطيم النفوذ المقاطعجي في الجبل وخصوصاً في دير القمر بالذات، من خلال استمرار تأييده لمحافظ دير القمر الشيخ يوسف عيد الخازن، دفعهم إلى التزام موقف الفريق العامل «على الإيقاع بالأمر بشير الثالث نفسه لأنه كان النافخ في

- (١) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٤١.
- (٢) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣١. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٠. والمحركات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٦٤.
- (٣) ورد في وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات الوثيقة رقم ٥١٨٠٧ أن عدد سكان دير القمر المكلفين بالفردة أي ضريبة الرأس هو نحو خمسمائة شخص منهم ٩٠ من الدروز و ١٤٠ من الكاثوليك و ٢٤٠ من الموارنة و ٣٠ من اليهود. راجع أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٨.
- (٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكديّة، ص ١١٢.
- (٥) H. LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, p. 302.

بوق الفتنة<sup>(١)</sup>. وكان مأزق الأعيان النكديين كبيراً، فانقسموا إلى فريقين، أحدهما بزعامة الشيخ ناصيف، ويؤيد سياسته الداعية إلى حل الأمور بالوسيلة العسكرية عبر تنظيم الصدمات الدموية بين الدروز والموارنة بغية قهر التيار المسيحي المتطرف وإخضاعه مقدمة لإعادته إلى حظيرة النفوذ النكدي، مؤكداً صحة هذا التوجه، بما كانت تقوم به بعض الجماعات المسيحية المتطرفة حيث كانت تقطع الطرق وتفتك بالمارين. والآخر بزعامة الشيخ حمود ويتبنى سياسة متساهلة تجاه نصارى دير القمر لإدراكه خطورة ما كان يجري في بلدته. وقد وقف بوجه نسيبه ناصيف وخفف من غلوائه واندفاعه<sup>(٢)</sup> عبر مخاطبته: «أتخرب بيتك بيديك»، و «هذا ما ترغب به مناصب البلاد»<sup>(٣)</sup>. ويسجل نسيب النكدي في مخطوطته غير المنشورة حواراً جرى بين الشيخين انتهى بقول الشيخ ناصيف إنه لن يدخل منزل الشيخ حمود ولن يشرب قهوته ما لم يجبه إلى طلبه. فردّ عليه الشيخ حمود بقوله: «إني أطاوعك على العالم أجمع لا على أهل الدير فقط»<sup>(٤)</sup>. لكن الغلبة في النتيجة كانت للمتطرف وتغلب تيار الشيخ ناصيف على الشيخ حمود<sup>(٥)</sup>. وانساق الجميع في تيار العنف والعنف المضاد. وقد أصيب الشيخ ناصيف بولده عباس فقتل في بداية الأحداث على يد أحد الديارنة الذين كانوا في خدمته<sup>(٦)</sup>.

ويبدو أن الأعيان الدروز كانوا يريدون حصر العمليات الحربية في دير القمر وجوارها. وكانوا قد استعدوا مسبقاً لهذه الغاية فقطعوا الطرقات وسائر الممرات الجبلية المؤدية إلى المدينة<sup>(٧)</sup>. لكن الأمور سرعان ما خرجت من أيديهم بفعل إجراءات البطريرك الماروني ودعوته لمساعدة الأمير بشير وأهالي دير القمر. وأصبح النهوض عاماً ضد الدروز<sup>(٨)</sup>، فكان أن عمّت أعمال العنف مختلف المناطق

- (١) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكديّة، ص ١١٤.
- (٢) ميخائيل مشاققة، مشهد العيان، ص ١٤٦. أيضاً: عاطف بو عماد، الأسرة النكديّة، ص ٢٣٥.
- (٣) رستم باز، مذكرات رستم باز، ص ١٠٥ - ١٠٦.
- (٤) نسيب النكدي، المخطوطة، ص ١١٢.
- (٥) انظر ترجمة كل من الشيخ ناصيف والشيخ حمود لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٨٧ - ٤٩٣ و ٤٦٠ - ٤٦٥.
- (٦) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣٢.
- (٧) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٤٢.
- (٨) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣٢.



والمقاطعات المختلطة. وتحولت عبيه ومعلقة الدامور وجزين وزحلة وحاصبيا، وخصوصاً بعبدًا إلى معسكرات تجمع فيها النصارى المندفعون إلى القتال تنفيذاً لنداءات البطريك<sup>(١)</sup>. ففي بعبدًا تجمع أكثر من سبعة آلاف مقاتل<sup>(٢)</sup>، في حين ورد عددهم عند «أبو شقرا» في كتابه الحركات خمسة عشر ألف مقاتل<sup>(٣)</sup>، يقودهم الأمير ملحم شهاب<sup>(٤)</sup>، ويرمي إلى فك الحصار عن بشير الثالث، وإنقاذ دير القمر. وقد اختيرت بعبدًا لقربها من مكان الأحداث ولإمكانية تجمع المسيحيين فيها بسهولة<sup>(٥)</sup>. لكن العقبة الأساسية كانت في وصول المقاتلين إلى دير القمر، دون المرور في القرى والداكر الدرزية، فاختاروا سلوك طريق الساحل وصولاً إلى الدامور دون التعرض لبلدة الشويفات بعد أن تضامن سكانها الدروز والنصارى وتعاهدوا على الصلح وعدم الحرب<sup>(٦)</sup>.

لقد جرت عدة مواقع في عبيه والشويفات وبعبدًا وحمنا وفالوفا وجزين<sup>(٧)</sup>، وخصوصاً في زحلة التي حاصرها الدروز بقيادة شبلي آغا العريان في خريف سنة ١٨٤١. وقد تمكن الزحليون من رد هجمات الدروز عليها بمساعدة الأمير خنجر الحرفوشي وشيعة البقاع<sup>(٨)</sup>، وأدت هذه الوقائع إلى مقتل وجرح المئات من السكان، وحرق عشرات القرى والداكر، واتلاف المحاصيل والمنتجات. وقد غلب على هذه المعارك الكر والفر، والإقبال والإدبار. وإنه لمن نافل الذكر إعادة سرد الوقائع والأحداث التي جرت بين الفريقين المتقاتلين، وما يهمننا هو إبراز الوضع العام والمفاصل المهمة في هذه الحقبة الخطيرة من تاريخ جبل لبنان. والمصادر التاريخية المعاصرة لتلك الفترة المنشور منها أو المخطوط غنية ووافرة،

(١) شاهين مكاريوس، حصر اللثام، ص ٩٠ - ٩٧. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٩ - ٤٣، وطونوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨١ - ٤٨٩.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 39. Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 133-135.

(٣) أبو شقرا، الحركات، ص ٤١.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 39.

(٥) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٧.

(٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78, p. 141.

(٨) راجع عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٦٣ - ١٦٨.

وإن تناقضت في سرد كثير من الأحداث. وإننا لنضرب صفحاً عن إعادة ذكر وقائعها وأحداثها.

وتصور لنا الوثيقة التي أرسلها اختيارية بلدة جزين إلى اختيارية دير القمر مشاهد حية لما كان يجري على سائر جبهات القتال من «طرح للصوت» وكبس للأهالي وجرح للأنفار من جراء استعمال «الحجار والعصي وضرب النجاق» (المنجنيق) وضرورة اليقظة عند طرح الصوت وتدير كل شيء بما يحسن<sup>(١)</sup>.

شكل معسكر بعبدًا تجمعاً للقوات الوافدة إليه من كسروان وأقصى الشمال. وقدم البطريك له النفقات والمؤن والعلايف والبارود والرصاص من أموال الكنيسة والرهبانيات الواردة إليهما من فرنسا والنمسا<sup>(٢)</sup>. وكانت القيادة فيه للأمرء الشهابيين وخصوصاً الأمير ملحم الذي رأى في القضاء على بشير الثالث، فرصة له للقفز إلى سدة الإمارة الشهابية<sup>(٣)</sup>. وكانت مهمة المسيحيين في معسكر بعبدًا فك الطوق المضروب على الأمير بشير في دير القمر، وتخليص المدينة من السيطرة الدرزية. لكن الأهواء المتعددة والميول المتباينة ما لبثت أن عصفت بالقيمين عليه. فنشر ممثلو البطريك في المعسكر روح التعصب الديني لتجيش الفلاحين واستنهاضهم في محاربة الدروز. وقد تفنن رجال الدين الموارنة والمبشرون الكاثوليك في التحريض والإثارة، حتى إن الأساقفة طافوا على قرى الموارنة وهم يحملون الصليب ويهددون بالحرمان كل من لا يشارك بحمل السلاح<sup>(٤)</sup>. أما الأعيان النصارى، فقد وعوا أهمية مصالحهم وامتيازاتهم

(١) انظر الوثيقة رقم ١١ في باب الملاحق.

(٢) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٢.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 33-40.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 40. Voir aussi: Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 151.

ورد في الوثائق البريطانية أنه «بالوقت ذاته جاء خوارنة من جزين ومن دير مشموشة إلى صيدا لأجل مشترا سلاح وجبخانه. وكانت النصارة بصيدا تساعد الرهبان المذكورين لأجل الحصول على مرغوبهم، وأما الحكم المحلي حينما سمع بهذا الحادث أطلق منادياً بأنه لا يخرج في البلد ولا صنف من أنواع الجبخانه والأسلحة، وأن لا أحداً يصرف هكذا أصناف على الجبلين. وأما أهالي الجبل حينئذ كانت تشتري الجبخانه وتحضرها إلى خان الفرنساوية الكافي بهذه البلدة، ووكيل قنسلوس فرانسوا الخواجة يوسف كوني والخواجة اسكندر كتافكو وبعض الفرنساويين كانوا يضعوا هذه الجبخانه في =



المقاطعية السياسية والاقتصادية، وهم وإن كانوا قد أجبروا على المشاركة في حرب تناقض مبعث سلطاتهم وامتيازاتهم، إلا أنهم كانوا غير ملتزمين بالسير فيها حتى النهاية، وخصوصاً أن مشاركتهم جاءت من باب المجاملة واللياقة تجاه البطريرك، واحتراماً لتوجهاته السياسية التي غلفها بطابع حماية الرعايا المسيحيين في دير القمر أمام ما بدا من هجمة الدروز عليهم. لذلك لم يكن باستطاعتهم الذهاب مع مخططات البطريرك إلى أبعد من بلدة بعبدا. وفي بعبدا ظهرت توجهات القوى المسيحية وقد تمحورت حول ثلاثة اتجاهات. الاتجاه الأول ساهم في توتير الأجواء السياسية والأمنية بهدف إعادة الأمير بشير الثاني إلى سدة الحكم، يشجعه الأمراء الشهابيون الذين تولوا قيادة الفرق المقاتلة<sup>(١)</sup>. ولم تكن توجهات البطريرك بعيدة عن هذا الاتجاه. ولكنه فضل لعب هذه الورقة بذكاء إلى أن يحين موعد كشفها<sup>(٢)</sup>. والاتجاه الثاني كان يؤيد بشير الثالث، وقد ظل البطريرك داعماً له من الناحية الظاهرية على الأقل إلى أن عزلته السلطنة. وقد أجمع المؤرخون على أن النصاري المجتمعين في بعبدا اختلفوا فيما بينهم على الإمارة بين البشيرين قاسم عمر وقاسم ملحم فتقاعسوا عن إنجاد دير القمر حتى يتم تدميرها، وفي ذلك أمل كبير لإرجاع بشير قاسم عمر إلى سدة الإمارة الشهابية<sup>(٣)</sup>. وإذا كان هذا واقع المتشدد في القتال، فكيف كانت حال الذين لا مصلحة لهم فيه هؤلاء هم أصحاب الاتجاه الثالث، وقد رأيناهم أبعد ما يكونون عن تبني توجهات الحرب والقائمين بها. وقد أدرك هؤلاء المقاطعيون أن انهيار سلطة المشايخ الدروز في المناطق الجنوبية من الإمارة سوف يؤدي لاحقاً إلى

= اخراج وبعثها على خيل ويركبوا ويخرجوها خارج البلدة ويسلموها إلى النصاره. انظر الوثائق البريطانية.

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78, p. 142.

هناك مجموعة من الوثائق البريطانية مصورة عن الأرشيف البريطاني، ومحفوفة في المركز الوطني للمعلومات والدراسات والمكتبة الوطنية في بعقلين.

(١) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٤٨. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٨١. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٣٧ - ٤٠.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 48.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٢ - ٣٣. أيضاً: ابراهيم أبو سمرا غانم، أبو سمرا غانم، ص ١٠٨.

فقدانهم هم أنفسهم ما يتمتعون به من سلطات مقاطعية وامتيازات طبقية. فميزوا موقفهم عن مواقف سائر القيمين في معسكر بعبدا، وشاركوا في القتال بصورة شكلية غير فعالة، وكانوا على وشك الانسحاب لولا تهديد البطريرك لهم بالحر<sup>(١)</sup>. وهذا ما حمل المؤرخ طنوس الشدياق الذي كان يشارك أبناء ملته في القتال على وصفهم «بالمشايخ النصاري الخونة» تدليلاً منه على عدم موافقته على مسلكهم المشبوه أثناء الفتنة. واتهمهم تارة بأنهم «أطلقوا الرصاص وولوا الإذبار» وبمراسلتهم «وجوه دروز الشويقات» وتارة أخرى بعزمهم «أن ينفضوا من بعبدا برجالهم إلى أوطانهم» و «قد سبقوهم على الأدبار»<sup>(٢)</sup>. وكان هدفهم من هذا إلحاق الهزيمة بالنصاري، والقضاء على الأمير في دير القمر، فيضطر النصاري جميعاً إلى المطالبة بعودة الأمير بشير قاسم عمر من منفاه<sup>(٣)</sup>.

شكلت انقسامات المعسكر الماروني الأسباب الحقيقية لانزمام النصاري السياسي والعسكري. وبدا أن ما يطرحه البطريرك الماروني لم يلق الموافقة ليس فقط من الفريق غير المسيحي، وإنما أيضاً من الفريق المسيحي المتعدد الأهواء والانتماءات. ويبدو أن أسباب خسارتهم في دير القمر وبعبدا تكمن في انقساماتهم السياسية أكثر مما هي في طبيعتهم القتالية<sup>(٤)</sup>، وإن الصراع في حقيقته تمحور حول مسألة الزعامة المسيحية. أ تكون تقليدية كما كانت في السابق، وكما هي في المقاطعات الدرزية وأساسها الأعيان والزعماء المقاطعيون. أم تكون تيوقراطية دينية عبر رجال الدين المسيحيين، وخصوصاً الكنيسة المارونية ورأسها البطريرك. وقد ظلت هذه المسألة لب الصراع الدائر والأحداث الدموية والمأساوية طوال سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠، إلى أن حسم بشكل توافقي في النظام الأساسي لجبل لبنان. فكان أن دمج النظام القديم من خلال رموزه وشخصياته بالنظام الجديد القائم على المجالس التمثيلية كحل وسط مقبول به من قبل الأكثرية.

ولم يكن الانقسام في الصف المسيحي على المستوى الماروني فحسب.

(١) ايلى حريق، التحول السياسي، ص ١٨٨.

(٢) راجع طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٤ - ٤٨٨.

(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٧.

(٤) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 137.



فالأرثوذكس كانوا «يعانون من الموارنة وتعصبهم الكاثوليكي». وكانوا يتهمونهم بأن لا حدود لغطرستهم تجاه سائر الطوائف المسيحية في حالة انتصارهم. أما عندما تحمل بهم المصائب فيسمون غيرهم من المسيحيين إخواناً لهم وأقرباء<sup>(١)</sup>. حتى أن بعضهم «كان يكره الموارنة لتغطرسهم واعتبارهم كل نصراني على غير مذهبهم هرطقياً يجوز قتله وسلبه. ولطالما قاسى الروم والبروتستانت الأهوال من الموارنة»<sup>(٢)</sup>. وجاء الهجوم على بلدة الشويفات الدرزية - الأرثوذكسية من قبل معسكر بعبداء بعد أن أعطي العهد للبلدة من قبل زعماء المعسكر الماروني بعدم محاربة دروزها لقاء عدم تعرض هؤلاء لمن يذهب من النصاري إلى دير القمر<sup>(٣)</sup>، ليدفع الأرثوذكس إلى الوقوف مع الدروز لرد الهجوم الماروني عن بلدة الشويفات وحتى المحاربة إلى جانبهم ومهاجمة عساكر الموارنة في عدة مواقع<sup>(٤)</sup> في عملية بدت صغيرة إلا أنها كانت تعبر عن تنسيق جدير بالذكر بين رجال الدين الأرثوذكس والأعيان المقاطعيين الدروز<sup>(٥)</sup> بفعل تأثير الكهنوت اليوناني على الأرثوذكس وإطلاعهم على خطط الكنيسة المارونية وطروحاتها السياسية.

وفي إطار تحليل مواقف سائر القوى الطائفية آنذاك تسجل المصادر وقوف الروم الكاثوليك إلى جانب الموارنة. فقد وجّه مطران الروم الكاثوليك في زحلة نداء دعا فيه كل «المسيحيين الحقيقيين» لحمل السلاح وألا يعودوا من الظفر قبل أن يخربوا كل شيء باستثناء المس بالنساء. أما ما تبقى من قتل ونهب وحرق، فهي لهم لأن حربهم هذه مقدسة<sup>(٦)</sup>. كما وقف المشايخ الحماديون المتأولة إلى الجانب المسيحي، فقدم ثلاثة منهم على رأس ثلاثين فارساً للانضمام إلى معسكر بعبداء وشاركوهم في بعض الوقائع التي جرت في الشويفات<sup>(٧)</sup>. وحمى خنجر الحرفوش وفصيصة من المتطوعين المتأولة مدينة زحلة بطلب من قنصل روسيا خشية

(١) بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٧٢.

(٢) انظر شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٦.

(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

(٤) تشرشل بين الدروز والموارنة، ص ٣٢. بازيلى، مصدر سابق، ص ٣٧٤.

(٥) بازيلى، مصدر سابق، ص ٣٦٤.

(٦) تشارلز تشرشل، جبل لبنان، عشر سنوات اقامة ١٨٤٢ - ١٨٥٢، ترجمه عن الانكليزية فندي

الشعار، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٢.

(٧) الشدياق، مصدر سابق، ص ٤٨٣ و ٤٨٨.

تجدد هجوم الدروز عليها<sup>(١)</sup>، في حين أن بعض السنة والشيعه في جهات صيدا ساعدوا الشيخ سعيد جنبلاط في عملياته العسكرية التي جرت في جزين وجوارها<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - مسؤولية العمال العثمانيين عن الأحداث:

لقد اتهم المؤرخون النصاري العمال العثمانيين بالوقوف إلى جانب الأعيان الدروز ومساعدتهم في بعض المواقع ضدهم، والتضييق عليهم وتجريدتهم من السلاح قبل مهاجمتهم من قبل أخصامهم الدروز. فضلاً عن أن السر عسكر سليم باشا كان على علم بمهاجمة الدروز لدير القمر قبل وقوع ذلك بأربعة عشر يوماً<sup>(٣)</sup>. إن نفي علم العمال والموظفين العثمانيين بالأحداث الواقعة، أو التي ستقع في المدى القريب لا يعتبر مبرراً لنفي مسؤوليتهم التقصيرية والاحترازية في تحمل وزر الأحداث التي وقعت، فكيف إذا ما علمنا أن هؤلاء بحكم موقعهم في السلطة وما يرتبط بهم من موظفين ومخبرين وعملاء، وغير ذلك كانوا منتشرين في مختلف مناطق الجبل يعلمونهم بكل شاردة وواردة وينقلون إليهم وبشكل متتابع تطور الأوضاع الأمنية والسياسية وتحركات فرقاء النزاع، فضلاً عن وجود عملاء ومخبرين للقناصل الأجانب الذين كانوا على اطلاع واسع بحقيقة ما كان يجري. ولكن هذا العلم بحقيقة الأشياء من قبل العمال العثمانيين ربما كان يتوافق مع مخططاتهم ومشاريعهم التي حاولوا تنفيذها في جبل لبنان مستغلين الأحداث الواقعة بين الفرقاء متدخلين أحياناً لتصويب مسيرتها حتى تصب في النهاية في خاتمة ما يريدون.

وبناء على ذلك فقد قررت السلطنة العثمانية إنهاء حكم الإمارة الشهابية، واعتبرت هذا الإنهاء حجراً أساسياً للبناء عليه. وهذا ما يفسر عدم تدخلها لإنقاذ

(١) بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٣. انظر نص عريضة اختيارية زحلة إلى قناصل الدول في الوثائق البريطانية، الورقة ١٨٣.

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 183.

(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٩.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٥.



الأمير المحاصر مدة خمسة وعشرين يوماً إلى أن استنزفه الحصار مادياً ومعنوياً من خلال تعرضه للسلب والضرب والإهانة عند خروجه من دير القمر على يد بعض الدروز، خلافاً لصك التعهد النكدي الذي أعطي له من قبل الشيخين حمود وناصر الذين أرادوا «كف الغوغاء عن سلبه احتراماً لوسامه السلطاني، ولكن الرعاع طمعوا بأشياءه الثمينة فلحقوا به في الطريق وأتموا سلبه»<sup>(١)</sup>. ولا يخفى ما في هذه الصورة الواقعية من اتهام المناصب الدروز والعمال العثمانيين الذين واكبوا خروج بشير الثالث من دير القمر بالتقاعس عن حمايته جسدياً ومعنوياً علماً أنهم لو أرادوا ذلك لما تجرأ أحد على مسه أو التحديق به شذراً. وقد جاء عزله فيما بعد وتولية حاكم عثماني مكانه ليدل على توجه الباب العالي للتخلص من حكم الشهابيين نهائياً. وقد ظلت مسألة إعادة الأمراء الشهابيين إلى الحكم تنتج فصلاً كما سنرى لاحقاً. وهذا ما دفع والي صيدا سليم باشا إلى إصدار نشرة هدد فيها كل من يطالب بعودة الأمير بشير عمر أو أحد من أسرته الشهابية إلى الحكم أو يذكر اسمه أو اسم أسرته بأشد العقوبات<sup>(٢)</sup>.

ثم إن السلطنة العثمانية في علاقتها مع الطوائف الدينية والاثنيات التي كانت تشكل بناها الديمغرافية لم تكن لتساوي بينها، وقد علمتها التجارب السابقة، والأزمات التي مرت بها أن تبني سياستها تجاه تلك الطوائف على شيء من الخبث والخديعة، وخصوصاً تجاه الطوائف المشكوك بولائها السياسي. وكان الموارنة منذ الحروب الصليبية وحتى هذا التاريخ يعتبرون في نظر الغربيين «الخدام الأمعاء» وأنهم «كالورد بين الأشواك» و«أعز بنبيهم» و«أنهم لم يتزعزعوا في الإيمان». ولأحبار رومة في الموارنة كلام من ذلك لا يعد ولا يحصى<sup>(٣)</sup>. هذا التوجه لدى النصارى وجد فيه العثمانيون مصدراً لاتهمهم بعدم الولاء لهم، وبلاستقواء الدائم بالقوى الأجنبية التي تمكنهم تدريجياً من التمتع ربما باستقلال مغاير وخطر على مصلحتهم السياسية. كما كان الأتراك يضيّقون ذرعاً بالنصارى

(١) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكديّة، ص ١١٧. أنظر أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 55.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٣) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٣١. أيضاً: الخور اسقف يوسف داغر، بطارقة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨، ص ٧٢.

لعلاقتهم الوطيدة بالأجانب وخصوصاً علاقة الموارنة بفرنسا، وبالدروز لقوة شكيمتهم وصعوبة تطويعهم، لذلك انصب جهدهم حينئذ على أن يخفّضوا من شأن كل عنصر يظهر أنه مصحوب بمثل هذه المظاهر الخطرة. فآثروا الدروز ضد المسيحيين، وشجعوا المسيحيين في رغبتهم بالتخلص من الدروز. وعندما وقعت الواقعة بين الفريقين لم يقدموا على أي تدبير لوقف النزاعات العدائية أو لمعاقبة أولئك الذين كانوا مسببين من الطائفتين<sup>(١)</sup>. ولم تتحرك القوى العثمانية لإعادة الأمن والهدوء إلى مناطق النزاع، إلا بعد أن أخضعت حرباً جميع المقاطعات المختلطة إلى سلطة الأعيان الدروز، وبعد مداخلات متكررة من قبل قناصل الدول الأوروبية، سيطرت الفرق العثمانية على دير القمر وزحلة<sup>(٢)</sup>، حتى أن بعض المصادر لم يتورع عن اتهام مندوبي السلطان وعماله بأنهم لم يتصرفوا على هذا النحو لو لم يكونوا مفوضين بتعليمات سرية من الباب العالي<sup>(٣)</sup>. لكن نسيب النكدي أورد في مخطوطته الأسرة النكديّة ما ينفي هذا الإدعاء خصوصاً وأن الشيخين حمود وناصر كانا من الضالعين في الفتنة والنافخين في بوقها. ومع ذلك لم يروّ عنهما أو عن أبنائهما ما يشير إلى تلقي أي منهما أية أوامر من الدولة للقيام على النصارى أو أنه كان لها يد في ذلك<sup>(٤)</sup>.

#### ٤ - انتهاء الحرب الأهلية الأولى:

استمر حصار الأعيان المقاطعجيين لدير القمر مدة خمسة وعشرين يوماً نضجت خلالها مشاريع السلطنة العثمانية في جبل لبنان لعزل بشير الثالث عن سدة الحكم وإنهاء الإمارة الشهابية. فأرسل والي صيدا كلاً من أيوب باشا، وعبد الفتاح آغا حمادي<sup>(٥)</sup> إلى دير القمر لوقف القتال فيها وإخراج بشير الثالث

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) بازي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٤.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٦.

(٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكديّة، ص ١٠٧.

(٥) ورد اسم محمد عبد الفتاح آغا حمادي عدة مرات في سجلات المحكمة الشرعية في بيروت وفي بعض المصادر التاريخية والوثائقية. يمكن مراجعة ذلك لدى حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي =



منها<sup>(١)</sup>. وبعد مفاوضات مع الشيوخ النكديين ناصيف وحمود توصلوا إلى اتفاق قضى بأن يخرج «الأمير المحاصر من الدير مع دابرتة بالأمان وأن يسلم أهالي دير القمر سلاحهم إلى مشايخهم النكديين، وأن عليهم أمان الله ورأى الله، وكتبوا صكاً مشعراً بذلك»<sup>(٢)</sup>.

تم إخراج الأمير الحاكم من دير القمر<sup>(٣)</sup> وأرسل إلى بيروت، إذ إن التمرد عليه خلعه قبل أن يصدر الباب العالي فرماناً بذلك<sup>(٤)</sup>. وقد تعرض أثناء خروجه من دير القمر للإهانة والضرب<sup>(٥)</sup>. وكانت السلطنة العثمانية قد أرسلت إلى بيروت السر عسكر مصطفى نوري باشا على رأس قوة بحرية في محاولة منها لإعادة الأمن والنظام، ومفوضاً بصلاحيات مطلقة في العمل لإقرار الترتيبات الحكومية الجديدة<sup>(٦)</sup> القاضية بعزل بشير الثالث عن الحكم وإنهاء الإمارة الشهابية ومحاولة تثبيت حكم عثماني مباشر في البلاد. وكانت السلطنة العثمانية قد بدأت معارضتها لحكم بشير الثالث منذ أن أصدرت أمرها بإعادة الملكيات العقارية إلى

= والسياسي في بيروت، والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر. الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٧، ص ١٤٠ و ٢١٥ و ٣٣٩. كما ورد أيضاً في وثائق هذه الدراسة رقم ١٢ و ١٩ و ٢٠ في باب الملاحق.

- (١) انظر الوثيقة رقم ١٢، وعيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف، ص ٧٠٠.
- (٢) أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٣٧. شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٦ - ٨٧.
- (٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٨. أيضاً: نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكديّة، ص ١١٧.
- (٤) أوردت المصادر التاريخية وصفاً لإخراج بشير الثالث وجماعته من دير القمر. فذكرت أنه تعرض ورجاله للإهانة والشتم والضرب. وسلبت أسلحتهم وأموالهم، وأخذ من الأمير ختمه وسيفه. كما ذكر أنه جرد من قلنسوته والقسم الأكبر من ملابسه، وأطلق عليه أحد الدروز النار فأخطأه. ويورد رستم باز النص الآتي: «فلاقوه الدروز إلى مرج القطن، وأنزلوه عن فرسه، وأخذوا النيشان من رقبته، وشلحوه وأبقوه في قميص وشنتيان زغير وعرقية. ونكزه واحد في البارودة في دبره قايلًا: إلى الطاحون اذهب». انظر: رستم باز، المذكرات، ص ١٠٦، والشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٨٨. وتشربل، بين الدروز والموارنة، ص ٣٣.
- (٥) بازيل، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٤. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 235.

- (٥) راجع الوثيقة رقم ١٢ في باب الملاحق، وما ورد فيها: «والحقيقة ظاهرة وهي الأمير بشير بو طحين حاكم الجبل حصروه الدروز وتسلموا أمواله ولم يعرفوه بصفة حاكم وأخرجوه من الجبل مهان».
- (٦) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٤٦. أيضاً: بازيل، مصدر سابق، ص ٣٧٥.

أصحابها المقاطعيين الدروز، كما أنها لم تكن راضية عن سياسته الانكليزية<sup>(١)</sup>. وقد وجدت في ضعفه، وانتفاضة المقاطعيين عليه، والأحداث الجارية فرصة لتحقيق سياستها، فتركت الأمور تتفاقم على الشكل الذي رأيناه، وحين وصلت إلى نقطة اللارجوع أرسلت مصطفى باشا الذي ما إن وصل إلى بيروت حتى استدعى إليه الأمير الحاكم، وعزله عن الحكم ثم حجّزه إلى حين إرساله إلى الآستانة<sup>(٢)</sup>. وتروي بعض المصادر أن مصطفى باشا نصّح بشير الثالث بالتنازل طوعاً عن الحكم بعد أن أصبح من المتعذر عليه الاستمرار فيه بحكم ما حدث، عارضاً عليه حكم بلاد جبيل، لكن بشيراً رفض العرض وطالب بالاحتكام إلى القضاء. عندها عزله السر عسكر بدعوى عدم أهليته، وأرسله إلى الآستانة منهياً بذلك حكم الشهابيين بعد أن استمر نحو قرن ونصف القرن<sup>(٣)</sup>.

وتابع مصطفى باشا، ما كان قد بدأه سليم باشا من اتصالات مع الفريقين المتنازعين لإقرار السلام والأمن، وتوقيع الصلح فيما بينهما. فاستدعى الأعيان الدروز والنصارى إلى بيروت وأكرمهم بأن خلع عليهم جبباً مقدمة كي يدفعهم إلى القبول بحاكم من قبل الدولة. وفي الوقت الذي رفض فيه النصارى، تنصيب مثل هذا الحاكم مصرين على تعيين حاكم مسيحي من الأسرة الشهابية، قبله الدروز<sup>(٤)</sup> لأمرين، أولهما لأنه يخلصهم من حكم الأسرة الشهابية المنتصرة، والجائر تجاههم، وثانيهما بادرة لتحسين العلاقة مع السلطنة العثمانية وعمالها المحليين. وقد استمر هذا الوضع حتى مطلع سنة ١٨٤٢ تاريخ تعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على الجبل<sup>(٥)</sup>.

انتهت أحداث الحركة الأولى بكارثة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي

- (١) أيضاً: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, Documents Diplomatiques, T. 6, p. 430-431. p. 110-111.

- وميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان، ص ١٥٤.
- (٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 86.
- (٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٨٢ - ٨٣. أيضاً: F. MASSEY, Druze History, p. 82.
- (٤) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 81-85.
- (٥) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٤٣٢.



فضلاً عن السياسي. ورد المؤرخ مكاريوس أسبابها إلى «طمع بطريك الموارنة في مد نفوذه وتعصبه على كل من خالفه في مذهبه، وأوقد نارها الدروز الذين رأوها خير واسطة للدفاع عن استقلالهم ولقهر الأعداء وإذلالهم، وشدد وطأتها الأتراك بدسائسهم ومكرهم وعدائهم للطائفتين»<sup>(١)</sup>. وخشي البطريك الماروني قبيل انتهاء الأحداث أن يتقدم الدروز نحو كسروان، فاتصل بالإنكليز للحؤول دون ذلك<sup>(٢)</sup>. وكانت حصيلة هذه الحرب أن دمرت أكثر من سبعين قرية ومدينتين (زحلة ودير القمر) كلياً أو جزئياً. وأحرق ما يقارب ٤٤٠٠ منزل وقتل من الجانبين نحو ألف وخمسمائة شخص<sup>(٣)</sup>، وخسارة مادية قدرت بنحو نصف مليون من الدولارات<sup>(٤)</sup>. وقد كان لهذه الخسائر أهمية كبيرة فتحت الباب أمام المطالبة بالتعويضات عنها، فضلاً عن التعويضات الناجمة عن الأضرار اللاحقة ببعض ممتلكات المسيحيين خلال حرب إبراهيم باشا المصري سنة ١٨٤٠<sup>(٥)</sup>، وهو موضوع سيأخذ أهمية خاصة في جميع الإجراءات والمباحثات ومساعدات الدول الأوروبية، وسينتج فصلاً جديدة عند كل فتنة ابتداء من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٨٦٠ تاريخ الفتنة الكبرى في بلاد الشام. لكن الأشد إيلاًماً من ذلك كله أن

(١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٠٠.

(٢) لا يقل قنصل روسيا قسطنطين بازيلى عن شاهين مكاريوس تهجماً على البطريك الماروني، فيتهمه بأنه «رمى القبائل اللبنانية في أتون هذه المصائب لتخلفه وأنانيته ونزل إلى القرى الساحلية استعداداً للهروب على مركب فرنسي فيما لو هجم الدروز بعد أن خيم الخوف على كل السناجق الشمالية». انظر بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٧٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 46 et 50.

أما شاهين مكاريوس، فيورد النص الآتي: وكان الدروز ينوون بعد هذا النصر أن يتقدموا على كسروان ويفتكوا بالموارنة وبطريركهم، فرأى الشيخ نعمان جنبلاط أن العداء زاد عن الحد ومنع قومه عما ينوون فعدوا بأمره ورأى البطريك أن طنطنته لم تقدر ومساعدته لم تنجح وعلم أن الدروز فتكوا بقومه وملكوا البلاد فخاف العاقبة وأراد الفرار بنفسه فخبر في ذلك قبطان إحدى البواخر الإنكليزية ورجاه أن يحمله من الدروز، وفاته أنه كان قبل ذلك بأيام قليلة يحرم كل من يحول نظره إلى مراكب الإنكليز ويحلل قتل كل من والاهم ويعدهم أكفر الكافرين». انظر: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٩١ - ٩٢.

(٣) بازيلى، المصدر السابق، ص ٣٧٣. انظر أيضاً بهذا المعنى: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٣٧٦.

(٤) فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية حتى عصرنا الحاضر، ص ٥٢٧.

(٥) وهذا ما أشارت إليه الوثيقة رقم ١٣. انظر أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٥.

الأراجيف والدعايات المغرضة تركت في الصدور عند بعضهم بذور الكراهية والحقد والعداء تجاه البعض الآخر، وهذا، إذا لم ينزع من الأذهان، يبقى النار كامنة تحت الرماد، وقد يجدد تلك الأحداث الدامية بين الفريقين، مما يؤدي إلى استئناف نشاطهما الدموي المقيت.

#### د - العلاقات الدرزية - الإنكليزية:

حاولت كل من فرنسا وبريطانيا خلال هذه الفترة الاعتماد على قوى محلية توازر جهودها وتكون لها بمنزلة مرتكزات تعتمد عليها في مشاريعها السياسية والاقتصادية. وكانت فرنسا بحكم علاقتها التقليدية والتاريخية تعتمد على الموارنة بشكل أساسي ومطلق. لكن نكسة أملت بهذه العلاقة سنة ١٨٤٠ من جراء وقوف الموارنة، وعلى رأسهم البطريك إلى جانب السلطنة العثمانية وبريطانيا ضد الحكم المصري. وقد جاء ذلك نتيجة التحرك السياسي الكثيف الذي قام به العملاء الإنكليز بهدف فسخ هذه العلاقة العضوية والحلول مكان الفرنسيين. وشعرت فرنسا بالانقلاب الخطير الذي أحدثته الموارنة في سياستها الشرقية، فحاولت الالتفاف عليه واستيعابه مقدمة لتلافي مخاطره في المستقبل باعتبارهم حجر زاوية الوجود الفرنسي في بلاد الشام، وعملت على إعادة التواصل معهم واكتساب الرأي العام المسيحي، الذي ما انفك الإنكليز والنمساويون والروس يغازلونه، خصوصاً بعد أن أبدى العملاء الأوروبيون غير الفرنسيين تحركاً كبيراً، وانخفضت أسهم فرنسا لدى السكان حتى أن أهالي بلدة تنورين قاموا بإغلاق كنيستهم وإرسال مفاتيحها إلى البطريك مطالبين إياه بحماية الإنكليز وحتى قبول مذهبهم<sup>(١)</sup>، لكن فرنسا لم تلبث أن رمت علاقتها بالموارنة خلال سنة ١٨٤١ وزوّدت البطريك بمساعدات ومعونات عينية ومالية<sup>(٢)</sup> بلغت عشرين ألف ليرة ذهبية «غذاء لحرب تمكنه من تنفيذ غايته إذا وجب الأمر بالقوة»<sup>(٣)</sup> مقدمة لاستعادة النفوذ الذي بدا وكأنها فقدته سنة ١٨٤٠. كما أكدت لهم أنها لن تفرط

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 332, T. 24, p. 311.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 345-346 et 442-443.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٧٥. تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٨.



بأي وسيلة من أجل تطوير الوجود الماروني في الجبل، واستعدادها لإعطائهم ضماناً للمستقبل<sup>(١)</sup>. وقد وفقت بهذا الشأن توفيقاً لم يكن مفاجئاً لما يعتقده البريطانيون ويرجحون حصوله.

وكان الانكليز خلال سنة ١٨٤٠ يعملون على خطين متوازيين: الدروز والموارنة على حد سواء. وقد ظهر ذلك في علاقتهم الجيدة مع البطريرك الماروني من جهة، والأعيان المقاطعيين الدروز من جهة أخرى، فقاموا بالتوسط لدى محمد علي لإطلاق سراح المشايخ الدروز المنفيين إلى بلاد السنار في السودان<sup>(٢)</sup>. وقد وفق الانكليز في إطلاق سراحهم فتولى والي الخرطوم مهمة إرجاعهم إلى مصر<sup>(٣)</sup>، حيث أكرمهم العزيز، وقام الكولونيل نابيير ابن السر تشارلز نابيير بتأمين عودتهم إلى بيروت على ظهر سفينة انكليزية<sup>(٤)</sup>.

ظل الانكليز طوال سنة ١٨٤١ يبحثون عن نقطة ارتكاز يوازنون بها النفوذ الفرنسي في جبل لبنان<sup>(٥)</sup>، فتبنوا في البداية سياسة متوازنة بين الفرقاء. وهم وإن وطدوا علاقتهم بالدروز، إلا أنهم لم يتخلوا عن الأمير بشير الثالث، كذلك حاولوا الإبقاء على العلاقة الودية مع البطريرك للحؤول دون تأثره بالسياسة الفرنسية. لكن الفرنسيين كانوا آنذاك قد قطعوا شوطاً كبيراً في استعادة عواطف الموارنة وثقتهم بهم، وكان التوتر السياسي قد بلغ أقصاه في الجبل عشية انفجار العمليات العسكرية. في هذه الفترة جاء تقرير الكولونيل روز ليعتبر «أن الموارنة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا... وعليه لم يبق لانكلترا أن تختار في الأمر، بل أمسى من المحتم عليها عضد الدروز»<sup>(٦)</sup>. وكما لم يكن باستطاعة البطريرك تجاهل مشاعر الدولة الفرنسية إزاء عدوتها التقليدية بريطانيا، كذلك لم يكن باستطاعته من خلال علاقته ببريطانيا أن يتجاهل الدعوات التبشيرية الإنجيلية

(١) Documents Diplomatiques, T. 6, p. 332.

(٢) المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٠ - ٤٨٠.

(٣) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٧٤.

(٤) NAPIER, The War in Syria. V. 2, p. 261. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 6, p. 449-450.

(٥) M. LAMMENS, La Syrie Précis historique, p. 301.

(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٧٣.

والمذهب البروتستانتي المتنامي على يد المبشرين، وقد سُحقت كل جهود البروتستانت من جراء إجراءات الكنيسة الصارمة، إلى حد أنها رمت بالحرم كل من يعرف أنه يخالط الإنكليز أو الأميركان. فمنعتهم من دخول الجبل وأحرقت كتبهم الدينية أمام العامة، كما زرعت في عقول رعاياها الموارنة أن الانكليز كفرة ملحدون خارجون عن الكثلكة والكنيسة. ثم أن البطريرك نشر سنة ١٨٤٠ عند وصول الأسطول البريطاني إلى الساحل تعميماً منع فيه رعاياه من «التفرج» على هذا الأسطول تحت طائلة عقوبة قلع العينين. وهكذا فإنه استعمل كل ما يمكن أن ينتجه العقل الإكليركي لمنع انتشار الآراء الانكليزية سياسياً ودينياً بين جماعات المؤمنين الموارنة<sup>(١)</sup>. وفي مقابل ذلك فقد رغب الدروز في أن يربحوا دولة عظمى كبريطانيا تعضدهم وتدافع عنهم<sup>(٢)</sup>، فكانوا يرحبون بجماعات الانكليز أينما وجدوهم، ويظهرون لهم عطف الأهل والأنساب ويطلبون إليهم أن يفتحوا لهم المدارس لتعليم أولادهم وتثقيفهم<sup>(٣)</sup>، غير أن العلاقة بشكلها الرسمي لم تبدأ إلا في صيف ١٨٤١ عندما توجه الأعيان الدروز إلى طلب الحماية من انكلترا. أولت الحكومة البريطانية هذا الطلب أهمية خاصة. وقد تولى الشيخ نعمان جنبلاط وهيوغ روز المفاوضات وأبلغ بالمرستون نتائجها في شهر أيلول سنة ١٨٤١. وبات الفريقان على قاب قوسين من التوقيع على اتفاقية ودية تتناول العلاقات التجارية والثقافية، ثم جرى توقيع هذه الاتفاقية السرية على متن إحدى السفن الانكليزية الراسية في مرفأ صيدا. وقد حضر عن الجانب الدرزي الشيخان نعمان وسعيد جنبلاط والأمير حيدر أرسلان<sup>(٤)</sup>، وعن الجانب البريطاني بعض ممثلي الحكومة الانكليزية. وقد تعهد الدروز بتسهيل انتشار النفوذ الانكليزي في مناطقهم بما في ذلك نشاط الإرساليات التبشيرية البروتستانتية. في حين تعهد الانكليز بحماية الدروز والسماح لأولاد المشايخ منهم بالسفر إلى لندن لتلقي

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 25.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 18.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٢٩. أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٨٠.

(٤) انظر ترجمة الأمير حيدر أرسلان لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ١٣٥ - ١٣٦.



العلم<sup>(١)</sup>. ويبدو أن سفر الشيخ اسماعيل جنبلاط<sup>(٢)</sup> الأخ الأصغر للشيخ نعمان إلى لندن كان من ضمن التوجه العملي لهذه الاتفاقية<sup>(٣)</sup>. ولا يستبعد أن يكون تخلي الشيخ نعمان الابن الأكبر للشيخ بشير جنبلاط عن زعامة الحزب الجنبلاطي لمصلحة أخيه الشيخ سعيد قد جاء نتيجة لتراجع محاولة التقارب مع فرنسا، وإخفاقه في السفر إليها لإجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية وطلب حمايتها عوضاً عن بريطانيا<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن توجهاته الإنسانية الدينية وترفعه عن المشاركة في موبقات الحرب الأهلية.

لقد حسم الفرقاء المحليون مواقفهم وولاءاتهم الخارجية، كما حسم الفرقاء الأوروبيون التزاماتهم تجاه السكان المحليين فكان أن تبلور خلال هذه الفترة وخصوصاً في أواخر سنة ١٨٤١ محوران أساسيان: محور درزي - انكليزي تبنى فيه الانكليز مساعدة الدروز تجاه الموارنة ويحظى بعطف السلطنة العثمانية، مقابل محور ماروني - فرنسي تبنى فيه الفرنسيون مساعدة الموارنة<sup>(٥)</sup> المدعومين أيضاً من قبل النمسا. في حين قام محور ثالث أقل أهمية من المحورين السابقين هو المحور الأرثوذكسي - الروسي<sup>(٦)</sup>، وهذا ما أعطى التدخل الأوروبي لاحقاً بعداً دولياً كبيراً، إن على مستوى السكان ونزعاتهم أم على مستوى السلطة والحكام.

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 19. سميليا نسايا، الحركات، ص ١٣٨ - ١٣٩. انظر

أيضاً: مذكرات الدكتور فاندريك من سنة ١٨٣٩ - ١٨٥٠، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٢) انظر ترجمة الشيخ اسماعيل لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) ارسيانوس فاخوري، مخطوطة تاريخ حوادث لبنان، ص ٢٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 19.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 21, ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 137.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 86.

انظر أيضاً: مارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ١٨٤٠ - ١٨٦٠، عهد القائمقاميتين، دار نظير عبود، بيروت ١٩٩٣، ص ٦٨ - ٦٩.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 18.

## ثانياً: عمر باشا النمساوي<sup>(١)</sup>

### أو تجربة الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان ١٨٤٢

كانت توجهات السلطنة العثمانية التي حملها العمال العثمانيون من الآستانة تقضي بعزل بشير الثالث وإنهاء عهد الإمارة الشهابية، مقدمة لإخضاع جبل لبنان للحكم العثماني المباشر عن طريق تعيين أحد الموظفين العثمانيين حاكماً عليه. وقد اتخذت من الأحداث الدامية التي وقعت بين الدروز والنصارى، وضعف شخصية الأمير الحاكم وعدم أهليته مبرراً لعزله وإنهاء حكم الأمراء الشهابيين. وقد تم إعلان ذلك في السادس عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٨٤٢ خلال اجتماع دعا إليه مصطفى باشا في بيروت وحضره الأعيان والزعماء كافة وأبلغهم فيه نهاية حكم الشهابيين، وتعيين عمر باشا النمساوي حاكماً على الجبل<sup>(٢)</sup>.

لاقى تعيين العثمانيين لعمر باشا احتجاج بعض الدول الأوروبية ومعارضتها بنسب متباينة ولأسباب مختلفة. فبريطانيا لم يكن بوسعها الصمت ازاء عزل حاكم عينته بنفسها وعدته رجلها الأول في الحكم. كما أثار هذا التعيين حفيظة الفرنسيين وانتقاداتهم، فاعتبرت فرنسا أن استبدال عمر باشا ببشير الثالث موجب للدهشة والاستغراب، وغير كاف لحقن الدماء، وضبط الأهواء، بل ينبغي اتخاذ وسيلة أضمن فائدة وأرسخ قدماً تراعي عادات الأهالي والحاجات المكانية وروابط هيئتهم الاجتماعية. وإلا فإنه بعد فترة من الزمن تضطرم نار الفتنة بين الأهالي وتكون أشد مما كانت عليه قبلاً. فإذا كان اتفاقهم الحالي نتيجة تعيين الحاكم المسلم فلا بد من أن ينقلب هذا الاتفاق عليه، حتى إذا هوجم من كل جهة يضطر إلى استعمال القسوة، مما يزيد في غضب أهالي الجبل فينشب قتال تكون الأرجحية فيه إلى خصومه، فيعرض شرف سلطانه لعار الإنكسار. ورغبة بتلافي هذه الأخطار يرى أصدقاء الباب العالي المخلصون وجوب لفت نظره إلى هذه

(١) راجع ترجمته لدى: جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق، ج ١، ص ٢٣٨.

(٢) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٤٣٢. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 79 et 81 et 86.



المسألة الخطيرة، وقد أخذوا على ذواتهم ألا ينتقدوا إقدام دولة السر عكسر على تعيين وإل مسلم على جبل لبنان، لكن ثقتهم في حكمة الباب العالي تجعلهم يتيقنون أن التدبير الحالي هو وقتي وأنه سيأمر قريباً باتخاذ التدابير العاجلة لإعادة تنظيم حكومة جبل لبنان على أسس ثابت ومتين<sup>(١)</sup>.

وقد رد الصدر الأعظم على ما أثاره السفير البريطاني بشأن الوضع في جبل لبنان ناسباً القلاقل والفتن التي جرت إلى ضعف بشير الشهابي، وعدم أهليته وكفاءته لتولي الحكم، وأنه لا سبيل لتوطيد دعائم الأمن ما دام أمير الجبل ينتقى من أهليه، فضلاً عن طلب السكان خلع الأمير بشير، واسترحامهم الباب العالي شفاهماً وخطأً أن ينعم عليهم بتعيين أحد موظفيه والياً على جبلهم. كما أكدت السلطنة عدم تشبثها بإبقاء عمر باشا، لأن تعيينه من قبل السر عكسر جاء مراعاة لظروف الحال<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت فرنسا قد شاركت بريطانيا في إبداء دهشتها لعزل بشير ملحم، إلا أنها رحبت به للتحفظات التي أبدتها على سياسته المتعاطفة مع الانكليز، غير أنه لم يكن بوسعها أن تقبل بولاية حاكم مسلم على جبل لبنان. فأعادت المطالبة بالأمير بشير عمر المالطي من منفاه ونسقت عملها في هذا الإطار مع البطريك الماروني، وأنصار بشير الثاني الذين كانوا يقفون بوجه أية سلطة جديدة في البلاد عاملين على اجتذاب الأهالي إلى جانب حاكمهم السابق، وعلى إرهاب المسؤولين بهدف إعادة الأمير المخلوع أو أحد أبنائه إلى الحكم<sup>(٣)</sup>. في حين أن الدروز وجدوا في عزل بشير الثالث ضالتهم المنشودة فرحبوا بعزله الرسمي من قبل مصطفى نوري باشا ونفيه إلى الآستانة، بعد أن أسقطوه وعزلوه بقوة سلاحهم وإجماع رأيهم، كما رحبوا بتعيين عمر باشا كحاكم على الجبل لكونه جاء منهيّاً ولاية الأمراء الشهابيين عليهم. ولما كان موضوع عودة الأمراء الشهابيين وخصوصاً الأمير بشير عمر مطروحاً بشكل دائم على بساط البحث، فقد وجه

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٨٠ - ٨١.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ٨٢ و ٨٤.

(٣) قسطنطين بازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٧٦. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 75.

الأعيان الدروز بعد أشهر قليلة من حكم عمر باشا عريضة إلى الباب العالي أبدوا فيها رفضهم تولية حاكم شهابي عليهم أو أي شخص آخر سواء أكان من الدروز أم من المسيحيين، وطالبوا بتولية أحد خدام السلطنة الأمراء. وهددوا في حال تولية أحد أفراد الأسرة الشهابية بالمهاجرة والتشتت في أنحاء السلطنة العثمانية ليكونوا بمأمن من هذه الأسرة<sup>(١)</sup>.

تولى عمر باشا حكم الجبل في ظروف صعبة. وكانت أسباب التصادم لا تزال كامنة لدى مختلف فرقاء الصراع. فالمقاطعيون الدروز الذين ثملوا بخمرة النصر وذاقوا حلاوة السيادة لم يكن بوسعهم الخضوع لسلطة الحاكم العثماني، ولا حتى لسلطة أي حاكم يقيد سلطاتهم المقاطعية السابقة وامتيازاتهم التي كانوا لا يزالون في فترة استردادها واستعادتها<sup>(٢)</sup>، والأهالي الموارنة لم يكونوا يرضون بالابتعاد كثيراً عن النظام القديم، وتخطي فترة حكم بشير الشهابي، وما أحدثته من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية لمصلحتهم. كما أن الكنيسة المارونية لم يكن بوسعها التخلي عن خططها السياسية ومطالباتها بعودة الأمراء الشهابيين النصاري إلى الحكم. وقد اعتبرت أنها وإن خسرت معركة العام المنصرم لكنها لم تخسر الحرب كلياً، خصوصاً وإن ما تطرحه من رؤى وأهداف، تشاركها فيها الدولة الفرنسية وتنسق معها التحركات والجهود للوصول إلى الغاية المشتركة. في حين أن الأعيان الدروز المتكثفين حديثاً إلى الدعم البريطاني أعطاهم قدرة على التحرك والتمادي في تحقيق غاياتهم وأهدافهم في التسلط والسيادة، فكان على عمر باشا أن يبدأ حكمه إما بمحاولة كسب الدروز والموارنة على حد سواء عبر التوفيق بينهما لمتابعة مسيرتهما في العيش المشترك، أو ركوب موجة أحد الفريقين عبر تبني طروحاته ضد الفريق الآخر، وإلا فإن سياسة التفريق والدس وإيجاد الفتنة بينهما تبقى الطريق الثالثة الممكن اتباعها من قبله.

حاول عمر باشا في بداية حكمه كسب الدروز والنصارى إلى جانبه فاتبع إزاءهما سياسة متوازنة متخذاً من الشيخين خطار العماد ومنصور الدحداح مستشارين له. وولى الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن على كسروان، والشيخ ظاهر

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٩٧.

(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٠٩.



منصور الدحداح على الفتوح. وأدخل في خدمته جنوداً من النصارى، وجعل عليهم قائدين أبا سمرا غانم ويوسف الشتيري. وتؤكد الوثيقة المنشورة تحت رقم ١٤ تعيين أبي سمرا غانم ضابطاً «سر بيادة (مشاة) على مائتين (مائتي) نفر بيادة يكونوا بمعيتكم كاملين العدد والعدد تامين السلاح مجربين الأطوار بالخدمات الصادقة المرضية وتكونوا دائماً مستعدين استعداد تام بتأدية الخدمات والمأموريات»<sup>(١)</sup>. كما عين اسماعيل آغا ورد<sup>(٢)</sup> مديراً على الشوفين وتوابعهما، وقرب آل حمادة الدروز إليه وأناط بهم إقليم الخروب<sup>(٣)</sup>. أما الأعيان الدروز عامة فإنيهم وإن اتفقوا مع عمر باشا على سياسة إبعاد الشهابيين عن الحكم، والحوول دون عودة أي منهم وخصوصاً الأمير بشير عمر المالطي، فإنهم اختلفوا معه على عدة قضايا كان أبرزها مسألة إقامة ديوان يجمعهم مع النصارى، وهو الذي رفضوه أيام بشير الثالث، فضلاً عن محاولتهم المتكررة الاستئثار بالنفوذ والسلطة وإصرارهم على استرجاع أراضيهم وحقوقهم كونهم سادة مقاطعاتهم وحكامها التقليديين<sup>(٤)</sup>.

وتعزو المصادر البريطانية أسباب تفاقم الخلاف بين الدروز وعمر باشا إلى محاولة هذا الأخير تنفيذ التعليمات الواردة إليه من الآستانة، والقاضية بتحصيل مبلغ ألفين وستماية وأربعة وعشرين كيساً من الدروز، ادعى الأمير بشير الثالث أن الدروز سلبوه إياها عند خروجه من دير القمر. كما أوردت هذه المصادر مطالبة عمر باشا بديون متوجبة على النكديين والأرسلانيين لحساب أحد التجار الفرنسيين. وقد رفض المشايخ الدروز الاعتراف بالمبالغ المدعى بها من قبل الأمير بحجة أنها غنائم حرب<sup>(٥)</sup>. ويبدو أن عمر باشا وبتغطية من مصطفى باشا قرر توجيه ضربة تأديبية إلى الأعيان الدروز، فدعا في السادس من نيسان سنة ١٨٤٢ إلى بيت الدين كلاً من المشايخ سعيد جنبلاط وناصيف نكد وحسين تلحوق

- (١) راجع الوثيقة رقم ١٤ في باب الملاحق. أيضاً: الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠ - ٤٩١. ويوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٢٩٥.
- (٢) راجع ترجمته لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٥٠٥.
- (٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٤٤.
- (٤) مكاريوس، حصر اللثام، ص ٨٧ و ١٠٩.
- (٥) انظر تفاصيل ذلك في الوثيقتين رقم ٣١ و ٣٧ في باب الملاحق.

وخطار العماد. ثم ألقى القبض عليهم ووجههم إلى صيدا، ومنها نقلوا بحراً إلى بيروت، حيث وضعهم مصطفى باشا في محرس خاص بهم<sup>(١)</sup>. ثم بعد مدة غدر بأعيان آخرين بعد أن تعهد لهم بعدم القبض عليهم فأصبح عددهم سبعة أشخاص<sup>(٢)</sup>. ولا يستبعد أن تكون العلاقة الوطيدة التي بدأت ترسخ بين العمال البريطانيين والأعيان الدروز، والتي جاءت تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بينهم سابقاً، هي التي دفعت العثمانيين إلى اعتقال الأعيان الدروز في عملية منهم لتأديب هؤلاء الرعايا المتعاملين مع الأجانب. وما يقال عن الدروز والبريطانيين يقال أيضاً عن بطرس كرم وحركته العدائية ضد العثمانيين في الشمال وبتغطية من العملاء والعمال الفرنسيين<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا الواقع المربك هو الذي حمل أسعد باشا لكي يقول للقنصل الفرنسي في بيروت بوره: «إن ما يشغله هو الحماية التي تبذلها انكلترا نحو الدروز، وفرنسا نحو المسيحيين، والتي تجعل مهمته على درجة كبيرة من الصعوبة»<sup>(٤)</sup>. ولذلك لم يكن أسرى الأعيان الدروز، الوحيددين في الأسر، بل كان إلى جانبهم في محبس عمر باشا بعض الأعيان النصارى الذين ألقى القبض عليهم بحجة مطالبتهم بأن يكون الوالي عليهم شهابياً نصرانياً<sup>(٥)</sup>. وهكذا اتسعت جبهة المعارضة ضد عمر باشا فشملت الأعيان الدروز ومناصريهم والأعيان النصارى، بمن فيهم المشايخ آل الخازن الذين ساءهم أن ينفرد الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن وحده بحكم كسروان، بعد أن كان يحكمها ثلاثة من مشايخهم<sup>(٦)</sup>. كما وأن صراع العصبية العائلية كان على أشده بين المشايخ الحبشيين ولالة غزير من قبل عمر باشا، والمشايخ الدحداح المتهمين بالعمل

- (١) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩١. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٤. أيضاً: أرسيانوس فاخوري، المخطوطة، ص ٤٩ - ٥٠. Documents Diplomatiques, T. 7, p. 117.
- (٢) الأعيان السبعة هم: الأميران أحمد وأمين أرسلان، والمشايخ: سعيد ونعمان جنبلاط وحسين تلحوق وناصيف نكد، وداود عبد الملك. وورد في بعض الوثائق اسم الشيخ خطار العماد والشيخ حمود نكد. انظر الوثيقة رقم ٣١ في باب الملاحق.
- (٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 230 et 244.
- (٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 274-275.
- (٥) الخوري منصور الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٩.
- (٦) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٠.



لإرجاع بشير قاسم عمر إلى الحكم<sup>(١)</sup>. وفي الوقت الذي كانت فيه بلاد كسروان تعيش حالة من الفوضى وأعمال الداهية والتفتيش عن المشايخ الدحادحة في القرى والأديار على حد سواء<sup>(٢)</sup>. كان الدروز بقيادة يوسف عبد الملك يعيشون حالة من الاضطراب والغليان بسبب اعتقال زعمائهم. فقدم اسماعيل الأطرش من حوران وثلاثة من زعماء وادي التيم وهم شبلي وخزاعي ونجم العريان يرافقهم اثنان من أمراء حاصبيا الشهابيين، والشيخ حسن فارس من آل علي الصغير شيخ بدياس من بلاد بشارة<sup>(٣)</sup>. وكانت القيادة معقودة إلى شبلي العريان، وقد سمى عمر باشا جموع الثوار المتجمعين في قرية السمقانية القريبة من بيت الدين بـ «جمهور الأشقياء»<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن عملية مماثلة لعملية خلع بشير الثالث بدأ التحضير لها من قبل الدروز، لكنهم فضلوا تنسيقها مع الموارنة، فوجهوا بياناً خاصاً إلى البطريك الماروني اقترحوا فيه عقد ميثاق ماروني درزي، ووعدوا بالموافقة على تعيين أمير مسيحي على جبل لبنان، ودفع التعويضات للنصارى عن خسائرهم في الحرب الأهلية التي وقعت قبل سنة تقريباً<sup>(٥)</sup>. وكان عرض الدروز مغرياً للموارنة وخصوصاً مراسلات شبلي العريان إلى الأمراء الشهابيين والأعيان النصارى. وقد أشارت الوثيقة رقم ١٦ إلى «كتاباته (مراسلات العريان) للأمراء بيت الشهاب وإلى هلناس وجمهور النصارى والإشاعة عن إتمام الاتحاد»<sup>(٦)</sup>. وتدخل القنصل الفرنسي بوره Bourée حاثاً المسيحيين على قبوله ومشاركة الدروز في ثورتهم ضد عمر باشا<sup>(٧)</sup>، معتبراً «أن وجود المسيحيين هو حاجة ضرورية

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٠٠. راجع الخلافات التي وقعت بين الموارنة حول ولاية عمر باشا في الورقتين ١١٧ و ١١٨ من الوثائق البريطانية:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 117-118.

(٢) الشدياق، أخبار الأعيان، ص ٤٩٢. أيضاً: الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٩٩ - ٣٠٤.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٤٤.

(٤) انظر الوثيقة رقم ١٧ في باب الملاحق.

(٥) انظر الوثيقة رقم ١٦، أيضاً: بازيلي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨١. وكمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٥.

(٦) انظر الوثيقتين رقم ١٦ و ١٧ في باب الملاحق.

(٧) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٥.

للدروز، وأن وجود الدروز ضروري لأمن المسيحيين»<sup>(١)</sup>، لكن فقدان الثقة بين الفريقين حال دون توصلهما إلى اتفاق عملي. فالدروز وعدوا بأن يكونوا إلى جانب الشهابيين، شرط أن يبدأ الموارنة القتال، في حين أصّر هؤلاء على أن يضرب الدروز الضربة الأولى، وأن يقدموا وثيقة خطية ممهورة بإمضاءات مشايخهم يطالبون فيها بحاكم شهابي كفالة لحسن نيتهم تدفع إلى العثمانيين في حالة تخليهم عنهم أو خيانتهم لهم<sup>(٢)</sup>. وباختلافهم عمن يبدأ الحرب أولاً، بات الاتفاق بينهما مستحيلاً، ففضلوا الوقوف على الحياد خصوصاً وأن أحداث السنة الماضية لم تنزل ماثلة أمام أعينهم<sup>(٣)</sup>.

وعلمت السلطنة العثمانية بتحريك الدروز باتجاه الموارنة، فأخذت بملاطفة المسيحيين باعثة لديهم الأمل بالحصول على التعويضات التي ما انفكوا يطالبون بها عن خسائرهم في الحرب الأهلية الأولى سنة ١٨٤١<sup>(٤)</sup>، وصدرت إرادة سنية تضع البطريك الماروني تحت حماية السلطان العثماني. وعفي عن بعض الزعماء المسيحيين المسجونين بسبب رفضهم تقديم التماس بتنصيب حاكم عثماني على الجبل، مع وعد بإعادة الممتلكات التي استولى الدروز عليها<sup>(٥)</sup>. وبدأ سكان دير القمر النصارى العودة إلى بلدتهم تحت حماية عمر باشا. وأخذ الجيش النظامي وغير النظامي الذي شكله عمر باشا يرتدي طابعاً مسيحياً صرفاً، وخصوصاً عندما حشد في بيت الدين حامية عسكرية بلغت نحو أربعة آلاف مقاتل<sup>(٦)</sup>. وفي المقابل ولقطع الطريق أمام اندفاع الدروز في محاولتهم للاتفاق مع النصارى، أعلن عمر باشا أن إلقاء القبض على الأعيان الدروز يجب ألا يثيرهم لأنه حصل نتيجة ضغط القوى المسيحية التي تطالب بمقاضتهم، وأن عليهم عدم الاتصال للاتفاق معهم حتى لا يفقدوا صداقة الدولة وحماتها<sup>(٧)</sup>.

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 193.

(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٦.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 231 et 252.

(٤) بازيلي، المصدر السابق، ص ٣٨١.

(٥) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٦. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٢ - ١١٣.

(٦) بازيلي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٩ - ٣٨٠. انظر أيضاً: الوثيقة رقم ١٤ في باب الملاحق.

(٧) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 192.



في هذه الأثناء بلغت سياسة التواقيع على العرائض، والعرائض المضادة ذروتها. وكانت قد بدأت عندما طاف سليم بك مبعوث الباب العالي على القرى والديساكر طالباً إلى السكان الإدلاء بأرائهم دون خوف أو تردد في عملية منسقة مع عمر باشا والعمال العثمانيين، لكي يظهروا للدول الأوروبية نجاح الحكم العثماني المباشر ورضى السكان عنه. وقد طاف عملاء السلطنة ومخبروها عليهم لتحرير العرائض وجمع التواقيع عليها<sup>(١)</sup>، فكان أن رفعت عدة آلاف من العرائض تحمل التواقيع والأختام، وكان في عدادها الكثير من الأسماء المختلفة والأختام المزورة<sup>(٢)</sup>، وقد حملت هذه العرائض مطالب متعددة وقدمت بأشكال مختلفة. فالتقارير التي أوعز بكتابتها مصطفى باشا وأعطيت صور منها إلى الدروز والنصارى على حد سواء لتوقيعها، كلها احتوت على ذم بالأمر الشهابيين، وعدم مقدرتهم على الحكم، وتفضيل الحاكم العثماني عليهم، كما دعت هذه العرائض إلى عدم النظر إلى حركات المفسدين، الذين يسعون إلى سلب راحة «عموم الأهالي والفقراء ويدبرون عرضحالات التزوير بالتماس إرجاع أحكام الشهابيين» إلى البلاد<sup>(٣)</sup>. في حين أن العرائض التي وقعها الموارنة في بلاد كسروان وجبيل والشمال، طالبت بإرجاع الإمارة الشهابية وإعادة الأمير بشير عمر من منفاه. وإن تعذر ذلك فليتول الإمارة أمير شهابي مسيحي<sup>(٤)</sup>، وكان النصارى لا يزالون في أكثريتهم الساحقة مواليين للأمر الشهابيين يشجعهم على ذلك رجال الدين الموارنة وعلى رأسهم البطريك الماروني، الذي أبدى احتجاجه على العرائض المؤيدة لحكم العثمانيين فندد بها ودعا أتباعه إلى رفض التوقيع عليها. وكان توجه المسيحيين عامة يميل إلى معارضة التواقيع، وسرت فيما بينهم

(١) انظر الوثيقتين رقم ٣٢ و ٣٦ في باب الملاحق. أيضاً: الوثائق البريطانية.

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78, et 226/71

(٢) الوثيقة رقم ٣٣ في باب الملاحق. وبازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٠. أيضاً: الوثائق البريطانية.

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 113-114.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٠٣ و ١٠٥. انظر أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٨٨ و ٩٦ و ١٠٤ - ١٠٥.

(٤) المحررات السياسية، ج ١، ص ٩٠. أيضاً: الوثائق البريطانية:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 78/500, p. 113-114.

موجة من الإعلام الرفض. لكن خشيتهم ظلت قائمة في أن يضع البعض «أساميتهم من أهالي الديار (دير القمر) ومن البلاد ومن باب الخوف والخداع»<sup>(١)</sup>. واعتبروا أنه إذا كان «الإكليروس إن كان بطاركة أو مطارين وغيرهم مرتضين أو موافقين بهذا العمل فيكونوا هم بذاتهم ساعين بسلب راحة العموم فنحن جميعنا برأي متفق وصوت الجمهور لا نطابق ولا نوافق ولا نتحد معهم بهذه الأعمال الذي ساعين بها ولا نقبلها ولا نريدهم وغير متممين راحة الجمهور»<sup>(٢)</sup>، حتى أن بعض الأعيان الدروز اتخذوا موقفاً مماثلاً، وخصوصاً بعد أن ساءت علاقتهم بعمر باشا. وانضم قنصل بريطانيا في بيروت إلى قناصل الدول الأوروبية في الاحتجاج على الأساليب التي اتبعتها عمر باشا للحصول على التواقيع. وعندما نوقش الوضع السياسي لجبل لبنان في الآستانة من قبل صارم أفندي ناظر خارجية السلطنة وسفراء الدول الأوروبية، احتج هؤلاء على الطريقة المتبعة من قبل عمر باشا. وكان أشد السفراء تنديداً السير ستراتفورد كانغ سفير بريطانيا لدى الآستانة، وعوضاً عن أن يدافع عن سياسة العثمانيين كما أمل ناظر الخارجية فإنه ندد بأساليب «التخويف والإفساد التي اتبعتها عمر باشا للحصول على العرائض» وأيده بذلك سائر السفراء الذين أجمعوا على إنهاء الحكم العثماني المباشر وإقامة نظام حكم جديد يلبي حاجة البلاد ويرضي الباب العالي والدول الأوروبية<sup>(٣)</sup>.

أعطى الدروز وقتاً كافياً لإطلاق سراح المعتقلين من أعيانهم. ولما لم تعط الجهود ثمارها وباءت محاولة التحالف مع المسيحيين بالإخفاق، قرروا بدء عملياتهم العسكرية بمفردهم، وبدأت جموعهم بالتوافد من المتن والجرد والشوفين والتمركز في كفرنبرخ والسمقانية والمرتفعات القريبة من بيت الدين<sup>(٤)</sup>، مستغلين الانتفاضة التي قام بها سكان المقاطعات الشمالية في إهدن بقيادة الأمير عبد الله

(١) الوثيقة رقم ٣٢ في باب الملاحق. وهي مراسلة من أهالي دير القمر إلى إخوانهم الديريين الموجودين في صيدا.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٣٤ في باب الملاحق.

(٣) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ٩٣ - ٩٤.

(٤) انظر الوثيقة رقم ١٨ في باب الملاحق، وفيها تفاصيل عن تحركات شبلي العريان ويوسف عبد الملك السياسية والعسكرية.



شهاب الذي دعا الموارنة إلى العصيان بعد ظهور الأسطول الفرنسي على الساحل. وقد تمكن الأمير عبد الله من الإيقاع بالقوة العثمانية التي كانت تهاجمه، فكبدها خمسة عشر قتيلًا، وردّها على أعقابها إلى طرابلس<sup>(١)</sup>. أعطى شبلي العريان انتفاضة السكان الشماليين أهمية أكثر مما تستحق، فاندفع مع بداية شهر تشرين الثاني وكان لا يزال يقيم وقواته في بلدة المختارة وضهور كفرنبرخ منذ أن عبر على رأس ثلاثة آلاف مقاتل درزي من وادي التيم وهوران<sup>(٢)</sup> إلى جبل الشوف، اندفع وسائر الزعماء الدروز إلى حصار قصر بيت الدين بهدف الضغط على عمر باشا لإطلاق سراح المعتقلين، وحاول أسعد باشا الذي خلف مصطفى باشا كوالٍ على صيدا وطرابلس<sup>(٣)</sup> أن يتفق مع شبلي العريان على حل يرضي الدروز ويحفظ كرامة السلطنة. فأطلق ثلاثة من المعتقلين بينهم الشيخ سعيد جنبلاط والشيخ قاسم نكد<sup>(٤)</sup> ووعد بعزل عمر<sup>(٥)</sup> وتعيين محمد باشا مكانه لقاء انسحاب العريان من الشوف. لكن شبلي المقيم مع جماعته في كفرنبرخ على بعد ساعة من بيت الدين<sup>(٦)</sup>، أصّر على شروطه القاضية بإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية، والامتناع عن جمع السلاح، وإعفاء الجبل لمدة ثلاث سنوات من الضرائب، وسحب الفرق العسكرية الألبانية من الجبل، وإنهاء حكم عمر باشا النمساوي، وإعادة الأسيرة الشهابية إلى الحكم<sup>(٧)</sup>. وقد جاء هذا الشرط الأخير كبادرة من الدروز لإعادة التفاهم مع المسيحيين وخصوصاً «إتمام الاتحاد» مع البطرك الماروني<sup>(٨)</sup> مع علمهم بما لهذه العودة من أهمية في طروحات الكنيسة التي ما انفكت تطالب بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، وتجاهل لمشاعر المقاطعيين الدروز الذين اعتبروا إبعاد هؤلاء الأمراء عن حكم الجبل حجراً

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 224.

(٢) بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨١ - ٣٨٢.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٧ في باب الملاحق. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 228.

(٤) راجع ترجمة قاسم نكد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٧٨ - ٤٨٠.

(٥) راجع الوثيقتين رقم ١٩ و ٢٠ في باب الملاحق. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 247.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 241.

(٧) بازيلى، مصدر سابق، ص ٣٨٢. Documents Diplomatiques, T. 7, p. 239 et 242.

(٨) انظر نص الوثيقة رقم ١٦ في باب الملاحق.

أساسياً لإعادة السلطة والنفوذ إليهم. ولا ندري مدى جدية شبلي العريان وإخلاصه بهذا الطرح. لكن المؤكد أن الكنيسة لم تستغل هذه المبادرة، ولم تعمل على تثيرها في عمل مشترك ضد القوات العثمانية، فكان أن انفردت هذه القوات بتصفية حساباتها مع كل فريق على حدة.

قابل أسعد باشا تعنت شبلي العريان وجراته عليه بصلافة دفعته إلى رفض شروطه التي تولى نقلها إليه وفد مؤلف من محمد باشا وعبد الفتاح حمادي الملقب بفتيحة والخزندار كنعان أفندي<sup>(١)</sup>، فاستقدم من صيدا قوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل<sup>(٢)</sup> بقيادة رشيد باشا، مزودة بالمدفعية سلكت طريق دير القمر وأوقعت بالعريان وجماعته فهاجتهم من الورا بينما هاجهم عمر باشا وجنوده من الأمام.

وانجلت معركة بيت الدين التي خاضها أسعد باشا بأكثر من ستة آلاف جندي عثماني<sup>(٣)</sup> عن هزيمة الدروز، فهرب بعض مشايخهم إلى بلاد حوران<sup>(٤)</sup>، واستسلم شبلي العريان إلى والي دمشق أحمد باشا<sup>(٥)</sup> الذي قام بإرساله إلى الآستانة، في حين أن الشيخ يوسف عبد الملك والأمير أمين أرسلان اختبأ في القنصلية البريطانية في دمشق، ثم استحصلا على العفو بعد ذلك<sup>(٦)</sup>. أما الشيخ سعيد جنبلاط فقد عاد بعد أن نال عفو أسعد باشا إلى قصر المختارة لترميمه

(١) تضمنت الوثيقة رقم ٢٠ المنشورة في باب الملاحق البيولور دي الذي وجهه أسعد باشا إلى مشايخ وأعيان الدروز. وفي الأسفل رسالة سعيد جنبلاط وقاسم نكد إلى الأمراء بيت قايديه حول اطلاق سراحهما ورجوع كل منهما إلى ادارة مقاطعاته.

(٢) انظر الوثيقة رقم ١٥. وكان نقل الذخائر يتم يومياً من صيدا باتجاه بيت الدين، ولأجل ذلك طلب المزيد من السكان لتقديم ما لديهم من وسائل النقل. ومما جاء في هذه الوثيقة: «... يلزم حالاً تبادروا لجمع كامل الضهر الموجود في مقاطعة مأموريتمكم عن يد المباشرين الواصلين من دون عائق وذلك بالإجرة حسب العادة، ويكون إرسال الضهر إلى صيدا متصل يومياً من دون انقطاع».

راجع أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 252-253.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 252.

(٤) نسيب النكدي، مخطوطة الأسرة النكدي، ص ١٢٠. أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la

Syrie, T. 2, p. 400.

(٥) انظر الوثيقة رقم ١٧. وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٧. Documents Diplomatiques, T. 7, p. 262-263.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 320.



وإعادة بناء ما تهدم منه وقد نهبت القوات الألبانية العثمانية<sup>(١)</sup>.

هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي فقد استمرت الاتصالات بين ممثلي الدول الأوروبية في الآستانة طوال النصف الثاني من سنة ١٨٤٢. وقد تركزت حول ثلاثة حلول، أولها استمرار الحكم العثماني المباشر، وثانيها إعادة العمل بأحكام الإمارة الشهابية، وثالثها قسمة الجبل بين الدروز والموارنة تحت زعامة رئيسين مستقلين أحدهما عن الآخر. ويبدو أن معارضة الدول الأوروبية لاستمرار الحكم العثماني المباشر قد أسقطت استمرارية هذا الحكم تحت وطأة فشل سياسة العرائض التي نظمها عمر باشا ونفذها العمال العثمانيون وأعوانهم المحليون من دروز ونصاري. ومقابل موافقة العثمانيين على إسقاط حكمهم المباشر على جبل لبنان، وافق ممثلو الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا على الاستمرار بسياسة استبعاد الأمراء الشهابيين عن الحكم. وأمام اختلاف الآراء واستحالة التوصل إلى حل يرضي الجميع بدا الحل الثالث القاضي بقسمة الجبل إلى شطرين هو الحل الذي يحظى برضى الفرقاء المحليين، فضلاً عن السلطنة العثمانية والدول الأوروبية. فيعهد بإدارة الحكومة المحلية إلى شخصين تنتخبهما السلطة العليا الممثلة بوالي صيدا، ويوكل إلى كل منهما إدارة شؤون قضائه فيتولى درزي على الدروز، ومسيحي على المسيحيين. وقد لوحظت بعض العراقيل التي يواجهها هذا المشروع إذ يوجد قرى مأهولة بالدروز والموارنة معاً<sup>(٢)</sup>. ووافق البحث عن حل لهذه الإشكالية اضطراب الوضع الداخلي، وتصاعدت حدة التآزم السياسي الناجم عن استمرار احتجاج الأعيان الدروز من قبل عمر باشا. وطرح مسألة انتقاء القائمقامين من «غير الوطنيين» فأكد ناظر الخارجية العثمانية صارم أفندق في «نطاقته» الموجهة إلى ممثلي الدول الأوروبية الخمس، النمسا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا أنه يتعذر استتباب الراحة فيما لو استقر الرأي على انتقاء هذين القائمقامين من الدروز والموارنة. لكن ناظر

(١) بازي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٤ - ٣٨٥. أيضاً: الأرشيف البريطاني. Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/85. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 254.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٠٣. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 264.

الخارجية العثمانية أنهى «نطاقته» بتأكيد رغبته في الانقياد إلى النصائح الودية للدول الصديقة وتصميمه على إرسال الأوامر إلى أسعد باشا المفوض بتدبير شؤون الطوائف القاطنة في جبل لبنان لكي يبادر إلى انتقاء قائمقامين أحدهما على الدروز والآخر على الموارنة من الوطنيين شرط ألا يكونا من الأسرة الشهابية عملاً بالتدبير الذي وافقت عليه الدول العظمى<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- تعتبر فترة حكم الأمير بشير الثالث، وعمر باشا النمساوي مرحلة انتقالية لقيام نظام القائمقاميتين تمت في خلالها تجربة استمرار السلطة الموحدة في الجبل بعد الانقسام الأهلي الواضح انتماء مذهبياً ومناطقياً.
- تمكنت السلطنة العثمانية من تحقيق غايتها بإقامة حكم عثماني مباشر في جبل لبنان. لكن التجربة لم تعمر بسبب مناهضة الأهالي ومعارضة الدول الأوروبية لها.
- استطاعت الكنيسة المارونية في هذه الحقبة ١٨٤٠ - ١٨٤٢ من لعب دور ريادي ساعدها في ذلك ضعف القيادات المقاطعية المسيحية فطرحت نفسها كمرجعية سياسية وحيدة لجميع نصاري الجبل وخصوصاً الموارنة منهم. وقد جاءت الاتصالات التي تولاهها البطريرك الماروني في موضوعات الضرائب والديوان فضلاً عن المنشور لتؤكد على الدور المهم الذي بدأت تضطلع به الكنيسة المارونية.
- توضحت في هذه الفترة الأهداف الحقيقية للكنيسة في إقامة إمارة مارونية على رأسها حاكم ماروني ومن الأسرة الشهابية. وأن يكون كاخيته مارونياً أيضاً. وأن ينشأ ديوان للدعوى والضرائب، على أن تكون هذه الإمارة تحت الحماية الفرنسية.

- اتخذت الحرب الأهلية الأولى منحى الطائفية على الرغم من أن أسبابها

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٠٩ - ١١٠.



- وبواعثها تكمن في الصراع السياسي على السلطة بين الدروز والموارنة.
- سجلت هذه الفترة نمواً متزايداً لمداخلات الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وهذا ما أعطى الصراع السياسي في جبل لبنان بعداً دولياً كان يبرز دائماً أمام المنحنيات والتقاطعات ذات المصالح المشتركة للدول.
  - ظلت المطالبة بعودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم قائمة طوال هذه الفترة، كما ظل التيار المطالب بعودته ذا حضور مهم في كل المناسبات السياسية، ولا يستبعد أن تكون هذه المطالبة في أساس الكثير من الإشكالات والفتن التي شهدتها جبل لبنان آنذاك.

## الباب الثاني

### التاريخ السياسي لمقاطعات جبل لبنان في عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ - ١٨٦١)



## الفصل الأول

### مقاطعات جبل لبنان في بدايات عهد القائمقاميتين

١٨٤٢ - ١٨٤٥

أولاً - نظام القائمقاميتين

ثانياً - الحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥

أ - مقدمات الحرب

ب - الحرب الأهلية

ج - صلح وإصلاحات شبيب أفندي

ثالثاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



### أولاً: نظام القائمقاميتين

لا شك في أن نظام القائمقاميتين هو نظام عثماني - أوروبي، توافقت عليه السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية. وقد جاءت موافقة هذه الدول عليه باعتباره يؤمن الحد الأدنى من مصلحة كل منها، ويعطيها القدرة المسندة إلى حق شرعي تستمد منه واقع السلطنة المتردي، وهجمة الدول الأوروبية عبر سفرائها في الآستانة وقناصلها المنتشرين في مختلف مدنها وحواضرها المهمة. وقد تزامنت الاتصالات الدبلوماسية التي جرت في الآستانة في أواخر عهد عمر باشا النمساوي مع الأوضاع العسكرية المتأزمة في جبل لبنان، والناجمة عن استمرار احتجاج الأعيان الدروز. وفي اليوم الذي توافقت فيه الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية على قيام نظام ثنائي في الجبل، كان عمر باشا يطلق سراح الأعيان الدروز، ويغادر بيت الدين في السابع من كانون الأول سنة ١٨٤٢ بعد أن قرر الباب العالي التخلي نهائياً عن الإدارة المباشرة للجبل<sup>(١)</sup>.

ولم تكن الدول الأوروبية متفقة في الأساس على نظام معين لجبل لبنان. إذ كانت أهواؤها السياسية ومخططاتها الاستعمارية، وحتى مسألة توازن القوى فيما بينها، تشكل لدى كل منها الحوافز الذاتية التي طبعت سياستها خلال الفترة الممتدة بين سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠. ففرنسا بعد أن جوبهت برفض عثماني بريطاني لإعادة وحدة جبل لبنان السياسية تحت حكم أحد الأمراء الشهابيين<sup>(٢)</sup>، رضيت على مفض بنظام القائمقاميتين لأنه يعطي نصف البلاد لحلفائها الموارنة<sup>(٣)</sup>.

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 200.

(٢) رينه ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ٢٧.

(٣) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص ١١٨ - ١١٩.



ويحقق لها أهدافها ومطامعها في هذا الجزء الصغير<sup>(١)</sup> مما كانت تحلم به. وقد اعتقدت أن هذا النظام يؤمن لها كحد أدنى ما عملت من أجله وهو إقامة إمارة خاصة بالمسيحيين تحقق لهم مقولتهم بإنشاء الوطن القومي المسيحي<sup>(٢)</sup>. وقد أثنت على هذا الترتيب، حتى أن سفارتها اعترفت رسمياً في مذكرة رفعتها بهذا الصدد «بحقوق الباب العالي التي لا تتجزأ»<sup>(٣)</sup>. وإذا كانت حدود هذه الإمارة قد تقلصت في هذه الفترة لأسباب تتعلق بالوضع الدرزي وسياسة العثمانيين والبريطانيين تجاه الأسرة الشهابية، فإن فرنسا ما لبثت أن استأنفت سياسة المطالبة بتوحيد شطري الجبل في إطار حكم مركزي على رأسه حاكم من العائلة الشهابية. وقد انحصر التحفظ الفرنسي بمسألة إجرائية قضت بعدم خضوع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة المقاطعيين الدروز. وقد رأى بوره Boureé أن هذا الخضوع سيؤدي إلى نوع من الاضطهاد وتنمية العادات الحربية وتعزيز الصراع الديني في الجبل<sup>(٤)</sup>، حتى أن الحكومة الفرنسية تعرضت في الفترات اللاحقة لقيام نظام القائمقاميتين لانتقادات النواب الفرنسيين فاتهموها بارتكاب الخطأ عندما قبلت هذا النظام شكلاً، وأن مجلس النواب الفرنسي رفض بشدة تدبير سنة ١٨٤٢ وطالب بإعادة «الإرادة إلى الشعب اللبناني وفق رغباته»<sup>(٥)</sup>.

وخلافاً لفرنسا فقد رضيت بريطانيا بهذا النظام لأنه أقصى نهائياً الأسرة الشهابية الموالية سياسياً لفرنسا عن الحكم. وأعطى حلفاءها الدروز النصف الآخر من جبل لبنان وهذا ما يساعدها على توطيد نفوذها في مناطقهم<sup>(٦)</sup>، خصوصاً في الفترة التي تلت توقيع المعاهدة الدرزية - البريطانية. كذلك فإن النمسا تبنت هذا النظام ولم تكن بعيدة عن الإيحاء به من خلال اقتراح مستشارها مترنيخ بتقاسم السلطة في جبل لبنان بين الدروز والموارنة. وقد تلقى قنصل النمسا في بيروت من القائم بالأعمال النمساوي في القسطنطينية كتاباً أبلغه فيه اتفاق الدول الكبرى

(١) انظر الملحق رقم ٢.

(٢) عادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٣، ص ٣٦.

(٣) بازيل، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٤) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 200-214.

(٥) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٦٧.

(٦) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية، ص ١١٨.

على إقصاء الأسرة الشهابية عن الحكم وتعيين حاكمين أحدهما درزي والآخر ماروني يحكمان تحت وصاية والي صيدا<sup>(١)</sup>، كما أن موقف بروسيا كان من ضمن التوافق الأوروبي ولم يخرج عن هذا الاتجاه<sup>(٢)</sup>.

أما روسيا، فقد أيدت مشروعاً قضى بدمج جبل لبنان كلياً في السلطنة العثمانية. وجعله مرتبطاً بشكل بدوي بوالي صيدا. هذا المشروع وإن كان عزيزاً على الدولة العثمانية وبرزخ سلطتها على الجبل بشكل مباشر إلا أنه لاقى معارضة فرنسا المباشرة وكذلك عارضته انكلترا ضمناً<sup>(٣)</sup>.

أما السلطنة العثمانية، وأمام مداخلات سفراء الدول الأوروبية وقناصلها، وخصوصاً إصرار الحكومة الفرنسية على إعادة الأمير بشير عمر إلى الحكم أو أحد أفراد أسرته، فقد تراجعت عن تمسكها بالإدارة المباشرة لجبل لبنان، ووافقت على إسناد الإدارة المحلية الثنائية إلى حاكمين وطنيين (قائمقامين) يعينهما والي صيدا، أحدهما درزي على المناطق ذات الأكثرية الدرزية والآخر ماروني على المناطق ذات الأكثرية المسيحية<sup>(٤)</sup>. الأولى القائمقامية الدرزية، والثانية القائمقامية النصرانية، إلا أن الحدود الجغرافية الفاصلة بين القائمقاميتين لم تكن واضحة في البداية. وقد جاء هذا التراجع نتيجة الضغوط من جانب الدولتين البريطانية والفرنسية وغيرها لإفشال الجهود المبذولة من قبل العثمانيين لاستمرار خضوع الجبل للإدارة العثمانية المباشرة. وهذا ما أدى ظاهرياً إلى قيام نظام إداري بدا أكثر ملاءمة للقوى المحلية، ولوجود طائفتين منفصلتين متنافستين الدروز والموارنة<sup>(٥)</sup>، لكنه كان في الحقيقة تحضير للحرب الأهلية في الفترات اللاحقة.

ويبدو أن مشروع تقسيم جبل لبنان كان مشروعاً عثمانياً قبل أن يكون مشروعاً أوروبياً<sup>(٦)</sup>، وإن صارم أفندي ناظر خارجية السلطنة، كان أول من فكر

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 268-269. ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 203-204.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 270-271.

(٣) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 203.

(٤) بازيل، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٧.

(٥) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ١١٣.

(٦) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 205.



بهذا المشروع يحدوه إلى ذلك استمرار الصراع السياسي بين الدروز والموارنة. حتى إذا ما انفجر القتال بينهما من جديد كان بوسع المسؤولين العثمانيين العودة بسهولة إلى نظام الإدارة المباشرة. وعندما طرح مترنيخ مشروع التقسيم تريث صارم أفندي بقبوله، ثم ناور بمعارضته، وعندما تمسكت به الدول الأوروبية أعلن قبوله به. وأرسل مذكرة إلى السفراء الأوروبيين، يعلن بها قبول السلطان بمبدأ التقسيم<sup>(١)</sup>. ثم أوعز إلى أسعد باشا والي صيدا، في أواخر سنة ١٨٤٢ لاختيار شخصين من غير الشهابيين، أحدهما درزي والآخر ماروني وتنصيبهما قائمقامين على كل من الدروز والنصارى، فكان أن بدأت مرحلة التنفيذ الفعلي والعملي لنظام القائمقاميتين<sup>(٢)</sup>.

باشا أسعد باشا<sup>(٣)</sup> والي صيدا تنفيذاً لتعليمات السلطنة العثمانية، عملية اختيار القائمقامين، وكان عليه أن يراعي عدة اعتبارات سواء في اختياره للقائمقام الدرزي أم في اختياره القائمقام النصراني، خصوصاً بعد أن استبعدت الأسرة الشهابية عن تولي سدة الأحكام عملاً بالتدبير الذي وافقت عليه الدول العظمى آنذاك. وقد اتجهت أنظار أسعد باشا نحو الأمراء اللمعيين لعدة أسباب سياسية واجتماعية<sup>(٤)</sup>، كونهم يحتلون المرتبة الثانية بين الأسر المقاطعية المسيحية بعد الشهابيين. وكان أبرز الأمراء اللمعيين آنذاك الأمير حيدر اسماعيل<sup>(٥)</sup>، فاستدعاه إليه وأبلغه اختياره ليكون حاكماً على القائمقامية النصرية. أما في القائمقامية الدرزية، فقد برزت الصعوبة خلافاً لما كان متوقعاً. فالكولونيل روز اقترح على أسعد باشا تعيين الشيخ سعيد جنبلاط قائمقاماً. وقد مال أسعد باشا نحو هذا الاقتراح في البداية لكنه ما لبث أن تردد فيما بعد مبتعداً عن إعادة تجربة الأمير بشير قاسم ملحم (بشير الثالث) الذي أتى به الانكليز حاكماً سنة

- (١) عادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج ٣، ص ٣٨ - ٣٩. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٠٨ - ١١٠. وأنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١١٧.
- (٢) انظر الوثيقة رقم ٣٨. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١١٠.
- (٣) انظر ترجمة أسعد باشا لدى ريجنكوف وسميليا نساكيا، سوريا ولبنان، ص ١٢٢ - ١٢٣.
- (٤) الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ٩٩ - ١٠٠.
- (٥) انظر ريجنكوف وسميليا نساكيا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢١. راجع ترجمة الأمير حيدر، لدى انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٠٣ وما يليها.

١٨٤٠. وقد خشي أسعد باشا مجيء سعيد جنبلاط المعروف بولائه للانكليز وتحالفه معهم حتى لا يجعل من نفوذهم في الجبل أكثر قوة ورسوخاً. ثم إذا كان الدروز قد تحالفوا ضد المسيحيين فهم على العكس منقسمون وبعيدون إلى جنبلاطين ويزبكين، وإن تعيين أحد الجنبلاطين حاكماً سينتج عنه انقسام الدروز وبعيدون إلى فريقين وسيدفع باليزبكين للتقارب مع المسيحيين، وكان هم أسعد باشا ومبتغاه أن تبقى وحدة الدروز قائمة وأن يبتعدوا ما أمكن عن الانكليز وعن المسيحيين<sup>(١)</sup>. وفي مناورة منه طرح أسعد باشا أحد مشايخ آل علم الدين قائمقاماً على الدروز. لكن قناصل الدول الأوروبية عارضوا مجيء حاكم لا ينتمي إلى الأسر المقاطعية الكبرى خشية عدم خضوع الدروز له أو معارضة تنفيذ تعليماته<sup>(٢)</sup>. لكن سرعان ما وقع اختيار أسعد باشا على الأمير أحمد أرسلان<sup>(٣)</sup> حاكماً على القائمقامية الدرزية<sup>(٤)</sup>. ثم استدعى قناصل الدول الأوروبية في بيروت وأبلغهم بواسطة عمر باشا قرار تعيين الأميرين حيدر أبي اللمع وأحمد أرسلان قائمقامين على النصارى والدروز. وقد أجل أسعد باشا دعوة الأميرين لمباشرة أعمالهما خشية رفضهما منصبيهما خصوصاً أن ثمة صعوبات وعراقيل كانت تعترض سبيل كل منهما<sup>(٥)</sup>.

كان موضوع فصل بلاد جبيل عن القائمقامية النصرية وإلحاقها بولاية طرابلس، وتعيين الحدود الجغرافية بين القائمقاميتين من جهة، وكل منهما مع المقاطعات التابعة للولايات العثمانية المجاورة من الموضوعات التي أثارت خلافات حادة بين القائمقامين، ودفعت بالأمير حيدر إلى إعلان عدم قدرته على الوفاء بوعده إذا لم تشمل سلطة القائمقام المسيحي جميع المسيحيين في جبل لبنان، وأن

- (١) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 208.
- (٢) محمد أحمد الترچيني، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١، ص ٥٩.
- (٣) انظر ترجمة الأمير أحمد أرسلان، لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ١١٥ - ١١٨.
- (٤) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٥. أيضاً: Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 209.
- (٥) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 280.



المشايع الدروز لا يستطيعون إدارة المسيحيين بصرف النظر عن المكان الذي يسكنون فيه. وإن كل «أمة» (طائفة) يجب ألا تخضع إلا لرئيسها في الإدارة والعدل والضرائب. وأن أياً من المسيحيين لن يتمكن دون إذن من حاكمه أن يخدم حاكم الدروز<sup>(١)</sup>. وبالمقابل، فقد رد القنصل الانكليزي روز على ما أثاره المسيحيون فاعتبر أن دير القمر كانت دائماً عاصمة الأمراء الدروز، وقد بدا كل من قنصلي فرنسا وبريطانيا وكأنهما محاميان في دفاعهما كل عن موكله. وأضاف روز أنه من أجل ضمانة المسيحيين في المدينة فيمكنهم اختيار أحد مشايخهم على أن يرتبط هذا بالقائم مقام الدرزي<sup>(٢)</sup>. لكن بوره Bourée، رفض هذا العرض واعتبر أن دير القمر لم تكن ومنذ القرن السابع عشر عاصمة للدروز وإنما هي عاصمة الجبل. وأن مشايخ الدروز النكديين هم المسؤولون الأساسيون عن مآسي السكان، وأنه من أجل الإنسانية والعدالة يجب إخضاع المدينة لسلطة أحد الحكام المسيحيين الخاضعين لسلطة القائم مقام الأمير حيدر. وعاد الكولونيل روز يقترح وضع دير القمر تحت سلطة أحد المسؤولين الأتراك. فما كان من بوره إلا أن يرفض ذلك معلناً إمكانية خضوع جميع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة أحد القواد العثمانيين. وأخيراً وبعد مناقشات طويلة ومملة توصل باشا صيدا بالاتفاق مع القنصلين على أن يكون لدير القمر وكيلان، أحدهما درزي يختاره الدروز والآخر مسيحي يختاره المسيحيون. ويسهر كل منهما على مصالح أبناء طائفته على أن يخضع كل منهما لقائم مقامه<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن السلطنة العثمانية وبحجة أن بلاد جبيل لم تكن داخلية في حكم الشهابيين إلا على سبيل الالتزام<sup>(٤)</sup>، كانت تميل إلى عدم إلحاقها بالقائم مقامية النصارانية، وتفضل إلحاقها بولاية طرابلس وتعيين حاكم عثماني عليها بهدف

(١) Documents Diplomatiques, Requête de l'Emir Haïdar au Muchir Assad Pacha, T. 7, p. 282-283.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 306.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 436, Ibid., T. 7, p. 483.

انظر أيضاً: الفونس الصباغ المخلصي، دير القمر بين سنتي ١٨٤١ - ١٨٦٠، المطبعة المخلصية، ١٩٤٨، ص ١٣ - ١٧.

(٤) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 230.

إضعاف هذه القائم مقامية اقتصادياً وسياسياً. لكن التوافق الفرنسي البريطاني على ضمها وإلحاقها بالقائم مقامية النصارانية دفع الباب العالي للتراجع عن مخططة هذا خصوصاً بعد أن أجمع السفراء الأوروبيون على موقف موحد ناتج عن قناعتهم بأن «بلاد جبيل مأهولة بالموارنة دون غيرهم». وأن قوامها سبعة أقضية كلها داخلية في نطاق الجبل. وكان الأمراء الشهابيون يديرون شؤونها منذ عدة سنوات، فضلاً عن أن فصلها عن القائم مقامية النصارانية يعد خرقاً ظاهراً «لنطقة» صارم أفندي ناظر الخارجية العثمانية بتاريخ ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢<sup>(١)</sup>، فكان أن عدل الباب العالي عن تولية حاكم عثماني على بلاد جبيل، وعوّل على وضع هذه المقاطعات تحت حكم أحد الأميرين الذي تكون أغلبية السكان من مذهبه، فكان أن اتبعت بلاد جبيل إلى سلطة الأمير حيدر لأن الأكثرية الساحقة من سكانها من الموارنة<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان التوافق الأوروبي قد حسم مسألة ضم بلاد جبيل إلى القائم مقامية الشمالية، إلا أن مسألة تعيين الحدود بين القائم مقاميتين ظلت حجر عثرة لتداخل مناطق السكن الدرزي - المسيحي بعضها ببعض. وبدت قرى الجبل المختلطة المسألة الأكثر تعقيداً واشكالاً، وقد ظلت لفترة طويلة فيما بعد دون معالجة لصعوبة الحل وفقدان التوافق المحلي والدولي بشأنها. وقد اعترف سفير فرنسا في الآستانة بأن فصل بلاد الدروز عن بلاد الموارنة، بخط جغرافي يشطر جبل لبنان شطرين هو عمل أقرب إلى الصواب، وأكثر سهولة في التنفيذ من أي مشروع آخر. لكن الصعوبة تكمن في كيفية تحديد الخط الجغرافي الفاصل بين القائم مقاميتين. وأن المسيحيين يؤثرون وضع خط جغرافي فاصل مع إعطاء الحرية بالجلء من قسم إلى آخر. وأنهى سفير فرنسا رسالته إلى وزير خارجيته بالقول: «إننا سنفاوض الباب العالي مجدداً في هذه المسألة. فإذا ما كنا فزنا في مسألة جبيل كما يستدل من جميع القرائن، فالطلائع حسنة. وهي تبشرنا بإحراز النصر في المسائل الباقية»<sup>(٣)</sup>.

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١١٥ - ١١٧.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٢١.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١١٨.



لم يكن باستطاعة أسعد باشا أن يستمر في تأخير إعلان إسمي القائمقامين، ووجد استحالة في حل بعض الإشكالات المستعصية بين السكان، بفعل تمادي مداخلات القناصل الأجانب. فأعلن البيلوردي القاضي بتعيين الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على المسيحيين، والأمير أحمد أرسلان قائمقاماً على الدرّوز<sup>(١)</sup>، وقد كان لفرنسا دور كبير في اختيار الأمير حيدر قائمقاماً على المسيحيين. فعملت على دعمه واعتباره حاكماً على جميع المسيحيين<sup>(٢)</sup>. وأدى احتجاج قنصلي بريطانيا وروسيا على اعتبار الأمير حيدر قائمقاماً على جميع النصارى وضغطهما على الباب العالي، إلى التراجع عن هذا الاعتبار، فأقدم أسعد باشا وبناء على توجيهات حكومته على سحب بيورولدي التعيين من الأمير حيدر وإصدار آخر قضى بتعيينه قائمقاماً على الموارنة فقط. كما سلخ مناطق الكورة وجبيل وإهدن وبشري من المناطق الخاضعة لصلاحياته. ولا يخفى ما لهذا الإجراء من نتائج في إضعاف القائمقامية النصرية، وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا، فضلاً عن محاولة روسيا إقامة قائمقامية خاصة بالروم الأرثوذكس في المناطق الشمالية<sup>(٣)</sup>. وكان لتدخل فرنسا في هذه المشكلة، وضغطها على المسؤولين العثمانيين أثر كبير في تراجعهم، كما وأن الأمير حيدر هدد بالاستقالة بعد أن وجد في تضيق حدود قائمقاميته انتقاصاً من نفوذه وصلاحياته<sup>(٤)</sup>، وأرسل يعلم أسعد باشا رفضه الحكم في ظل مداخلات بعض القناصل، وأوضح له أن هؤلاء القناصل - ويقصد بهم قنصلي بريطانيا وروسيا - بعد أن فرقوا بين الدرّوز والنصارى وباعدوا فيما بينهم، يفرقون اليوم بين أبناء الدين الواحد<sup>(٥)</sup>.

أعطى موقف الأمير حيدر والدعم الفرنسي له، صلابة عجز إزاءها أسعد

(١) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 288. Voir aussi: شاهين مكاريوس، حصر اللثام عن نكبات الشام، ص ١١٤ - ١١٥. وتشرشل، بين الدرّوز والموارنة، ص ٤٧.

(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 209.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٥٢ في باب الملاحق، وهي رسالة وجهها يوسف كرم إلى قنصلي دولتي فرنسا وانكلترا بتاريخ ٢٦ أيار سنة ١٨٤٥. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 289. Voir aussi: ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 209.

(٤) انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١١٥.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 290. ISMAÏL, Hist. du Liban, T. IV, p. 209-210.

باشا عن الاستمرار في موقفه، واضطر أمام إخفاقه في إيجاد شخصية بديلة عن الأمير إلى التراجع معتبراً أن تعيين الأمير حيدر قائمقاماً هو على جميع المسيحيين وليس على الموارنة فقط. وقد ساعد على ذلك تراجع قنصلي بريطانيا وروسيا عن موقفهما إذ خشيّا في حال استمرارهما على موقفهما في تجزئة القائمقامية النصرية وإضعاف سلطة القائمقام الماروني، أن تتراجع فرنسا عن قبول تجزئة جبل لبنان إلى قائمقاميتين، وعودتها إلى تبني حكم الأسرة الشهابية خصوصاً أن إعادة الحكم القديم إلى الجبل كان لا يزال معتبراً حجر الزاوية في السياسة الفرنسية<sup>(١)</sup>.

أما في القائمقامية الدرزية فقد كان الوضع أقل تعقيداً عما هو في القائمقامية النصرية. وكان من المفترض أن يستقبل الدرّوز خبر إنشاء كيان سياسي خاص بهم بفرح بعد كل ما عانوه من اضطهاد وحروب وفقدان للنفوذ والسلطة نتيجة خروج الحكم من أيديهم. إلا أن تركيبة مجتمعهم الإقطاعية والمنافسة المتبادلة بين أعيانهم وانقسام مجتمعهم بين غرضيتين - اليزبكية والجنبلاطية - دفعتهم لتفضيل الحكم الخارجي الذي يستطيع كل فريق من خلاله المحافظة على حقوقه وامتيازاته. لذلك كانوا يميلون إلى دعوة أمير من وادي التيم أو تعيين باشا عثماني عليهم على تنصيب حاكم من وسطهم. ولكن الحالة التي كانوا عليها آنذاك، والتدخل الدولي الذي كان يضع الحلول للأحداث وخروج الأمر من أيديهم، كانت كلها عوامل أجبرت المشايخ والزعماء الدرّوز على الخضوع لإرادة الحكومة والقبول بالامتياز الممنوح للأسرة الأرسلانية. وإذا ما استثنينا مسألتي المناطق المختلطة الخاضعة لسلطة القائمقام الدرزي والحدود المشتركة بين القائمقاميتين، فإن الأمير أحمد أرسلان جوبه بموضوع مشاركة الأعيان والمناصب الدرّوز له في السلطة وكيفية خضوعهم له. وهم وإن رفضوا سلطة الأميرين بشير عمر وبشير ملحم، ومن ثم عمر باشا النمساوي، فما هذا الرفض إلا لأسباب سياسية ناتجة عن تقاسم السلطة، والنفوذ السياسي بأشكاله المختلفة. لذلك كان على القائمقام الدرزي أن يحاول التوصل إلى اتفاق مسبق معهم يحدد كيفية ممارسة المشايخ الدرّوز للسلطة وحدود كل منهم. وهم وإن قبلوا بالامتياز الذي أعطي للأمرء الأرسلانيين كأسرة حاكمية، إلا أنهم عقدوا

(١) انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١١٥ - ١٢٠.



ومن داخل جدران سجنهم قبل إطلاق سراحهم من قبل عمر باشا اتفاقاً مع القائمقام الأمير أحمد لقاء القبول بحكمه قضى بجعل سلطته ستاراً شرعياً يغطي ممارسات المشايخ وتصرفاتهم المطلقة داخل حدود اقطاعاتهم وعهدهاتهم المعروفة، حتى أنهم قاسموه المرتب الذي كان يتقاضاه بحكم كونه أحد موظفي السلطة الرسمية<sup>(١)</sup>. ومما ورد في وثيقة الاتفاق التي وقعها الأمير أحمد أرسلان: «... أنه صدر له - أي والي صيدا - أوامر سنوية من الدولة العلية بأن ينصب قيمقامين على طائفة الدروز والنصارا، وأمرنا يا عبيده أن نشوف شخص منا يشرفه بلوضيفه حسب الأمر العالي فمن بعد مفاوضتنا جملة نحن وجناب اخوتنا بيت جن بلاط وبيت عماد وبيت تلحوق وبيت عبد الملك استحسنونا لهذه المصلحة... وبمقتضى ذلك أوثقنا لهم على أنفسنا أننا نحن وهم حالت واحدة مشتركين في الكسب والخسارة من بعد المصروف على المصلحة وأن يمكن بمساعدتنا منهم خمسة أشخاص من كل عيلة شخص بمفاوضتهم بما يطابق حسن الإدارة وإنفاذ الأوامر من سعادة ولي نعمتنا»<sup>(٢)</sup>.

كذلك الأمر في القائمقامية النصرية فإن أسرة آل الخازن المقاطعية حاکمة بلاد كسروان لم تقبل بأسرة آل أبي اللمع إلا بشرط عدم تدخلها في شؤون مقاطعاتها حفاظاً منها على مصلحتها المقاطعية ومنعاً للقائمقام وأسرته اللعية من تحجيم نفوذ آل الخازن<sup>(٣)</sup>، فاستمرت طوال الفترة التي أعقبت تعيين الأمير حيدر في معارضة حكمه مكونة على صعيد المعارضة المارونية مركز الثقل، وقد بلغت ذروة تحركها في تأليف «جمعية ريفون» التي كانت بقيادة الشيخ فرنسيس الخازن وأبناء عمه منصور ودعيس وشديد وعساف<sup>(٤)</sup>، وكان أبرز مقررات الجمعية الطلب بمشاركة آل الخازن في السلطة ومقاسمة القائمقام الأمير حيدر صلاحياته،

(١) قسطنطين بازيلى، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٨٨. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 7, p. 42. ISMAÏL, Op. Cit., T. IV, p. 211-212.

(٢) انظر نص هذه الوثيقة لدى ملحم تلحوق في كتابه آل تلحوق في لبنان، لا دار، بدون تاريخ، ص ٢٤.

(٣) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقتان رقم ٦٠٣٥ و ١٥٣٨٦. أيضاً: لويس بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٩٧ - ٩٨.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٥٣ في باب الملاحق، وهي عبارة عن بيولوردي أصدره والي صيدا أسعد باشا إلى مشايخ واختيارية بلاد كسروان وجبيل.

ورفع كل من جرجس أبو صعب وعيد حاتم من ديوان الأمير حيدر وتعيين شيخين من آل الخازن مكانهما، وإسناد صلاحية الضبطية والمالية بمقاطعة كسروان إلى ستة أشخاص من آل الخازن. وهددت الجمعية في حال رفض القائمقام للمطالب بتقديم شكوى ضده إلى البابا وكافة الملوك<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن الشيخ فرنسيس كي يعطي نفسه موقعاً معتدلاً أبدى تحفظه على مقررات جمعية ريفون، ثم انتقل بعياله من بلدة غوسطا إلى صربا<sup>(٢)</sup>، لكن والي صيدا أصدر مرسوماً عممه على «مشايخ واختيارية ووجوه» مقاطعات كسروان وجبيل وجبة بشري اتهم فيه فرنسيس الخازن وأبناء عمه بإثارة الشغب وإفساد الأهالي، وبما أنهم كانوا قد فروا إلى جهات بعلبك فقد طلب من والي دمشق إلقاء القبض عليهم وإرسالهم إلى صيدا<sup>(٣)</sup>. وكان الكولونيل الانكليزي روز على علم بتحركات آل الخازن فتدخل في الأمر لمنعهم من التماهي في معارضتهم، وأرسل إلى البطريرك وبعض مشايخ آل الدحداح وجرجس باخوس يطلب منهم الحؤول دون تنامي المعارضة كون «الترتيب الحاضر قد صار بأمر الدولة العلية فمن دون شك تصرفات مثل هذه تسبب غمّاً عظيماً لأوليا الأمور المعظمين، فلذلك المرجو من جنابكم تبدلو غاية جهدكم وكل سطوتكم مع أحبابكم وأقاربكم لأجل منعهم عن الرواح إلى تلك الجمعية»<sup>(٤)</sup>. ثم أرسل يستشفع للشيخ فرنسيس لدى المسؤولين العثمانيين والأمير حيدر، لأن فرنسيس الخازن من المعروفين بصدق خدماتهم للدولة العلية<sup>(٥)</sup>. وكان للبطريرك حبيش والمطران طوبيا عون دورهما في نصرة الأمير حيدر، وتفكيك المعارضين ضده بعد أن «أدركوا الصواب بواسطة غبطته وسيادته»<sup>(٦)</sup>. وإذا كان هذا الموقف طبيعياً ومنتظراً في

(١) الوثيقة رقم ٥٤ وهي تلخيص لمقررات جمعية ريفون.

(٢) الوثيقة رقم ٥٤.

(٣) الوثيقة رقم ٥٣.

(٤) الوثيقة رقم ٥٥، وهي كتاب القنصل الانكليزي روز إلى الخوافة جرجس باخوس بهدف تخفيف معارضة آل الخازن ضد القائمقام حيدر اسماعيل أبي اللمع.

(٥) راجع الوثيقة رقم ٥٦ في باب الملاحق.

(٦) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٠٦٤. أيضاً: انظر تفاصيل ما يتعلق بجمعية ريفون في وثائق المركز عينه، الوثائق رقم ٥٩٣١ و ٦٠٣٧ و ٦٠٥٥ و ١٥٤١٢. ويذكر الأب انطوان ضو أن البطريرك الماروني يوسف حبيش أراد إعطاء الحكم لأحد أفراد أسرته. ولما رأى =



علاقة الأسر المقاطعية فيما بينها، إلا أن موقف الروم الأرثوذكس كان مغايراً لما هو منتظر على المستوى المسيحي، فقد رفض هؤلاء سلطة الموارنة وأعلنوا أنهم يفضلون حكم الدروز عليهم<sup>(١)</sup> وأنهم يفضلون الموت على الخضوع لظلمهم الشديد<sup>(٢)</sup>، متهمين الموارنة بالتعصب الشديد، واضطهادهم والتضييق عليهم لتحويلهم إلى الكاثوليكية. وقد صودرت ممتلكات أديرتهم بحجج واهية، وأعلنوا أن عملية إدخالهم في الكتلحة كانت تجري بوسائل غير لائقة، من تخويف وإتلاف في الممتلكات والأموال<sup>(٣)</sup>. هذا الموقف المتشدد للروم الأرثوذكس والرافض الخضوع لحكم الموارنة، سدد ضربة مؤلمة لمبدأ جمع المناطق المسيحية في قائممقامية موحدة. ولا يستبعد أن يكون عمال الحكومة الروسية وراء استنهاض الأرثوذكس بهذا الشكل الصارخ لإقامة قائممقامية ثالثة خاصة بهم<sup>(٤)</sup>، وهو أمر طرح جدياً في عدة مناسبات واستمر مطروحاً ومؤيداً من قبل روسيا القيصرية حتى سنة ١٨٦١ تاريخ إقامة متصرفية جبل لبنان.

شكلت المناطق المختلطة العقدة المستعصية التي تعذر حلها طوال فترة عقدين من الزمن. وكان لكل من الفريقين الدرزي والمسيحي ما يبرر موقفه من أسباب وطروحات ومواقف. فالقائمقام المسيحي، ما انفك بضغط من البطريرك الماروني آنذاك يوسف حبيش، يطالب بضرورة خضوع النصارى في المناطق المختلطة لسلطته، ولم تنفع العرائض التي وجهت إلى حكومتي فرنسا وبريطانيا مطالبة بخضوع المسيحيين أينما وجدوا لسلطة القائمقام المسيحي<sup>(٥)</sup>. وقد تضمن العرضحال الذي رفعه نصارى المناطق المختلطة إلى والي صيدا مطالبتهم بالخضوع لسلطة القائمقام المسيحي حيدر أبي اللمع وعدم ضمهم إلى إدارة القائمقام الدرزي، «لأن هذا الضم يسلب النصارى راحتهم وأمنهم كون الدروز أعداء لهم

- = استحالة ذلك طالب بتولي الأمراء اللمعين لا حباً بهم بل خوفاً من تولى المشايخ الخازنيين الحكم وهم أبرز منافسي أسرته. راجع الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعين، ص ٩٩.
- (١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٨. أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٦.
- (٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٨. راجع أيضاً ما كتبه القنصل قسطنطين بيكوفيتش حول معاملة الموارنة لغيرهم من الطوائف في كتابه لبنان واللبنانيون، ص ٤٧ - ٤٨.
- (٣) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٦٠٥٦.
- (٤) راجع الوثائق رقم ٣٠ و ٣٨ و ٣٩ في باب الملاحق.

وأنهم يقبلون الموت ويفضلونه على حكم أعيان الدروز لهم<sup>(١)</sup>. وأخفق القائمقام خلال الاجتماع الذي عقد في كانون الأول سنة ١٨٤٤ بحضور أسعد باشا المطران طوبيا عون والمندوبين النصارى في المناطق المختلطة في الحصول على وعد أو إقرار بإخراج نصارى هذه المناطق من سلطة القائمقام الدرزي<sup>(٢)</sup>. وقام المطران طوبيا عون يعلن عدم خضوع المسيحيين للسلطة الدرزية، وإذا كان لا بد من ذلك فإنهم يطالبون بحاكم عثماني على كل الجبل<sup>(٣)</sup>. وأصر أسعد باشا على وجوب خضوع المسيحيين في المناطق المختلطة لسلطة القائمقام الدرزي. كما يخضع أيضاً الوكلاء المسيحيون المعينون للسهر على مصالح طوائفهم في القائمقامية الدرزية لسلطة القائمقام الدرزي، وفي القائمقامية النصرانية يخضعون لسلطة القائمقام المسيحي. وحددت مدة أربعة أيام لتعيين الوكلاء، لكن المسيحيين رفضوا هذا الحل وهددوا بالهجرة على الخضوع للسلطة الدرزية<sup>(٤)</sup>، متهمين الكولونيل روز بالتحزب للدروز بادعائهم «أنه جهر به اليوم بعد أن كان سرياً»، واتهموه أيضاً بأنه قد بذل جهده لدى الباشا لإرغام المسيحيين على الانقياد، وتهديدهم باستعمال جميع الوسائل<sup>(٥)</sup>. ونقل عنه أنه رد عليهم «بما أنكم سلبتم كل شيء وقتل منكم عدد غفير فيجب عليكم أن تخضعوا للدروز»<sup>(٦)</sup>.

وإذا كانت بريطانيا قد ارتبطت بعلاقات مستجدة مع بعض الأعيان الدروز كان من بعض مظاهرها عطفها عليهم وتقديم بعض المساعدات إليهم، فإن فرنسا

- (١) انظر الوثيقة رقم ٣٩، وتتضمن استرحام نصارى المناطق المختلطة لفصلهم عن القائمقامية الدرزية وإلحاقهم بسلطة القائمقامية النصرانية. راجع أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٨٠٣.
- (٢) الوثيقة السابقة رقم ٣٩.
- (٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 343.
- (٤) Ibid., T. 7, p. 434.
- انظر أيضاً الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 266/ 85.
- أيضاً: الوثيقة رقم ٣٠ المنشورة في باب الملاحق.
- (٥) والمحركات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٢٨ - ١٣٤.
- (٦) انظر الوثيقة رقم ٣٠ وهي إعراض موجه من نصارى جبل لبنان إلى وزير خارجية دولة الانكليز بتاريخ ٣ نيسان ١٨٤٤.
- (٦) المحركات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٣١.



تابعت هيمنتها على القائمقامية النصرانية، خصوصاً بعد أن نجحت في تعيين رجلها الأمير حيدر حاكماً، وتوسيع حدود القائمقامية بضم المناطق الشمالية إليها، فحولت جهدها نحو المناطق المختلطة في محاولة منها لتحرير السكان المسيحيين من تبعيتهم للمقاطعيين الدروز. وقد جوبهت بموقف عثماني صارم قضى بإخضاع تلك المناطق لسلطة القائمقام الدرزي<sup>(١)</sup> يدعمه تأييد بريطاني اتخذ شكل الوصاية على القائمقامية الدرزية. وأمام هذا الواقع عادت فرنسا إلى طرح مسألة عودة الأسرة الشهابية إلى حكم الجبل وفقاً لما كان الوضع عليه سنة ١٨٤٠<sup>(٢)</sup>. وقد تناغمت هذه العودة مع سياسة البطريرك الماروني الذي ما انفك يعتبر أن عودة الأسرة الشهابية إلى الحكم تعد حجر الزاوية في سياسته. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد عهد الإكليروس الماروني إلى المطران نقولا مراد بصفته معتمدتهم وممثلهم، بذل المساعي لدى الباب العالي والدول الأوروبية لإعادة الحكم إلى الشهابيين<sup>(٣)</sup>. وكان البطريرك والأمير بشير دائمي الاتصال منذ خروج هذا الأخير من الجبل، وكان يحث الموارنة وزعماءهم المدنيين والروحيين على السعي لإرجاعه إلى الحكم، ويشدد عزائمهم ويمنيهم بالأمال<sup>(٤)</sup>. وقد أظهر البطريرك أكثر من مرة رغبته الشديدة بإعادة الأمير بشير إلى الحكم حتى أنه ربط مسألة استتباب الأمن والراحة في جبل لبنان بهذه العودة، ثم أن البطريرك أوكل إلى المطران مراد مهمة الذهاب إلى باريس ولندن، بصفته ممثلاً لغبطته ولجميع «شعب لبنان المسيحي» ليلتمس من جميع الدول إعادة الشهابيين إلى حكم إمارة الجبل<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أن المطران نقولا أخرج البطريرك عندما استعمل جميع الوسائل التي تحقق أهداف كنيسته. فقدم نفسه على أنه معتمد الأمة المارونية ورفع عريضة باسمها إلى وزير خارجية انكلترا يلتمس فيها إعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم، ويتهم «الحكومة التركية المحلية وحكومة الأمير حيدر بالإرثشاء والظلم

(١) راجع معطيات ذلك في الوثيقة رقم ٣٠ في باب الملاحق.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٣٦ و ١٣٩. أيضاً: بازي، مصدر سابق، ص ٣٧٦ و ٣٧٨.

(٣) الأرشيف البريطاني FO 226/85. أيضاً: ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٠٧.

(٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٥) الوثيقة رقم ٣٠. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١.

والاستبداد». وهذا ما أخرج البطريرك ودفعه إلى إبداء تعجبه من وجود عريضة كهذه، فتبرأ منها وأبدى للكولونيل روز عدم إطلاعه عليها أو الإجازة للمطران مراد بتقديمها، ثم تساءل ما دام الأمر كذلك فكيف يمكن أن يعد المطران مندوبه أو مندوب الأمة؟ وتبلغ نقمة البطريرك ذروتها حين يعلم روز بأن المطران مراد سافر إلى باريس خفية ودون علمه. كما أعلن البطريرك أن تهمة الرشوة التي وجهها المطران مراد للأمير حيدر وحكومته هي تهمة باطلة وغير صحيحة<sup>(١)</sup>.

وتنامت الدعوة المطالبة بعودة الأمير بشير الثاني إلى الحكم أو أحد أفراد أسرته. واستغل الداعون نقمة بعض المشايخ الدروز المتضررين من النظام الجديد، ف عقدوا معهم عدة اجتماعات ووضعوا العرائض المطالبة بعودة الشهابيين ورفعوها إلى قناصل الدول الأوروبية وإلى المسؤولين العثمانيين<sup>(٢)</sup>. وقد أزعجت هذه العرائض عمال السلطنة لدرجة أنها دفعت والي صيدا إلى إصدار تعميم (بيولوردي) حذر فيه من ذكر اسم الأمير بشير أو اسم أسرته الشهابية. ثم هدد من يطالب بعودة الشهابيين إلى الحكم أو من يعتمد إلى التوقيع على عرائض تطالب بذلك بالعقاب الصارم والقصاص، حيث «لا يجد عفواً ولا صفحاً» نظراً لأن هذا الأمر هو من ضمن «القرارات التي اتخذها جلالة السلطان بالاتفاق مع الدول صديقاته»<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: الحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥

### أ - مقدمات الحرب:

لم يكن نظام القائمقاميتين ليحظى برضى الفرقاء أطراف الصراع، وخصوصاً الموارنة الذين وجدوا فيه هزيمة سياسية وتراجعاً نوعياً في عملية الترقى السياسي

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٢) بازي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٣٨٠. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٦٤.

(٣) المحررات السياسية، ج ١، ص ١٤١ - ١٤٢.



والاجتماعي الذي كانوا قد بدأوه منذ أكثر من قرن. فالمنطق الجنوبية من جبل لبنان، وهي تشكل نصف مساحة البلاد تقريباً خرجت عن سلطتهم ونحو ٢٧٪ من موارد جبل لبنان عامة لا يخضعون لسلطتهم السياسية<sup>(١)</sup>، فضلاً عن المشاكل الداخلية والإرباك الذي أثاره مشايخ آل الخازن برفضهم حكم اللمعيين، ومسألة تعيين الحدود المشتركة بين القائمقاميتين، وخروج جميع المسيحيين القاطنين في المناطق المختلطة عن سلطة القائمقام المسيحي وخضوعهم قسراً إلى سلطة المشايخ والقائمقام الدروز<sup>(٢)</sup>.

ولإزاء تأزم الوضع السياسي في القائمقامية النصرانية، رأت الكنيسة المارونية أن جميع المشاكل التي تعاني منها البلاد، تكمن جلها في مسألتين أساسيتين: الأولى، توحيد القائمقاميتين في كيان موحد، والثانية، إعادة الأمير بشير المنفي في الآستانة إلى الحكم. ورأت أن الحرب بحد ذاتها تختصر الطرق كلها، فباشتعالها تؤكد على فشل النظام الثنائي في جبل لبنان، وتعود به إلى عهده المركزي برئاسة الأمير بشير أو أحد أفراد أسرته. ويستدل من الوثيقة المنشورة تحت رقم ٤٤ أن الفصل الانكليزي روز يعتبر أن آل الشهاب وغيرهم سببوا هذا الخراب «لأجل يبرهنوا أن ترتيب حكومة القائمقاميتين لا يناسب وعوض ذلك لا يصير إلا حاكم واحد»<sup>(٣)</sup>. وقد وجدت هذه السياسة جذورها في تقرير اللورد أبردين المرسل إلى اللورد كولي بتاريخ ٥ تموز ١٨٤٤، وقد أشار فيه إلى أن مساعي القناصل الأجانب ولا سيما قنصل انكلترا والوالي العثماني قد أزالوا أسباب الشقاق وأخذت نار أحداثها لو لم تنصرف دسائس فريق من الموارد ومساعدتهم إلى بلبلة الحالة الحاضرة لمقاصد ملتوية لاستبدال هيئة الحكم الحالي بالحكم السابق إعادة لإمارة الجبل إلى الأسرة الشهابية<sup>(٤)</sup>. وكظاهرة لتنسيق

- (١) انظر الجدول رقم ٤، والجدول رقم ٥. في أطروحتنا الجامعية «التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمقاطعات جبل لبنان ١٧٨٨ - ١٨٦١». اشراف د. حسان حلاق، ١٩٩٧.
- (٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٤. انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٥٣٣ - ٥٤١.
- (٣) انظر الوثيقة رقم ٤٤ وهي رسالة من الكولونيل روز إلى الأمير حيدر أرسلها له بتاريخ ٢٥ أيار ١٨٤٥ وموضوعها هدف النصاري من الحرب، ورفعهم علم دولة أجنبية (فرنسا) وتجمعهم في معسكرات بهدف القيام بأعمال قتالية.
- (٤) انظر الوثيقة رقم ٤٤. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٤٤.

المواقف بين الكنيسة وفرنسا، جاءت محاولة قنصل فرنسا في بيروت لإقناع الكولونيل روز بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم. لكن روز رفض العرض بحجة رفض العثمانيين له. كما حاول الفرنسيون إقناع المسؤولين الإنكليز بأن حل مشكلة الجبل لا يتم إلا بوحدة شطريه تحت حكم الشهابيين، لكن الإنكليز رفضوا ذلك وكانوا يرون أن وحدة الجبل إن تمت فيجب أن تكون تحت سلطة أحد الباشاوات العثمانيين<sup>(١)</sup>، وكانوا يرفضون أن تعود إمارة الجبل إلى ما كانت عليه لأن ذلك سيؤدي إلى إعادة بسط النفوذ الفرنسي، وهذا ما كانت تخشاه إنكلترا وترفضه<sup>(٢)</sup>. كما رفض المقاطعجيون النصاري من آل الخازن وحبش المشروع الفرنسي لجهة عودة الأمير بشير إلى الحكم<sup>(٣)</sup>.

أدرك البطريك الماروني يوسف حبش عمق المشكلة السياسية واستعصاءها على الحل الذي يتبناه ويرتثيه، خصوصاً بعد إخفاق المحاولات والاتصالات التي تمت سواء من قبل المسؤولين الإكليركيين ورسل البطريك ومبعوثيه، أم من قبل الحكومة الفرنسية، ووجد أن ما عجزت عنه الدبلوماسية الهادئة والاتصالات قد يتحقق عن طريق القتال واستعمال القوة الحربية<sup>(٤)</sup>. كما رأى في الحرب فرصة للتعويض عن الخسارة العسكرية التي لحقت به أثناء الحرب السابقة والتي انتهت بعزل بشير الثالث عن الحكم وإنهاء حكم الأمراء الشهابيين.

أما الوضع في القائمقامية الجنوبية الدرزية فقد كان أقل تعقيداً مما هو عليه في الشمالية النصرانية، خصوصاً بعد المهادنة التي حصلت فيما بين المشايخ المقاطعجيين أنفسهم، والاتفاق الرضائي الحاصل بينهم وبين القائمقام على الانصراف إلى إدارة إقطاعاتهم وأملاكهم كما كانوا في السابق. غير أن هذه

- (١) Documents Diplomatiques, T. 8, p. 120-125 et 262-263. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ١١٧. ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 203.
- (٢) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٥٠.
- (٣) Documents Diplomatiques, T. 7, p. 386.
- (٤) راجع ما قاله البطريك عشية الحرب «إما أن يسود الدروز علينا أو نسود عليهم، فلنبدأ بالاستعداد لأن الذي يضرب الضربة الأولى يصير أقرب إلى الفوز من خصمه». شاهين مكاريوس، حشر اللثام عن نكبات الشام، ص ١١٦، وبهذا المعنى انظر أيضاً: تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٩.



الإدارة لم تكن لتخلو من عقبات، فقد كان المسيحيون في المناطق المختلطة وبتوجيه من الكنيسة يرفضون حكم المقاطعيين الدروز، وما انفكوا يواصلون تقديم العرائض الراضية لسيادتهم عليهم إلى مندوبي الدول الأوروبية والباب العالي، وكانت مسألة التعويضات عن الحرب السابقة لا تزال عالقة دون حل<sup>(١)</sup>. كما كانت فكرة انتقال السكان من المناطق الجنوبية إلى كسروان والشمال وإلى القرى المأهولة بأبناء طائفتهم مطروحة من قبل الموارنة أنفسهم وقد رفضها الباب العالي<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن عدم استقرار الوضع الإداري وتداخل المناطق وتشابكها مع القائمقامية النصرانية، ومحاولة المسؤولين العثمانيين وممثلي الدول تعيين وكلاء في المناطق المختلطة الدرزية والمسيحية يمثلون الأقلية ويعهد إليهم بإدارة شؤون طائفتهم ويخضعون لقائمقام منطقته أو يكون مرجعهم والي صيدا<sup>(٣)</sup>.

مثلت الكنيسة المارونية برئاسة البطريرك القيادة السياسية الرئيسية في الأحداث الأهلية لسنة ١٨٤٥، فعبأت المقاتلين وموّلت نفقاتهم ووفرت لهم السلاح والذخائر عن طريق الأموال الوافرة التي جاءت من النمسا كإعانة للذين نكبوا في الحرب السابقة. وقد وزعها البطريرك على «قسسه وعماله ليستعملوها آلة لإضرام نار الحرب الثانية، وأمرهم بأن يدفعوا لكل محارب ينضم إليهم أربعة غروش في النهار، ولم يوفر الإكليروس الماروني أي حيلة لإقناع الناس أن تلك الحرب دينية وأنه يجب على كل نصراني أن يقوم لمحاربة الدروز والمساعدة على اقتلاع آثارهم وطردهم من جبل لبنان»<sup>(٤)</sup>. وقام بعض الصيارفة الموارنة في بيروت بتمويل شراء الأسلحة والذخائر لتسليح الجزء المسيحي من الجبل لتمكين أهاليه من الدفاع عن أنفسهم<sup>(٥)</sup>. كما أن الأمراء الشهابيين اعتبروا أحداث ١٨٤٥ فرصتهم الأخيرة للعودة إلى الحكم فقادوا العمليات الحربية والقوى المقاتلة. وكان

(١) إن التعويضات التي تقرر منحها للموارنة بعد الحرب الأهلية لسنة ١٨٤١ بلغت ١٣٥٠٠ كيس، يدفع الدروز منها ٣٥٠٠ كيس، أما الباقي فتدفعه السلطنة من دخل إيالة صيدا. انظر:

Richard EDWARDS, La Syrie, 1840-1862, Paris 1862, p. 95.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٦٠ - ١٦٥.

(٣) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٦٨ - ١٦٩ و ١٧٢.

(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٨.

(٥) LENORMANT, Op. Cit., p. 18.

عميدهم الأمير بشير حتى ذلك التاريخ لا يزال في الآستانة، فجعلوا يقسمون أنهم لا يرجعون عن الحرب حتى يفنى الدروز عن آخرهم ويعود الأمير بشير إلى الحكم على الجبل<sup>(١)</sup>. وهذا ما حمل المسؤولين العثمانيين على اتهام الأمير بشير وأسرته بأنهم وراء أحداث الجبل، وبتحريكهم الدسائس، فأعادوا نفيه من الآستانة إلى زعفران بول<sup>(٢)</sup>.

وكانت دير القمر مركزاً مهماً للجنة سرية اتخذت منها قاعدة للإشراف على جميع الاستعدادات العسكرية والأعمال القتالية. وكان لها فروع في جميع المقاطعات الجنوبية. وبرزت ظاهرة شيوخ الشباب، الذين تولوا تنظيم مجموعات قتالية، وأمنوا لها التدريب والأسلحة والذخائر<sup>(٣)</sup>. وكانت هذه اللجنة تصدر أحكام الموت على الدروز، وعلى المسيحيين الذين يثبت تعاملهم مع الدروز، حتى أنها قتلت أحد الخوارة لأنه لم يمتنع عن الاختلاط بآل جنبلاط<sup>(٤)</sup>.

وبخلاف الوضع السائد في القائمقامية النصرانية، فقد شهدت المقاطعات الدرزية هدوءاً أمنياً وسياسياً لافتاً، وكان الأعيان المقاطعجيون قد انصرفوا منذ عودتهم سنة ١٨٤٣ إلى إدارة أملاكهم وإقطاعاتهم، وإعادة بناء ما خربته الفتن السابقة، وكان بإمكانهم الاستمرار في هدوئهم المستجد لولا الوضع السياسي العام المتجسد بموضوع الخلاف على «السيادة المسيحية» ومسألة عودة الشهابيين إلى الحكم. وإزاء الاستعدادات القتالية في الجانب المسيحي، وظهر ملامح التفجير العسكري، اندفع الدروز ناحية التعبئة السياسية والعسكرية وصبروا إلى أن تتم معداتهم وتأتي جموعهم من مختلف المقاطعات إذ أنهم وكما يقول شاهين مكاريوس لا يقدمون على الحرب إلا إذا اجتمعت كل قواتهم ووثقوا بالظفر والنصر. وكانت المختارة مركزاً لتجمعاتهم يأتونها من مختلف مناطق بلاد الشام. في حين

(١) Documents Diplomatiques, T. 8, p. 167. Rapport 9, Juin 1845. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٩.

(٢) رستم باز، مذكرات رستم باز، ص ١٠٩. إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٣٤. أيضاً: رينكوف وسميليا نسكايا، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٠.

(٣) الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ٢١.

(٤) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٠ - ٥٢. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٨ - ١٢٠. وبازيلي، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ٣٨٩ - ٣٩٠.



كانت دير القمر وزحلة وعبيه وحاصبيا وراشيا مراكز لتجمعات النصارى بقيادة الأمراء الشهابيين ورجال الدين المسيحيين<sup>(١)</sup>.

## ب - الحرب الأهلية:

كانت استعدادات المسيحيين القتالية تفوق تلك الخاصة بالدروز. وعلى حين غرة، وفي يوم واحد هاجم النصارى الشوف الأعلى، من خمس جهات وأعملوا القتل والإحراق والنهب في أربع عشرة قرية. وكذلك وفي نفس الوقت هاجموا الغرب والجرد والمتن وأوقعوا ببشرها القتل والتهجير، وبيوتها الهدم والحريق، وسرعان ما امتد القتال إلى سائر القرى في المناطق المختلطة، حيث جرت معارك طاحنة بين الفريقين المتقاتلين. وكانت الأكثرية إلى أي فريق انتمت تفتك بالأقلية. فالحرب حرب أهلية تكافأت فيها القوى العسكرية، وما كان يشكل امتيازاً أو تفوقاً للمسيحيين لجهة كثرة مقاتليهم ومبادرتهم الضربة الأولى، عوض الدروز عنه لناحية قدراتهم العسكرية التقليدية واتحادهم في أوقات الاضطراب الأهلي بزعامة أعيانهم ومناصبهم المقاطعجيين<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى ما كان للقوات العثمانية في الحرب الأهلية من دور في التحريض على الصراع، وفي إثارة الفرقاء بعضهم على بعض، ومن ثم التدخل في سير المعارك لترجيح فريق على آخر. كل ذلك تنفيذاً لسياسة ربما كانت موضوعة في أحد مراكز الولايات المجاورة، أو في عاصمة السلطنة بالذات، وخصوصاً أن أغلب المؤرخين الذين تناولوا هذه الحقبة شككوا بمواقف السلطنة العثمانية واتهموا عمالها بالتواطؤ، فلم يبرئوا الجنود النظامية ولا المسؤولين العثمانيين من مساعدة هذا الفريق أو تحريض الفريق الآخر، أو تشجيع أحد الفرقاء على الهجوم ثم التدخل لحماية الآخر<sup>(٣)</sup>. فكانوا يقفون أحياناً إلى جانب الموارنة ويشجعونهم على مهاجمة الدروز، ليعودوا فيحرضوا الدروز بطرق

(١) شاهين مكاريوس، حصر اللثام، ص ١١٨ - ١١٩.

(٢) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٠. راجع بعض وقائع الحرب الأهلية لسنة ١٨٤٥ لدى أبو شقرا، الحركات، ص ٥٣ - ٦٧.

(٣) Sami Kuri, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1816-1845, p. 490-492.

أخرى، كأن يفصلوا بين المتقاتلين أو يطلقون بضع طلقات على الفريق المهاجم ليوقفوه عند حد معين، معتمدين على مكانتهم كجنود للسلطان، وهيتهم كعمال رسميين يفرضون الأمن والنظام على الجميع.

وشارك أيضاً سكان مدينة زحلة في القتال، فعبأوا قواتهم وتسليحوا وكانوا قد طلبوا في ٢٧ أيار سنة ١٨٤٥ أسلحة وذخائر من القائمقام بواسطة رئيس دير مار الياس شويبا الخوري مكاريوس، وذلك لتسليح «ثلاثماية نفر ضاربة نار في المعلقة» خوفاً من مدهمة عساكر الدروز لهم<sup>(١)</sup>. إلا أنهم ما لبثوا أن شنوا حرباً، سموها وقائية على المتن خشية أن يتطرق الدروز إلى بلدتهم المتصلة بالمتن إذا ما فازوا بالحرب، لكنهم فشلوا في هجومهم، وردوا على أعقابهم بسبب تفرق كلمتهم، وانقسامهم إلى حزبين، البعلبكي نسبة إلى الأسر التي أصلها من بعلبك، والراسي نسبة إلى الأسر التي منبتها رأس بعلبك<sup>(٢)</sup>. وقام وكلاء النصارى بمناشدة المسيحيين للمشاركة في القتال، فوجهوا نداء إليهم، لمساعدة نصارى المتن وحددوا لهم توقيتاً للمسير ومما ورد في مراسلتهم: «ويكون مسيرهم نهار بكره الخميس حيث التعدي الحاصل من هذه الأمة الباغية. وإن شاء الله تعالى بصطوت (بسطوة) جنابكم العلية وهمتكم الوفية يحصل النصر والنجاح لعبيدكم النصارى وقد قدمنا الأعراض بذلك لمسامع سعادة ولي نعمتنا الأمير المعظم وعروضات جناب أفندينا الأمرا المحترمين بيت أبي اللمع يتضمنوا ذلك، وأن يكون مشيهم نهار بكره الخميس»<sup>(٣)</sup>.

أما نصارى المقاطعات الشمالية، ورغم مناشدة إخوانهم لهم في المناطق الجنوبية بضرورة نصرتهم ومدهم بالرجال والذخائر فإنهم لم يشاركوا إلا بالقليل من المقاتلين وخصوصاً من منطقة بشري. ويبدو أن عدم فعالية مشاركتهم تعود إلى عدم اتفاقهم، وإلى خلافهم على تحمل نفقات العسكر<sup>(٤)</sup>، غير أن الأمر كان أعمق من ذلك، وقد كان لمفتي طرابلس الشيخ عبد الحميد أفندي كرامي دور

(١) انظر نص الوثيقة رقم ٤١ في باب الملاحق.

(٢) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٧٧ - ١٧٨.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٩ في باب الملاحق.

(٤) اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٧٩ - ١٨٠.



أساسي في الحؤول دون المشاركة. فعندما استشاره يوسف بطرس كرم شيخ إهدن في موضوع ذهابه نحو المناطق الجنوبية لنجدة إخوانه في حربهم ضد الدروز، أجابه المفتي: «بأن خاطرنا وشورنا حسب محبتنا لكم، بأن لا تروحوا لمطرح ولا تقارشوا (تتعاطوا) شيء. فهذا حد نصحننا لمحببتكم، ومن خاطركم (تعرفون) بأننا نريد لكم الصالح وحبنا لكم الله مطلع عليه»<sup>(١)</sup>. وقد تكون للشيخ بطرس كرم حساباته الخاصة التي حالت دون مشاركته في القتال أو إرسال ابنه يوسف بديلاً عنه إلى مناطق الجنوب. ومع ذلك فقد أبدى الأمير حيدر عتبه على «يوسف كرم بعدم حضوره»<sup>(٢)</sup>.

لم تشارك الطوائف الأخرى في الفتنة والقتال، كاشتراك الدروز والموارنة. وهي إن أصابها شرر الحرب فقد أثرت عدم التلوث بها أو المشاركة بأثامها. إلا أنه كان لبعض الأفراد مواقف تعاطفت من خلالها مع هذا الفريق أو ذاك. فالنصارى من غير الموارنة، وخصوصاً الروم الأرثوذكس كانوا يخضعون لحكم الأمير الدرزي وعماله بدون تدمير، «ويؤثرون حكم الدروز على حكم الإكليروس، ولذلك كانوا يساعدونهم إذا لزم الحال. ولا بدع إذا نفر الدروز من الإكليروس الماروني بعد أن رأوا بقية الطوائف النصرانية تنفر منه أيضاً، وتخاف الاضطهاد إذا علت كلمته وثبتت أمرته»<sup>(٣)</sup>. وقد انضم الروم الأرثوذكس إلى الدروز وحارب قسم منهم إلى جانبهم ضد الموارنة بتحريض من كهنتهم وبرغبة قنصل روسيا في بيروت<sup>(٤)</sup>. ولا غلو في ذلك فالمسيحيون الأرثوذكس كانوا يتخوفون من الأوامر البطيركية الجديدة التي تجعل حقوقهم الدينية والزمنية لا مهملة فحسب بل مندثرة ومعتدى عليها، وخصوصاً أن ممتلكات أديرتهم أخذت منهم بحجج منمقة، وعملية إدخالهم في الدين كانت تتم بوسائل غير إنسانية من

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٤٣، وهي عبارة عن تحرير أرسله عبد الحميد أفندي كرامي إلى الشيخ يوسف كرم وتاريخه ٢٥ جماد (١٨٤٥) وآخر مرسل من انطون كرم لعمه بطرس والد يوسف.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٤٣ في باب الملاحق.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٦. أيضاً: الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٠٣.

(٤) أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢ - ١٨٦١، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص ٨٠.

ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 271.

تخويف وإتلاف في الممتلكات والأموال الخاصة بهم. ولم تكن لتتوقف إلا عند الاعتراف بالكتلة<sup>(١)</sup>.

وإذا كان جوهر الصراع الدرزي الماروني صراعاً سياسياً يتناول شكل السلطة والحكم والجهة الحاكمة وشخصية الحاكمين. وإذا كان هذا الصراع صراعاً سياسياً اتخذ منحى الصراع الطائفي، إلا أنه في حقيقته كان بعيداً كل البعد عن وصفه بالصراع الطائفي. وعلاقة الموارنة النصارى بالروم الأرثوذكس، وشكوى هؤلاء ومعاناتهم من تضيق الموارنة عليهم ومصادرة أملاكهم الكنسية والتبشير لديهم لإقناعهم أو إجبارهم على اعتناق الكتلة، وغير ذلك من الممارسات. كل هذه الأمور كانت القناع الخارجي الذي أخفى مسألة الصراع السياسي أيضاً بين الطائفتين المسيحتين الكبيرتين حول إقامة كيان سياسي خاص بالروم الأرثوذكس في أماكن الكثافة السكانية التي يتواجدون فيها. وظلت الإشكالية الكبرى في هل يكون لهم مثل هذا الكيان كالدروز والموارنة أم يكونون مندمجين في الكيان السياسي الماروني ويخضعون بالتالي لسلطتهم الدينية والسياسية على حد سواء كما ظلت هذه المسألة موضع تجاذب ونزاع حتى سنة ١٨٦١ تاريخ إنشاء متصرفية جبل لبنان.

وعلى خلاف الروم الأرثوذكس، الذين كانت لهم مطامح سياسية في إنشاء قائممقامية خاصة بهم، فإن الشيعة الذين شكلوا أقلية في كل من القائمقاميتين لم تكن لهم مثل هذه الأهداف، فإن مواقفهم اتسمت بالإنسانية والتروي وغلب عليها الاعتدال، ومع ذلك مالوا في فترات معينة إلى نصررة الموارنة وخصوصاً في أيام الحركات الأولى للحروب الأهلية<sup>(٢)</sup>، في حين أن بعض السنة وخصوصاً في المدن والشوف والبقاع الغربي وقفوا إلى جانب الدروز وناصرهم في بعض مواقعهم الحربية. ولا يخفى ما للدور العثماني من أثر في استنهاض بعض السنة للقتال إلى جانب الفريق الدرزي<sup>(٣)</sup>.

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٤٨.

(٢) هنري أبو خاطر، جمهورية زحلة، أول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٧٢. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦٢.

(٣) أنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١١٨.



إلى جانب ذلك سجل بعض الدروز والنصارى الكثير من المواقف الإنسانية والتضامن الأدبي في القرى المختلطة فحموا بعضهم بعضاً، وتحاشوا حرق المنازل، ومنعوا المقاتلين الغرباء من إلحاق الضرر بممتلكات جيرانهم وإخوانهم. وهذا ما حصل بين دروز ونصارى بلدة صليما في المتن وغيرها من القرى. كما حمت بعض العائلات بعضها الآخر، كآل جنبلاط والهازن وحمادة والسعد وغيرهم<sup>(١)</sup>.

### ج - صلح وإصلاحات شكيب أفندي:

تسجل المصادر التاريخية ناحيتين جديرتين بالاهتمام. الأولى، تؤكد أن فتنة ١٨٤٥ كان سببها سياسة البطريرك الماروني الرامية إلى توحيد المناطق المسيحية تحت حكم الشهابيين. لذلك بادر المسيحيون بشكل عام إلى مهاجمة القرى الدرزية لفرض سيادتهم عليها وإخضاعها لحكمهم<sup>(٢)</sup> حتى أن القنصلين الروسي والانكليزي، بازيلى وروز لم يترددا في اتهام الموارنة وتحديداً القائم مقام حيدر أبي اللمع والشهابيين أنهم كانوا سبب الأحداث، وطالب روز بنفي الأمراء الشهابيين الرئيسيين في تلك الحركة<sup>(٣)</sup>، والثانية مساعدة الجنود العثمانيين للدروز في أكثر من موقع وتضييقها على النصارى، وردهم على أعقابهم كلما كانوا على قاب قوسين من الانتصار<sup>(٤)</sup> محققين بذلك توازناً بين الفريقين، فلا النصارى انتصروا ولا الدروز انهزموا، والعكس صحيح أيضاً. ورغم تهديد الدروز باجتياح كسروان. فقد أرسل الشيخ سعيد جنبلاط مراسلة أثناء الأحداث إلى الشيخ حمود أبي نكد<sup>(٥)</sup> أكد له فيها وقوع مهاجمة المسيحيين لقرى الشوف، ومساعدة الجنود العثمانيين ونجدتهم له، وإجازة صاحب الدولة داود باشا للجماعات الدرزية الفتك بالمسيحيين وإبادتهم. كما وجه كتاباً آخر إلى مشايخ قرى إقليم الخروب

(١) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) تشارلز تشرشل، جبل لبنان، عشر سنوات اقامة، ص ٣٧، وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١١٦.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 8, p. 139.

(٤) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٧٨ - ١٧٩. LENORMANT, Op. Cit., p. 22. أيضاً: اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٦٨.

(٥) انظر ترجمة حمود أبي نكد لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ٤٦٠ - ٤٦٥.

وأعيان المسلمين حضهم فيه على الجهاد ضد المسيحيين وطمأنهم بعدم الخشية «لأننا نحن والباب العالي يد واحدة في هذه المسألة»<sup>(١)</sup>.

استمر جنون الحرب الأهلية يضرب بعنف قرابة الشهر تقريباً، وبعد أن أوقع فريقا القتال بعضهما ببعض الخسائر الجسيمة في الأرواح والممتلكات<sup>(٢)</sup>، بدا لقطبيهما الشيخ سعيد جنبلاط والبطريرك الماروني أن الحرب قد انتهت، فعولا إلى الصلح، وقام الكولونيل روز ووجيهي باشا والي صيدا، بجمع ممثلين عن كلا الفريقين في بيروت بتاريخ ٢ حزيران برعاية متسلم بيروت بحري باشا. وقد تعهد الفريقان بالصلح، وبعدم عقد الاجتماعات، وتجديد الفتن والمعارك<sup>(٣)</sup>.

ولم تكن السلطة المركزية في الأستانة بعيدة عن مجريات الأحداث الدموية الواقعة في الجبل. فسفراء الدول الأوروبية وخصوصاً سفير فرنسا، كانوا يواصلون مساعيهم لدى المسؤولين العثمانيين لوضع حل جذري لقلاقل الجبل. وقد أدرجت هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الوكلاء على مدار ثلاثة أسابيع، إلى أن قرر المجلس إرسال ناظر الخارجية العثمانية من قبل السلطان، مفوضاً إليه سلطة واسعة لإعادة الأمن وتسوية جميع المسائل الجارية<sup>(٤)</sup>.

ما إن وصل شكيب أفندي إلى بيروت في ١٤ أيلول سنة ١٨٤٥ وانتقل إلى بيت الدين، حتى باشر بتنفيذ الإجراءات المكلف بها، يساعده نامق باشا مشير الفيلق الهمايوني في البلاد العربية<sup>(٥)</sup>. ومع أن نتائج تحقيقاته في الأحداث الواقعة أن النصارى هم الذين بادأوا الدروز بالاعتداء حسبما أكد الأمير أمين أرسلان في

(١) المحررات السياسية، والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٨١ - ١٨٣.

(٢) انظر الوثيقتين رقم ٤٣ و ٤٩ في باب الملاحق. وما ورد في الوثيقة رقم ٤٣ وهي عبارة عن رسالة بعث بها انطون كرم إلى عمه بطرس: «نعرض لجنابكم حضر أخونا فرنسيس كعدو من أوردي اخوتنا النصارى المنصور وأخبرنا عن الشر الذي صار يوم السبت الماضي وكان ذلك في الكحلونية والعبادية وكسبت النصارى وذبحت من الدروز ثلاثمائة وخمسين نفر ما عدا المجاريح...».

(٣) البشعلاني، لبنان، ويوسف بك كرم، ص ١٨٣. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ١٨٨ - ١٩٠.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٠٤.

(٥) راجع الوثيقة رقم ٤٢ وعليها خاتم وتوقيع محمد نامق.



التقرير المرسل إلى شكيب أفندي<sup>(١)</sup> فقد باشر بجمع السلاح من كليهما<sup>(٢)</sup> فجمع أولاً سلاح دير القمر وبعقلين والمختارة وسائر قرى الشوف، وجزين وزحلة والمتن وكسروان، ثم وجه بعض الفرق العسكرية إلى سائر المناطق وأجبرت السكان على تقديم الأسلحة، وقد وجدت صعوبة في المقاطعات الشمالية كبشري وإهدن والعاقورا<sup>(٣)</sup>. وفي منطقة كسروان جمع العثمانيون سلاح الأهالي، واستعملوا القوة ضدهم، حتى أنهم قبضوا على خليل المدور في الزوق وأودعوه السجن لإعلانه أنه تحت حماية دولة فرنسا<sup>(٤)</sup>. وهذا ما حمل المستر غيزو للكتابة إلى سفيره في الآستانة البارون دي بوركتة يعلمه بما رافق نزع سلاح الأهالي من ضروب القسوة الهائلة التي اقترفها ضباط الباب العالي وجنوده، كما ضمن مراسلته تقديره لمهمة شكيب أفندي فأبدى قلة ثقته بها «بعد أن خيب آمالنا غير مرة بتدبيراته»<sup>(٥)</sup>.

كان شكيب أفندي يدرك عمق أزمة الجبل، وتفاقمها بسبب مداخلات السفراء والقناصل والعملاء الأجانب بها<sup>(٦)</sup>. وقد أشار إلى ذلك وكان لا يزال في الآستانة قبل قدومه إلى بلاد الشام<sup>(٧)</sup>، فاعتبر أن على الدول إجبار قناصلها المقيمين في بيروت التزام دائرة وظائفهم، وتحاشيهم التدخل في شؤون رعايا جلالة السلطان وعرقلة مساعي الباب العالي الإصلاحية، لذلك ما إن وصل إلى بيروت، حتى استدعى قناصل الدول الخمس، وأطلعهم على المهمة التي جاء

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦٥.

(٢) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 107. Voir aussi: Antoine A. KHAIR, Le Moutacarifat du Mont-Liban Publication de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973, p. 32.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٢ في باب الملاحق. أيضاً: وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٤٥٦٦. والبشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٨٥ - ١٩٠.

(٤) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣١٦. انظر أيضاً: يوسف الدبس، الموجز في تاريخ سورية، ج ٢، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٥) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٤١.

(٦) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 101.

(٧) راجع الوثائق البريطانية:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 266/94 135098.

أيضاً: الوثيقة رقم ٤٨ في باب الملاحق.

بصددها. ثم طلب إليهم استدعاء الأجانب المقيمين داخل الجبل، والإقامة في بيروت إلى أن تتم إعادة الأمن والهدوء<sup>(١)</sup>. فأطاع المرسلون الأميركان أمره قبل سائر الافرنج إلا المستر بورطاليس فإنه لم يخرج من الجبل بل بقي في معمله في بلدة بتاتر<sup>(٢)</sup>. وأقصى شكيب أفندي القناصل الأوروبيين عن الاجتماعات التي حصلت مع أعيان البلاد، وهذا ما أثار بعض أعيان النصارى فاعتبر الشيخ بشارة الخوري الفقيه في رسالة بعث بها إلى عيد حاتم أنه طالما «أن القناصل لا يحضرونه (الاجتماع) فانسد باب الفرج»<sup>(٣)</sup>. وقد كان لهذا الإجراء أثر سيء لدى القناصل الأوروبيين وخصوصاً لدى القنصل الفرنسي. وإذا كانوا قد اعتبروه مخالفاً للمعاهدات والامتيازات الأجنبية<sup>(٤)</sup>، فإنه حرمهم من إمكانية التدخل في أحداث الجبل، ولو إلى حين. وقد كان العملاء الأجانب يسرحون ويمرحون في جميع مناطق الجبل ويتدخلون بشؤونهم ويسيرون القلاقل والاضطرابات ويدسون الدسائس، ويحكون المؤمرات، وهذا ما حمل أحد النواب الفرنسيين على القول في مجلس النواب الفرنسي: «إننا كثيراً ما نرى هذه الشعوب بعدم التمدن والخديعة والغش، لكنها إذا تعلمت يوماً أن تكتب التاريخ فستحكم دون شك على أوروبا بالخيانة لأنه في ذلك العهد جاءها أناس أثاروها بوعدهم لها، حفظ ضماناتها وامتيازاتها بل توسيع دائرتها وقد رأيت كيف بُرّ بالوعد»<sup>(٥)</sup>.

رافقت اجراءات شكيب أفندي الميدانية، اتصالات مع مختلف الأطراف أصحاب العلاقة لإيجاد حل للمشاكل الناتجة عن ثغرات النظام الجديد<sup>(٦)</sup>. فبعد أن أوقف عدداً من الأعيان الدروز والمسيحيين في القائمقاميتين، عزل القائمقامين أحمد أرسلان وحيدر أبي اللمع من منصبيهما، وسجن كلا من فرنسيس الخازن

(١) Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites, p. 502.

(٢) مذكرات الدكتور فاندنيك، مجلة الهلال، الجزء الرابع، السنة الرابعة عشرة، كانون الثاني ١٩٠٦.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٤٧ في باب الملاحق.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١٠ - ٢١٣.

(٥) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٤٥.

(٦) راجع الوثيقة رقم ٤٥ في باب الملاحق.



وبطرس حبيش وسليم حبيش وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك<sup>(١)</sup>، وحمود نكد وبشير أحمد أبي اللمع، في حين اختبأ المشايخ سعيد جنبلاط وناصيف نكد وخطار العماد<sup>(٢)</sup>. وأعاد تقسيم القائمقاميتين، وجعل طريق بيروت - دمشق حداً فاصلاً بينهما، ثم عمد إلى تأليف مجلسين يرأس كل منهما القائمقام، وله نائب قائمقام يحل محله أثناء غيابه، وقد تألف كل مجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة. وعليه فقد تكون كل مجلس من وكيل قائمقام، وقاضٍ ومستشار مسلمين (أي سنيين) وقاضٍ ومستشار درزيين، وقاضٍ ومستشار مارونيين، وقاضٍ ومستشار أرثوذكسيين، وقاضٍ ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الإسلام يقضي في الطائفتين معاً<sup>(٣)</sup>. وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة وعقال رؤساء طوائفهم<sup>(٤)</sup>.

أما دير القمر فقد وضعت تحت حكم متسلم يعين مباشرة من قبل والي صيدا، مع مجلس شيوخ من أهلها لفصل الدعاوى، محققاً بذلك أهداف المسيحيين بإخراج المدينة من السيطرة الدرزية وهو ما كان يخالف مصلحة أعيانها كونها مع جوارها مقاطعة معروفة بهم لا يمكن منازعتهم ملكيتها بحكم موقعها الجغرافي<sup>(٥)</sup>. وكان مرجع القائمقامين ومتسلم دير القمر، والي صيدا الذي كان يقيم في ذلك الحين في بيروت<sup>(٦)</sup>. واشترط في العضو لانتخابه في المجلس أن لا يكون قد استخدم عند المعتمدين الأجانب أو تظلل في الحماية الأجنبية. وألا يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الإدارة الجبلية<sup>(٧)</sup>.

تناولت صلاحية كل من المجلسين أموراً مالية وقضائية. ففي الأمور المالية كان من صلاحية المجلس الاعتناء بوضع ويركو الجبل سنوياً، وفي الأمور

(١) انظر ترجمة حسين تلحوق لدى محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ١، ص ٢٣١ - ٢٣٦.

وترجمة يوسف عبد الملك في المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٦٦ - ١٦٨.

(٢) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 281.

(٣) عين للشيعه قاضياً فيما بعد أسوة بباقي الملل، واستمر الوضع حتى سنة ١٨٦٠.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٢.

(٥) المصدر السابق نفسه، ج ١، ص ١٢٢.

(٦) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ١١٦.

(٧) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٢١.

القضائية، فقد كان من مهامه رؤية مجموع الدعاوى والخلافات وفصلها، والحكم بها. وكان كل قاضٍ ومستشار يستقل برؤية دعاوى أبناء مذهبه والحكم بها، وليس له أن يتدخل في المسائل الخارجة عن أبناء طائفته. أما إذا كان المدعي والمدعى عليه من طائفتين مختلفتين، فعلى القائمقام أن يحيل الدعوى إلى قاضيي الفريقين المتداعيين ومستشاريهما. كما نص النظام على بعض الأمور التفصيلية التي تختص ببعض الأمور التطبيقية والتنفيذية.

على أن الشيء المهم الذي لا يلاحظ في هذا النظام، وبالرغم من الصلاحية الجديرة بالتقدير التي أوكل المجلس بها لجهة تناولها صلاحيات الويركو والقضاء، فقد أوكل تنفيذ قرارات المجلس للقائمقام، وأصحاب الاقطاعات والوكلاء طبقاً للأصول المقررة قبلاً، وأن المضابط والقرارات المتعلقة بالويركو توقع من جميع أعضاء المجلس ويصدق عليها القائمقام وتوقع بختمه. ولكن إذا ما رفض مستشار إحدى الطوائف أو قاضيه توقيع هذه المضابط بحجة أنها مضرّة بمصلحة طائفته، فعلى القائمقام وسائر الأعضاء الاجتهاد في إقناعه للتوقيع، حتى إذا عجزوا تحال المسألة إلى مشير الإيالة للبت بها، وهذا الأمر يتطلب إجماعاً وتوافقاً ربما استحال التوصل إليه. ثم إن أياً من المجلسين لم يكن ليتمتع بالشخصية المعنوية أو الاعتبارية التي تجعل منه مؤسسة تشريعية أو قضائية، إذ أنه لم يكن باستطاعته أن يخاطب باسمه وفي شؤون وظيفته أياً كان، إلا القائمقام الخاص به، ومحظور عليه أن يتدخل في الدعاوى مهما كانت بدون أمر القائمقام. كما أنه لا يمكن تنفيذ قراراته إلا بعد موافقة القائمقام عليها توقيعاً وختماً. فكان عدم توافر الإجماع في قرارات المجلس يؤدي إلى تعطيل الكثير من القرارات أو تراكمها لدى مشير الإيالة في صيدا.

وبالرغم من الثغرات القانونية والتنظيمية التي حوتها تنظيمات شكيب أفندي فإنها اعتبرت الأسس الأولية لبناء الإدارة<sup>(١)</sup> فيما بعد سواء في متصرفية جبل لبنان أو عند قيام دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية. وكان لها أبلغ الأثر في

(١) انظر البنود الأساسية التي نص عليها نظام شكيب أفندي لدى: ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان. ج ١، ص ١١٨ - ١٢٤.



إرساء نظام لبنان السياسي فيما بعد على الأسس الدينية الطائفية، وهذا المجلس الذي جاء تسوية لمشكلة كان يتوجب على شكيب أفندي حلها بطريقة أو بأخرى، اعتبر الأساس الذي أصبح قاعدة في تسيير أمور الحكم وشؤون الإدارة الرسمية. فرسخت بذلك دعائم الطائفية في الحياة السياسية والإدارية، وكانت قد تكونت في عهد الشهابيين وأصبحت القاعدة التقليدية ليس في أنظمة القائمقاميتين ومتصرفية جبل لبنان وإنما في تنظيمات الدولة اللبنانية ومؤسساتها فيما بعد.

وكما كان هم شكيب أفندي إزالة الشوائب من النظام الذي وضعه للقائمقاميين، وإكمال الأسس التنظيمية له، ووضع القواعد العملية وأسس العمل فيه، كان همّه أيضاً إيدال القائمقاميين وتعيين شخصيتين أكثر كفاية منهما، فاستبعد نهائياً الأمير أحمد من القائمقامية الدرزية لمعارضة بعض الأعيان له، ومعاملته الفظة لهم، وعين مكانه أخوه الأمير أمين ذو الذكاء الحاد والطبع الرقيق<sup>(١)</sup>. أما في القائمقامية الشمالية فقد تعذر على شكيب أفندي إيجاد شخصية بديلة عن الأمير حيدر، فاضطر إلى إعادته. كذلك عين حدود كل قائممقامية، فكانت الجنوبية تمتد من انحدار ظهر البيدر شمالاً إلى منتهى حدود جبل الريحان جنوباً، وكانت مشتملة على قضائي الشوف وجزين، وقسم من البقاع الغربي، وبعض قرى إقليم التفاح وكان مركزها الشويفات في جميع العهود. أما القائمقامية الشمالية فكانت تمتد من طريق الشام في الجنوب إلى النهر البارد في عكار. وكانت مشتملة على المتن وكسروان والبترون، والكورة وزحلة. وكانت قاعدتها بكفيا في أيام الأمير حيدر، وبرمانا في أيام الأمير بشير أحمد، وجونية في أيام يوسف بك كرم<sup>(٢)</sup>. وعوض النصارى مقدار ثلاثة عشر ألف كيس، أي نحو ٦,٥٠٠,٠٠٠ قرش قدمت حكومة السلطان منها مبلغ عشرة آلاف كيس، وأمر بأن يدفع الدرود ثلاثة آلاف كيس. وقد وزعت هذه المبالغ على القرى المنكوبة والمستحقين بحيث نال كل منهم النصيب النسبي الذي يستحق<sup>(٣)</sup>. وتؤكد الوثيقة

(١) قسطنطين بازي، سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي، ص ٤١٢.

(٢) إبراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٣) قدرت خسائر الحرب بنحو ٣٠٠ إلى ٤٠٠ ألف كيس تقريباً منها ١٦٠ ألفاً تمثل خسائر الدرود، فتم تخفيض التخمين نهائياً إلى مبلغ ١٦١ ألف كيس. راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٤٤ - ٣٤٨.

رقم ٤٦ على قبض النصارى لهذا المبلغ، ومناشدتهم قنصل انكلترا التدخل لدى والي صيدا واستعطافه لدفع باقي المبلغ المستحق لهم<sup>(١)</sup>. ودفع تعويضات بلغت ٧٠٣٢٢ قرشاً لدير الكبوشيين في بلدة عبيه، و٢٩٥٠٠ قرشاً لدير الآباء اليسوعيين، كما أعطى تعويضات للمأمورين الفرنسيين قدرت بـ ٩٨٢٤ قرشاً لانتقالهم من الجبل إلى بيروت<sup>(٢)</sup>. وأرسل الشيخ حمود النكدي إلى الآستانة لانتهاه في الأحداث الدموية<sup>(٣)</sup>.

لاقت إجراءات شكيب أفندي استحسان بعض الدول الأوروبية، كما لاقت ارتياحاً على الصعيد الداخلي. فالمسيحيون كانوا يقبلون بأقل مما حققه لهم شكيب أفندي، نظراً للضربة العسكرية التي تلقوها، ولعدم تغريمهم مبادرتهم الحرب. كما أن الدرود، رغم قسوتهم القتالية وبطشهم الشديد لم يدانوا كما طالب خصومهم. وما أن انتهت الحرب وجاء شكيب أفندي إلى الجبل حتى بدأت ورشة إعمار كان ميدانها جميع القرى. فالجبل كان بحالة واضحة من الخراب والدمار خالياً من السكان وكانت عشرات القرى تبدو محترقة ومدمرة إلى الحضيض<sup>(٤)</sup>. ثم ما لبث السكان أن استأنفوا أعمالهم وانصرفوا إلى تدبير معيشتهم مؤكدين في المناطق المختلطة العيش المشترك، وإن اختلفوا وإنما يختلفون على القضايا السياسية، فينقسمون إلى شيع وأحزاب متصارعة ويتمحورون حول قضاياهم ذات المنحى السياسي وأحزابهم وغرضياتهم المعروفة آنذاك.

أما الدول الأوروبية فقد استمرت في صراعاتها ومنافستها. فاعتبرت فرنسا عمل شكيب أفندي حلقة في سلسلة المؤامرة البريطانية - العثمانية على النفوذ الفرنسي في الشرق<sup>(٥)</sup>. في حين اعتبر الإنكليز النتيجة نصراً لهم إذ أنهم أبعادوا الشهابيين نهائياً عن الحكم، وأعطوا الدرود حكماً ذاتياً خاصاً بهم. فاستمرار

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٤٦، وهي عرضحال وجهه نصارى قرى الجبل إلى قنصل دولة الانكليز يطالبون فيه السلطنة بدفع المبلغ المتبقي لهم عن خسائرهم في الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥.

(٢) ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 282-283.

(٣) اسماعيل حقي، لبنان مباحث علمية واجتماعية، ص ٣٥٩.

(٤) تشارلز تشرشل، جبل لبنان عشر سنوات اقامة، ص ٣٧.

(٥) اميل خوري، وعادل اسماعيل، السياسة الدولية في الشرق، ج ٢، ص ٥٤ - ٥٥.



نظام القائمقاميتين برأيهم يعد فشلاً للسياسة الفرنسية الرامية إلى توحيد إدارة جبل لبنان في كيان سياسي موحد تحت سلطة الأمراء الشهابيين. وبدا بعد ذلك من وضوح العلاقة بين فرنسا والموارنة، وبين انكسار الدروز ما يشبه وكأن الأولى حامية للموارنة، والثانية حامية للدروز<sup>(١)</sup>. لكن الحقيقة أن كلا منهما كانت تعمل لتدعيم مصالحها لا حباً بالفرقاء المحليين وإنما تأكيداً للمصلحة الذاتية لكل من الدولتين العظميين آنذاك<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- استمرت الدول الأوروبية في تدخلها المباشر في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، خصوصاً بعد أن وافق الباب العالي على حق هذه الدول بالتدخل بموجب شرعة دولية وهذا ما جعل الأمور أكثر تعقيداً ليس لصعوبة الحل، وإنما لفقدان التوافق الدولي والمحلي في القضايا الخلافية القائمة.
- تمكنت الحكومة الفرنسية من الهيمنة على الشؤون الداخلية للقائمقامية النصرانية، خصوصاً بعد أن نجحت في تعيين رجلها الأمير حيدر أبي اللمع، ومن ثم في تمكينه من أن يصبح قائمقاماً على جميع المسيحيين وليس على الموارنة فقط كما كان يريد والي صيدا أسعد باشا. كذلك هيمنت الحكومة البريطانية على القائمقامية الدرزية من خلال علاقاتها الوطيدة مع الأعيان والمقاطيعيين الدروز، وبذلك تحول جبل لبنان إلى حلبة للصراع الفرنسي - البريطاني تنعكس على أرضه مختلف الصراعات الدولية والاستعمارية.
- اتسمت الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ بسمة الحرب الطائفية، لكنها في حقيقة الأمر لم تكن كذلك رغم الشحن الطائفي الذي مارسه الدروز والموارنة على حد سواء، ورغم القيادات الطائفية العليا، البطريك وبعض المطارنة ورجال

(١) انظر بهذا المعنى: JOUPLAIN, La Question du Liban, p. 352.

(٢) اعتبر شكيب أفندي أن التسوية التي فرضها ليست إلا تسوية مؤقتة، وهي كمسكن وقتي، وأنه ما دام جبل لبنان مستسلماً لسلطة الأكليروس، ومداخلات الأجانب سيبقى أبداً مسرحاً للاضطرابات. انظر:

Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 107.

الدين الموارنة من جهة والمقاطيعيين الدروز وبعض العقال من جهة أخرى. ويبقى تصنيفها الموضوعي في إطار الحرب الأهلية أكثر دقة وتعبيراً بسبب صراع الدروز والموارنة على السلطة السياسية في جبل لبنان.

- تسجل الوثائق التاريخية لتلك الفترة تنامياً في الدعوة لعودة الأمير بشير الثاني إلى تولي إمارة الجبل بعد توحيد شطري القائمقاميتين في إطار سلطة سياسية موحدة. كما تسجل مشاركة الأمراء الشهابيين في الدعوة إلى القتال وقيادة القوى المقاتلة وتنفيذ العمليات الحربية، وهذا ما حمل العثمانيين على التشدد مع الأمير بشير وإعادة نفيه من الآستانة إلى زعفران بول.
- لم تكن مقولة تهديد الدروز لبلاد كسروان بعد اجتياحهم المناطق المختلطة لتؤخذ على محمل الجد. فالدروز لم يكونوا ليقبلوا من مقدرة خصومهم، ثم أن وجود البواخر الحربية الأوروبية على الشواطئ كان يحول حتماً دون تفكيرهم بهذا الأمر. إلا أن رواج هذه المقولة يبقى من باب استدراغ عطف الدول الأوروبية وحثها على تقديم الحماية لموارنة جبل لبنان.
- شكلت إجراءات شكيب أفندي وإصلاحاته للنظام السياسي، حجر الزاوية في بناء المؤسسات الطائفية في جبل لبنان، وأصبحت القاعدة التقليدية في النظم القانونية والتشريعات «الدستورية» التي عرفها الجبل في نظام المتصرفية والبروتوكول وفي دولة لبنان الكبير أثناء وضع دستور الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦، وصولاً إلى وثيقة الوفاق الوطني (الطائف).
- مهدت إجراءات شكيب أفندي لفترة من الهدوء استمرت حتى سنة ١٨٦٠، لكنها لم تكن كفيلة بإزالة جميع التناقضات الناشئة عن كيفية تطبيق هذا النظام، فضلاً عما كان يعتور النصوص والإجراءات من تناقضات حملت بذاتها بذور الانهيار. لذلك ما أن تقاطعت التناقضات الداخلية مع الصراعات الاستعمارية للدول الأوروبية حتى انهار نظام القائمقاميتين بفعل الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠.



## الفصل الثاني

### الأوضاع الداخلية في القائمقاميتين

#### النصرانية والدرزية

١٨٤٥ - ١٨٦٠

أولاً - الوضع الداخلي في القائمقامية النصرانية

□ الصراع الغرضي «الحزبي»

ثانياً - الوضع الداخلي في القائمقامية الدرزية

□ المشاركة في حرب القرم (١٨٥٤)

ثالثاً - الثورة الفلاحية في كسروان (١٨٥٨)

رابعاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



بانتها الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ عاد الهدوء والاستقرار ليعم مقاطعات القاطنين النصرانية والدرزية على حد سواء، وعاد السكان إلى استئناف أعمالهم ونشاطاتهم الطبيعية، إلا أن اهتماماتهم تلك لم تنهم عن غرضياتهم وتحزباتهم التقليدية بل أضافوا إليها انقسامات جديدة وتحزبات طارئة نتجت عن واقع النظام السياسي الجديد وإفرازاته الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كانت الفترة الواقعة بين ١٨٤٥ - ١٨٦٠ قد سجلت انحساراً في ظاهرة الصراع بين الدروز والنصارى، إلا أنها اتسمت بميزة التوتر في العلاقات السياسية والاجتماعية بين السكان داخل كل قاطنية، ففي حين عمت الانقسامات الحزبية في القاطنية الدرزية، وأخذت الغرضيات تفعل فعلها بين أركان «الحزبين» اليزيدي والجنبلاتي ومناصري كل منهما، كانت القضية الاجتماعية تحتل في المناطق الشمالية منذرته بثورة شعبية ضد المقاطعين المسيحيين. ولا يخفى ما كان للتوافق الأوروبي - العثماني من أثر في تجميد الصراع بين الفئات السكانية عند حدود معينة، أو حصره في مجالات سياسية ضيقة، خصوصاً وأن التحالف الفرنسي البريطاني العثماني في حرب القرم ١٨٥٤ - ١٨٥٦ ضد الدولة الروسية، أوجد حالة من الاسترخاء السياسي بين أطراف النزاع المحليين، ولا يستبعد أن يكون ذلك قد تم بإيعاز من هذه الدول المنصرفه كلياً لحربها ضد روسيا القيصرية.

### أولاً: الوضع الداخلي في القاطنية النصرانية

شهدت القاطنية النصرانية توتراً ملحوظاً على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما شهدت انحلالاً في المؤسسات المقاطعية التقليدية، وتراجع هذه الأخيرة خصوصاً بعد وفاة القاطم حيدر أبي اللمع، وتقدم



المؤسسة الدينية المجسدة بالكنيسة المارونية واتباعها لتأخذ زمام المبادرة في القيادة السياسية. وبالرغم من النكسة العسكرية والسياسية التي لحقت بالكنيسة المارونية في نيسان ١٨٤٥، ثم وفاة رأسها المدير البطريرك يوسف حبيش حزناً وكمداً بعد أقل من شهر على بدء الحرب<sup>(١)</sup>، فإن الكنيسة عادت لتأخذ مكانتها السياسية وموقعها المتقدم مقاسمة بذلك سلطة القائم مقام المسيحي، مشكلة المؤسسة المستمرة التي يقع عليها عبء قيادة المسيحيين بعد أن بلور منظرو ايديولوجيتها فكرة الوطن القومي الماروني، وايقظوا الوعي الجماعي لدى الموارنة بهدف إعادة تنظيم العلاقات السياسية ليس لإمارة جبل لبنان فقط وإنما للوطن المسيحي على قواعد طائفية ومذهبية بلورتها وصاغتها جماعة من المفكرين والمؤرخين الموارنة. وبالرغم من محاولات الضغط التي قام بها بعض سكان الشمال وتحديداً أهالي بشري عبر فرضهم على المطارنة المجتمعين في دير قنوبين انتخاب المطران بولس مسعد أو المطران يوسف جعجع بحجة عدم قبول انتخاب البطارقة دائماً من الشمال، إلا أن تدخل بطرس كرم شيخ عهدة إهدن، والقنصل الفرنسي في بيروت بوجاد حال دون ذلك. فقد تم إبعاد المشاغبين وانتخب المطران يوسف الخازن بطريركاً في شهر آب سنة ١٨٤٥<sup>(٢)</sup> فكان هذا الانتخاب آخر انتخاب يجري في دير قنوبين<sup>(٣)</sup>.

وكانت الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وروسيا تتخذ من نشاط المبشرين والإرساليات الدينية وسيلة للتغلغل الأجنبي ونشر سياستها وثقافتها بين السكان. وبعد أن تراجع نشاط هذه الإرساليات وانتشارها في مطلع القرن التاسع عشر عاد ليشند ثانية ويقوى في العقد الرابع من القرن ذاته. ففتحو المدارس والمؤسسات في مختلف أنحاء بلاد الشام، وخصوصاً في جبل لبنان،

(١) انظر الوثيقة رقم ٥٠، وفيها أعلام المشايخ الخازنين بوفاة البطريرك حبيش في ٢٣ أيار سنة ١٨٤٥. أيضاً: يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ص ٣٦١. والخوري يوسف اللاذقي، رسالة تاريخية في ترجمة المغبوط البطريرك يوسف حبيش الأنطاكي على الطائفة المارونية، ص ١١ - ١٢.

(٢) الشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٩١ - ١٩٢. أيضاً: بطرس فهد، بطارقة الموارنة وأساقفتهم، ج ١، ص ٣٢٤ - ٣٢٦.

(٣) سليم الدحداح، انتخاب بطريرك ماروني في مطلع القرن التاسع عشر، وتدخل قنصل فرنسا في ذلك، مجلة المشرق، المجلد ٣٠، سنة ١٩٣٢، ص ٢٦٥.

ونشروا بحماس التعاليم المسيحية، بالإضافة إلى نشر وتعميم سياسة الدولة التي يعملون لها. وكانت الإرساليات الكاثوليكية للعازارين واليسوعيين أكثر نشاطاً وحماً كون أعمالهم وتحركاتهم التبشيرية تدار مباشرة من قبل الفاتيكان وفرنسا. وقد افتتحت هذه الإرساليات شبكة واسعة من المدارس والمعاهد التعليمية والمؤسسات الدينية والتبشيرية والصحية<sup>(١)</sup>. ففي بيروت ظهرت سنة ١٨٢٠ أول إرسالية أميركية - برزبتيرية. وقد سجل المبشرون البروتستانت حتى سنة ١٨٦٠ افتتاح أكثر من ثلاثين مدرسة ودار طباعة. كما أسسوا سنة ١٨٦٦ الكلية الأنجيلية السورية التي عرفت فيما بعد بالجامعة الأميركية. أما روسيا فقد كونت سنة ١٨٤٩ إرسالية دينية لها، وقد سعت عن طريق هذه الإرسالية إلى تعزيز نفوذها بين السكان الأرثوذكس<sup>(٢)</sup>.

وكانت المنازعات التبشيرية على حد كبير من الأهمية والخطورة، وقد وقعت سنة ١٨٥٧ بعض الأحداث الدامية بين المبشرين البروتستانت وسكان بلدة إهدن الموارنة، وقد اعتبر الانكليز أن ما لحق بجماعتهم، يُعدّ عملاً مستنكراً وإهانة كبيرة. وقام الكولونيل «شرشل بك» يحرض أهل بشري عليهم، وقدم لهم السلاح والذخيرة، وتولى قيادتهم بنفسه. وقد وقعت معارك حربية بين البلديتين شارك فيها أكثر من ألف مقاتل وأسفرت عن وقوع عدة قتلى وجرحى. ولم يقع الصلح بين الفريقين إلا سنة ١٨٥٧ بعد مضي فترة طويلة، كانت خلالها الاشتباكات تتجدد من حين إلى آخر. وقد ساهم في التوصل إلى مصالحة البلديتين البطريرك والمطارين ومشايخ البلاد وأعيانها<sup>(٣)</sup>. إلا أن أهم ما تميزت به الأوضاع الداخلية في القائمقامية النصرانية، كان الصراع على السلطة بين «الأحزاب» والغرضيات الناشئة حديثاً في القسم الشمالي من جبل لبنان.

(١) مصطفى خالدي، وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣، ص ٤٨. والفصلان الثاني والثالث.

(٢) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) راجع الوثيقة رقم ٦٤ في باب الملاحق، أيضاً: الشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ و٢٤٠ - ٢٤٥.



## • الصراع الغرضي الحزبي:

حسم المسؤولون العثمانيون مسألة عدم عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم، وأكدوا في عدة مناسبات رفضهم المطلق لإعادة الأمير بشير الثاني إلى الحكم أو تعيين أحد أولاده<sup>(١)</sup>، وقد أيدهم في موقفهم هذا حكومة انكلترا حتى اتهمت أنها هي وراء الموقف العثماني المتصلب هذا. وقد كان لهذا الاتهام ما يبرره إذا ما تتبعنا الموقفين البريطاني والفرنسي وصراعهما حول هذه المسألة.

وعلى أثر قيام نظام القائمقاميتين، تركز عمل المسؤولين العثمانيين على إيجاد شخصية مسيحية تتولى حكم الشطر المسيحي من غير الشهابيين. وفي مبادرة لإرضاء البطريرك الماروني أرسل أسعد باشا يسأل البطريرك يوسف حبش عمن يصلح من الأمراء والأعيان المسيحيين للحكم، فأشار بتولية «الأمير حيدر على أنه أصلح من عداه». وقد عرف عن الأمير حيدر تحدره من الأسرة اللمعية الدرزية، المهاجرة حديثاً إلى النصرية، ولد في بلدة صليما المتن سنة ١٧٨٧، نصرته والدته وهو في الثانية من عمره. وكان والده قد تنصر قبله فنشأ نشأة نصرانية، وكان يلقب «بأبي مسبحة» لتقواه وتدينه طوال حياته<sup>(٢)</sup>.

تولى الأمير حيدر القائمقامية وليس في إدارته من مقومات الحكم شيء، فلا وجود لإدارة أو لموظفين أو لمساعدين ينفذون تعليماته ومقرراته، ولا وجود لأنظمة وتشريعات ترعى شؤون الحكم، فضلاً عن أن البلاد مفتوحة من جميع جهاتها، فلا حدود واضحة، ولا معالم سياسية متفق عليها، مع وجود منازعات حزبية وخلافات حدودية واضحة مع الولايات المجاورة ومع القائمقامية الجنوبية الدرزية. وصراعات حول هوية السكان والانتماء. فجهدهما استطاع لوضع حد لبعض المشاكل محافظاً على حقوق قائمقاميته فأعيدت إليها بلاد جبيل وبعض

(١) راجع نشرة السر عسكر مصطفى نوري باشا إلى السكان، المحررات السياسية، ج ١، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) محمد أحمد ترحيني، الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، قدم له فؤاد شاهين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١، ص ٥٥ - ٥٦. راجع ترجمة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع لدى البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٢٧٤ وما يليها.

أجزاء الشمال ودافع عن نظرية توسيع حدودها في جهات بعلبك والبقاع<sup>(١)</sup>، وأنشأ إدارة اعتبرت الأرهاص في بناء «الإدارة اللبنانية» فيما بعد<sup>(٢)</sup>.

عرف الأمير حيدر بطيب القلب ومكارم الأخلاق، فمال الناس إليه وأحبوه وكان مرجعاً لهم في كثير من الخلافات ليس بين أبناء رعيته وإنما أيضاً بين الأعيان والمشايخ. ففي عهده توفي الشيخ بطرس كرم شيخ عهدة إهدن، ووقع النزاع سنة ١٨٤٦ بين ولديه ميخائيل ويوسف. وكان لكل منهما جماعته وأنصاره. وكان لمداخلة الأمير حيدر وطوبيا عون أثر في إنهاء النزاع بينهما فصار الاتفاق على قسمة التركة، وحقوق العهدة بحيث رضى كل منهما بما آل إليه<sup>(٣)</sup>.

وفي ظل ترتيبات شكيب أفندي، نعمت القائمقامية النصرية بنوع من الهدوء والاستقرار الأمنيين. وقد ساعد على ذلك شخصية الأمير حيدر وهيبته. لكن هذا الوضع العام لم يخل من صراعات حادة تناولت قطبي السلطتين الزمنية والروحية في القائمقامية النصرية. ولدى محفوظات مجمع انتشار الإيمان في روما، شكاوى مقدمة من الأمير حيدر إسماعيل ضد الأسرة الخازنية وردود البطريرك الماروني يوسف الخازن عليها<sup>(٤)</sup>. وقد استمرت تلك الحالة حتى وفاته في ١١ أيار سنة ١٨٥٤، فكان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة جديدة من الصراع على السلطة<sup>(٥)</sup> بين أميرين لمعين بشير أحمد، وبشير عساف<sup>(٦)</sup>. وقد ظهر هذا الصراع من خلال خلافات ومنازعات بين حزبيهما المعروفين بالأحمدي والعسافي نسبة

(١) اسطفان البشعلاني، تاريخ بشعلي وصليما، ص ٧٢٦.

(٢) رياض غنام، الحياة الإدارية في مطلع عهدها، مجلة الحياة النيابية، المجلد السادس، ١٩٩٣، ص ٦٦.

(٣) نصت الوثيقة رقم ٧٠ المنشورة في باب الملاحق على مقاسمة عهدة إهدن بين ولدي بطرس كرم ميخائيل ويوسف، وربت على كل منهما تحصيل الأموال الأميرية وإجراء العدالة والفصل في القضايا التي ترفع إلى كل منهما. وإن وجد أحدهما مغايرة في الحكم فراجع أخاه. أما مدخول العهدة فيقسم بينهما مناصفة باستثناء أوراق الزيجات وتقدم الأعياد والهدايا. وأما تعيين النواظير فيتم بالتوافق بين الشقيقين وغير ذلك من أمور الزراعة والماء. انظر أيضاً: البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ١٨٩ - ١٩٣ و ١٩٦.

(٤) راجع الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٣٨ - ١٤٦.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٥٢ في باب الملاحق.

(٦) راجع صراع البشيرين أحمد وعساف لدى: ياسر رشيد القنطار، الأمراء اللمعيين، ص ١١٧ - ١٢٤.



إليهما. وكان هذان الأميران قد ساعدا الأمير حيدر في إدارته للقائمقامية بحكم القرابة بينهم، إذ كان بشير أحمد ابن عمه وبشير عساف ابن أخيه. ويبدو أنه كان لكل منهما أطماعه في تولي حكم القائمقامية بعد وفاة قريبهما، كما كان لكل منهما جماعته وسميته وحتى القوى الأجنبية التي يستند إليها ويتبادل وإياها المنافع والخدمات.

وقد برزت مطامع الأمير بشير أحمد<sup>(١)</sup> في خلال ولاية ابن عمه الأمير حيدر، فقد زاحمه على منصب القائمقام، معتمداً على جماعته في الداخل<sup>(٢)</sup>، وعلى العمال العثمانيين الذين اتهموا بتحريضه سنة ١٨٥١ لإحداث اضطرابات في القائمقامية الشمالية<sup>(٣)</sup>. واتهم بشير أحمد نفسه بتقديم رشاوى إلى العمال العثمانيين لكي يتولى الحكم بدلاً من الأمير حيدر<sup>(٤)</sup>. ومع وفاة هذا الأخير عمد وامق باشا والي صيدا إلى تعيين الأمير بشير عساف المدعوم من القنصلية البريطانية قائمقاماً مؤقتاً<sup>(٥)</sup>، إلا أنه ما لبث أن عزل وعين مكانه الأمير بشير أحمد الذي كان يلقي تأييد القنصلية الفرنسية، والبطريك الماروني والسلطات العثمانية<sup>(٦)</sup>. ولما كان لكل من الأميرين جماعته ومشايحوه، فقد انقسمت القائمقامية إلى حزبين عرف أحدهم «الحزب» الأحدي نسبة إلى الأمير بشير أحمد، والآخر «الحزب» العسافي نسبة إلى الأمير بشير عساف<sup>(٧)</sup>. وكما تناول الانقسام «الحزبي» الأسرة اللمعية وعامة الناس، كذلك طاول سائر الأسر المقاطعية في القائمقامية

(١) راجع ترجمته لدى: فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف، دار عشتار، لبنان، ١٩٩٤، الجزء الأول، ١٨٤٢ - ١٩٢٠، ص ٢٥٨.

(٢) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٢.

(٣) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٧.

(٤) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وقتنة، ص ٥١.

(٥) انظر رثيف شديد أبي اللمع، دائرة المعارف، إدارة فؤاد أفرام البستاني، بيروت ١٩٦٤، المجلد الخامس، ص ٩٧.

(٦) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٢٣. أيضاً: العقيقي، ثورة وقتنة، ص ٥٣.

POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 85.

(٧) ياسر القنطار، سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية ١٨٦١ - ١٩١٤، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير إسماعيل، جامعة القديس يوسف ١٩٨٤، بيروت، ص ٢١.

راجع أيضاً: انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٦٤ - ١٦٥.

النصرانية. فانقسم آل الخازن إلى فئتين: فئة تعصبت لبشير أحمد، وفئة ثانية ناصرت بشير عساف<sup>(١)</sup>. وقد نتج عن هذا الانقسام تردي الأوضاع الداخلية بسبب الصراع بين «الحزبين». وفاقم الأمور سوءاً مداخلات قنصلي فرنسا وبريطانيا، الأول إلى جانب الأمير بشير أحمد، والثاني إلى جانب الأمير بشير عساف، وتعددت الانقسامات وكثرت الفتن والتعدييات ف وقعت مظاهرات واضطرابات ضد القائمقام بشير أحمد، حرض عليها العمال الانكليز. وكان لتشرشل دور كبير في استنهاض أهالي كسروان. وقام سكان غزير ضد مشايخهم الحبيشيين<sup>(٢)</sup> مطالبين بنزع ولايتهم من غزير، وقدموا عدة معروضات، عزل بنتيجتها خليل حمزة حبيش عن مقاطعة غزير، الأمر الذي دفع بالحبيشيين إلى الانقلاب على القائمقام، والانضمام إلى خصومه ومناوئيه<sup>(٣)</sup>.

تصاعدت حدة المعارضة ضد القائمقام، وشارك فيها بعض مشايخ آل الخازن<sup>(٤)</sup> الذين ما انفكوا يطالبون بحكم القائمقامية النصرانية لأنهم أعرق نسباً من اللمعيين، وأقدم شأناً في سياسة الجبل. وقد استغلوا وجود بطريك خازني على رأس الكنيسة المارونية لتحقيق هدفهم هذا<sup>(٥)</sup>. واتهموا القائمقام باستيفاء الأموال الأميرية بدون وجه حق، وأبدوا استعدادهم لدفعها مباشرة إلى خزينة السلطنة أو إلى والي صيدا مباشرة. واقترحوا أيضاً، تأجيل الدفع إلى ما بعد انتهاء محاكمة القائمقام<sup>(٦)</sup>، واستمروا في اتهام بشير أحمد بقتل أحد مشايخهم المعروف بأبي اسبر الخازن<sup>(٧)</sup>. وانضم إليهم آل حبيش وبعض الأمراء اللمعيين وعامة الناس المنتسبين إلى الحزب العسافي. وقد عضد هذا الفريق العمال الانكليز، وخصوصاً وود وتشرشل، وحدثت مظاهرات في بلدة برمانا ضد الأمير بشير

(١) لحد خاطر، آل السعد في لبنان، ص ٢٠٣.

(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٣.

(٣) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٥.

(٤) راجع الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.

(٥) انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٦١. أيضاً: هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، ص ٦٦.

(٦) انظر تفاصيل تلك الوقائع في الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.

(٧) ابراهيم الأسود، تنوير الأذهان، ج ٢، ص ١٦٥.



أحمد<sup>(١)</sup> كان على رأسها بعض الأمراء اللمعيين أقارب القائم مقام، فاضطر بعدها إلى مغادرة برمانا مركز القائم مقامية والتوجه إلى بيروت<sup>(٢)</sup>. وقام الخازنيون ينصبون وكلاء على قرى كسروان الجنوبية في محاولة منهم لرفض سلطة القائم مقام التنفيذية، وقد عاونهم في ذلك الحبيشيون من خلال تنظيم حملة العرائض المطالبة بإقالة الأمير بشير أحمد وتعيين آخر مكانه<sup>(٣)</sup>. وفي ٢٧ أيار سنة ١٨٥٨ عقد اجتماع عام في العرعار على مقربة من بلدة بعبدا، شهدته المتنيون من دروز ونصاري وأمراء وأهالي، وأجمع رأيهم على رفض رجوع القائم مقام إلى برمانا<sup>(٤)</sup> وعدم الخضوع له أو تأدية الأموال الأميرية عن يده<sup>(٥)</sup>. لكن خورشيد باشا والي بيروت، أعاده إلى مركز حكمه بحراسة قوة عسكرية<sup>(٦)</sup>. وتدخل القنصل الفرنسي دي ليسبس في الأمر، وأرسل ينصح آل الخازن بتخفيف معارضتهم ضد القائم مقام ويحذرهم مغبة الانقسام والخلاف. لكنهم لم يمثلوا له لضلوعهم في العمل مع الانكليز. كما أرسل الشيخ سعيد جنبلاط كاتم أسرار يوسف الخوري البكاسيني مع أحد العقال الدروز يعلمهم أن تحزبهم وانقسامهم سيؤول إلى ضررهم وضرر كامل ذوي الإقطاع في جبل لبنان. وأن الأوفق أن يكونوا حزباً واحداً وغرضاً واحداً إن كان مع القائم مقام أو ضده<sup>(٧)</sup>. وحاولت السلطنة العثمانية معالجة الأوضاع الأمنية فأرسلت عطا بك إلى بيروت لمعرفة جلية الأمر والاستماع إلى آراء القائم مقام وخصومه<sup>(٨)</sup>. وبعد التحقيقات التي أجراها أمر في

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 106-108.

كان للأمير بشير أحمد مؤيدوه، وأكثرهم من عامة الشعب لعطفه عليهم، وهو أول أمير إقطاعي وزع الأملاك على أجراءه لقاء أتعابهم وملكهم أرزاقاً في برمانا وانطلياس وزحلة. ولما كفت يده عن القائم مقامية وتعين مكانه الأمير بشير عساف حدث هيجان قوي لم يهدأ إلا برجوعه إلى الحكم في أوائل سنة ١٨٥٩، انظر: الخور اسقف يوسف داغر، بطارقة الموارنة، ص ٩٩.

(٢) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٧. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٠٢.

(٣) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٤. أيضاً: هاني فارس، النزاعات الطائفية، ص ٦٧.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧. أيضاً: البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٥.

(٥) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٣٥٠٥.

(٦) عيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ١٩٤. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٧) وشاكر الخوري، مجمع المسرات، ص ٢٧.

(٨) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٨) راجع الوثيقة رقم ٥١ في باب الملاحق.

٢٨ أيلول ١٨٥٨ بكف يد القائم مقام عن العمل، ووكل القائم مقامية إلى الأمير حسن اللمعي وأمر بفصل الأمير بشير عساف عن منصب الإقطاعية<sup>(١)</sup> في عملية مساواة بين الأميرين اللمعيين اللدودين عشية ما تعارف المؤرخون على تسميته بالثورة الفلاحية في كسروان.

لم تكن الخلافات الحزبية لتقتصر في القائم مقامية النصرانية على الحزبين الكبيرين الأحدي والعسافي، بل نشأت أيضاً غرضيات أخرى في بلدات وقرى هي أقرب ما تكون إلى العصبية العائلية منها إلى الغرضيات والأحزاب السياسية. وكان منشأ هذه الانقسامات خلافات شخصية إن على زعامة ناحية أو بلدة أو أسرة. وقد يكون الخلاف على عهدة أو عقار أو خلافاً شخصياً فينتج عن ذلك انقسام ثم تحزب، ويتوسع الشرخ ليشمل عدة قرى أو مقاطعة. ففي سنة ١٨٥٦ حدثت فتنة في بلدة قرنايل إحدى قرى المتن بين أسرتي هلال والأعور، وقد ذهب ضحية هذه الفتنة اثنا عشر قتيلاً، فانقسم أهل المتن أو بعضهم إلى فريقين أو غرضيتين وتآلفت كل غرضية من نصاري ودروز لا دخل للدين فيها، وهما هلالي وأعوري. وقد جرت عدة مواقع بين الفريقين إلى أن تم الصلح بينهما على يد معتمد عثماني وبعض الأمراء اللمعيين والشيخ حسين تلحوق. كذلك نتج عن خلاف أسرتي بني المعلوف وبني أبي خاطر، وهما من الأسر الكبرى في زحلة نشوء غرضيتين أو عصبيتين. وقد جرى قتال بينهما في العاقورة وفي بيت شلالا في البترون. وكان للإنكليز يد في هذا الانقسام<sup>(٢)</sup>. وعلى صعيد آخر، فإن مور القنصل الانكليزي العام في بيروت لم يتورع عن اتهام القائم مقام بشير أحمد، إمعاناً في معارضته بتقديم الرشوة إلى والي بيروت خورشيد باشا وإلى الدفتردار، وأن ديون القائم مقامية البالغة مليوني قرش قد أنفقت في سبيل الرشوة. كما اتهمه الانكليز بالتعصب فنسبوا استياء السكان منه لاعتقادهم «أنه مسيحي بالاسم لأنه ولد درزياً، كما اعتبروا القائم مقام الدرزي مسلماً ويمارس جميع شعائر هذا المذهب وعليه فلا يكون الباب العالي وهو الملزم بأن يولي درزياً على الدروز

(١) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٤٥. أيضاً: المحررات السياسية، ج ١، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٣٤، منصور الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٢٢٦.



ومسيحياً على المسيحيين في جبل لبنان قد قام حق القيام بهذين الشرطين»<sup>(١)</sup>.

كان العمال الانكليز والفرنسيون لا ينفكون عن التدخل في الشؤون الداخلية، فيثيرون السكان ويؤلبون فريقاً على فريق، يفرضون حمايتهم على فئة ويوغرون صدرها على الأخرى متخذين من مصالحهم ومصالح دولهم أساساً لعملهم وتحركاتهم. حتى أننا لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة إذا قلنا إن تاريخ جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو تاريخ قناصل الدول الأوروبية وعمالها وعمالها. وهذه الأعمال تظهر بصماتها واضحة جلية في مجمل الأحداث الصغرى والكبرى التي وقعت في جبل لبنان آنذاك.

### ثانياً: الوضع الداخلي في القائمقامية الدرزية

اتسم الوضع الأمني والسياسي في القائمقامية الدرزية بشيء من الاستقرار والهدوء كما هي الحال في القائمقامية النصرانية. وإذا كان النصارى قد انقسموا كما رأينا إلى عدة فرق وغرضيات متصارعة حاكمة بعضها على بعض، فإن الدروز في القائمقامية الجنوبية استعادوا بعد الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥ انقساماتهم التقليدية بين جنبلاطين ويزبكين، فمال جنبلاطيون للحماية البريطانية، في حين اتجه اليزبكيون نحو حماية القنصل الفرنسي<sup>(٢)</sup>. هذه الظاهرة غير المألوفة في تاريخهم كان لها ما يبررها، خصوصاً أن علاقة الدروز لم تتوطد يوماً مع أي جهة أجنبية، بل كانت لهم صداقات عابرة تملئها الظروف السياسية تأميناً لمصالحهم، ولكي يدعوا أن لهم فريقاً أجنبياً يؤيدهم ويحميهم، في عملية متوازنة مع جيرانهم المسيحيين الحائزين دائماً على صداقة فرنسا وتأييدها.

وكانت زعامة «الحزب» جنبلاطي قد بدأت ترسخ بيد الشيخ نعمان جنبلاط الابن البكر للشيخ بشير، منذ انسحاب ابراهيم باشا المصري من بلاد الشام. وكان نعمان على قدر كبير من الحنكة والدهاء وحتى الاعتدال. وكانت له مواقف

(١) المحررات السياسية، ج ١، ص ٢٩٣ - ٢٩٤. أيضاً: العقيلي، ثورة وفتنة، ص ٦٩. انظر أيضاً: حول درزية الأمير بشير أحمد: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 242-243. ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 311.

متباينة مع أكثرية المشايخ الدروز، وخصوصاً مع أخيه الشيخ سعيد خلال أحداث سنة ١٨٤٢، ولجهة عودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم. هذه المواقف المتباينة دفعته إلى الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العمل السياسي، وقد تراق ذلك مع طموحات الشيخ سعيد ليس في القيادة فحسب بل وفي نسج علاقات سياسية وعلى المستوى الدولي من شأنها أن توفر له الحماية المطلوبة.

وما كان تخلي الشيخ نعمان عن قيادة «الحزب» جنبلاطي إلا تخلياً قسرياً، فتحت وطأة الظروف الأمنية والأوضاع السياسية والضغط الذي أبداه الانكليز تجاهه<sup>(١)</sup>، اعتزل العمل السياسي منذ سنة ١٨٤٢. وقد انحصرت الزعامة بالشيخ سعيد نظراً للصفات العديدة التي أهلتها للقيادة فضلاً عن استحصاله باكراً على الحماية الرسمية للحكومة البريطانية «التي رأت في قوته وسيادته الفعالتين وسيلة لأن تؤسس بين الدروز نفوذاً سياسياً يوازن النفوذ الفرنسي لدى الموارنة»<sup>(٢)</sup>.

ورغم انصراف الشيخ نعمان بعد اعتزاله العمل السياسي إلى الإقامة في بيروت معتكفاً للصلاة والعبادة والقراءة<sup>(٣)</sup>، فإنه ظل عنصر تهديد لزعامة أخيه الشيخ سعيد. ففي سنة ١٨٤٧ عاد الشيخ نعمان وبدافع اقتصادي وسياسي ليطالب بأحقية الزعامة بعد أن كان قد ابتعد عنها طويلاً. ولا يخفى ما للفرنسيين من دور في تفسخ القوى السياسية لإيجاد موقع لهم في القائمقامية الدرزية<sup>(٤)</sup>. وفي محاولة منهم لإيجاد جبهة سياسية مناوئة للشيخ سعيد تضم أخاه نعمان وبعض المشايخ أمثال يوسف عبد الملك وحسين حمادة وناصيف أبو نكد وغيرهم<sup>(٥)</sup>. لكن العمال البريطانيين لم يكونوا ليسمحوا بنجاح سياسة الفرنسيين في منطقة نفوذهم، وسرعان ما قام القنصل الانكليزي بترتيب اتفاق بين

(١) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 26.  
(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥١. أيضاً: ريجنكوف، سوريا ولبنان وفلسطين، ص ١٢٧.  
(٣) سليم حسن هشي، دروز بيروت، تاريخهم ومآسيتهم. دار لحد خاطر، ١٩٨٥، ص ٦٨.  
(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٣٥، وفيها تأكيد أن بعض الأعيان الدروز لم يسلم باستقرار الزعامة جنبلاطية بيد الشيخ سعيد فحاولوا الوقعة بين الشقيقين سعيد ونعمان تحقيقاً لتوازنات سياسية مدعومة من الجانب الفرنسي. وقد شارك بعض نصارى دير القمر في تلك الخطوة والشيخ ناصيف نكد المعروف بولائه للفرنسيين.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 115.



الأخوين، انسحب على أثره الشيخ نعمان عائداً إلى بيروت لقاء مبلغ خمسة وسبعين ألف قرش يقدمها له الشيخ سعيد كل سنة<sup>(١)</sup>.

بعد استقرار الوضع الأمني في القائمقامية الدرزية عادت الصراعات التقليدية تأخذ مداها، وعاد الحزب اليزيكي إلى العمل السياسي. وكان قنصل فرنسا بوره ينسق أعمال المشايخ المنتمين إليه لإيجاد فريق سياسي درزي يخضع لسلطته ونفوذه ويقف بوجه الحزب الجنبلاطي ذي العلاقة الوطيدة مع القنصل البريطاني. كما هدف القنصل الفرنسي أيضاً إلى ضرب الإقطاع الدرزي من خلال تأليب مناصبه وأعيانه بعضهم ضد البعض الآخر، بحيث يجعل ناصيف نكد ضد سعيد جنبلاط، وخطار العماد ضد حسين تلحوق، وسليمان حمادة ضد يوسف عبد الملك، وقاسم حمادة ضد محمود تلحوق<sup>(٢)</sup>.

الواقع الدرزي هذا شجع المسؤولين العثمانيين الذين كانوا يعملون أيضاً على إضعاف الدرروز بشكل موازٍ لإضعاف المسيحيين. وبما أنهم كانوا يعلمون أنه يستحيل ضربهم مباشرة سواء أكانوا جنبلاطيين أم يزيكيين حتى لا يدفعوهم مرة أخرى إلى الاتحاد، رأوا أن يتولى بعضهم إضعاف بعضهم الآخر، فتكون النتيجة استنزاف الفريقين، وبالتالي خضوعهما لإرادة السلطنة وتنفيذ رغباتها وما يطلبه إليهم عمالها. ولما لم تكن السلطنة العثمانية راضية عن العلاقة الوطيدة التي أقامها دروز جبل لبنان وخصوصاً الشيخ سعيد جنبلاط مع المسؤولين البريطانيين، لذلك جاءت محاولة كامل باشا والي دمشق لإيجاد شخصية موازية للشيخ سعيد وتشكل ندأ له وتستطيع أن تستقطب نصف الدرروز. فوقع الخيار على الشيخ ناصيف نكد<sup>(٣)</sup>. ولا يخفى ما لهذا الخيار من أهداف ترمي إلى إقامة النكديين في وجه «الحزب» الجنبلاطي وتشكل رداً مباشراً على اتصال الشيخ سعيد بالانكليز وتحالفه

(١) انظر الوثيقتين رقم ٥٧ و ٥٨ والوثائق البريطانية الأربع تحت رقم: Great Britain, Public Record Office Foreign Office, FO 226/122, 134540.

أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٦٧.

ومارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ص ١١٥.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 75, du 16 mai 1847.

(٣) Adel ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 313.

معهم<sup>(١)</sup>.

ومما كان يزيد في تفسخ الأعيان الدرروز، رفض القائمقام الأمير أمين الاعتراف بالاتفاق السابق المعقود مع أخيه الأمير أحمد سنة ١٨٤٢ والمتعلق بتقاسم السلطة مع زعماء الدرروز، متمسكاً بأن تسميته قائمقاماً، لم تتم بانتخاب من قبلهم مثلما حصل مع أخيه. بل جاء تعيينه مباشرة من قبل شكيب أفندي. هذا الادعاء لاقى اشمئزازاً من قبل الأعيان الدرروز وخصوصاً سعيد جنبلاط الذي أخذ يعمل لترشيح نفسه لمنصب القائمقامية، واستنهاض العائلات المقاطعية الثلاث الكبرى التلاحقة والعماديين والملكية ضد القائمقام الأرسلافي. الأمير أمين بدوره أقام اتصالات سرية مع خصوم الشيخ سعيد لتنسيق المواقف معهم. وقد دفعه ذلك ما كان يروج من أن الانكليز يعملون على تعيين سعيد جنبلاط قائمقاماً على الدرروز بدلاً من القائمقام الحالي<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن القنصلية الفرنسية في بيروت وضعت في حساباتها السياسية مسألة تردي العلاقات الدرزية - العثمانية، وتحفظ المسؤولين العثمانيين تجاه سياسة الشيخ سعيد البريطانية. فطرحت ضرورة خضوع المناطق المختلطة كما هي الحال في دير القمر لسلطة حاكم عثماني في محاولة منها لانتزاع هذه المناطق من أحكام المقاطعجيين الدرروز. لكن العثمانيين لم يأخذوا بالاقتراح الفرنسي. وإزاء رفض الدرروز للطروحات الفرنسية، وتصاعد حدة خلافات المسؤولين العثمانيين مع الأعيان الدرروز وخصوصاً في بلاد حوران بسبب امتناعهم عن تأدية الضرائب الأميرية التي وكل إليهم أمر جبايتها. ورغم دعوتهم مراراً إلى تأدية الحساب ولجوتهم دائماً إلى التسوية، فقد تأجلت المواجهة معهم رغم تصميم الدولة على تسديد ضربة عسكرية لهم. وفي ربيع سنة ١٨٥٢ دعا الباب العالي الدرروز إلى الخدمة العسكرية، فما كان من هؤلاء إلا أن قاموا بعيالهم وإخوانهم بالهجرة إلى حوران ووادي التيم تاركين قراهم وحقولهم<sup>(٣)</sup>. حاول العثمانيون اخضاع دروز

(١) محمد خليل الباشا، معجم أعلام الدرروز، ج ٢، ص ٤٩٣.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 448, du 2 janvier 1853.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 430.



حوران بالقوة بعد أن قطعوا الطرق التي تربط بيروت بدمشق، ودمشق بحوران. فوجهوا حملة عسكرية بقيادة محمد قبرصلي باشا قوامها ثمانية آلاف جندي نظامي، وأربعة آلاف غير نظامي، وقد عرفت هذه الحملة بساري عسكر. لم ينتظر الدروز وصول الحملة إليهم بل هاجموا في أزرع خارج بلاد حوران مع حلفائهم البدو والحوارنة وانتصروا عليها وغنموا أسلحتها وذخائرها ورددوا فلولها على أعقابها<sup>(١)</sup>.

وحاولت السلطنة العثمانية تقويم الوضع العسكري وموازنة قواتها مع الدروز عبر تعبئة المسيحيين واستنهاضهم ضد الدروز معللين إياهم بالثأر عن أحداث ١٨٤٢ و ١٨٤٥. وقد استجاب بعضهم لدعوة العثمانيين<sup>(٢)</sup>. لكن الأكثرية الساحقة منهم استجابت لنصيحة قنصل فرنسا في بيروت لسباردا Lesparada ولم يتجنّدوا، لأن القنصل تلقى من حكومته في باريس تعليمات تقضي بنصح المسيحيين في جبل لبنان بأن يتجنبوا قدر الإمكان اتخاذ موقف ضد الدروز في حربهم مع العثمانيين، وأن من مصلحتهم البقاء في وضعية معتدلة بين الفريقين، وعدم التورط في نزاع طائفي لا يعود عليهم إلا بالضرر<sup>(٣)</sup>.

أعقب فشل الحملة العسكرية على الدروز هدنة استمرت ثلاثة أشهر، وتدخل في الأمر لتهدة الفريقين وإجراء الصلح بينهما الجنرال وود، فقام هذا إلى حاصبيا يرافقه الشيخ سعيد جنبلاط<sup>(٤)</sup> وبعض المشايخ الدروز. ثم انتقل وود وسعيد جنبلاط إلى دمشق، حيث عملا على ترتيب المصالحة التي قضت بإرجاع الدروز الأسلحة والمدافع التي غنموها في الحرب، وتأدية الضرائب المتأخرة لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرية الإجبارية<sup>(٥)</sup>. وقد مال العثمانيون إلى الصلح مع الدروز في عملية منهم لردم بؤر التوتر الداخلي بعدما بدأت حرب القرم تذر

(١) Ibid., T. 9, p. 441. أيضاً: حسن أمين البعيني، جبل العرب، دار النهار للنشر ومنشورات عريقات، بيروت، باريس ١٩٨٥، ص ١٩٩.

(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 315.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 443 et 447.

(٤) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان، ص ١٥٣.

(٥) طنوس الشدياق، أخبار الأعيان، ص ١٥٦. وحسن البعيني، جبل العرب، ص ١٩٨ - ١٩٩.

قربها. كما جنح الأعيان الدروز إلى مصالحة الدولة بعدما رأوا أن استمرارهم في مقاومتها سينعكس سلباً على أوضاعهم السياسية والسلطات التي يتمتعون بها. فضلاً عن انقساماتهم وصراعاتهم على منصب القائمقامية خصوصاً بعد النجاح الذي لقيه الشيخ سعيد جنبلاط في عملية التهدة ضد القوات العثمانية، وعودة وود قنصل بريطانيا في دمشق لطرح اسمه بدلاً من الأمير أمين أرسلان كحاكم وحيد وقادر بشكل أو بآخر على جعل هيبة السلطان محترمة وموفرة بين الدروز<sup>(١)</sup>.

واستمر الأمير أمين أرسلان في تحمل مسؤولياته كقائمقام على الدروز رغم المنافسة الشديدة التي أبداها الشيخ سعيد جنبلاط. وكانت السلطنة تميل إلى الزعيم الجنبلاطي وترى فيه الرجل الأقوى والنفوذ الأعظم، لكن علاقته بالانكليز كانت تثير مخاوفها وحذرنا منه. لذلك واصل العثمانيون ممانعتهم في توليته، حتى أنهم عمدوا في فترات معينة إلى تقوية أركان الحزب اليزبكي وتقديم الدعم لهم في عملية منهم لإعادة التوازن إلى زعماء الجبل والحوال دون هيمنة أحدهم على الآخر وانفراده بالزعامة المطلقة، هذا إن لم نقل تغذية الصراعات الداخلية فيما بينهم لإضعافهم وكسر شوكتهم كما هي الحال في القائمقامية النصرانية وذلك لمصلحة السلطة المركزية سواء في مركز الولاية صيدا أم في العاصمة الآستانة. وفي سنة ١٨٥٩ وبسبب اعتلال في صحته، طالب الأمير أمين، خورشيد باشا والي صيدا تعيين ابنه الأمير محمد وكيلاً عنه في القائمقامية فاستجاب الوالي لطلب الأمير. وهكذا أصبح الحكم في كل من القائمقاميتين بيد وكيل، الأمير حسن اللامي في القائمقامية النصرانية، والأمير محمد أرسلان في القائمقامية الدرزية. وقد استمر هذا الأخير بالوكالة حتى وفاة والده فتم تعيينه قائمقاماً أصيلاً في أوائل صيف ١٨٥٩، وقد جاء ذلك بناء على رغبة خورشيد باشا ودعمه له. وفي الوقت عينه وجهت رتبة اسطبل عامر إلى الشيخ سعيد جنبلاط وهي رتبة تجعله مساوياً للقائمقام<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى ما لهذه الوظيفة المساوية

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 18 et p. 20. Voir aussi: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 316-317.

(٢) راجع المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٣٥٧ و ٣٦٠ و ٣٦٣ و ٣٦٥.



لمنصب القائمقامية من دوافع لدى المسؤولين العثمانيين في حفاظهم على ثنائية الزعامة الدرزية وإقامتهم التوازن السياسي بينهما منعاً لطغيان إحداها على الأخرى وتفردا بالسلطة والنفوذ.

وفي ظل الصراع السياسي الذي شهدته القائمقامية الدرزية كانت هناك غرضيات هي أقرب إلى العصبية العائلية منها إلى الحزبية المنظمة. وإذا كان الصراع اليزبكي الجنبلاطي خلال هذه الفترة قد انحصر في حدود التنافس على السلطة، فما ذلك إلا لانصراف أركان كل من الحزبين الكبيرين إلى إدارة المقاطعات والعهدات التي كانوا يتولونها. وقد أدرك هؤلاء الأعيان أن خلافاتهم السياسية وصراعاتهم الحزبية ودسائسهم وبطش بعضهم ببعض، قد آل إلى ما صاروا عليه من ضيق وبؤس وتشردم واضطهاد فضلاً عن أحكام الأمراء الشهابيين وخصوصاً بشير قاسم وعمر وبشير قاسم ملحم. ورأوا أن الأجدى الآن، أن ينصرفوا عما كانوا عليه، إلى إدارة أملاكهم وإعادة بناء دورهم وقصورهم وتعمير أرزاقهم وزيادة منتجاتهم التي تضمن مستقبلهم السياسي وترقي ازدهارهم وسيادتهم.

وكان أيضاً من هذه العصبية العائلية ما سمي بالغرض الشقراوي أو الصمدي نسبة إلى أسرتين كبيرتين من أسر بلدة عماطور هما أبو شقرا وعبد الصمد، وعصبية أخرى في الجرد هي الأحمدية والصايغية نسبة إلى عائلتين تقطنان بلدة شارون هما بنو أحمد وبنو الصايغ. وكان هناك عصبية ثالثة في المتن هي الأعورية والهلالية نسبة إلى بني هلال والأعور قاطني بلدة قرنايل، وكان لكل عصبية من هذه العصبية عائلات مؤيدة ومناصرة في القرى والبلدات الأخرى تأتمر بأمرها وتلتف تحت أجنحتها<sup>(١)</sup>. وقد اندثرت غرضية هذه العصبية بعد أن تخطاها تطور الزمن بفعل الوعي الثقافي والاجتماعي والاستقلال الاقتصادي، وتوثيق الروابط الاجتماعية عبر الزيجات المشتركة بين هذه العصبية، فأضحت جزءاً من تراثنا السياسي الماضي<sup>(٢)</sup>.

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٨٤.

(٢) كذلك هو الحال بالنسبة إلى الغرضيتين الجنبلاطية واليزبكية حيث لا نجد لهما الآن من حيث الانقسام التقليدي أي أثر إلا في مخيلة وأوهام بعض المعمرين أو الشبان الذين توقفت مداركهم في ثانيا الماضي =

لقد اندرج صراع العصبية العائلية الدرزية في إطار الصراع اليزبكي - الجنبلاطي العام. وأدى انتماؤها إلى هاتين الغرضيتين إلى انقسامها وصراعها في المنطقة الجغرافية التي تقيم فيها. ففي منطقة الجرد مثلاً حيث الصراع بين أسرتي آل الصايغ وآل الأحمدية. فكان آل الصايغ ييزبكيين، وآل الأحمدية جنبلاطيين. وقد دارت في فلك كل من الأسرتين أسر أخرى. فكان آل فياض في بدغان، وآل عماد والكوش في العزونية، والرماح وسري الدين في المشرفة، وزيتونة في عين دارا، ينتمون إلى آل الصايغ اليزبكيين، في حين كان آل شيا في بدغان وآل سليم في العزونية ومشايخ آل عطا الله في عين دارا جنبلاطيين. ومما هو جدير بالذكر أن بلدة شارون بالذات تسكنها ثلاث عائلات كبيرة هي الأحمدية والبنا والصايغ. وكانت الأسرتان الأخيرتان تنتميان إلى الغرض اليزبكي، ولم يسجل بينها وبين الأسرة الأحمدية ذات الانتماء الجنبلاطي أي علاقة زواج منذ أن وجد الصراع الغرضي بين هذه الأسر. وإذا ما وقعت إحدى الحوادث القسرية (الخطف مثلاً) كان القتل أو هدر الدم والجلاء ينتظر الزوجين الشريكين المخالفين لمبدأ أساسي تسلل خلصة إلى الحياة الاجتماعية فأضحى أحد مبادئها الأساسية المهمة.

هذا التشنج في العلاقات السياسية الاجتماعية، وتقاطع المصالح العائلية العصبية داخل القرى والداكر، مع الانقسامات السياسية الغرضية وخصوصاً الجنبلاطية اليزبكية أدى في القائمقامية الدرزية إلى وقوع أحداث مؤلة كان مجملها بدافع العصبية العائلية المشحونة بالغرضيات والانقسام الحزبي<sup>(١)</sup>. ففي سنة ١٨٥٤، ولأسباب تافهة وقع اشتباك مسلح في بلدة عماطور بين عائلة أبو شقرا ذات الغرضية الجنبلاطية وعائلة عبد الصمد ذات الغرضية اليزبكية. وسقط

= البعيد. في حين استعاض البعض عنها بوعي سياسي واجتماعي بدت مظاهره بالانتساب إلى الأحزاب السياسية التي أسست في النصف الأول من القرن الحالي.

(١) يعتبر محمود خليل صعب في كتابه قصص ومشاهد من جبل لبنان، إنه في ظل الأجواء المشحونة بالميول الحزبية والحزازات العائلية كانت أحداث صغيرة تعمل كالبارود فتفجر الاصطدامات والمعارك. انظر بعض الوقائع التي حصلت بين آل أبي شقرا وآل عبد الصمد لدى: محمود خليل صعب، قصص ومشاهد، ص ٢٥٣.



بنتيجته نحو أربعين قتيلًا وجريحاً<sup>(١)</sup>. وكذلك وقعت بينهما فتنة دموية ثانية سنة ١٨٥٨. وقد أذكت هاتان الفتنتان ما كان للعصبيتين الشقراوية والصمدية من تحزبات كانت تفعل فعلها في كليهما. وكان لمداخلة الشيخ سعيد جنبلاط وفصله في كل مرة بين المتقاتلين وإجلالهم مؤقتاً عن بلدتهم، ومن ثم مصالحتهم في داره في المختارة، أثر في إنهاء هذا الخلاف ومصالحة الفريقين وتصافيهما<sup>(٢)</sup>. كما شارك مجلس ولاية بيروت سنة ١٨٥٤ في إجراء المصالحة الأولى بين العائلتين، فأرسل وفداً قوامه الشيخ محي الدين اليافي وفتيحه عبد الفتاح أغا حمادة وأحمد الصلح بهدف ضبط الحوادث بين العائلتين وإجراء التحقيقات اللازمة وتحقيق المصالحة بينهما<sup>(٣)</sup>.

ومن الحوادث المؤلمة أيضاً حادثة المزرعة التي وقعت بين آل البعيني وآل أبي كروم من جهة وآل ذبيان من جهة ثانية، وحادثة غريفة بين آل حمادة وآل حمدان. وقد وقعت هاتان الحادثتان في زمن الشيخ سعيد جنبلاط وسقط فيهما عدة قتلى وجرحى. وقد أصلح الشيخ سعيد ذات البين بينهم جميعاً<sup>(٤)</sup>. كما وقعت فتن عائلية أخرى وحوادث دموية وخلافات عصبية وحزبية في غير أماكن من جبل لبنان<sup>(٥)</sup>.

### • المشاركة في حرب القرم (١٨٥٤):

تعد حرب القرم حلقة من حلقات ما يسمى بالمسألة الشرقية. وهي وإن دخلت في هذا التصنيف كون السلطنة العثمانية أحد أطرافها الأساسيين، إلا أنها

- (١) انظر الوثيقة رقم ٥٩ في باب الملاحق، وقد نصت على شروط الصلح بين العائلتين إثر الخلاف الأول الذي وقع بينهما في شهر رجب سنة ١٢٧١هـ/١٨٥٤م.
- (٢) انظر الوثيقة رقم ٦٠ وقد نصت على شروط الصلح بين العائلتين إثر الخلاف الثاني الذي وقع بينهما في شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٧٠ - ٧٢.
- (٣) حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٥١ - ٣٥٢.
- (٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ٧٢.
- (٥) انظر سعيد الصغير، بنو معروف في التاريخ، منشورات مطابع زين الدين، القرية لبنان، بدون تاريخ، ص ٢٥٥.

كانت حرباً أوروبية - أوروبية وقفت فيها فرنسا وبريطانيا ومن ثم مملكة سردينيا إلى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا القيصرية. وكان تنافس الدول الأوروبية وصراعها فيما بينها على استعمار أجزاء من السلطنة أو إيجاد مناطق نفوذ فيها قد بلغ شأواً كبيراً<sup>(١)</sup>، وكان التبشير والحماية مظهران من مظاهر تحقيق أهدافها السياسية. وكانت فلسطين هدفاً لمشروع استيطاني يهودي. فاللورد شفتبيري قدّم منذ سنة ١٨٣٨، وبعده غولر والقنصل البريطاني في القدس جيمس فنّ، جملة من المشاريع لإسكان اليهود في فلسطين، وإنشاء دولة يهودية فيها تحت الحماية البريطانية. وقد حظيت هذه المشاريع بقبول اللورد بالمرستون الذي رأى فيها ضماناً لأمن مواصلات الامبراطورية البريطانية<sup>(٢)</sup>. وبما أن روسيا كانت تأخذ على عاتقها حماية الروم الأرثوذكس أينما وجدوا في أراضي السلطنة، فتدعي رعايتهم وحمايتهم، فقد أثار ذلك مخاوف السلطان وخصوصاً أن بلاداً شاسعة من أراضي دولته في الشطر الأوروبي يسكنها أبناء هذه الطائفة. وصادف أن وقع خلاف بين الروم واللاتين<sup>(٣)</sup> المحميين من قبل الحكومة الفرنسية، حول ترميم سقف كنيسة القيامة ومفاتيح كنيسة المغارة في بيت لحم، وجاء فشل مهمة الأمير منشيكوف رسول القيصر إلى الآستانة<sup>(٤)</sup>، ليشعل نار الحرب بين روسيا والسلطنة العثمانية. فوقفت فرنسا وبريطانيا إلى جانب السلطنة لضرب القدرة القتالية للجيش الروسي، وتدميراً لأسطوله البحري<sup>(٥)</sup>.

- (١) للتوسع في حرب القرم، انظر: أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، الفصل الخامس عشر، ص ٤٠١.
- (٢) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٥٨.
- (٣) اللاتين، اتباع الكنيسة الرومانية.
- (٤) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٦٦ - ٥٦٩. انظر أيضاً: نخلة قلفاط، تاريخ روسيا الحديث، طبع في بيروت ١٨٨٧. الجزء الثالث، ص ١٨٦ - ١٨٧. وعبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعتي، التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، الباب الرابع، المسألة الشرقية وحرب القرم، ص ٢٣١ - ٢٤٢.
- (٥) بو ديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٢٤. راجع تفاصيل هذه الحرب في كتاب قطف الزهور في تاريخ الدهور، تأليف يوحنا ابكاريوس، طبع في بيروت، المطبعة الأدبية سنة ١٨٩٨، ص ٢٩٨ - ٣٠٢. وزين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، ص ٢٩ - ٣٠.



ترافقت أزمة القرم مع عصيان الدروز في جبل لبنان وهوران، وانتقالهم إلى حوران واللجاة، وقطعهم الطرقات، ودحرهم للحملة العسكرية التي أرسلها العثمانيون لتأديبهم. فخشيت السلطنة من تنامي الثورة وامتدادها إلى أماكن أخرى وخصوصاً أن التربة كانت خصبة في كثير من المناطق نظراً للسياسة المركزية الصارمة التي كانت السلطنة قد أخذت باتباعها بعد أزمة ١٨٤٠ وخروج القوات المصرية من بلاد الشام، لذلك جنحت نحو التسامح والسلام. وقد قابل الدروز هذه السياسة بمثلها، ووجدوا في حرب القرم فرصة لترميم علاقتهم بالعثمانيين، وتواصل ما انقطع معهم. وكان للشيخ سعيد جنبلاط، والقائمقام أمين أرسلان دور في انتهاج هذه السياسة. فتألفت فرقة عسكرية قوامها خمسة آلاف مقاتل تولى قيادتها الشيخ ناصيف نكد الحائز على دعم العثمانيين والقنصل الفرنسي بوره للمشاركة في الحرب ضد الروس. وقد قدمت السلطنة للأعيان الدروز مبلغ ١٥٠ ألف ليرة عثمانية للإنفاق على المتطوعين<sup>(١)</sup>. لكن الشيخ ناصيف قائد الفرقة توفي في الطريق بدء الاستسقاء عند بلوغه حاصبيا<sup>(٢)</sup>، ولم يكن باستطاعة الأمير أمين الحلول محله في القيادة لأن ترك منصب القائمقامية يعرضه لفقدانها نهائياً، فضلاً عن أن أعمال الإدارة كانت تحول دون قيامه بهذا العبء. أما الشيخ سعيد جنبلاط فلم يتول هذه المهمة إذ إن وفاقه مع العثمانيين لم يكن كاملاً، نظراً لمساهمة هؤلاء في لعبة التوازن السياسي مع سائر الأعيان الدروز وخصوصاً ناصيف نكد وأمين أرسلان<sup>(٣)</sup>. فأبقوا هذا الأخير قائمقاماً على الدروز<sup>(٤)</sup>، ورفعوا مكانه الشيخ ناصيف بتبرئته مما نسب إليه في خلال أحداث ١٨٤٥، خلافاً لما طالب به القنصلان البريطاني والروسي. وكان العثمانيون في عطفهم على الشيخ ناصيف يلتقون مع جهود القنصل الفرنسي الذي تبنى مساعدته منذ سنة ١٨٤٦ أسوة بمساعدة بريطانيا للشيخ سعيد، ليجعل منه «ثقلاً معادلاً للشيخ

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٢٧.

(٢) نسيب النكدي، مخطوطة سيرة الأسرة النكدي، ص ١٢٦ - ١٢٧. كانت وفاة الشيخ ناصيف في ٢١

جمادى أولى، سنة ١٢٧٠هـ، الموافق سنة ١٨٥٤.

(٣) عادل اسماعيل، السياسة الدولية، ج ٣، ص ٤١٣.

(٤) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص ١٣.

سعيد ولللولونيل روز<sup>(١)</sup>».

وأوقعت حرب القرم نصارى جبل لبنان في مأزق المشاركة، فصدرت فتوى من أحد المطارنة الأرثوذكس تمنع المشاركة في الحرب تحت طائلة الحرم «لأن قيام دولة المسكوب لأجل شرف الديانة وصالح النصارى، وكون الصلة لغاية حميدة مذهبية فلا يجوز محاربة المسكوب»<sup>(٢)</sup>. في حين أن رجال الدين الموارنة تركوا الخيار لأبنائهم بالمشاركة في الحرب أو بالامتناع، لكنهم اشترطوا على الراغبين في الحرب سواء أكانوا من الروم أو من الموارنة أن يسجلوا أسماءهم في قوائم لدى مقاطعهم قبل السفر ويعطوا صورة عنها إلى المشير العثماني وإلى قنصلي انكلترا وفرنسا وذلك خشية أن يشارك هؤلاء في الحرب تحت قيادة المقاطعين الدروز، فلا تعلم الدولة «إنهم نصارى ويظنوا أنهم كلهم دروز ويكون الاسم والوجه لهؤلاء...». ويجب علينا دائماً ملاحظة شرف ابنا ديانتنا ولا نكون ملعبة إلى زيد وعمر<sup>(٣)</sup>. وكان لقناصل فرنسا وبريطانيا مداخلات في هذا الشأن إلا أنهم لم يلزموا المسيحيين بالمشاركة في الحرب، بل تركوا الخيار لهم دون إكراه<sup>(٤)</sup>.

وكانت حرب القرم سبباً في زيادة التوتر بين الأمراء اللمعيين أنفسهم. فما أن وقعت الحرب حتى أبدى القائمقام حيدر اسماعيل استعداداً للمشاركة فيها إلى جانب العثمانيين. فقابل وفد من الأعيان المسيحيين والي صيدا، وقدم له مجاملة استعدادهم للمشاركة في الحرب. وزايد الأمير بشير أحمد على نسيبه فأبدى استعداداً لقيادة ألفي رجل مسيحي للقتال بجانب الأتراك<sup>(٥)</sup>. إلا أن موقف كلا الأميرين اللمعيين لم يكن إلا من باب المزايدة ومحابة العمال العثمانيين لكسب

(١) Documents Diplomatiques, T. 9, p. 75.

(٢) راجع نص الوثيقة رقم ٦١ في باب الملاحق.

(٣) راجع نص الوثيقة رقم ٦٢ وهي عبارة عن رسالة سرية بعث بها قسطنطين ثابت إلى أحد الآباء يطلب منه استيضاح المطران طوبيا عون حول موضوع حرب القرم. ويبدو أن قسطنطين ثابت قد اطلع من الشيخ سعيد جنبلاط على موضوع مشاركة الأعيان الدروز في هذه الحرب وأن هؤلاء لا بد أن يتطوع معهم بعض الشبان المسيحيين من أبناء عهدتهم. والمشكلة في ذلك أن الدولة لا تعرف أنهم نصارى فتظن أنهم من الدروز، لذلك يقتضي توضيح هذا الأمر ووضع لوائح بأسمائهم وتقديمها إلى مشير صيدا وقنصلي فرنسا وانكلترا.

(٤) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة، رقم ١٥٢٥١.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 39-40 et 48.



ودهم وتأكيد نفوذ كل منهما.

وفي أثناء حرب القرم كان شبلي العريان منفياً في الآستانة، فجمع خمسمية خيال من أولاد العرب وانضم بهم إلى القوات العثمانية المقاتلة. وكان معه من الأعيان علي بك حمادة وأخوه ملحم وابن عمه قويدر وبعض أفراد من بلدة بعقلين<sup>(١)</sup>.

شارك العريان في القتال إلى جانب العثمانيين تحت قيادة عمر باشا، وظل هناك حتى انتهت الحرب بانتصار العثمانيين وحلفائهم واستيلائهم على قلعة سيياستوبول. ومن ثم وضعت معاهدة باريس وتم التوقيع عليها من قبل السلطنة وانكلترا وفرنسا والنمسا وبروسيا وسردينيا وروسيا وذلك في الثلاثين من آذار سنة ١٨٥٦<sup>(٢)</sup>. وتؤكد الوثيقة رقم ٦٣ كيفية احتفال السلطنة بالنصر وذلك بدعوة والي صيدا والقائمقام بشير أحمد السكان للاحتفال بتلك المناسبة بإعلان الأفراح والمسررات وإقامة الزينة والتنوير في جميع الأماكن والمحلات<sup>(٣)</sup>.

كان لحرب القرم ومعاهدة باريس آثار مدمرة على السلطنة العثمانية. ورغم اعتبار السلطنة في عداد الدول المنتصرة إلا أن نتائج الحرب كانت بمنزلة الكارثة عليها. فقد أجبر الباب العالي على عقد أول قرض أجنبي سنة ١٨٥٤ لسد النفقات العسكرية. وفرضت الدول الأوروبية عليه نوعاً من الحماية الجماعية. فأملت على حكومة السلطان برنامجاً جديداً للإصلاحات تجسد بالخط الهمايوني الشريف الصادر سنة ١٨٥٦<sup>(٤)</sup>، وقد أتيح لكل من فرنسا وبريطانيا أن تستفرد السلطنة المهددة بالاجتياح الروسي. فتضغط عليها لكي تخطو مجدداً نحو الإصلاح والتطور بالمفهوم الغربي. فكان الإعلان الصادر عن السلطان في ١٨ شباط سنة

(١) رستم باز، مذكرات رستم باز، ص ٩٦ - ٩٩، ومحمد خليل الباشا، معجم أعلام الدروز، ج ٢، ص ١٧٢. أيضاً: فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج ١، ص ٣٥٤.

(٢) يوحنا ابكاريوس، قطف الزهور، ص ٣٠٣. انظر تفاصيل المعاهدة لدى: سليم فارس الشدياق، مجلة كثر الرغائب في منتخب الجوائب، طبع في مطبعة الجوائب بالآستانة العلية ١٢٩٤هـ، ١٨٧٧م، ج ٥، ص ٦ - ١٥.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٦٣ في باب الملاحق.

(٤) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٥٩. أيضاً: نخلة قلفاط، تاريخ روسيا الحديث، ج ٣، ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

١٨٥٦ يتضمن تحديد حقوق الطوائف المسيحية تحديداً مفصلاً<sup>(١)</sup>. وقد وجد بعض الشعوب، وبعض الأقليات الدينية الموجودة في السلطنة في السياسة الإصلاحية هذه أبعاداً وتطلعات لم يتضمنها الإعلان السلطاني، كما وجدت فيها منفذاً للاستقلال والتحرر من النظام المقاطعجي الذي كان يشكل المؤسسة السياسية الوحيدة التي تنتظم فيها الحياة بمختلف أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما إن حاولت بعض الفئات تطبيق مبادئ الخط الهمايوني، حتى اصطدمت بالقيمين على النظام المقاطعجي وجماعة المحافظين فكانت مرحلة من مراحل الصدام والعنف ليس فقط في جبل لبنان بل وفي دمشق أيضاً وفي غيرها من الأراضي العثمانية اتخذ شكل ثورات دموية وحروب أهلية وانتفاضات فلاحية.

### ثالثاً: الثورة الفلاحية في كسروان (١٨٥٨)

كانت القاطنات الشمالية قبل الثورة الفلاحية الكسروانية تعيش أوضاعاً داخلية بالغة الصعوبة. فالقوى السياسية الفاعلة تتصارع فيما بينها على السلطة والنفوذ. والقائمقام بشير أحمد المدعوم من الفرنسيين والعثمانيين يتنافس مع الأمير بشير عساف المدعوم من الكنيسة المارونية والبريطانيين. ومشايخ آل الخازن اقطاعوا كسروان ينقمون على القائمقام ويعملون على إفشال إدارته خوفاً على سلطاتهم المقاطعجية وحقوقهم التقليدية. والكنيسة المارونية بعد أن تبوأ سدة البطريك بولس مسعد ذات الجذور الشعبية عملت على ضرب السلطات المقاطعجية ليس فقط في عهدات القاطنات النصرانية بل في القاطنات الدرزية أيضاً حيث يمارس النظام المقاطعجي بأتم مظاهره ومضامينه، فضلاً عن مداخلات القناصل الأوروبيين الدائبة لتنفيذ سياستهم الدولية وتحقيق مطامع دولهم في أراضي السلطنة، وتفريقهم الأهالي إلى شيع وأحزاب متنافرة سياسياً ودينياً وطبقياً. وفي أجواء كهذه كان من الطبيعي أن يضطرب الوضع الأمني في

(١) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٠ - ٤٢.



البلاد، وأن تعجز إدارة القائم مقام عن وضع حد للفتن والتعدييات وأن تفتقد العدالة والمساواة. وهكذا فإن الوضع في القائم مقامية النصرانية تفتح على كافة الاحتمالات، على حروب أهلية سياسية، وحروب طبقية اقتصادية اجتماعية، وحروب مذهبية دينية، والدولة العثمانية صاحبة الأرض والسيادة وقفت عاجزة عن اتخاذ إجراءات حاسمة. فإلى أي مدى كان تدخلها مطلوباً أو مستحباً أو مقبولاً من السكان ذلك هو السؤال الذي لم يستطع حتى الأهالي الذين كانوا يعانون الوضع المتفجر الإجابة عنه أو تحديد ما يطلبونه من الدولة.

وإذا ما انتقلنا من عموميات ما تقدم إلى بعض التفاصيل الموضحة للأسباب الحقيقية للثورة الفلاحية الكسروانية ضد مشايخ آل الخازن من خلال دراسة علاقة هذه الأسرة بالقوى السياسية والدينية كافة، نرى أن آل الخازن لم يكونوا على وئام مع القائم مقام بشير أحمد فقد كانوا يؤكدون على أحقيتهم في تولي القائم مقامية الشمالية أكثر من الأسرة اللمعية، ثم أنهم كانوا يخشون على سلطاتهم ونفوذهم بعد أن أعطي امتياز الحكم إلى اللمعيين، هذه المخاوف دفعتهم إلى الوقوف ضد القائم مقام بشير أحمد فعارضوا سياسته، وركبوا موجة إسقاطه حتى أنهم أقاموا وكلاء لقرى جنوب كسروان، واصطنعوا الأختام ليختتموا بها معروضات الشكوى ضده<sup>(١)</sup>. هذه المعارضة الفعالة نتج عنها خصومة حادة بين الفريقين. فكان الأمير بشير أحمد يكيّد للمشايخ الخازنيين، وهؤلاء بدورهم يكيّدون له ويؤلبون الناس ضده<sup>(٢)</sup>، وهذا ما حدا بقنصل فرنسا في بيروت دي ليسبس على إرسال معتمدين من قبله ينصحون آل الخازن بضرورة الاتفاق مع القائم مقام. كذلك وبوعي من الشيخ سعيد جنبلاط، لخطورة ما كان يجري تجاه آل الخازن والنظام المقاطعجي، بادر للتوسط وإصلاح الحال بين المشايخ والقائم مقام<sup>(٣)</sup>. لكن الوساطات لم تؤدّ إلى نتيجة، وأجبر القائم مقام أمام المعارضة لمغادرة كسروان، فكان أن نقم عليهم،

(١) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٨.

(٢) راجع الأب انطوان ضو، تاريخ الأمراء اللمعيين، ص ١٨٦ - ١٨٧. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 55-56.

(٣) انظر تفاصيل هذه الخلافات لدى الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣١٩ - ٣٣٢. أيضاً: شاكر الخوري، مجمع المسمات، ص ٧٩. أيضاً: يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية، دار نوفل، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٣٥ - ١٣٦.

وانضم أنصاره في الحزب الأحدي إلى القوى المناوئة للمشايخ الخازنيين، وكمنوا غيظهم إلى أن قامت الثورة.

أما علاقة آل الخازن بقاعدتهم الشعبية وخصوصاً عمالهم وفلاحهم، فلم تكن بالعلاقة الحميمة. فقد عرف الاقطاع الكسرواني بالقسوة وشدة الوطأة خصوصاً بعد أن تنامي حجم الأسرة الخازنية وفقدت الكثير من مصادرها التقليدية بحيث لم تعد تستطيع الاستمرار في تحمل نفقات العهدة ومصاريفها إلا بزيادة مدفوعات السكان والهبات والرسوم<sup>(١)</sup>. ولم تكن هذه السمة لتقتصر على المشايخ الخازنيين بل كانت من سمات مشايخ آل حبيش أيضاً الذين اختلفوا مع أتباعهم أهالي غزير لدرجة أن هؤلاء طالبوا بنزع ولايتهم عن غزير<sup>(٢)</sup>. حتى أن أهالي زحلة توردوا على سلطة القائم مقام اللمعي سنة ١٨٥٧ وقاموا بمصادرة أملاك الأمراء اللمعيين<sup>(٣)</sup>. وكانت مطالب الأهالي والفلاحين بوجه مشايخهم كثيرة وقد رفعوها إلى حكومة الأمير بشير أحمد. ومن خلال مراجعة سجل هذه الحكومة يتبين أنها تناولت رفع العيديات عنهم، وإلغاء رسوم الزواج، ورفع التعدي والضرب والإهانة والسخرة. وحاولت إرجاع ضريبة السنوات الثلاث التي صار الانعام بتركها من قبل الباب العالي لمقاطعة كسروان بعد أن جمعها المشايخ وأبقوها ضمنهم، وتعيين وكلاء في القرى لمراقبة جمع الأموال الأميرية، ورفع التعدييات، وغير ذلك من المطالب الأقل أهمية. وقد جاء قرار مجلس القائم مقامية ليعترف بشرعية هذه المطالب ويؤكد صحة أكثرها<sup>(٤)</sup> وخصوصاً لجهة تناول بعض المظالم وتسلب الاقطاع الخازني على المال والعرض والدم<sup>(٥)</sup>، وإرهاقهم الفلاحين

(١) روجر أوين، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ص ٢٢٨. انظر أيضاً: هاشم ياغي، ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) راجع خلاف آل حبيش وأهالي غزير لدى: الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٦٥، وعبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية، القسم الأول، ص ١٦٢.

(٤) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٤٦ - ٢٤٩.

(٥) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٨٢. انظر ما ورد في كتاب ثورة وفتنة ص ٧٢ و٧٦ لجهة بعض الجرائم التي ارتكبتها بعض مشايخ آل الخازن، وكان «أقل واحد من بيت الخازن كان يهين أكبر واحد من الأهالي عداً عن القتل والحبس وما شاكل ذلك». ثم يسرد المؤلف بعض الحوادث كقصة قتل شمس الخازن لشاهين القاموع وحرقه بالنار، وقتل ميلاد الديك بين امرأته وأولاده، وقصة =



بالضرائب والرشاوى والعطاءات والهدايا وسائر الموجبات الاجتماعية والإقطاعية<sup>(١)</sup>.

وكانت العلاقة الأكثر غموضاً وتعقيداً هي علاقتهم بالبطيريك بولس مسعد الذي خلف البطيريك يوسف الخازن سنة ١٨٥٤. وقد شجع مسعد الفلاحين في نضالهم ضد امتيازات رجال الاقطاع ومشايخه وواصل جهود الكنيسة في سبيل فك عرى العلاقة العضوية التي جمعت المقاطعيين الدروز وفلاحهم النصارى في المناطق المختلطة<sup>(٢)</sup>. والتعقيد هذا جاء نتيجة تضافر عدة معطيات سلبية كونت عوامل تفجير في العلاقة بين المشايخ والبطيريك. فانتفاء هذا الأخير إلى العامة جعله في مواجهة طبقية مع المشايخ، ولو استمر منصب البطيريكية معقوداً للأسرة الخازنية كما كانت الحال أيام البطيريك السابق يوسف الخازن<sup>(٣)</sup> لكان الأمر مختلفاً، ولربما تغيرت بعض المعطيات والنتائج، يضاف إلى ذلك ما كان يحمله البطيريك مسعد في وجدانه الواعي واللاواعي من ذكريات ورواسب اجتماعية ربما كانت مؤلمة وتمس مشاعره ومشاعر عائلته<sup>(٤)</sup> وسائر الذين ما انفكوا

= ملحم دعييس الخازن وقتله ابن ييوس الشنعي، وقصة ملحم دعييس الخازن ووضعه ابن فارس البيطار في المقبرة وهو حي، وقصة الشيخ يونس البدوي الخازن وتعريته للكهل نادر القسم وضربه بالسوط حتى الموت، وقصة الشيخ منصور حنا دندش الخازن وقتله لابنة اغناطيوس عقل وابنتها، بعد أن حملت منه ووضعت طفلاً فعز ذلك على بيت الخازن وطلبوا منه قتل الأم والطفل كون الأم ليست من المشايخ فأقدم على ذبح الأم والطفل معاً.

(١) انظر مقدمة كتاب نواذر الزمان، اسكندر ايكاريوس، ص ٦٢.

(٢) حريق، التحول السياسي، ص ٩٢.

(٣) ساعد على فوز البطيريك يوسف الخازن في الانتخاب سنة ١٨٤٥ تدخل أوجين بوجاد قنصل فرنسا في بيروت، وفتنة ١٨٤٥ بين الدروز والموارنة. ذلك أن القنصل الفرنسي وبعض كبار رجال الكنيسة رأوا أنه من الأوفق في تلك الظروف انتخاب شيخ من آل الخازن بطيريكاً، لأن لآل الخازن علاقات ودية مع مشايخ الدروز. لكن الأمر بدا مختلفاً سنة ١٨٥٤ إذ ثار الهياج ضد فكرة إعادة أحد أفراد آل الخازن بطيريكاً. وزاد في نقمة الموارنة ما أشيع عن صلة البطيريك الخازن الحميمة بالدروز. راجع: إيليا حريق، التحول السياسي، ص ٩٣.

(٤) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 64.

«وقيل إن البطيريك ولأنه من عائلة شعبية، وربما لذلك كان يضم حقدًا لآل الخازن بسبب تعرض إحدى سيداتهم لأمه. فقد أرادت أمه أن تتجاوز العادات والتقاليد التي تميز بين الإقطاعيين والشعبيين عندما أرادت أن تنزيا بالطرطور لباس المشايخ»، فتعرضت للإهانة وقيل للصفع. انظر ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، الجزء الأول، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٨، ص ٧٤. أيضاً: بطرس فهد، بطارقة الموارنة وأساقفتهم، ص ٩٧ - ١٠٠.

يعانون سلبات النظام المقاطعجي وتصرفاته المتمادية وأعماله الجائرة والمستغربة.

كانت استراتيجية الكنيسة ضرب النظام المقاطعجي بوجهيه الدرزي والمسيحي مقدمة لإقامة كيان سياسي موحد تكون هي رأسه وصاحبة السلطة الفعلية فيه<sup>(١)</sup>، وكانت مصممة على أن يكون لها دور كبير في الشؤون السياسية للإمارة، وأن تحصر فيها أحادية القرار السياسي للطائفة المارونية. ولم يكن ليتسنى لها ذلك إلا إذا دخلت في نزاع ثنائي مع المقاطعجيين الموارنة وخصوصاً آل الخازن والمقاطعجيين الدروز حكام المناطق المختلطة من الجبل<sup>(٢)</sup>. ولتحقيق ذلك كان عليها إزالة جميع العراقيل التي تعترض هذا الهدف. لذلك عملت على تقويض التشتت المقاطعجي وإعادة تركيز السلطة السياسية كما كانت في خلال عهد الإمارة. لكن إخفاقها في إعادة الأمير بشير الشهابي أو أحد أبنائه جعلها تحسم أمرها لجهة تأييد القائمقام الأمير حيدر<sup>(٣)</sup>. وبعد وفاة هذا الأخير وانتقال القائمقامية إلى الأمير بشير أحمد، اتخذت موقفاً معارضاً منه لاعتبارات سياسية مازجه تعصب ديني لأن العموم كانوا يعتقدون أنه ولد درزياً ولم يزل حديثاً في النصرانية فضلاً عن ولائه للعثمانيين، لذلك أيدت الأمير بشير عساف. ولما وقف آل حبش، وآل الخازن مع بشير عساف عدل بشير أحمد من سياسته بأن وقف إلى جانب الفلاحين ضد آل الخازن الذين كانوا يدعمون خصمه بشير عساف<sup>(٤)</sup>. فلو كان خلاف البطيريك مع آل الخازن خلافاً سياسياً بسيطاً لكانت امكانية التوافق والمصالحة سهلة ويسيرة، لكن الأمر كان يتعدى التباين الشكلي أو الخلاف في الرأي على شخصية الحكم سواء أكان بشير أحمد أم بشير عساف إلى ما هو أعمق منه وأشمل. كان التباين الحقيقي يتناول مسألة مفهوم السلطة وجوهرها، والبطيريك يرى أنها مرحلة احتضار نظام قديم مشئت دقت فيه عدة أسافين عبر ما سمي بالتنظيمات العثمانية وسياسة الاصلاح، وقيام نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يركز على مبادئ الحرية والمساواة<sup>(٥)</sup>. وكانت الكنيسة ببطريركيها

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 234-235.

(٢) هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٠.

(٣) اسكندر ايكاريوس، نواذر الزمان، ص ٦٢.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٥) انظر وجيه كوثاني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨، ص ٨٥.



يوسف حبيش وبولس مسعد تحاول أن تتركب هذه الموجة الاصلاحية فينبثق عن ذلك كيان سياسي تيوقراطي مستقل تلعب فيه الأكثرية الجديدة وهي بالطبع مارونية المذهب والانتماء دور التقرير والتنفيذ. وهذا الأمر يستوجب وقد حصل فعلاً تسلم الكنيسة القيادة السياسية لأنها صاحبة المشروع والقيمة على تنفيذه، فنافست بذلك المشايخ المقاطعجيين الموارنة منهم والدروز سواء بسواء<sup>(١)</sup>. وقد أشار لونيورمان إلى غلطة الإكليروس «الفادحة بعمله على تقويض سلطة الأمراء. وكانت غايته من ذلك زيادة نفوذه السياسي وحصر ادارة شؤون الجبل المسيحي بيديه وحده، فراح يثير التطلعات والعواطف الديمقراطية، ويسلح الفلاحين ضد زعمائهم القدماء» معتبراً أن هذا العمل كان أداة لتحقيق المشاريع العثمانية<sup>(٢)</sup>. في حين حُل ريتشارد ادوارد Richard Edwards مسؤولية الحركة الفلاحية البطريرك الماروني، والمطارنة ورجال الدين، فاعتبرهم السبب في انقضااض أهالي كسروان على زعمائهم المقاطعجيين وطردهم المشايخ آل الخازن وآل حبيش من بيوتهم ومقاطعاتهم<sup>(٣)</sup>.

وأبدى البطريرك بولس مسعد أسفه وألمه لما أصاب الخازنيين، ولم يتدخل لإخاد نار الفتنة<sup>(٤)</sup> أقله من باب المجاملة تجاه العائلة التي «علمته وأهلته للترقي في حياته الكهنوتية وفي بلوغه المركز البطريركي»<sup>(٥)</sup>. هذا الموقف كان له خلفياته الوضعية ودلالته، أنه قراءة لموقف ضمني عبرت عنه بعض المصادر بإشارتها إلى دور مهم للبطريرك ولرجال الدين وأكثرهم ذوي منابت شعبية في الثورة الفلاحية فضلاً عن أن الكنيسة عبر امتدادها في الأديار والكنائس كونت القيادة السياسية للانتفاضة الفلاحية كونها الوحيدة التي تملك تنظيماً كهنوتياً متماسكاً، وتأثيراً اجتماعياً متجذراً في حياة السكان، وجهازاً إعلامياً واسع الانتشار والامتداد في الأوساط الشعبية والفلاحية<sup>(٦)</sup>. وهذا ما حل بعض الفئات التي ظلت على ولائها

(١) انظر بهذا المعنى، ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٨٢ و ١٩٦.

(٢) François LENORMANT, Une Persécution du Christianisme, p. 148.

(٣) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 131-132.

(٤) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٣٨ - ٣٤٠.

(٥) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٦٨.

(٦) ابكاربوس، نوادر الزمان، ص ٦٣.

لآل الخازن أن تحاول الاعتداء على البطريرك. لكن البطريرك استنجد بيوسف كرم فأنجده بثلاثة آلاف شخص حالوا دون تمادي المعتدين<sup>(١)</sup>.

وإذا ما استبعدنا ما ذكرناه سابقاً لجهة تطلعات البطريرك السياسية، ومحاولته تأسيس ادارة يكون هو رأسها وقائدها، والمطارنة مساعدين له حسبما أكده القنصل الفرنسي بنتشيليو Bentivoglio، وأن دراسات ووسائل خفية قد وضعت بهذا الخصوص منذ فترة، وأن الثورة ضد الخازنيين، ووضع هؤلاء خارج مناطقهم هي أحداث ترتبط بدقة في المؤامرة المنفذة من قبل رجال الدين ضد المشايخ الخازنيين، وبالتالي فإن هناك عملاً غامضاً، لكنه غير منقطع يتتابع في جبل لبنان الغاية منه نزع الاعتبار من الارستقراطية المسيحية، الأمراء اللمعيين، المشايخ الخازنيين، والحبيشيين والدحادحة وغيرهم<sup>(٢)</sup> لتأكد لنا أن الكنيسة المارونية وخصوصاً رأسها المدبر البطريرك بولس مسعد لم يكن بعيداً عما يجري تجاه المشايخ الخازنيين والحبيشيين، حتى أنه لم يحاول أن يقوم بدور الوساطة الشكلية إلا متأخراً<sup>(٣)</sup>، عندما بدا له أن الثورة تجاوزت المشايخ الخازنيين وباتت تهدد وضع المسيحيين في جميع مناطق ومقاطعات القاطماتية النصرانية<sup>(٤)</sup>.

أما عمال السلطنة العثمانية فموقفهم يندرج في المنحى نفسه الذي يسلكونه في كل مرة يواجهون فيها أحداثاً داخلية، وما من خطر يتعرضون له ويحسبون له الحساب، إلا خطر اتفاق الفرقاء فيما بينهم واتحادهم بوجه الدولة وقيامهم عليها. وما دام السكان منقسمين إلى شيع وأحزاب وغرضيات متخاصمة، ويأخذ بعضهم برقاب بعض، فإن ذلك هو الوضع السليم، وتلك هي الراحة والسلامة

(١) البشعاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٢٤٩ و ٢٥٤.

(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 324. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 161 et 233-234.

(٣) سميليا نسايا، الحركات الفلاحية في لبنان، ص ١٩٩ - ٢٠٠. أيضاً: فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص ٥٣٠. يعتبر فيليب حتي أن البطريرك الماروني تجاهل أمر الثورة في حين أن الخوارنة والقسس الذين كانوا في عامة الناس فقد شجعوا على الثورة وأيدوها.

(٤) وصف ريتشارد ادوارد البطريرك الماروني بولس مسعد بأنه «من عائلة فلاحية وهو رجل واسع العلم غير أنه معجب بنفسه ومتكبر كحديث النعمة، ويرغب أن يرى العالم عند قدميه»، انظر: Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 129.



بالنسبة إليهم.

السلطنة العثمانية بشخص والي صيدا خورشيد باشا وعساكره النظامية، كانت مسؤولة عن أمن القائمقاميتين وهدوئهما<sup>(١)</sup>، لكنها في الوقت عينه كان ممنوعاً عليها مبدئياً إدخال جنودها إلى أي من القائمقاميتين إلا بعد موافقة ديوان القائمقامية. وعندما حاول خورشيد باشا دخول كسروان لتأديب العصاة وإعادة الأمن، احتج البطريك على ذلك مدعياً أن دخول العسكر العثماني إلى كسروان هو ضد نظمات جبل لبنان وترتيباته، إلا إذا أنهى ديوان القائمقامية بذلك. وقد تبنى القنصل الفرنسي هذا الموقف. ولما أحيل الموضوع إلى الديوان، أجاب وبضغظ من البطريك أنه قبل دخول العساكر واستعمال القوة يجب إرسال معتمد ينصح الأهالي. فما كان من خورشيد باشا إلا أن سحب قواته العسكرية تاركاً الأمور للمعتمد المرسل من قبل الديوان<sup>(٢)</sup>.

وتؤكد الوثيقة رقم ٦٦ أن المعارضة تذرعت للحؤول دون دخول العساكر العثمانية إلى جبل كسروان بحجة أن مقاطعة كسروان هي مركز النصرانية، وفيها «أديرة وكنائس كثيرة ومدارس عديدة للرهبان والراهبات والدارسين ولأهل العرض ولذلك إذا دخلت لهذه المقاطعة العساكر المنصورة بقوة السلاح فتكون الأضرار أصابت هذه الأديرة والمدارس والكنائس وسكانها المتعبدین لله وسائر أهل العرض الأبرياء. أما المجرمون فينهزمون بلا جهة من وجه الحكومة وبالكاد يقع أحدهم في اليد وبهذا لا تكون حصلت النتيجة المطلوبة...». وتؤكد الوثيقة على طلب استرحام الأهالي بعدم استعمال قوة السلاح ضد المقاطعة المذكورة<sup>(٣)</sup>.

لم يكن خورشيد باشا متحمساً لإيجاد حل للمشكلة الفلاحية في كسروان. وعندما اصطدم بعقبة الديوان أخذ يتعامل مع فرقاء الأزمة تعاملًا فيه الكثير من الدهاء والاحتيا. فلما اتصل به فلاحو الانتفاضة شدد من عزميتهم، وشجعهم

- (١) انظر الوثيقة رقم ٦٦ في باب الملاحق وتاريخها ١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٥٩.  
(٢) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٩ - ٣٥٠. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 76.  
(٣) راجع تفاصيل ذلك في الوثيقة رقم ٦٦ المنشورة في باب الملاحق.

على الاستمرار في مواجهة مشايخهم. كذلك كان الأمر فيما يتعلق بالمشايخ، فقد وعدهم بتأديب العصاة، وإلقاء القبض على طانيوس شاهين، وإعادتهم إلى اقطاعاتهم وقراهم<sup>(١)</sup>.

النهج العثماني هذا جاء نتيجة هدف رمى إليه العمال العثمانيون. لقد تركزت خططهم على إثبات فشل نظام القائمقاميتين والتذرع بهذا الفشل مقدمة لإلغاء النظام الثنائي والعودة بجبل لبنان إلى الحكم العثماني المباشر<sup>(٢)</sup>.

في هذه الأجواء الملبدة بجميع عوامل النزاع والتفجير حيث تتنازع رغبات السكان المشبعة بما سمعوه عن مضامين سياسة التنظيمات والإصلاحات، وما كان يهيء لهم من أحابيل سياسة الدول الأوروبية ومخططاتها لتحقيق أهدافها لتحقيق وتأكيد نفوذها، وصراع هذه الدول فيما بينها واتخاذها من رجال السياسة المحليين أدوات وعملاء لهم فضلاً عن مظالم الإقطاع الخازني وأهداف الكنيسة في الريادة والسيادة. كل ذلك شكّل مجموعة من العناصر المفجرة ليس فقط للانتفاضة الفلاحية بل وأيضاً لسائر الانتفاضات والحركات والفتن الدموية والحروب الأهلية التي عصفت بجبل لبنان طوال عشرين سنة. وكانت الحركة الفلاحية ١٨٥٨ - ١٨٥٩ أحد أبرز الأحداث التي وقعت نظراً للبعد الاجتماعي الذي تمخض عنها، والطرح النوعي المستجد القائم على المبادئ التي نادى بها فريق الفلاحين.

كانت الثورة نتيجة عدة عوامل متفرقة اختمرت في بيئة وجدت فيها تربتها الخصبة للنمو والانفجار. بدأت بتملل في الأوساط الشعبية، وخصوصاً الفلاحية منها، وأعقبها اجتماعات متفرقة كان أبرزها اجتماع عجلتون الذي عقد في شهر تشرين الثاني سنة ١٨٥٨ حيث انتخب المجتمعون وكيلاً أول هو صالح جرجس صفير، ووكيلاً ثانياً هو داود محبوب القاموع<sup>(٣)</sup>. ثم انتشرت عدوى الاجتماعات وتعيين الوكلاء. وخدع المشايخ الخازنيون في بداية الأمر فلم يجدوا في هذه الظاهرة عملاً موجهاً ضدهم فعملوا على استغلالها وتوجيهها ضد الأمير

- (١) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٢ - ٣٤٥.  
(٢) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ٦٢. انظر أيضاً بهذا المعنى: ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 326.  
(٣) العقيقي، المصدر السابق نفسه، ص ٧٧.



بشير أحمد وشجعوا الفلاحين على تعيين شيوخ شباب في القرى وتقديم المعروضات والاحتجاجات برفض سلطة القائمقام. ولم يعلم هؤلاء المشايخ أن الاستنهاض الشعبي القائم يستهدفهم ويستهدف مشيختهم وسلطتهم وحتى وجودهم إلا في شهر أيلول سنة ١٨٥٨<sup>(١)</sup>.

وتصاعدت النقمة الشعبية ضد المشايخ وتعرض بعضهم للإهانة والضرب<sup>(٢)</sup>، وعمت الانتفاضة قرى عشقوت وريفون وميروبا وجونية وغوسطا وعرمون، وأقام الفلاحون في كل قرية شيخ شباب لها<sup>(٣)</sup> يمثلها في بعض الاجتماعات، ويقود الفلاحين في عصيانهم ويؤمن لهم السلاح والذخائر ويكون مرجعهم عند الضرورة. وحاول مشايخ آل الخازن في أوائل كانون الثاني سنة ١٨٥٩ تنظيم جبهة مضادة بوجه الفلاحين فاجتمعوا في بلدة غوسطا وقرروا نبذ خلافاتهم وتوحيد القوى والوسائل من أجل إخماد العصيان، ووكّلوا مهمة الإشراف على العمل إلى الشيخين حصن وقعدان الخازن<sup>(٤)</sup> لكنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام تيار الفلاحين الجارف.

ويبدو أن الحركة الفلاحية كان يتجاذبها تياران، تيار إصلاحى معتدل عبر عن نفسه بموقف العقلاء واتصف بالدعوة لإصلاح الحكم في كسروان، وبالخوف من الهزات الاجتماعية، وكان يحظى بتأييد فئة غنية من سكان الريف تزاوّل الربا والتجارة وتتأثر بآراء كبار رجال الدين الموارنة. وتيار ثوري أطلق عليه لقب «الجهلة» واتصف عمله بالشدة والقسوة فأبدى استعداداً منذ كانون الأول سنة ١٨٥٨ لطرد المشايخ من كسروان وإلغاء سلطة المقاطعيين والأسيا<sup>(٥)</sup>. وتظهر غلبة التيار المتشدد على التيار الإصلاحى من خلال تراجع صالح جرجس صفير وتنحيه عن القيادة الفلاحية، وارتقاء طانيوس شاهين إلى سدة كوكيل عام. وقد دلت مواقف هذا الأخير المتشددة على أنه يمثل التيار

(١) العقيلي، ثورة وفتنة، ص ٧٧ - ٧٩.

(٢) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٣) العقيلي، مصدر سابق، ص ٨١.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩ - ١٦٠. وسميليا نساكيا، الحركات الفلاحية، ص ٢٠٠.

(٥) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية، ص ٢٠٥ - ٢٠٧ و٢٠٩.

الثوري خير تمثيل، فبعد أن قبل المشايخ الخوازنة ومن معهم تسليم السلطة في كسروان لثلاثة مأمورين منهم، رفض شاهين ذلك وقدم طلباً أكثر جذرية قضى بانتخاب مأمور واحد من قبل المشايخ ومأمور مساعد له من الشعب. لكن آل الخازن رفضوا هذا الطرح واعتمدوا سياسة متشددة تجاه الفلاحين، فرد طانيوس شاهين على تشددهم باتهامهم بمحاولة اغتياله<sup>(١)</sup>.

أعقب ذلك فترة من التوتر السياسي والأمني، اتجه خلالها الفريقان إلى خورشيد باشا لفض النزاع بينهما. لكن الوالي العثماني استنكف لصعوبة إقناع الفريقين، وأدى اجتماع عقده الفلاحون إلى الاتفاق على طرد المشايخ من كسروان. وقد نفذوا ما اتفقوا عليه فتم في أواسط شهر كانون الثاني سنة ١٨٥٩ طرد الأسرة الخازنية من أغلب القرى والبلدات التي تقيم فيها ولم يتورعوا عن قتل بعض أفرادها في عجلتون ونهب بيوتهم وتشتيت شملهم فانتقلوا إلى بيت شباب وبسكنتا وبلاد جيل وبيروت<sup>(٢)</sup>.

استولى الفلاحون على أملاك آل الخازن فأقاموا في بيوتهم، واستغلوا حاصلات أملاكهم ومنتجاتها من حنطة وحرير وزيت وكروم<sup>(٣)</sup>. «وكان طانيوس شاهين يأخذ ذلك بقوة الجمهور، وفتح خروجه في بيته إلى الشارد والوارد وعمل منازل وفرق جباخانات وعمل مثلما تعمل الدور الواسعة وصار يقطع أوامر بتحصيل الحقوق وقصاص المذنبين كيفما شاء من دون معارض ويقول بقوة الحكومة الجمهورية»<sup>(٤)</sup>.

(١) سميليا نساكيا، مرجع سابق، ص ٢٠٧ - ٢١١. العقيلي، ثورة وفتنة، ص ٨٤ - ٨٥.

(٢) الختوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٥ - ٣٤٨. انطوان ضاهر العقيلي، ثورة وفتنة، ص ٨٥ - ٨٦.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٦٧ في باب الملاحق وما تضمنته لجهة الخسائر التي لحقت بمشايخ آل الخازن والتعديلات التي مورست عليهم من قبل جماعة طانيوس شاهين.

(٤) العقيلي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٦.

إن استعمال العبارات الحديثة «بقوة الجمهور» و«الحكومة الجمهورية» تؤكد على الدعم الذي قدمه رجال الدين للحركة الفلاحية من خلال استعمال التعابير الثورية التي عرفت فرنسا بعد ثورتها الشهيرة في صياغة بيانات الثورة وإعلاناتها. ولم تنتقل هذه التعابير إلى جبل لبنان إلا من خلال مشاركة هؤلاء في الثورة الفلاحية.



وكما شدد الفلاحون قبضتهم في إدارة أملاك آل الخازن واستحلاب خيراتها، كذلك تشددوا في مواقفهم السياسية، وكان شاهين وراء هذا التشدد فرفض بحزم اقتراح البطريك تقاسم السلطة بين المشايخ والعامة مصراً على رفض حكمهم «بأن المشايخ لا يكون منهم أحد مأموراً علينا»<sup>(١)</sup>.

وكان البطريك بولس مسعد على وعي بما يكنه الفرقاء ذوو العلاقة، وكان يعلم هدف كل منهم وخصوصاً أنهم لا يأبهون للنتائج التي ستسفر عنها تلك الأحداث ولا للخسائر التي ستصيب ولا شك عامة الناس، وهم بالتالي رعايا له ومؤيدون، وكان يدرك أن العمال العثمانيين وإن اهتموا بما يجري فما ذلك إلا لتأمين مصلحة الدولة وفرض سلطتها ونفوذها، وهذا لا يتم إلا إذا تدهورت الأوضاع وتفاقمت الأمور. وكانت الدول الأوروبية من خلال قنصلها، ومشايخ آل الخازن يضغطون على خورشيد باشا لوضع حد لما يجري وإنهاء مأساة كسروان. كما وأن الهدف الذي رغب البطريك به وسعى إليه ضمناً قد تحقق بنسبة كبيرة فالخازن في وضعية لا يحسدون عليها فهم مشردون ومهجرون، بيوتهم منهوبة ومحتركة وأرزاقهم محتلة ومعنوياتهم في الدرك الأسفل<sup>(٢)</sup>. أما الأهالي فهم بدون قيادة سياسية وهم يتطلعون إلى زعامة جديدة، فإلى أي مدى يمكن أن يشكل هؤلاء الزعماء الطارئون بدائل عن أعيانهم السابقين وشيوخهم التقليديين خصوصاً وأن قادة الثورة الفلاحية قد أبدوا تمادياً ملحوظاً وتفلتاً مما كان يطرحه البطريك بنفسه لجهة القبول بولاية أحد مشايخ آل الخازن، حتى أن الوكيل العام وثلاثين وكيلاً معه رفضوا الحضور للشم مواطىء أقدام البطريك وبحث قضية المأمورين الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

ولقد جاء تحرك البطريك بدافع ما تحقق من نتائج على الأرض، وخشيته من العروض التي قدمت إلى المشايخ الخازنيين لتبديل انتمائهم الديني أو طقسهم المذهبي<sup>(٤)</sup>. وخشيته أيضاً خروج القيادة السياسية من يده كما خرجت من المشايخ

(١) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 165.

(٣) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية، ص ٢١٤.

(٤) مارون رعد، لبنان من الإمارة إلى التصرفية، ص ١٧٠.

الخازنيين إلى قيادات جديدة طارئة فنحنا باتجاه المصالحة وإيجاد حل وسط يعيد المشايخ إلى بيوتهم وأرزاقهم ويحد من شوكتهم وتسلطهم، ويبعد الفلاحين عن العمل السياسي ومداخلتهم بصيغ الحكم والأحكام، ويبعد نهائياً عن كسروان الجيوش العثمانية لانتفاء مبرر تدخلها. فنسق هذا التوجه مع القنصل الفرنسي فحالت مداخلته هذا الأخير دون دخول القوات العثمانية إلى عمق الأراضي الكسروانية، ومن ثم تراجعها إلى بيروت. وتم تحجيم وسائط المصالحة فحصرت بمندوب يعينه مجلس القائمقامية مهمته الاتصال بالمشايخ وقادة الانتفاضة للاتفاق على حل يرضي كلا الفريقين<sup>(١)</sup>.

أمن البطريك الجانب العثماني بعد تراجع الجيوش السلطانية عن الجبل. ويبدو أن هذا التراجع كان من ضمن أهداف خورشيد باشا رغبة منه في عدم إنهاء أزمة الفلاحين وترك الوضع يتفاقم أخذاً مداه حتى النهاية. وكان للمفاوضات التي أجريت في تشرين الأول سنة ١٨٥٩ بين البطريك والفلاحين بشخص طانيوس شاهين وكاتم أسرار البطريك يوحنا حبيب وممثل عن القنصل الفرنسي وعيد حاتم، نتائج سلبية. وكان شاهين قد بلغ من العتو ما باستطاعته أن يقبل أو يرفض طلبات البطريك فعمل كل من القنصل الفرنسي والبطريك لإخراج شاهين من كسروان وإبعاده عنها خصوصاً بعد أن تشبث هذا الأخير بمواقفه وحال دون التوصل إلى أي صيغة رضائية بشأن الحكم<sup>(٢)</sup>. وكان أن وقعت بين الدروز والنصارى في أول أيلول ١٨٥٩ حادثة بيت مري<sup>(٣)</sup> وبدأت الأحداث في القائمقاميتين الدرزية والنصرانية تتداخل بعضها ببعض وخصوصاً أن الفلاحين وعلى رأسهم طانيوس شاهين كانوا حتى ذلك الوقت في أوج قوتهم وسؤددهم فبدأ سعي الثورة الفلاحية ينحو شيئاً فشيئاً بفعل الأحداث التي بدأت تتصاعد في الجنوب الدرزي. كما بدأت اهتمامات الكنيسة وجمهور الفلاحين تتجه نحو المسألة الطائفية القائمة في المناطق المختلطة، فهل لإبعاد زعيم الحركة الفلاحية عن كسروان نحو الجنوب علاقة بما حصل في القائمقامية الدرزية؟

(١) الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٢) سميليا نساكيا، الحركات الفلاحية، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) انظر الوثائق رقم ٦٦ و ٦٨ و ٦٩ في باب الملاحق.



وهل كانت أحداث السنة التالية ترمي إلى توجيه الفلاحين الموارنة إلى مناطق بعيدة عن كسروان فتصرفهم عن المداخل في الشأن السياسي لتوظيف قواهم القتالية وطاقاتهم في خدمة مشروع الكنيسة التقليدي؟ أم أن هذه الأحداث كانت من ضمن الصراع البريطاني - الفرنسي وتنافسهما الاستعماري في الشرق؟

#### رابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- إن وقائع الحرب الأهلية تسير في خط تسلسلي يأخذ مداه تصاعدياً وتتقاطع فيه الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المؤثرات المحلية والدولية بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى.
- تسجل هذه الفترة تصاعد الحملات التبشيرية وما جرت به من انقسامات حادة بين الطوائف المسيحية. وقد كان لمواقف الموارنة والكاثوليك والروم الأرثوذكس المتشددة في مواجهة النشاط التبشيري البروتستانتي أثرها في النهج السياسي للحكومة البريطانية في المسائل الخلافية بين الطوائف والفئات في جبل لبنان.
- اعتبرت الإدارة المنشأة في فترة تطبيق نظام القائمقاميتين النواة الأولى لقيام «الإدارة اللبنانية» بالمعنى المؤسسي الحديث.
- نشأت في تلك الفترة عدة غرضيات خارج إطار الغرضيتين الأساسيتين الجنبلاطية واليزبكية فعرف دروز جبل لبنان انقسامات هي أقرب إلى العصبيات العائلية منها إلى الانقسامات السياسية فكان الشقراوي والصمدي، والأعوري والهلاي، والأحمدي والصايغي. وإذا كانت هذه الخلافات العصبية تتركز على الغرضيتين الأساسيتين، فإن نشوء الغرضيات داخل المجتمع المسيحي كان بسبب الانقسامات السياسية وصراع الأسر أو الأفراد على السلطة كما هو الحال بين الحزبين الأحمدي والعسافي وبين آل المعلوف وأبي خاطر.
- برزت في مطلع قيام نظام القائمقاميتين قيادة الشيخ سعيد جنبلاط. وقد لعب الانكليز دوراً أساسياً في توطيد زعامة الشيخ سعيد على حساب أخيه نعمان.
- بسبب الاستقرار الذي عرفته القائمقامية الدرزية استعاد الزعماء الدروز

خلافاتهم الحزبية فتصاعدت حدة الانقسامات والخلافات فيما بينهم، وحاولت انكلترا الإتيان بالشيخ سعيد جنبلاط قائمقاماً على الدروز في حين طرح العثمانيون اسم الشيخ ناصيف النكدي. وأدى تصاعد الخلافات الغرضية بين اليزبكين والجنبلاطيين إلى الإبقاء على الأمير أمين أرسلان قائمقاماً على الدروز، لكن زعامة سعيد جنبلاط ظلت تتقدم على ما عداها من الزعامات الدرزية الأخرى.

- شاركت بعض القوى المحلية بشكل أو بآخر في حرب القرم كأحد مظاهر المسألة الشرقية. وبالرغم من الإشكالات الدينية التي بدت في أسباب هذه الحرب، فإن خلافات الدول الأوروبية وأطماعها الاستعمارية في أراضي السلطنة العثمانية والمصنفة في إطار المسألة الشرقية تبقى الدوافع الأساسية لوقوع ما يسمى بحرب القرم. وقد كان لنتائج هذه الحرب آثار سلبية على السلطنة العثمانية فتحملت نفقاتها العسكرية وتعهدت بسياسة إصلاحية ضمنتها تجاه الطوائف المسيحية دون أن تكون قادرة على تنفيذها.
- بلغت درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي حداً أدى إلى نشوب انتفاضات وثورات اتخذت منحى الثورة الفلاحية في القسم الشمالي من جبل لبنان، بينما اتخذت منحى الحرب الطائفية في القسم الجنوبي منه، في حين ظلت الدوافع الحقيقية للحرب الأهلية التي شهدتها الجبل عموماً تكمن في تقاطع الأزمة الاجتماعية وصراع الفرقاء على السلطة فضلاً عن التناقضات السياسية للسلطنة العثمانية والدول الأوروبية.



### الفصل الثالث

## الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠

### وفتنة دمشق

أولاً - الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠

أ - مقدمات الحرب الأهلية

ب - أسباب الحرب الأهلية ودور القوى الفاعلة فيها (١٨٦٠)

ج - لمحة عامة عن وقائع الحرب

د - صك المصالحة بين الدروز والموارنة

ثانياً - الفتنة في دمشق (تموز ١٨٦٠)

ثالثاً - بعض الملاحظات والاستنتاجات



### أولاً: الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠

#### أ - مقدمات الحرب الأهلية

عاشت القائمقامية النصرانية عشية الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ حالة من الفوضى والاضطراب السياسي والاجتماعي بسبب التعقيدات السياسية والإشكالات الاجتماعية، وتفاقم حدة الخصومات والنزاعات الحزبية حتى باتت تنذر بشر مستطير. وبدأ للجميع أن ما يجري إنما يسير ضمن خطة لا يعرف أحد نهايتها. وأن الحل المناسب للمصلحة العامة لن يكون بالحلول الجزئية ولا بالاتفاقات الرضائية التي سرعان ما تسقط أمام أبسط الأحداث وأصغرها.

وهذا الوضع الذي عاشت فيه المقاطعات الشمالية يماثل إلى حد كبير الوضع في المقاطعات الجنوبية من جبل لبنان. فالعلاقة العضوية، بين القائمقاميتين رغم الفواصل الجغرافية والإدارية والسياسية ظلت قائمة بينهما، كما ظل التفاعل بين السكان مستمراً. بحيث يؤثر أحدهما في الآخر سلباً أو إيجاباً. فمقاطعات الجبل تنصهر في النهاية في وحدة إدارية واجتماعية لا يمكن فصم عراها وتأطيرها في كيانات سياسية مجزأة. وهذا ما يفسر سرعة امتداد التعقيدات الاجتماعية والسياسية من الشمال إلى الجنوب إذ إنه ما أن بلغت الأزمة الفلاحية ذروتها وعجز القيمون عليها عن إيجاد حل لها حتى بدأ الوضع الأمني يتدهور شيئاً فشيئاً في المناطق المختلطة. وتكررت حوادث القتل والخطف بين الفريقين إلى أن



وقعت حادثة بيت مري في ١٥ آب سنة ١٨٥٩<sup>(١)</sup> فكانت ذروة الحوادث المؤلمة التي وقعت بين الدروز والموارنة في تلك السنة<sup>(٢)</sup>.

وكان المتوقع منها أن تكون بداية لحرب أهلية مدمرة. لكن تدخل المسؤولين العثمانيين وإجراء المصالحة بين الفريقين حال دون امتداد الحرب بينهما<sup>(٣)</sup>، وإذا كانت مسؤولية حادثة بيت مري تقع على كلا الطرفين، فإن الخسائر التي نتجت عنها كانت مختلفة. فأغلب المصادر التاريخية تعتبر أن خسائر الدروز البشرية كانت مضاعفة عن تلك الخاصة بالمسيحيين. وهذا ما أكدته أيضاً الرسالة التي بعث بها نصارى بيت مري إلى طانيوس شاهين يوم وقوع الحادثة في ١٥ آب سنة ١٨٥٩. في حين أن خسارة المسيحيين في المنازل والممتلكات قد فاقت خسائر الدروز<sup>(٤)</sup>. وهذا ما رتب مطالبة الفريق المسيحي بتعويضات عن الخسائر المادية الناتجة عن تلك الحرب<sup>(٥)</sup> بلغت ٣٣ ألف قرش قام بدفعها الشيخ سعيد جنبلاط من ماله الخاص وأعطى بها حوالة على أحد الصيارفة في بيروت<sup>(٦)</sup>.

## ب - أسباب الحرب الأهلية ودور القوى الفاعلة فيها (١٨٦٠)

اعتبرت الواقعة التي جرت في بيت مري الشرارة الأولى للحرب الأهلية

(١) وقعت حادثة بيت مري بسبب خلاف بين ولدين وما لبث أن تدخل ذووهما فأقاربهما، وحصل إطلاق نار أودى بحياة بعض الأشخاص، وتطور النزاع ليشمل الدروز والنصارى في القرى المجاورة وتدخل شيخ الاقطاع يوسف عبد الملك وتم إحراق ثلاث قرى مسيحية. وقد أودت هذه الحرب بحياة عشرين رجلاً من الدروز وتسعة من النصارى. انظر بهذا الخصوص: الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٥٣. وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٥ - ١٣٦. في حين أن الوثيقة المنشورة تحت رقم ٦٨ تشير إلى أن قتل الدروز هو نحو ٣٥ نفراً، وقتل النصارى نحو ١٥ نفراً عدا عن الجرحى. انظر أيضاً: فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص ٥٣٠ - ٥٣١.

(٢) راجع مضمون الوثائق رقم: ٦٦ و ٦٨ و ٦٩. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 90 et T. 2, p. 418-419.

(٣) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٧٥.

(٤) راجع نص الوثيقة رقم ٦٨ في باب الملاحق.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٦٩. أيضاً: أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان، ص ١١٦. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٠.

(٦) أبو شقرا، الحركات، ص ١٠١.

المدمرة التي نشبت سنة ١٨٦٠، لكن هذه الواقعة لم تكن مجردة من الأسباب والدوافع التي تراكمت عبر الماضيين القريب والبعيد. وهذه التراكمات يجب التفتيش عنها لسبر غور الماضي بغية بيان الواقع وإظهار الحقيقة. ولكن عندما تصبح الرؤية رمادية يصعب الجزم والتأكيد. ويضطر الباحث إلى الافتراض والتخمين. ومهما يكن أمر هذا الافتراض فإن حدثاً مهماً كالذي جرى سنة ١٨٦٠ يجب التفتيش عن أسبابه ودوافعه في جميع المعطيات والأحداث المحلية والدولية التي دونها المؤرخون آنذاك.

إن نظام القائمقاميتين في إطار السيادة العثمانية بوصاية والي صيدا وبالشكل الذي انتهى إليه بعد الإصلاحات التي أدخلها شكيب أفندي وموافقة الدول الأوروبية الكبرى قد جعل من قضية جبل لبنان بنظر هذه الدول مسألة دولية تمس أمنها واستقرارها، ثم جاءت معاهدة باريس في أعقاب حرب القرم سنة ١٨٥٦ لتعتبر بمنزلة الحارس القضائي على السلطنة العثمانية مهمته المحافظة على سلامتها الآنية ووحدة أراضيها بانتظار تفككها وقسمتها. وإلى ذلك الحين يجب ألا تأخذ أي من الدول حصتها قبل الأخرى لأن هذه القسمة تحمل في طبيعتها خللاً في توازن القوى الأوروبية<sup>(١)</sup>. وكانت بنود معاهدة باريس وخصوصاً ما يتعلق منها باعتراف الدول الأوروبية بالسيادة العثمانية على المضائق، ومنع روسيا من بناء أسطول حربي وإنشاء معامل حربية وحصون على البحر الأسود، شديدة الوطأة على الحكومة القيصريّة، فعملت طوال الفترة اللاحقة للتخلص من وطأتها حتى أن كثيراً من المواقف السياسية المضطربة والمتناقضة تجاه كل من فرنسا وبريطانيا كانت بدافع التخلص من قيود معاهدة باريس وآثارها المدمرة عليها. وقد انصبت جهود الدبلوماسية الروسية بعد حرب القرم على فك عرى التحالف الودي القائم بين بريطانيا وفرنسا مقدمة لإيجاد أرضية صلبة لقيام تحالف روسي - فرنسي أو روسي - بريطاني<sup>(٢)</sup>. وكانت نقاط الاختلاف بين الدول الأوروبية

(١) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٢٤.

(٢) مارينا بانتشوكوفا، جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سوريا، ١٨٦٠ - ١٨٦١، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، اللاذقية ١٩٩١، ص ٤٧ وما يليها.



كثيرة ومتنوعة والصراع الاستعماري بين لندن وباريس في أوجه. وأهم النقاط الساخنة بينهما كانت في مصر وبلاد الشام إذ كان شق قناة السويس مصدر خلاف وتأزم. كما كانت وحدة رومانيا ومسألة توحيد الإمارات الواقعة على نهر الدانوب عامل خلاف بين مختلف الدول الأوروبية، فضلاً عما أبدته بريطانيا في موضوع ضم فرنسا لمناطق السافوا ونيس من معارضة وتحفظ نتيجة خشيتها من توسع النفوذ الفرنسي في إيطاليا وسويسرا<sup>(١)</sup>.

كانت سياسة لندن عبر رئيس وزرائها بالمرستون تعتمد سياسة التوازن الأوروبي من خلال الحفاظ على ما يسمى الوضع الراهن (Status-Quo). وهذا لا يكون إلا من خلال المحافظة على وحدة أراضي السلطنة العثمانية وعدم تجزئتها أو اقتطاع أي جزء منها. في حين كان الامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث يعمل جاهداً للاتفاق على تقسيم هذه السلطنة مقدمة لبسط النفوذ الفرنسي على مصر وبلاد الشام. وكان نابوليون قد فاتح الدبلوماسيين الانكليز بأمر هذا التقسيم سنة ١٨٥٧، ثم أعقب ذلك بتصريح اعتبر فيه أن السلطنة العثمانية تعيش حالة الانهيار وليس بإمكان السلطان إدارة أقسامها المختلفة بما فيها أملاك الباب العالي في افريقيا<sup>(٢)</sup>. ثم عرض الفرنسيون مشروعاً آخر لتقسيم شمال افريقيا فخصوا أنفسهم بكامل الجزائر وبلاد مراكش أي المغرب على أن تترك تونس وطرابلس للممالك الإيطالية، ولا تعارض انكلترا في بلاد مصر ووادي النيل. ولكن انكلترا لم تكن لترضى بأن تعتبر أن مصر تعادل مراكش من الناحية السياسية والعسكرية والبحرية خصوصاً وأن قناة السويس لم تكن قد حفرت بعد. كما أن نابوليون الثالث شغل بمشاريع أخرى صرفته عن فكرته الخاصة بشمال افريقيا<sup>(٣)</sup>. وكانت بريطانيا تخشى المخططات الفرنسية بعد أن أعاد الامبراطور الفرنسي إحياءها، وهي مخططات وأطماع تعود بصيغتها إلى زمن لويس الرابع عشر، وقد جرت عدة محاولات لتنفيذها وخصوصاً في مصر سنة ١٧٩٨ على أيدي

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) مارينا بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٣٥.

(٣) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ - ١٩٦٠، دار المعرفة، مصر ١٩٥٩، ص ١٨٩ - ١٩٠.

بونابرت، ومن ثم تأييد فرنسا لحكومة محمد علي باشا في مصر وبلاد الشام، ومواصلة دعم المسيحيين في جبل لبنان لإيجاد حكم ذاتي خاص بهم، وكانت بريطانيا ترى أنه إذا ما قيس لفرنسا الاستيلاء على مصر وسوريا فإنها حتماً ستصبح سيدة الهند دون منازع.

إن فهماً حقيقياً للأحداث التاريخية التي وقعت في جبل لبنان خلال فترة ١٨٤٠ - ١٨٦٠ لا يمكن فهمها إلا على ضوء العلاقات بين الدول الكبرى وخصوصاً دولتي فرنسا وبريطانيا. كما أنه لا يمكن فهم أحداث سنة ١٨٦٠ إلا على ضوء سياسة نابوليون الثالث الشرقية لأن العقدة الأكثر أهمية في التناقضات الانكليزية - الفرنسية تركزت آنذاك في شرقي البحر المتوسط. حتى أن بوجولا ورداً على ما قاله البطريرك «إما أن يسود الدروز أو الموارنة في جبل لبنان» استعاض عن ذلك بمقولة: «إما أن تسود فرنسا أو انكلترا في سوريا»<sup>(١)</sup>.

وتؤكد الوثائق الرسمية المتوافرة في سجلات وزارتي الخارجية في كل من لندن وباريس أن الحرب الأهلية في جبل لبنان لم تكن مجرد حادث محلي بين الدروز والموارنة، بل إنها كانت جزءاً من المسألة الشرقية. وعليه فإن المسؤولية النهائية عما حصل يجب أن توزع على جميع الدول المعنية بهذه المسألة<sup>(٢)</sup>.

وكان مشروع شق قناة السويس مصدر خلاف وأزمة بين الدولتين<sup>(٣)</sup>. فالحكومة الانكليزية نظرت بارتياح كبير إلى المخططات الفرنسية سواء في السويس أم تجاه أي تدبير يحمل في طياته تفعيل المقدرة البحرية والتجارية لفرنسا. وكانت تخشى وقوع خطوط مواصلاتها نحو الهند بين فكي كماشة قطباها بلاد الشام من جهة وبلاد مصر من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن باشر المهندس الفرنسي دي ليسبس حفر القناة في ٢٥ نيسان سنة ١٨٥٩، واستمر في عمله رغم المعارضة البريطانية - العثمانية المشتركة خوفاً من أن يصبح مجرى القناة والأماكن المجاورة له مناطق نفوذ فرنسي<sup>(٤)</sup>. وقد أعرب بالمرستون عن تخوفه من

(١) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 414.

(٢) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٣١.

(٣) يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٧١.

(٤) عبد العزيز محمد الشناوي، السخرة في حفر قناة السويس، منشأة المعارف الحديثة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٨، ص ٥٢ و ٦٧.



أن يؤدي شق القناة إلى تقويض نظام الأمن القومي للامبراطورية البريطانية وإلى توجيه ضربة لمواقعها في الشرق الأدنى. وكان يرى في بناء القناة طموحاً فرنسياً لإبعاد مصر عن تركيا وشق طريق لها باتجاه الممتلكات الانكليزية في الهند، وبالتالي وقد ارتاب في مساعي فرنسا لاحتلال مصر ومن ثم لتوطيد أقدامها في سوريا فضلاً عن إمكانية تحويل منطقة السويس إلى قاعدة حربية في حال قيام مجابهة عسكرية بين الدولتين<sup>(١)</sup>. لذلك لم تقف الحكومة البريطانية مكتوفة الأيدي، فأرسلت وبدعم نمساوي - عثماني أسطولها الحربي بقيادة مونداي Vice admiral Monday إلى شاطئ الاسكندرية في شهر تموز سنة ١٨٥٩ للاشتراك في خلع الوالي سعيد باشا من منصبه، وإيقاف العمل في حفر القناة بالقوة. لكن المبادرة البريطانية أخفقت بسبب النصر الذي حققته فرنسا في الممالك الإيطالية، وانتصارها على النمساويين في معركة سولفرينو Solferino. وهذا ما أجبر الأسطول البريطاني على العودة إلى قاعدته في مالطة دون ضجة أو جلبة<sup>(٢)</sup>.

وكما كان لفرنسا، كذلك كان لبريطانيا أهداف استعمارية تنطلق من اعتبار مصر وبلاد الشام جزءاً من استراتيجية عامة تتصل ببلاد الهند. كان لها نظرة استعمارية شمولية متصلة الحلقات فإذا ما فقدت إحداها تعرض اقتصادها وتجارتها للخسارة والتراجع. ومن خلال تنافسها مع الفرنسيين في بلاد الشام كانت بريطانيا تفتقد الدعم الشعبي، ووجدت أن فرنسا تتفوق عليها من حيث علاقتها التقليدية بالموارثة. وعندما حاولت انكلترا كسب ثقتهم وربطهم سنة ١٨٤٠ بسياساتها ومشاريعها أخفقت لأن «الموارثة مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسا. ولم يبق لانكلترا أن تختار في الأمر بل أمسى من المتحتم عليها عضد الدروز»<sup>(٣)</sup>.

(١) مارينا بانتشكوف، مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣١. للتوسع في موضوع قناة السويس انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها بحوث في تاريخ الممرات المائية العربية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، الجزء الأول، ص ٢٧٢ - ٤٠٦.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، السخرة في حفر قناة السويس، ص ٥٩ و ٢٤٦.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ٧٣. انظر أيضاً:

A. DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861. Documents inédits du général A. Ducrot par le P. Camille de Rochemanteix de la Compagnie de jesus, Paris 1921, p. 26 et 212.

وقد باشرت فعلاً بانتهاج سياسة متفتحة تجاههم منذ أن توسطت لدى محمد علي سنة ١٨٤٠ لإعادة أعيانهم المنفيين في مصر وبلاد سنار<sup>(١)</sup>. ولم تأت سنة ١٨٦٠ إلا وكانت انكلترا قد أمنت لها موقعاً ممتازاً بين الدروز مكنها من الاستناد إلى قوة داخلية تقارع بها فرنسا، كما مكن الدروز من الحماية الدولية وأهلهم للوقوف بعناد أمام مشاريع الموارثة. ولا يخفى أن الوضع الذي أرسى عليه الدروز والموارثة واقعهما ومكانة كل منهما حولهما بالنتيجة إلى وسائل وأدوات في المعطيات السياسية لكل من فرنسا وبريطانيا. وقد اختصر كل من النائبين الفرنسي والانكليزي وضع الدروز والموارثة من هذا القبيل عندما خاطب النائب بيليو مجلس النواب الفرنسي قائلاً: «أنتم تعلمون العلم اليقين من أين تهب العواصف التي تجتاح سوريا التعسة، فمهبها ليس من البحر المتوسط بل من وراء بحر المانش»<sup>(٢)</sup>. في حين خاطب النائب فونسل مجلس العموم البريطاني في ١٧ آب ١٨٦٠ بقوله «وضح لي من التدقيق في السنين العشرين الأخيرة أن انكلترا هي سبب ما جرى، فقد سعينا إلى إبدال هيئة الحكم في لبنان نكايه بفرنسا ومعارضة لبعض دول أوروبا»<sup>(٣)</sup>.

واهتمت بعض الدول الأوروبية بإشعال النزاعات الدينية بين السكان لتحقيق أهدافها. فوقف العملاء الانكليز والفرنسيون وراء الدروز والموارثة، على أمل أن تجني دولهم فوائد التناقض الدرزي - الماروني ولتحقيق أهدافهم وأغراضهم الاستعمارية. وقد أكد نوفيكونف ممثل روسيا في اللجنة الدولية أن التنافس بين انكلترا وفرنسا جعل النظر إلى موضوع الدروز والموارثة كأنما هو «قضية تتعلق بتناقضات هاتين الدولتين الكبيرتين»<sup>(٤)</sup>. واعتبر قنصل روسيا في بيروت ك. بتكوفيتش أن صراع الدروز والموارثة هو ثمرة التنافس الانكليزي - الفرنسي. وكما دان الفرنسيون السياسة الانكليزية، فإن المؤرخين الانكليز دانوا السياسة المشرقية البونابرتية أيضاً، واعتبر بعضهم أن ما يجري هو نتيجة دسائس

(١) انظر المحفوظات الملكية المصرية، ج ٤، ص ٤٧٤ - ٤٧٧.

(٢) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، بيروت، بدون تاريخ، ج ١، ص ٦٦٩.

(٣) فؤاد شاهين، الطائفية في لبنان، ص ١٢٦.

(٤) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٣.



الدبلوماسية الفرنسية في سوريا مؤكداً أن هدف الفرنسيين في جبل لبنان هو إقامة سلطة سياسية مارونية برئاسة أمير شهابي وإخضاع الدروز لهذه السلطة فيتأمن لفرنسا مراقبة هذه المنطقة من بلاد الشام<sup>(١)</sup>.

وكانت الكنيسة المارونية بعد أن بلورت مشروعها السياسي في جبل لبنان على ضوء ما قدمه منظرو الايديولوجية المارونية بدءاً بالمؤرخ جبرائيل القلاعي وانتهاء بطنوس الشدياق<sup>(٢)</sup>، قد أرست قواعد عامة لتقويض النظام الاقطاعي، وإيقاظ الوعي الجماعي للمسيحيين وخصوصاً الموارنة منهم، بغية إقامة الكيان السياسي الديني وتنظيم حكم تيوقراطي في الجبل خاص بها. ومما ساهم في إيقاظ العصبية المارونية وتوجيهها نحو العمل السياسي تحررها نهائياً من التبعية للأسر المقاطعية وخصوصاً الأسرة الخازنية<sup>(٣)</sup> وما كان لهذه الأسرة من جهود وتضحيات أمام الكنيسة وإصلاح نظامها بحيث تمكنت من السيطرة على وسائل الإدارة وتوسيع نشاطها عبر شبكة إعلامية تمتد لتشمل جميع مناطق الانتشار الماروني في بلاد الشام. فضلاً عن تقدم التربية والتعليم بين رجال الدين وهذا ما زادهم مقدرة وأهلية على القيادة السياسية بمفهومها الواسع، ووضع أسس العقيدة الوطنية المارونية أمام توجهات جديدة أقلها اعتبار جميع الطوائف من غير الموارنة

(١) بانتشكوكا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) أبرز منظري الايديولوجية المارونية: جبرائيل القلاعي، والبطريك اسطفان الدويهي وانطونيوس أبي خطار العنطوريني، والمطران نقولا مراد، وشيخان الخازن وطنوس الشدياق ويوسف كرم. انظر: كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص ٤٥.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 233-234 et 274-275. انظر أيضاً العميد ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان (معرب، تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا، ١٨٦٠ - ١٨٦١)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢. تقرير بوفور الوثيقة رقم (٤٤)، ص ٣٤١.

يقول سمعان خازن في كتاب يوسف بك كرم في المنفى: «إن البطريك بولس مسعد ومن شد أزره من بعد أن ناضلوا السنين الطوال للوصول إلى ضالتهن المنشودة وهي احتكار السلطتين الروحية والزمنية، وذاقوا حلاوتها وفخفخاتها، لم يعودوا يطيقون أحداً من غير الإكليركيين مجلس بجانبهم ويقاسمهم السلطة في البلاد». وعن خلاف كرم والبطريك يقول: «وما إن أخفق اقتراح كرم بتأليف المجلس الطائفي حتى انقطعت العلاقات بين البطريك ويوسف بك كرم. وبدأ العراك الهائل بينهما، بين زعيم مدني يناضل في سبيل الدفاع عن لبنان وعن أبنائه، وبين زعيم إكليركي استأثر بالسلطتين الروحية والزمنية فأغوته فخفخاتها وأنسته واجباته الوطنية». انظر سمعان خازن، مرجع سابق، ص ١٨٧ و ١٨٩.

(كالدروز والروم) أقليات صغيرة لا شأن لها، وقطع الصلة بها أو تهجيرها مقدمة لتعديل النظام السياسي برمته في جبل لبنان<sup>(١)</sup>.

كان للكنيسة مشروعها السياسي وخططها لتنفيذ هذا المشروع. وكان لها أيضاً دورها العملائي في محاولاتها التي ما انفكت منذ سنة ١٨٤٠ تسعى جاهدة لتحقيقها<sup>(٢)</sup>. وقد أشارت المصادر التاريخية إلى دور مهم للبطريك مسعد في الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠. فاعتبر المؤرخ شاهين مكاريوس في كتابه حسر اللثام عن نكبات الشام، أن البطريك «أعاد الكرة على الدروز، وشدد على أعوانه بمقاومتهم ومضادتهم وأهاج في صدر قومه حب الحرب واستئصال شافة الدروز لأنهم كانوا أعداء دينهم واضطهد كل نصراني من غير طائفته»<sup>(٣)</sup>، كما حضّ باسم الدين على المشاركة في الحرب ودعا «المؤمنين على أن يسرعوا لنجدة اخوانهم بحيث صار المتحاربون يحسبون هذه الحرب حرباً دينياً واضطرتهم إلى أن يعين مئتي قرش لكل من ينضم إلى المدافعين، وخمسة قروش يومياً لعائلته»<sup>(٤)</sup>.

ولم يكن بعض المطارنة أقل حماسة من البطريك<sup>(٥)</sup>، إذ إن مطران بيروت طوبيا عون<sup>(٦)</sup> كانت له يد في أحداث سنة ١٨٦٠. فكان يحرض النصارى على القتال<sup>(٧)</sup>، ويعقد الاجتماعات في مقره في بيروت. وكانت تصدر بيانات تحث الموارنة على استغلال الظرف وطردهم الدروز<sup>(٨)</sup>. ولا عجب أن يلقي خورشيد باشا تبعة ما حصل على المطرانين طوبيا عون وبطرس البستاني ولجنة بيروت، فيتهمهم

(١) راجع بهذا المعنى ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٢٢.

(٢) وجيه كوثري، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ٦١ - ٦٩. أيضاً: جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٣) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٠.

(٤) اخور اسقف يوسف داغر، بطارقة الموارنة، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٥) فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص ٥٣١.

(٦) انظر الوثيقة رقم ٨٣ وفيها اتهامات على جانب كبير من الخطورة للمطران طوبيا عون والبطريك بولس مسعد.

(٧) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 232.

(٨) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٣٤.



بإثارة الفتنة وأول النافخين في بوقها<sup>(١)</sup>. والدروز هم أيضاً اتهموا البطريك مسعد، والمطران عون بالأحداث الدموية وبمحاولة طردهم من جبالهم وتوطيد استقلال الموارنة معتمدين لإتمام ذلك توحيد الكلمة، وبث النشرات الداعية إلى العمل يداً واحدة، وشد بعضهم أزر بعض، والتحالف مع سائر الطوائف المسيحية، وتعيين المعتمدين ليكونوا واسطة إبلاغ الجمهور وتأليف جمعية في بيروت وتفريغها في زحلة ودير القمر وكسروان وحاصبيا وراشيا وغيرها من الأماكن - وقد قاد نشاط هذه الجمعية المطران طوبيا عون نفسه<sup>(٢)</sup> - وإقامة «مشايخ الشباب» وتسليح الرجال وتوزيع الأسلحة المرسلة من قبل جمعية بيروت<sup>(٣)</sup> على القرى والبلدات عن يد الخوارنة لإيقاظ الفتنة<sup>(٤)</sup>.

وتعتبر شخصية المطران طوبيا عون من أكثر الشخصيات فعالية في حرب ١٨٦٠ الأهلية. وذلك أولاً للسمة الدينية التي تميزه عن سائر الزعماء والأعيان الذين لحقتهم لوثة الحرب. وثانياً للنشاط المحلي الذي تميز به، فقد كانت له جهود تذكر منذ أن ساند مع البطريك مسعد الفلاحين في ثورتهم ضد آل الخازن. ثم إيقاده نار الفتنة في السنة التالية واتهامه مع البطريك بتأليب نصارى

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٦ - ١٧. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 190, et POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 88-89.

(٢) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٣) انظر سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٨٢ - ١٨٣.

يقول بالمرستون في مجلس العموم البريطاني في ١٧ آب سنة ١٨٦٠ في معرض رده على أحد أعضاء المجلس: «إن حضرة العضو الفاضل يود أن يعرف سبب قولي إن لدي أدلة تدعوني إلى الاعتقاد بأن الموارنة كانوا البادئين بالشر. فيغني أن أبحث في هذا الصدد وعندي أن لا فائدة من السعي وراء معرفة من من الفريقين ضرب الضربة الأولى. وأنه أذيع بين المسيحيين منذ بضعة أشهر إشاعات تنذر بحدوث كوارث كهذه في سوريا في فصل الربيع ووزعت كمية من الأسلحة الأوروبية على الموارنة فأنا لا أسأل من أين أتتهم ومن أعطاهم إياها إنما أنا واثق بأنهم أعطوا أسلحة غير التي بيعت منهم جهاراً في بيروت. إن قنصل انكلترا في بيروت أفادنا أن القتال بين الموارنة والدروز نشأ عن هجوم الأولين على بعض قرى مأهولة بكلتا الطائفتين لطرد الدروز منها وأن في بيروت لجنة مارونية برئاسة اسقفها سعت إلى إثارة الموارنة وحملهم على اغتنام الفرصة لإقصاء الدروز عن البلاد». المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٩٠ - ٢٩١. انظر أيضاً ما ذكره خورشيد باشا عن جمعية بيروت لدى: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٨١.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

كسروان وأن قيامهم إلى المتن إنما جاء بناء على طلبهما<sup>(١)</sup>، وأن «لا يقفوا حتى يطردهم جميع الدروز من الجبل»<sup>(٢)</sup> كما كان للمطران دور مهم في أحداث دير القمر حتى أن الديرين اتهموه بأنه السبب في تحريك الفتنة وفي آلام المدينة ونكبتها<sup>(٣)</sup> فكان همه قيام المسيحيين واضطراب الوضع الأمني بصرف النظر عن النتائج وهذا ما يتأكد من خلال قول المطران لأحد أعيان دير القمر: «إذا كنتم أنتم شعب دير القمر لا تطيعون فترفضون أن ترحفوا على العدو فإني أقنع الدروز والمسيحيين بأن يهاجمكم» مبدياً رغبة شديدة بأن يتولى بذاته قيادة المقاتلين<sup>(٤)</sup>. كما كان للمطران بطرس البستاني دور مهم في حض أهالي وادي التيم على القتال فأوصاهم بأن «يكونوا يداً واحدة على هذه الطائفة (الدروز) القليلة العدد العادمة المدد على إعدامهم وسفك دماهم وسلب أموالهم وخروجهم من هذه البلاد التي هي عتيقة لأجدادكم الأرثوذكسيين ولذلك ينبغي بأنكم تستعدون بالأسلحة الكاملة والجباخانات الوافرة وتقوون بعضكم بعضاً في بلادكم سراً»<sup>(٥)</sup>.

ولم يكن دور المطران طوبيا عون الفعال في الأحداث بخافٍ عن أحد، فاتهمه البعض من خلال مضبطة وقعوها وكان من بينهم قنصل النمسا «بأن الحركة الكاينة في جبل لبنان الآن فيما بين الفريقين (الدروز والنصارى) هي بتحريك من قبل سيادتكم (المطران طوبيا) بمساعدة غبطة بطريكنا». وكان من الطبيعي أن ينفي المطران ما رمي به ويؤكد على ما قاله الياس حوا في رسالته من نفي «وأن هذه التقولات والإشاعات التي من دون شك ولا ريب هي عديمة الصحة». وقد أضاف في رده على حوا بالقول: «ولهذا نظن أن ما قيل عن هذه المضبطة بحقنا وحق غبطته هو غير صحيح»<sup>(٦)</sup>.

(١) راجع نص الوثيقة رقم ٨٣ في باب الملاحق.

(٢) شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٣٧. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٠٦.

(٣) DUCROT, Op. Cit., p. 331. راجع أيضاً ما كتبه يوسف ابراهيم يزبك في ثورة وفتنة، ص ٩٤ وما يليها.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٠ - ٢١.

(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٨.

(٦) راجع تفاصيل رسالة الياس حوا المؤرخة في ٢٣ حزيران سنة ١٨٦٠، ورد المطران طوبيا عون عليها بتاريخ ٦ تموز ١٨٦٠ في الوثيقة المنشورة تحت رقم ٨٣ في باب الملاحق. انظر ما ورد عن المطارنة =



وكان رجال الدين الموارنة كسائر القيادات الدينية والسياسية قد ساهموا من حيث تكوينهم شبكة إعلامية متجذرة في المدن والقرى والساكن في تعبئة الرأي العام المسيحي عن طريق الكتب والرسائل والدعوات التي وجهوها إلى مسيحي زحلة ودير القمر وجزين وصيدا وراشيا واعدتهم بالمساعدة للقيام، والضرب بقوة فقضيتهم يجب أن تنتصر لأن هذه الحرب هي حرب دينية وأن علم الصليب الذي باركه الكهنة رفع عالياً بين أهاليج الفرح، والمارونيون رسموا الصليب على أكمال أيامهم وبدأوا ينتظرون منقذهم بينما كانوا يشاهدون الخطر مواجهاً لهم. غير أن هذه المساعدة الموعود بها لم تنفذ، وفي ساعة الحاجة وجدوا أنفسهم متروكين ليقاوموا بمنتهى ما يقدرون عليه<sup>(١)</sup>. وإلى جانب الإكليركيين ساهم بعض العلمانيين في قيادة الحرب الأهلية كيوسف كرم وطانيوس شاهين ويوسف الشنتيري و خليل نقاش والمراي نعوم قيقانو وأسعد ثابت ونقولا نقاش والتاجر ميشال فرج الله وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

أما موقف السلطنة من أحداث سنة ١٨٦٠ فيبدو أنه يتمحور حول وجهين أساسيين. موقف السلطة المركزية في الآستانة وتحديد السلطان العثماني والصدر الأعظم، وموقف العمال العثمانيين وخصوصاً والي صيدا ودمشق وبعض المسلمين وقواد الحاميات العثمانية.

لم تكن السلطة العثمانية المركزية متحمسة لنظام القائمقاميتين. وكانت تعتبره ارتداداً على سياستها المركزية الجديدة التي بدأت بتطبيقها بعد خروج إبراهيم باشا المصري من بلاد الشام. وقد ظلت طوال الفترة المنصرمة تدعم عودة الحكم العثماني المباشر إلى الجبل عبر تعيين أحد القادة الأتراك حاكماً عليه. وكانت ترى أن القائمقامية النصرانية تخرج بسرعة عن سيطرتها، وأن النفوذ الفرنسي لا يضاهيه أي نفوذ آخر حتى أن القنصل الفرنسي في بيروت كان يستقبل كرئيس

= نقولا مراد، وطوبيا عون، وبطرس البستاني، وتنفيذهم لتعليمات القنصل الفرنسي في بيروت لدى يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٤٣.

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٨٦.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢١. انظر أيضاً: بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٨.

دولة كلما زار كسروان، لهذا كان الموظفون العثمانيون يستعملون وسائلهم التأمرية ويدسون دسائسهم<sup>(١)</sup> ويرون أن في الفتن الدموية سواء أكانت لأسباب سياسة أم اقتصادية أم طائفية، وسيلة لإعادة حكمهم المباشر على الجبل وإنهاء النظام الثنائي للقائمقاميتين<sup>(٢)</sup>، وكان عمالهم لا يبادرون لوضع حد لأي اضطراب أمني أو اعتداء إلا بقدر ما يجرهم أمام ممثلي الدول الأوروبية. لذلك، غضوا الطرف عن كثير من الأحداث، وتجاهلوا دسائس بعضهم، وتواطأوا مع بعض آخر، كتعدي هذا أو انتقام ذاك، حتى أنهم في بعض الأحيان شجعوا فريقاً على الاعتداء ثم وقفوا بجانب الفريق الآخر يردون عنه<sup>(٣)</sup>. وإذا لم يتيسر لهم هذا الأمر عمدوا إلى المشاركة العملية ليس فقط في القتال الدائر وإنما في ارتكاب أعمال القتل والإيذاء حتى المذابح، فضلاً عن أعمال النهب والسرقة والاعتداء. لذلك لم يكن الباب العالي راضياً تماماً عن نتائج مهمة شكيب أفندي وخصوصاً بعد أن سمح للقناصل العامين في بيروت بالتدخل المباشر في تقرير شؤون الجبل خلافاً لما كان قد بدأ به، فصمم على تبديل الأنظمة التي وضعها شكيب أفندي سواء بالطرق العادية أو بأساليب إثارة الفتن والنزاعات بين الطوائف<sup>(٤)</sup>. وقد أشار يوسف كرم إلى مسؤولية السلطنة العثمانية في رسالة وجهها «إلى أبناء لغته العربية» أورد فيها: «إن عساكر قد استلمت أسلحة النصارى بدير القمر باسم الحكومة وذبحت هي وبعض جهلاء الدروز على باب قشلة العسكر ١٢٠٠ شاب نصراني. وقد شاهد الدروز جريان الدم اللبناني وسمعوا هديره حتى صاحوا قائلين: يا ليتنا ذبحنا مع أهل وطننا ولا فعلت الدولة على اسمنا هذا الشر العظيم»<sup>(٥)</sup>.

(١) عبد العزيز نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٤٢٦. أيضاً: جرجي الحداد، البلاغ المبين في أصل حركة سنة الستين، طبع في مدينة سان باولو، البرازيل ١٩٣١، ص ٦٣ وما يليها. راجع أيضاً: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦ - ١٩١٦، ص ٤١١.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 273-274. أيضاً: بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٢.

(٣) يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٤) قسطنطين بتكوفيتش، لبنان واللبنانيون، ص ١٧٩.

(٥) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، الوثيقة رقم ٨، ص ٣٥٦.



عمت السلطنة العثمانية بعد حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ موجة من التعصب السياسي اتخذت منحى دينياً نتج عن الشروط التي فرضتها الدول الأوروبية على السلطنة، وخصوصاً لجهة مساواة جميع الرعايا العثمانيين، وتحديث بنى الدولة على النمط الغربي حسبما تضمنه الخط الهمايوني الشريف. وقد أزعج هذا الأمر بعض المسلمين فعمت موجة من العداء ضد الغرب تم التعبير عنها بتعصب عثماني انصب على المسيحيين في جبل لبنان<sup>(١)</sup> وزحلة وراشيا وحاصبيا ودمشق، وسرت موجة التعصب والفتنة إلى أماكن أخرى في بيروت وصيدا وحلب<sup>(٢)</sup> وفي عدة مدن في آسيا الوسطى وحتى في إفريقيا كالجائر<sup>(٣)</sup>، بسبب ضغط الدول الأوروبية وتهديدها بالتدخل والاحتلال. وقد جرى تطويق جميع هذه الأحداث وحيل دون النزاعات وإراقة الدماء.

إن فهم حقيقة الموقف العثماني يكمن ولا شك في فهم مشاريع القوى المحلية وطروحاتها النظرية من خلال خطابها الثقافي وايدولوجيتها السياسية. كما يكمن في وعي السلطنة وإدراكها خطورة نسج الأطراف المحليين علاقات خارجية مع دول لها أطماعها الاستعمارية سواء كانت سياسية عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية. وارتباط هذه الفئة أو تلك بعلاقة غير متكافئة وتحولهم بالتالي من رعايا عثمانيين مخلصين للدولة وللسلطان، إلى عملاء وأدوات تستعملهم الدول الأوروبية وتستغلهم في مشاريعها وأطماعها في أراضي السلطنة، ولا يتورع بعضهم عن رفع علمها على مرأى من الجميع<sup>(٤)</sup>.

المسؤولون العثمانيون لم يكونوا بغافلين عن طروحات الإكليروس الماروني

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 332.

(٢) وقعت منازعات بين المسلمين والمسيحيين في شوارع حلب، وسجن كثيرون من أعيان المسيحيين بعد أن أشبعتهم الجنود ضرباً وجلداً. وأورد المستر برانت فنسل بريطانيا في دمشق «إن تعصب المسلمين ازداد تسعراً بحيث لا يسمحون للمسيحيين بركوب الخيل ولبس الثياب الملونة، وينزلون بهم ضروب الاحتقار والذل. ولقد حظر على مسيحيي هذه المدينة أن يحملوا السلاح في الشوارع مع أنه مسموح به للمسلمين والدروز»، انظر: المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٠٨.

(٣) LEMORMANT, Op. Cit., p. 145-147. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا، ص ١٢٥. راجع: يوسف إبراهيم يزبك، الجذور التاريخية للحرب اللبنانية، ص ١٦٤ - ١٦٦.

(٤) انظر الوثيقتين رقم ٤٠ و ٤١ في باب الملاحق.

ونشاطات رجال الدين ودأبهم على إيقاظ أعماق مشاعر الكره والتعصب الديني في أتباعهم. بهدف تمكين الجماعات المسيحية من التمايز والتمتع بنفوذ في الجبل يتعادل مع قوتهم العددية وغناهم الاقتصادي. لكنهم كانوا يعتبرون أن العنصر الدرزي سيحول دون تحقيق أمانهم في السيادة المحلية وإقامة العلاقات الخارجية الأكثر ارتباطاً بالغرب المسيحي وخصوصاً بدولتي فرنسا والبابوية. وكانوا يتساءلون أليس من المعقول أن يوجهوا أفكارهم وجهودهم فيما لو نجحوا في خطواتهم هذه إلى أن يعملوا وبحجة تحرير المسيحية للتخلص من الحكم العثماني نفسه؟<sup>(١)</sup>

ولم تكن كتابات المستشرقين والكتاب المسيحيين لتساهم في إضفاء جو من الثقة بين المسيحيين عامة والموارنة خاصة ومحيطهم الإسلامي. فقد قيل فيهم ما يشير الحقد ويعبى النفس. فوصفهم البابا ليون العاشر بأنهم «أزاهير بين الشوك»<sup>(٢)</sup>. وفي رسالة وجهها البطريرك اسطفان الدويهي إلى بطاركة روما قال فيها «وما خفي عن علمكم الشريف إننا محاطون من الأراطقة والغير مؤمنين الذين بسبب اتحادنا معكم يبغضوننا إلى الموت»<sup>(٣)</sup>. وخاطب حصن الخازن ملك فرنسا سنة ١٦٩٨ «أنه لو استطاع الذهاب لأتى بنفسه إلى فرنسا ولثم ركبتى الملك ملتصقاً هذه النعمة إنما لا يسمح له الزمان بترك نصارى لبنان كالخراف بين الذئاب»<sup>(٤)</sup>. كما وصفوا الموارنة بأنه ليس بين جميع شعوب الشرق، شعب يعظم في أوساطه النفوذ الفرنسي، كالموارنة، وأنهم قلباً فرنسيون حقيقيون والروابط التي تربطهم ببلادنا ترقى إلى أجيال بعيدة وإلى عهد الصليبيين وقد توثقت هذه الروابط خلال حكم لويس الرابع عشر، والصروح الرائعة التي يملكها إكليروسنا في بلاد الموارنة تساهم كثيراً في المحافظة على فعل النفوذ الفرنسي<sup>(٥)</sup>. وقد بلغ هذا النفوذ حداً كبيراً إلى درجة أن المطران طوبيا عون أصابته سكتة دماغية كانت القاضية يوم بلغه خبر انكسار فرنسا أمام المانيا في حرب سنة ١٨٧٠<sup>(٦)</sup>.

(١) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٥٠.

(٢) ايليا حريق، التحول السياسي، ص ١٠٢.

(٣) بولس مسعد وهية الخازن، الأصول التاريخية، ج ٣، نص الرسالة، ص ٣٣.

(٤) ريستلهوبر، تقاليد فرنسا في لبنان، ص ١٧٧.

(٥) LENORMANT, Les Evenements Confessionnels, p. 12.

(٦) انظر الخوري يوسف أبي صعب، تاريخ الكفور، كسروان وأسرها، ص ١٧٣.



بعد كل ما تقدم هل نعجب إذا ما قرأنا خلاصة ما كتبه أحد الكتاب الفرنسيين وأنهاها بالاستنتاج أنه «لا يمكننا الخلو من ذلك إلى إلقاء تبعه الخطأ الأولى على الموارنة، فالمذنب الحقيقي والمعرض الوحيد على الأحداث الأخيرة في سوريا الذي أعد لها عدتها الكاملة منذ عامين ليس الشعب الماروني ولا حتى الشعب الدرزي بل السلطنة العثمانية نفسها بشخص عملاء الباب العالي ووالي بيروت وربما إرادة أعلى أيضاً»<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت بعض المصادر قد اهتمت صراحة السلطان العثماني نفسه بتدبير الفتن ضد المسيحيين<sup>(٢)</sup> كرد على تمادي السياسة الأوروبية في مداخلاتها في الشؤون العثمانية، فإن هذا الاتهام يفتقر إلى سند الإثبات. ولكن إذا كانت إدانة السلطان صعبة لاستحالة الحصول على البيئة التي تدين رأس الدولة، فإن بعض المعطيات تسد هذا النقص لتؤكد أن الأوساط المحافظة والرجعية داخل السلطنة والمجسدة ببعض الولاة والعمال والمتسلمين وقواد الحاميات العسكرية<sup>(٣)</sup> قد قامت باستغلال بعض الخلافات السياسية الناشئة بين الدروز والموارنة، وأثارت العواطف الدينية بشكل مصطنع فتتج عنها تلك الفتن والحروب الأهلية التي لم تكن لتقع لو لم تكن بأمر الباب العالي. ثم تدخل الجند العثماني وارتكب أعمال القتل والذبح منفرداً في سرايات حاصبيا وراشيا ودير القمر. فكانت أبوابها تزلج ويجرد النصارى من سلاحهم ثم يذبحون دون وجود أي غريب عن العسكر، لا درزي ولا غير درزي، وفي الصباح يعلن العسكر أن الدروز ذبحوا النصارى، ومن يستطيع أن يكذب الدولة؟ وقد ثبت ذلك رسمياً للدول الأجنبية من خلال تقارير قناصلها وسفرائها<sup>(٤)</sup>. حتى أن أحمد باشا والي دمشق صدر عنه ما يؤكد «أن القيام على النصارى وقتلهم هو بأمر الباب العالي، ولو يترك الأتراك على

(١) LENORMANT, Op. Cit., p. 22.

(٢) مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٣٨. أيضاً: جرجي الحداد، البلاغ المبين في أصل حركة الستين، ص ٤١.

(٣) جرجي الحداد، المرجع السابق نفسه، ص ٤٤.

(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٣٩ - ٢٤٠. انظر أيضاً نشرة أئمة دمشق إلى مسلمي سوريا في المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٠٣ - ٢٠٦.

رأيهم لما أبقوا على نصراني»<sup>(١)</sup>.

وأشار بيكلار Beclard مندوب فرنسا في اللجنة الدولية إلى أن المجازر لم تقع إلا في النواحي التي تتمركز فيها الحاميات العثمانية مستشهداً بأقوال فيكبيكر Weekbeker مندوب النمسا في اللجنة الذي أقر بصحة تلك الأقوال<sup>(٢)</sup>.

وتورد بعض المصادر عن حوادث سنة ١٨٦٠ «أن وارث العرش العثماني عبد العزيز كان له دور في الضغط على السكان لتأجيج نار العداء والصراع بين الطوائف المختلفة». وأن عبد العزيز بدعمه للعواطف الدينية، كان يطمح للحصول على شعبية وشهرة في العالم الإسلامي، وعلى أن يعيد للدين الإسلامي مجده القديم بإضعاف النصارى وإرجاعهم إلى حالتهم الأولى وكسر شوكتهم<sup>(٣)</sup>.

أما الدروز، وهم الفريق الآخر من النزاع، فقد دفعوا بعاملين اثنين إلى حلبة الصراع الأهلي، الأول تحريض الدولة لهم، والثاني استفزاز النصارى ومحاولة تغيير النظام السياسي القائم في جبل لبنان، فعملوا جاهدين للاحتفاظ بسيطرتهم التقليدية<sup>(٤)</sup>، وقد تقاطع هذان العاملان لدى الدروز بغية المحافظة على الوضعية السياسية التي وجدوا فيها. فالأعيان الدروز، لم يكن لديهم مشروع سياسي ينافسون به الموارنة، حتى أنه لم يكن لديهم معطيات لتطوير النظام المقاطعي وجعله أكثر إنسانية لكي يستجيب لمتطلبات تقدم النظم السياسية والاجتماعية في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فكان جل اهتمامهم أن يتركهم الآخرون يديرون عهداتهم وإقطاعاتهم بسلام وأن يستثمروها مع فلاحهم وأتباعهم وأن يعيشوا عليها بهدوء بعيدين عن المؤثرات السياسية والاجتماعية التي تحكم المقاطعات المجاورة، وخصوصاً في القائمقامية النصارية. كانوا بعيدين مع جماعاتهم عن الطروحات الغربية وشعارات الثورة الفرنسية «حرية، اخاء، مساواة»

(١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٤٠. وبوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ٢١.

(٢) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٦.

(٣) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٢ - ١٣٣. المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٠٥. أيضاً: انطوان ضاهر العقيلي، ثورة وفتنة، ص ١٠٧.

(٤) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص ٨٥.



التي حملها رجال الدين المسيحيون ونشروها في مناطق نفوذهم حتى أصبحت جزءاً من الخطاب السياسي لطانيوس شاهين وجماعته. وعندما اندلعت الثورة الفلاحية في كسروان، نظر المؤرخون إليها واعتبروها تعبيراً عن نضال الفلاحين ضد طغیان آل الخازن المقاطعجي باعتبارها ترتبط بالوضع السياسي - الاجتماعي بحكم انتماء الفلاحين والمقاطعجيين إلى مؤسسة دينية واحدة هي الكنيسة المارونية. وعندما تم نقل الثورة من كسروان إلى المناطق المختلطة في جبل لبنان تقاطعت المعطيات الدينية الطائفية مع المعطيات الطبقية - الاقتصادية بحكم انتماء الفلاحين إلى الطائفة المارونية وانتماء الأعيان المقاطعجيين إلى الطائفة الدرزية. فنشأت إشكالية تاريخية جعلت المؤرخين ينقسمون إلى فئتين: فئة اعتبرت أن الصراع بين الدروز والموارنة يجب النظر إليه باعتباره صراعاً ضد الاقطاع، وأنه في أساس التناقض الدرزي الماروني يكمن الصراع المعادي للإقطاعية<sup>(١)</sup>، في حين اعتبره فريق آخر أنه صراع طائفي بين المسلمين والنصارى بشكل عام وتحديدًا بين الدروز والموارنة وأن الهدف من هذا الصراع هو القضاء على مسيحيي الشرق واستئصال شافتهم منه<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ لم تكن حرب الدروز والموارنة كما بدت أو كما صورها البعض عمداً أو عن غير عمد، ولا حرب المسلمين والنصارى في حاصبيا وراشيا وبيروت ودمشق، وسائر الأماكن التي شهدتها ساحات الوغى... إنه لمن الخطأ الفادح حصر أسبابها بعامل واحد أو بفئة معينة، أو بشريحة اجتماعية واحدة. لقد تضافرت عدة أسباب وتقاطعت عدة عوامل. فما يصح نسبته إلى جبل لبنان ينتفي وجوده في دمشق وغيرها. لذلك فإننا نرى أن ما حصل في سنة ١٨٦٠ كان شيئاً يمت إلى الأجواء الإقليمية والدولية بشكل عام. فالتناقضات الاستعمارية بين الجبارين الكبيرين آنذاك فرنسا وبريطانيا بلغت ذروتها، وأماكن الصدام بينهما تمثلت في غير منطقة وتحديدًا في البلقان ومصر (قناة السويس) وسوريا وجبل لبنان، يضاف إلى ذلك سياسة السلطنة العثمانية القاضية بمركزة السلطة وتعميم نمط الحكم المباشر. ومن جهة

(١) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٢٨ - ١٣١.

(٢) انظر بهذا المعنى: شاهين مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ٢٣٦ - ٢٤٠.

ثانية مشاريع الكنيسة في السلطة والسيادة وارتقاب الفرص المناسبة منذ سنة ١٨٤٠ لإقامة كيان سياسي مستقل خاص بالمسيحيين بمساعدة فرنسية، وخلافات داخلية غرضية وحزبية، وصراع على السلطة بين المسيحيين أنفسهم في القائمقامية النصرانية، والأعيان الدروز أنفسهم في القائمقامية الدرزية، وما رافق ذلك من خضات اقتصادية واجتماعية وخلافات شخصية حادة، وإخفاق في سياسة الإصلاحات العثمانية التي ظلت حبراً على ورق، وتصعيد في الخطاب السياسي للجماعات المسيحية داخل أراضي السلطنة وتدفع الآراء الليبرالية التي كانت تضخها المؤسسات الثقافية والتعليمية المنتشرة في عدة أماكن من جبل لبنان. كل ذلك ساهم بشكل أو بآخر في تفجر الوضعين الأمني والسياسي. وكما هو حال الجسم البشري إذ إن المرض لا يضرب إلا العضو الواهن في الجسم. كذلك كانت الحال سنة ١٨٦٠، فالمناطق المختلطة كانت المنطقة الضعيفة في جبل لبنان من حيث دقة تركيبها الاجتماعية وتعدد الانتماء الطائفي فيها وخطورة التبديل المفاجيء في نظامها السياسي والاجتماعي الذي يرمى السكان. لذلك ما أن فرض الفلاحون الموارنة سيادتهم على المقاطعات الشمالية في أعقاب الثورة الفلاحية مستبدلين سيطرتهم بسيطرة آل الخازن المقاطعجية حتى بدأوا يتطلعون إلى فرض حكم ماروني على جبل لبنان كله. ووجد الإكليروس الماروني أن مسيحيي المقاطعات الجنوبية أصبحوا قوى ضاربة قادرة على تحقيق هذا الهدف المشترك. وما أن امتدت الفتنة من كسروان إلى بيت مري في المتن حتى اتخذت منحى طائفيًا بين الدروز والموارنة فسقطت الاعتبارات الطبقية المقاطعجية كسمة من سمات الصراع التي ظهرت معالمها في الشمال (كسروان) لتحل مكانها سمة الصراع الطائفي في الجنوب، وبدل أن ينحصر الصراع في المناطق المختلطة بين الفلاحين (الدروز والموارنة)، والمقاطعجيين، انحصر بين الفلاحين والمقاطعجيين الدروز من جهة والفلاحين الموارنة من جهة أخرى نتيجة استجابتهم للقيادة السياسية الجديدة وهي امتداد لقيادة رجال الدين ولجنة بيروت، وهذا ما أعطى الحرب الأهلية منحها الطائفي الظاهري لجهة القوى التي شاركت فيها، لكنها في حقيقتها الجوهرية لجهة مضمونها وأسبابها ودوافعها كانت صراعاً سياسياً جوهره النزاع على السلطة، والسيادة على الأرض.



## ج - لمحة عامة عن وقائع الحرب:

لن نخوض في تفاصيل الحرب الأهلية لسنة ١٨٦٠ لجهة الوقائع والأحداث التي حصلت، وإنما سنذكر ببعض الخطوط العريضة استكمالاً للبحث وتوضيحاً لبعض المواقف السياسية المهمة.

لقد اعتبرت حادثة بيت مري بداية للحرب الأهلية، لكنها ما لبثت أن توقفت بضغط من خورشيد باشا ومداخلات القناصل الأوروبيين، فكان أن تأجلت إلى وقت لاحق حيث انصرف كل فريق إلى التعبئة والاستعداد. فالدروز أمضوا الشتاء في بيروت يجرون الاتصالات السياسية مع المسؤولين العثمانيين وخصوصاً خورشيد باشا<sup>(١)</sup>، ويقومون بحملة دعائية معادية للمخططات المسيحية في أوساط الفلاحين الدروز<sup>(٢)</sup>. كما استعد النصارى أيضاً للحرب فتأهبوا للقتال في القرى الكبرى، وتزودوا بالأسلحة والذخائر من قبل جمعية بيروت التي كانت تشتري السلاح وتوزعه على المسيحيين<sup>(٣)</sup>. وما أن شارف شهر أيار سنة ١٨٦٠ على نهايته حتى اندلعت الحرب القتالية على نطاق واسع، وعمت قرى المتن والشوف وحاصبيا وراشيا وزحلة وجوار بيروت. وكان بدء توسع القتال قد دشنته مقاتلو زحلة بالهجوم الشامل على قرى المتن فجرت موقعاً ضهر البيدر وكفرسلوان في النصف الثاني من شهر أيار، ومواقع السهل والفرزل وكسارة في أوائل شهر حزيران قبل أن ينكفيء الزحليون إلى داخل مدينتهم<sup>(٤)</sup> ويحاصرون فيها. وقد سقط في خلال هذه المعارك مئات القتلى والجرحى من الفريقين،

(١) ميخائيل مشاق، مشهد العيان، ص ١٥٦ - ١٥٧. وشاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٨. Voir aussi: DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française., p. 31.

(٢) باننشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٣٩.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٣٩. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٨١. يقول دوفرين عضو بريطانيا في اللجنة الدولية: «ولما زرت هذه البلاد قبل استيقاظ الفتنة ببضعة أشهر، شاهدت اماراتها بادية في عواطف الفريقين (الدروز والموارنة) فالدروز كان مستعدين للقتال والموارنة كانوا يعتقدون أن قد آتت ساعة فوزهم. كما أن دخل الجمارك يثبت أن قد أدخل إلى لبنان (أي جبل لبنان) بين كانون الثاني سنة ١٨٥٧ وربيع سنة ١٨٦٠ أكثر من ١٢٠ ألف بندقية و٢٠ ألف (غدارة). وكان المشتهر انصراف المطران طوبيا وشركائه إلى إيقاظ الشر حتى طلب إخراجه من بيروت كمقدمة لا بد منها لعقد الصلح... انظر: المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٣٧.

(٤) المملوف، تاريخ زحلة، ص ١٩٨ - ٢٠٤.

وانتهت بحصار زحلة وسقوطها رغم محاولة يوسف بك كرم نجدها، لكنه توقف على مقربة منها بسبب مداخلات خورشيد باشا، وقنصل فرنسا في بيروت<sup>(١)</sup>.

وفي جهات حاصبيا وراشيا جرت مواقع حربية كان النصارى في خلالها يحاربون تحت راية الأمراء الشهابيين حكام تلك المناطق. في حين حارب الدروز تحت قيادة مشايخهم علي حمادة، وكنج العماد وحسن آغا الطويل (حمادة)، وانتهت بتراجع النصارى إلى السراي مركز اقامة الحامية العثمانية. وقد كان قتلى الفريقين متساوياً تقريباً<sup>(٢)</sup>. ولكن أعقب ذلك وقوع مجزرة على يد الحامية العثمانية نفسها<sup>(٣)</sup>. في حين تعمد الدروز الانتقام من الأمراء الشهابيين فقتلوا البعض منهم كان أبرزهم حاكم حاصبيا سعد الدين شهاب<sup>(٤)</sup>. ولقد كان للسيدة نائفة جنبلاط شقيقة الشيخ سعيد أباد بيضاء فحمت الكثير من نصارى المنطقة الذين لجأوا إلى دارها طلباً للحماية والأمان<sup>(٥)</sup>.

وكما حصل في حاصبيا حصل أيضاً في راشيا، وكانت حصيلة المعارك

(١) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 91-92.

(٢) ميخائيل مشاق، مشهد العيان، ص ١٦١.

(٣) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/140, 135178.

(٤) اسكندر ابكاربوس، نوادر الزمان، ص ١٦٩. شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٥٥. انظر أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٩١ و٩٥ و٩٧. المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٢٠ و٢٧٣.

يذكر يحيى حسين عمار نقلاً عما هو سائد في منطقة وادي التيم أنه «مع بدء السنة ١٨٦٠ المشؤومة كان المتكلم باسم العائلات الدرزية في حاصبيا وما حولها الشيخ يوسف بشير قيس. وكان المتكلم باسم الجماعة الثانية ناصيف الرئيس. وكان رأس الشهابيين آنذاك الأمير سعد الدين شهاب، وكان من المفروض أن يأخذ الأمير سعد الدين جانب الحياد أولاً ثم يسعى بإصلاح الحال بين الجماعتين من مواطنيه، ولكن الأمير سعد الدين أخذ جانب ناصيف الرئيس وجماعته فزاد الأمور تعقيداً... فسارت الأمور باتجاه آخر خططه لها عمال الدولة العثمانية، وجاء ملياً بالمحن والمآسي. وقتل الأمير سعد الدين شهاب في هذه الفتنة.

(٥) انظر: يحيى حسين عمار، الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ، ص ١٦٢. راجع الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/140, 135178.

أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٧٢ و٨٤.



الأولية سبعون قتيلاً من الدروز واثنان عشر من النصارى<sup>(١)</sup>. وحوصر المسيحيون الذين تراجعوا في قلعة راشيا حيث كانت مركزاً لحامية عثمانية. وفيها تمت المذبحة على يد الحامية نفسها، في حين انصرف الدروز إلى تعقب الأمراء الشهابيين فقتلوا منهم ومن أعيان النصارى اثني عشر كان من بينهم الأمير فندي شهاب حاكم راشيا<sup>(٢)</sup>.

وفي منطقة شرقي صيدا، تولى قيادة المسيحيين فيها يوسف المبيض من بلدة درب السيم في حين تولى قيادة الدروز قاسم يوسف حمادة أحد أبرز الرجال المساعدين للشيخ سعيد جنبلاط<sup>(٣)</sup>، وكان قد أرسله للمحافظة على أملاك الجنبلاطيين في سبلين بعد أن تعرضت للاعتداءات. وقد انضم إليه من أهالي اقليم الخروب الكثيرون. وشهدت بساتين صيدا معركة حامية بين الفريقين كاد أن ينتصر فيها يوسف المبيض، لكن انضمام أهالي صيدا إلى الدروز قلب موازين المعركة. وخطب مفتي صيدا في جموع المصلين محرضاً إياهم على الجهاد وقاتل النصارى<sup>(٤)</sup>، حتى أنه خرج بنفسه من المدينة ليثير حماسهم وعصبيتهم<sup>(٥)</sup>. وفي خان الافرنج تجمع عدد كبير من مسيحيي صيدا وجوارها. ولو قيس وجود حامية عثمانية هناك، لتحقق وقوع مذبحة على غرار ما حصل في حاصبيا وراشيا ودير القمر، وفي منطقة جزين، ورغم محاولات الشيخ سعيد جنبلاط تهدئة الخواطر ومنع الفتنة من الامتداد إليها<sup>(٦)</sup>، إلا أن شيوخ الشباب الذين تولوا القيادة في كل قرية ودسكرة مسيحية، مثلوا دوراً كبيراً في تنشيط السكان وتشديد عزمهم القتالية. وهذا ما أدى إلى وقوع أحداث ومعارك انتهت بفرار المتقاتلين واختبائهم في الغابات أو بانتقالهم إلى جهات جبل عامل وتدمير أغلب

- (١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٦٣.
- (٢) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 200.
- (٣) أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٦٧. ومشافة، مشهد العيان، ص ١٦٢.
- (٤) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/78. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 191-192.
- (٥) مكاريوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ١٩٩ - ٢٠٠. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا، ص ١١٣.
- (٦) DUCROT, Op. Cit., p. 52.
- (٧) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٠٢.

قرى اقليم جزين وحرقتها<sup>(١)</sup>.

وفي مناطق المتن والساحل، استعر القتال بشدة، وشوهدت أوار الحرب من بيروت، وقام المسيحيون بالهجوم على قرى صليما وقرنايل وبتخنيه وعينداره<sup>(٢)</sup>. في حين أغار الدروز على بيت مري وعدة قرى أخرى. وتدخلت القوات العثمانية مشاركة الفريقين في السلب والنهب. وأحرقت دور الشهابيين في غير قرية كما اغتيل الأمير بشير قاسم ملح - بشير الثالث ذبحاً، بعد خروجه من بعبداء. وقام المطران طوبيا عون يحث أهالي دير القمر على مهاجمة القرى الدرزية في الشوف. وأرسل مندوباً من قبله إلى طانيوس شاهين يستعجله في القدوم نحو الجنوب. وأرسل أيضاً يوسف الشنتيري إلى المتن والقاطع لجمع المقاتلين<sup>(٣)</sup>. ووصلت نجدة من كسروان قوامها أربعماية مقاتل<sup>(٤)</sup> بقيادة شجعان العضيبي. لكن الدروز أوقعوا بها على مرأى من قوات خورشيد باشا التي أرسلت لوقف الحرب وحماية السكان<sup>(٥)</sup>. وكانت معركة العبادية من أكبر المعارك التي وقعت بين الطرفين في المتن. وقد برز من الزعماء الدروز المشاركين فيها محمود حسين تلحوق ونصر الدين عبد الملك وخطار العماد وابنه علي. في حين برز من النصارى بعض المشايخ الخازنيين وشجعان العضيبي. واستمرت معارك المتن عدة أيام تتالت خلالها النجيدات النصرانية والدرزية على السواء. وكان طانيوس شاهين قد حضر بجمهورية كبير إلى بلدة انطلياس ومن هناك تولى إرسال النجيدات العسكرية<sup>(٦)</sup>. وقد انتهت المعارك في تلك الجهات بنكبة بعبداء ووادي شحرور

- (١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٣ و ١٠٥. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 257 et 269.
- (٢) راجع الوثيقة رقم ٧١ في باب الملاحق. وفيها بعض تفاصيل عن معارك المتن. وما ورد فيها: «ثم نخبر جنابكم أنه من جملة تعديت أهالي زحلة، حضر جمهور وافر خيل وزلم قاصدين الجرد إلى قرية عينداره حيث موجود فيها جناب ولدنا علي بك ابن خطار بك العماد، فتوجه والده خطار بك ومحمود العيد وبيت عبد الملك تصادفوا هم وإياهم في وادي الدبور فبعناية الله كسروهم وبقوا وراهم إلى خان المريجات».
- (٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٣ و ٢١. أيضاً: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 235-236.
- (٤) انظر وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ٢٩١٠.
- (٥) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٩٢ - ١٩٧.
- (٦) الوثيقة رقم ٧١. أيضاً: إيكاريوس، نوادر الزمان، ص ١٢٧ و ١٣٨.



والحدث واللوزية وبيت مري وبرمانا وصليما والمتين، وفرار قسم كبير من الأهالي إلى بيروت طلباً للجوء والحماية<sup>(١)</sup>.

وكانت زحلة بعد أن تراجع مقاتلوها عن معارك المتن<sup>(٢)</sup> واندحارهم في المواقع التي جرت بجوار المدينة قد بدأت تتعرض للحصار من قبل التحالف الدرزي - الشيعي. وإذا كان الدروز قد نعموا على سكانها الذين بادروا بالهجوم على القرى الدرزية في المتن، فإن شيعة بعلبك والبقاع وجدوا في الحرب الدائرة فرصة لكسر شوكة الزحليين واستطالتهم على جيرانهم. وكانت حادثة حرقهم بلدة بريتال الشيعية سنة ١٨٥٥ بعد أن أعملوا السيف في سكانها والسلب والنهب في بيوتها، وتسليمهم والي دمشق الأمير سليمان الحرفوش الذي كان ملتجئاً إليهم سنة ١٨٥٩<sup>(٣)</sup> السبب المباشر لتدهور العلاقات الشيعية النصرانية، وانقسام عرى العلاقة الطيبة بينهما بعد أن حاربوا مشتركين وفي خندق واحد ضد الدروز في الحركات السابقة. وكانت القيادة الدرزية قد استعدت لتسديد ضربة قاصمة لزحلة وهي أمنع مواقع النصارى وإسقاطها عسكرياً، فحشدت أمامها قوات مشتركة من الدروز والشيعية والعرب بقيادة خطر العماد الذي اتخذ من قب الياس مركزاً لقيادته<sup>(٤)</sup>. وقدم الشيخ اسماعيل الأطرش على رأس ستمائة مقاتل بعد انتهاء معارك حاصبيا وراشيا<sup>(٥)</sup>. كما انضم إلى جانب الدروز بعض النصارى من الروم الكاثوليك من جنوب البقاع وبعض نصارى وادي التيم الذين شاركوا في معارك حاصبيا وراشيا. وقد بلغ مجموع القوى المحاصرة لزحلة نحو ٣٢٠٠ محارب<sup>(٦)</sup>.

وكانت إمكانية مساعدة زحلة سهلة على كل من يوسف كرم وطانيوس شاهين لكنهما تخلفا عن ذلك لأسباب سياسية وعسكرية<sup>(٧)</sup>. غير أن كرم وبعد

- (١) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٩٦ - ١٩٧. أيضاً: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٠٩.
- (٢) انظر الوثيقة رقم ٧١ المنشورة في باب الملاحق.
- (٣) عيسى اسكندر المعلوف. تاريخ زحلة، ص ١٩٠ - ١٩٢ و ١٩٦. انظر أيضاً: حسن عباس نصر الله، تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٤، ج ١، ص ٣٣٦ - ٣٤٠.
- (٤) انظر وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ١٢٠١٩. أيضاً: ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٠٣. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٢٠.
- (٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 205.
- (٦) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٢٢.
- (٧) فيليب حتى، تاريخ لبنان، ص ٥٣١.

أن دمر القرى الشيعية الواقعة في نواحي صنين وطررد سكانها «حتى لا يبقى هنالك أعداء في قلب البلاد بالذات»<sup>(١)</sup> قبع في بكفيا القريبة من زحلة متربصاً مكانه حتى انتهاء المعركة وسقوطها بيد مهاجميها<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى أن السبب الأساسي في تقاعس كرم عن نجدة زحلة ناتج عن رغبة سياسية أقلها تولي حكم القائمقامية النصرانية، والمحافظة على العلاقة الحميمة مع والي صيدا إذ خشي أن تؤدي مساعدة زحلة إلى إغضاب خورشيد فيبعده عن تحقيق رغبته تلك<sup>(٣)</sup>. وقد اعتبرت معركة زحلة من المعارك الفاصلة<sup>(٤)</sup>. وفاقت خسائر الدروز فيها خسائر النصارى فقتل منهم مئة وثمانون قتيلاً في حين قتل من الزحليين مئة وعشرون قتيلاً فقط<sup>(٥)</sup>. واعتبر المؤرخ الدرزي أبو شقرا سقوطها بيد الدروز في ١٤ حزيران فخراً عظيماً لما أبدوه من شجاعة وإقدام «يعجز عن وصفه القلم ويكل عن تبيان اللسان لأنه من كان يرى المقاتلين متساقطين على زحلة من حيث كانوا واقفين ويرى ما كان ينصب عليهم من قذائف الرصاص التي يشبه انصبابها البرد في أعالي الجبال يندهش لذلك المراءى العجيب ولا سبق إلى ظنه أن تلك الجماعة منقضة على زحلة لتفتحها عنوة بل يقول إن هؤلاء الرجال قربت مناياهم فهم إلى مصارعهم مسرعون وهم غير مباينين»<sup>(٦)</sup>. وقد كان لسقوط زحلة أثر سيء لدى قناصل الدول الأوروبية فطالبوا المسؤولين العثمانيين بوضع حد للأحداث والفتن، في حين تلقت الأوساط الرسمية والشعبية في بلاد الشام الخبر بالسرور والارتياح حتى أن أحمد باشا والي دمشق أمر بإقامة الأفراح وتنوير الشوارع احتفالاً بتلك

(١) LENORMANT, Op. Cit., p. 114.

دمر يوسف كرم ٢٨٤ منزلاً شيعياً في جرود جبيل ضمت ٥٦٩ غرفة وقدرت قيمتها ٥٦٣١٧٢ قرشاً.

راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٥٤٤ و ٥٠٤.

(٢) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 47.

أيضاً: هنري أبو خاطر، جمهورية زحلة، ص ١٧٦ - ١٧٨. وعيسى اسكندر المعلوف، تاريخ زحلة، ص ٢٠١ و ٢٠٤ و ٢٠٩.

(٣) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 338-339.

(٤) انظر الوظيفة رقم ٧٢ في باب الملاحق.

(٥) المعلوف، تاريخ زحلة، ص ٢٠٩.

(٦) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٢٧.



المناسبة<sup>(١)</sup>.

بعد سقوط زحلة لم يبق من التجمعات النصرانية الكبيرة سوى دير القمر<sup>(٢)</sup>، وهي بلدة كبيرة يقطنها الدروز والنصارى. وكان الدروز فيها يشكلون ربع سكانها في حين كان النصارى يشكلون الثلاثة أرباع. وقد مال هؤلاء نحو الهدوء والسكينة منذ أحداث بيت مري سنة ١٨٥٩ وذلك محافظة منهم على ازدهار مدينتهم وتقدم تجارتها<sup>(٣)</sup>، ومراعاة لوضعها الجغرافي وموقعها في وسط بلاد الدروز. وكانت تخضع لسلطة متسلم عثماني حسب مقررات شكيب أفندي سنة ١٨٤٥ بعد أن رغبت النصارى في التخلص من حكم الأعيان الدروز وأن لا تكون البلدة مقراً لأي منهم<sup>(٤)</sup>. وقد سعت للاستقلال والسيادة عن قائممقامية الدروز بتوجيه من البطريرك الماروني والقنصل الفرنسي بوره. ورغم خضوعها لسلطة متسلم عثماني يرتبط مباشرة بوالي صيدا، إلا أن وضعها القانوني والسياسي ظل موضع خلاف وتجاذب بين الدروز والنصارى حتى عشية حرب ١٨٦٠ الأهلية. وكان النكديون حكام دير القمر الأساسيون يطمحون في العودة إلى حكمها والإقامة فيها. وعندما حاول بشير نكد بناء منزل له في ضاحية البلدة سنة ١٨٥٤ منعه الديريون من ذلك فكانت عبارته الشهيرة «سأبني بيتي من

(١) ميخائيل مشاقفة، مشهد العيان، ص ١٧٢ - ١٧٣. أيضاً: مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٢٤. لا عجب فيما أتاه أهالي دمشق من احتفالات وتنوير إذ «إن ما كان يقدم عليه أهالي زحلة تجاه المسلمين القادمين من دمشق والمارين بزحلة من إيذاء في عقيدة أي مسلم صاحب حاجة في أثناء مروره بزحلة لأمر رهيب. فقد كانوا يشتمون دينه ونبيه وصحابته رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويسمون كلاهم بأسماء الأنبياء وعلماء المسلمين بالإضافة إلى انعدام الأمن في منطقة زحلة». انظر: مقدمة نواذر الزمان، ص ٦٤.

(٢) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

انظر يوميات جميع الوقائع لدى: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 257-260.

(٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

(٤) أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٧٠ - ١٧١. انظر الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ١، ص ١٢٢.

جهاجم نصارى أهل دير القمر<sup>(١)</sup> تعبيراً عما كان يعانيه من أسى وشعور بالجوهر والنكران.

ولم تكن الأحداث السياسية والوقائع العسكرية التي جرت حتى ذلك التاريخ لتساعد على تحييد دير القمر. فقد شارك بعض مسيحييها في حرب المتن التي باشرها مقاتلو زحلة. وتؤكد الوثيقة رقم ٧١ على هذا الأمر. «... فحين فهموا أهالي دير القمر طلعوا يغتالوا العرقوب، فصادفهم جناب ولدنا ملحم بك عماد فوق عين عزيمة وتحاربوا حالاً كسروهم وقامهم إلى أن دخلهم لدير القمر وحضر بشير بك (أبو نكد) من جهة عين المزاريب وبيت حمادي وحصروهم في بلدتهم هذه».

وجرت اتصالات سياسية عشية معركة زحلة لتحقيق الصلح بين المتقاتلين. ويذكر القائممقام بشير أحمد في رسالة وجهها إلى البطريرك بولس مسعد، أن القائممقام الدرزي الأمير محمد أرسلان يبذل جهده للتهذئة وتحقيق السلام «وأن الذي يمكنه اقناع الدروز به وإرجاع الدروز الحوارنة لأجل إجراء المصالحة بين الطرفين هو أن يكون الصلح الآن مثل الصلح الذي حصل في السنة الواحد والستين<sup>(٢)</sup> (صلح الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥). لكن الاتصالات التي اتخذت من صلح سنة ١٨٤٥ أساساً لوقف الحرب وتحقيق السلم والمصالحة جوبهت برفض قاطع من قبل الفريق المسيحي وخصوصاً البطريرك بولس مسعد<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن الشيخ سعيد جنبلاط صاحب الكلمة النافذة بين الأعيان الدروز كان يميل إلى مهادنة دير القمر وتحقيق الصلح معها، وربما كان هذا الموقف نتيجة الاتصالات التي جرت والضغوطات التي مورست عليه من قبل القناصل الأوروبيين وبعض الأعيان النصارى<sup>(٤)</sup>. وجاءت مفاوضة الشيخ سعيد للأعيان

(١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٢١.

(٢) انظر تفاصيل هذه الأمور في الوثيقة رقم ٧٢ المنشورة في باب الملاحق.

(٣) راجع جواب البطريرك مسعد على رسالة القائممقام بشير أحمد في الوثيقة المنشورة تحت رقم ٧٣.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٧٥. لا يخفى أن مأزق الشيخ سعيد جنبلاط كان يكمن في محافظته على سياسة متوازنة بين تيارين مختلفين. الأعيان الدروز وقناصل الدول الأوروبية. فبعض أعيان الدروز كانوا يميلون إلى سياسة متشددة تؤول إلى فرض سيادتهم على جميع المناطق المختلطة. وهذا الأمر لا يتسنى =



المسيحيين وتفردته بالتعهد لهم بالجلاء عن دير القمر<sup>(١)</sup> لتثير الشيخ بشير النكدي فاتهم الشيخ سعيد بسعيه إلى فصل دير القمر عن اقليم المناصف التابع للإقطاع النكدي وضمها بموافقة الديرين إلى الشوف لتصبح تحت حكم الجنبلاطين، فصمم على أخذ دير القمر<sup>(٢)</sup> بالقوة وإخضاعها بحد السيف<sup>(٣)</sup>. رغم التعهد السوري الذي أعطاه متسلم دير القمر العثماني إلى أهالي البلدة<sup>(٤)</sup>.

استبسل نصارى دير القمر في معاركهم الأولى. ونظراً لمناعة حصونهم، فقد أوقعوا بالدروز خسائر فادحة. ففي إحدى المعارك خسر الدروز ٤٧ قتيلًا قبل أن يقتل أحد منهم<sup>(٥)</sup>. وبحكم كون البلدة مشتركة بين الفريقين، كانت العمليات القتالية تحصل بين البيوت، إلى أن شدد الدروز حصارهم في ١٩ حزيران بعد أن اكتمل عددهم وانضمت إليهم جماعات من قرى اقليم الخروب وخصوصاً من «برجى وبعاصير»<sup>(٦)</sup> فقطعوا الطرقات المؤدية إلى البلدة، وهاجموا القسم المسيحي

لهم إلا بتسديد ضربة عسكرية للمشروع السياسي الذي طرحته الكنيسة، والذي ما انفكت تطالب بتحقيقه من خلال إخضاع المناطق المختلطة إلى سلطة القائمقام المسيحي. وقد استمرت في هذا الطرح حتى بعد معركة زحلة رافضة الصلح على أساس صلح عام ١٢٦١هـ/١٨٤٥م. في حين أن القناصل كانوا يتبنون سياسة التهدة وتسكين الأمور مع إبقاء الوضع السياسي على ما هو عليه من التآزم والتصيد ودون إيجاد حل جذري له بغية إبقاء مداخلاتهم في الشؤون السياسية الداخلية لكلا الفريقين. وقد جاءت مراسلة مور القنصل الانكليزي في سوريا في العشرين من حزيران سنة ١٨٦٠ عشية حرب دير القمر لتؤكد على استمرار سياسة القناصل في إعادة الأمن والهدوء إلى الجبل ولكن من دون إيجاد حل جذري للصراع السياسي والعسكري الدموي المتفجر بين السكان بشكل حرب أهلية مدمرة.

(١) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٧٦ في باب الملاحق. وهي عبارة عن تقرير مفصل وضعه وكيل الخواجة برد الأميركاني في دير القمر حول أحداث البلدة.

(٣) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١١٨.

(٤) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178. Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 160-162.

(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١١٦. أيضاً: بوديكور، دور فرنسا، ص ١٠٨. واسكندر ابكاريوس، نواذر الزمان، ص ٢١٢.

(٦) انظر الوثيقة رقم ٧٦، أيضاً: الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

منها، واحتلوه في اليوم التالي بعد معارك لا تخلو من حدة. وكان مقاتلو النصارى قد هزموا نفسياً قبل أن يهزموا في ساحات الوغى بسبب الأجواء العامة التي سيطرت عليهم في أعقاب سقوط زحلة. فضلاً عن قسوة الحصار وفقدان الإمدادات وعجز القيادة السياسية والعسكرية وشيوع أن ما يجري في جبل لبنان هو تنفيذ لأمر السلطان بالقضاء على جميع النصارى<sup>(١)</sup>.

وكما حصل في حاصبيا وراشيا فقد احتمى السكان بعد سقوط المدينة في السراي حيث كانت تقيم فيها حامية عثمانية. لكن هذه الحامية بدل أن تحمي اللاجئين وتحول دون التعرض لهم، عمدت إلى ارتكاب مجزرة بهم<sup>(٢)</sup> على مرأى من الضابط العثماني عبد السلام بك. كذلك حصلت مجزرة أخرى في سراي بيت الدين<sup>(٣)</sup>.

كان التنسيق العثماني - الدرزي واضحاً وجلياً في جميع مراحل الأزمة وعند مفاصلها الأساسية<sup>(٤)</sup>. فقد كان بإمكان العثمانيين وبقدرة عسكرية أقل مما لديهم أن يحولوا دون تلك المعارك ويمنعوا الكثير من أعمال القتال والمحاربة. لكن كانت لديهم تعليمات بتجاهل الفرقاء وتركهم يدمرون بعضهم بعضاً وإذا توقفوا عن ذلك فعليهم بالدفع والتحريض<sup>(٥)</sup>. وتبدو واضحة ظاهرة تعاطف العثمانيين مع الدروز من خلال بعض المساعدات التي قدموها لهم بهدف الإبقاء على التوازن الدرزي - المسيحي في الجبل واستنزاف الفريقين حتى النهاية. وكان

(١) مشاققة، مشهد العيان، ص ١٥٨.

Documents Diplomatiques, T. 10, p. 275.

(٢) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 164.

(٣) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

أيضاً: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٨٠ - ١٨١ و ١٨٤، واسكندر ابكاريوس، نواذر الزمان، ص ٢١٩، وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٠١ و ١٠٣.

(٤) هاني فارس، النزاعات الطائفية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥) LENORMANT, Op. Cit., p. 16.



أحمد باشا والي دمشق لا ينفك يردد «اللهم أهلك الكافرين بالكافرين»<sup>(١)</sup>. وقد اتسم كل من الدروز والموارنة بميزات مختلفة. فالموارنة كانوا متفوقي العدد كثيري الرؤساء قليلي الانضباط، في حين كان الدروز الأدق تنظيماً والأوفر جرأة والأكثر طاعة للرؤساء<sup>(٢)</sup>. وهذا ما سمح للحرب الأهلية أن تستمر مدة ليست بقصيرة أتت في خلالها على كل شيء من بشر وحجر واقتصاد<sup>(٣)</sup>. ولو قصد العثمانيون وقفها لتمكنوا من ذلك بسهولة إذ كان لديهم في بيت الدين ودير القمر نحو تسعمائة جندي مزودين بالأسلحة والمدافع<sup>(٤)</sup> فضلاً عما كانوا يمثلونه من هبة الدولة وسؤدها باعتبارهم الجنود السلطانية. ومما يؤكد وجهة النظر هذه لجهة ضلوع العثمانيين بما كان يجري حصول المجازر وعمليات الذبح في السرايات أي في أماكن تواجد الحاميات العثمانية النظامية. ففي حاصبيا وراشيا ودير القمر وقعت مجازر بحق المسيحيين بعد أن استدرجوا إلى داخل السرايات<sup>(٥)</sup>. حتى أن شاهين مكاربوس في كتابه حسر اللثام عن نكبات الشام اعتبر أنه «لم يتخلص من دير القمر بغير واسطة الدروز أكثر من خمسة أشخاص وقليل من قتل من أهالي دير القمر خارج سرايا الحكومة ولم ينج أحد ممن كان ملتجئاً إليها من النصارى»<sup>(٦)</sup> أما قتلى المسيحيين في الحروب التي وقعت فكانوا متساوين تقريباً مع قتلى الدروز إن لم يكونوا أقل منهم<sup>(٧)</sup>. ويؤكد بوجولا Poujoulat الشديد العداء للدروز هذه الحقيقة فيعتبر أن معركة زحلة كانت معركة بكل معنى الكلمة وليست مذبحة، ويعزو سبب عدم وقوع مذبحة إلى عدم وجود حاكم عثماني فيها وما يستتبع وجود هذا الحاكم من قائد وحامية عثمانيين<sup>(٨)</sup>. ومما يذكر في هذا المجال أن بعض النساء حضرن إلى خيمة فؤاد باشا وقدمن إليه

(١) مشاققة، مشهد العيان، ص ١٧٣.

(٢) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ٧٩.

(٣) انظر وثائق المديرية العامة للآثار المتعلقة بخسائر أطراف الصراع وخصوصاً الوثائق رقم: ١٢٠٢١ و ١٥٠٩٠ و ١٥٠٩٣ و ١٤٤٣٨ و ١٤٤٤٥، والسجلان رقم ١٠٢٨ و ١٠٢٩.

(٤) الوثائق البريطانية: FO 226/134, 135178. انظر أيضاً: اسكندر إيكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢١٦ و ٢٣٨، وشاهين مكاربوس، حسر اللثام، ص ١٧٧.

(٥) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٠٥. POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 156.

(٦) مكاربوس، حسر اللثام، ص ٢٩٧.

(٧) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٠٠.

(٨) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 206.

عريضة باسم أرامل بيت الدين عُدّن فيها الفظائع التي ارتكبتها الجنود العثمانيون بحق المسيحيين في دير القمر وبيت الدين ومعاصر بيت الدين وغيرها من القرى المجاورة، إذ كانوا يقومون بأعمال القتل والنهب والتعذيب وتقطيع الأطفال وهم أحياء، كما ذُكرت العريضة بفظائع قائد الحامية عبد السلام بك وما ارتكبه من قبائح وجنایات<sup>(١)</sup>.

وكانت سمة الحرب، الجرح والقتل والنهب والسلب وحرق الممتلكات، وقد مارسها الدروز والموارنة على حد سواء وهي وإن كانت مستقبحة في أي زمان ومكان إلا أنها كانت شائعة وطبيعية لجأ إليها الفريقان ومارسوها دون حرج أو سؤال. وقد تطرف الدروز في ممارستها وقسوا في حروبهم لشعورهم أن الحرب تستهدف وجودهم وكيانهم حتى تغيرت عواطف الدول تجاههم وتعرضوا للنقد والملامة.

وكما تقابل الحسنة بالحسنة، والسيئة بالسيئة فقد كان لكثير من المسلمين دروزاً وشيعة وستة مبرات وأبادٍ بيضاء في حماية النصارى من شرور هذه الحرب أقدموا عليها لدوافع إنسانية ومكرمات دون منة أو انتظار جزاء. فالشيخ سعيد جنبلاط تدخل عدة مرات للحؤول دون الفتك بالنصارى، ونقل الكثيرين منهم من دير القمر إلى المختارة<sup>(٢)</sup>. وهو لم يترك وسيلة لكي يفهم النصارى نيات الدولة نحوهم فلم يفهم إلا قلة منهم<sup>(٣)</sup> فحمى كل من لجأ إليه، وأمسك جماعته في الشوف فلم يسمح لهم بالاشتراك في قتال النصارى، ومنع الهجوم على كسروان سنة ١٨٤٥. وحمى الذين اعتقلهم من النصارى الذين شاركوا في القتال وفي إحراق القرى الشوفية فأرسلهم إلى السجن ولم يسمح بقتلهم<sup>(٤)</sup> فضلاً عن

(١) مارون رعد، لبنان من الإمارة إلى المتصرفية، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ و ٣٠٧ - ٣٠٩.

(٢) انظر الوثيقتين رقم ٧٥ و ٧٦ في باب الملاحق.

(٣) أيضاً: الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178 and 226/133 135178.

(٤) وشاهين مكاربوس، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص ٢٩٦.

(٥) شاهين مكاربوس، حسر اللثام، ص ٢٩٥.

(٦) محمد خليل الباشا، مخطوطة سلاح الباغي قاتله، تعليق على كتاب حسر اللثام عن نكبات الشام لشاهين مكاربوس، الورقتان ٥٥ و ٥٦. (مكتبة صاحب المخطوط).



تدخله غير مرة لمنع عمليات الثأر ضد المسيحيين، وتكفله بملاحقة الجناة بنفسه<sup>(١)</sup>. وتؤكد التقارير المنشورة في المراسلات الاجتماعية - الاقتصادية لزعماء جبل لبنان على سلامة موقف الشيخ سعيد وحميته لنصارى الجبل من خلال التنويه بخدماته ورسائل الشكر المقدمة إليه من النصارى أنفسهم ومن القنصل الانكليزي مور<sup>(٢)</sup>.

أما الأمير محمد أرسلان فقد دعا إلى الهدوء والسكينة، وآلف بين الدروز والنصارى في منطقة اقطاعته<sup>(٣)</sup>. كما حمى خليل الجاويش وعائلته في دير القمر<sup>(٤)</sup>. وكان كثيرون من نصارى دير القمر قد لجأوا إلى خلوات بيت القاضي والشيخ بشير نكد والشيخ أبي يوسف حمد محمود من كفر قطرة الذي حمى سبعين رجلاً واجتهد في أمر مساعدة نصارى دير القمر وإنقاذهم من الهلاك<sup>(٥)</sup>. كما حمى الشيخ بشير النكدي جماعة وأرسلهم مع الذين كانوا في مدرسة البروتستانت وفي خلوات آل القاضي إلى معلقة الدامور ومنها أخذوا إلى بيروت على متن مراكب فرنسية<sup>(٦)</sup>، وعني مشايخ آل نكد وحمادة بإيصال نساء دير القمر بعد نكبتها إلى مدينة بيروت وكان عددهن نحو ألفي امرأة تم تسليمهن إلى قبطان انكليزي<sup>(٧)</sup>. وحموا أيضاً نصارى الدامور والشحار وخصوصاً قاسم نكد فسلمت على يده الدامور. وقد كافأه المطران طوبيا عون بأن ساعده على نيل وظيفة رئيس

- (١) اسكندر ايكاريوس، بواذر الزمان، ص ١٠٣ ١٠٦.
- (٢) حسن سليم هشي، المراسلات الاجتماعية الاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون، ج ٣، ص ١٣٠ - ١٣٦.
- (٣) الوثيقتان رقم ٧٢ و ٧٣، وموضوعهما تحقيق الصلح بين الدروز والنصارى على أساس صلح ١٢٦١هـ (١٨٤٥م) ومداخلة الأمير بشير أحمد به، ورد البطريك بالإصرار على «إجراء المباحثة والمحاكمة» وفي الوثيقتين تأكيد على دور قائم مقام الدروز الأمير محمد أرسلان الذي يعمل «لأجل الامتناع عن الحرب ومعاطاة وسائل الصلح». إنه «من ابتداء هذه الحركة (حرب ١٨٦٠) لحد الآن باذل جهده بالتسكين والتأليف وحسم أبواب الخلاف حياً بالسلامة والحمية والغيرة الوطنية»...
- (٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣١.
- (٥) شاهين مكاربوس، حسر اللثام، الملحق، ص ٢٩٧.
- (٦) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.
- (٧) الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/134, 135178.

ديوان التحقيق بعد رجوعه من منفاه في بلغراد<sup>(١)</sup>. وقام الأمراء آل ناصر الدين بحماية مسيحيي بلدة كفرمتى وجوارها، فخصهم الجنرال دي بوفور بثناء الدولة الفرنسية وشكرها<sup>(٢)</sup>، كما أن دروز دير القمر أجاروا جيرانهم النصارى ولولا مساعدتهم وحميتهم ل زاد عدد القتلى أضعاف ما هم عليه<sup>(٣)</sup>.

وقام جماعة من آل عبد الصمد بحماية الشيخ غندور السعد ولفيفه خلال انتقالهم من دير القمر إلى عين تراز. كما حمى الشيخ حسين عبد الملك دير سير الواقع قرب بلدة بتاتر وأقام عليه ناطوراً يحرسه ويحرس غلاله<sup>(٤)</sup>. وكان لقاسم سلمان صالح في تلك الحوادث مواقف مشرفة إذ أرسل رجاله للمحافظة على النصارى في منطقة نفوذه رأس المتن وجوارها<sup>(٥)</sup>. وفي منطقة راشيا حمى خزاعي آغا العريان جماعة من نصارى راشيا الوادي، ثم عمد إلى تأمين انتقالهم إلى دمشق بعد اشتداد الضغط عليه<sup>(٦)</sup>. وخلافاً لما تدعيه بعض المصادر التاريخية فقد كان للست نايفة جنبلاط دور إنساني مهم إذ عملت على حماية نصارى حاصبيا، وانتزعت بعضاً منهم من أيدي الجنود العثمانيين<sup>(٧)</sup>، ووفرت الإقامة في دارها

- (١) انظر نسب النكدي، مخطوطة سيرة الأسرة النكدي، ص ١٦٩. كان بعض حساد قاسم نكد يهتمونه بالميل نحو النصارى فلقبوه «الخوري يوحنا»، المصدر ذاته، ص ١٦٩.
- (٢) أمين آل ناصر الدين، الأمراء آل تنوخ، بيوتهم، فروعهم، مواطنهم، أخبار رجالهم، مجلة أوراق لبنانية، الجزء الثاني، شباط ١٩٥٧، ص ٨٩ - ٩٠.
- (٣) ويورد شاهين مكاربوس هذا النص: «ولما كان هذا مبدأ الدروز، فقد عني مشايخهم من آل أبي نكد وحمادة بإيصال نساء دير القمر... إلى مدينة بيروت. وساقوا منهن حوالي ألفي امرأة... وحدث أنه وصل ميناء بيروت في تلك الأيام سفيتان انكليزيتان فلما علم بهما الدروز أرسل أحد مشايخهم إلى أمير البحر في إحداها يطلب إليه أن يرسل بعض رجاله لاستلام النساء... فجاء إليهن ولما رأيتهن ترامين على أقدامهن وهن يولولن ويندبن من فقدان ويصحن قائلات: إن الترك فعلوا بنا كل هذه الفعالة، الترك قتلوا رجالنا، الترك نهبوا أموالنا... ولم يذكروا الدروز بشر فشهدن بذلك على توحش الأتراك وظلمهم». انظر مكاربوس، حسر اللثام، ص ٢١٦ - ٢١٧.
- (٤) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣١.
- (٥) لحد خاطر، آل السعد في تاريخ لبنان، ص ٢٢١ و ٢٢٨.
- (٦) فارس سعادة، الموسوعة الانتخابية، ج ١، ص ٣٠١.
- (٧) مكاربوس، حسر اللثام، ص ١٦٥. أيضاً: LENORMANT, Op. Cit., p. 59-60.
- (٨) LENORMANT, Op. Cit., p. 159 et 185. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٨٤ و ١٠٤. وشاهين مكاربوس، حسر اللثام، ص ١٥٦ - ١٥٧. راجع أيضاً الوثائق البريطانية: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/140, 135178.



لأربعماية من النساء والرجال والأطفال ثم أوصلتهم بنفسها إلى المختارة قبل أن يتم تأمينهم إلى صيدا<sup>(١)</sup>. وقد كان لهذه الإجراءات الإنسانية أثرها في تخفيف ويلات الحرب، كما كانت مقدمة للصلح الذي رعاه خورشيد باشا بين الدروز والنصارى وتم التوقيع عليه في السادس من شهر تموز سنة ١٨٦٠.

#### د - صك المصالحة بين الدروز والموارنة:

شعر خورشيد باشا بفداحة الخطب الذي حصل في جبل لبنان. فاندفع وراء فريقين النزاع للحصول منهما على وثيقة الصلح<sup>(٢)</sup>. وقام مساعدو خورشيد باشا بوضع نصوص صك المصالحة تحت شعار «تناسي الماضي» و «مضى ما مضى». وقد تميز هذا الصك بميزتين مهمتين أولاهما عدم المطالبة بالتعويضات الناتجة عن خسائر الحرب وإعادة المهجرين إلى بيوتهم وأملاكهم<sup>(٣)</sup>، وثانيهما اعتراف المسيحيين بأن ما حصل بينهم وبين الدروز كان حرباً أهلية وليس مجازر ومذابح. هذه السياسة الماهرة التي تمت بتخطيط من خورشيد باشا والقنصل البريطاني مور والشيخ سعيد جنبلاط كان لها حظ كبير من النجاح لولا وقوع مجزرة دمشق في ٩ و ١٠ تموز فانقلبت الأوضاع رأساً على عقب واستتبع ذلك تدخل أوروبي كان من شأنه أن اتخذت قضية جبل لبنان مجرى جديداً<sup>(٤)</sup>.

حاول خورشيد باشا طوال الفترة اللاحقة لاجتياح دير القمر أن يقنع الزعماء المسيحيين بالتوقيع على شروط الصلح. لكن بعضهم رفض ذلك إذ كانت هناك شروط أخرى حاول خورشيد باشا أخذ موافقة المسيحيين عليها كالاقرار بمسؤولية النصارى عن الحوادث وأن استقلال جبل لبنان الذاتي قد جلب عليه

(١) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢) وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الوثيقة رقم ١٢٠٢٠.

(٣) انظر عهد الصلح بين الدروز والموارنة الموقع في بيروت بتاريخ ٦ تموز ١٨٦٠. المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٠٩ - ١١١.

LENORMANT, Op. Cit., p. 201-202. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 199 et 201.

ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 343-345.

(٤)

الفوضى والاضطراب. لكن تصلب المسيحيين حال دون توقيع الصلح كما أرادته والي صيدا فاستبعدت بعض بنوده. وشعر القائمون بشير أحمد بمسؤوليته في التوقيع فحاول إشراك البطريرك بذلك<sup>(١)</sup> بتوسط قنصل فرنسا بونفيليو. لكن البطريرك بقي على موقفه الرفض لشروط الصلح كما وردت أعلاه<sup>(٢)</sup>، كما رفض الخوري يوحنا الحاج قاضي طائفة الموارنة التوقيع على وثيقة الصلح بحجة «أن هذا الأمر لا مدخل لنا به إذ إن الصلح بعد الحرب يصير بين المتحاربين ولسنا منهم بل صلح كهذا يصير ما بين رؤساء الشعب لا بين قضاته ويشهد لذلك الصلح الذي جرى سنة ٦١ (أي صلح سنة ١٨٤٥) الذي طائفة الدروز الآن لا ترتضي بالصلح إلا بموجبه»<sup>(٣)</sup> فكان أن تم التوقيع عليها في السادس من تموز من قبل القائمين الدروزي والمسيحي وأصحاب الإقطاعات وأعضاء الديوان الوكلاء وبعض أعيان البلاد<sup>(٤)</sup>.

قد يتبادر للذهن أنه بتوقيع الصلح بين الفريقين انتهت كوائن جبل لبنان. لكن وقائع الأحداث ومعطياتها آنذاك كانت تكذب هذا الافتراض. ونقاط الاختلاف بينهما كانت لا تزال عالقة. فالكنيسة ظلت على موقفها السياسي رغم خسارتها الحرب وتدمير القرى الدروزية والمسيحية وتهجير السكان النصارى وانتقالهم للاستقرار في الأماكن السكنية المتجانسة طائفيًا<sup>(٥)</sup>. والأعيان الدروز احتفظوا بكافة امتيازاتهم المقاطعية. وكانت كسروان تخضع للسلطة الفلاحية التي نجحت قبل سنة في فرض سلطتها عليها. فاعتبر أن نجاح الثورة الفلاحية فيها يعني تقويض النظام المقاطعي السائد في جميع ولايات السلطنة العثمانية، وربما

(١) الوثيقتان رقم ٧٢ و ٧٣، وفيهما شروط الصلح القائم على أساس صلح ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، ورد البطريرك أنه لا يمكن إجراء الصلح على هذا الأساس «لتعلقه بحقوق كثيرين من إكليروس ومن طوائف مختلفة» وأنه لا بد من «إجراء المباحثة والمحكمة عن هذه الخصومات بمقتضى القوانين العادلة».

(٢) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 343-345.

(٣) انظر الوثيقة رقم ٧٤. وهي جواب الخوري يوحنا الحاج قاضي طائفة الموارنة في المجلس إلى قائمقام النصارى الأمير بشير أحمد لتمنعه عن إمضاء صك المصالحة بين الدروز والنصارى.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١١١.

(٥) الوثيقة رقم ٧٣، وهي جواب البطريرك بولس مسعد إلى القائم بشير أحمد حول الصلح وأحداث زحلة ودير القمر.



قصد العمال العثمانيون وخصوصاً خورشيد باشا القضاء على نظام الحكم الجديد في كسروان فضلاً عن تسديد ضربة أليمة لأكثر المواقع النصرانية قوة ومعقلاً. ولئن ادعى يوسف بك كرم عندما قدم لنجدة زحلة وتخلفه عن ذلك أنه حمى كسروان فلا يستبعد أن يكون قوله هذا متأثراً عن الأنباء الشائعة آنذاك ومفادها أن دروز جبل لبنان وحلفاءهم قرروا التوجه نحو الشمال بهدف الهجوم على القائمة النصرانية بمساندة الأتراك ودعمهم لخطة الهجوم. لكن هذا لم يحدث وهجوم الدروز على كسروان لم يتحقق<sup>(١)</sup>.

لقد أسقطت المجزرة التي وقعت في دمشق في التاسع من شهر تموز سنة ١٨٦٠ جميع الاتفاقات التي حصلت في جبل لبنان. وأعادت خلط الأوراق من جديد وقضت على النظام الثنائي القائم، كما أعادت حل قضية الجبل إلى حلبة المفاوضات الدولية فطويت صفحة صك المصالحة الذي رعاه خورشيد باشا وسعيد جنبلاط والقنصل مور بانتظار الحل التوافقي الآتي حتماً من عواصم القرار الأوروبي وخصوصاً لندن وباريس وعاصمة السلطنة الآستانة.

### ثانياً: الفتنة في دمشق (تموز ١٨٦٠)

لا شك في أن ما حصل في دمشق ليس نتيجة طبيعية للأحداث والفتن التي حصلت في وقت سابق في جبل لبنان، بل هي فتنة تمت إلى الأجواء العامة الداخلية التي عمت المجتمعات المشرقية لشعوب السلطنة العثمانية، والدولية الناتجة عن سياسات الدول الأوروبية ومداخلتها في الشؤون الداخلية لهذه السلطنة. ونظراً لكون الأحداث الواقعة سواء في جبل لبنان أم في دمشق تستمد مؤثراتها وأسبابها من معين واحد يكمن في طبيعة العلاقة القائمة بين السلطنة العثمانية والدول الغربية، فإننا لن نخوض في أحداث دمشق لجهة وقائعها المادية وتفاصيلها الفرعية بل سنتناولها من حيث أسبابها ومبرراتها، وما أعقبها من اجتماعات دولية ومقررات انعكست بشكل أو بآخر على مشكلة جبل لبنان فغيرت في كثير من المعطيات التي تناولت قضاياها وخصوصاً لجهة تكريس البعد

(١) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٥٠.

الدولي في شؤون جزء مهم من أجزاء السلطنة العثمانية.

كانت تسود دمشق قبل الفتنة موجة من العداء السياسي ضد الغرب نتجت عن الشروط القاسية والقسرية التي فرضتها الدول الأوروبية على السلطنة في أعقاب حرب القرم. وقد قضت بإدخال إصلاحات على التشريعات والقوانين المعمول بها في الأراضي العثمانية، وتحديث أنظمتها ومبادئها ومساواة رعاياها بعضهم ببعض دون تفريق لجهة الجنس أو العرق أو الدين<sup>(١)</sup>. وقد لاقت هذه الدعوة معارضة قوية من القوى التقليدية المحافظة التي كان نشاطها يمتد على جميع أراضي السلطنة ومدنها ودساكرها. وعلت موجة من المعارضة الشعبية عبرت عنه بعداء شديد ضد القناصل الغربيين وخصوصاً القنصل الفرنسي<sup>(٢)</sup>، وضد الرعايا الذميين والنصارى منهم بشكل خاص إذ كان أغنياء أهل الذمة<sup>(٣)</sup> يشكلون نواة الطبقة البورجوازية الناشئة بحكم علاقاتهم التجارية مع الأفرنج «ومعاطاتهم لتجارة الحنطة والشعير وسائر الحبوب، والسمن والصوف والقطن» فكان صراع البورجوازية الناشئة والمؤلفة عموماً من التجار المسيحيين والقوى التقليدية المؤلفة من أصحاب العهديات الإقطاعية والقوى العسكرية الحاكمة والرجعية الدينية قد اتخذ شكلاً طائفيّاً أدى إلى فتنة دمشق الدموية<sup>(٤)</sup>. لقد تقاطعت نظرة القوى التقليدية والرجعية في محافظتها على النظم الشرعية والقانونية مع تطلعات القوى البورجوازية الناشئة وما تمثله من اقتصاد وتجارة ورأسمال. وكانت هذه الفئة وغالبيتها من نصارى المدن والمحطات التجارية الكبرى<sup>(٥)</sup>، في حين كانت الفئة

(١) راجع بهذا الخصوص ما تضمنته سياسة التنظيمات الخيرية لجهة المساواة لدى:

Ed. ENGELHARDT, La Turquie et la Tanzimat ou Histoire des Reformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours, 2 vols, Paris 1882-1884. Roderic H. DAVISON, Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876, Princeton 1963.

Bernard LEUIS, The Emergence of Modern Turkey, London 1861. Moshe MAOZ, Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861. The Impact of the Tanzimat on Politics and Society, Oxford, 1968.

(٢) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٢٨ - ١٣٠. اسكندر ايكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٧٠ و ٢٧٢ و ٢٧٦.

(٣) DUCROT, Op. Cit., p. 55.

(٤) عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 330.



الأولى من المسلمين من أرباب الحرف والمزارعين. لذلك اختلطت الأمور حتى بدت وكأنها نوع من الصراع الطائفي - الديني لكنه في حقيقته الجوهرية كان صراعاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بدأت ملاحه منذ أوائل القرن التاسع عشر وظهر واضحاً وجلياً خلال فترة الحكم المصري في بلاد الشام وكان انفجاره متوقعاً منذ سنة ١٨٤٠ لكنه تأجل فترة حتى انفجر بشكل مأساوي في فتنة دمشق سنة ١٨٦٠.

وكان قنصل<sup>(١)</sup> الدول الأوروبية يزيدون الأمور حدة وتعقيداً بمدخلاتهم اليومية في الشؤون السياسية وفي الأمور الحياتية الخاصة بالسكان<sup>(٢)</sup>. وكان هؤلاء يتصرفون كرؤساء دول ويحاولون فرض آرائهم واحترامهم بالقوة والعسف<sup>(٣)</sup>. فقنصل فرنسا مثلاً كانوا يكثرون من المراقبة والتشديد على الحكام العثمانيين، ويظهرون القوة والافتقار، ويغيطون الحكومة التركية في كل أمر حتى أن قنصل بيروت كان يحتم على المسلمين الوقوف له كما يقفون للوالي عند مرور عربته، فإذا لم يقفوا له نزل من العربة وجعل يجلداهم بسوطه جلدأ ويشتم أعز الأمور عندهم ويكثر من احتقارهم<sup>(٤)</sup>. وكان كثير من نصارى دمشق يتمادون في أذى غيرهم من المسلمين مستفيدين من الحماية القنصلية وخصوصاً القنصل الفرنسي<sup>(٥)</sup>. وكان ابراهيم باشا المصري خلال وجوده في بلاد الشام قد أعلن جملة اجراءات أبرزها إعلان مبادئ المساواة والعدالة بين مختلف الطوائف والملل والفئات. ويبدو أن بعض النصارى أساء فهم بعض الأمور فكثرت لديهم المظاهر الشاذة المخالفة لمبادئ الشريعة والأعراف الاجتماعية الإسلامية، فأنشأوا الخمارات وأقبلوا على تداول الخمر وشربه جهاراً في الأزقة والشوارع، راضين

(١) انظر تفاصيل الاستقبال الحار الذي وفره أهالي دمشق للقنصل الانكليزي جان فارن في كتاب: أسعد

الخياط، صوت من لبنان، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) انظر الوثائق البريطانية المدرجة تحت رقم: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, FO 226/122, 134540 and FO 226/94, 135098.

(٣) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، سياسة دمشق ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٣، هامش ص ١٧.

(٤) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٢٨.

(٥) مقدمة كتاب اسكندر ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٦٤.

بما ينشأ عنها من فواحش ومفاسد وهي عند المسلمين أمر عظيم. وأقاموا الاحتفالات والعروضات ولبسوا جميع ألوان الثياب وحملوا السلاح وركبوا الخيل. فكانت هذه التصرفات من الأسباب التي أدت إلى اضطراب الحياة الاجتماعية في دمشق<sup>(١)</sup>. وما جرى في دمشق جرى أيضاً في سائر مدن الشمال «فتشكلت لجان من المسلمين في بيروت وصيدا ودمشق وحلب وغيرها كانت تشكو من ضياع السلطة من يد الدولة الإسلامية وصيرورتها إلى يد الافرنج، وعزموا على إعادة مجد الإسلام وعزه مهما كلفهم ذلك وعولوا على قلب الحكومة التركية إذا كانت السبب في وصول الإسلام إلى تلك الدرجة المنحطة»<sup>(٢)</sup>.

شعر مسيحيو دمشق منذ أوائل شهر حزيران ١٨٦٠ بتوتر اجتماعي ملحوظ. ورغم اتصال أعيانهم بأحمد باشا حاكم المدينة ومطالبتهم بالمساعدة والحماية فإنهم لم يحصلوا على أية نتيجة<sup>(٣)</sup> إلى أن كان التاسع من شهر تموز حيث هوجم الحي المسيحي، وظلت أعمال القتل والنهب والحرق قائمة فيه لمدة أسبوع دون أن تبدي الحماية العثمانية المقيمة في الحي أية معارضة إزاء السفاحين أو أية حماية للسكان<sup>(٤)</sup>. وساهم كبار رجال الدين في تنشيط القتلة، وكان بعض شيوخ الإسلام والعلماء والوجوه البارزة في المدينة قد «انطلقوا متنكرين يشاركون في عمليات نهب الحي المسيحي». وقد تميز عمل الفاعلين بتوجيه ضرباتهم ضد المؤسسات الأجنبية إذ كان الشعور المعادي لهم قوياً جداً فدمروا القنصلية الروسية وأحرقوا أبنية قنصليات النمسا وبلجيكا واليونان والولايات المتحدة الأميركية وهولندا، وجرى نهب المنزل الذي كانت تشغله القنصلية الفرنسية. في حين سلمت قنصلية انكلترا وقنصلية بروسيا، وأحيط المقر الانكليزي بحراسة مشددة من الجنود العثمانيين. وعندما أحاط به جمهور المهاجرين أعلن أحدهم «هذا بيت صديق لنا»<sup>(٥)</sup>. وشارك في الفتنة فئات اجتماعية مختلفة بعضها كان في موقع

(١) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٣ - ٢٥٤. انظر أيضاً: رياض غنام، المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) مكاريوس، حسر اللثام، ص ١٢٩.

(٣) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٥٧.

(٤) ابكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٥) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 39.



القيادة وبعضها الآخر كان من المستفيدين في ضرب الحي المسيحي وإسقاط ما كان يمثل من مصالح اقتصادية واجتماعية في حين انجرت جماهير واسعة لا مصلحة لها في الصراع، فكانت متضررة من النتائج السلبية التي خلفتها الفتنة.

ويعتبر الحسبي وهو من المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة أن الفئات الاجتماعية التي شاركت في فتنة دمشق قد تألفت من التجار والباعة المستائين من المنافسة، والزعماء العسكريين الذين فقدوا سيطرتهم السابقة، والمهاجرين الأكراد وسكان الأرياف القاطنين ضواحي دمشق وغالبيتهم يعيشون في فقر مدقع، فأقبلوا على المشاركة في الفتنة بأمل الحصول على الغنيمة من الحي المسيحي. كما شارك أيضاً في الهجوم أعداد كبيرة من الحرفيين العاطلين عن العمل بسبب تراجع حرفهم أمام منافسة البضائع الأوروبية التي كان يستوردها التجار المسيحيون<sup>(١)</sup>. هذه الجماهير الواسعة كانت بقيادة الزعماء الذين حرصوا على أعمال الشغب وقد تولوا قيادتها في خلال الفتنة وكانت مزيجاً من رجال الدين المتزمطين وعلى رأسهم رئيس جماعة مسلمي دمشق الشيخ عبد الله الحلبي<sup>(٢)</sup>، وبعض ممثلي النخبة التركية الرجعية القريبة من الأوساط الحاكمة. إلا أن العبء الأكبر يقع على عاتق السلطات الرسمية وخصوصاً أحمد باشا الذي امتنع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة ربما تقصيراً وإهمالاً أو عمداً كردة فعل على تخفيض الآستانة للقوات العثمانية في ولاية دمشق<sup>(٣)</sup>. لكن الثابت أنه كان بإمكانه وقف الفتنة ومنع وقوع المذبحة، حتى أن بوجولا اعتبر أنه لم يكن في الحي المسيحي عند بدء المجزرة فيه وتنفيذ عمليات النهب والحرق إلا الجنود العثمانيون الرسميون والأكراد<sup>(٤)</sup>. وذكر بيكلار أن عديد حامية دمشق بلغ إذاك ٨٥٠٠ رجل عدا عن ٢٥٠٠ رجل من قوى الأمن والوحدات غير النظامية. وذكر رهفيوس مندوب دولة بروسيا في اللجنة الدولية أن بعض فصائل حامية دمشق جلت عن مواقعها

- (١) عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٥٥ - ٢٥٧.
- (٢) انظر عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ١، ص ٢٦٩، وج ٢، ص ١٠٠٨ - ١٠١٠.
- (٣) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص ٢٣ وما يليها.
- (٤) POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 332.

في الحي المسيحي فجأة وقبيل اندلاع أعمال الشغب بقليل<sup>(١)</sup> كما اعتبر نوفيكونوف «أن نشاط المخربين، كان يوجه سراً من القسطنطينية». في حين عدّ اسكندر ابكاربوس أن الحاكم التركي أحمد باشا كان له دور رئيسي في تحضير أعمال سفك الدماء «إذ كانت تتملكه الرغبة في القضاء على الطائفة المسيحية بدمشق»<sup>(٢)</sup>.

كانت خسائر الحي المسيحي جسيمة، فقد استمرت أعمال القتل والسلب والحرق ما يقارب السبعة أيام فقتل ربع سكانه أي ما بين خمسة أو ستة آلاف شخص<sup>(٣)</sup>. وتم تدمير أكثر من ثلاثة آلاف منزل. وقدرت الخسائر المادية بمليونين ليرة<sup>(٤)</sup> وكان مقدراً أن تكون الخسائر البشرية أكثر من ذلك لو لم يبادر الأمير عبد القادر الجزائري<sup>(٥)</sup> إلى حماية آلاف النصارى، فانتشرت جماعته في الحي المسيحي عاملة على نقل سكانه إلى دارته الواسعة القائمة في ضواحي دمشق. وقد استحق عبد القادر بعمله هذا شكر الدول الأوروبية جميعها فخصته بالهدايا والتحف والأوسمة تقديراً له على عمله الإنساني هذا<sup>(٦)</sup>. ويبدو أن وجود عبد القادر في دمشق منفياً من قبل الامبراطور نابليون الثالث، كان من ضمن خطة فرنسية رسمت معالمها في باريس قبل فترة. وكان يجري تحضيره للقيام بدور سياسي مهم في بلاد الشام على غرار ما كان يقوم به محمد علي باشا في بلاد مصر.

وكما قام الجزائري بحماية النصارى<sup>(٧)</sup> كذلك انبرى عشرات الأعيان والمشايخ المسلمين يسعون جاهدين لتخليص المسيحيين من براثن جلادهم فكان

- (١) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولة، ص ١٢٠.
- (٢) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٦٣ - ١٦٤. عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٥٧.
- (٣) ابكاربوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٧، مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٣٠ - ٢٣٥. عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٦٢. راجع أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 333 et 337, LAMMENS, La Syrie, Précis Historique, p. 310.
- (٤) تشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١١٦.
- (٥) انظر ترجمته لدى عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ص ٨٨٣ - ٩١٥.
- (٦) ابكاربوس، نوادر الزمان، ص ٢٥٦. راجع في المصدر ذاته ص ٢٧٧ بياناً بالكتب والرسائل التي وردت إلى الأمير عبد القادر الجزائري.
- (٧) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 214.



حي الميدان بدمشق في طليعة الأحياء المتنورة التي حمت الأبرياء وسجلت أياد بيضاء للشيخ عبد الغني الميداني الغنيمي، ومحمود أفندي حمزة، ومسلم الكزبري وأسعد أفندي حمزة والشيخ سليم العطار وسعيد آغا النوري وعمر آغا العابد وسعيد آغا المهاني وكثيرين غيرهم<sup>(١)</sup> من أهل العلم والمروءة ممن فتحوا بيوتهم لإيواء مواطنيهم المنكوبين. وكان من المتوقع أن تمتد الفتنة إلى سائر المدن الشامية وخصوصاً حمص وحماه وحلب وصيدا والقدس وعكا وبيروت، لكن محاولة نقل الفتنة فشلت إما بسبب موقف السلطة العثمانية في كل مدينة أو بسبب الموقف الأوروبي وتوارد السفن الأجنبية إلى السواحل البحرية<sup>(٢)</sup>.

أما يهود مدينة دمشق فقد وقفوا إلى جانب القائمين بالفتنة لا حباً بهم بل مداراة لأوضاعهم ووقاية لأنفسهم وأموالهم وكرهاً بالمسيحيين. فجميع الكهنة الذين قتلوا كان اليهود يرمونهم فوراً في النار ويحرقونهم. والذين كانوا يفعلون ذلك هم أنفسهم خطفوا كثيراً من الأولاد وأخفوهم لبيعهم كرقيق<sup>(٣)</sup>. فضلاً عن مشاركتهم في الاستيلاء على حوائج النصارى ومسلوباتهم، وشرائهم لها من سارقها بأبخس الأثمان<sup>(٤)</sup>. وقد زادهم ذلك غنى على غنى. لقد كان العداء مستحكماً بين النصارى واليهود في دمشق منذ فترة طويلة، وكان يهود المدينة على قدر كبير من السعة والغنى، ولو كان المسلمون والجنود غايتهم النهب والسرقة فقط، لوجدوا مغنماً وافراً في بيوت اليهود يوازي أضعاف ما حصلوا عليه من النصارى. ولا يستبعد أن يكون السبب القريب في عدم التعرض لليهود أو مسهم بأي سوء ونجاتهم من تلك الفتنة البشعة ما دفعوه من أموال إلى بعض

= ستناول شخصية الأمير عبد القادر الجزائري بشيء من التفصيل عند بحثنا مشاريع القوى الأوروبية لتنظيم سوريا في الفصل التالي.

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٣، ص ٨٩.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٦٤. أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 81-82.

(٣) انظر الوثيقة رقم ١٠ المنشورة لدى: LENORMANT, Op. Cit., p. 187. وهي وثيقة رسمية جرى تلقيها في أثينا حول مذابح دمشق ١٨/٦ تموز ١٨٦٠.

(٤) نعمان أفندي قساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، ص ٩١. Voir aussi: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 13.

الأعيان<sup>(١)</sup>. حتى إن المشاركين في المجزرة كثيراً ما كانوا يتلقون ترحيب اليهود بهم ويقدمون لهم الماء القراح المزوج بالسكر وعصير الليمون وماء الورد<sup>(٢)</sup>.

لقد أشارت بعض المصادر إلى دور مشبوه لليهود في فتنة دمشق، وتؤكد هذا الدور بشهادة الفئات الشعبية المسلمة والمسيحية، حتى أنه أُلقي القبض على بعض الشبان اليهود لثبوت مشاركتهم في الأحداث، وهذا ما حمل اليهود على الاستجداء ببرانت القنصل البريطاني في دمشق، والحكومة البريطانية في لندن. وقد أدت الوساطة مع فؤاد باشا إلى تغييب الدور اليهودي في فتنة دمشق وطمس أعمالهم المشبوهة فيها<sup>(٣)</sup>.

إن الأسباب التي ذكرت لنجاة اليهود وتملصهم من مسؤولية فتنة دمشق، تظل بنظرنا غير كافية، إذ إن هناك أسباباً أخرى أكثر جذرية وعمقاً يجب التفتيش عنها في القنصلية البريطانية في دمشق. ولعله من المنطقي ضرورة ربط ما جرى تجاه المؤسسات البريطانية ونجاتها من الخراب والتدمير، والموقف الإسلامي العام تجاه اليهود وربط ذلك برضى السلطنة العثمانية إزاء اليهود، وهو رضى لا يقتصر عليهم فقط بل يتناول الانكليز الذين ساعدوهم خلال حوادث سنة ١٨٦٠، وطمسوا بعض أعمالهم حتى أن برانت كتب إلى فؤاد باشا يرجوه أن تأمر حكومته «بعدم قبول شكاوى طائشة اتقاء اتهام اليهود في المستقبل بما هم براء منه»<sup>(٤)</sup>.

أعادت مجزرة دمشق خلط الأوراق من جديد، ووجدت الدول الأوروبية فيها معطى جديداً للتدخل. وكانت فرنسا من خلال سياسة نابوليون الثالث الشرقية تترقب الفرص لإثارة الإشكالات التي تسمح لها بإرسال قوات فرنسية إلى بلاد الشام، ووجدت بريطانيا في مجزرة دمشق عجزاً عثمانياً في تأمين أدنى المتطلبات التي نص عليها مؤتمر باريس وسياسة الاصلاحات العثمانية، فكان أن

(١) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١١٧.

(٢) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٧٩. عبد الله حنا، حركات العامة الدمشقية، ص ٢٧٤.

(٣) حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، جامعة الدول العربية، طبع في دار الأحد (البحري اخوان)، بيروت ١٩٧٨، ص ٥٥ - ٥٧.

(٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٨٤.



اتخذت قضية جبل لبنان منحى جديداً فأسقط ما بيد السلطنة العثمانية من صك مصالحة بين الدروز والنصارى، وأعيد البحث من جديد، ولكن هذه المرة على المستوى الدولي، وفي عواصم القرار بالذات، فكان ذلك بدء مرحلة جديدة من مراحل التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية.

### ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات

- استحالة حصر أسباب الحرب الأهلية في جبل لبنان في تصنيف واحد لأن أسبابها تتقاطع بين الداخل والخارج، والخاص والعام، وبعضها ما هو خفي مموه، والبعض الآخر معلن ومنظور. هذا بالإضافة إلى بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن توظيف الدول الأوروبية للمعطى الدولي في الشؤون المحلية.
- تبدو سياسة الكنيسة في تلك الفترة أكثر وضوحاً من الفترات السابقة، فقد ظهرت وكأنها تسير في خط تصعيدي تصاعدي لتنفيذ أهدافها السياسية معتمدة في ذلك على لجنة بيروت وبعض المطارنة كطوبيا عون وبطرس البستاني وسائر رجال الدين والكهنوت.
- اختمرت في هذه المرحلة سياسة الإصلاحات التنظيمية، وبدأت نتائجها بالظهور وهذا ما حل الفئات الرجعية المعارضة لتلك السياسة على التحرك المضاد، وقد تمّ التعبير عنه بتعصب عثماني انصب على المسيحيين في جبل لبنان ومدينة دمشق.
- تلاشت نتائج الثورة الفلاحية في بلاد كسروان، وأجهضت آثارها الاجتماعية بسبب انحراف القائمين بها وتحولهم من قادة لثورة فلاحية إلى قادة فتن طائفية إثر توجيههم على رأس القوى الفلاحية سنة ١٨٦٠ لنصرة المقاتلين المسيحيين في المناطق المختلطة.
- شكل صلح ٦ تموز ١٨٦٠ بين الدروز والموارنة برعاية خورشيد باشا، هدنة مؤقتة بين الفريقين لارتكازه على مقولة «مضى ما مضى» دون أي حل جذري لمنشأ الخلاف بين الفريقين المتصارعين. لكن المجزرة التي وقعت في دمشق في

- ٩ تموز ضد المسيحيين، أطاحت بصلح جبل لبنان، وأعادت البحث من جديد في إطار اللجنة الدولية التي كلف فؤاد باشا برئاستها.
- ساهمت أحداث جبل لبنان ومجزرة دمشق في مزيد من التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية. وقد استغلت الدول الأوروبية تلك الأحداث المأساوية، فرأت فيها بريطانيا عجزاً عثمانياً وقصوراً في حماية الرعايا المسيحيين، في حين استغلته فرنسا لإرسال قواتها إلى بلاد الشام وتحقيق حلمها الاستعماري فيها.



## الفصل الرابع

### التدخل الأوروبي - العثماني المباشر ونتائجه في سوريا وجبل لبنان

- أولاً - مؤتمر باريس (حزيران ١٨٦٠)
- ثانياً - اجراءات فؤاد باشا في دمشق
- ثالثاً - الحملة الفرنسية واحتلال جبل لبنان (آب ١٨٦٠)
- رابعاً - اجراءات فؤاد باشا في جبل لبنان
- أ - القائمةقامية الدرزية بين دي بوفور وفؤاد باشا
- ب - القائمةقامية النصرانية ويوسف بك كرم
- خامساً - مهام اللجنة الدولية
- أ - محاكمة الأعيان الدروز
- ب - تعويضات ومساعدات للمنكوبين
- ج - إصلاح النظام السياسي لسوريا وجبل لبنان
- ١ - مشاريع القوى الأوروبية لتنظيم سوريا
- ٢ - مشاريع إعادة تنظيم جبل لبنان
- سادساً - جلاء قوات الغزو عن جبل لبنان
- سابعاً - النظام الأساسي لتصرفية جبل لبنان



### أولاً: مؤتمر باريس (تموز - آب ١٨٦٠)

في الوقت الذي كانت تدور فيه رحى الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة في جبل لبنان، كانت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي لا تألو جهداً من إيجاد مبررات التدخل العسكري في الشؤون الداخلية الجارية في الجبل. وكان سفيرها في الآستانة دائم التحرك والاتصال بنظرائه الأوروبيين لإقناعهم بالموافقة على إرسال حملة عسكرية مشتركة إلى بلاد الشام، والعمل على إيجاد حل يحول في المستقبل دون تجدد الحرب الأهلية. وحينما كان خورشيد باشا يقوم بترتيبات الصلح بين الفريقين المتنازعين في جبل لبنان، كان سفراء الدول الأوروبية في الآستانة يعقدون في شهر حزيران اجتماعاً مع الصدر الأعظم حيث أبلغهم أن السلطنة قررت إرسال فؤاد باشا<sup>(١)</sup> وزير الخارجية إلى بيروت على رأس قوات نظامية وقطع بحرية لوضع حد نهائي للأحداث الحاصلة ومعاينة المجرمين. لكن فرنسا كانت تطمح لأكثر من ذلك، كانت تريد إرسال حملة عسكرية باسم أوروبا، مع وحدات من الأسطولين الفرنسي والبريطاني تكون جاهزة للتدخل في أي وقت<sup>(٢)</sup>.

كانت فرنسا شديدة الحماس لأي إجراء تتخذه الدول الأوروبية سواء أكان مشتركاً فيما بينها، أم تفويضاً لها للعمل منفردة باسم أوروبا. وفي الوقت الذي بدأ ينتابها فيه شعور بالإخفاق بسبب الموقف البريطاني الحذر تجاه مشاريعها

(١) انظر ترجمة فؤاد باشا لدى: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 279.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٦٥ - ١٦٦. انظر أيضاً: أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٢.



الشرقية، والرافض لأي تدخل في الشؤون الداخلية للسلطنة العثمانية، حدثت مجزرة دمشق في التاسع من شهر تموز سنة ١٨٦٠، فتلقفتها فرنسا غنيمة باردة ووجدت فيها مع سائر الدول الغربية السند القانوني للتدخل المرتكز على معاهدة باريس الموقعة في ٣٠ آذار ١٨٥٦ والتي تنص في مادتها التاسعة على عدم تدخل السلطات الغربية في شؤون الامبراطورية العثمانية الداخلية. وكان ورود هذا النص مقابل اعتراف السلطان بمنحه رعاياه النصراني حق المساواة مع المسلمين. وقد وضع السلطان العثماني فكرة تنفيذ الخط الهمايوني تحت مراقبة الدول الغربية. وعندما وقعت مجزرة دمشق اعتبرت هذه الدول أن السبب يعود إلى عجز السلطان عن الوفاء بوعده في حماية رعاياه النصراني، وأنه أصبح من حق الدول الأوروبية التدخل لتأمين هذه الحماية معتبرة أن قانون التنظيمات الخيرية بمثابة قانون دولي وليس مجرد فرمان داخلي<sup>(١)</sup>. وهكذا استخدمت مظاهر النزاعات الدينية والانتفاضات القومية ذرائع للتدخل الأوروبي في اليونان سنة ١٨٢٦، والبلقان سنة ١٨٥٣، وجبل لبنان سنة ١٨٦٠<sup>(٢)</sup>.

إنه لمن نافل القول إعادة ما سبق وذكرناه لجهة الأهداف الفرنسية في مصر وبلاد الشام والأطماع التوسعية فيهما، والعمل من أجل فصلهما عن السلطنة العثمانية ووضعهما تحت وصاية فرنسا. لقد اعتبر بعض السياسيين أنه يجب تقديم المساعدة لتلك الأجزاء من الامبراطورية التي إذا ما انفصلت عنها فبإمكانها أن تصبح دولاً مستقلة. وأنه يجب القيام في مصر وسوريا بعمل شبيه بما حصل في إمارات الدانوب واليونان، كما وأنه من واجب الجنود الفرنسيين تحرير سوريا من «ظلم الإسلام البربري» وسلخها عن تركيا وإلحاقها بفرنسا<sup>(٣)</sup>.

وكانت بريطانيا على وعي بأطماع فرنسا الاستعمارية ومخططاتها الاقتصادية وخصوصاً لجهة شق قناة السويس وإقامة أنظمة موالية لها في كل من مصر وبلاد

(١) ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 347. أيضاً: أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٠.

(٢) جاك توبي، الامبريالية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠ - ١٩١٤، نقله إلى العربية فارس غصوب، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٨.

(٣) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٧٣.

الشام، وبالأخطار الناجمة عن تهديد المصالح البريطانية في الهند والشرق الأقصى وعلى طرق المواصلات المؤدية إليها. كما كانت سائر الدول الأوروبية على وعي بأهداف فرنسا في بلاد الشام، فصحافة بروسيا أشارت بشكل واضح إلى مساعي نابوليون الثالث لتحويل سوريا إلى مستعمرة له<sup>(١)</sup>.

عارضت جميع الدول الأوروبية دعوة فرنسا لإرسال حملة عسكرية إلى بلاد الشام<sup>(٢)</sup>. لكن فرنسا استمرت في التحضير لها ووجهت بعض قطع أسطولها إلى السواحل السورية معطية الأوامر لإنزال جنود إلى البر عندما يطلب ذلك قنصل فرنسا في بيروت أو إذا ما استدعت الظروف عملاً كهذا. ثم جددت فرنسا دعوتها فاقترحت قيام القوات الانكليزية والفرنسية والنمساوية بعمل مشترك عن طريق إنزال قوات أوروبية إلى البر السوري، لكن بالمرستون رفض ذلك رفضاً قاطعاً واعتبر أن تنفيذ خطط نابوليون الثالث يعني «تسليم سوريا إلى فرنسا»<sup>(٣)</sup>.

كانت بريطانيا تأمل تسوية الحرب الأهلية في جبل لبنان على يد القوات العثمانية نفسها دون أية مداخلة أوروبية. وما أن وصلت أخبار توقيع الصلح بين الدروز والنصارى إلى أوروبا حتى اعتبرت أن ضرورة التدخل العسكري قد زالت<sup>(٤)</sup>. لكن فرنسا ظلت مصرة على مواقفها السابقة فتأزم الوضع الدولي وانتشرت في أوروبا أخبار مقلقة عن وقوع صدام عسكري بين الدولتين<sup>(٥)</sup>.

(١) المرجع السابق نفسه، ص ١٧٨.

(٢) جرجي الحداد، البلاغ المبين في أصل حركة سنة الستين، ص ٧٧.

(٣) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٨٥ - ١٨٧.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٩.

(٥) عقدت في لندن عدة اجتماعات جرى فيها إدانة الحكومة الفرنسية لتدابيرها التوسعية، وأطلقت التهديدات والشتائم بحق نابوليون الثالث واتسع الشعور المعادي لفرنسا بدرجة كبيرة بين السكان من جراء نشاط الحكومة والصحافة. وفي الثالث والعشرين من تموز ألقى بالمرستون في البرلمان خطاباً عدائياً ضد فرنسا ذكر فيه أن انكلترا تتعرض لتهديد خطر دائم من جانب جارتها القوية فرنسا. وأشار إلى نمو القوات البرية الفرنسية المسلحة السريع وأعلن بأن فرنسا تسعى فوق كل هذا للتفوق على انكلترا في ميدان التسليح البحري. وأكد بالمرستون أن فرنسا أتمت بناء أسطول يعادل الأسطول الانكليزي تقريباً والذي بإمكانه في فترة قصيرة نقل جيش جرار إلى الشاطئ البريطاني. كما أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ملزمة بحماية البلاد من إمكانية هجوم الفرنسيين المفاجيء. وقد ترك هذا الخطاب انطباعاً كبيراً في أوروبا ذلك أن بالمرستون لم يعرب هكذا بصراحة عن عدائه لفرنسا في أي وقت كما فعل الآن في خطابه. انظر بانتشكوف، المرجع السابق، ص ١٩١ - ١٩٢.



وأعلنت التعبئة العسكرية في بريطانيا استعداداً للحرب<sup>(١)</sup>.

وقفت الدول الأوروبية إلى جانب بريطانيا في معركتها السياسية ضد التدخل الفرنسي في جبل لبنان. فالتنمسا التزمت بالموقف الانكليزي ووضعت قواتها البحرية في الشرق تحت تصرف بريطانيا. والحكومة البروسية أيدت الموقف البريطاني واتخذت موقفاً عدائياً من مشروع الحكومة الفرنسية إرسال قوات إلى سوريا<sup>(٢)</sup>. أما روسيا فكان لها موقفها من القيود التي فرضتها عليها معاهدة باريس سنة ١٨٥٦، وكانت تسعى للتخلص منها. لذلك اعتبرت أن تدهور العلاقات الانكليزية - الفرنسية سيخلق لها شروطاً طيبة لإقامة تحالف قوي بينها وبين فرنسا.

شعر السلطان العثماني بخطر الوضع الدولي وتصاعد وتيرة الحرب بين الدول الأوروبية، كما شعر بحراجة موقفه واتهامه بالضعف إزاء أحداث جبل لبنان وعجزه عن قمع الحرب الأهلية بين السكان، فوجه في ١٦ تموز ١٨٦٠ كتاباً إلى نابوليون الثالث أكد له فيه أنه سيبدل قصارى جهده لإعادة النظام إلى سوريا ومعاينة المذنبين بقسوة. وأنه كلف فؤاد باشا وزير خارجيته القيام بتنفيذ هذه المهمة<sup>(٣)</sup>. وقد جاء تحرك السلطان هذا بدافع إلغاء الحملة الفرنسية على سوريا بعد أن عارضها معارضة قوية معتبراً أن إرسالها لا «يعني بدء انهيار تركيا»<sup>(٤)</sup> فقط بل إنها تؤدي إلى إضعاف هيبة السلطان، وقد تشجع المسيحيين على ارتكاب أعمال عنف ضد المسلمين الذين سيقابلونهم بالمثل<sup>(٥)</sup>. ويبدو أن بريطانيا وبتأثير الأخبار التي وصلتها بعد مجزرة دمشق أدركت أن عجز القوات العثمانية ليس محصوراً في وضع حد للحرب الأهلية في جبل لبنان بل هو أيضاً في غير منطقة من مناطق بلاد الشام فمالت إلى الموافقة على عقد مؤتمر أوروبي تبحث فيه الأوضاع المشرقية بشكل عام<sup>(٦)</sup>. وجاء الضغط الروسي عليها ليؤكد موافقتها على

(١) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٣٨.

(٢) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ١٩٢ - ١٩٤.

(٣) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 92.

(٤) بانتشكوف، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٥) Richard EDWARDS, La Syrie 1840-1862, p. 188.

(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٢٨.

انعقاد مؤتمر باريس، وهكذا تمت الموافقة عليه على أن يبدأ عمله ابتداء من ٢٦ تموز ١٨٦٠.

شاركت في مؤتمر باريس الدول الأوروبية الخمس انكلترا وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا وندوب عن السلطنة العثمانية. واستمرت أعمال المؤتمر حتى الثالث من شهر آب. وتميزت بمناقشات حادة تناولت تقييد وجود الحملة بمدة معينة، وضرورة التنسيق مع فؤاد باشا خلافاً لما أراده فرنسا من حق التصرف المستقل ودون تحديد مدة للاحتلال. أما عدد قوات الغزو فكانت فرنسا تميل إلى إرسال جيش من عشرين ألف جندي، لكن بريطانيا حالت دون تلك الرغبة فتم تخفيض العدد إلى نحو يتراوح بين ٦ و ١٢ ألف جندي. وحاول ممثل روسيا كيسيليف إدخال مادة سرية تنص على أن الدول الكبرى تأخذ على عاتقها واجب ضمان المسيحيين وحمايتهم في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية، لكن الاقتراح لاقى معارضة عنيفة أبداها ممثلاً انكلترا وتركيا وما لبثا أن غادرا القاعة بشكل تظاهري عندما تقدم السفير الروسي بالمادة للمناقشة. فانكلترا كانت تحاول «حصر غزو سوريا في زاوية محدودة» كي لا تصبح سابقة لتدخل الجيوش الأوروبية في بلغاريا والبوسنة والهرسك لدى أول صدام بين المسيحيين والأتراك معتبرة أن إدراج مادة كهذه يمكن أن تؤدي إلى إثارة المسيحيين وتهييجهم في أجزاء أخرى من السلطنة العثمانية<sup>(١)</sup>.

سيطرت على المؤتمر أجواء التوتر الدولي وحذر الدول الأوروبية وخشيتها بعضها من بعض. وحاولت فرنسا المناورة على كل من روسيا وبريطانيا والاستفادة من تناقضات الدولتين للوصول إلى أهدافها. وبعد مناقشات استمرت حتى الثالث من شهر آب خرج المؤتمر بمقررات قضت بالموافقة على القيام باحتلال سوريا من قبل قوات أوروبية على أن لا يتجاوز عدد هذه القوات الاثني عشر ألف جندي تقدم فرنسا ستة آلاف منهم. وفرض على قائد قوات الغزو أن ينسق أعماله مع مفوض الباب العالي فؤاد باشا، المطلق الصلاحية للاتفاق معه على جميع التدابير والإجراءات المنوي تنفيذها. وفرضت المادة الرابعة من الاتفاق

(١) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.



إرسال الدول الأوروبية الكبرى قوات بحرية كافية إلى الشاطئ السوري. أما المادة الخامسة فجاءت بنص مهم لم توافق عليه فرنسا إلا صاغرة فقد حددت مدة الاحتلال الأوروبي لسورية بمدة لا تزيد على الستة أشهر<sup>(١)</sup>. وهكذا خرجت كل من فرنسا وبريطانيا منتصرتين في المؤتمر. ففرنسا حققت طروحاتها السياسية بإرسال حملة عسكرية إلى بلاد الشام، وحماية السكان المسيحيين فيها، مؤكدة على محور الهزيمة الدبلوماسية التي ألت بسياساتها سنة ١٨٤٠<sup>(٢)</sup>. وبريطانيا قيدت الآمال الفرنسية وحددت عدد قوات الاحتلال ومدته وهذا ما أدى إلى انهيار الآمال الفرنسية باحتلال طويل الأمد لسوريا<sup>(٣)</sup>، فحصرت أهداف الحملة بحماية المسيحيين ومعاينة المذنبين للحؤول دون تكرار ما جرى، والتعويض على المنكوبين، وإدخال تعديلات على النظام السياسي لجبل لبنان<sup>(٤)</sup>، واعتبرت فترة الستة أشهر كافية لذلك. غير أن الأهداف التي ذكرت أعلاه تبقى ناقصة إذ إن أهدافاً أخرى كانت موضع طرح وتجادب بين الفئات السياسية والاجتماعية في فرنسا. وقد اعتبر نابوليون الثالث أنه بإرسال الحملة العسكرية بهدف حماية مسيحيي سوريا قد امتص نقمة رجال الدين الكاثوليك المعارضين لسياسته في إيطاليا، ومناصرته للوحدة الإيطالية وحربه ضد النمسا الكاثوليكية، وتهديده البابا بفقدان سلطته الروحية، وكأنما أراد نابوليون بحمايته لنصارى الشرق الالتفاف على سياسته الداخلية وإيجاد أرضية من شأنها خلق أجواء تقارب بينه وبين الكنيسة حتى أنه رغب في مشاركة الفاتيكان بإرسال قوة عسكرية مشتركة إلى سوريا<sup>(٥)</sup>.

ولم تكن الحملة بعيدة أيضاً عن الدوافع الاقتصادية. فالالاقتصاد الفرنسي تعرض لأزمات حادة بسبب النقص في المواد الخام لصناعة النسيج في موسم ١٨٥٣ - ١٨٥٤. وقد أدى هذا النقص إلى توقف عدد كبير من المصانع بسبب

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٣٩. انظر نص البروتوكول لدى ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢، ص ٥٨. أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 443-444.

(٢) Antoine KHAIR, Le Moutassarifat du Mont-Liban, p. 35.

(٣) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢١٥.

(٤) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 113.

(٥) بانتشكوف، المرجع السابق، ص ١٨٣ - ١٨٤.

حشرة فتكت بموسم الحرير وأدت إلى إتلانج الانتاج الفرنسي في وادي الرون ومنطقة لانغدوك. وازدادت حدة الأزمة سنة ١٨٥٦. وكانت بريطانيا تسيطر على مناطق إنتاج المواد الخام في آسيا الصغرى وبلاد فارس والصين واليابان وتخضع تجارة تلك البلدان لهيمنتها ونفوذها. لذلك اشتكى تجار مدينة ليون إلى الحكومة واقترحوا للتفلت من القيود الانكليزية إنشاء علاقات مباشرة مع الصين ومع سوريا. ولا يستبعد أن يكون تجار مدينة ليون قد طالبوا بإلحاح بتدخل الحكومة الفرنسية لكي تعيد عجلة الإنتاج بعد أن دمرت الحرب الأهلية في جبل لبنان مصانع غزل الحرير التي يملكها فرنسيون. وربما كان من ضمن أهداف الحملة أيضاً تأمين الخيول العربية بعد أن انحطت الخيول ذات الأصل البربري في الجزائر وإخفاق أماكن التهجين. ويبدو من المراسلات التي تناولت هذا الشأن مدى أهمية الخيول العربية وطرق الحصول عليها حتى أن الضابطين المكلفين شراءها وتأمينها إلى فرنسا كانا يشيعان معاً بأن فرنسا أخطأت بسياساتها القائمة على كسب ود المسيحيين وحدهم لأن عرب المشرق بوسعهم أن يؤدوا لنا خدمات تفوق ما يقدمه لنا المسيحيون<sup>(١)</sup>.

إن إدراج موضوع الخيول العربية في أسباب الحملة الفرنسية على بلاد الشام يثير الدهشة إذا نظرنا لهذا السبب بمفهومنا الحاضر. لكن السبب يصبح معقولاً وطبيعياً إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية الخيول في عصر كان الحصان فيه الوسيلة الأساسية للنقل وفي تشكيل فرق الفرسان المقاتلة.

### ثانياً: إجراءات فؤاد باشا في دمشق

فور تكليف فؤاد باشا من قبل السلطان العثماني أعباء المهمة في جبل لبنان، جهز قوة عسكرية قوامها أربعة آلاف جندي وكانوا بقيادة خالد باشا. فقدموا من جزيرة كريت، وبعد ثلاثة أيام انضم إليهم في بيروت ثلاثة آلاف جندي كانوا بقيادة حليم باشا. وصل فؤاد باشا إلى ميناء بيروت في ١٧ تموز ١٨٦٠ على متن

(١) مارسيل إيميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠، تعريب خليل أبو رجيلي، مجلة دراسات عربية، العدد ٥، ١٩٧٢، ص ٢٠ - ٢١.



البارجة «الطائف»<sup>(١)</sup> يرافقه فريق عمل مؤلف من المفتي شروان زاده محمد أفندي، وشوكت أفندي كاتب سره الأول والقائم مقام حسن بك رئيس أركان حربه والقائم مقام رؤوف بك والضابطين مصطفى أفندي وجميل بك، وابرو أفندي مدير المراسلات الفرنسية في نظارة الخارجية وفرنكو أفندي رئيس قلم فصل الدعاوى (وهو الذي صار فيما بعد متصرفاً على جبل لبنان) ودانيش أفندي وكونستان أفندي وازرومان أفندي من ترجمة النظارة<sup>(٢)</sup>. وفور وصوله إلى بيروت أمر بتلاوة فرمان السلطاني الذي يكلفه مهمة فوق العادة في سوريا، ويفوضه بإخاد نار الفتنة وتحقيق الأمن والهدوء ومعاقبة المذنبين والمجرمين<sup>(٣)</sup>. ثم أعقب فرمان بنشرة وجهها إلى شعب سوريا بتاريخ ١٩ تموز ١٨٦٠ تعهد فيها بمعاقة الذين ارتكبوا الجنايات وإعادة الذين طردوا من بيوتهم وسد حاجاتهم المعيشية<sup>(٤)</sup>.

باشر فؤاد باشا بتنفيذ إجراءاته العملية فأبعد خورشيد باشا في مهمة إلى مدينة اللاذقية. واستدعى متسلم دير القمر وقائد حاميتها العسكرية للتحقيق معهما. وأرسل المطران طوبيا عون وفرنكو أفندي إلى كسروان لإتمام المصالحة بين مشايخ آل الخازن وفلاحهم. وبعد هذا عاد فؤاد باشا في ٢٤ تموز ليكلف يد خورشيد باشا عن ولاية بيروت ويضعه في السجن نزولاً عند رغبة الأميرال الانكليزي مارتن الذي اتهم خورشيد باشا بأنه وراء أحداث جبل لبنان<sup>(٥)</sup>. ثم ما لبث أن انتقل إلى دمشق مصطحباً معه طابورين من الجنود وستة مدافع لوضع حد للأحداث الجارية هناك بعد أن سلم إدارة ولاية صيدا إلى مصطفى باشا قائد الأسطول<sup>(٦)</sup>.

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٥. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 206.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، هامش ص ١٧٣.

(٣) راجع نص فرمان السلطاني في كتاب أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٣ - ٢٤. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٧٣ - ١٧٥.

(٤) المحررات السياسية، ج ٢، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(٥) المصدر السابق نفسه، ج ٢، ص ١٥٠ و ٢٣٣.

(٦) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٥. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٣٢.

كانت أعمال كثيرة تنتظر فؤاد باشا في بيروت وجبل لبنان. إلا أنه تحت تأثير الأحداث الدموية التي وقعت في دمشق، وأمام الضغط الأوروبي على السلطنة لإرسال قوات عسكرية إلى سوريا وبعد أن وافقت بريطانيا على مبدأ إرسال قوات فرنسية، أجل فؤاد باشا النظر في أحداث الجبل مفضلاً الانتقال إلى دمشق لترتيب الوضع الداخلي هناك للحؤول دون التدخل الأوروبي فيها في حال توافق الدول الأجنبية على إرسال قوات عسكرية إلى سوريا.

وصل فؤاد باشا إلى دمشق في ٢٩ تموز، وكان قد سبقه إليها خالد باشا على رأس أربعة آلاف جندي نظامي. فجرد والي دمشق أحمد باشا من رتبته العسكرية، ثم خلعه من الولاية. ومهما يكن من أمر الرواية التي قالت بإرسال أحمد باشا، وخورشيد باشا والي صيدا إلى الآستانة، وإعادتهما من هناك بناء على طلب ممثلي الدول الأوروبية لكي تجري محاكمتهما كل في مركز ولايته<sup>(١)</sup>، فإن فؤاد باشا أُلّف محكمة استثنائية فوق العادة وهي محكمة عسكرية أنيط بها تنفيذ أحكام فؤاد باشا دون الرجوع إلى السلطان<sup>(٢)</sup>. وبعد محاكمات استمرت حتى السابع من أيلول سنة ١٨٦٠، اجتمع المجلس العسكري برئاسة فؤاد باشا في دمشق وحكم بالإعدام على ١١١ مسلماً رماً بالرصاص وشنق ٥٦ ونفي ١٤٥، وحكم بالأشغال الشاقة على ١٨٦ استخدموا في إنشاء الطرقات، وقضى بالإعدام غيابياً على ١٨٣ شخصاً. وكان من المنفيين إلى قبرص عشرة من أهالي دمشق وعلمائها تم إرسالهم مع سائر المنفيين إلى بيروت، ومنها أرسلوا إلى قبرص<sup>(٣)</sup>.

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 221. أيضاً: عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ١، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٤٩.

(٣) من الذين نفاهم فؤاد باشا: طاهر أفندي مفتي الأحناف، وعمر أفندي مفتي الشافعية، وأحمد أفندي العجلاني نقيب الأشراف، والشيخ عبد الله الحلبي شيخ العلماء، وأحمد أفندي الحلبي، وعبد الله بك العظم وولده علي بك الذي منحه الدولة رتبة باشا، وعبد الله بك، وفردوس بك ومحمد بك العظمة ومحمد سعيد بك شحدين الكردي. راجع مشاققة، مشهد العيان، ص ١٨٩. أيضاً: عادل الصلح، سطور من الرسالة في الملحق رقم ٥، ص ١٦٨. POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 27 et 44 et 225-226.



ورودوس<sup>(١)</sup>. أما الذين أعدموا فكان منهم والي دمشق أحمد باشا<sup>(٢)</sup> والقائم مقام علي بك قائد حامية دمشق العسكرية، والقائم مقام عثمان بك قائد حامية حاصبيا، والبكباشي محمد آغا قائد حامية راشيا<sup>(٣)</sup>.

هذا على صعيد المحاكمات القانونية، أما على صعيد الإجراءات العملية التي اتخذها فؤاد باشا بعد وصوله إلى دمشق فقد ألف لجناً عسكرية في كل حي من أحيائها لإلقاء القبض على المجرمين سواء أكانوا قاتلين أم سارقين، وتمكن من توقيف ٨٠٠ شخص<sup>(٤)</sup>. في حين يرى بوجولاد أن عليه الاقتصاص من أربعين ألفاً لوثوا أيديهم بدماء المسيحيين<sup>(٥)</sup>. ثم حوّل المدرسة العسكرية إلى مستشفى لمعالجة الجرحى والمرضى من المنكوبين، وأنشأ لجنة لتوزيع المواد الغذائية والمال والألبسة عليهم. وأعاد ٥٠٠ شخص إلى المسيحية بعد أن اعتنقوا الإسلام طوعاً أو كرهاً. ثم أمر بترميم بيوت النصارى في المدينة وخيرهم بالبقاء في دمشق أم الانتقال إلى بيروت. والذي بقي منهم في دمشق أخلي له بيت من بيوت

(١) ظل الأعيان في المنفى حتى سنة ١٨٦٥. وفي تلك السنة قام الأمير عبد القادر الجزائري بزيارة للاستانة وخلال مقابله للسلطان العثماني عبد العزيز، عرض شفاعته في أعيان دمشق الذين حكم عليهم الديوان العرفي بالنفي إلى قبرص ورودوس. وقد لبي السلطان رجاء عبد القادر وأصدر «إرادة» سنية بإطلاق هؤلاء الأعيان وإعادتهم إلى بلادهم، انظر: عادل الصلح، سطور من الرسالة، ص ٨٢.

(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 116. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة في لبنان، الوثيقة رقم ٦، ص ١٢١. أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 81.

هناك عدة روايات حول إعدام أحمد باشا منها أن فؤاد باشا بادره برصاصة من يده حتى لا ييوح بالسر لأن الذي كان يفعله في دمشق هو بأمر من فؤاد باشا نفسه وأن هذا كان برغبة من السلطان العثماني. انظر: شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٤٦. ومنها أنه أعدم بعد محاكمة استمرت حتى السابع من أيلول، وأن إعدامه تم سرّاً في ساحة الثكنة الداخلية. ولولا وصول اللورد دوفرين إلى دمشق لأجل فؤاد باشا إعدامه لأنه لم يكن راغباً في إعدام هذا الرجل عاجلاً، ولو قام الوالي بواجبه لاستطاع ملافاة المذبحة بكل سهولة. انظر: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ و ٣٤٥.

(٣) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٥. انظر جدول الأحكام الصادرة في المصدر ذاته ص ٢٩٨. Documents Diplomatiques, T. 10, p. 258. أيضاً: الشيخ عبد الرزاق البيطار، حلية البشر، ج ١، ص ٢٦٠ وما يليها. راجع موجز الأحكام الصادرة بحق بعض المأمير العثمانيين وأعيان مدينة دمشق في المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٦٦ - ١٧٠.

(٤) جعل عبد الرزاق البيطار صاحب كتاب حلية البشر عدد الذين أوقفهم فؤاد باشا نحو ثلاثة آلاف شخص، انظر: الجزء الأول، ص ٣٦٨.

(٥) POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 13.

المسلمين. ثم رتب لكل فرد قوتاً وكساء فضلاً عن مبلغ نقدي بلغ خمسين بارة، أما الذين فضلوا الذهاب إلى بيروت على نفقة الدولة فقد بلغ عددهم منذ حادثة دمشق اثني عشر ألفاً من سكان المدينة<sup>(١)</sup>. وإزاء عدد السكان الذين لا مأوى لهم عاد فؤاد باشا وأخلى ثلاثة أحياء خاصة بالمسلمين لسكن النصارى اللاجئين في القلعة<sup>(٢)</sup>. وأمر بتجنيد ألفي رجل في الجيش وأوجب على الباقين دفع بدل قدره عشرون ألف قرش<sup>(٣)</sup>. كما نفى قسماً كبيراً من أعيان دمشق إلى جزيرتي قبرص ورودوس<sup>(٤)</sup>.

اتسمت اجراءات فؤاد باشا في دمشق بالشدة والقسوة<sup>(٥)</sup>. وقد يكون ذلك متأثراً عن رغبته في إثباته للدول الأوروبية أن السلطان العثماني لا يزال قادراً على توطيد حكمه وتحقيق العدالة ونشر الأمن والطمأنينة بين رعاياه، أو رغبته في التملص من التدخل الأجنبي<sup>(٦)</sup> عن طريق إرضاء أوروبا وإثباتاً لها أن ما أقدم عليه من اجراءات كفيلة لردع السكان عما ارتكبه بحق المسيحيين. ولشدة قسوة فؤاد باشا تجاه أهالي دمشق وأعيانها أطلقوا عليه لقب «أبو المشنقة» لكثرة عدد الذين أعدمهم بيده<sup>(٧)</sup>. كما وصفوا والي الشام أحمد باشا «بالشهيد» اعترافاً بدينه وخلقه<sup>(٨)</sup>.

### ثالثاً: الحملة الفرنسية واحتلال جبل لبنان (آب ١٨٦٠)

كانت الحكومة الفرنسية قد بدأت استعداداتها لإرسال قوات عسكرية إلى

(١) مشاقة، مشهد العيان، ص ١٨٨ - ١٨٩. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٤١.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣، ص ١٠٢، والوثيقة رقم ٦، ص ١٢١. أيضاً: مكاريوس، نوادر الزمان، ص ٢٩٣. والمحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٦٩.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٤) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ١، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 245.

(٦) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 218.

(٧) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٤٢٣. أيضاً: فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية، ص ٢٤ - ٢٥.

(٨) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٨٠.



سوريا قبل انعقاد مؤتمر باريس بوقت طويل، واختارت دي بوفور دو تبول De Beaufort d'Haut-Poul قائداً للحملة، والكولونيل أوسمون Osmont رئيساً للأركان<sup>(١)</sup>. ولشدة حماسها لاحتلال جبل لبنان كانت مستعدة للبدء بالتنفيذ فور انتهاء المؤتمر. وما أن تم التوقيع أولاً على البروتوكول في الثالث من شهر آب حتى بدأ الجنود بالصعود إلى السفن من مرفأ مرسيليا وطولون. وبدأ إبحار القوة ابتداء من السادس من الشهر المذكور. وفي اليوم التالي أرسلت قوات من معسكر شالون<sup>(٢)</sup> بعد أن استعرضها الامبراطور نابليون وألقى كلمة فيهم معتبراً أن غاية الحملة الوحيدة هي نصر الحق والعدالة والإنسانية ومساعدة السلطان على إخضاع رعايا أعمائها تعصب الأجيال الغابرة. وأنهم سيقومون بواجبهم في أرض غنية بتذكارات مجيدة. وحيثما يجتاز علم فرنسا فهناك غاية نبيلة وشعب عظيم يتبعه<sup>(٣)</sup>. وتوالى بعد ذلك إرسال القوات الفرنسية إلى سوريا حتى بلغ ما بين السبعة والثمانية آلاف جندي، يضاف إليهم ما بين ألف ومائتين وألف وخمسمائة حصان أو بغل واثنان عشرة قطعة مدفعية<sup>(٤)</sup>.

وصلت طلائع الحملة الفرنسية إلى مرفأ بيروت في السادس عشر من شهر آب<sup>(٥)</sup>. وكانت السفن الحربية الأوروبية والتركية قد سبقت وصول الفرنسيين فتجمع على الساحل السوري مزيج من الأساطيل المتعددة الجنسيات العائدة لبريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وسردينيا وتركيا وغيرها<sup>(٦)</sup> في عملية استعراضية واضحة الهدف، منها أولاً عرقلة فرض أي دولة من الدول المتنافسة سيطرتها على سوريا وثانياً ردع القوى الإسلامية المتطرفة عن مهاجمة المسيحيين أو محاولة النيل منهم<sup>(٧)</sup>.

- (١) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٢، ص ٧٨. رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٧.
- (٢) بانتشكوف، مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢١. وبوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٤٠.
- (٣) انظر خطاب نابليون في المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٥١ - ٢٥٢.
- (٤) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٤٠.
- (٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 242-243. Voir aussi: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 17.

- (٦) سويد، فرنسا والموارنة. الوثيقة رقم ٥٣، ص ٤١١.
- (٧) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

نزلت القوات الفرنسية بالقرب من بيروت، واتخذت من حرج الصنوبر المعروف، مقراً لها مقدمة لاحتلال مواقع في الداخل<sup>(١)</sup>. وانقسم السكان ازاءها إلى قسمين، فالمسلمون قابلوا الفرنسيين بروح العداء<sup>(٢)</sup> وهدد سكان دمشق بمقاومتهم، ودرروز جبل لبنان راقبوا نزول الفصائل الفرنسية بنظرات كثيية ومشاعر ملؤها الخشية والحذر. أما المسيحيون فكان لهم موقف آخر ينبع من عمق علاقتهم التاريخية مع الأمة الفرنسية معتبرين أن مجيء الفرنسيين هو في سبيلهم ومن أجل حمايتهم، فتطوعوا لنقل أمتعتهم وأسلحتهم وأبدوا استعدادهم لمرافقتهم خلال الحملة التأديبية التي كانوا يعتزمون القيام بها ضد الدرروز في عمق أراضي جبل لبنان<sup>(٣)</sup>.

وأبدى فؤاد باشا استيائه للفترة الطويلة التي أمضاها في دمشق، وشعر بأن الوقت قد حان لمتابعة تسوية المسألة المتعلقة بجبل لبنان بين الدرروز والموارنة خصوصاً بعد أن نزلت الحملة الفرنسية على الساحل<sup>(٤)</sup>. لكن هذا الاستياء لم يكن إلا صورياً إذ إن فؤاد باشا تعمد عدم مغادرة دمشق في وقت مبكر. وكان دي بوفور يلح في لقائه لأنه لم يكن باستطاعته التحرك إلا بموافقته. ورغم محاولته الاتصال به في دمشق عن طريق مراسلته وإرسال أحد ضباطه المقدم شانزي إليه، إلا أن مفوض الباب العالي تعمد التهرب من التنسيق معه أو النزول إلى بيروت. وهكذا أمضى قائد الحملة الفرنسية مدة شهر تقريباً بانتظار فؤاد باشا. وفي العاشر من شهر أيلول قدم فؤاد باشا إلى بيروت فاجتمع مع دي بوفور وباشر الاتفاق معه على الخطوات المتوي تنفيذها في جبل لبنان<sup>(٥)</sup>.

- (١) أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٧. أيضاً: تشرشل، بين الدرروز والموارنة، ص ١٣١.
- (٢) POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 24.
- (٣) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 247-248. أيضاً: بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٢٣ - ٢٢٥. وياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٦، ص ٦٥. وزين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٣٢.
- (٤) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٠١.
- (٥) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٦، ص ١٢١. والوثيقة رقم ٧، ص ١٢٥. انظر أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 255 et 260. وبانتشكوف، مرجع سابق، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.



## رابعاً: إجراءات فؤاد باشا في جبل لبنان

## أ - القائمة الدروزية بين دي بوفور وفؤاد باشا:

بعد وصول الحملة الفرنسية إلى بيروت، قام رئيس أركانها العقيد أوسمون بالإعداد لحملة تأديبية ضد الدروز، حماية للنصارى وتبريراً لقدم الحملة إلى بلاد الشام<sup>(١)</sup>. وأبدى دي بوفور استعداده لمساعدة فؤاد باشا في الحملة العسكرية العثمانية التي اعتقد أنها ستستهدف بلاد الدروز لإنزال العقاب بهم وطردهم من قراهم ومناطق سكنهم إلى جبل حوران. ولما كان العثمانيون لا يملكون القوة الكافية لتحقيق ذلك، فإنهم سيعتمدون ولا شك على القوات الفرنسية. وكان القائد الفرنسي أوسمون يعتبر أنه «سيكون علينا (أي على الفرنسيين) أن نطلق أرتالنا في هذه البلاد بالتنسيق مع الأتراك لكي نطرد السكان (الدروز) منها ثم نتمكن بعد ذلك من التصرف بها لمصلحة الموارنة ومسيحيي دمشق» و«سوف يتيح هذا الترتيب التصرف بعدد من القرى والأراضي الخصبة التي يمكن أن تعوض على الموارنة ومسيحيي دمشق خسائرهم. وهكذا سوف يصبح لدينا من طرابلس إلى بشري حتى حاصبيا وجنوب صيدا بلاد شاسعة يقطنها المسيحيون فقط»<sup>(٢)</sup>.

وكان فؤاد باشا على علم بأهداف الحملة الفرنسية ونوايا قائدها دي بوفور، فلم يستجب لتنفيذ رغباته الجاحمة. وكانت إجراءاته الصارمة في دمشق قد وضعت حداً لما كان يأمله دي بوفور. لذلك تخلّى عن مشاريعه العسكرية الكبيرة، واكتفى بالاتفاق مع المفوض السلطاني أن تحتل القوات الفرنسية بعض المناطق الجبلية في الشوف والبقاع، وأن يحتل فؤاد باشا المناطق الجنوبية من جبل لبنان لمنع فرار الأعيان الدروز إلى حوران<sup>(٣)</sup>.

(١) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٢٦.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٠، ص ٧١.

(٣) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française en Syrie, p. 119.

كانت طرولات دي بوفور وتطلعاته العسكرية تفوق القدرات المتوفرة لديه. ولا ندري المستند الذي ارتكز إليه لتحقيق هدفه في غزو دمشق<sup>(١)</sup>. وربما جاء اقتراح فؤاد باشا باحتلال الحملة الفرنسية لبلاد كسروان<sup>(٢)</sup> رداً غير مباشر على مسألة احتلال دمشق. لكن القيادة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح<sup>(٣)</sup>، كما رفض فؤاد باشا السماح باحتلال دمشق بحجة أن الأمن بات مستتباً ليس في دمشق وحدها بل في جميع الأنحاء السورية. وإذا كان لا بد من عمل شيء، فعلى الفرنسيين التوجه إلى بلاد الدروز والعمل عندهم على إتمام ما تم إنجازه في دمشق<sup>(٤)</sup>.

بعد استبعاد كل من دمشق وكسروان عن خطط العمل المقترحة من دي بوفور وفؤاد باشا، أصبحت بلاد الدروز ومواطن سكنهم هدفاً لعمل مشترك بينهما. فاتفقا على أن يتولى دي بوفور مطاردتهم في جبل لبنان واحتلال طريق بيروت - دمشق، وداخلية بلاد الشوف، في حين يتولى فؤاد باشا ملاحقتهم ابتداء من جهات صيدا وجزير<sup>(٥)</sup>. وفي الوقت عينه يقوم قسم من جيش دمشق العثماني بملاحقتهم في جوار حاصبيا وراشيا غربي سفح جبل حرمون لمنع الفارين منهم اللجوء إلى جبل اللجاة<sup>(٦)</sup>. وقد نفذت العملية من قبل فؤاد باشا بنفسه، وبلغ عدد قواته أربعة آلاف جندي وصل بهم إلى جزير. ثم توجه في ٢٦ أيلول باتجاه المنحدر الشرقي، لكنه أخفق في إلقاء القبض على أي من الزعماء الدروز وهذا ما أثار رغبة دي بوفور. ولما تأكد لفؤاد باشا أنهم توغلوا في شرقي الجبل كف عن مطاردتهم وانكفأ راجعاً إلى جبل لبنان بعد أن عهد إلى سر عسكر دمشق بمتابعة تعقب الدروز هناك<sup>(٧)</sup>.

أما دي بوفور فقد انطلق في ٢٥ أيلول باتجاه دير القمر على رأس قوة

(١) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 121-122.

(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 119. et POUJOULAT, Op. Cit., p. 132.

(٣) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٨، ص ١٢٧.

(٤) عادل اسماعيل، عهد الفوضى والاضطراب ١٨٤٠ - ١٨٦٠، التقسيم والفتن الطائفية، الفصل العاشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣، ص ٣٧٦.

(٥) DUCROT, Op. Cit., p. 119.

(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٥٧.

(٧) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٧٥. بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٣١ و ٢٣٤.



عسكرية قدرت بألفين وخمسمائة جندي<sup>(١)</sup>. في حين انطلقت قوة فرنسية أخرى قوامها ألف جندي سارت على طريق بيروت - دمشق بهدف احتلال عين صوفر والتمركز في المرتفعات الاستراتيجية. وكلفت سرايا الفرسان بالتوجه نحو بلدة قب الياس لتقوم بعملياتها ضد الدروز في وادي البقاع<sup>(٢)</sup>.

عمت القرى الدرزية موجة من القلق خوفاً من إقدام الفرنسيين على ارتكاب مجازر بحق الأولاد والنساء والشيوخ. واستعد سكانها لمقاومة الاحتلال لكن الانكليز نصحوا بتجنب الاشتباك مع الفرنسيين، وأوضحوا أن من شأن وقوع صدامات مع الفرنسيين سيؤدي إلى تقوية نفوذ فرنسا بين السكان الموارنة. وبعد أن أبلغوا الدروز أن بقاء القوات الفرنسية هو لفترة محدودة وقصيرة<sup>(٣)</sup> واصل هؤلاء هجرتهم إلى حوران فبلغت جموعهم هناك نحو ثلاثة آلاف رجل استقروا في اللجاة ونجران وبعض قرى حوران وكان أبرز أعيانهم النازحين كنج وخطار وملحم العماد وبشير نكد وعلي حمادة<sup>(٤)</sup>.

اتخذ دي بوفور خط سير له في توجهه نحو الشوف، الطريق المؤدية صعوداً إلى عيناب فقبر شمون، جسر القاضي مروراً في بلدات المناصف وصولاً إلى كفرحيم ومنها صعد إلى دير القمر<sup>(٥)</sup>. وقد رافق القوات الفرنسية بضعة آلاف من سكان دير القمر وجوارها اللاجئين في بيروت. وقد أقدموا خلال مرورهم في البلدات الدرزية كعين عنوب وبشتفين ودير كوشه وكفر قطرة على قتل وجرح العشرات من الدروز الأبرياء<sup>(٦)</sup> كان من بينهم الشيخ أبو يوسف محمود حمد من

(١) DUCROT, Op. Cit., p. 120. Voir aussi: POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 119.

(٢) بانتشكوكفا، مرجع سابق، ص ٢٣٢. سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١١، ص ١٣٣.

أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 267.

(٣) بانتشكوكفا، مرجع سابق، ص ٢٢٧ - ٢٢٨. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 32 et 182.

(٤) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣٣ - ١٣٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 247-248.

(٥) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 120.

(٦) بلغ عدد الدروز الذين أوقع بها النصارى بعد دخول القوات الفرنسية ١٧٦ قتيلاً و٨٥ جريحاً. انظر: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٦٦ - ٣٦٧، والمصدر عنه، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ و ٢٧٠ و ٢٧٧ و ٣٠٦. انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٠٩ و ٢١٣.

كفر قطرة الذي حمى سبعين رجلاً في أثناء حادثة دير القمر<sup>(١)</sup>. وكان المسيحيون يقولون أثناء تنفيذ جريمتهم أنهم مدعومون من قبل الجنرال دي بوفور وأن هذه الأفعال تتم بأمره<sup>(٢)</sup>.

تقدمت القوات الفرنسية المتوجهة إلى الجبل إلى الأماكن التي حددها لها فؤاد باشا. وكان توغلها عبارة عن نزهة<sup>(٣)</sup> إذ أثر الدروز عدم التعرض لها حكمة وخشية منها، وذلك خلافاً لما كانت تريده القيادة الفرنسية، إذ كانت تفضل وقوع صدامات عسكرية مع الدروز تتيح لها تقديم انتصارات باهرة للسلح الفرنسي<sup>(٤)</sup>. فتمركزت قوات في دير القمر وبيت الدين. أما في البقاع فأقام الفرنسيون معسكراً لهم في قب الياس. وإزاء فشل الإجراءات التي كانوا يتربصونها تجاه الدروز انكفأوا داخل معسكراتهم في حمانا وبعبداء وجبيل وزحلة وبتاتر ودير القمر وبيت الدين وقب الياس وبيروت وغيرها من الأماكن كي يمضوا فيها فصل الشتاء<sup>(٥)</sup>، أو ليقوموا بتقديم مساعدات للسكان المسيحيين وكان بينهم البناء والنجار والحداد فعاونوا الأهالي في بناء بيوتهم أو ترميمها وآوا المشردين وطببوا المرضى<sup>(٦)</sup>. وقام المبشرون الأوروبيون والأميريكيون بقسط وافر من أعمال البر والإحسان فكان لها أطيّب الأثر في النفوس<sup>(٧)</sup>.

أزعجت إجراءات فؤاد باشا الشكلية في ملاحقته الأعيان الدروز الفارين الجنرال دي بوفور. واعتبر ذلك عملاً يرتبط بتكتيك الأتراك. وعندما استوضح

(١) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣١. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٤، ص ٤٧٣.

(٢) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٤، ص ٤٧٣.

(٣) المحررات السياسية...، ج ٢، ص ٣٤٠.

(٤) بانتشكوكفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٧. أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢، ص ٤٢٠، والوثيقة رقم ٢٧، ص ٢٠٧.

(٦) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 392.

(٧) أسد رستم، لبنان في عهد التصرفية، ص ٢٨. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٧٦، والمصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٠ - ١٠١. Voir aussi: DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 122 et 213.



دي بوفور فؤاد باشا عن هذا الأمر، أجابه أن الدروز مروا دون أن يدعوا مجالاً للانتباه إليهم قرب المراكز العسكرية التركية في وادي البقاع، وانتقلوا إلى جبل الشيخ ليختبئوا بعدها في حوران. وقد رأى الجنرال أن السبب الرئيسي لتعثره يكمن في سلوك فؤاد باشا، فتقدم بشكوى إلى باريس<sup>(١)</sup> معتبراً أن مفوض السلطان حال دون احتلاله لمدينة دمشق. كما ساورت دي بوفور فكرة القيام على رأس قواته بغزو الدروز في حوران، لكنه ما لبث أن تخلى عنها بعد أن ذكره بتفيليو هزيمة فيالق الجيش المصري عندما غزا إبراهيم باشا الدروز في حوران واللجاة<sup>(٢)</sup>.

تركزت اهتمامات فؤاد باشا في جبل لبنان على عدة نواح. لكن جُلَّ اهتماماته كانت إعادة المسيحيين إلى قراهم وبيوتهم، وتثبيت الأمن والهدوء، وإعادة الوثام بين الدروز والنصارى إظهاراً لقدرة الدولة أمام القناصل الأوروبيين على ضبط الأوضاع الأمنية، وتأمين محاكمة المجرمين الذين ارتكبوا أعمال القتل والإيذاء. والفرمان العثماني الذي وجه إلى فؤاد باشا لم ينص إلا على هاتين المهمتين، لكن مداخلات الدول الأوروبية وضغطها على السلطنة بعد مجزرة دمشق، والاتفاق على إيفاد لجنة أوروبية إلى سوريا لإجراء تحقيقات فيها بالاشتراك مع مأموري الباب العالي وإدخال التعديلات اللازمة على نظام ١٨٤٥، وسع صلاحيات فؤاد باشا وممثلي الدول الغربية لجهة البحث في أسس التنظيمات التي وضعت لجبل لبنان سنة ١٨٤٢ و١٨٤٥ وتعديلها استدراكاً لتجدد الفتن والقتال بين السكان<sup>(٣)</sup>.

هذه التطورات والمداخلات سمحت لفؤاد باشا بالتدخل لتعديل البنية القانونية للقائمقامية الدرزية، فعمد إلى إلغائها مؤقتاً وقسمها إلى أربع دوائر

- (١) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٣٣ و ٢٣٥.
- (٢) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 359.
- أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٦، ص ٢٩٧.
- (٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ١٨٤ و ٢٥٧ و ٣٧٦. راجع أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 285.

عسكرية<sup>(١)</sup> على رأس كل منها حاكم عسكري. وأقام فيها عدداً من الجنود العثمانيين لتوفير الأمن والاستقرار وتسهيل عودة السكان المسيحيين إلى بيوتهم<sup>(٢)</sup>. وقد أثار هذا الإجراء تساؤلات أعضاء اللجنة الدولية فطالبوا فؤاد باشا بتقديم بعض الإيضاحات عن هذا التدبير معتبرين أنه «حتى لو ثبتت ضرورته لا يجوز إدخال أدنى تغيير وإن مؤقتاً على نظام لبنان الإداري دون مشاركة الدول العظمى ورضائهن»<sup>(٣)</sup>.

أما الإجراءات التي اتخذها فؤاد باشا تجاه الأعيان الدروز والنصارى المتهمين بالأحداث الدموية الواقعة في جبل لبنان فقد بدأها بنشرة مؤرخة في ٢٨ صفر سنة ١٢٧٧هـ/ أيلول ١٨٦٠، استدعى بموجبها الأعيان النصارى والدروز للمثول خلال خمسة أيام معلناً أنه يضمن سلامة الذين يستطيعون تبرئة أنفسهم من الجرائم التي وقعت. ومما ورد في الإعلام المنشور في الوثيقة رقم ٧٧ أنه «بمقتضى العدالة السنية يلزم البحث عن مبدأ هكذا واقعة ومنشأها... وأحوالها المخصوصة بها... وكل شخص يرغب بتزكية ذمته... وذلك أعطي القرار على جلب المشايخ المسيحيين والدروز ورؤسائهم كافة لطرفنا للوقوف على إفادة كل فريق منهما وإجراء الحقانية غب المحاكمة ولذلك قد دعونا إلينا من مشايخ الطرفين ورؤسائهم فمن لا يجيب دعوتنا فيكون قد أعلن معترفاً بكونه متهماً ونحكم عليه في غيابه في الجزا الذي يعينه القانون فينبغي أن يكون جميعكم بعد خمسة أيام من تاريخ تحريرنا حاضرين في بيروت»<sup>(٤)</sup>. وهكذا تلقى ٣٧ زعيماً درزياً و ٣٥ مسيحياً أوامر بوجوب الحضور إلى بيروت خلال المدة المذكورة والذين يتخلفون

- (١) قسمت القائمقامية الدرزية إلى أربع دوائر عسكرية:  
الاولى: تضم جبل الريحان واقليمي جزين والتفاح ومركزها جزين.  
الثانية: تضم الشوف الحبيشي والشوف الشويجاني واقليم الخروب ومركزها المختارة.  
الثالثة: تضم العرقوب والجرد والمناصف ومركزها دير القمر بعد أن ضمت إليها.  
الرابعة: وتضم الشحار والغربين العالي والأدنى ومركزها عبيه.  
راجع المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية ١٨٦٠ - ١٨٦٢، ص ٤٤ - ٤٥.
- (٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٣٥٨ و ٣٩٣ و ٣٩٥. سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٤، ص ١٤٧. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 128.
- (٣) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٨١.
- (٤) انظر الوثيقة رقم ٧٧ في باب الملاحق. أيضاً: POUJOULAT, Op. Cit., p. 106.



عن الحضور يحاكمون غيابياً<sup>(١)</sup>. ثم عمد فؤاد باشا إلى تأليف مجلس محاكمة المتهمين كما فعل في دمشق. وسمى أيضاً أعضاء المحكمة التي شكلها لمحاكمة والي بيروت السابق خورشيد باشا<sup>(٢)</sup>.

كانت اجراءات فؤاد باشا القاسية في دمشق تثير خوف الدروز وخشيتهم من أن يحاكموا كما حوكم المسؤولون في دمشق. لذلك ما أن تلقى أعيانهم خبر الاستدعاء حتى توارى بعضهم في جبل لبنان ونزح قسم منهم إلى جبل حوران<sup>(٣)</sup>. فاعتبر فؤاد باشا تخلفهم عن الحضور اعترافاً ضمناً بالمسؤولية الجرمية المترتبة عليهم. وهذا ما برر اتخاذ أحكام بحقهم كإلغاء رتب الزعماء الفارين وألقابهم، وفصل بعضهم من وظائفهم الاقطاعية التي كانوا يشغلونها، وحجز أموالهم الثابتة والمنقولة إلى حين صدور الأحكام التي تحدد درجة ذنب كل منهم<sup>(٤)</sup>.

أما الأعيان الدروز الذين استجابوا لنشرة فؤاد باشا فقد بدأ تواردهم إلى بيروت تباعاً خلال الفترة المعينة لهم. وعندما ذهبوا لمقابلة المفوض العثماني حجاز بعضهم في دار الحكومة وكان أبرزهم القائم مقام الأمير محمد أمين أرسلان، والأمير محمد قاسم أرسلان وسليم بك جنبلاط، والمشايخ أسعد العماد وقاسم مرعي نكد وقاسم حمود نكد وناصيف تلحوق وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك وفاعور عبد الملك وقاسم حصن الدين وعثمان أبي علوان وجمال الدين حمدان وغيرهم<sup>(٥)</sup>. أما النصارى الذين قابلوا فؤاد باشا فلم يُحجز أي منهم. وكان الشيخ سعيد جنبلاط قد توسط القنصل البريطاني مور بشأن التسليم وضمن حياته. لكن مور، ودوفرين ممثل بريطانيا في اللجنة الدولية فيما بعد، اتفقا على

(١) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 264. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٤٠ و٣٤٣.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٣) POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 1, p. 111-112.

(٤) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٥٦ - ٣٥٨.

(٥) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٣٤. أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٥٥. إيكاريوس، نواذر الزمان، ص ٢٩٤. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 266. Baptistin POUJOULAT, Op. Cit., T. 1, p. 117.

رد طلب الشيخ سعيد لكنهما تعهدا بتأمين محاكمة عادلة له. لذلك ما أن قابل فؤاد باشا بتاريخ ٢٣ أيلول سنة ١٨٦٠ حتى حجزه كسائر الأعيان الدروز مقدمة لمحاكمته عن الأعمال المتهم بها<sup>(١)</sup>.

### ب - القائمة القامية النصرانية ويوسف بك كرم:

كان منصب القائمة القامية النصرانية قد شغل منذ إقالة القائم مقام بشير أحمد أبو اللع. ووجد فؤاد باشا ضرورة تولية أحد الموارنة مكانه. وبما أن الأسرة الشهابية مستبعدة عن الحكم فقد رأى أن يستشير بيكلار مندوب فرنسا في اللجنة الدولية في أمر تعيين القائمة مقام، فاقترح عليه مندوب فرنسا تعيين يوسف بك كرم. ولم يكن فؤاد باشا بعيداً عن كرم إذ إنه كان قد عهد إليه في بدء مهمته أمر المحافظة على الطرق حتى مدينة طرابلس، وفوضه باختيار مائتي خيال للقيام بالمهمة<sup>(٢)</sup>، ومع ذلك أبدى فؤاد باشا رفضه المبدئي إلا أنه عاد ليوافق على اقتراح بيكلار<sup>(٣)</sup>. فاستدعاه إليه وسلمه فرماناً بتعيينه «وكيل قائم مقام على النصارى» ووجه إليه رتبة «قبوحي باشي» وهي من رتب الشرف في الدولة ومنحه لقب البكوية<sup>(٤)</sup>.

أثار تعيين يوسف كرم وكيل قائم مقام على النصارى معارضة عنيفة في الأوساط المسيحية الكنسية منها والعلمانية. فالكنيسة المارونية وإن لم تعارض تعيينه فقد تلقت الخبر بكثير من البرودة وعدم الترحاب، في حين أن المطران طوبيا عون جهر بمعارضته علناً وظل معارضاً له ولسياسته داعياً لعودة الشهابيين إلى

(١) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٢٢.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٠٤.

(٤) انظر الوثيقة رقم ٨٧ وتتضمن تعيين يوسف كرم وكيل قائم مقام، وتوجيه رتبة قبوحي باشا إليه. انظر أيضاً: اسطفان البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٢٥ - ٣٢٦. وياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ١٩، ص ١٧٨. وعبد العزيز سليمان نوار، وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 309-310.



الحكم حتى استقالته. والمشايخ المقاطعجيون أصحاب الامتيازات والسلطة عارضوه لأنه حديث نعمة في المشيخة التي لا يرقى عهده بها إلا إلى حياة والده بطرس، ونبالتة هي من الدرجة الثالثة بالمقارنة مع ارسنقراطية آل أبي اللمع وآل الخازن<sup>(١)</sup>. كذلك عارضه الجنرال دي بوفور قائد قوات الغزو الفرنسي الذي كان يعمل للإتيان بالأمر مجيد شهاب بمساعدة المطران طوبيا عون<sup>(٢)</sup> وخصوصاً أن تعيين كرم جاء بناء على اقتراح مندوب فرنسا بيكلار بمعزل عن مشاورة دي بوفور. وقد أثار دي بوفور هذا التفرد مع الحكومة الفرنسية فجاءت تعليماتها إلى ممثلها في اللجنة الدولية لتفرض عليه ضرورة التنسيق مع دي بوفور وإطلاعه على مراسلاته الرسمية، وسرعان ما تخلى بيكلار عن مساعدة كرم واستسلم بكليته إلى الجنرال مراعاة منه للوفاء للالزم بينهما<sup>(٣)</sup>.

أما لماذا اختار فؤاد باشا يوسف كرم لمنصب وكيل قائممقامية، فيبدو أن في الخيار أكثر من سبب وربما كان أحد هذه الأسباب تحصيل الأموال الأميرية المتأخرة في القائممقامية النصرانية. ذلك أن القائممقام السابق عجز عن تحصيلها لصندوق الخزينة، فجاء تعيين كرم على أمل جباية هذه الأموال. كذلك ربما أراد فؤاد باشا إرضاء فرنسا عن طريق ترك أمر التعيين إلى مندوبها بيكلار وهذا ما حصل فعلاً<sup>(٤)</sup>. لكن يبدو أن في أمر الاختيار وجهة نظر أخرى. لقد كان فؤاد باشا على علم بطموحات يوسف كرم وميله إلى تولي السلطة، كما كان على علم بمواقفه السابقة وقيادته لبضع مئات من المقاتلين الشماليين في خلال الحرب الأهلية. وكانت قوته الشعبية والدينية غير خافية على فؤاد باشا لذلك أراد المعتمد السلطاني توظيف الرصيد الذي يتمتع به كرم في مجرى سياسته العامة. وقد نجح في ذلك حتى النهاية خصوصاً لجهة عدم مواجهته بموقف مسيحي موحد عند مناقشة النظام السياسي لجبل لبنان.

(١) أحمد طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية، ص ٢ و ٨ - ٩.

(٢) DUCROT, Op. Cit., p. 155-156 et 160. أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٣٠ - ٣١. يروي أن المطران طوبيا عون توفي حزناً عندما سمع نبأ انكسار فرنسا في حربها مع ألمانيا سنة ١٨٧٠،

انظر: أنيس صايغ، لبنان الطائفي، ص ١٢٦.

(٣) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٣٥.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

واجهت كرم بعد تعيينه عدة صعوبات ناشئة عن الوضع السياسي العام الذي كان يتخبط به سكان القائممقامية الشمالية. وكان الاضطراب والبلبلية يعمان أغلب مقاطعاتها وعهدها. فالمشكلة الفلاحية مع آل الخازن كانت لا تزال قائمة وقد حاول كرم حلها لكنه اصطدم بتشبث آل الخازن الذين أبوا الرجوع إلى منازلهم «إلا رجوع المنتصرين تخفرهم عساكر تركية وفرنساوية»<sup>(١)</sup>. والمشايخ المقاطعجيون على موقفهم السلبي منه، وبعض الإكليروس يناوؤه. وأعوزت كرم ليونة الأحكام وغلبة «طبعه المتكبر الجموح الذي كان صورة حية لطبعه الجبلي الجافي ذي النزعة الفردية والأنفة القاسية»<sup>(٢)</sup>. وجاء تعامله مع حادثة العبادية دليلاً على تسرعه وقساوة طبعه ولم يتورع عن افتعال مأزق سياسي مع فؤاد باشا نفسه فطالب بخروج الجنود السلطانية من بلدة العبادية بعد أن جاءت لفرض الأمن فيها مهدداً بالاستقالة إذا لم يتم سحبها من هناك<sup>(٣)</sup>.

كانت خلافات يوسف كرم مع خصومه السياسيين انعكاساً للخلافات الناشئة داخل اجتماعات اللجنة الدولية وتباين الآراء حول وحدة الحاكمية أو تقسيمها إلى ثلاث قائممقاميات فضلاً عن الخلافات الحادة الناشئة عن صراعه مع الأمير مجيد الشهابي وعمل كل منهما لتبؤ المنصب السياسي الأول سواء أكانت صيغة الحكم العمل بنظام القائممقاميات أم الدمج والتوحيد من خلال نظام واحد. ولعل انغماس دي بوفور في أتون العمل السياسي في الجبل<sup>(٤)</sup> أعطى الخلافات السياسية بعداً محلياً ودولياً وزاد من حدة الصراع بين السكان وخصوصاً المسيحيين منهم. وليس بمستغرب أن يُقدم دي بوفور على العمل السياسي وينغمس في لججه ومستنقعاته بسبب الإخفاق الذي رافق حملته العسكرية، والقيود الدولية التي نسجت حول تحركها وعجزها بالتالي عن تحقيق نصر عسكري يكفل هامة قائدها

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٣٣٨.

(٢) طربين، لبنان منذ عهد المتصرفية، ص ٨.

(٣) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٨، ص ٢١٠. راجع تفاصيل حادثة العبادية في المحررات السياسية، ج ٣، ص ٢١٠ - ٢١١ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٣٦ و ٢٣٩ و ٢٩٩. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 414-415 et 417-418.

وفي المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٨٩ - ١٩١ و ١٩٥ - ١٩٩.

(٤) DUCROT, Op. Cit., p. 124.



ويطلق اسمه شهيراً رناناً في عاصمة بلده فرنسا وسائر عواصم الدول الكبرى. لذلك نحا باتجاه العمل السياسي يحقق في ميدانه ما عجز عن تحقيقه في ميدان الكر والقتال. ومنذ مجيئه إلى بيروت رسخت مراهنته على إعادة الأسرة الشهابية إلى الحكم وتنصيب الأمير مجيد حفيد بشير الثاني حاكماً. لكن بروز يوسف بك كرم كمنافس له حال دون استئثار الأمير كمرشح وحيد، وأخذ بوفور على عاتقه تغيب اسم يوسف كرم عن المسرح السياسي، فراح يدس عليه ويضع العراقيل في طريقه فأثار عليه حكام المقاطعات والعهدات وحرصهم على رفض تعليماته. فاضطر كرم إلى مطاردتهم وسجن بعضهم. وعندما حاول معالجة وضع آل الخازن وحل مشكلتهم مع فلاحهم توجه إلى طانيوس شاهين والفلاحين ودعاهم إلى رد الأملاك التي وضعوا أيديهم عليها وتأدية التعويض عنها وتسليم غلالها إليه ليصير إعادتها إلى أصحابها الخازنيين<sup>(١)</sup>. وأظهر كرم للمشايخ المطرودين أنه إذا كان لا بد من عودتهم إلى دورهم وأملاكهم فلا بد لهم من التخلي عن بعض الامتيازات والحقوق التي أصبحت مكروهة من الشعب لكنه اصطدم برفض الفريقين. وقد استغل دي بوفور وحليفه المناوىء ليوسف كرم طوبيا عون، هذه المشاكل وأثاراً بوجه كرم موجة من الرفض أدت إلى إرباكه وحالت دون تحقيقه نجاحاً يذكر.

واتهم كرم بعض الإكليروس وخصوصاً طوبيا عون بتحريض طانيوس شاهين والمشايخ والأعيان والأهالي في كسروان وتشجيعهم على عدم دفع الضرائب المتأخرة، ثم رد على تحديهم بالمثل وجهاز عساكره وأنزل بشاهين هزيمة قاسية وسجن بعض المشايخ الذين ثاروا عليه وجمع بالقوة الأموال الأميرية المتأخرة<sup>(٢)</sup>.

وحاول دي بوفور الالتفاف على كرم فعاتبه على سلوكه تجاه الأعيان والمشايخ، لكن كرم دافع عن تصرفه تجاههم متهماً له أنه لا يرمي إلا إلى مصلحة

- (١) الوثيقة رقم ٨٨ وفيها كثير من التفاصيل المهمة كلقاء دي بوفور مع كرم، ولقاء كرم مع طانيوس شاهين، ووساطة دي بوفور لشاهين وغير ذلك.
- (٢) انظر بهذا المعنى الوثيقة رقم ٨٨. أيضاً: وثائق المركز الوطني، الوثيقة رقم ٣٥٨٥. وبوديكور، دور فرنسا، ص ١٤٩. انظر أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٢، ص ٣٣٢. الحتوني، المقاطعة الكسروانية، ص ٣٦٢.

الجبل العامة. وحدثت بينهما مشادة، واتهم كرم بكل جرأة القائد الفرنسي بأن ما أتاه الجيش ويأتيه في جبل لبنان من شأنه أن يحط من كرامة الجيش الفرنسي الذي أرسل إلى هذه البلاد لمساعدة أصدقاء فرنسا لا لاضطهادهم<sup>(١)</sup>. وبلغ من سوء العلاقة بينهما أن طالب دي بوفور عزل كرم من منصب القائمقامية.

فرض كرم نوعاً من الاستقرار الأمني في مناطق قائمقاميته. لكن البلبل السياسية استمرت مطردة. وكان دي بوفور وراء حملة كتابة العرائض المطالبة بعودة الشهابيين إلى الحكم. وكان محرك هذه الحملة بالإضافة إلى دي بوفور، طوبيا عون وجماعته من الإكليروس وضباط الحملة الفرنسية الموالين لقائدها والمشايخ والأعيان المعارضين لسلطة يوسف كرم<sup>(٢)</sup>. ووصلت حملة العرائض إلى المناطق الدرزية حيث وقعها ثمانون من الأعيان الدرزيين<sup>(٣)</sup>. وجمعت عرائض وقعها نحو عشرة آلاف شخص من النواحي التي يقيم فيها آل كرم<sup>(٤)</sup>. كذلك نظم العمال العثمانيون والانكليز حملة عرائض مضادة طالبت بأن يكون السكان تحت الإدارة العثمانية المباشرة، وقد وقعها أكثرية الدرزيين والشيعية وبعض المسيحيين<sup>(٥)</sup>. ورد كرم على حملة العرائض الفرنسية مدعياً أنها عمل شخصي من الجنرال دي بوفور<sup>(٦)</sup>، واتهمه بأنه يعمل على إعادة النظام المقاطعجي إلى جبل لبنان<sup>(٧)</sup>، وقد وجد كرم دعماً قوياً لدى الإرساليات الفرنسية وبعض ضباط الجيش الفرنسي وعلى رأسهم ديوكروا والوكلاء الانكليز<sup>(٨)</sup> وخصوصاً اللورد دوفرين الذي رأى في كرم بعد اجتماعه به «كنت قبل تعيينه مصمماً النية على عدم الرضا بأن يتولى هذا المنصب الخطير رجل منقاد لهذه الدولة (يعني فرنسا)،

- (١) ناسيم نوفل، بطل لبنان الشهير الطائر الصيت: يوسف كرم، الاسكندرية، المطبعة الوطنية، ١٨٩٦، ص ٢٤٧.
- (٢) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٥٠. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 178.
- (٣) أبو شقرا، الحركات، ص ١٣٩.
- (٤) سويد، فرنسا والموارنة، تقرير بوفور عن جولته في نواحي الشمال، ص ٣٩٧.
- (٥) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٨، ص ٣٧٤ والوثيقة رقم ٤٩، ص ٣٧٨، والوثيقة رقم ٥٦، ص ٦٨٥.
- (٦) سويد، المصدر السابق نفسه، تقرير بوفور عن جولته في نواحي الشمال، ص ٣٩٧.
- (٧) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٥٠.
- (٨) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٧، ص ٣٦٤. وبوديكور، مصدر سابق، ص ١٥١.



ولا سيما لأنني كنت أظن أن يوسف كرم هو آلة بيد المطران طوبيا. بيد أني لما تحققت بعد التحري أن مرشح فرنسا هو رجل أكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحمه رأيت ألا أدع التحاسد الدولي يتغلب علي في هذه المسألة لأن ذلك يخالف روح الإرشادات التي زودتها»<sup>(١)</sup>.

في ربيع سنة ١٨٦١ كانت مناقشات اللجنة الدولية لا تزال تدور في حلقة مفرغة. وحاول كل من دي بوفور ويوسف كرم إقناع الآخر فاجتمعوا في بيروت. وقد أبدى كرم استعداده للاستقالة، لكن دي بوفور رفض ذلك مجيباً كرم بأنه إذا «شئت أن تبرهن لنا عن محبتك عليك أولاً أن تقنع الموارنة بأن يقبلوا بالأمير مجيد شهاب أميراً عليهم»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن ترشيح الأمير الشهابي أصبح حجر الزاوية في السياسة الفرنسية آنذاك ولم يترك دي بوفور وسيلة لتأكيد هذا الترشيح إلا ولجأ إليها. وعندما جاء سيفر كبير تراجمة نابليون الثالث إلى سوريا حاملاً وسام جوقة الشرف إلى الأمير عبد القادر الجزائري تدخل في موضوع كرم حاثاً البطريك وعلية الإكليروس العمل على انسحاب كرم لمصلحة الأمير مجيد، لكنه أخفق في مهمته<sup>(٣)</sup>. كذلك حاول دي بوفور إقناع البطريك فلم يحصل على وعد إيجابي<sup>(٤)</sup>. وإزاء الضغط الذي مورس عليه قدم كرم استقالته من وكالة القائمقامية في أواسط شهر أيار. وكانت أخبار اجتماعات اللجنة الدولية ترد إلى يوسف كرم حيث كان الاتجاه لتعيين حاكم غريب عن جبل لبنان بدأ يتأكد. فوجد كرم أن مصلحته تقضي بالإصرار على الاستقالة. فطلب من فؤاد باشا قبولها أو إقالته، وألح عليه في ذلك. فأقاله في التاسع من شهر حزيران سنة ١٨٦١ حيث توجه إلى بلدته إهدن، وأقام فيها متربصاً استعداداً للمرحلة المقبلة، وترقباً لكيفية تطبيق النظام الجديد في جبل لبنان<sup>(٥)</sup>.

(١) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٢) طربين، لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٣ - ١٤.

(٣) أحمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٤. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 175.

(٤) DUCROT, Op. Cit., p. 174.

(٥) البشعلاني، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٥٥.

### خامساً: مهام اللجنة الدولية

كانت السلطنة العثمانية قد اتفقت مع الدول الأوروبية على تشكيل لجنة دولية قوامها ممثلو كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا والسلطنة العثمانية. وقد تناول عمل اللجنة البحث أولاً في أسباب الحرب الأهلية في جبل لبنان وبيان درجة مسؤولية المشاركين فيها، والبحث ثانياً في الخسائر المادية التي ألأت بالمتكوبين<sup>(١)</sup> ووسائل تخفيف الكارثة التي حلت بهم، والعمل ثالثاً على استدراك تجدد هذه الكوارث بإدخال تعديلات على نظام القائمقاميتين السائد في جبل لبنان. وقد اتفقت هذه الدول على أن تكون اجتماعات اللجنة برئاسة ممثل السلطنة العثمانية وإذا تعذر عليه ذلك فيإمكانه استنابة وكيل عنه (ابرو أفندي). وهكذا كان محمد فؤاد باشا عن السلطنة العثمانية، واللورد دوفرين (Dufferin) عن الحكومة البريطانية، وبيكلار (Beclard) عن الحكومة الفرنسية، ونوفيكوف (De Novikow) عن الحكومة الروسية، وفيكبكر (Weckbecker) عن الحكومة النمساوية، وريفوس (De Rehfués) عن الحكومة البروسية<sup>(٢)</sup>، وباشرت أعمالها فعقدت جلستها الأولى في ٥ تشرين الأول سنة ١٨٦٠ في بيروت في مقر مندوب فرنسا بيكلار.

### أ - محاكمات الأعيان الدروز:

لم تنحصر محاكمة الأعيان الدروز بطابعها الجرمي وما يترتب عليه من عقوبة

(١) تميزت التقارير والمراسلات التي دبجها السكان بكثير من المبالغة والتعظيم، ويبدو أن الهدف منها إثارة العواطف وتبنيج الخواطر لتحقيق هدفين أساسيين: الأول تدخل الدول الأوروبية لمصلحتهم، والثاني زيادة المساعدات المالية تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بهم. وشملت عملية التضخيم عدد القتلى والجرحى والقرى المدمرة كلياً أو جزئياً، وتقديرات الخسائر العينية والمالية، وصفة المبالغة هذه لا تزال متأصلة لدى بعض الفئات. وهي وإن كانت تشويهاً للحقائق وتزويراً للتاريخ، إلا أنها تركزت على مر الحقبات وكثرة الأخذ عنها والاستشهاد بها، لذلك يقتضي التعامل معها بحذر شديد وأخذها على محمل الهدف السياسي المطلوب أولاً والتعويض عن الخسائر ثانياً عملاً بمقولة «طالب بالكثير كي تحصل على القليل». انظر: محمد حسن الحجار، تاريخ إقليم الخروب، ص ٨٩ - ٩٦.

(٢) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 241 et 285.



قانونية ملازمة له. إذ غلب على تلك المحاكمة الطابع السياسي باعتبار أن مصدر الحرب الأهلية في محصلتها النهائية هو الصراع على السلطة بين الدروز والموارنة. وكانت اللجنة الدولية التي شكلتها الدول الأوروبية بالاتفاق مع السلطنة العثمانية تأخذ على عاتقها مسألة البحث في منشأ الفتنة وأسبابها وبيان درجة مسؤولية كل من الزعماء وأموري الحكومة وأرباب الإدارة المحلية، ومعاينة الجناة<sup>(١)</sup>. هذا المنحى الذي سلكته إجراءات المحاكمة أدى إلى خروجها عن طابعها الاستثنائي كونها محكمة عرفية، وأخضعها لإجراءات قانونية شكلية خصوصاً عندما طالب أعضاء اللجنة بحقهم في حضور كل تحقيق قضائي لأنهم يعدونه ركناً من أركان التحقيق العام المفوض إليهم إجرائه. وقد رد فؤاد باشا على ذلك بأن على اللجنة أن تقوم أولاً بإجراء تحقيق عام حول الأحداث، وأن تجمع القرائن الدالة على صفة الحرب الأهلية الناشئة بين الدروز والموارنة، وهذه القرائن تكون بمنزلة قضاء بين الطائفتين تتضح منه أسباب الحوادث ودرجة مسؤولية كل منهما ومسؤولية أرباب الحكومة الذين أدخلوا بواجباتهم<sup>(٢)</sup>.

وتواصل عمل اللجنة في بحثها المسائل المطلوبة منها، وكانت كلما تقدمت في مناقشاتها كلما ازدادت حدة الخلافات بين أعضائها. وقد احتلت قضية المحاكمات جانباً مهماً من عملها. فالمندوب الفرنسي بيكلار كان يعتبر أن ما جرى في دمشق من مجازر ومذابح، جرى أيضاً مثلها في دير القمر وراشيا وحاصبيا، وأن عقوبة الإعدام ذاتها يجب فرضها على الدروز كما فرضت على المسؤولين في دمشق مفضلاً اعتماد الطريقة العرفية في الأحكام باعتبارها الطريقة الوحيدة التي يمكن التعويل عليها، وأن تجري المحاكمة وتنفيذ الأحكام العرفية الصادرة في مكان اقتراف الجناية ليكون مفعولها عاجلاً وظاهراً للعيان. أما المندوب البريطاني دوفرين فقد كان له رأي مغاير، كان يميل إلى التفريق بين المجزرة الحاصلة في دمشق، والحرب الأهلية التي وقعت في جبل لبنان، معتبراً أن الموارنة يتحملون الجزء الأكبر من هذه المسؤولية «فهم في حروبهم يفوقون جيرانهم الدروز همجية وظماء للدماء. وهم مسيحيون بالاسم وفي الحقيقة

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٢، ص ٢٥٦ و ٣٧٦.

(٢) المحررات السياسية، ج ٢، ص ٢٥٦ و ٣٧٦.

همجيون قساة القلوب يطمعون بإيادة طائفة معادية»<sup>(١)</sup>. وقد بلغ به الأمر في دفاعه عن الدروز إلى التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية إذا أعدم أحد من الأعيان الدروز<sup>(٢)</sup>.

أما مندوبو سائر الدول فقد اختلف موقفهم حسب اختلاف مصالح دولهم، فالنمسا تبنت الموقف البريطاني معتبرة أن ما حصل كان حرباً أهلية بين الفريقين، وأن «الإعدام لا يجوز مطلقاً بدعوى أن الذي يقتل خصمه في الحرب لا يستحق الإعدام»<sup>(٣)</sup>. وكانت روسيا تميل في البداية إلى الموقف الفرنسي لاعتبارات تتعلق بتحالفاتها الأوروبية، لكن السياسة البريطانية تمكنت من تبديل موقفها عندما أغرتها بإقامة قائممقامية ثالثة خاصة بالروم الأرثوذكس.

وكان فؤاد باشا بدهائه السياسي يستغل خلافات أعضاء اللجنة الدولية لتمرير خطته القاضية بتخفيف حدة المسؤولية عن الدروز. وقد استطاع أن يقنع أعضاء اللجنة بخلاصة مفادها أن ما حصل في جبل لبنان إنما هو مجرد حرب أهلية، وفي مثل هذه الحالة يصعب إعداد الحكم ما لم يتبين المعتدي الحقيقي<sup>(٤)</sup>.

وفي الوقت الذي كانت فيه محكمة بيروت تنظر في قضايا الأعيان الدروز، وتدور محاكماتها في حلقة مفرغة نتيجة الخلافات الحادة بين الأعضاء، شكل فؤاد باشا محكمة أخرى في بلدة المختارة للنظر في جرائم سائر الدروز<sup>(٥)</sup>. وكان المفوض السلطاني قد أقام في البلدة سجنًا حشر فيه أكثر من ثمانماية سجين<sup>(٦)</sup>، فتكت بأكثريتهم الأمراض وتوفي بعضهم نظراً لوجودهم في أوضاع صحية ومناخية سيئة. وناشد المسجونون قنصل دولة انكلترا التدخل مع المسؤولين العثمانيين لإطلاق سراحهم بعد أن أصبحوا «بمنزلت الأشباح بلا أرواح لسبب

(١) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ٣٣ و ٤١ و ٤٣ و ١٣٧ و ٢٢٢ و ٣٤٥ و ٤١١. انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٨٢ و ٨٤ و ٤٣٥.

(٢) ISMAÏL, Hist. du Lib., T. IV, p. 358-359.

(٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥٩.

(٤) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٣٣ و ٢٣٧.

(٥) انظر الوثيقة رقم ٧٨ في باب الملاحق. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 186.

(٦) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٢١٢. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٢٨.



اطالت السجن»<sup>(١)</sup>.

اعتبرت فرنسا أن الأكثرية الساحقة من الدروز ساهمت في الحرب الأهلية، وأنه يتوجب معاقبتها. وطالب الإكليروس بإعدام أربعة آلاف وستمائة درزي، رفعوا أسماءهم إلى فؤاد باشا بموجب لوائح جمعت من جميع قرى الجبل. لكن اعتراض مندوبي الدول بمن فيهم المندوب الفرنسي أنزل العدد إلى ألف ومئتين<sup>(٢)</sup>. فاعتبر دوفرين أن مطالبة الأساقفة بإعدام هذا العدد ينم على رغبتهم في استئصال «الأمة الدرزية»<sup>(٣)</sup>. وأردف مطالباً بإنزال العقوبة نفسها بالمسيحيين الذين استغلوا الوجود الفرنسي ليفتكوا بـ ١٧٦ نسمة من الدروز<sup>(٤)</sup>. وإزاء إمكانية الاتهام العشوائي اقترح دوفرين الإجراءات الآتية<sup>(٥)</sup>:

١ - عدم حضور أي درزي إلى المحكمة العسكرية إلا إذا كان متهماً بأنه قتل عن عمد رجلاً أعزل أو امرأة أو ولداً.

٢ - عدم الحكم بالإعدام إلا بعد تحليف شاهدي عيان.

٣ - يجب أن يسقط من عدد الدروز المراد إعدامهم عدد الذين قتلهم المسيحيون منذ قدوم اللجنة إلى سوريا.

(١) انظر تفاصيل أوضاع سجن المختارة في الوثيقة رقم ٧٨ المنشورة في باب الملاحق.

(٢) انظر الوثيقتين رقم ٧٩ و ٨٠. أثارت الصحافة الأوروبية مسألة محاكمة الأعيان الدروز وأبدت دهشتها لمطالبة الإكليروس الماروني بإعدام ٤٦٠٠ درزي، واتهمته بعدم الشفقة والإنسانية، وعدم استحقاقه لرعاية الدولة العلية والدول الأوروبية وعطفها. وقد أدى هذا الوضع إلى تقديم إيضاح بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٨٦١ وقعه أربعة مطارنة نفوا فيه وجود صك موقع منهم يطالب بإعدام هذا العدد الكبير من الدروز. وقالوا إن الذين طالبوا بذلك هم الوكلاء الستة عشر الذين انتخبهم المطارنة في البداية. كما صرحوا بأنهم يجهلون الدفتر والأنفار المعينة فيه حيث أنهم لم يطلعوا عليه. الوثيقة رقم ٨٠، باب الملاحق.

راجع أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٧٦ - ١٨١.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٣٨ و ١٦٢ و ١٨٤. انظر أيضاً: شاهين مكاربوس، حسر اللثام، ص ٢٥٩. Voir aussi: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 390-391.

(٤) انظر المحررات السياسية، ج ٣، ص ٢٥٥ و ٢٥٧ و ٢٧٠ و ٢٧٧ و ٣٠٦.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 389.

انظر أيضاً: المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٦٣.

٤ - ضرورة أن يكون عدد المحكوم عليهم بالإعدام أقل من الذين أعدموا في دمشق.

أصدرت محكمة بيروت أحكامها في أوائل كانون الثاني سنة ١٨٦١، وقد تناولت مجموعة من كبار المتهمين الدروز والمسؤولين العثمانيين. وتميزت أحكامها بالشدّة، فحكمت على والي بيروت السابق خورشيد باشا وعلى طاهر باشا بالسجن المؤبد، وعلى سليمان نوري بك ووصفي أفندي وأحمد أفندي بالسجن المؤقت. وبما يتعلق بالأعيان الدروز فقد حكمت المحكمة بالإعدام على كل من المشايخ سعيد جنبلاط وحسين تلحوق وأسعد تلحوق وقاسم نكد وأسعد العماد ومحمد قاسم أرسلان وسليم جنبلاط وجمال الدين حمدان ومحي الدين شبلي وعلي سعيد وبشير مرعي نكد. أما الأعيان الذين فروا إلى حوران فقد ارتأت المحكمة أن يعاقبوا بالإعدام متى قبض عليهم وفقاً للمواد ٥٠ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء العثماني<sup>(١)</sup>.

أثارت الأحكام الصادرة عن محكمة بيروت استياء أعضاء اللجنة الدولية، فاحتج المندوب الفرنسي بيكلار على الأحكام المخفضة الصادرة بحق المسؤولين العثمانيين ورأى ضرورة تشديدها كما حصل في دمشق<sup>(٢)</sup>. واحتج دوفرين على الأحكام الخاصة بالأعيان الدروز، فاتهم العثمانيين بإساءتهم الحكم في هذه البلاد، وتحريضهم المسيحيين بدون انقطاع على الدروز وبالعكس بإثارتهم الأحقاد والتحاسد فيما بينهم، وتشجيعهم على انتشار الفوضى وزرعهم بذور الشقاق على أمل مد سيطرتهم على البلاد ونشر نفوذهم فيها، وأنهم بسياساتهم هذه جلبوا المأسى المحزنة التي حدثت في السنة المنقضية. واتهم فؤاد باشا بالعمل على إهلاك أصحاب الإقطاعات الدرزية وإذلال طائفة بأسرها وإضعاف قواها بقصد إشباع طمع الحكومة التي لا تستطيع بسط سيطرتها على البلاد إلا بإخضاع الدروز لحكمها<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ١٦٩ - ١٨٢. وتشارلز تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٢٥.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٨، ص ٣٠٥.

(٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٢٣٠ - ٢٣٤.



ولإتمام عملية المحاكمة بنجاح كان يتوجب ليس فقط الادعاء على المتهمين، بل إثبات الادعاء عن طريق القرائن الحسية والشهود. وقد حاول فؤاد باشا إقناع الأعيان والإكليروس المسيحيين بتقديم الأدلة التي تثبت إدانة المجرمين، لكنهم اعتذروا عن ذلك وأصروا على رفض أداء شهادتهم مقتصرين على القول إن جميع الدروز مذنبون وأن لديهم أدلة غير التي قدموها. وبعد عدة محاولات باءت كلها بالفشل رد فؤاد باشا على تمنعهم بأنه ليس بإمكانه إعدام طائفة بكاملها معتبراً أن التوازن بين الدروز والموارنة هو من مهام السلطات العثمانية. حتى أنه أفهم بنتيفوليو أنه لا يريد أن يعطي النصارى أهمية كبيرة ولا يستطيع أن يقضي على العنصر الدرزي الذي يعتبر بنظر العثمانيين عامل توازن وتعادل مع النصارى<sup>(١)</sup>. في حين أن الماجور فرايزر الانكليزي اعتبر أن استنكاف النصارى عن تقديم الشهود هو من ضمن خطة مدبرة هدفها عرقلة أعمال الحكومة والضغط عليها للاستجابة إلى طلبهم بإعدام ١٢٠٠ درزي المدونة أسماؤهم في البيانات المقدمة<sup>(٢)</sup>.

ولم تلبث محكمة المختارة أن أصدرت أحكامها بحق المتهمين الدروز، فحكمت على عشرين متهماً بالإعدام و٥٧ متهماً تراوحت عقوباتهم بين السجن المؤبد والمؤقت، و٢١٠ أشخاص كانت عقوباتهم من الدرجة الثالثة، وأطلق سراح ٤٠٩ من المتهمين لعدم وجود بينة عليهم. واجتمعت اللجنة الدولية في بيروت بتاريخ ٢٤ كانون الثاني سنة ١٨٦١ لإيقافها على نتيجة أعمال محكمة المختارة. وكان لأعضاء اللجنة ملاحظات تناولت عدم تجاوز عدد أحكام الإعدام عدد الذين أعدموا في دمشق. واعتبر بعضهم أن الاقتصار على إعدام عشرين شخصاً كما ارتأت محكمة المختارة ليس بكافٍ من الوجهة السياسية وألحوا بوجوب زيادة عدد أحكام الإعدام، لكن توفينيل Thouvenel وزير خارجية فرنسا وفي مبادرة منه لكي يسوّق مشروع فرنسا السياسي في جبل لبنان عبر كسبه للدروز، كان يرى في زيادة عدد أحكام الإعدام انتقاماً لا فائدة منه، ولذلك

(١) Adel ISMAÏL, Histoire du Liban, T. IV, p. 355-357.

(٢) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ و ٢٢٧. أبو شقرا، الحركات، ص ١٤٠. وتشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٢٦. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 410-411.

كتب إلى بيكلار موضحاً أن الغاية ليست بكثرة الضحايا بل يجب الاقتصار على قتل واحد أو اثنين من كبار زعماء الدروز المذنبين إرهاباً للباقيين. وفوضت اللجنة فؤاد باشا لجهة توقيت تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة عن محكمتي بيروت والمختارة<sup>(١)</sup>.

واهتم دوفرين بالشيخ سعيد جنبلاط الذي كان موقوفاً في بيروت مع غيره من الأعيان الدروز، فسعى لتبرئته أو لتخفيف الأعباء الجرمية المتهم بها<sup>(٢)</sup>. فأشار إلى مداخلات قنصل فرنسا بونتيفوليو في شهادات بعض المسيحيين وحثهم على الشهادة بعكس ما صمموا عليه رغم أنهم من الشهود الذين طالب بهم سعيد جنبلاط «لكنهم شهدوا عليه»<sup>(٣)</sup>. وعند مناقشة الأحكام الصادرة على الزعماء الدروز في اللجنة الدولية طالب دوفرين بتعديل أحكام محكمة بيروت، وأيده بذلك مندوب النمسا ولكن مندوبي فرنسا وبروسيا وروسيا عارضوه وطالبوا بإبرام حكم المحكمة<sup>(٤)</sup>. وإزاء اختلاف أعضاء اللجنة أعرب فؤاد باشا عن أسفه لعدم التوصل إلى نتيجة واعتبر أن الآراء لا تزال متباينة. لكنه مراعاة لأعضاء اللجنة فسيؤجل تنفيذها إلى أن يتلقى تعليمات حكومته في مجموع الأحكام الصادرة<sup>(٥)</sup>. ثم أرسل كل ملفات التحقيق إلى الأستانة. ويبدو أنها حفظت حتى إشعار آخر هناك واستعيض عنها بعفو ضمني عن جميع الجرائم المتبادلة الناشئة بفعل الحرب الأهلية بين الفريقين<sup>(٦)</sup>.

كان لمداخلة المسؤولين البريطانيين والعثمانيين أثر كبير في تجميع الأحكام الصادرة على الدروز، كما كان لاختلاف الدول الأوروبية دور مهم في إجهاض

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٢٣٨ و ٢٦١ وما يليها، وص ٣٠٩ - ٣١٠. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 416 et 421-422.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٨، ص ٣٠٥ و ٣١٢.

(٣) المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٥٠.

(٤) المصدر السابق نفسه، ص ٣٩٠ - ٣٩٦.

(٥) Documents Diplomatiques, T. 11, p. 31. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٨، ص ٣٠٥. والوثيقة رقم ٤٣، ص ٣٣٦.

(٦) تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٤٩. انظر أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤١، ص ٣١٩.



تنفيذ قرارات محكمتي بيروت والمختارة. وربما كان موضوع إعادة تنظيم جبل لبنان الذي كان يبحثه أعضاء اللجنة الدولية قد انعكس على موضوع تنفيذ الأحكام إذ إن المندوب الفرنسي بيكلار جنج للتساهل مع الدروز لقاء موافقتهم على تنصيب حاكم شهابي على جبل لبنان<sup>(١)</sup> فتأجلت أحكام الإعدام واستعيض عنها بنفي ٢٤٥ شخصية بعضها نفي إلى طرابلس الغرب وبعضها الآخر إلى بلغراد<sup>(٢)</sup> فنقلوا إليهما. وقد حمل الذين نفوا إلى طرابلس كتاب توصية من دوفرين إلى حاكم المدينة ليرعاهم ويعاملهم بالحسنى ما أمكن<sup>(٣)</sup>. وكان عدد الذين نفوا إلى بلغراد ٧٠ رجلاً أغلبهم ممن أودع سجن بيروت. وقد أحسن المأمورون معاملتهم وتوفي بعضهم في المنفى. وبعد أن مرّ عليهم في المنفى أربع سنوات صدرت إرادة سنية سمحت لهم بالعودة إلى أوطانهم<sup>(٤)</sup>. أما الشيخ سعيد جنبلاط فقد توفي بشكل مفاجئ في سجنه في ١١ أيار سنة ١٨٦١<sup>(٥)</sup>. وبالرغم مما ذكر عن وفاته بدء السل، فإن المصادر التي أرخت تلك الفترة وخصوصاً مناقشات اللجنة الدولية لم تشر إلى الموضوع الصحي للشيخ سعيد إلا قبل عشرة أيام من وفاته<sup>(٦)</sup>. ولو أن هذا الداء كان ملمأً به لظهرت عوارضه في وقت مبكر، ولكانت بعض المصادر أشارت إليه<sup>(٧)</sup>. ولكان اللورد دوفرين الذي عرف

- (١) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٩٩.
- (٢) انظر الوثيقتين رقم ٨١ و ٨٢ في باب الملاحق. أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ والملحق رقم ٣ في المصدر عينه، ص ٢٨٠ - ٣٠٣. ويتضمن أسماء المنفيين إلى طرابلس الغرب.
- (٣) مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥١. أيضاً: تشرشل، بين الدروز والموارنة، ص ١٣٠.
- (٤) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٤٤ - ١٤٥.
- (٥) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٩، ص ٣٧٨. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 11, p. 80-81.
- (٦) Documents Diplomatiques, T. 11, p. 65. أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٢٣. وما هو جدير بالذكر أن الإفادة الموضوعة حول الوضع الصحي للشيخ سعيد، والتي تفيد بإصابته «بسسل رثوي بلغ منه درجة عالية بحيث لا يرجى له شفاء» رفض التوقيع عليها كل من الدكتور كولمان Colman والدكتور كانوني Canoni لأن التوقيع عليها من دون إذن صادر عن جهة عليا يعتبر مخالفة للأنظمة المعمول بها. المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٣٣١.
- (٧) أشار بوفور في تقرير أرسله إلى وزير الحربية بتاريخ ٥ أيار ١٨٦١ إلى أنه «سمح لسعيد بك جنبلاط بالعيش مع عائلته في منزل بالمدينة تحت الحراسة وذلك بناء على اقتراح الأطباء الذين صرحوا بأنه مصاب بداء السل من الدرجة الأخيرة وأن ليس باستطاعته البقاء في السجن» لكننا لا نعرف إن كان

بدفاعه الصلب عن الشيخ سعيد أشار إلى هذا الداء أو تعلل به لتخفيض عقوبة الإعدام التي حكم بها. لذلك فإننا نميل إلى ترجيح إعدامه عن طريق دس السم له<sup>(١)</sup>. وكانت اللجنة الدولية في بيروت قد درست ملف الشيخ سعيد بتاريخ ٢ آذار ١٨٦١، وقد مالت أكثرية أعضاء اللجنة إلى تصديق حكم الإعدام الصادر بحقه عن محكمة بيروت. ويتبين من مراجعة محاضر اللجنة الدولية، أن أحداً من أعضاء اللجنة لم يشر إلى الوضع الصحي للشيخ سعيد مما يؤكد سلامته من أي داء. ولو كان هناك شيء من الخطورة أو المرض العضال لكان اللورد دوفرين أشار إليه وتمسك به ذريعة لإنقاذه من حكم الإعدام<sup>(٢)</sup>. فالشيخ سعيد كان حجر زاوية للسياسة البريطانية ويدل على ذلك اهتمام المسؤولين البريطانيين به وتدخلهم لمنع تنفيذ عقوبة الإعدام به. حتى أن اللورد روسل وزير خارجية بريطانيا تدخل لدى دوفرين للتأكيد عليه بالتوسط لمنع تنفيذ حكم الإعدام حاثاً إياه بقوله إن «حكومة جلالة الملكة تعتقد أن مساعيكم وإن بذلت على مسؤوليتكم الخاصة تكمل بالنجاح. وعلى كل أرى من الواجب أن أشير عليكم أن تبادروا دون تأخير إلى الإلحاح على فؤاد باشا بألا يأمر بإعدام سعيد بك جنبلاط»<sup>(٣)</sup>. كما أنفذ اللورد روسل إلى سفيره في الآستانة مثل هذه الرسالة ليلح على الباب العالي عدم إعدام الزعيم الدرزي.

كانت السلطنة العثمانية تعاني مأزقاً كبيراً نتيجة تهديد سفير انكلترا في الآستانة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السلطنة إن هي نفذت حكم الإعدام بالشيخ سعيد، كما هدد سفير فرنسا بقطع تلك العلاقات إن هي لم تنفذ الحكم الصادر بإعدامه<sup>(٤)</sup>. وأمام هذا المأزق لا نستبعد أن يعمد فؤاد باشا بناء على تعليمات الباب العالي إلى تصفية الشيخ سعيد بطريقة ملتوية، حتى ولو صح خبر

- = قد نقل إلى المنزل أم بقي في السجن حتى تاريخ وفاته بعد أسبوع. وهل يمكن لمصاب بداء السل أن يقيم مع أفراد عائلته؟! انظر: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٧، ص ٣٦٤.
- (١) أورد بعض المؤرخين وفاة الشيخ سعيد بالسم منهم مشاقة، مشهد العيان، ص ١٩٣. انظر بهذا المعنى: Selim HICHI, La Famille des Djoumlatt, p. 175.
  - (٢) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٤٧ - ٢٥٣.
  - (٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٩٠ - ٣٩١.
  - (٤) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، هامش ص ٢٠.



إصابته بداء السل كونه الزعيم الدرزي الأول المسؤول أدبياً ومعنوياً عن حوادث الجبل آنذاك، فيجنب السلطنة أزمة دبلوماسية كبيرة ويخفف عنها ضغوطات دولية عديدة تطالب بإعدامه. وقد يكون من المفيد ربط إعدام أحمد باشا والي دمشق برصاصة من يد فؤاد باشا نفسه، و وفاة الشيخ سعيد الغامضة إذ في تغييب كليهما مستفيد واحد هي السلطنة العثمانية والعمال المسؤولون عن تنفيذ سياستها في جبل لبنان وسائر بلاد بر الشام.

### ب - تعويضات ومساعدات للمنكوبين:

وكان من مهام اللجنة الدولية أيضاً البحث في الخسائر التي حلت بالمنكوبين والتعويض عليهم، وتقديم المساعدات المالية والعينية التي تساعدهم على تخطي المحنة. وقد خصصت اللجنة لموضوع التعويضات والمساعدات الإنسانية حيزاً كبيراً من مناقشاتها، وظهر أعضاء اللجنة أقل اختلافاً في الرأي عند بحث هذا العامل الإنساني. ويبدو أن فؤاد باشا كان مدفوعاً بهذا العامل إرضاء للدول الأوروبية، فأولاه أهمية قصوى حيث دفع الباب العالي معونات تموينية وألبسة ونفقات طبابة إلى منكوبي دمشق بلغت حتى نهاية نيسان ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م ١١,٦٩٦,٥٢٠ قرشاً<sup>(١)</sup>. وقد اضطر فؤاد باشا أن يفرض على كل مسلم غرامة مالية قدرها ١١٤٢ قرشاً لكي يعوّض خسائر مسيحيي دمشق البالغة نحو ٤٠ مليون قرش. كما استوفى من اليهود مبلغاً كبيراً كتعويض للنصارى، إضافة إلى استرداده لكثير من المملوكات سواء من سكان دمشق أم من أهالي جبل لبنان<sup>(٢)</sup>. في حين بلغت المعونات والتعويضات المقدمة إلى مسيحيي جبل لبنان حتى تاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٨٦١ نحو ٤٢ مليون قرش بما فيها الإعانات اليومية كالخبز والألبسة والحبوب ودود القز والبذار والأسرة وسائر المواعين الأولية والتعويضات المالية<sup>(٣)</sup>.

(١) Adel ISMAÏL, Hist. du Liban, T. IV, p. 373. راجع أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٥٢٧.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٣٣ - ١٣٨.

(٣) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

نالت اجراءات فؤاد باشا في الميدان الإنساني استحسان أعضاء اللجنة الدولية إذ إنه ألف لجناً جابت القرى المتضررة لتقدير نفقات البيوت، ودفعت جزءاً من قيمة الأضرار بعد تخمينها. ولما كان فصل الشتاء على الأبواب فقد أكره الدرروز على تقديم الأخشاب اللازمة للبناء<sup>(١)</sup>، وصادر البغال منهم والغلال التي يعثر عليها في بيوتهم<sup>(٢)</sup>. كما تمت مصادرة بيوت الدرروز الذين فروا إلى حوران من أجل إسكان المسيحيين فيها<sup>(٣)</sup> وأعاد الكثير من المملوكات إلى أصحابها. وقد استخدم الفرنسيون بعض الحيل الحربية لإجبار الدرروز على مغادرة منازلهم ونهبها دون عائق، إذ كانوا يشيعون بواسطة مخبريهم الذين يدعون صداقة الدرروز، إن الفرنسيين سيهاجمون قراهم، فيضطر هؤلاء إلى ترك بيوتهم والفرار منها. وقد مورست هذه الطريقة في عدة قرى، واتهم غندور بك السعد بأنه المحرض على هذه الأفعال<sup>(٤)</sup>، وبلغت قيمة الأموال المدفوعة للنصارى لترميم بيوتهم في قرى كفرشما وبطشيه وبرمانا والحدث وشويت ورأس الحرف وبعبداء وبيت مري ووادي شحرور وعاريا والعبادية ودير الحرف نحو ١,٥٣١,٣٤٤ قرشاً. أما قرى المعلقة وزحلة ودير القمر وجزين ومرجعيون وقرى المتن فقد رصد لها مبلغ ٢,٣٥٠,٠٠٠ قرش<sup>(٥)</sup>. كما بلغت المساعدات والإعانات التي قدمتها الحكومة إلى منكوبي دير القمر وراشيا وحاصبيا ودمشق الموجودين في بيروت نحو ستمائة ألف قرش شهرياً<sup>(٦)</sup>. ورتب لأهالي دير القمر مساعدات عينية ومالية فمنهم من أعطي كل يوم «جراية ثلاثة أرغفة قيمتها عشرون فضة، ومنهم من دفع له عن كل يوم قرشان. وقد أثار هذا الأمر احتجاج البعض فطالب بالمساواة مع من يتقاضون القرشين. وتم تقديم معروض إلى قنصل دولة انكلترا للتوسط لدى الحكومة<sup>(٧)</sup>.

(١) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٥، ص ٤٤٤. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites, 1846-1862, p. 286.

انظر أيضاً: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٤٣.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٧٠.

(٤) ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٤، ص ٤٧٣.

(٥) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٥ - ٣٦.

(٦) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 308.

(٧) انظر تفاصيل ذلك في الوثيقة رقم ٨٤ المنشورة في باب الملاحق.



وكانت اللجنة الدولية قد وافقت على اقتراح بيكلار القاضي بفرض ضريبة عينية (متاع) على الدروز لتوزيعها على النصارى المنكوبين بحيث يجبر كل درزي على تقديم ٦ امداد قمح و ٣ امداد شعير و ١٠ أرطال زبيب و ٣ فرش و ٣ أغطية وقدرين وطنجرة نحاس وبلاس حصيرة و ١٠ أجذاع (قفف). وبلغت القيمة المادية لهذه الحوائج والغلال نحو ١١٠٠ قرش. وقد جمعت عساكر دي بوفور قسراً هذه الأمتعة في أماكن تواجدها من الدروز عدا عن استيفاء الغرامة وقطع الأخشاب ومصادرة البغال والبقر وقطع الأخشاب اللازمة للبناء من أحراج الدروز<sup>(١)</sup>.

وعندما حاولت السلطات العثمانية جمع الضريبة المتأخرة من الدروز وجدت استحالة في التطبيق لأنها تقع على كاهل الفلاحين والقرويين الذين لا قدرة لهم على تأديتها، في حين كانت أملاك الدروز الأوفر ثروة محبوسة بالمصادرة منذ فترة<sup>(٢)</sup>. وقد اعترض دوفرين على هذه الضريبة لأنها جائرة. واعتبر أنه من الظلم فرض ١١٠٠ قرش على كل درزي بلغ خمس عشرة سنة من العمر. وأن الدست وقيمه ١٥٠ قرشاً قليل الوجود في البيوت حتى عند الموسرين. والمسيحيون أنفسهم لم يملكو قط واحداً في المئة من الأمتعة المفروضة على الدروز تقديمها لهم. وجاءت قناعة المندوب الفرنسي بيكلار برأي دوفرين لتضع حداً لهذه الضريبة، فأمر فؤاد باشا بإيقاف تنفيذها إلى حين صدور أوامر أخرى تقررها اللجنة الدولية<sup>(٣)</sup>.

ولم تكن مساعدة النصارى لتقتصر على تقديمات السلطنة العثمانية أو ما يصادره العمال العثمانيون أو تقديمات الجيش الفرنسي ومساعدته للمنكوبين. فقد كان الوضع الدولي مهتماً بالنواحي الإنسانية، والمؤسسات الخيرية وجمعيات

- (١) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٧٢ و ٧٤ - ٧٥. أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 374 et 380 et 384.
- (٢) المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٣٠. راجع بهذا المعنى: المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ١٠٨ - ١١١ و ١١٩ و ١٧١.
- (٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٣٣ - ١٣٦. أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٤، ص ١٩٦.

البر والإحسان تتسابق لتقديم جهودها ومبراتها التي لم تكن بعيدة عن أهداف وغايات سياسية. فلجنة الإسعاف الانكليزية الأميركية وزعت إعانات ومساعدات في خلال ثلاثة أسابيع على منكوبي بيروت البالغ عددهم ما بين ١٩,٠٠٠ و ٢٥,٠٠٠ شخص<sup>(١)</sup>. ووردت مساعدات مالية وعينية من انكلترا وفرنسا وأميركا وروسيا والنمسا واليونان وزعت على المهجرين وخصوصاً الموجودين منهم في بيروت<sup>(٢)</sup>. وشكلت في انكلترا وفرنسا وأميركا وغيرها عدة لجان لجمع الصدقات وتقديم الغذاء والكساء والغطاء فضلاً عن المبالغ المالية، حتى أن دوفرين نفسه دفع من ماله الخاص مبلغ خمسة آلاف جنيه لمساعدة المنكوبين<sup>(٣)</sup>. وأرسلت حكومة اليونان مساعدات غذائية وطبية على متن سفينة حربية وصلت إلى جونيه<sup>(٤)</sup>. وقَدِمَ الأب لافيغري L'abbé Lavigerie<sup>(٥)</sup> مدير مجلس جمعية مدارس الشرق إلى جبل لبنان بعد أن أثار شفقة الأوروبيين للتبرع للمنكوبين في معظم دول أوروبا وخصوصاً في فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وانكلترا وإيرلندا وبروسيا والنمسا<sup>(٦)</sup>. وبدأ نشاطه في ١١ تشرين الأول سنة ١٨٦٠ فألف ست لجان للإحسان كانت مهمتها إعادة بناء البيوت وتوزيع الثياب والمواد الغذائية وتقديم البذار للفلاحين وفتح دور للأيتام وتعليمهم<sup>(٧)</sup>. وقد بلغت نفقات الأب لافيغري ١,٢٤٠,٠٠٠ فرنك وكان مجال عمله بلدات حمانا ودير القمر وصيدا ودمشق وشملت مساعداته عشرة آلاف ماروني، وخمسة آلاف وخمسمائة روم

- (١) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 140.
- أيضاً: المحررات السياسية، ج ٢، ص ٤٢٢. ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣، ص ١٠٢.
- (٢) اسكندر ايكاريوس، نواذر الزمان، ص ٢٩٣. أيضاً: جان داية، بطرس البستاني، نفير سورية، العدد الأول، ٢٩ أيلول ١٨٦٠.
- (٣) شاهين مكاريوس، حسر اللثام، ص ٢٥٦.
- (٤) بوديكور، دور فرنسا في لبنان، ص ١٥٥.
- (٥) انظر الوثيقة رقم ٨٥ وتتضمن أسماء بعض المستفيدين من تقديمات الأب لافيغري ومساعداته. أيضاً: Sami KURI, Une Histoire du Liban à Travers les Archives des Jésuites 1846-1862, p. 285-298. Voir aussi: POUJOULAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 261.
- (٦) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 101.
- (٧) POUJOULAT, Op. Cit., T. 2, p. 264-267.



كاثوليك، وثلاثة آلاف روم أرثوذكس<sup>(١)</sup>. كما تلقى المسؤولون عن المؤسسات الدينية التي دمرت أثناء الحرب كمعهدي غزير وعينطورة مبالغ باهظة لإعادة بنائها<sup>(٢)</sup>.

ويأخذ قنصل فرنسا العام في بيروت على الأديرة في كسروان وجبيل عدم اهتمامها باللاجئين التعسفين وإغلاقها الأبواب بوجههم رغم قوتها المادية وغناها الاقتصادي. وفي حين يعترف ببعض التوزيعات والإعانات التي قدمها البطريك كالخبز مثلاً، إلا أنه يعتبر أن البطريكية والأديرة وسائر المؤسسات الإكليريكية كان بوسعها أن تقدم عشرين مرة أكثر مما قدمته للمنكوبين<sup>(٣)</sup>.

هذا فيما خص المنكوبين النصارى، أما المنكوبون الدروز الذين تناولتهم الحرب الأهلية وأخذت منهم أرزاقهم وبيوتهم فقد غدوا في حالة بائسة لا تقل عن منكوبي النصارى. ففي مراسلة بعث بها القنصل الإنكليزي روجرس إلى اللورد دوفرين في ١٧ تشرين الثاني أعلمه فيها أن خسائر الدروز في الحرب وهي بحدود ٣٠ مليون قرش حسب تقديرات العقيد فريزر الذي خلف بالمرستون في عضوية اللجنة الدولية في بيروت<sup>(٤)</sup> ضاهت خسائر المسيحيين في مواضع عديدة، والمسيحيون تلقوا إعانات لجان الإحسان في حين لم يعط الدروز شيئاً. وأن هناك سبع قرى درزية هي عين عنوب وعيناب وبشتفين وكفريا وكفرقوق وكفرنبرخ وبعقلين فضلاً عن غيرها من القرى قد نهبت تماماً. وأن أسلاب المسيحيين التي عثر عليها في القرى المختلطة قد استعيد، في حين أن ما سلب من الدروز من أشياءهم الخاصة لم يعد إليهم. وأن جنود دي بوفور استولوا على أموال النساء وأموال أشخاص آخرين لم يقترفوا ذنباً سوى أنهم دروز، فضلاً عن أن الحكومة صادرت من الدروز كميات كبيرة من القمح والشعير في سهل البقاع، وأخذت

(١) بوديكور، دور فرنسا، ص ١٥٦. أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٢١ - ١٢٣. الأسود، تنوير الأذهان، ج ١، ص ٤٦١. انظر أيضاً: لائحة المساعدات لدى: DUCROT, Op. Cit., p. 345.

(٢) Sami KURI, Une Histoire du Liban..., 1846-1862, أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 143. p. 285-290.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 10, p. 236.

(٤) المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٤٤٨.

أبقارهم المستخدمة للفلاحة وقد ذبح بعضها لإطعام الجنود الفرنسيين. هذا الوضع الاجتماعي بالإضافة إلى وضع الدروز السياسي دفع دوفرين إلى الطلب من أعضاء اللجنة الدولية توجيه العناية إلى «الطائفة الدرزية التي أمست حالتها لا تطاق وتنذر باضمحلالها العاجل»<sup>(١)</sup>.

وعندما بدأ العمل بنظام المتصرفية كان موضوع التعويضات لا يزال عالقاً فتابعه المتصرف الأول داود باشا، واستمر في استيفاء الأقساط السنوية التي كان يدفعها الدروز إلى خزينة بيروت إيفاء لما دفعته هذه الخزينة إلى النصارى كتعويض عن قيمة مسلوباتهم. وقد استمر الدروز بدفع هذه الأقساط حتى أواخر عهد المتصرف داود باشا<sup>(٢)</sup>.

### ج - إصلاح النظام السياسي لسوريا وجبل لبنان:

#### ١ - مشاريع القوى الأوروبية لتنظيم سوريا:

تركزت مهام اللجنة الدولية على ثلاث مسائل، العقوبات والتعويضات وإصلاح الخلل في النظام السياسي لجبل لبنان. وبالرغم من أن المناقشات تناولت المسائل الثلاث في آن واحد إلا أن اللجنة أعطت الأولوية في المرحلة الأولى في مناقشتها لمسألة العقوبات ومن ثم مسألة التعويضات، وأخيراً إصلاح النظام السياسي. وكانت فرنسا تربط انسحاب قواتها بالتوصل إلى اتفاق حول النظام الأكثر ملاءمة لسكان الجبل، عاملة ما أمكنها على إطالة أمد الاحتلال، لكن

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٤٠ و ١٥٨ و ٢٠٥.

(٢) انظر الوثيقة رقم ٨٦. وأبو شقرا، الحركات في لبنان، ص ١٤٩. أيضاً: بوديكور، ص ١٧٩. راجع أيضاً: الوثيقة رقم ٨١ وفيها إجراءات تؤكد على حفظ حقوق أصحاب الديون تجاه المدينين في طرابلس الغرب وقلعة بلغراد وذلك بإقامة وكيل مفوض عن كل من تقام الدعوى ضده في خلال فترة معينة. وإذا لم يحصل ذلك يصار إلى تعيين الوكيل من قبل الحكومة. وقد تم ختم هذا الإشعار بخاتم كل من أعضاء مجلس المحاكمة الكبير في جبل لبنان الاثنا عشر بتاريخ ١٠ تشرين الأول سنة ١٨٦٢.



بريطانيا وقفت لها بالمرصاد كي تجبرها على إنهاء مدة الاحتلال في الأجل المحدد. وبين هذين الموقفين كان لكل من الدولتين مشروعها السياسي ليس لجبل لبنان فقط بل لسوريا بأكملها. وقد حاولت كل منهما تسويق مشروعها السياسي المقترح بإقناع سائر الدول الأوروبية به فضلاً عن الدولة العثمانية، لكنهما فشلتا. فعادت إلى حصر نشاطهما في الاتفاق على صيغة للنظام السياسي في الجبل. وقد استمرت المناقشات حتى التاسع من شهر حزيران سنة ١٨٦١ عندما تم الاتفاق على نص النظام الأساسي لجبل لبنان الذي أنهى نظام القائمقاميتين الثنائي وأقام مكانه نظاماً موحداً برئاسة حاكم أجنبي مسيحي دعي بالنظام الأساسي لتصرفية جبل لبنان.

كانت بريطانيا على وعي بأهداف فرنسا ومطامعها في سوريا فحاولت إقامة نظام سياسي يقطع الطريق على فرنسا عبر إنشاء دولة في سوريا مستقلة مالياً وعسكرياً عن السلطنة العثمانية وتكون شبيهة بالخدوية في مصر ويكون حاكمها فؤاد باشا<sup>(١)</sup>. أما جبل لبنان فيميز المشروع بين قسمين. قسم يبقي القائمقامية النصرانية قائمة كما كانت في السابق ويرتأي تعيين القائمقام عليها من قبل والي صيدا، في حين أن القسم الآخر وهو النواحي المختلطة أي القسم الجنوبي من الجبل يعهد بإدارته إلى حاكم عثماني ويحكم كسائر أنحاء ولاية سوريا. وكان صاحب هذا المشروع اللورد دوفرين. ثم ما لبث المندوب البريطاني أن أدخل بعض التعديلات على تنظيم جبل لبنان فاقترح تشكيل حكومة فيه مماثلة لسائر حكومات السناجق العثمانية، وتعيين حاكم مسيحي عليه يحمل لقب باشا. وقد وافقت الحكومة البريطانية على مشروع تنظيم سوريا بالشكل الذي اقترحه دوفرين<sup>(٢)</sup>. لكن حكومة الباب العالي عارضته معتبرة أن المشروع يرمي إلى إنشاء إمارة جديدة مستقلة بعض الاستقلال خاضعة لإدارة أوروبية. وهذا سيؤول لاحقاً إلى فصل سوريا عن السلطنة العثمانية. وذكرت حكومة الباب العالي أنها لم

(١) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 223.

أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٢٨، ص ٢١٠.

(٢) انظر منير اسماعيل، جبل لبنان في عهد التصرفية، ١٨٦١ - ١٩١٥، الفصل الحادي عشر من كتاب: لبنان في تاريخه وتراثه، ص ٣٨٤.

تعترف سابقاً بصلاحيّة اللجنة الدولية لتنظيم شؤون سوريا بل جلّ ما اتفق عليه أن أعمال اللجنة في المسائل الإدارية لا تتناول سوى التعديلات المراد إدخالها على تنظيم جبل لبنان فقط<sup>(١)</sup>.

وعلى خط مواز للمشروع البريطاني كانت فرنسا تعمل على نجاح مشروع مماثل ولكن بصيغة فرنسية. وكان رجلها في سوريا الأمير عبد القادر الجزائري قد أحرز شهرة واسعة ليس في دمشق فقط بل في مختلف مناطق بلاد الشام. وقد تبناه وزير الحربية الفرنسي بعدما رشحه الجنرال دي بوفور لكي يتولى حكم الدولة داعياً إياه «بالمثل الجبار لفرنسا» في الشرق العربي. وقد اعتبر دي بوفور أن بدء العمل يكون بتبديل السلطات التركية في بشلق دمشق بسلطة عبد القادر<sup>(٢)</sup>.

كان مشروع قيام الدولة السورية الموالية لفرنسا حجر الزاوية في سياستها الشرقية، وهي سياسة لا يمكن فصلها عن طموحات نابليون الثالث الذي أراد استكمال برنامجه في البحر المتوسط بإنشاء دولة مستقلة في سوريا تفصل مصر عن الأناضول وتكون خاضعة للنفوذ الفرنسي<sup>(٣)</sup>. وقد عبر عن هذا المشروع الجنرال دي بوفور في رسالة بعث بها في ٦ تشرين الأول ١٨٦٠ إلى وزير الحربية ضمنها عبارته «لإكمال تنظيم سوريا أرى من الواجب إقامة دولة إسلامية تحل مكان السلطة العثمانية في كل ولاية الشام الحالية. ويبدو لي بأن على عبد القادر الذي أعطى براهين واضحة جداً عن تفانيه في سبيل الإنسانية أن يدشن هذا الاتفاق باسم أمير الحج<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن نابليون الثالث اهتم بهذا الموضوع وأيد الرأي العام الفرنسي هذا المشروع. وقد بذل دي بوفور جهده للاجتماع بعبد القادر، لكن فؤاد باشا كان يحول دون ذلك<sup>(٥)</sup>. وكانت شخصية عبد القادر

(١) راجع مشروع دوفرين وملابساته في المحررات السياسية، ج ٣، ص ١٧ و ١٢٨ و ٢٤٦ و ٢٥٠ و ٢٩٧ و ٣٠١ و ٣٠٤.

(٢) بانتشكوف، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٧٧.

(٣) Dominique CHEVALLIER, Société, p. 284.

(٤) سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦.

(٥) مارسيل إيميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي، مجلة دراسات عربية، ص ١١. انظر أيضاً: ياسين سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٥، ص ١٥٣، والوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦.



مؤهلة للقيام بهذا الدور التمثيلي الذي رسمه له الفرنسيون منذ سنة ١٨٥٦ تاريخ انتقاله من الآستانة إلى دمشق. ولكن التساؤل هو في كيفية تحول عبد القادر من مجاهد ضد الفرنسيين أبلى في مقارعتهم البلاء وأعطى اسمه رمزاً للوحة الشرف التي خطت أحرف جهاده ونضاله إلى أداة طيعة بيد الفرنسيين يستعملونه في مآربهم الذاتية وخططهم وأهدافهم الاستعمارية؟

كان عبد القادر قد تبنى سياسة جهادية ضد الاحتلال الفرنسي لبلاد الجزائر فحاربهم وانتصر عليهم في عدة مواقع. وكان يساعده في حروبه تلك سلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام الذي قدم إليه امدادات عسكرية شملت الخيل والسلاح والذخائر والتموين وخلاف ذلك<sup>(١)</sup>. وهذا ما حمل الفرنسيين على توجيه قواتهم ضد سلطان المغرب، فهزموه في معركة إيسلي Isly سنة ١٢٥٩ هـ حزيران ١٨٤٤ م<sup>(٢)</sup>. استغل عبد القادر هزيمة حليفه عبد الرحمن فدعا أهل المغرب إلى مبايعته والدخول في طاعته. لكن الهدنة التي عقدت بين الفرنسيين وسلطان المغرب سمحت لهذا الأخير بالتفرغ لقتال عبد القادر فأحرز عليه عدة انتصارات أجبرته على الفرار ملتجئاً إلى الفرنسيين فنقلوه إلى فرنسا منفياً سنة ١٨٤٧ بعدما أحكموا قبضتهم على الشريط الساحلي من الجزائر<sup>(٣)</sup>.

نعتقد أن عبد القادر ظل مجاهداً صلياً ضد الفرنسيين حتى خروجه من فرنسا بعد أن أمضى في سجونها ست سنوات<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن ترويض عبد القادر وتقيله العمل لمصلحة الفرنسيين قد تم في أواخر فترة سجنه، فانخرط في مشاريع

(١) بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٣، ص ١٤٦ - ١٤٨. أيضاً: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ص ٥٠٤ و ٥٣٨.

(٢) انظر عادل الصلح، سطور من الرسالة، ملحق رقم ٣، ص ١٥٦. معركة إيسلي بين الجيشين الفرنسي والمراكشي في منطقة الاستقصاء.

(٣) أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، كتاب الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى. الجزء التاسع، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٦، ص ٥٠ - ٥٧.

(٤) يورد الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري مؤلف «كتاب الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى» في الصفحة ٥٨ بعد أن أورد علاقة عبد القادر بسلطان المغرب عبد الرحمن بن هشام، وفرار عبد القادر ولجؤه إلى الفرنسيين: «... واعلم أنه قد يقف بعض المتقدين على ما حكيناه من أخبار هذا الرجل (أي عبد القادر) فينسبنا إلى تعصب وسوء أدب والجواب أن ما حكينا إلا الواقع».

المخططات الفرنسية التي كان يجري تفصيلها لبلاد سوريا. وتحول عبد القادر إلى أداة مهمة بيد فرنسا وركناً أساسياً في مشروع إقامة دولة في سوريا تخضع للنفوذ الفرنسي بزعامة عبد القادر ومنفصلة كلياً عن السلطنة العثمانية. وعندما تم للفرنسيين هذا الأمر أطلقوا سراحه سنة ١٨٥٣ فمضى إلى الآستانة حيث أمضى فيها وقتاً قصيراً، انتقل بعدها إلى دمشق<sup>(١)</sup>. وقد خصصت له وزارة الحرب والشؤون العسكرية في باريس مترجماً خاصاً هو الضابط جورج شارل بولاد رافقه في الآستانة وفي دمشق فكان حافظاً لأسراره ومنسقاً لأعماله<sup>(٢)</sup>.

إن علاقة عبد القادر بفرنسا تثير أكثر من علامة استفهام. وهي موضع شبهة أشار إليها بعض المؤرخين، إلا إذا كانت العلاقة مع دولة أجنبية طامعة مستعمرة بعيدة بنظر البعض كل البعد عن العمالة! ونبدأ بالسبب الذي حدا بعبد القادر للمجيء إلى دمشق سنة ١٨٥٦، واختيارها محل إقامة له بدلاً عن مجاورته مكة المكرمة والقدس الشريف أو غيرها من الأماكن الإسلامية المقدسة. وإذا ما جانبنا حسن الظن لحظة لجزمنا أن دمشق عاصمة بلاد الشام وهي محور النشاط السياسي ومحط آمال فرنسا ومطامعها التقليدية ودور عبد القادر هو في أحيائها ورباها وبين سكانها النصارى وأبنائها المسلمين أعياناً وعلماء وسياسيين، وهي المكان المناسب لنشر المشاريع الفرنسية. لذلك تم اختيار بلاد الشام ودمشق بالذات مكاناً طبيعياً لإقامة الأمير عبد القادر.

وأثناء إقامته في دمشق عمل عبد القادر كرجل سياسي بانتظار دور أكبر يقوم به. فحرص على اقتناء الدور والأراضي الزراعية والحصول على المال بأية وسيلة، حتى أنه ادعى أنه له حقاً شرعياً في بيت مال المسلمين لكونه من أهل البيت<sup>(٣)</sup>. وكان لعبد القادر قوة عسكرية مسلحة بلغ تعدادها نحو خمسة آلاف مقاتل جميعهم تقريباً من البربر الذين غادروا الجزائر بحجة الذهاب إلى الحج في مكة المكرمة، لكنهم اتجهوا إلى سوريا وانضموا إلى جماعة عبد القادر وعملوا لديه

(١) أبو العباس أحمد بن خالد السلاوي، كتاب الاستقصا، ج ٩، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) محمد أحمد ترحيني، الأسس التاريخية، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) اسكندر ابكاربوس، نوادر الزمان، ص ٢٦٣.



في مشاريعه الاستيطانية فيها<sup>(١)</sup>. وكانت قد انتشرت دعوة عامة بين الفلاحين في الجزائر تدعوهم للهجرة إلى سوريا والانضمام إلى حاشية الأمير التي أنشأها في ضواحي الشام بحجة الإشراف على استصلاح الأراضي التي وهبها له السلطان وإدارتها بشكل مستقل عن الوالي العثماني الذي كان يتجنب بحذر محاولة التدخل في شؤون الجزائريين<sup>(٢)</sup>.

وشجعت الحكومة الفرنسية هجرة الجزائريين نحو بلاد الشام. وقامت السلطات المحلية في الجزائر بتوفير كل التسهيلات للمهاجرين. وعندما اضطربت الأحوال الأمنية في جبل لبنان وبدأت دمشق تتعرض لاضطرابات مماثلة، وفر عبد القادر لجماعته السلاح وأمن لها أكثر من ألف قطعة بمساعدة لانوس Lanusse القائم بأعمال قنصلية فرنسا في دمشق. يقول لانوس نفسه «لما علمت بالأخطار التي تهدد الأوروبيين والمسيحيين جاءني الأمير ليضع نفسه بتصرفي وليؤكد لي تقديم كل العون في ساعة الخطر. وينوي في هذه الحالة جمع الجزائريين المخلصين له وقيادتهم لحماية الحي المسيحي... سألني الأمير إذا كان بوسعه الاعتماد علي لتوفير الأموال اللازمة لتسليح ألف رجل بغية تحقيق هذا الهدف فترددت في بادئ الأمر... أما اليوم فأراني مرغماً على تغيير رأيي في أمس لأن الخطر حقيقي ومقبل. وقد طلبت من الأمير أن يقوم بصرف جميع الأموال التي يراها ضرورية لتحقيق هدفه ونصحتة أيضاً الاحتفاظ بالسر والحذر التام»<sup>(٣)</sup>.

وكما وفرت فرنسا السلاح والرجال لعبد القادر لتشكيل نواة جيش<sup>(٤)</sup>، كذلك وفرت له الأموال اللازمة فكانت تمنحه راتباً سنوياً قيمته مئة وخمسون ألف فرنك. وقد زادت الحكومة الفرنسية حتى وصل إلى ثلاثماية وثلاثين ألف

(١) ورد في تقرير أرسله قنصل بريطانيا في دمشق ن. مور N. Moor إلى وزير خارجيته بعد مقابلته للأمير عبد القادر تاريخه ٨ آب ١٨٦١ «أن تحت إمرة الأمير خمسة أو ستة آلاف جزائري منتشرين في مختلف أنحاء سوريا»، عادل الصلح، سطور من الرسالة، ص ٨٢. أيضاً: المرجع ذاته، ص ١٠٢. انظر أيضاً: POUJOLAT, La Vérité sur la Syrie, T. 2, p. 360.

(٢) إيميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي، مجلة دراسات عربية، ص ٥ - ٦.

(٣) إيميريت، الأزمة السورية...، ص ٧ - ٨.

(٤) Dominique CHEVALLIER, La Société..., p. 283-284.

فرنك<sup>(١)</sup>.

وكان عبد القادر على علم بأحداث دمشق الدموية وما كان يبته الغوغاء ضد الحي المسيحي. وقد بادر عند سريان خبر الخطر المحيق بالحي المسيحي إلى التوجه إلى القنصلية الفرنسية ووضعا نفسه مع جميع رجاله بتصرف المستشار «لانوس» القائم بالأعمال نيابة عن القنصل أوتراي Outrey الموجود في باريس<sup>(٢)</sup> عارضاً عليه خدماته بحماية الحي المسيحي بكامله وليس فقط حماية المسيحيين. وتسلم عبد القادر لأجل ذلك مالا جزيلاً من القنصلية الفرنسية لتعيين مغاربة ولو بالأجرة، وأن يؤمن لهم السلاح لزيادة عدد الجند العاملين لديه. كذلك تسلمت القنصلية أموالاً من التجار النصارى دفعته إلى عبد القادر لتأمين الحماية لهم<sup>(٣)</sup>. ورغم ذلك وقعت المجزرة ولم يستطع عبد القادر حماية مسيحيي دمشق ولا الحي المسيحي كما تعهد للمستشار لانوس. وإذا كنا لا ننتهم فإنه من البديهي التساؤل لماذا عمد عبد القادر إلى حماية المسيحيين جزئياً ولم يعمد إلى حماية الحي المسيحي بأكمله، فقد كان بإمكانه أن يأتي بقواته البالغة أكثر من ألف جندي مزودين بأحدث الأسلحة إلى الحي المسيحي ويبادر إلى حماية السكان والمنازل والدور والمتاجر وكل ما يحتويه الحي من عمران وموجودات. كان بإمكانه وبقوة بضعة عشرات من أفراد جماعته أن يسد منافذ الحي ليحول دون دخول الرعاع والغوغاء إليه فيحول دون خرابه وتدميره بدل أن يغرق رجاله بين القتلة والمجرمين ليستخلصوا منهم المسيحيين أو ليهيئوا عنهم بين النيران والأنقاض وبين شقوق الأرض وأعماق الآبار. ربما كانت هذه الطريقة برأينا أجدي وأنفع بالنسبة للمسيحيين وربما كانت أنقذت الحي المسيحي بأكمله، لكنها بالطبع لم تكن في مصلحة السياسة الفرنسية التي كانت تعمل لوقوع مجزرة دموية كي تتخذ منها مبرراً ودافعاً بوجه السلطة العثمانية وجميع الدول الأوروبية التي مانعت وحالت دون تدخلها في سوريا حتى ذلك التاريخ. وقد أشارت بعض الوثائق والدراسات وخصوصاً المذكرة «C» وفيها «تقويم عبد القادر للوضع في دمشق

(١) بانتشكوف، جذور الأزمة، ص ١٦٠.

(٢) François LENORMANT, Les Evénements Confessionnels au Liban, p. 63.

(٣) انطوان ضاهر العقيقي، ثورة وفتنة، ص ١١٧.



والداخل» والقلق الذي أبداه عبد القادر لعدم وجود القوات الفرنسية في دمشق وهذا الوجود برأيه وحده الكفيل بإنهاء البلبلّة معتبراً أنه إذا لم تتمكن القوات الفرنسية من الانتقال إلى دمشق «فيجب أن تكون على استعداد للسير إليها عند أول بادرة اضطراب سوف يؤدي إلى ذبح كل المسيحيين الباقين في المدينة». وتبلغ ذروة تعاطف عبد القادر مع الفرنسيين في إلحاحه على دي بوفور أن يعطي معسكر قب الياس أمراً بالانتقال إلى دمشق عند أول إشارة يتلقاها منه أو من قنصل فرنسا في دمشق. أما في حال انسحاب القوات الفرنسية من بلاد الشام فيرى عبد القادر أنه سيتترك البلاد لأنه لن يكون هو ولا أتباعه بمأمن من العثمانيين<sup>(١)</sup>. كما أشار لونورمان الكاتب الفرنسي المتعصب لفرنسا والمسيحيين وقد عاصر تلك الفترة إلى صحة ما نؤكد فأورد أن الأمير «انتقل عند أول نبأ عن قيام الفوضى إلى وسط الحي المسيحي ليقاقل هناك. لكن سراعاً ما تبين له أن عدم تحرك السلطات التركية وتواطئها مع أصحاب الفتنة لا يسمح بالحوّل دون وقوع شيء فانسحب عائداً إلى داره وقد أحاط هذه الدار بالدفاع اللازم»<sup>(٢)</sup>.

لماذا انسحب عبد القادر من الحي المسيحي بعدما تمكن من حمايته؟ ولماذا لم يتخذ الإجراءات اللازمة مع القنصلية الفرنسية ما دام أنه كان على علم منذ بداية شهر حزيران بالتوتر الحاصل في دمشق؟ وما هو الشيء الذي لا يسمح بالحوّل دون وقوعه؟ وما هي النصيحة التي حمله إياها المستشار لانوس وأوصاه بعدها الاحتفاظ بالسر والحذر التام؟ أسئلة ظلت طي الكتمان فلا عبد القادر أفصح عنها، ولا القائم بالأعمال الفرنسي دونها. فوئدت بموتهما فيما بعد حقائق تلك المرحلة لتظل لغزاً محيراً محوره عبد القادر والقائم بالأعمال لانوس والدوائر الاستعمارية الفرنسية في باريس.

ونتساءل بعد هل كان عبد القادر بريئاً من مجزرة دمشق كل البراءة، أو متواطئاً مع المخططات الفرنسية التي مهدت لوقوع الكارثة، وأزالت جميع العراقيل والعقبات المحلية والدولية للتدخل الفرنسي في بلاد الشام، وإن أحسننا النيات

(١) سويد، فرنسا والموارنة، المذكرة «C»، ص ٢٧٤.

LENORMANT, Op. Cit., p. 141-142.

(٢)

قلنا إن الأوسمة التي منحها أوروبا لعبد القادر كان فيها من المبالغة الشيء الكثير، حتى أن الحاكم العام للجزائر كتب إلى وزير الجزائر يعلمه أن المكافآت التي أسبغتها الحكومات الأوروبية على عبد القادر حملت الناس على القول إن الأمير قد اعتنق المسيحية<sup>(١)</sup>.

وتأتي مراسلات يوسف بك كرم إلى الأمير عبد القادر لتلقي ضوءاً أكثر وضوحاً على تفاصيل المشروع الفرنسي في بلاد الشام. ويبدو أن كرم ما أن تنامت إليه بشكل غير رسمي أخبار المشروع الفرنسي بقيام دولة عربية في سوريا حتى اقترح على الجزائري قيام حلف عربي، بحيث تؤلف مجموعة من الأقطار العربية ومن جملتها جبل لبنان حلفاً عربياً على غرار كونفيدراسيون Confederation تحت راية «فخامة عبد القادر» مع بقاء كل قطر مستقل عن الآخر في حكومته وماليته وإدارة شؤونه الداخلية وذلك قبل حلول الكارثة في تركيا تخلصاً من النير الأجنبي. وقد خاطب كرم عبد القادر مبيعاً إياه بالأمانة «إن فخامتكم أحق وأولى من غيرها بالإمارة وذلك نظراً للأصل الشريف والمقام الرفيع ونظراً لمقتضيات الظروف وأحكام العناية الإلهية لأن السلطنة قد غرقت في لجج الديون المتوجبة للأجانب ولم يبق للجنس العربي سبيل للنجاة من غوائل أرباب المطامع إلا بإعطاء القوس راميها والإمارة مستحقها»<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى ما في هذا الطرح من آراء وأفكار ومشاريع سياسية كان يروج لها يوسف كرم، وكان لم يزل يتنقل بين البلاد الأوروبية ساعياً لنفسه بحكم جبل لبنان، سالكاً في سبيل ذلك

(١) إيميريت، الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي، ص ١٢.

(٢) سمعان الخازن، يوسف بك كرم في المنفى، ص ٣٣١ - ٣٥١. أيضاً: الوثائق رقم ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من المرجع عينه، ص ٣٤٦ - ٣٥٦.

ويورد عادل الصلح نقلاً عن أبيه منح قصة توجه الأمير محي الدين ابن الأمير عبد القادر إلى الجزائر، وانخراطه في الجهاد ضد الفرنسيين في الثورة التي أوقد نارها ضدهم في أعقاب هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة ١٨٧٠. وكان بجهاده هذا يأمل تحرير بلاده من الاستعمار الفرنسي بعد سقوط فرنسا نفسها بيد ألمانيا. ولما بلغ ذلك عبد القادر غضب على ما كان من ابنه وأرسل يأمره بالعودة إلى دمشق. ونزولاً عند أمر الوالد عاد الأمير محي الدين من الجزائر، لكنه لم يجرؤ على مقابلة والده، وبقي في مدينة صيدا مدة سنة إلى أن توسط له منح الصلح، والحاج محي الدين الجوهري. انظر سطور من الرسالة، ص ٢٣ - ٢٤.

انظر ترجمة الأمير محي الدين لدى: عبد الرزاق البيطار، حلبة البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ج ٣، ص ١٤٢٣ وما يليها.



مختلف الطرق والأساليب وخصوصاً بعد أن أخفق في إقناع الحكومة الفرنسية بتبني تسميته حاكماً على جبل لبنان<sup>(١)</sup>.

## ٢ - مشاريع إعادة تنظيم جبل لبنان

كانت بريطانيا على علم بمشروع فرنسا في سوريا. وكانت مواقفها معروفة تجاه مسألة وحدة أراضي السلطنة العثمانية وعدم تجزئتها. وعندما تقدمت بمشروعها السياسي الذي أعده دوفرين لسوريا ورشحت له فؤاد باشا، كانت متأكدة من الموقف العثماني المعارض له، وأن فكرة إقامة دولة تحت حكم نائب ملك كما هو حال الخديوية في مصر ستلقى معارضة جديّة من قبل الباب العالي، وأن أي مشروع يلحظ إقامة دولة منفصلة في سوريا لا يمكن قبوله، ولكنها أرادت من ورائه عرقلة توسع النفوذ الفرنسي في جميع مناطق سوريا بما فيها منطقة جبل لبنان<sup>(٢)</sup>، فتقدمت به مقابل المشروع الفرنسي حتى إذا ما تم رفضهما انحصر البحث في إصلاح النظام السياسي لجبل لبنان<sup>(٣)</sup>.

وكما أظهرت المشاريع المفصلة لتبديل نظام الحكم في سوريا مدى عمق التنافس الاستعماري حولها، كذلك أظهرت المناقشات التي دارت حول تنظيم جبل لبنان مدى أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية وسكانها بالنسبة للدول الأوروبية. وإذا كان الوضع السوري قد شكل حاجزاً حال دون تماهي الدول الغربية في طموحاتها الجائعة وأطماعها المستنكرة، فإن السلطنة العثمانية من خلال سياسة فؤاد باشا تركت موضوع البحث في جبل لبنان يأخذ مداه حتى النهاية عبر خطة كانت ترمي إلى استيعاب هذه الدول وإعطائها الفرص الملائمة لتعميق التناقضات فيما بينها عن طريق المناقشات الحادة التي كانت تجري في اجتماعات اللجنة الدولية، وحصر عملها ومدخلاتها في جبل لبنان للحؤول دون توسعها في سائر

(١) وجيه كوثرائي، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، ص ١٣٨ و ١٤١ - ١٤٣.

(٢) بانتشكوف، جذور الأزمة، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٣) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٠٨ - ٣١١.

مناطق سوريا. فأفرغت كل دولة ما لديها من تصورات ومشاريع حول إعادة تنظيم الحكم في جبل لبنان. وقد تمحورت خلاصة هذه المناقشات حول ثلاثة مشاريع أساسية قدمتها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وقد حاولت كل دولة إقناع باقي الدول بتبني مشروعها. وكانت خلاصة هذه المشاريع كالآتي:

**المشروع الفرنسي:** كانت فرنسا تعمل على إعادة الإمارة الشهابية كنظام سياسي لجبل لبنان مع تنصيب حاكم عليها من الأسرة الشهابية المسيحية، على أن تضم إليها المرافئ البحرية الثلاثة طرابلس وبيروت وصيدا، وضم كل الشواطئ الواقعة بين طرابلس وصيدا. وميزة هذه الإمارة أنها مستقلة ولا سلطة للحكومة العثمانية عليها. وأن الطوائف الأخرى المقيمة فيها ستجد نفسها بعد فترة في وضع صعب فتجبر على النزوح إلى أماكن أخرى<sup>(١)</sup>. وهذا ما يسمح لسائر مسيحيي بلاد الشام بالمهاجرة إليها والاستقرار فيها. وأكد بيكلار أن نجاح هذا المشروع يحتاج إلى دعم أوروبي يؤمنه جيش الاحتلال بعد زيادة عدده إلى ١٠ أو ١٢ ألف جندي وتمديد الاحتلال بضع سنوات<sup>(٢)</sup>.

تناول الجنرال دي بوفور مشروعه لإعادة تنظيم جبل لبنان في عدة مراسلات وجهها إلى ديوان الوزير في وزارة الحربية، وكان أبرزها مراسلاته بتاريخ ٤ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ و ٢٧ كانون الثاني سنة ١٨٦١. وقد أكد فيها على التنويه بالأمير مجيد شهاب كحاكم مسيحي «يقبل به كل الفرقاء» وهو يحمل في قلبه لفرنسا الإجلال الذي كان جده يحمله لها. ونص مشروع دي بوفور أيضاً على إعطاء الحاكم الشهابي صلاحيات واسعة وسلطة كاملة فهو الذي يعين ممثليه في مختلف دوائر حكومته، وتوضع بتصرفه قوة عمومية كافية لتنفيذ قراراته ولحفظ الأمن والدفاع عن البلاد عند الحاجة (٥ إلى ٦ آلاف رجل)، وتؤمن العدالة بإنشاء محاكم تحكم بصورة منتظمة وفقاً لأعراف البلاد، ويوضع نظام مدرّوس لجباية الضرائب، وتقسم البلاد إلى نواح، وتحكم هذه النواحي بواسطة حكام يختارون من كل الطوائف، ويعينهم الأمير، على أن يساعدتهم في الإدارة المحلية وفي

(١) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ١٦، ص ١٥٦. والوثيقة رقم ٣٠، ص ٢٢٥، والوثيقة رقم ٣٣، ص ٢٤٤. أيضاً: POUJOLAT, Op. Cit., T. 2, p. 436.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٤٨ - ٥٠ و ٦٠.



توزيع الضرائب مجالس بلدية تتمثل فيها كل الطوائف. وينهي الجنرال دي بوفور مشروعه بالدعوة إلى قيام لجنة أوروبية تضع تفاصيل هذا النظام ويدعم بقوة أجنبية لتأمين الهدوء داخل حدود هذه الإمارة<sup>(١)</sup>.

**المشروع البريطاني:** عارضت بريطانيا المشروع الفرنسي واعتبرت أن نجاحه يجعل من جبل لبنان كما قال دي بوفور «معقلاً يلجأ إليه جميع مسيحيي سوريا»، ويعطي فرنسا نفوذاً ثابتاً في سائر أنحاء ولاية دمشق ويؤول بالضرر المشترك على الدروز والروم الأرثوذكس الذين يتعذر عليهم الخضوع لحكم الموارنة<sup>(٢)</sup>. وكانت ترى أنه من الضروري إقامة نظام سياسي يضمن مصالح الطوائف دون أن يؤول إلى تحكم إحداها بالأخرى. وكانت تسعى إما إلى تقسيم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات درزية ومارونية وأرثوذكسية<sup>(٣)</sup>، أو إنشاء نظام موحد دعاه دوفرين متصرفية، وقضى هذا النظام بإعادة توحيد جبل لبنان برئاسة حاكم «مسيحي غير وطني وغير ماروني يثق بنزاهته وإخلاصه». وهذا الحاكم يعمل «للمحافظة على الروم والدروز وتعزيزهم في الجبل ولا يخشى أن يتضرروا من تولية باشا مسيحي بل تضمن مصالحهما البلدية والمحلية بتعيين مأمورين دروز وروم وتأليف مجلس مختلط في أنحاء الباشاوية الجديدة»<sup>(٤)</sup>.

كان اللورد دوفرين أول من تكلم عن نظام المتصرفية قبل وضعه بصيغته النهائية ببضعة أشهر. ويعتبر دوفرين بالشكل الذي أورد فيه المشروع واضع أسس هذا النظام ومبادئه، وهي الأسس ذاتها التي أقرها سفراء الدول الأوروبية في الآستانة بعد أن أخفقت اللجنة الدولية في بيروت في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تنظيم جبل لبنان السياسي.

**المشروع الروسي:** وكانت روسيا عبر ممثلها في اللجنة الدولية نوفيكوف،

- (١) راجع المشروع لدى ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، ص ٢٣٢ - ٢٣٣.
- (٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٨٣ - ٨٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 10, p. 275.
- (٣) رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ٣٣. المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٩١.
- (٤) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٩٠ و ١٢٠ و ١٩١ - ١٩٣.

تطالب بحماية الروم الأرثوذكس فتمسكت بمبدأ إنشاء قائمقامية خاصة بهم<sup>(١)</sup> رافضة سلطة الموارنة عليهم. لكن فرنسا عارضت القائمقامية الأرثوذكسية لأن إنشاءها سيكون على حساب القائمقامية المارونية باقتطاع أقسام كبيرة من أراضيها وسكانها. وقد استغل دوفرين التناقضات الفرنسية - الروسية حول وضع المسيحيين، فبنى مبدأ إنشاء القائمقامية الثالثة وحث مندوبي الدولتين على التمسك برأيهما ليزدادا تبايناً أملاً منه بتنفيذ المشروع البريطاني<sup>(٢)</sup>.

ظلت مناقشات اللجنة الدولية تدور في حلقة مفرغة حتى أوائل شهر آذار سنة ١٨٦١. وتمسكت كل دولة بالمشروع الذي يؤمن مصلحتها دون النظر إلى ما يناسب وضع البلاد. وكانت روسيا موضع تجاذب المندوبين الانكليزي والفرنسي، لكن نوفيكوف تمسك بالمشروع الذي يرفع قيام حكم ذاتي للروم الأرثوذكس. وإزاء صلابة الموقف الانكليزي الراض للحكم المحلي الواحد، تم رفض المشروع الفرنسي نهائياً في العشرين من شهر آذار، وصدقت اللجنة بالأحرف الأولى مشروع قيام ثلاث قائمقاميات، درزية في الجنوب ومارونية في الوسط وأرثوذكسية في الشمال، يرأس كل منها حاكم محلي يعينه الباب العالي بناء على اقتراح والي صيدا الذي يكون مرجعه، وإنشاء ضابطة خاصة بكل قائمقامية بنسبة خمسة رجال لكل ألف من السكان. وبما أن ضريبة ٣٥٠٠ كيس لن تكفي لتأمين نفقات الإدارة الجديدة، رأت اللجنة إمكانية مضاعفة قيمتها دونما عوائق. كما ألغيت الامتيازات الإقطاعية وأعلنت المساواة للجميع أمام القانون<sup>(٣)</sup>.

استمرت فرنسا في رفضها قيام نظام القائمقاميات مسجلة تحفظها على المشروع الذي أقرته اللجنة الدولية. وقامت بحملة دبلوماسية واسعة شملت العواصم الأوروبية في محاولة منها لإقناع الدول بوحداية السلطة في جبل لبنان برئاسة أحد الأمراء الشهابيين.

- (١) DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 223.
- (٢) أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٥٣.
- (٣) البشعلائي، لبنان ويوسف بك كرم، ص ٣٢٩. المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٣٥. أيضاً: العقيلي، ثورة وفتنة، ص ١٢٩ - ١٣٠.
- (٤) راجع تفاصيل هذا المشروع في المحاضر الكاملة للجنة بيروت الدولية، ص ٢٧٠ - ٢٧٥.



وفي جبل لبنان قام الفرنسيون بحملة عرائض لجمع تواقع السكان المؤيدين لوجهة نظرهم. وانغمس قائد الحملة دي بوفور في الدسائس المحلية، فطاف المناطق التي احتلها وألقى الخطابات ووجه حملات العرائض لمصلحة الأمير مجيد شهاب، يساعده في ذلك المطران طوبيا عون حتى بلغ مجموع التواقيع التي تضمنتها العرائض المرفوعة نحو عشرين ألفاً. وقّع أغلبها المسيحيون، في حين أمسك الدروز والروم الأرثوذكس عن التوقيع. وهذا الأمر أزعج الإنكليز وأقلق العثمانيين فأصدر فؤاد باشا أمراً في ١٦ أيار يحظر فيه حملة العرائض تحت طائلة إطلاق الرصاص على منظميها وسجن الذين يضعون توقيعهم عليها<sup>(١)</sup>.

أدرك الفرنسيون صلابة الموقف البريطاني وصعوبة إقناع المسؤولين البريطانيين بتغيير موقفهم من الأمراء الشهابيين، فرشحوا يوسف كرم بدلاً من مجيد شهاب، وكان لكرم مؤيدون في الكنيسة المارونية وبعض أركان ضباط الحملة الفرنسية ديوكروا<sup>(٢)</sup>. لكن الدبلوماسية البريطانية ودوفرين محرّكها أعادت طرح مشروعها الحدودي القديم مع ترشيح حاكم مسيحي إنما ليس من السكان المحليين، إذ لم تشأ بريطانيا أن تعطي الموارنة امتياز حكم جبل لبنان لا لأنه ماروني بل لأنه سيحامي ممثلي الكنيسة اللاتينية وحدهم ويهمل مصالح الطوائف الدينية الأخرى، فضلاً عن تقوية النفوذ الفرنسي في سوريا<sup>(٣)</sup>. وكان القرار النهائي بهذا الشأن قد انتقل من اللجنة الدولية في بيروت إلى سفراء الدول الأوروبية الخمس في الآستانة حيث انتقل أعضاء اللجنة الدولية بيكلار ودوفرين ونوفيكوف وفيكيبكر وريفوس إلى الآستانة لمتابعة المناقشات مع السفراء الأوروبيين هناك<sup>(٤)</sup>. وبعد اتصالات حثيثة ومناقشات مستفيضة طوال تلك الفترة وانعقاد ثلاثة اجتماعات للسفراء والصدر الأعظم عالي باشا كان آخرها اجتماع ٩ حزيران سنة ١٨٦١ توصل ممثلو الدول إلى اتفاقيات نهائية حول النظام السياسي لجبل لبنان. وتم

- (١) بانتشكوفا، جذور الأزمة اللبنانية، ص ٢٨٦ - ٢٨٧. أيضاً: سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ٤٦، ص ٣٥٨، والوثيقة رقم ٤٨، ص ٣٧٤.
- (٢) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٧، ص ٣٦٤.
- (٣) بانتشكوفا، مرجع سابق، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.
- (٤) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٨، ص ٣٧٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 11, p. 80.

التوقيع على البروتوكول القاضي بأن يكون حاكم جبل لبنان مسيحياً يترك اختياره لإرادة السلطان العليا ويكون تابعاً له مباشرة، ويعطى لقب مشير ويكون مقره دير القمر. ونص النظام أيضاً على تأسيس مجلس من اثني عشر عضواً يمثلون المجموعات الدينية الكبرى. وتقسيم جبل لبنان الذي كانت مساحته آنذاك ٣٢٠٠ كلم<sup>٢</sup> إلى ست نواح أو قائمقاميات هي الكورة وكسروان والمتن والشوف وجزير وزحلة. ويتولى كل قائمقامية وكيل إداري أو قائمقام من الوجوه التابعة للعقيدة الدينية السائدة في الناحية المعنية، كما نص النظام على إلغاء الامتيازات الإقطاعية وإنشاء المجالس القضائية، والضابطة بنسبة سبعة أنفار لكل ألف من السكان. وحددت الضريبة المفروضة على الجبل بـ ٣٥٠٠ كيس سنوياً على أنه يمكن للباب العالي زيادة المبلغ حتى السبعة آلاف كيس<sup>(١)</sup>.

### سادساً: جلاء قوات الغزو الفرنسي عن جبل لبنان

حدد مؤتمر باريس الذي انعقد في أواخر شهر تموز وأوائل شهر آب سنة ١٨٦٠ مدة قوات الغزو الأوروبي بستة أشهر. وكانت هذه المدة مرتبطة بتحقيق المهام التي من أجلها أرسلت هذه القوات. وكانت فرنسا تأمل أن تطول فترة وجودها فتتمكن من تنفيذ أهدافها في بلاد الشام انطلاقاً من احتلالها لجبل لبنان تمهيداً لتأكيد استقلاله عن سائر أنحاء الولايات العثمانية. أما بريطانيا فقد سعت سعياً حثيثاً لإنهاء الاحتلال في المدة المحددة له معتبرة أن وجود الفرنسيين في سوريا لا يضمن استتباب السكينة، بل يشجع الموارنة على الاعتداء والانتقام<sup>(٢)</sup>. وهي لا تقبل بتجديد اتفاقية الخامس من أيلول إلا إذا قبل الباب العالي مختاراً بتمديد فترة الاحتلال<sup>(٣)</sup>.

وأبدى نابوليون الثالث استعداده لإعادة الجنود الفرنسيين من سوريا في

- (١) راجع تفاصيل البروتوكول الذي تم التوقيع عليه في ٩ حزيران سنة ١٨٦١ في: الملحق رقم ٤. أيضاً: Documents Diplomatiques, T. 11, p. 102-111.
- (٢) انظر أيضاً: الخريطة في الملحق رقم ٥.
- (٣) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ٣٢٢.
- (٤) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٤٠، ص ٣١٦.



الأجل المحدد لكنه حمل انكلترا تبعة المسؤولية في حال تجدد المذابح<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن السلطنة العثمانية لم تكن جازمة بموضوع إنهاء الاحتلال، لكنها لم تسلم بتمديد الفترة دون التنسيق مع بريطانيا. وهي إذ أبدت تحفظها على التمديد اعتبر عالي باشا الصدر الأعظم أنه لم يستصوب في الماضي تدخل أوروبا، ولم يحكم بضرورته أو فائدته وإذا كان قد رضي بذلك فقد فعل إكراماً لحلفائه ولإبراز دليل جديد على ثقته الواسعة في نياتهم نحوه، وأن الباب العالي يرغب في جلاء الجنود الأجنبية في أجل المضروب وأن الحكومة الشاهانية متيقنة أن بوسعها حفظ الراحة في سوريا وضمانة سلامة أهلها دون مساعدة أحد<sup>(٢)</sup>.

وانعقد مؤتمر أوروبي ثانٍ في باريس في ١٩ شباط سنة ١٨٦١ للنظر في وضع الاحتلال<sup>(٣)</sup>. وتمسكت كل دولة بموقفها فاقترحت روسيا تمديد الاحتلال لمدة شهرين بحيث ينتهي في الأول من شهر أيار. لكن بريطانيا اشترطت للموافقة على الاقتراح الروسي موافقة فرنسا على الالتزام بهذا التاريخ. وانتهى المؤتمر بالتمديد للاحتلال الفرنسي<sup>(٤)</sup>، وعادت فرنسا لتطرح موضوع التمديد، وكان دوفرين على وعي بأطماع قائد الحملة العسكرية دي بوفور وميله مع جنوده إلى القيام بعمل عسكري ينتهي بنصر يتوج رؤوسهم قبل عودتهم إلى فرنسا<sup>(٥)</sup>. والامبراطور الفرنسي نابوليون رغم تصميمه على عدم إبقاء جنوده في سوريا وجد نفسه في مأزق دولي ومحلي. فمن جهة لم يكن مطلق اليد في سوريا فالدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا تقف بوجهه بعناد وثبات وتلزمه بتنفيذ الاتفاقات الموقع عليها، ومن جهة أخرى هناك التزام أدبي تجاه الموارنة الذين طالبوا بحمايته واستغاثوا به وراهنوا على الدور الفرنسي وهذا ما كان يعززه دي بوفور في تقاريره إليه مع العرائض المرسلة من قبل المسيحيين طلباً لاستمرار تظليلهم بالحماية الفرنسية. وقد دفعتهم الأوضاع إلى مخاطبة امبراطور فرنسا، والطلب إليه

(١) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣، ص ١٩٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ج ٣، ص ٨٥ و ٢٧٣.

(٣) سويد، فرنسا والموارنة، الوثيقة رقم ٣٢، ص ٢٤١.

(٤) المحررات السياسية، ج ٣، ص ٣٢٣ - ٣٢٨ و ٣٤٥.

(٥) DUCROT, Op. Cit., p. 216.

إما بوضعهم «بمركز أمين بعيد عن أيدي اغتيالنا (اغتيالهم) لنكون إسوة بإخوتنا الذين منذ أيام قديمة حازوا هذه النعمة بعناية مراحمكم (استقلال اليونان) وإما أن تفيض مراحمكم الغامرة الكون فتعينوا لنا أرضاً من أراضي ممالككم السعيدة لكي نترك أرض سوريا التعيسة ونرحل إليها وننهي ما بقي لنا من العمر آمين»<sup>(١)</sup>. ووجدت فرنسا في مناقشات اللجنة الدولية في بيروت ودورانها في حلقات مفرغة، وعجزها عن التوصل إلى صيغة وفاقية حول النظام السياسي لجبل لبنان مبرراً لربط موضوع الجلاء باتفاق اللجنة على صيغة لنظام الجبل مستغلة أيضاً الأزمة المالية للسلطنة وطلب القرض الذي تقدمت به. فكان أن تأجل الجلاء إلى الخامس من حزيران سنة ١٨٦١<sup>(٢)</sup>.

أدركت فرنسا صعوبة التمديد لقواتها بعد هذا التاريخ، وكانت مناقشات اللجنة الدولية في الآستانة قد شارفت على الانتهاء. وتوضحت معالم الاتفاق حول النظام السياسي لجبل لبنان. لذلك ما أن وقع الاتفاق في التاسع من شهر حزيران حتى كانت طلائع القوات الفرنسية قد بدأت بمغادرة سواحل سوريا ابتداء من الخامس منه بعد أن أمضت في ربوع جبل لبنان والبقاع قرابة العشرة أشهر<sup>(٣)</sup>. فانسحبت دون أن يتمكن نابوليون الثالث من تجديد بقائها، أو تحقيق الأهداف الفرنسية البعيدة المدى التي وضعتها وزارة الحربية الفرنسية وغرفة تجارة ليون. وقد وصف الدكتور لورتيه Dr Lortet عميد كلية الطب في مدينة ليون الحملة الفرنسية بأنها بالغة النفقات وعديمة الفائدة وكان من شأنها أن جعلت فرنسا تتدخل في حرب صغيرة<sup>(٤)</sup>.

(١) الوثيقة رقم ٩٠ وفيها مناشدة نصارى سوريا للامبراطور الفرنسي نابوليون الثالث. راجع أيضاً: المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، ج ٣ ص ٤٠٨ - ٤١١.

Voir aussi: DUCROT, Le Liban et l'Expédition Française, p. 200 et 208.

(٢) ياسين سويد، فرنسا والموارنة ولبنان، الوثيقة رقم ٤، ص ٢٩٧. أيضاً: DUCROT, Op. Cit., p. 199. et Documents Diplomatiques, T. 11, p. 81.

(٣) Documents Diplomatiques, T. 11, p. 118-119.

(٤) دافيد دوبيولان، في بلد الموارنة، ص ١٧٦ - ١٧٨.



### سابعاً: النظام الأساسي لتصرفية جبل لبنان<sup>(١)</sup>

شهد جبل لبنان في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عدة حروب وانتفاضات. وكانت أسبابها عديدة فمنها ما هو سياسي كالصراع على السلطة ومنها ما هو اقتصادي كتردي الأوضاع المعيشية وجباية الميري والضرائب وغير ذلك من الأسباب، لكن الأحداث التي شهدتها الجبل بين فترتي ١٨٤٠ - ١٨٦٠ تقاطعت فيها الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشاركت العوامل المحلية والدولية في كثير من المواقف والحلول. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها بدأت رحلة طويلة من المفاوضات والاتصالات إلى أن وضع النظام الأساسي لجبل لبنان في التاسع من شهر حزيران سنة ١٨٦١. وتم الاتفاق على تعيين داود باشا أول متصرف على الجبل.

وما يهمننا في نهايات هذا الفصل أن نعرض بكلمة تقويمية للنواحي التطبيقية لهذا النظام<sup>(٢)</sup> كونه جاء نتيجة توافقية للدول الأوروبية والسلطنة العثمانية والقوى المحلية المتصارعة. فكيف نظر الفرقاء إلى هذا النظام؟ وكيف تعاملوا معه ومع المسؤولين عنه. وكيف تمت معالجة المسائل الشائكة التي خلفها نظام القائمقاميتين والحروب الأهلية؟

ما أن تسلم داود باشا سلطاته كحاكم على جبل لبنان حتى بدأ بمعالجة المشاكل العالقة. فمسألة محاكمة الأعيان الدروز وتطبيق العقوبات بحقهم لم تكن قد انتهت على الشكل الذي يرضي المسيحيين. كما أن مسألة التعويضات ورغم الأموال التي دفعها فؤاد باشا والدروز، والمساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية لم تكن لتغطي الخسائر التي لحقت بالمسيحيين، والنظام السياسي الذي سيطبق على الجبل ما كان ليرضي المسيحيين المطالبين بعودة الإمارة الشهابية من خلال حكم الأمير مجيد الشهابي، أو بحاكم آخر من الجبل كيوסף بك كرم. والدروز بالرغم ما كان يدفعهم إلى تأييد حكم داود باشا، فقد شعروا بحقوق داخلي لأكثر من

(١) راجع بنوده في الملحق رقم ٤. ولدى لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨ منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ١٦ - ٢١.  
(٢) للتوسع راجع: جوزف انطوان لبكي، متصرفية جبل لبنان، مسائل وقضايا ١٨٦١ - ١٩١٥ دار الكرمة ١٩٩٥.

سبب، فقد خاضوا غمار الحرب الأهلية مكرهين يدفعهم إليها الدفاع عن الذات وعن النظام المقاطعجي وكلاهما جزء لا يتجزأ بالنسبة إليهم، وكانت النتيجة خسارتهم لهذا النظام ولمركزهم الاجتماعي ولسلطتهم ونفوذهم، وخضوعهم في ظل نظام المتصرفية إلى سلطة حاكم مسيحي فضلاً عن مساواتهم مع طائفتي الكاثوليك والروم الأرثوذكس. وقد شكل ذلك خسارة كبيرة لهم بالمقارنة مع الأوضاع التي كانوا فيها سابقاً.

وقابل الدروز الوضع الجديد ومشاعر الخيبة تعصف في نفوسهم فلقد أعطوا السلطنة العثمانية وعمالها أكثر مما أعطتهم. وأكثر الشبان منهم فارون من وجه السلطات العثمانية، والقيادات الباقية على قيد الحياة تتوزع بين منفيين وفارين والذين لا يزالون في الجبل من السكان يعيشون في فقر مدقع، وحذر شديد، ومع ذلك فقد أبدى الدروز نوايا طيبة لتقبل النظام الجديد والتكيف مع أحكامه وموجباته.

وكانت حوادث الثأر لا تزال تقع في بعض أماكن جبل لبنان، فأعلن داود باشا تصميمه في الضرب على يد من يقوم بأي عمل ثأري مؤكداً أن الماضي بالنسبة له ليس أبعد من يوم تعيينه. وفي خطوة مقابلة لما قام به مسيحيو دير القمر عندما سمعوا بتعيين مدير درزي على المدينة وتجهيزهم في ساحة السرايا وإعلانهم عدم القبول مهما كلف الأمر بسلطة الدروز أو بحكمهم، حتى أنهم طالبوا بحاكم تركي على المدينة، أصدر داود باشا أمراً منع فيه الدروز من دخول مدينة دير القمر، كما أمر أيضاً بخروج دروز دير القمر من بيوتهم وأملاكهم وإبعادهم عنها وعن المصالح العامة وعن الحكم وقد ظل الحال كذلك حتى نهاية سنة ١٨٦٣.

ركز داود باشا حكمه في الداخل على توازن بين الدروز والموارنة، وساوى بين السياستين الفرنسية والانكليزية نظراً لما لهما من تأثير على الموارنة والدروز مع تعاطف ملحوظ لصالح الفرنسيين. وقام بجولات في المقاطعات، وتقرب من السكان ومالاهم لاكتساب ثقتهم ومحبتهم، وبأشر تطبيق مبدأ المساواة بين الجميع بعد إلغاء النظام المقاطعجي وتحديد الضريبة وجبايتها لمصلحة الحكومة. وأرضى الأعيان والوجهاء بتعيينهم في الوظائف الإدارية قائمقامين أو مديرين على الأقضية



والنواحي، أو يرتب عسكرية بما يعادل نسبياً الامتيازات التي خسروها، وهذا ما ساعده على توطيد دعائم حكمه المتصرفي في الجبل. وكان أبرز من عينهم الأمير فندي شهاب مدبراً له (سكرتيراً) والأمير منصور أبي اللمع رئيساً لمجلس الإدارة الكبير، والأمير سعد الدين شهاب قائداً للضابطة (الجنדרمة) والأمير مجيد شهاب مديراً لكسروان والبترون، والأمير حسن شهاب مديراً للكورة، والأمير مراد شديد أبي اللمع مديراً للمتن، والأمير عبد الله شديد أبي اللمع مديراً لرحلة، والأمير ملحم أرسلان مديراً للشوف، والشيخ قعدان الخازن مديراً للجزين، وعبد الله نور مديراً لدير القمر.

ولقد أرسى مجلس الإدارة على قاعدة وفاقية شملت الطوائف جميعاً. فخصوم الأمس من الدروز والمسيحيين جلسوا في ندوة واحدة، وتبادلوا فيها الآراء والتوصيات ذات الشأن العام، وقد عكس ذلك تبدد الأحقاد فيما بينهم أمام إلحاح المصلحة المادية المشتركة، وساهمت بعض التسويات المتعلقة بالتعويضات وبعودة المنفيين من الخارج على دفعتين في تخفيف حدة النزاع، وتلاشي أهم دوافع الحقد بين الدروز والموارنة، حتى أن تجار دير القمر كانوا يذهبون بأنفسهم إلى المستهلك الدرزي، كما أقام بعضهم في بلدة بعقلين المواجهة لدير القمر.

وفي المجال الضريبي ترك داود باشا هذا الأمر إلى مجلس الإدارة الذي وافق في ٢٢ أيلول سنة ١٨٦١ على ضريبة قيمتها السنوية سبعة آلاف كيس أي ضعف الرسوم القديمة.

شكل النظام الجديد محاولة لدمج التنوع الطائفي القائم في الجبل في مجتمع متجانس تتعايش فيه المذاهب والطوائف جنباً إلى جنب دون أن يؤول ذلك إلى انصهارها أو توحيدها في بوتقة اجتماعية موحدة. وكان السبب في ذلك النظام نفسه الذي أرسى في مواده القانونية مسألة التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة والمحكمة مؤكداً التوجه نفسه الذي ظهر في نظام القائمقاميتين، فكان أن رسخت قدم الطائفية في المعاملات والممارسات وفي المؤسسات التي عرفها جبل لبنان سابقاً، وفي مؤسسات الدولة اللبنانية لاحقاً.

وتابع داود باشا سياسة توليف العصبية الدينية ومحورتها حول الحكم

المتصرفي متبعاً سياسة مرنة تجاه جميع الطوائف. لكن الصراع السياسي الذي أثاره يوسف بك كرم على السلطة بحجة المطالبة بأن يكون الحاكم من أهل الجبل أربك داود باشا فصرف قسماً كبيراً من مجهوداته في معالجة الانتفاضات وأعمال العصيان التي أثارها كرم في المناطق الشمالية من جبل لبنان. وقد حظيت هذه الأعمال بدعم البطريك والإكليروس الماروني في فترة من الفترات، وربما بدعم الصدر الأعظم فؤاد باشا وكانت غايته استخدام كرم لتجميد جهود داود باشا التنظيمية، وإغراق الجبل في الفوضى وتهيئة السبل للرجوع إلى سياسة التجزئة والتقسيم التي تفضلها دوائر السلطنة أو الرجوع إلى الحكم العثماني المباشر على بروز كيان مسيحي مستقل في جبل لبنان يفلت تدريجياً من قبضتها وهيمنتها.

وبقدر ما ابتعد موارنة الجبل في المناطق الشمالية عن داود باشا، قرب الدروز ومسيحيو المناطق المختلطة إليه، فالعلاقة مع البطريك لم تكن ودية إذ إنه كان ينتقد نظمات جبل لبنان ويعتبر أن هذا النظام مؤقت، وأن الدول ستقرر العودة إلى تعيين حاكم محلي، لذلك فإن البطريك لم يبد اهتماماً يذكر بنجاح مهمة المتصرف، ولم يبذل في سبيل نجاحها أي جهد خصوصاً بعد دخوله في صراع عنيف مع يوسف كرم الذي يتمتع باحترام عالية الإكليروس الماروني ومحبة. أما مسيحيو المناطق المختلطة فقد تقبلوا السلطة الجديدة وعاشوا على مودة مع الدروز. وكان يرعى علاقاتهم الهادئة قائمقام الشوف الأمير ملحم أرسلان. وكذلك سكان زحلة وقفوا إلى جانب داود باشا انتقاماً من يوسف بك كرم الذي تقاعس عن نجدتهم سنة ١٨٦٠. أما الروم الأرثوذكس فقد شجعتهم السياسة الروسية على الانخراط في الحكم الجديد وخصوصاً قنصل روسيا الذي كان يحتفظ بعلاقة ممتازة مع المتصرف داود باشا.

وهكذا فقد استمر حكم داود باشا مضطرباً متقلقلًا حتى سنة ١٨٦٧ وهي السنة التي تمكنت فيها الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا من وضع حد لعصيان كرم. وبالرغم من الصعوبات التي واجهت المتصرف، والمشاكل التي ورثها عن النظام السابق، والأعمال التنظيمية المطلوبة منه لجهة إنشاء الإدارة وتقرير الحماية وتشكيل الضابطة، وتعيين القائمقامين والمديرين والموظفين والقضاة، فقد اعتبرت الفترة الأولى من هذا النظام الفترة التأسيسية التي تم فيها توطيد دعائم الحكم



المتصرفي في جبل لبنان، وتمكن في خلالها داود باشا بمساعدة بعض القناصل من إيجاد الكثير من الحلول الناجعة للمشاكل المستعصية والمتوارثة منذ نصف قرن. وما أن خلف فرنكو باشا المتصرف الأول على أثر استقالته حتى كان نظام المتصرفية يأخذ طريقه نحو الاستقرار والتوطيد والازدهار.

يعتبر نظام المتصرفية صورة مشابهة لنظام القائمقاميتين، لكنها صورة منقحة ومتطورة تبرز فيها المعالم الأولى للدولة العصرية التي ارتسمت فيها بدايات الدولة اللبنانية وتكوينها سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وقد ظلت الطائفية الداء المشترك الذي يتنقل مع مرور الزمن من نظام إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، فحفظت مكانتها منذ تكريسها قانوناً في نظامي القائمقاميتين والمتصرفية والدولة اللبنانية لاحقاً. وإذا كان وعي السكان وجهود الدول الأجنبية قد قصر عن فهم خطورة الطائفية وأبعادها في النفوس والنصوص منذ سنة ١٨٤٠، فمن المستغرب الآن أن يعلن إلغاؤها نظرياً في الوقت الذي يصر إلى تأكيدها عملياً في أهم وثيقة وفاقية تبنتها وأقرتها الحكومة اللبنانية مؤخراً، ألا وهي وثيقة الوفاق الوطني أو اتفاق الطائف، مما يؤكد عدم مقدرة الشعب اللبناني والمسؤولين عنه على التخلص من داء ما انفك يفتك باللبنانيين منذ أكثر من قرن ونصف القرن.

## الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الممتدة على مدى ثلاثة أرباع القرن ١٧٨٨ - ١٨٦١ معالجة الأوضاع السياسية لمقاطعات جبل لبنان. وهي فترة غنية بالأحداث السياسية المتفجرة الناتجة عن الصراع المقاطعجي المتواصل والحروب الأهلية ذات المنحى الطائفي، وصراع الطبقات الاجتماعية بفعل الأحداث الاقتصادية المتردية، وتداخل أنواع متعددة من الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عملية جدلية معقدة التركيب والأداء. وقد انتهت هذه الفترة بضعف السلطة المقاطعجية في الجبل وزوالها تدريجياً عن المسرح السياسي لصالح قوى جديدة بوجوازية ورأسمالية صاعدة أخذت في الحلول مكانها بفعل التحول الاقتصادي والسياسي الذي طرأ على جبل لبنان في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر.

لقد أرسيت الفترة الطويلة التي أمضاها الأمير بشير الثاني في الحكم واقعاً سياسياً واجتماعياً ظهرت مفاعيله في المرحلة التي تلت السيطرة المصرية على جبل لبنان. هذه الفترة التي استمرت أكثر من نصف قرن طبعت الجبل بازدواجية طائفية (الدروز والموارنة) لم يكن بالإمكان أن تستمر طويلاً. وكانت فترة حكم القائمقاميتين تجسيدا لهذه الازدواجية ومحاولة توفيقية لكسب الدروز والموارنة على حد سواء في عملية إرضاء لهما، دون أن يرافقها صهر حقيقي للطائفتين ينبثق عنه تجانس في الشعور والانتماء. وكانت التحولات التي شهدتها الجبل قد بلغت أوجها فبرزت الفروقات الداخلية بين الطوائف، كما تصاعدت حدة التأزم بين الدول الأوروبية المتنافسة استعمارياً واقتصادياً. ولم تستطع الحرب الأهلية بين السكان أن تقرر مستقبلهم السياسي والاقتصادي بمعزل عن أهداف الدول



الأوروبية ومدخلاتها في الشؤون الذاتية الخاصة بهم. ويبدو أن السياسة الفرنسية في نظرتها الاستعمارية نحو سوريا لم تتبدل منذ حملة بوناپرت على مصر سنة ١٧٩٨، وظلت هذه السياسة تسير في خط جلي ومميز بهدف السيطرة عليها، وقد تجلّى ذلك في حملتين عسكريتين الأولى سنة ١٧٩٩، والثانية سنة ١٨٦٠، فضلاً عن تشجيع الحكومة الفرنسية لمشاريع محمد علي في بلاد الشام وتأييده للاستمرار في حكمها تأكيداً لبقاء نفوذها من خلال حكومة محمد علي. ولو قيض لبريطانيا أن تهادن هذه السياسة وتقبل بها لتكرس الاحتلال الفرنسي لسوريا منذ أوائل القرن التاسع عشر.

وعلى خط موازٍ للسياسة الفرنسية وأطماعها في بلاد الشام، تبرز السياسة البريطانية وأهدافها المزدوجة في مصر وبلاد الشام. فهي من جهة تعمل على إجهاض المخططات الفرنسية وأطماعها في سوريا ومصر، ومن جهة أخرى تعمل على تحجيم المشروع السياسي لمحمد علي وحصره داخل بلاد النيل خشية منها على الهند وخطوط المواصلات المؤدية إليها. ولا يخفى أن محاولتها احتلال مصر سنة ١٨٠٧، وتشجيعها للمماليك ضد حكم محمد علي، يصب في إطار صراعها مع فرنسا كدولتين استعماريتين تتنافسان للسيطرة على أهم المواقع الاستراتيجية في منطقة المشرق العربي.

هذا الواقع الاستعماري القائم بين الدولتين الكبيرتين فرنسا وبريطانيا، ودخول بعض الدول الأوروبية الأخرى كروسيا والنمسا حلبة هذا التنافس لا يمكن القفز فوقه عند كتابة التاريخ السياسي لجبل لبنان، فضلاً عن الدور الكبير الذي قام به الولاة العثمانيون كممثلين للسلطة المركزية في كثير من الأحداث المهمة أو المتعلقة بالشأن السياسي العام. وبالرغم من أهمية الموقع الذي كان يحتله الأمير بشير الثاني وبعض الأعيان المقاطعيين أمثال الشيخ بشير جنبلاط وعظم نفوذهم، فإنهم وفي الإطار العام كانوا عرضة لأن يكونوا مسيرين لا مخيرين بحكم المصالح السياسية والولاءات والارتباطات المحلية والدولية والممتدة عمقاً حتى عاصمة السلطنة وعواصم الدول الأوروبية الكبرى.

وجاء ارتقاء الطائفة المارونية على حساب القوى الدرزية نتيجة طبيعية لعدة أسباب أبرزها التفوق العددي للموارنة، والغنى الاقتصادي الذي راكمته الكنيسة

وانتشار المدارس التعليمية والإرساليات الأجنبية وازدهار أعمال التجارة والوساطة وتنصر بعض الأسر الدرزية وخصوصاً المقاطعية منها، كل ذلك أدى إلى ارتفاع المستوى المسيحي، ومهد للمرحلة التالية التي لعبت فيها الكنيسة دوراً سياسياً مهماً في جبل لبنان.

وساعدت سياسة الأمير بشير في تنمية القدرات المارونية وفي تأهيل الكنيسة خصوصاً في الفترة التي أعقبت تصفية الشيخ بشير جنبلاط حيث بات الأمير أكثر اعتماداً على العنصر المسيحي في مواجهة الدروز. وحاولت الحكومة المصرية إيجاد مرتكزات شعبية لها لكنها أخفقت بسبب سياستها المتشددة تجاه السكان في مواجهة الخطر العثماني المائل في الشمال. وأدى تحالف بعض الدول الأوروبية بزعماء بريطانيا إلى هزيمة مشروع محمد علي في بلاد الشام. وتمخض انسحاب القوات المصرية عن جبل لبنان واستسلام الأمير بشير قاسم عمر إلى الانكليز عن فراغ في السلطة السياسية في الجبل. وكان المعول على خليفته الأمير بشير قاسم ملحم أن يقوم بأعباء الحكم الجديد مدعوماً من العثمانيين والانكليز وبعض القوى المحلية الفاعلة، لكنه أظهر عجزاً وعدم كفاءة في التعامل مع الأعيان المقاطعيين، كما قصر في معالجة المشاكل الناتجة عن التناقضات السياسية والاجتماعية التي خلفها الحكم المصري والتي تمحورت حول نقطتين أساسيتين:

**الأولى:** الوضع الخارجي وما نجم عنه من تنام في حدة الصراع بين القوى الأوروبية وخصوصاً الفرنسيون والانكليز والنمساويون والروس، وكانوا جميعاً يعملون على تحقيق وجود سياسي فاعل في الجبل عبر الطوائف الدينية والمذهبية المتعاطفة مع هذه الدولة أو تلك.

**الثانية:** الوضع الداخلي الذي ساد جبل لبنان بعد سقوط الأمير بشير الثاني وتولي نسيبه بشير الثالث سدة الإمارة، وما طرح خلال ذلك من مسائل أساسية تتعلق بالمسألة الضرائبية وإنشاء الديوان والنشور البطريركي، فكان أن توزعت القوى الداخلية على محورين أساسيين محور القوى المقاطعية الدرزية، ومحور الكنيسة المارونية، وكان لكل من المحورين قواه الشعبية وخصوصاً الفلاحية والحرفية التي تدعمه وتسانده.



وجاءت الحرب الأهلية التي وقعت ابتداء من سنة ١٨٤١ نتيجة طبيعية لشحن النفوس، والتعبئة التي مورست على السكان طوال الفترة التي سبقت قيام نظام القائمقاميتين، وقد تقاطعت الأسباب الداخلية الناجمة عن مصالح الطوائف وصراعها على السلطة مع مداخلات الدول الأوروبية الحريصة على تنفيذ مصالحها السياسية والاقتصادية بتفجير الوضع الداخلي بين السكان. واتخذت هذه الحرب منحى الحرب الطائفية نظراً لما رافقها من شحن طائفي مارسه القوي الطائفية الدرزية والمسيحية على حد سواء. وعلى الرغم من مداخلات رجال الدين في هذه الحرب وتحملهم وزر القيادة والتحريض والتعبئة، فإن تصنيفها في إطار الحرب الأهلية يبقى أكثر دقة وتعبيراً بسبب صراع الطوائف على السلطة السياسية وليس بداعي الخصومات المذهبية والدينية البحتة.

وفي خضم الصراع الأهلي وتصاعد حدة التنافس الطائفي لم ينظر إلى ما سمي بإصلاحات شكيب أفندي بعين الخطورة وبما تستحقه من تقويم وأهمية، كانت الغاية وقف القتال ووضع حد للصراع على المدى القريب، فشكّلت إجراءات وزير الخارجية العثماني الأساس في بناء المؤسسات الطائفية في جبل لبنان. وتحولت مع الزمن وبحجة المحافظة على حقوق الطوائف لتصبح القاعدة التقليدية في النظم القانونية وفي التشريع. وعندما وضع النظام الأساسي لمصرفية جبل لبنان اتبعت القاعدة نفسها في تقاسم السلطات والحقوق. ثم جاء الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦ ليكرس في مادته الخامسة والتسعين ما رسخ في حياة السكان ومعتقداتهم على مدى أكثر من ثمانين سنة، من ضرورة تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة. كما جاء التعديل الدستوري الصادر بتاريخ ٢١ أيلول سنة ١٩٩٠ والمتوافق عليه بموجب اتفاق الطوائف (١٩٨٩/١٠/٢٢) ليؤكد استمرار روحية شكيب أفندي من خلال تمثيل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة والمناصفة في وظائف الفئة الأولى بين المسلمين والمسيحيين، فضلاً عن تخصيص الرئاسات الثلاث ونوابها ببعض الطوائف الرئيسية في البلاد.

ولم يكن الوضع الاقتصادي ليساعد على استقرار الأوضاع السياسية، فالتلازم العضوي بين الوضع الاقتصادي والحالة السياسية عكس اضطراباً وتوتراً في الحياة

الاجتماعية، وتمخض عن ذلك جدلية متبادلة فكلما اضطربت البنى الاقتصادية انعكس ذلك على العلاقة السياسية بين المقاطعيين والفلاحين، والعكس صحيح أيضاً فكلما ساءت العلاقة بين السلطة المركزية وممثلها الوالي العثماني والمقاطعيين أو بين المقاطعيين أنفسهم، ساءت الحالة الاقتصادية لأن فاتورة الاستحقاق كانت تجبى دائماً من الفلاحين والقوى المنتجة. وعلى الرغم من ذلك فإن الريع الإنتاجي في ظل النظام المقاطعي ظل محور جذب لكثير من الصراعات السياسية والفتن والانتفاضات الفلاحية. ولم تلحظ الفترة موضوع هذه الدراسة أي تبدل في الوسائل المعتمدة، فظلت بدائية كما كانت من قبل. كذلك الحال بالنسبة إلى الصناعة والحرف اليدوية وكثير من العادات والتقاليد والآداب العامة والعمران والمواصلات. لكن الوضع الذي تميز به الجبل في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والذي شهد تطوراً ملموساً هو الوضع التعليمي والتربوي، وذلك لما كان للإرساليات الأجنبية والمؤسسات التبشيرية من دور كبير في النهضة الفكرية والثقافية التي شهدتها جبل لبنان والتي بدأت تعطي ثمارها ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد بدأت ملامح ذلك بظهور الدوريات الصحفية من مجلات وجرائد ونشرات، ثم ظهور الجمعيات الأدبية والنوادي السياسية. كما سجلت تلك الفترة بدء العمل بالتنظيمات الإدارية في «دولتي» القائمقاميتين فظهرت ملامح الملاكات الوظيفية الأولى، وصدرت تعليمات تؤكد التقيد بالدوام والتزام العمل والإنتاج والأمانة والإخلاص الوظيفي، والمعاقبة على الرشوة والفساد والإهمال فضلاً عن الترقّي الذي تناول التنظيمات القضائية والمالية والضريبية.

وفي معرض ردنا على بعض الإشكالات التي أثّرت في هذه الدراسة، وعلى الرغم من وجهات النظر العديدة التي أبدت من قبل الباحثين والمؤرخين وبعض الكتاب، فإنه يهنا أن نؤكد بعضها نظراً لتعلقها بصلب هذا البحث:

- إن احتلال محمد علي لبلاد الشام وتوغله في عمق الأراضي العثمانية (التركية) لم يكن عملاً توسعياً فقط، أو بهدف الاستقلال عن السلطنة العثمانية، بل كان عملاً كافياً لإقامة دولة إسلامية فتية بديلة عن السلطنة العثمانية الهرمة، ولو قيض للدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا أن تهادن طموحات محمد علي لتمكن



من إقامة دولة تمتد من شمال افريقيا والسودان ومصر حتى عمق البلقان. إلا أن سياسة التوازن الدولي القاضية بالمحافظة على الوضع الراهن Status-Quo قضت بأن تقف حتى فرنسا رغم تعاطفها مع السياسة المصرية في بلاد الشام وتأييدها لها، بوجه التقدم المصري نحو الآستانة خشية تدخل روسيا واستيلائها على العاصمة العثمانية وبعض مناطق في البلقان وتحكمها بالمرات المائية الاستراتيجية (الدردنيل والبوسفور)، كما عملت بريطانيا على تحجيم قدرات محمد علي وحصره داخل الأراضي المصرية خشية قيام دولة بديلة تسيطر بقوة على المشرق العربي وتقطع عليها طرق المواصلات التجارية وغير التجارية نحو المستعمرات البريطانية في الهند والشرق الأقصى. لذلك فقد تصدت الدول الأوروبية للأزمة المصرية بوعي من مصالحها السياسية والاقتصادية خوفاً من الوقوع تحت رحمة الدولة الفتية الناشئة في أهم المواقع الاستراتيجية في العالم والمتطلعة نحو التوسع والاستقلال والسيادة.

- انتشرت بعد الحروب الأهلية التي شهدتها البلاد في المناطق المختلطة ١٨٤١ - ١٨٦٠ مقولة وقوع المجازر والمذابح على أيدي الدروز، ولم يكن بإمكان هؤلاء رد التهمة اللصيقة بهم والمروجة من قبل عدة فرقاء كان منهم عمال السلطنة العثمانية وجنودها الذين قاموا بأعمال أقلها القتل والذبح والتعذيب والاعتصاف وغيرها. وإذا كانت الدول الأوروبية والسلطنة تتحمل مسؤولية تحريض أطراف الصراع السياسي على التناحر والقتال، فإن الجنود العثمانيين وضباطهم يتحملون وزر وقوع المجازر والمذابح نظراً لوقوعها في داخل الثكنات العسكرية والحاميات العثمانية وعلى أيدي الجنود النظاميين بالذات، وهم المسؤولون عن الأمن وحماية الأهالي والسكان إلى أية جهة انتموا. وإذا كانت قد وقعت بعض الحوادث الفردية الجارحة للمشاعر الإنسانية ومن كلا الطرفين، فإنه من الواجب الوطني تناسي الفريقين لتلك المآسي رغبة منهما في العيش المشترك وتأمين التواصل الاجتماعي وبناء المستقبل الآمن.

- أحاطت ملابسات كثيرة بمواقف الأمير عبد القادر الجزائري من المجزرة التي لحقت بمسيحيي مدينة دمشق. فعلى الرغم من القوة العسكرية التي كانت بتصرف الأمير وقد فاق عددها الخمسة آلاف رجل، ومن وضع هذه القوة

بتصرف القنصلية الفرنسية في دمشق لحماية مسيحيي المدينة، فإن المجزرة وقعت ولم تبادر قوات الأمير إلى اتخاذ أي إجراء وقائي رغم قدرتها على ذلك حتى ليدو أن الأمور قد تركت على غاربها بقصد وقوع المجزرة وإحداث الفتنة، ومن ثم التحرك لحماية الباقين وإنقاذهم، وتوظيف المأساة في العمل السياسي والتمهيد للتدخل العسكري الفرنسي في سوريا وجبل لبنان.

- إن دراسة تاريخ المناطق والتجمعات السكانية والأوضاع الاقتصادية في المناطق الاستراتيجية من العالم بمعزل عن المؤثرات الخارجية والدولية تبقى دراسات جزئية غير مكتملة وغير صحيحة، وجبل لبنان بموقعه الجغرافي وارتباطه بالعمق السوري على قدر كبير من الأهمية في السياسة الأوروبية والدولية، وهذا الأمر ليس بجديد، فتاريخ الجبل هو جزء من تاريخ المنطقة العربية والإسلامية منذ القرون الوسطى. وقد خضع للمؤثرات والأطماع التي خضعت لها. والمسألة الشرقية التي يعتبر بعضهم أنها لم تزل مستمرة حتى الآن تحتضن كل التفاصيل والجزئيات المتمخضة عن حالات الصراع بين الشرق والغرب منذ الحروب الصليبية وحتى اليوم. وقد مرت بحالات متعددة فتارة يبادر الغرب باتجاه الشرق كالحروب الصليبية، وأخرى يبادر الشرق باتجاه الغرب كالفتوحات العربية في الأندلس وغرب فرنسا والفتوحات العثمانية في أوروبا. لكن الضعف الذي تميزت به السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر، شكل المدخل الأساسي للتغلغل الأوروبي بصورة المتعددة والمختلفة. وقد ساهم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للسلطنة في تأزيم الأوضاع السياسية والاجتماعية، وبقدر ما عجزت السلطنة العثمانية عن مجابهة هذا التدخل والحد منه بقدر ما تعمقت الانقسامات الداخلية بين السكان وانتشرت نظم الوصاية والحماية بين الطوائف والمذاهب الدينية. فكان أن انتظمت هذه الطوائف في حروب أهلية غذتها المخططات الخبيثة للدول الأوروبية وجهل السكان لحقيقة مصالحهم السياسية وغباء المسؤولين العثمانيين من إداريين وعسكريين. وتمخضت فترة (١٨٤٠ - ١٨٦٠) عن مزيد من المداخلات الأجنبية في شؤون السلطنة العثمانية مما يؤكد استمرار قيام المسألة الشرقية، وخصوصاً في مؤتمر برلين ١٨٧٨ وعجز السلطنة عن حماية مصالحها بوجه السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية. وفي الحرب العالمية الأولى تم تقسيم البلاد العربية



وتقاسمها، وفرض عليها الاستعمار المقروء انتداباً سواء أكان بريطانيا أم فرنسياً. وبالرغم من الاستقلال الذي حازته الدول العربية وغير العربية فيما بعد، فإن عشرات المسائل والقضايا التي وقعت تؤكد أن اشكالية المسألة الشرقية، وهجوم الغرب على الشرق لم يزل قائماً ومستمراً في النهج الغربي تجاه الدول العربية والإسلامية حتى وقتنا الحاضر. كما أن بقاء النظام الطائفي كمبدأ مؤسساتي وكنهج في سياسة الدولة اللبنانية، وتقاطع هذا النهج مع المداخلات الغربية سواء أكانت أوروبية أم أميركية سيبقي إمكانية تفجر الحرب الأهلية قائمة، خصوصاً وأن الحروب الأهلية الماضية (١٨٤٢ - ١٨٦٠) و (١٩٥٨) و (١٩٧٥ - ١٩٩٠) لم تزل أسبابها وبواعثها باقية، والقائمون بها مستمرون في الحياة السياسية والاجتماعية بكل ما يحملونه من تعددية وتنوع واختلاف.

## الوثائق







## وثيقة رقم (٢)

سند تعهد من الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز إلى مشايخ آل الخازن ويقضي برفع الديموس عن كسروان. ١٢٢١هـ/ ١٨٠٦م.

سند تعهد من الشيخين بشير جنبلاط وجرجس باز إلى مشايخ آل الخازن ويقضي برفع الديموس عن كسروان.

بسم الله الرحمن الرحيم  
هوذا قد غدت قلوبنا لا نحب إلا الخير والعدل  
لهم في كل شأن من شأناهم سعادتهم  
في كل شأن من شأناهم سعادتهم  
وما بيننا وبينهم من عداوة  
في كل شأن من شأناهم سعادتهم

## وثيقة رقم (٣)

رسالة من الأمير بشير الشهابي إلى المشايخ أولاد خازن خطر بشأن الأموال الأميرية وإجراء الديموس. تموز ١٨٢٣.

إلى حصة الخوازة كغزاز المنيخ أولاد خازن خطر روبة بمكرمين  
وبعد تجددت لكم أمة بسبب كذا خلوت وحشا بلوت في الإهوان صيربه  
أولاً بأجر الديموس في المطع المرقومة اعلاه وخصله غنة وتعين  
غرض وتماينة فضة عن خراج ورق وأرض وكروم وثوبت دوايب  
وصفت ما عدل أرزاقكم كذا في ضياع كغلاحين توردوا المبلغ  
المرقوم إلى خزنتنا وبعد الألة أوتل أن لا عار بجرا ديموس على  
أرزاقكم ولا على أرزاق كغلاحين في كسرواة وديورة حداثه  
وردهم من يتخلف بعدل يكونه معلوم بلك (م) محمد علي

تقد علم الأصلي المهور بختة سعادته كسروان شهد بضم نقله مع  
في تموز ١٨٢٣  
بشير الشهابي  
الأمير



وثيقة رقم (٤)

رسالة من والي صيدا أحمد باشا الجزار إلى الأمير عباس الشهابي يضع بتصرفه العساكر.  
١٢١٦هـ/١٨٠١م.

الدمعہ عباسیہ

زیر محله

افتخار الامراء الكرام مراحم الكبر انعم زوكتهم والوعظهم ولطف المحرم

افتخار الامراء الكرام مراحم اكبر انجمن زوكند والوسيم وملك الكرم  
 بسديحه ولتيم بانواع الكرم والوال  
 ملقبان من ليلهم بان عسكرا الذي بغيرهم  
 لحيه سوكهم صدرين مرسيم في ديوانا اليه مستقيمان  
 بهذا الخصوص فيهم واطيكم تقبوعم عندكم الي محل الاحتياج لهم وانتم كونوا ملحنين لعب  
 كل خير فلا يكون عندكم وسوسه صلا كند كشيئه هذا قلتم في غيركم وكرام  
 ١٦٧



۱۵۱۶  
۸۷۲

وثيقة رقم (٥)

رسالة من عبد الأحد باز إلى الشيخ لويس الخازن بشأن رزق دير بقلوش ورزق فرنسيس وقبلان الخازن.

صورت مکتوب حنیف

جناباً عننا حیث لويس المکر

بعد کسوف تخیر خودم بخصوصی رزق دیر بعلوئی  
ورزق اضافتا المشایخ فرنیس و قبله لا  
تفارقوهم فیہ ولا تاندو منهم خیر لیه ص  
عزایدیم لاهلم عاده بز زمان اکرم صوم علامہ  
یوسف و شعیب عذی اصدتو تر جعوا لہ ص  
ما اہمناکم وان کان ما فیہ شعیب تعطیہم عرضہ  
تج بالتمن کوامع ولا استعوم ریاجعنا ولا فیہ کرد

مشتريها لا تقارنهم فيها ولا يلزم البتة

احمد  
عبد حميد  
بار

Handwritten signatures and stamps are present, including a circular stamp with the text "مجلس شورى" (Majlis Shura) and "مجلس اعلیٰ" (Majlis A'ali).

مجلس  
تصان

دولت شاهنشاهی ایران  
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه  
کتابخانه عمومی

شماره ثبت کتاب: ۱۰۰۰  
تاریخ ثبت: ۱۳۰۵

مجله  
فصلنامه



## وثيقة رقم (٦)

إعلام من الأمير عباس الشهابي إلى فرجان ورامح الخازن بشأن توليته من قبل والي صيدا.

إلى الإخوان الكرام في فرجان ورامح الخازن الكرام  
 ولما نزلت إليكم في كل هذه وعافيتي وتبعني خبر حزنكم أنه في هذه  
 قد توجبت إجازة كرام من علة أفندينا وفي انتم الكرام لكونكم المفضلين  
 المحسنين المفضلين باري الكرام وانتم علينا بالعلم والفهم وشرطنا ما  
 الالتزام الكرام على كرامنا من حب المقادير هذه كرامة المباركة فتم  
 تعالى ان تخذ انوار شمس من ههنا امدا مدا الادهار وتكون  
 ابرق الكرام والاعوام علينا وعليكم وعلى جميع الامام ولنا كرامنا  
 ان ذلك ما يبركم انتم في خوفكم ولا تفتصروا اخباركم عنها <sup>الحكام</sup> عباس

١٢

## وثيقة رقم (٧)

رسالة من الشيخ بشير جنبلاط إلى الشيخ بشارة الخازن بشأن فلاحه ساحل علما، واختلاط  
 دفتر الديموس.

١٥  
 صهر من كرامنا في فرجان ورامح الخازن الكرام  
 جنابنا في فرجان ورامح الخازن الكرام  
 من كرامنا في فرجان ورامح الخازن الكرام  
 ولما نزلت إليكم في كل هذه وعافيتي وتبعني خبر حزنكم أنه في هذه  
 قد توجبت إجازة كرام من علة أفندينا وفي انتم الكرام لكونكم المفضلين  
 المحسنين المفضلين باري الكرام وانتم علينا بالعلم والفهم وشرطنا ما  
 الالتزام الكرام على كرامنا من حب المقادير هذه كرامة المباركة فتم  
 تعالى ان تخذ انوار شمس من ههنا امدا مدا الادهار وتكون  
 ابرق الكرام والاعوام علينا وعليكم وعلى جميع الامام ولنا كرامنا  
 ان ذلك ما يبركم انتم في خوفكم ولا تفتصروا اخباركم عنها <sup>الحكام</sup> عباس



وثيقة رقم (٨)

رسالة من نوفل الخازن يطلب فيها تثبيتته قنصلاً لفرنسا في بيروت خلفاً لوالده حصن.

اسلطافہ دلفی

الجناب العالي امير الامم الكريم سيد الكبد الفخام صاحب الغنى والجاه

العلام ادم الله بعامين بعد تبديل الاديان الشريفة فلا نال اللطيفة هوانه ينهب العبد بي ايادي مولاه  
ان في اثنين في عشرة يوم خلع من شهر كانه كاد لكري هو وشهره سنه لن وبعده في يوم رايته اندرج  
بالوفاء الي رعه مولاه عبدكم ولدنا هص ابن بخازنه الذي كنتم انتم عليه في قنصلية يروى يقال لكم بعد  
طول عمر هذا الايام والسبع ابن بعد الدعا الى مقامكم الشريف خلدا لله تعالى بعامين فترجانه من اهل  
العيمة به لا تسيلوا من خلكم الشريف ولا حضروا اخي عبدكم ولده في تبليت ثاني في اسبوع في قنصلية يروى  
كلما كنت علي عبدكم ولدنا الرجاء لا تسيروا الحاسم ولا عاظم الغزوه عنا حتى نفضل نال من يرقم لكم كنتم  
علي رسل الشهاد في بلاد الشرق جبل لبناء لا تادايما ملتجئ اليكم بكم سعادتم ومن تظلم من تحت سعادتم  
الحسيني وطلعتنا الملائكة لا تسامعكم بكم سعادتم علي البعد والقرب ودايما لا تخرجوا من خلكم  
السعي باقي ودمتم في امان الله وحفظه علي الدوام ولله

عبدالحق  
ابن حوی  
کتابخانه قضا  
پروٹ

محفوظات الدكتور منير اسماعيل - بيروت.

وثيقة رقم (٩)

مداخلة الشيخ بشير جنبلاط في خلاف نشب بين البطريرك واحدهم.

خياطة الخدم

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.



وثيقة رقم (١٠)

رسالة من الأمير بشير الثالث إلى المشايخ الخازنيين بشأن اجتماع يعقد في بلدة عيناب لتقرير الأموال الأميرية. ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

حفصه الخواص الغرر للشیخ ابن خازن المحدث فی علم

[illegible]

وثيقة رقم (١١)

رسالة من اختيارية بلدة جزين إلى اختيارية بلدة دير القمر بشأن الحادثة التي وقعت في أرض باطون التابعة لبلدة نبحا الشوفية. ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

[illegible]











وثيقة رقم (١٦)

إعلام عن تحركات شبلي العريان أثناء قيامه على عمر باشا. ١٢٥٨هـ/ ١٨٤٢م.

[illegible]

وثيقة رقم (١٧)

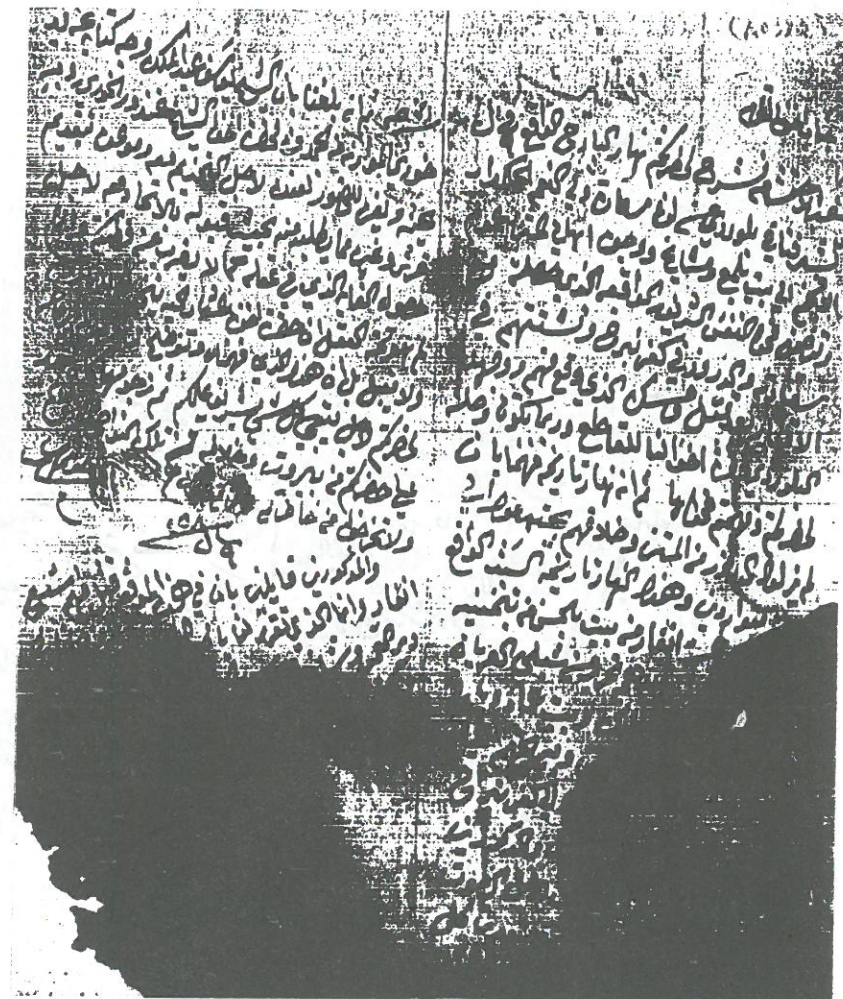
رسالة من عمر باشا إلى الأمراء الأرسلايين يعلمهم فيها بهزيمة شبلي العريان .  
١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م .

[illegible]



## وثيقة رقم (١٨)

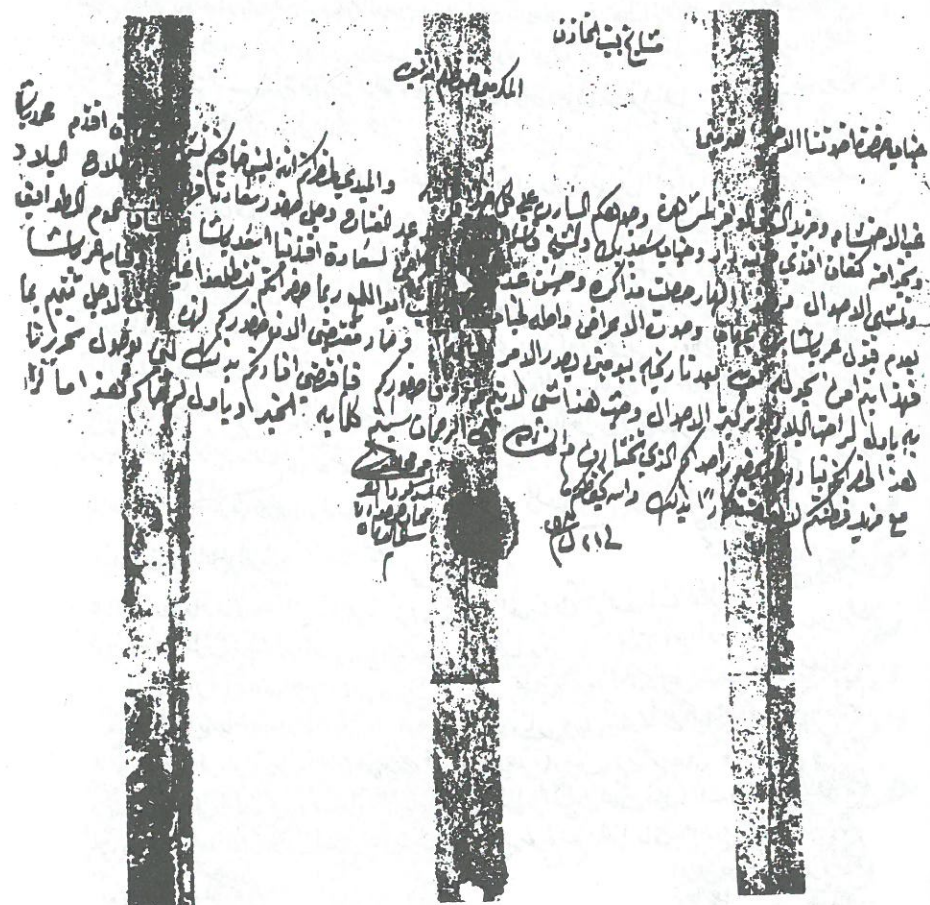
رسالة مجهولة المصدر يدور مضمونها حول الأحداث الجارية بين الدروز وقوات  
عمر باشا النمساوي. ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م.



محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

## وثيقة رقم (١٩)

رسالة من شبلي العريان إلى مشايخ آل الخازن يعلمهم بقرب انتهاء حكم عمر باشا.  
١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م.



محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.







وثيقة رقم (٢٣)

نص التحالف بين الدروز والنصارى والتعاقد على دفع مال واحد وفريضة واحدة.  
١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م.

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.







وثيقة رقم (٢٦)

معلومات وتفاصيل تتعلق بالوجود المصري في جبل لبنان تاريخها نحو سنة ١٨٤٠ م.

هذا هو نص الوثيقة المكتوبة بخط اليد، وهي عبارة عن رسالة من الأمير بشير الثاني إلى مشايخ آل الخازن يطلب فيها متطوعين للعمل تحت إمرة حفيده سعيد. ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م.

وثيقة رقم (٢٧)

رسالة من الأمير بشير الثاني إلى مشايخ آل الخازن يطلب فيها متطوعين للعمل تحت إمرة حفيده سعيد. ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م.

حضرة الإخوان الكرام المشايخ بشاره وكفنان وجيب الخازن الكرمية حفظكم الله  
اولاً نريد الاثبات انكم هديتم على كل فريد وعافيه ان قبلاً صدر امرنا لكم لكي تتوجهوا  
بخدمه جناب ولدنا الامير عبدالمجيد الى حية بشري واكون موجهينه جناب ولدنا  
الامير عبدالمجيد الى حية بشري فالاذا بوصولكم اليكم حالاً تجمعوا جميع الانتفاضة  
السبع واما يكونوا انتفاضة لوبيقية لخدمه لخدمه اخبره وتوافقوا جناب زهاد انتفاضة  
الواقع في ٧ الى نذر الكلب من رؤسنا خبير ولما فقه يوم مهد وبمسكن جميع الانتفاضة  
المذكورينه وهذا نحن ههنا كفايه وتلقوا خبركم نفع صانه ربه



وثيقة رقم (٢٨)

رسالة من الطبيب حبيب برتران إلى زوجة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع بشأن زوجها المنفي. ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

[illegible]

وثيقة رقم (٢٩)

رسالة من الأمراء الأرسلايين أحمد وأمين وحيدر إلى القنصل البريطاني روز بشأن عقارات اغتصبها منهم الأمير بشير قاسم الشهابي.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين .















وثيقة رقم (٣٦)

المطالبة بعودة الأمراء الشهابيين إلى الحكم. ١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م.

٦٤ صورة الأرفق المتقدم من أهل جبل  
٦١

المرفق لعادة الجبال ليس كغيره وعلى كغيره  
انفذت هذه الامور فمما ساعدت على ذلك  
الذكور بين بروج سلاطنتنا لادارة الحكم الجليل  
كوتنا من جهة الحدود الجبلية في مناطقنا كما هو  
من جوار الحدود الجبلية في مناطقنا كما هو  
طرف الشرق بعض هذه الامور الجبلية انما  
الناحية من باقي سكانها فليس ارادنا حبس  
الامور الجبلية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
بعد انهم ذوي اذاعة حسنة في مناطقنا الجبلية  
الشرقية الشهابية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
الذكور في مناطقنا الجبلية في مناطقنا الجبلية  
من غايته مراحها القبول كما هو رايهم في مناطقنا  
ولا يفتنون الى راحتهم ومصلحتهم الجبلية في مناطقنا  
نقدم او يتقدم منهم في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
في مناطقنا الجبلية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا

اهالي مناطقنا الجبلية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن  
اهالي مناطقنا الجبلية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن  
اهالي مناطقنا الجبلية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن  
اهالي مناطقنا الجبلية في مناطقنا الجبلية في مناطقنا  
المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن المستعنيين بالمدن

محفوظات الارشيف البريطاني.

وثيقة رقم (٣٧)

مطالبة الدروز وبعض مشايخهم بمبالغ متوجبة عليهم.

بنت الانشا حضر ابراهيم في باب الهاء لعادة عربا والى جبل  
بلغ الدين وثمانية واربع وعشرين كيس هذه قيمت سنويات سعادة  
والجبل والامراتان بان يستحصل من مساجع الكاد واما راية  
عابريه تلج من زناوي هذا كان موجودا تحت يد الخواجات  
ان سعادة عربا المار طلب من مساجع الدروز هذا حكم  
جاوود انهم لا يدفعوا لانهم هذا اسبق يوم حرب وبعد  
بالحظ ان الدروز اذا كان اكد جارت هذا الجبل فيهم ليس  
على خلافهم ونعم ان الدروز في ضعف جند خيدان اذا كانت  
حاربا ولا تخفر كصايف فيمكنها ان تطلب جهور الضاري  
بمسكة مساجع الدروز خلا ليم المغرب ولكن على لطف  
افعالها انما تطلب ان تضعف الضاري وذلك اقتداء  
كانت الضاري اقويا فيحصل منهم سعاد تلكه الدروز  
لاقبل ان تطلب من ضعفها بانهم لا يمكنها تحمل الحقوق  
مازال تفكر فيهم فانه لايجد ذر لفرق هذه التفتات

محفوظات الارشيف البريطاني.











وثيقة رقم (٤٣)

رسالة جوابية من عبد الحميد أفندي كرامة إلى يوسف كرم بشأن المشاركة في الأحداث الدموية.

جناب والٹاجن الحکم بعد تحقیق اینک اہل الکرام والارباب عالمہ الکریم فساکہ تم تھو کوہ مہتابہ الطرارح نوح بنجامہ ہر اہل فرنیس کدو م اوروری اورتون  
النصارى المنصور واطنا عن الشرار صار یحسب المانی وكان كذلك في الكنائس والعبادات وكسبت النصارى وزجت في الدوروز تلافیہ وخجین نرما  
هذا الجارح بکجه الموقوعہ بذات اقدس الادب موسی کتفه واخذ زالتہ الیبرقی فرنیس کدو المذكور واما الان عیارہ وابطه بین سعادۃ النصارى وسعادۃ  
بانایع اذن عرب لیبیا یكون معلوما دیوان النصارى والدوروز فی بیروت ویكون کل جماعہ اوردی النصارى من جمیع المملات ثم من غفصہ المراكب فندستہ  
مراكب قبقات کبار من قبل الملوك ووصلوا لیبیوت وھزمکب النار لیلدا الی بیروت ولحق البطلان بالیلن للدوروز وطلن جمیع وکلا المساکر المنصرہ  
بان بعد ان فی بیروت تصل العادۃ المنصرہ واعطوا لنداکر حمانہ عن جانب عظیم وھذه النقصیہ یقتضی ہا ہا واهتمام من بنایم جمیع الزاکر ومن مضموم  
ابن النیان اھک مع سعادۃ فیکر ان یحرمک فاصا بسعادۃ بعد ما یكون الحق علیک وانتم ترعزلوا فتمن یح لنا الزیل وقالنا یتحی انکم تحضر وروی بیکم  
فی بیوتہ ولکن متعجب علی ولکم برسد بدمہ ہنورہ ہیب عذرکم واضح والشیخ ابو فارس یعقوب مرتضی ان یحرم ولکم برسد لتقبل الی سعادۃ اوفی بعدہ  
یکم تمحار برسد ابو فارس بهذا الشان وشی ہفرت الکتابات المذكورہ یحفر فرنیس لندک ثم واصل یحرم یطہ برسنک تمعہ عن خبر ھذا المزمع اعراضہ  
کر ومانہم شرفط واطارہ بنامک

ولله  
الطرب  
سبح

في الملة المحيية بمبدأ الوفاء المزمع البيع بغيره بل بغيره وسأله تعالى من سائر النعمانية  
هذا النوع من هذه محبة بل بغيره بل بغيره وسأله تعالى من سائر النعمانية  
تستبينوا مع الذي هو عنه فاذن لفرقة عنه بان خاطروا وشوروا حب محبة كما بان لفرقة ما طهر  
خاطروا بان نريدكم الصالح ومبدأ كما ساطع عليه وبهذا القدر كفاية في لفرقة بان محروفا فاضل والشيخ محمد علي فخر ليسوا على الضمن وفي غيب بطولها  
والذي كثر عرفت عن طلع من حين ماسع عزله ومنظرين في حق حتى نسمع فهذا ما نزم اهل علمكم في محاد

السيد محمد بن محمد  
العمري  
م

نسخ علی الصلح  
اکتوبر ۱۸۷۵  
م

اکویری  
یوسفا  
مورن

سید و دلالت  
اکوڑی نظری  
سفارہ

حبيب  
رؤف  
سکرم

لندون  
فرانسہ

موسیٰ

العارف

محور  
بہمی

جبور  
مغرم

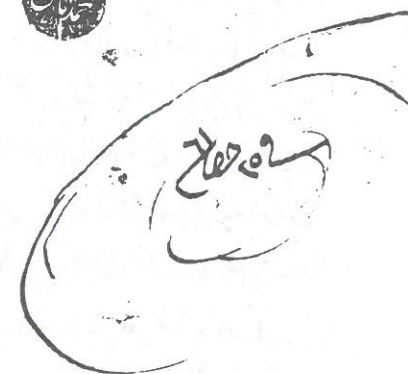
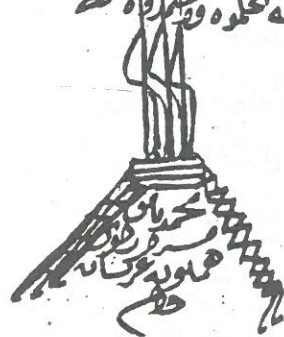
الطوبى

طوبى  
لهذا

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

فما فرادهم المشايخ بيت الكضا وعلما به لاهالي الزاوية عموما يجيئون علما  
المزاييكم انه قد نال دينا اطاعته فبذل الشرح خاطرا عليكم فينبغي توفرا طيبين القلب في الخطر ما ينبت طمانينة  
ونفدوا الحجة لطالبوس ليدلوا امور المتقين لجمع الامم والى شرج من نصار من دون عاقبه وتبا شروا  
اشفاكم واحكام وان شاء الله لا تشاهدوا خبي الصبانة وكرمه علموه وعلموا





وثيقة رقم (٤٥)

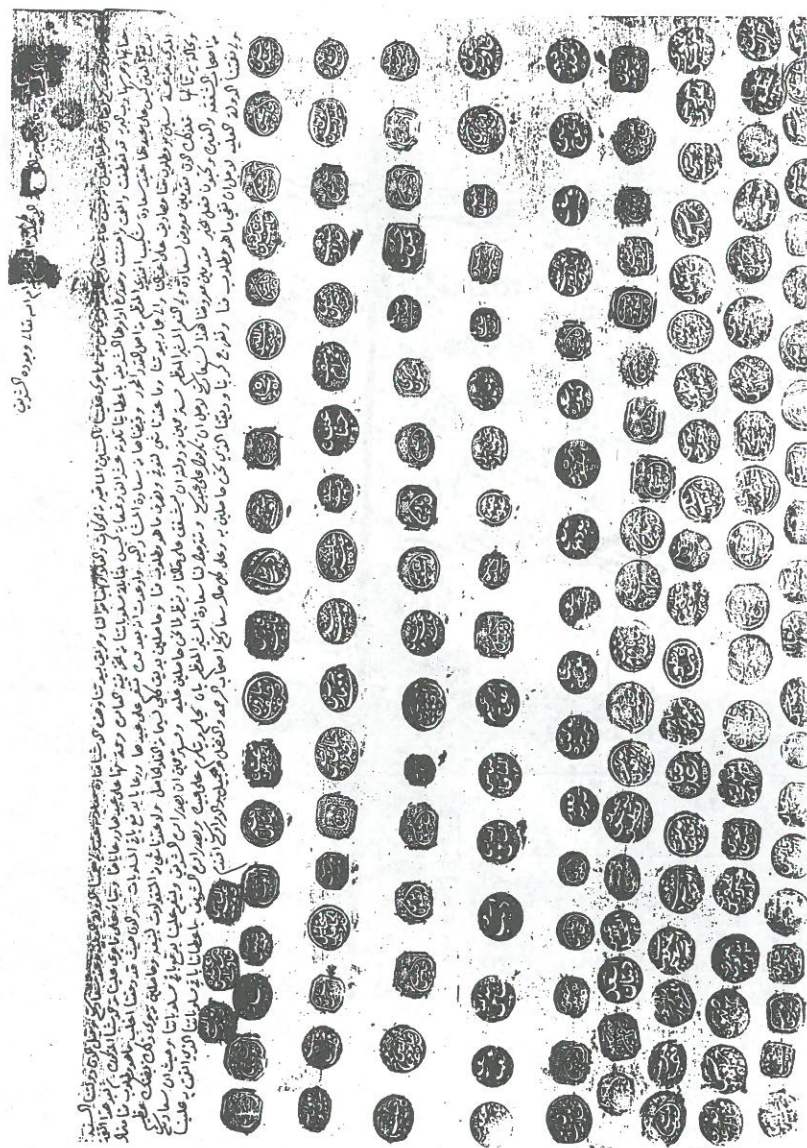
ترتيبات الصلح بين الدروز والنصارى إثر الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥م.

[illegible]



## وثيقة رقم (٤٦)

معروض قدمه نصارى الجبل إلى قنصل انكلترا حول أوضاعهم المعيشية والمطالبة بالتعويضات. ١٨٤٦ م.



المكتبة  
البريطانية  
بيروت

محفوظات الأرشيف البريطاني.

## وثيقة رقم (٤٧)

رسالة من الشيخ بشارة الخوري الفقيه حول أحداث سنة ١٨٤٥ م.

جناب اخونا المحترم  
انه غلب الهم على قلوبنا من جديد بما جرتكم لم نفق من  
ختم على افاده ما هو ما دونه عندكم فكلنا عاملة  
بعملائنا مع انه من طرفنا ما جرتكم من غير  
سوى المماطلة بالدعوى كما كنا ننتظر فالما مولد ان تفيد  
اولا نحن صحتكم ثم عما هو مجدي بجهاتكم في جهة الحمد والثناء  
ونحن موعودين بهذا النهار ٣٣  
وعلى ما فرمنا ان الفناصل لا يحضر ونه فانشد باب  
الفرج وكيفما كان حاله لا بد ان نفيدكم عنه واسرنا  
بخطكم ٢٩٢ انا ب  
أخوكم  
لخوري



محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.



وثيقة رقم (٤٨)

رسالة من ميخائيل مشاقة إلى سميث الانكليزي بشأن أحداث  
وقعت في جهات حاصبيا سنة ١٨٤٤م.

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

وثيقة رقم (٤٩)

إعلام بوقوع الحرب بين الدروز والنصارى في منطقة الشحار. أيار ١٨٤٥.

افند

[illegible]

عبد  
وہاب



وثيقة رقم (٥٠)

وفاة البطريك يوسف حبيش. ٢٣ أيار ١٨٤٥.

مملوكة ملكه  
 الطيرين اوتيت وكاه انتقل زها رجحه  
 خيلها ضايع الذكر لا هيب وث فورا الخواتم كليل  
 من باب ولادنا الاجلا الحبيب الشيخ جنب اردقضي كان اذن الاحمد  
 مملوكة ملكه  
 الطيرين اوتيت وكاه انتقل زها رجحه  
 خيلها ضايع الذكر لا هيب وث فورا الخواتم كليل  
 من باب ولادنا الاجلا الحبيب الشيخ جنب اردقضي كان اذن الاحمد

وثيقة رقم (٥١)

عرضحال موضوعه الأموال الأميرية المتوجبة على أهالي كسروان.

مجلس المدینۃ المنیرۃ

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.







وثيقة رقم (٥٤)

مشايخ آل الخازن وجمعية ريفون.

تلخيص لفتح مجمع ريفون

بند أول لازم رف جبريل صيب من المجلس وبقية أعضاء عند شفعاء المشايخ بيت الخازنة

بند ثاني مقتضى كونه شفعاء عالمة للسلطان المذكورين في باب بفتحهم لفهارى بفتحهم الكهنه مرخص بمعاذة حامى شفعاء  
عزما عبد جهم حيث هذا الشخص على يد ريس على ذوى الشرف ليعتصموا مقتضى مصالحهم

بند ثالث لا يحسن تعيين قبل سعادة بمقاطعة كسرواه بكافة الأقطار قطاعات في جميع الدوائر ولا يخلو ما غيرته اذا حصل تأخير  
المشايخ المذكورين اذا كان جميع الاموال او امراض حينئذ يصير كسعادة بالتقوى

بند رابع لازم قيام ثلاثة اشخاص من العالمة المذكورة وكثرة ثلاثة اشخاص ايضا من العالمة المذكورة بجمعية الثلاثة اشخاص  
المادر ذكرهم وهؤلاء كسنة اشخاص يكونون متفقين بامر لخطبة والتأكيه بمقاطعة كسرواه

بند خامس اذا سعادة لم يقبل التماسهم بجهوى الشروط المودة فيقوم الشكاية لسلطة نيافته لباا لكافة الملكيه

بند سادس الخبج وزيه ليدرد لم يحد مع جمهور عالمة بهذا الرأى من ذلك فانتقل باعبار منقضى الى صرا

وثيقة رقم (٥٥)

موقف الكولونيل روز من جمعية ريفون ومعارضة حكم الأمير حيدر. آب ١٨٤٤ م.

نسخة مكتوب من سعادة القنصل روز الى حقه الخواجه جبريل الخوجين

جناب الاعلى الاكرم الخواجه جبريل باخوس المحترم دام بقاء  
فيما السؤال من عزيز خا طاكم المبدى لجنابكم واصلت تحرير برسم كيدكم ليعلم وخلافا الى  
الخبج من صور الدجاج المرحوم فتمت ارسالها بالبريد صحت احسن طر لكم ثم تم خب  
بلغنا ان في قرية ريفون قاصدين يعملوا جميعه وغايتها المفضاة الاحكام سعادة الامير  
صيدا الاكبرهم ومن حيث هذا الترتيب الجاهر قد صار باسم الدولة لعلية فن دون  
لكم نصرفات مثل هذه تكتب نحا عظيما لاوليا الامور المعظمين فلذلك المرحوم  
جنابكم ان تبدلوا غاية جهكم وكل سطوتهم مع احبابكم وافاريكم لوجل منهم ثم الروج  
الى تلك الجمعية ثم تموا ايضا ان تموا الذين لهم صالح في الاموال المقطوعة في  
جوبه بان اذا احدهم ضاود الحكم وتداخل في تلك الامور ففني حينئذ نفهم سعادة  
الوزير المعظم باننا لانحاي عن حقوقه فهدا ما اقتضى وفتحتم في اب ١٨٤٤ م

محسب  
كولونيل روز  
محسب  
دولة الايطالية  
بشور







وثيقة رقم (٥٨)

رسالة الشيخ سعيد جنبلاط حول ديون مستحقة لأخيه نعمان. ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م.

جزالاورقوغلو، اوله انكلتر القهية

۱۰ دام الله فبها

سبحانهم ربهم كشيم سعادة الابرار الما حبه للمخدم

[illegible]

۱۰۰

1

وثيقة رقم (٥٩)

عقد المصالحة الأولى بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد. ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين .



وثيقة رقم (٦١)

امكانية مشاركة المسيحيين في حرب القرم ضد الدولة الروسية (المسكوب). ١٨٥٤م.

ما و می خیزا

اعوذ بربكم انما صار مجموعا هنا ان ينادىتم اشرتم حوثا بنسبكم على كل انبا اشرتم ان لا  
يتوب بهذا الحق لربنا المسكوب ان قيام رول المسكوب على شرف الدنيا وصالح الصفات يكون  
العلم لغاية حميد من ابيه فلا يجوز محاربة المسكوب ومن ثم اشرتم احرم والمنع عن التوب وربما  
على المكس ان هن الكس حيث انقلب لو كنتم فقد صارت شغلها واخذت كفضة  
قة ثم تبليغ الهوى يكون ولكن هذا مطلع جيد على علمه سياكم ان الفضة فعلى فدا  
كان ما طبع في حسنه استغاثت محكم واجتهادكم بخلاف هن الكس انما اذ  
ان امره كمن تصيدت بجوارح صريح وفتح حيث على ما لفع ان منافقنا وجوابنا بتدبير  
لما ما اخذت فعمله ونه المعاني مجاوبه سياكم تؤخذ بحل الصدق وما عليها دودا

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

[illegible][illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.







وثيقة رقم (٦٤)

مداخلة البطريرك مسعد في الخلاف الحاصل بين بلدي بشري وإهدن ووقوع الصلح بين المتخاصمين. ٢٩ تموز ١٨٥٧.

البركة الرحلية تشمل منباب اوردنا المشايخ كنعان يان  
وقصوه اخوان المحمديين

عجب وفور الشوق من عندكم على طهر وعافية . بالطف أول  
 وزد النيات من عندكم وتلقاه مني من طهر وعافية  
 على ما كنتم وتلقاه مني وذكرتم تذكرون من طهر وعافية  
 بنا من جدي الاختلاف الحاصل بين قوتي بشري وأهلي  
 وانتم انكم حصل عندكم بسبب ذلك فالب الله يفتقدكم  
 بخير انعامه السموية ويجعل لكم كل ما كنتم تطلبون  
 من الدعاء المستجابة فخره فخرنا منه تعالى ما نرون  
 نصيبنا من النعمة فلا بد منكم من عندكم بافتتاح  
 باعترافه . وفي جهة ما تظنون من الرغبة بنهاية  
 المتكبر وبإيجار الصالح والصلح وهذا لا يدعوه به  
 عندنا رب كلنا بل هو امر محقق من قوة فيكم ومنه  
 معروفكم فالب الله يزيدكم توفيقا ونجما بكل المقاصد  
 المحمديّة . فانزل بعد حديث ما تقع ان هذا حاصلة  
 المباعدة والرفق بالكلية بتكرار الوسائل العنصرية على طار  
 النهاية لهذا المختلف وتقدير الصالح والصلح بين  
 النفسين ومصاريد دل على ما ينبغي ذلك بحسب الرغبة  
 بتوفيقه تعالى . وهذا ما اقصى راغبين رواح الطين  
 منكم ما كنتم تطلبون والبركة الربوية تشمل منكم  
 الله تعالى  
 بطهر وعافية  
 الرطابي

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٥)

شكوى أهالي رحلة على القائمقام بشير أحمد واتهامه بالحزبية والغرضية.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين .



وثيقة رقم (٦٦)

استرحام أهالي كسروان لعدم دخول العساكر السلطانية إلى منطقتهم. ١٥ ت ١٨٥٩.

عزى الى اليهوديه بتصرف الاعتناء بالنسب المشربه

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

وثيقة رقم (٦٧)

لائحة بالتعديلات التي وقعت على المشايخ الخازنيين والخسائر التي لحقت بهم. ١٨٥٩م.

[illegible]

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين .

علم القدر والسورى "لدى حميد بن

[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱











## وثيقة رقم (٧٢)

رسالة من القائم مقام بشير أحمد إلى البطريرك بولس مسعد حول أحداث زحلة  
ومشاركة الموارنة فيها. ١٥ حزيران ١٨٦٠.

قدس الاب الاقدس ادام الله تعالى

عقب نتم الدعاء الطاهرة النقية واتماس صالح الدعاء البارة الخيرة واستداده بركته الربوبية على خير خيل الله  
للبارع وودلنا افادة من جناب اخوتنا الابرار الموقرين في كنفنا ومن طمنا كنفنا واردة لهم من اهلنا وحملنا  
من قدوم الدروز زحله ودموع المحاربة بينهم والجلل قدما الاخرى في ذلك مع ارسالي صور كنفنا المذكورة  
المشيرة بطلب رفع وضع الدروز عن قرة زحل في الليل المبارح ولهذا الهاد كنفنا نزلنا لشرى هذه الامور  
ذاتنا واسترحنا بان يشرف دولتنا وسعادة طهر باشا والذي في انهاء من سعادة قائم مقام دولتنا الاخرى  
ان صباغ غيد يشرف لرحله اما دولتنا اما سعادة طهر باشا وتجدرته العسكر الموقر بالمجازين جميع  
حيث لهذا النهار وصله دور من الاذقية كان مطلوبا لاعتاب دولتنا فيبقى بالمجازين بعض العسكر  
المتوجه ثم حيث حصلت المخاطبات لسعادة الاخ الامير محمد قائم مقام الدروز المحترم عن الامور المشيرة  
لعمل الامتناع عن الحرب ومعاودة وصال الصلح وضرر معروض من القاطنين الموقرين وبه يرفع باشا كنفنا  
للجميع ان من ابتداء هذه الحوادث باذل جهده بالتسكين والتأليف وحسن احوال الفضايلة  
والحمية والغيرة الوطنية وان الذي يمكن اقناع الدروز به وارجاع الدروز لحوارته لاجل اجراء المصالحات  
بين الطرفين فدون يكون الصلح الان مثل الصلح الذي حصل في السنة الواحدة والسنتين ولعل ذلك اقنع  
المبادره لا يضر ذلك لخطبكم كنفنا الا في ذلك امر المصالح على الوجه المرسوم فتكرروا بالافادة غرضه  
بصرح العبارة كنفنا لدر العمل بحسب مشرب غبطكم وعلى كل حال رياستكم ادري بما يكون به الصلح وهذا  
الداخ العثماني راجين المجاوبه عما ليس نحن لهذا الخوض ولا نبرح من حيز الدعاء وادام الله تعالى

ودى  
أحمد

(من الامير بشير احمد قائم مقام انصارى الى البطريرك بولس مسعد)

## وثيقة رقم (٧٣)

جواب البطريرك للقائم مقام حول أحداث زحلة وتحفظ البطريرك على الصلح إذا  
كان على أساس صلح. ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م.

صور جواب البطريرك الى القائم مقام

في الحج طالع وده البطريرك سعادته رقم شهره ونهنا فحاه حامدين الله نفس لؤننا خا طركم وهذا بالكم  
رستم باية استنادا على كنفنا الواردة لسعادته من جناب الابرار الموقرين المتضمنة ما عجز دروز حوران على زحل  
قد تم اعراض ذلك للاعتاب المشيرة الشريفة واسترحم من عدل دولتنا البطريرك هذا الامر المهم ومن رحمته اعلين  
عن مئة امان يتولا ركا به بالنفس اما بصير قيام سعادة طهر باشا الاخرى وتجدرته العسكر الموقر بالمجازين  
جميع وذلك صباغ مس التبت لعل منع المحاربة عن زحل واستحصاى راحة الاهالي وعلى كل حال هذه هي  
المنازل من عين غنا دولتنا الشريفة وحيث سعادته في نفسه ان يحفظ وجهه الشريف بالدولة والاقبال  
مدى الاحتباب والحياتى ثم رستم انه حصلت المخاطبات لسعادة الامير محمد قائم مقام الدروز المحترم عن الامور المشيرة  
المشيرة لعل الامتناع عن الحرب ومعاودة وصال الصلح وضرر معروض من القاطنين الموقرين وبه يرفع باشا كنفنا  
الحكم لحدوث باذل جهده بالتسكين والتأليف وحسن احوال الفضايلة وان الذي يمكن  
اقناع الدروز به وارجاع الدروز لحوارته لاجل اجراء المصالحات بين الطرفين لوان يكون الصلح الان مثل  
الصلح الذي حصل في السنة الواحدة والسنتين وسعادته كنفنا هذه الافادة لنا كنفنا وجدت المنا سبه  
في امر المصالح على الوجه المرسوم تقدم الافادة لدرى في ذلك بصرح العبارة لجميع صادرين الاخرى  
ومن ذلك بحسب سعادته باية من الابرار الموقرين ونحن باذلون غاية الجهد في تسكين وجميع  
كل هيجان ومن ادنى اقدام نحو المحاربة وغنى منا بالصلح والسلام وجميع على الوجه المرسوم اعطاء  
تسكين وامنة البهتان بامتلاك الفضايلة ووقفاهم عند حدود الامور الشريفة المشيرة وعند هذا  
ايضا والامر طهر ونظرا لما افاده سعادة قائم مقام الدروز الموقرين بان لا يمكن اقناع الدروز وارجاع  
الدروز لحوارته عن المحاربة الا باجراء الصلح الان على مناهج ما صار اجراء في السنة ففقدت افادة هذا كنفنا  
الان ان كان ذلك ففقد امكانه فلو كان سعادته ان الحكم المشيرة العادلة ليست بعاخرة في توقيف  
الدروز عند حدود القوانين العادلة واما طلب سعادته منا ان اذا وجدت المنا سبه في امر المصالح على الوجه  
المرسوم تقدم الافادة لدرى في ذلك بصرح العبارة فهذا لدرى كان يطلب منا الافادة عن لو كان كنفنا  
وكن هذا الامر ليس من امكاننا لتعلقه بمقوق كثيرين من اكله وش وعلمايين ومن طه اليف  
مختلفة ولا يخفى ان كل لا سلطة على طه ولا يمكن اجباره على تركه لامن قبل السلطة الدوام ولومن  
قبل السلطة الضمنية ومن العلوم ان هذا لا يخفى سعادته بحسب كون سعادته قائم مقام انصارى كان كنفنا  
ان تعطوا اجواب المسددة ذلك ثم ولا نلظن اننا ان الحكمه توافق على الصلح بالوجه المرسوم  
كاله منظور من الامور الكريمة المشيرة الصادرة بتمردنا لهذا الخصوص وان لا بد من اجراء المباحنة والحكمه  
عن هذه الخصوصات بمقتضى القوانين العادلة اذ بذلك لا يبقى لاجل ولا ما يقال فهذا ما يجب اعراضه  
لدرى ومنه صميم الفداء لى ع ١٧ ع ١٧



وثيقة رقم (٧٥)

رسالة نيفن مور إلى الشيخ سعيد جنبلاط ومناشدته حماية المسيحيين.

هيايا اكرم انعام الله عليكم جميعا لا يا بلدي  
عليه انتم جميعا عار ودمور  
صحة كراهه لا دور على الكسر لا عار  
الكل ونتميت هذا مجبور في ذلك لمجد  
المستنة بملصحاتكم جميعا بلصالحكم  
الذي نتميت عليكم ونتميت عليه وهو  
يكونه كراهه انعام ونتميت انا

لفرض انما اذ هم

[illegible]

(وهي الأبراج بخط المطران يوسف كبريت قبل انه صار مطراناً)  
١ تموز سنة ١٨٦٤

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.



وثيقة رقم (٧٧)

دعوة فؤاد باشا للأعيان الدروز والنصارى للمثول أمام المحكمة. ٨ صفر ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م.

[illegible]

من ادعى ان له نطفة لا صور لها وجه ولا مظهر في المخصوصة فقولنا كعاداة المخلوع احوال المخلوع  
الى ارضها راجع الى التسمية فلا بد  
ان النطفة الملوثة التي توضع في جمل لبنان المولود في كل جمعة فتغرس بعد ذلك من نطفة الدولة  
العلية قد تلقى وكثير منهم قد انتهت بسببهم واخذوا في جميع الارض من اجسادهم وادخلوا  
ما واهم بعبثهم في هذا الطريق في اجزاء الدولة العلوية فبعضهم في الدولة العلوية  
لهذا على النجس عن هذا الكلدان واقعه ومن هاتم البصر في نطفة هؤلاء المخلوعين  
الملك ليهنوا من بينهم واصلاح احوالهم وهذا يحصل في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
ومن هاتوا احوالهم المخصوصة بها وهذا يحصل في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
وكل شخص من رعي نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
والدور ورويونهم كانه لهم الطريق للوقوف على افعالهم كل من نطفة الدولة العلوية  
في المخلوعين ولذا في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
لو كتب دعوتنا فيكون قد اعلى دعوتنا في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
في نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
تحررنا من احوالهم في بيرونا وبنائهم على نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية  
في نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية في كل جمعة من نطفة الدولة العلوية



## وثيقة رقم (٧٨)

مناشدة سجناء المختارة لقنصل انكلترا للتوسط وإطلاق سراحهم.

سعادتكم أقدم الشكر لدولة الإنجليز التي هي أيد الله سرير دولته بالعز والنصر في غايت الزمان آمين

جميعكم سعادتكم الباقين في سجن المختارة عذام المحدث لسيده الله وجودها بالنصر والصفى بارئ  
 يا لبرية باننا يا عبيد اشخاص فقوا الحاروقا اصبحنا بحالت الاضطرار الكلي وقد تنوعت علينا الامراء  
 وصار مفعود مناجرات انصار والباقيين في غايت العجز والتمنى وهلك اغزال الله شت سعادتكم  
 مواثيقنا وعدمت قوتنا وذهبت نتيجت لقوت الضرر وجرى اليه اطفالنا وعيالنا واصبحت اكبادهم  
 بجايعة من الهم الجوع ولم يبق لهم مقدرة على مناوالت القوت اليومي وحيث نجره شعاع وجود  
 سعادتكم رحمت للعباد باظهار الراحم والاميد الكمال لرعيه كما هي داب دولت سعادتكم لمحييت  
 عقل ولدق البانيه شجرت لدرق واصول الحقايق ولاجل تحقيقه بتوطيد الشئ اب بين دوله  
 سعادتكم في غيابة بين الدولت لعليده الله كبري سلطنته كنه فيه مترجمين من شت عنايتكم فيه  
 مراحم سعادتكم الماخ نصر كما كان الذي قد ملأت هذه الجبهات شغقت مرحتكم با ادخال قوايه  
 بفرا اسرنا وطلو اسرا احنا عذام المراحم الشهايقه لاننا يا عبيدكم قد بقينا في هذا الكلي وصورنا بمنزلة  
 الاشباح بلا ارواح لبيد اطالت السجود علينا في غيابة با اذيار حليم دولتكم في جميع مراحم  
 سعادتكم قبول اسرنا من بعد ايقاعنا على تراب اقدامكم وبه نرجو سعادتكم دعاهي اننا ونعظم  
 حسنات اطفالنا الذي اكبادهم جايعة ونكسور رحمت ذواتكم كما به دايم باسلين كوكب لاهل الجاه اليه  
 تعالي بنشيد اركان دولتكم الموقر بالصدق والاقبال سائر الامور والاحوال في هذه واقفة ضعفت  
 بسطنا عواضنا هالكة عنايتكم وتعلقنا با اذيار حكيمكم وبسائر الاحوال الامراء محرم افندكم

بمنه  
 سجن المختارة

محفوظات المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.

## وثيقة رقم (٧٩)

اختلاف عدد المطلوب إعدامهم من الدروز وتخفيض العدد من ٤٦٠٠ إلى ١٢٠٠.

ل'indépendance belge du 11 février. Continuer l'article  
 sur le point de vue, le passage sur le point de vue  
 de l'opinion. Les journaux anglais ont affirmé que les  
 évêques, Chrétiens du Liban ayant été interrogés par Lord Dufferin  
 sur la question de savoir combien sur 6,800 Grecs-maltes  
 qui habitent cette partie de la Syrie, il convenait d'en mettre  
 à mort en expiation des massacres commis sur les maronites.  
 Ces dignes pasteurs auraient répondu à 4,600 le nombre des  
 exécutions indispensables. Le fait était tellement  
 monstrueux que nous n'y avons pas osé et que le monde  
 et quelques feuilles chrétiennes ont eu beau jeu à le contester.  
 Cependant il n'était que trop vrai. Lord John Russell  
 l'a attesté à la Chambre des Communes, dans sa séance  
 du huit février, sur la foi d'un rapport de Lord Dufferin  
 et d'un document signé par les évêques eux-mêmes. Il a  
 ajouté que ce n'était qu'à grand peine que Lord Russell  
 et les Commisaires avaient obtenu que le chiffre des exécutions  
 fut réduit à 1200 comme minimum. Les Grecs à massacrer  
 légalement.

Si les sentiments des Chrétiens du Liban s'expriment  
 d'une façon de leur évêques comme cela n'est pas trop  
 probable, on peut en conclure que ces gens ne méritent  
 guère les sympathies du monde civilisé qui lui a essayé  
 d'écrire en leur faveur.

Sans doute. C'est un devoir et une obligation  
 pour l'Europe de la mettre à l'abri des atteintes de leurs  
 ennemis, mais c'est un assés de leur empêcher de  
 commettre les mêmes crimes et, à leur tour, évidemment  
 avec force pour cela. En dehors de ces obligations l'Europe  
 ne doit rien à ces populations, et il y aurait folie à  
 abandonner à de pauvres créatures qui détruisent le Christianisme

auquel elles prétendent appartenir, le soin  
 de se gouverner elles-mêmes et surtout de gouverner  
 les tribus qui ne sont pas de leur religion.

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.







وثيقة رقم (٨٣)

اتهم قنصل النمسا للمطران طويبا عون بتحريك فتنة ١٨٦٠ ونفي المطران لتلك التهمة. ٢٣ حزيران ١٨٦٠.

حَقُّوْا لِيَّ الْعِلْمَ لَوْ بِمَرْحَلَةِ الْعَدَمِ

[illegible]

من الدعاء  
 في  
 من الدعاء  
 في



مساعداً مقدمة من خزانة الدولة وأخرى من الأب لافيجري.

بیان اقصیٰ موضعین و غیرہ میں تبدیلی محروقات و غیرہ ۱۸۶۷

[illegible]

در کمال

12 AM  
7000



و نه لغد حقه كل من الاوساء المدبرين من القاييم و صا و ق على حال  
ما هو مدبر و ما هي حقه على المدبرين من المصارف و عليها من كل من  
و نه على المدبرين من القاييم و صا و ق على حال  
و نه على المدبرين من القاييم و صا و ق على حال

فقط التي نعوذ بها وسبقه في غير هذا الكتاب  
ارجو ان يكون هذا هو

## وثيقة رقم (٨٧)

بيولوردي تعيين يوسف بك كرم وكيلاً للقائمقامية النصرانية. تشرين الثاني ١٨٦٠.

صرفاً لزمائی

فصل في معرفة

[illegible]

موتی اللہ علیہ

[illegible]

صفت قرص کشف به کرم

جنابا لعلو العبد المذنب المذنب  
الامير تقي الدين

حيا اجدوا الكون بربكم  
 غدا هم صبيحتهم وفتا حوركم العادل انتم تحت اليد التي في رفق عودنا المادح فيكم الحيا  
 دوت افئتنا ظر انصرنا بربنا لوجوه العظم تنورها وكلا فاعلمنا بها عودنا بربنا عودنا حوركم العادل  
 عندنا اجدوا الكون بربكم العادل انتم تحت اليد التي في رفق عودنا المادح فيكم الحيا  
 الشيف وبقية جودنا على ربنا عودنا حوركم العادل انتم تحت اليد التي في رفق عودنا المادح فيكم الحيا  
 بانه نادر الجودنا عودنا حوركم العادل انتم تحت اليد التي في رفق عودنا المادح فيكم الحيا  
 اجدوا الكون بربكم العادل انتم تحت اليد التي في رفق عودنا المادح فيكم الحيا  
 حيا وبادعناكم في رفق عودنا المادح فيكم الحيا  
 انتم تحت اليد التي في رفق عودنا المادح فيكم الحيا

وہل قامہ و لہاری  
مسلک  
دوسرا







وثيقة رقم (٩٠)

مطالبة نصارى سوريا بنقلهم إلى أرض تخضع لسلطة فرنسا ١٨٦١ م.

[illegible]

محفوظات المديرية العامة للآثار - بيروت.

## فهرس الوثائق



### فهرس الوثائق

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
١	١١٩٥هـ / ١٧٨٠م	والي صيدا أحمد باشا الجزائر	مرسوم موجه إلى الأمير إسماعيل أبي اللمع وعقال ورعايا مقاطعة المتن يحضهم فيه على الطاعة ودفع الأموال الأميرية إلى الأمير يوسف الشهابي، ومحاربة الحزب الجنبلاطي الذي نصب أميراً غير الأمير يوسف على جبل الشوف.	٤٠٥
٢	١٢٢١هـ / ١٨٠٦م	الشيخ بشير جنبلاط والشيخ جرجس باز	سند تعهد إلى مشايخ آل الخازن ويقضي بدفع الديموس عن كسروان وتطبيق الرسوم والعوايد القديمة.	٤٠٦
٣	١٨ تموز ١٨٢٣	الأمير بشير الشهابي	رسالة إلى المشايخ أولاد خازن خطار بشأن الأموال الأميرية وإجراء الديموس وقد جرى التصديق على صحة الرسالة من قبل البطريرك يوسف حبيش.	٤٠٧
٤	١٢١٦هـ / ١٨٠١م	والي صيدا أحمد باشا الجزائر	رسالة جوابية إلى الأمير عباس الشهابي وفيها موافقة الوالي على وضع عساكر بتصرف الأمير الشهابي.	٤٠٨
٥	بدون تاريخ	عبد الأحد باز	رسالة منه إلى الشيخ لويس الخازن بشأن رزق دير بقلوش ورزق فرنسيس وقلان الخازن يطلب فيها عدم التعرض لهذه الأرزاق وإعادة استيفاء الشعير الذي أخذ عن هذه الأرزاق	٤٠٩



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٦	بدون تاريخ	الأمير عباس الشهابي	إعلام إلى الشيخين فرجان ورامح الخازن بتولية الأمير عباس وصدور شرطنات الالتزام والخلع إليه من قبل والي صيدا.	٤١٠
٧	بدون تاريخ	بشير جنبلاط	رسالة إلى الشيخ بشارة الخازن بشأن فلاحي ساحل علما واختلاط دفتر الديموس الخاص بهم مع دفتر ساحل علما، يطلب إليه التحقق والإفادة.	٤١١
٨	بدون تاريخ	نوفل الخازن	رسالة يطلب فيها تثبيتته قنصلاً لفرنسا في بيروت مكان والده حصن الخازن الذي توفي في ٢٢ كانون الأول سنة ١٧٠٧م، كي يبقى ناشراً بيري فرنسا واسمها في جبل لبنان.	٤١٢
٩	بدون تاريخ	بشير جنبلاط	خلاف بين البطريرك واحداهم بسبب أحد الأمكنة، ومداخلة الشيخ بشير جنبلاط في الأمر.	٤١٣
١٠	١٢٥٧هـ / ١٨٤١م	بشير الشهابي الثالث	رسالة منه إلى مشايخ بيت الخازن يعلمهم فيها بورود مرسوم من محمد سليم باشا والدفتردار يختص بالويركو الجديد المقروض على المكلفين في ولاية صيدا ومنها ويركو أهالي جبل الدروز، وضرورة حضور شخص من كل عهدة إلى اجتماع يعقد في بلدة عيناب في ٢٠ جماد وذلك للمفاوضة وإعطاء القرار بشأن الأموال الأميرية.	٤١٤
١١	١٢٥٧هـ / ١٨٤١م	إختيارية بلدة جزين	رسالة منهم إلى إختيارية دير القمر بشأن الحادثة التي وقعت في أرض باطون التابعة لبلدة نيجا بين أهالي جزين ونيجا، مع طلب إجراء ما يلزم وخصوصاً إذا ما طلب أهل نيجا مساعدة أهالي الشوف.	٤١٥

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
١٢	بدون تاريخ	مجهول	في الوثيقة معلومات مهمة حول محاصرة الدروز لدير القمر وإسقاطهم لحكم الأمير بشير الثالث وأسماء قواد الجردات الدرزية.	٤١٦
١٣	١٨٤٤م	ملحم وفارس شهاب	إيصال بمبلغ ٩٣٥٣٠ قرشاً إلا ربع القرش دفعها البطريرك الماروني من أصل الإحسان الذي أنعمت به دولة الأستريا ليوزع على العائلة الشهابية بسبب خسائرها في أحداث سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١.	٤١٧
١٤	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	عمر باشا النمساوي	أمر تعيين إلى أبي سمرا غانم ضابطاً على مائتي نفر مشاة مجهزين بالسلاح لتأدية المهام المطلوبة منهم.	٤١٨
١٥	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	عمر باشا النمساوي	رسالة منه إلى بعض الأغاوات لتأمين وسائل النقل (الضهر) الموجود في جهات صيدا بهدف إيراد الذخائر إلى بيت الدين.	٤١٩
١٦	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	حاوي خبر	إعلام عن تحركات شبلي العريان ومحاولة التفاهم مع النصاري للقيام ضد حكم عمر باشا.	٤٢٠
١٧	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	عمر باشا النمساوي	رسالة منه إلى الأمراء الإرسلايين ووجوه الغرب التحتاني يعلمهم فيها بهزيمة شبلي العريان وتراجعهم عن بيت الدين، وفيها تحذير ضمنى لهم بالالتزام الهدوء والطاعة.	٤٢١
١٨	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	مجهول	رسالة يدور مضمونها حول الأحداث الواقعة بين الدروز وعمر باشا وموقعة كفرنبوخ.	٤٢٢
١٩	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	شبلي العريان	رسالة من شبلي العريان إلى مشايخ بيت الخازن يعلمهم فيها بالمعروض الذي تقدم إلى أسعد باشا وفيه رفض لحكم عمر باشا وأن حكم عمر باشا سينتهي بعد يومين.	٤٢٣



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٠	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	أسعد باشا، وسعيد جنبلاط وقاسم نكد	بيولوردي من والي صيدا أسعد باشا إلى مشايخ ووجوه الدروز يعلمهم فيه قبول العرضحال المقدم منهم، ويدعوهم إلى الهدوء والراحة. وفي أسفل البيولوردي إعلام من الشيخين سعيد جنبلاط وقاسم نكد إلى الأمراء بيت قائدبيه يجبرانهم فيه بموافقة أسعد باشا على رجوعهم إلى بيوتهم ومقاطعاتهم.	٤٢٤
٢١	١٨٤٠	طوائف جبل لبنان	الوثيقة الموقعة بين طوائف جبل لبنان ومؤداها عدم خيانة أو ضرر أي كان وفيها يتعهدون بأن يكون الرأي واحداً والقول واحداً، وقد أشهدوا على عهدهم هذا القديس مار الياس.	٤٢٥
٢٢	١٢٣٥هـ / ١٨١٩م	والي صيدا عبد الله باشا	إعلام عبد الله باشا إلى حاكم بيروت ومفتيها ونقيب الأشراف وأمين الكمرك والعلماء والخطباء وسائر الوجوه والأعيان بتوجيه منصب الوزارة إليه وتوليته إيالة صيدا وصفد وبيروت، وإيالة طرابلس الشام ومحصلية لاذقية العرب ولواء غزة والرملة ويافه.	٤٢٦
٢٣	١٢٣٦هـ / ١٨٢٠م	دروز ونصارى جبل لبنان	نص التحالف بين الدروز والنصارى والتعاهد على دفع مال واحد وفريضة واحدة ونصرة الحاكم الذي يحقق العدل بين الناس ويحافظ على الدين والعرض وصالح الرعايا. وفي التعهد أمور كثيرة تتناول الضرائب والقضاء والعدل وفي ختامها إمضاء الأسر المقاطعية الموقعة عليها مع عموم أهالي البلاد.	٤٢٧

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٤	بدون تاريخ	عبد الله شهاب	رسالة من عبد الله شهاب إلى المشايخ الخازنين يخبرهم فيها عن تلقيه مرسوماً من الأمير بشير، وفيه أخبار عن وصوله إلى معسكر ابراهيم باشا في عكا والحفاوة التي استقبل بها، ثم يطلب تأمين مائة بغل لشرائها ومن لا يستطيع بيع بغله عليه تقديم السبب.	٤٢٨
٢٥	١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م	مسعود شهاب	إعلام بجمع سلاح العشائر الحمادية في جهات بعلبك من قبل المشايخ أولاد عبد الملك والمشايخ أولاد جهجاه (الحمادين).	٤٢٩
٢٦	نحو ١٨٤٠	مجهول	وثيقة تحتوي على معلومات وتفاصيل تتعلق بالوجود المصري في جبل لبنان أثناء إنتفاضة السكان في ربيع سنة ١٨٤٠، وفيها أسماء كبار المسؤولين كالسلطان عبد المجيد ومحمد علي وابراهيم باشا وعباس باشا والأمير بشير ونايير وود. كما تتضمن الوثيقة موضوعات على جانب من الأهمية كشروط الصلح، وموضوع انقلاب الأمير بشير على ابراهيم والانضمام إلى الخلفاء، ثم تسليم الأمير إلى الإنكليز في صيدا ونفيه إلى جزيرة مالطا...	٤٣٠
٢٧	١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م	الأمير بشير الشهابي	رسالة إلى مشايخ آل الخازن يطلب فيها متطوعين للخدمة في جهات طرابلس تحت إمرة حفيده الأمير سعيد شهاب، وأن يكونوا حاملين السلاح «ولايقين للخدمة».	٤٣١
٢٨	١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م	حبيب برتران	رسالة إلى زوجة الأمير حيدر اسماعيل أبي اللمع بشأن زوجها المنفي إلى جزيرة سنار والأمل بإطلاق سراح المعتقلين.	٤٣٢



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٢٩	بدون تاريخ	الأمراء الأرسلانيين أحمد وحيدر وأمين	رسالة إلى قنصل انكلترا الكولونيل روز بشأن عقارات تسمى وادي الدولاب متنازع عليها بين الأمراء الأرسلانيين والأمير بشير قاسم. وفي الرسالة تفاصيل عن انتقال هذه العقارات إلى الأمراء بالإرث، ثم اغتصابها من قبل الأمير بشير الذي بلص الأرسلانيين وقتل والدتهم الست «حبوس» وفرق أراضيهم على أتباعه. وينهون الرسالة بمطالبتهم بالتقاضي مع الأمير بشير قاسم بموجب الشريعة المصطاوية.	٤٣٣
٣٠	١٨٤٤	نصارى جبل لبنان	استرحام مقدم منهم إلى وزير خارجية دولة الإنكليز يرفضون فيه وضعهم تحت سلطة الحكام الدروز لأنهم يفضلون الموت عليه ويتهمون الكولونيل روز بالتحيز للدروز وإصراره على أن يكون النصارى تحت سيطرتهم. وأن يكون الحاكم من آل شهاب وبغير ذلك لا يمكن أن تحصل الراحة.	٤٣٤
٣١	١٨٤٢	حاوي خبر	إعلام بإلقاء القبض على المشايخ الدروز من قبل عمر باشا النمساوي والمشايخ هم سعيد جنبلاط وناصيف نكد وحسين تلحوق وخطار العماد ونعمان جنبلاط وحمود نكد وأنه صار «طرح الصوت» على الدروز لاستخلاص المشايخ من السجن. وسبب ذلك تصميم عمر باشا استخلاص السلويات الخاصة بالأمير بشير القاسم وغيره.	٤٣٥

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٢	١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م	أهالي دير القمر	مراسلة أهالي دير القمر إلى إخوانهم الموجودين في صيدا، يعلمونهم فيها أنه طلب منهم بعد مقابلة عمر باشا في بيت الدين أن يضعوا «عرضحال» يرفعونه إلى الدولة العلية، ويذكرون فيه ظلم الأمير بشير عمر وتعديه على الرعايا وأن الدروز على استعداد للتوقيع عليه، وأن أهل دير القمر تحفظوا على ذلك لأنهم لا يمثلون جميع أهالي الدير وفضلوا أن يكونوا آخر الموقعين...	٤٣٦
٣٣	٣ أيار / ١٨٤٢	نصارى الجبل	تحرير منهم إلى أهالي دير القمر يعلمونهم فيه بوصول أمر من السرعسكر مصطفى باشا، وعرضحال من رعايا المقاطعات مضمونها رفض تولية الأمراء الشهابيين على الجبل، وتولية عمر باشا، وضرورة إمضاء العرضحال وختمه. وأنهم أجابوا أنه لا يمكن تحميلهم فوق طاقتهم وأن الدولة أطلقت الحرية في الانتخاب وأن راحتهم هي بانتخاب أحد أمراء آل شهاب النصارى. وفي الوثيقة إشارة إلى أن العرضحال تم ختمه من قبل الأعيان الدروز.	٤٣٧
٣٤	نحو ١٨٤٢	مجهول	عرضحال يؤكد على معارضة حكومة عمر باشا وينفي موافقة الأهالي والإكليروس على حكم عمر باشا.	٤٣٨
٣٥	١٨٤٦	البطريرك يوسف الخازن	مداخلة الكولونيل روز لدى البطريرك للحؤول دون مداخلة بعض النصارى في الخلاف القائم بين الشيخين سعيد ونعمان جنبلاط، وتأكيد البطريرك أن هذه المسألة تختص بالشيخين.	٤٣٩



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٤٠	بدون تاريخ	والي صيدا	مراسلة من والي صيدا إلى السرعسكر نامق باشا فيها أنه توافرت معلومات لدى الدولة العلية أن النصارى في جبل لبنان غرضهم وميلهم إلى دولة فرنسا وفيها توصيات بوجوب مراقبتهم والتدقيق على الأسلحة، ومراقبة أعمال قنصل فرنسا الخاصة بالجبل وملاحظة أعمال بيت كرم، لأن له ميلاً للفرنسيين.	٤٤٤
٤١	٢٧ أيار / ١٨٤٥	الخوري مكاريوس	رسالة منه إلى القائمقام بخصوص طلب أهالي زحلة السلاح والذخيرة لأن لديهم ثلاثماية مقاتل ويخشون من هجوم الدروز عليهم.	٤٤٥
٤٢	١٢٦١هـ / ١٨٤٥م	محمد نامق باشا	طلب سلاح مشايخ آل الضاهر وأهالي الزاوية وتسليمه للمأمور المعين لجمع الأسلحة في طرابلس.	٤٤٦
٤٣	بدون تاريخ	عبد الحميد أفندي كرامة	رسالة جوابية من عبد الحميد كرامة إلى يوسف كرم ينصحه فيها بعدم مغادرة عهده أو المشاركة في الأحداث الطائفية الواقعة في جبل لبنان. وهي رد على رسالة كان قد بعث بها كرم إلى عبد الحميد كرامي يستشيريه فيها عما يمكن عمله.	٤٤٧
٤٤	٢٥ أيار / ١٨٤٥	الكولونيل روز	رسالة منه إلى قائممقام النصارى يستوضحه فيها عن صحة خبر رفع جماهير النصارى لعلم دولة غربية، وأنه تأكد ذلك وهو بمثابة الخيانة بحق الدولة العلية ويقول له إن تجمعات النصارى لا تزال قائمة رغم تعهدكم بتفريقها وأن سبب الحرب هو العودة إلى الحاكم الواحد وأسر الشهاب.	٤٤٨

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٣٦	١٢٥٨هـ / ١٨٤٢م	أهالي الجبل الموجودين في المدن	معروض يطلبون فيه أن يكون الحاكم عليهم أحد الأمراء من آل شهاب النصارى، وبدون ذلك لا تحصل الراحة العمومية.	٤٤٠
٣٧	نحو ١٨٤٢	مجهول	معلومات عن ورود أمرين من الباب العالي الأول يدعو إلى تحصيل مبلغ ألفين وستماية وأربعة وعشرين كيساً من الدروز، والثاني تحصيل مبلغ من المشايخ النكديين والأمراء الأرسلانيين لمصلحة أحد التجار الفرنسيين. وفي الوثيقة ادعاء أن الدروز رفضوا إعادة هذه المبالغ بحجة أنهم غنموها في الحرب. وأن الدولة العلية لو كانت قادرة لحصلت الأموال بنفسها.	٤٤١
٣٨	٢٤ أيار / ١٨٤٣	ربما من المطران نقولا مراد	المطالبة: ١ - ضرورة إطلاق يد الحاكم الماروني في حكم الجبل دون معارضة والي صيدا. ٢ - الضريبة المفروضة على الجبل لا تزيد عن ٣٥٠٠ كيس وليس لوالي صيدا ضبط مبالغ إضافية. ٣ - عدم خضوع نصارى الجبل إلى الحكام الدروز وتفضيلهم الموت على ذلك.	٤٤٢
٣٩	نحو ١٨٤٤	مجهول	عرضحال مقدم إلى والي صيدا يعرض وضعية نصارى الجبل واسترحامهم بعدم وضعهم تحت سلطة وإدارة قائممقام الدروز، لأن الدروز «أعداؤهم» وهم يفضلون الموت على ذلك. وفي العرضحال توسلات واستغاثة لوضع النصارى تحت سلطة قائممقام النصارى الأمير حيدر.	٤٤٣



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٤٥	١٢٦١هـ / ١٨٤٥م	والي صيدا	إبلاغ الأمير حيدر أبي اللمع بضرورة إحضار وجوه مقاطعة المتن وعددهم ٣٧ شخصاً لأخذ تعهدات الصلح بينهم وبين الدروز على أثر الحرب الأهلية سنة ١٨٤٥.	٤٤٩
٤٦	١٨٤٦	نصارى قرى الجبل	يعرضون لقنصل دولة الإنكليز أوضاعهم المعيشية وما قاسوه من جراء الحرب الأهلية، ثم يطالبون الدولة العلية بما تبقى لهم من مبالغ وتعويضات ناتجة عن خسائرهم في تلك الحرب. وفي العروض مطالبة القنصل بالتوسط لدى والي صيدا لدفع التعويضات المتبقية.	٤٥٠
٤٧	٢٩ أيار / ١٨٤٥	بشارة الخوري	رسالة إلى أحدهم يطلب فيها إخباره بما يحدث عنده ويعلمه عن عقد ديوان، وأن هذا الديوان لن تحضره قناصل الدول، «لذلك فقد انسد باب الفرج».	٤٥١
٤٨	٢ ك / ١٨٤٤	ميخائيل مشاقة	رسالة منه إلى المستر سميث (الإنكليزي) يعلمه فيها بأخبار حاصبيا وعزل الأمير خليل عنها، وتنصيب الأمير أحمد ابن الأمير سعد الدين شهاب مكانه، وضرورة إعلام ذلك إلى قنصل روسيا.	٤٥٢
٤٩	نحو أيار / ١٨٤٥	وكلاء النصارى	إعلام بوقوع الحرب بين الدروز والنصارى في منطقة الشحار، وضرورة دعوة نصارى المتن لمعاونة إخوانهم، وبأنه تم إرسال إعلام إلى الأمير المعظم (القائم مقام) والأمراء آل أبي اللمع.	٤٥٣
٥٠	٢٣ أيار / ١٨٤٥	مطرانان	رسالة منهما إلى المشايخ آل الخازن تحمل نبأ وفاة البطريرك يوسف حبيش.	٤٥٤

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥١	بدون تاريخ	آل الخازن وأهالي كسروان	عرضحال إلى والي صيدا يشكون فيه من القائم مقام بشير أحمد لمطالبته بالأموال الأميرية. وأن أهالي كسروان لا يمكنهم دفع الأموال بواسطة القائم مقام مع استعدادهم لدفعها مباشرة للخزينة أو بواسطة الوالي.	٤٥٥
٥٢	٢٦ أيار / ١٨٥٤	يوسف كرم	رسالة مشتركة إلى قنصلي دولتي فرنسا وانكلترا يعلمهما فيها بالبليلة الحاصلة من الأشخاص طالبي وظيفة القائم مقامية، وأن كرم يحض الأهالي على تأدية الأموال الأميرية وحفظ الراحة العمومية. وأن الأهالي فوضوا سعادتكما بما يتعلق براحتهم ومطالبهم كما فوضوا كرم بعرض هذه المطالب على القناصل في الوقت الذي يحدونه...	٤٥٦
٥٣	١٢٦١هـ / ١٨٤٥م	أسعد باشا والي صيدا	بيولوردي من أسعد باشا إلى مشايخ وأهالي بلاد كسروان حول تحركات الشيخ فرنسيس الخازن وأبناء عمه، وفرارهم إلى جهات بعلبك ثم عودتهم إلى كسروان. وفي البيولوردي طلب مسك هؤلاء وإرسالهم إلى صيدا وأن من يخبئهم يعاقب نظير عقابهم.	٤٥٧



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥٤	بدون تاريخ	جمعية ريفون	شروط آل الخازن الستة ومنها وضع شخص من آل الخازن في المجلس، وشخص آخر لدى القائمقام غير عيد أبو حاتم لأنه ليس من ذوي الشرف، ولا يحصل تحويل في كسروان إلا بموضوع الأموال الأميرية، وتفويض ثلاثة من آل الخازن من أصل ستة بأمور الضبطية والمالية. وفي حال الرفض تقدم الشكاية إلى الحبر الأعظم والملوك. وأخيراً إعلام بعدم مشاركة الشيخ فرنسيس بهذه الشروط.	٤٥٨
٥٥	٣١ آب / ١٨٤٤	القنصل الإنكليزي روز	إعلامه أنه عرف بقيام جمعية في ريفون غايتها معارضة حكم الأمير حيدر، وأنه يأمل عدم مشاركة الأهالي في هذه الجمعية لأن ترتيب أمور جبل لبنان قد تم بأمر الدولة العلية.	٤٥٩
٥٦	٢٦ أيلول / ١٨٤٤	القنصل الإنكليزي روز	صدور مرسوم عفو عن الشيخ فرنسيس الخازن والطلب إليه بالثول أمام الأمير حيدر وتقديم الطاعة له. أما موضوع الثول أمام أسعد باشا فالإفادة عنه تتم مع الأمير حيدر.	٤٦٠
٥٧	٤ أيلول / ١٨٥٨	نعمان جنبلاط	رسالة إلى قنصل انكلترا مور بشأن الأقساط المترتبة له عن أملاكه، وفيها يطلب من القنصل التدخل لدى الشيخ سعيد لدفع القسط الباقي.	٤٦١
٥٨	١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م	سعيد جنبلاط	رسالة يبلغه فيها بدفع القسط المتوجب وأن إرساله تم قبل وصول رسالة القنصل مور مع كاتب الشيخ سعيد يوسف أفندي (الخوري).	٤٦٢

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٥٩	١٢٧١هـ / ١٨٥٤م	مصالحة قضائية تحمل ختم محمد القاضي	عقد مصالحة بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد بعد الفتنة التي حصلت بينهما في عماطور. وفي الوثيقة أسماء المصلحين وشهود العائلتين والتعهدات المتبادلة بين الأسرتين.	٤٦٣
٦٠	١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م	مصالحة قضائية تحمل ختم محمد القاضي	عقد مصالحة بين أسرتي أبي شقرا وعبد الصمد أثر خلاف بينهما في عماطور، وهو الخلاف الثاني. وقد تدخل الشيخ سعيد جنبلاط وفصل بين المتقاتلين وعقب ذلك الصلح بين الفريقين.	٤٦٤
٦١	١٨٥٤	حاوي خبر	استيضاح حول الحرم الذي أشهره أحد المطارنة بشأن مشاركة المسيحيين في حرب القرم ضد الدولة الروسية (المسكوب).	٤٦٥
٦٢	بدون تاريخ	قسطنطين ثابت	وثيقة موضوعها مشاركة بعض سكان الجبل في حرب القرم، وقيام مقاطعجية الدروز بتطويع الشبان، لذلك وبما أنه سيكون من بينهم نصارى، والدولة لا تعرفهم فيكون الاسم والوجه للدروز، لذلك لا بد من وضع لائحة بأسماء النصارى الذين يرغبون في التطوع وإعطاء صورة عنها إلى قنصلي فرنسا وانكلترا.	٤٦٦
٦٣	١٢٧١هـ / ١٨٥٤م	القائمقام بشير أحمد	إعلام إلى الأعيان والزعماء حول الانتصار الذي حققته الدولة العثمانية على روسيا في حرب القرم على أثر معركة سيستبول، ودعوتهم إلى إقامة التنوير والزينة والاحتفال بتلك المناسبة.	٤٦٧
٦٤	٢٩ تموز / ١٨٥٧	البطريرك بولس مسعد	رسالة جوابية إلى مشايخ آل الخازن وموضوعها الخلاف الحاصل بين بلدي بشري وإهدن والصلح بينهما جار حسب رغبة المشايخ.	٤٦٨



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٦٥	بدون تاريخ	أهالي زحلة	شكوى على القائمقام بشير أحمد وإتهامه بالحزبية والتفرض ومصادرة مزارع وأرزاق وفرض أموال على سبيل القرض، وفي الوثيقة إشارة إلى حادثة بريال التي جرت بين أهالي البلدة وسكان زحلة.	٤٦٩
٦٦	١٥ ت ٢ / ١٨٥٩ م	أهالي كسروان	إسترحام الأهالي لعدم دخول عساكر الدولة إلى منطقة كسروان لتأديب العصاة وإعادة الأمن والنظام إلى المقاطعة لأن دخول العسكر بقوة السلاح سيلحق الضرر بالأديرة والكنائس والمدارس والسكان. وتقابل الوثيقة بين ما يجري في كسروان وما أنه يوسف عبد الملك في حادثة بيت مري، وينتهي استرحام الأهالي بالمطالبة بمعاقة يوسف عبد الملك وإنذار أهالي كسروان بالتزام حدود الأدب والطاعة.	٤٧٠
٦٧	١٨٥٩ م	آل الخازن	لائحة بأحداث التعدي التي وقعت على مشايخ آل الخازن مع ذكر أسماء المعتدين والخسائر المادية اللاحقة بهم.	٤٧١
٦٨	١٥ آب ١٨٥٩	نصارى بيت مري	إعلام منهم إلى طانيوس شاهين بخبرونه بحادثة بيت مري، وبقاء الحرب نحو خمس ساعات وحضور الأمير حسن أبو اللمع لمساعدتهم، وفي الإعلام طلب حضور عسكر يكون على استعداد لكسر شوكة الدروز.	٤٧٢
٦٩	١٥ ت ٢ / ١٨٥٩	بطرس حنا	حول وضع نصارى لبنان بعد أحداث بيت مري ورأس الحرف وقتالي وحارة حمزة. وعدم تحرك الدولة لتحصيل التعويضات أو معاقبة الفاعلين.	٤٧٣

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٧٠	١٨٤٧	مقاسمة عهدة	مقاسمة عهدة إهدن بين ولدي بطرس كرم، ميخائيل ويوسف، وتحصيل الأموال الأميرية منها. وعلى كل منهما أن يجري العدالة ويفصل في القضايا التي ترفع إليه وإن وجد أحدهما مغايرة في الحكم فيراجع أخاه. أما مدخول العهدة فيقسم بينهما مناصفة باستثناء أوراق الزيجات وتقادم الأعياد والهدايا. وأما تعيين النواطير فيتم بالتوافق بين الشقيقتين وغير ذلك من أمور الزراعة والماء.	٤٧٤
٧١	بدون تاريخ	حاوي خبر	مهاجرة أهالي زحلة للقرى الدرزية في الجرد (عين دارة)، وتصدي الأهالي لهم بقيادة خطار العماد ومحمود العيد ومشايخ آل عبد الملك وردهم إلى المريجات. كذلك تراجع أهالي دير القمر عن العرقوب بعد أن تصدى لهم ملحم العماد وبشير نكد وآل حمادة.	٤٧٥
٧٢	١٥ حزيران / ١٨٦٠	القائمقام بشير أحمد	رسالة منه إلى البطريك بولس مسعد يعلمه فيها عن قدوم الدروز الحوارة من الجبل ومشاركتهم في الحرب ضد أهالي زحلة وتقديم الكتابات إلى والي صيدا لمنع وقوع الحرب وأنه وعد بالمجيء إلى زحلة أو إرسال طاهر باشا مع العساكر الموجودة في الحازمية وأن هناك مراسلة مع الأمير محمد أرسلان قائمقام الدروز لوقف الحرب وإجراء الصلح وأنه تلقى الجواب منه أن يكون الصلح على أساس صلح ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م، فإذا وافق ذلك البطريك فإنه سيحصل.	٤٧٦



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٧٣	١٧ حزيران / ١٨٦٠	البطريرك الماروني	رسالة جوابية منه إلى القائم مقام وموضوعها إحداث زحلة ومداخلة والي صيدا وظاهر باشا لرد الحرب وإعادة السلام، وأن الصلح بين الدروز والنصارى سيكون على أساس صلح ١٢٦١هـ / ١٨٤٥م. وهذا الأمر فوق طاقة البطريرك ولا يمكنه الإفادة عنه لتعلقه بحقوق الكثيرين من اكليروس وعلمانيين وفي رسالة البطريرك ملامة ضمنية للقائم مقام لأن باستطاعته أن يعطي الجواب من دون الرجوع إلى البطريرك.	٤٧٧
٧٤	٨ تموز / ١٨٦٠	يوحنا الحاج	جواب الخوري يوحنا الحاج قاضي طائفة الموارنة في مجلس قائممقامية النصارى إلى القائم مقام بشير أحمد بيرر فيها رفضه توقيع صك الصلح مع الدروز، وأن الصلح يعقد بين رؤساء الشعب المتحاربين لا بين القضاة.	٤٧٨
٧٥	٢٠ حزيران / ١٨٦٠	نصفن مور قنصل انكلترا في سوريا	رسالة منه إلى الشيخ سعيد جنبلاط حول أحداث دير القمر ومناشدته بالتدخل لحمايتها وإيصال المشتتين إلى الأماكن التي يريدونها.	٤٧٩
٧٦	٢٥ حزيران / ١٨٦٠	تقرير بعض النصارى	في الوثيقة أخبار عما حصل في دير القمر وما جرى فيها من فتن وأحداث ومشاركة العسكر العثماني فيها مع بعض قرى إقليم الخروب، وخصوصاً أعمال السلب والنهب وتنظيم المذبحة في سرايا دير القمر وفي سرايا بيت الدين على يد الجند العثماني. ثم مداخلة سعيد جنبلاط وآل حمادة لحفظ دار الخواجة برد الأميركاني وتأمين البعض للخروج من دير القمر.	٤٨٠

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٧٧	٨ صفر ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م	فؤاد باشا	دعوة فؤاد باشا للأعيان والمشايخ الدروز والنصارى في خلال خمسة أيام من تاريخه للمثول أمام المحكمة وإبراء ذمة كل مدعو من الفتن التي حصلت في الجبل خلال سنة ١٨٦٠.	٤٨١
٧٨	بدون تاريخ	سجناء المختارة	مناشدتهم لقنصل دولة انكلترا للتوسط لدى السلطة لإطلاق سراحهم بعد المعاناة الكبيرة التي يعيشون فيها في السجن.	٤٨٢
٧٩	٨ شباط / ١٨٦١	أخبار صحافية	تداول بشأن السجناء الدروز المطلوب إعدامهم من قبل المطارنة المسيحيين وبلوغ العدد نحو ٤٦٠٠ / شخص ثم تخفيضه إلى ١٢٠٠ / شخص.	٤٨٣
٨٠	١٥ آذار / ١٨٦١	مطارنة النصارى	ردهم على ما أثير في الصحافة حول قسوة المطارنة تجاه الدروز ومطالبتهم بإعدام ٤٦٠٠ شخص وإظهارهم عديمي الإنسانية والشفقة. وفي الوثيقة عرض لتلك القضية، وابتدائها تكليفهم لستة عشر شخصاً من العلمانيين وضع لوائح بما عدده ٤٦٠٠ درزي وشيعي وسني، ثم بعد مراجعة فؤاد باشا، أنزل العدد إلى ١٢٠٠ وأن المطارنة لم يتدخلوا بهذا الأمر.	٤٨٤
٨١	١٠ ت / ١٨٦٢	أعضاء مجلس إدارة متصرفية جبل لبنان	إعلام إلى المنفيين الدروز في قلعة بلغراد وفي طرابلس الغرب بضرورة تعيين وكلاء عنهم لإيفاء الحقوق المتوجبة عليهم. والرسالة في هذا الموضوع موجهة للأمير حسين ناصر الدين من بلدة كفرمتى الموجود في قلعة بلغراد.	٤٨٥



الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٨٢	بدون تاريخ	مجهول	«ورقة طيارة»، تحمل عدة أخبار منها العفو عن الأعيان الدروز المنفيين إلى الخارج والسماح لهم بالعودة إلى أوطانهم وعددهم ٢٥٠ شخصاً ما عدا المنفيين إلى قلعة بلغراد.	٤٨٦
٨٣	٢٣ حزيران / ١٨٦٠	إلياس حوا وأولاده	إستعلام من الياس حوا موجه إلى المطران طوبيا عون حول دوره في أحداث سنة ١٨٦٠ واثام قنصل النمسا له بتحريك الفتنة مع البطريك. ورد طوبيا عون بأنه سمع بتلك الإشاعات والتقولات العديمة الصحة وهو يظن مع غبطته أنها غير صحيحة مع الاستعداد لدفع البُطل ورده على رأس مرتكبيه.	٤٨٧
٨٤	بدون تاريخ	كاثوليك دير القمر	معروض مقدم إلى القنصل الإنكليزي حول المساعدات المقدمة إلى أهالي دير القمر، منهم من يأخذ جراية ثلاثة أرغفة كل يوم قيمتها ٢٠ فضة، ومنهم من يأخذ غرشين، لذلك يطلب مقدمو المعروض تدخل القنصل لتسوية المعاش.	٤٨٨
٨٥	١٨٦٠	لائحة مساعدات	لائحة بالمساعدات المقدمة من خزينة الدولة عن حرق قرى ومناطق في الكرنيتينا وبيت مري ووادي شحورور وغيرها. ولائحة أخرى بالإحسان المقدم من الأب لافيغري.	٤٨٩
٨٦	٢٨ آذار / ١٨٦٨	محكمة قضاء جزين	قائمة بالمدفوعات مع أسماء الذين دفعت لهم وذلك عن مسلوبات وخسائر مع مصادقة محكمة قضاء جزين عليها.	٤٩٠

الرقم	التاريخ	المصدر	مضمون الوثيقة	الصفحة
٨٧	ت ٢ / ١٨٦٠	فؤاد باشا	بيلوردي تعيين يوسف بك كرم وكيلاً لقائمقامية النصارى وبأسفله إعلام يوسف كرم للأمرء بيت قائدبيه بالمهمة الجديدة له مع دعوتهم إلى الاجتماع في جونه حسب تعليمات والي صيدا.	٤٩١
٨٨	بدون تاريخ	مجهول	تقرير عن وصول الحملة الفرنسية إلى سواحل بيروت ومقابلة دي بوفور للبطريك وقيام الفرنسيين بجولة في الجبل والتجاء طانيوس شاهين لبوفور وتأمينه والتوسط له لدى القائمقام يوسف بك كرم الذي عفا عنه.	٤٩٢
٨٩	بدون تاريخ	والي صيدا	ترتيب قضية المسلوبات حسبما تم الإتفاق بشأنها وضرورة عقد اجتماع في بيروت مع الدفتردار للبحث.	٤٩٣
٩٠	١٨٦١	نصارى سوريا	يعرضون ما أصابهم من محن وكوارث في جبل لبنان والشام من الأمم غير النصرانية والحكومة المحلية ومداخلة فرنسا وإرسالها المساعدات والعساكر. وأنه رغم مرور تسعة أشهر لم يتم الأخذ بالتأثر لجهة الدم والمال ولم يعوّض عليهم ولم يتم عمار البيوت ونتيجة لتسلط الأمراض والجوع والبرد مات ثلاثة أضعاف عدد الذين ماتوا بالسيف. ويتنهبون إلى المطالبة إما بوضعهم في مركز أمين أسوة بغيرهم، أو نقلهم من أرض سوريا إلى أرض تخضع لسلطة فرنسا.	٤٩٤



# الملاحق

رقم	الاسم	اللقب	الوظيفة	الملاحظات
١	أحمد	أحمد	معلم	معلم في مدرسة...
٢	عبدالله	عبدالله	معلم	معلم في مدرسة...
٣	محمد	محمد	معلم	معلم في مدرسة...
٤	علي	علي	معلم	معلم في مدرسة...
٥	إبراهيم	إبراهيم	معلم	معلم في مدرسة...
٦	يوسف	يوسف	معلم	معلم في مدرسة...
٧	سليمان	سليمان	معلم	معلم في مدرسة...
٨	عبدالمجيد	عبدالمجيد	معلم	معلم في مدرسة...
٩	عبدالحق	عبدالحق	معلم	معلم في مدرسة...
١٠	عبدالله	عبدالله	معلم	معلم في مدرسة...
١١	محمد	محمد	معلم	معلم في مدرسة...
١٢	علي	علي	معلم	معلم في مدرسة...
١٣	إبراهيم	إبراهيم	معلم	معلم في مدرسة...
١٤	يوسف	يوسف	معلم	معلم في مدرسة...
١٥	سليمان	سليمان	معلم	معلم في مدرسة...
١٦	عبدالمجيد	عبدالمجيد	معلم	معلم في مدرسة...
١٧	عبدالحق	عبدالحق	معلم	معلم في مدرسة...
١٨	عبدالله	عبدالله	معلم	معلم في مدرسة...
١٩	محمد	محمد	معلم	معلم في مدرسة...
٢٠	علي	علي	معلم	معلم في مدرسة...







## ملحق رقم (٢)

## خطة الكنيسة لإعادة تنظيم لبنان (جبل لبنان)

جارور حبيش ٥٨/٧

«الشروط المرجو إثباتها من الدولة العلية أي من باب الهمايوني السلطاني عما يلاحظ الطائفة المارونية وساكني جبل لبنان وذلك بواسطة الدولة الفرنسية الحامية الطائفة المذكورة.

**أولاً:** إن حاكم جبل لبنان لا يكن إلا من عايله بيت شهاب الموراني حسب العادة الجارية وليكن متسمى دائماً من الباب العالي الهميوني ذاته بدون أن يلتزم أن يخضع لأوامر أحد الباشاوات. ولكن كاخيته الحاكم المذكور أيضاً مارونياً. وهذا الحاكم فليكن ملتزماً بحفظ وتمشي الشرائع المفروضة من الدولة العلية. وأما باقي الأمراء والمشايخ والمقدمين الخ لا يكن لهم تسلط على الشعب ولا ولاية البتة عليه بل إن الجميع بدون تمييز فليكونوا خاضعين إلى الحاكم القاييم بوقته وإلى الشرائع السلطانية.

**ثانياً:** فليرتب على الأرزاق مال واحد ومحدد بلا زيادة وهذا فليكن على أرزاق الجميع من أمراء ومشايخ ومقدمين الخ وحتى على أرزاق الحاكم الوقتي بدون انعامات أو معاف لا حد للكلية... الخ تدبير هذا البند (مدخول الحاكم من البكاليك ومدخول مئة نفر لخدمته) وما زاد فيصرف بأعمال من صالح الجمهور.

**ثالثاً:** فليكن عند الحاكم اثنا عشر شخصاً مشيرين منتخبين بأصوات الشعب من مقاطعات مختلفة وهؤلاء المشيرين فليكونوا لأجل الشورى والمداولة في أمور الحكم وصوالحه [الورقة ممزقة والكلمة غير مقروءة] الثقيلة ولا يكن لهم تسلط البتة على الشعب وليس هذا الملتزم أن يقدم لهم شيء بنوع الإلزام وهؤلاء المشيرين في كل ثلاثة سنين إما يثبتوا إما يتغيروا وذلك بحسب ارادة الشعب. وإذا أحدهم لم يتصرف كالواجب أو فعل ما لا يحق له فعله فليعزله الحاكم عن وظيفته ويأمر بانتخاب عوضه.

**رابعاً:** إن الحاكم لا يقدر يحكم بالقصاص على المذنب من ذاته بل بحسبما تحكم عليه الشريعة وذلك بعد اجراء الفحص المدقق الواجب أن يصير بالكتابة وبمراجعة الفحص امراراً ولكن فليصرف ذلك بدون اجراء أدنى عذاب على المفحوص لأجل الإقرار. ثم لا يقدر الحاكم أن يبلص ذلك الشخص المذنب ولا أن يثقل عليه بأكثر ما هو محدد بالشريعة ولا يسمح بضرب أم عذاب آخر على المحبوسين حتى ولو كانوا فاعلين أي ذنب كان بل بالأحرى فليتعين لهم شيء ما لمعاشهم الضروري داخل الحبس مثل خبز وشي آخر من الطبخ وذلك على مرتين في النهار وإذا حكمت الشريعة على أحد باللومان أو بالقتل فليتم ذلك بدون عذاب آخر.

**خامساً:** فليوضع في كل مقاطعة متسلم واحد فقط لحفظ النظام بالشعب وربط المذنب وفحص دعوته بالنوع الذي تقدم ذكره أعلاه وليتقدم هذا الفحص إلى الحاكم ليعطي إلى القضاة والمشيرين ليحكموا عليه بحسب الشريعة المفروضة. ولكن مع المتسلم المذكور صرفاً لرقم الميري والفريضة ومداخل بكاليك تلك المقاطعة. كذلك لا يرسل حواليه في البلاد لجمع الميري بل تتحرر أوراق أو قوايم فقط إذ تتعين أسامي تلك الضيعة والأشخاص ويتحدد الزمان عليهم للدفع والذي يتأخر عن العرض في الزمان فليقتصاص بدفع تفسير خمسة غروش في المائة إلى برهة عشرة أيام آخر وإن لم يدفع في هذه العشرة أيام المحدودة فليضاعف عليه التفسير وهلم جراً. وإذا بعد هذا كله لم يدفع بالكلية فلتنضبط أغلال أرزاقه لوفاء المتوجب عليه وفي كل سنة فلتعطي الحسابات من الصيارفة المذكورين عن يد الاثني عشر مشير المار ذكرهم إلى رأس صرافي الخزنة وأما المديونين للغير أي لأشخاص خصوصيين فإذا أبو الوفا فليتححرر لهم أوراق تنبيه من الحاكم أو من المتسلمين وبها يتحدد لهم الزمان للوفا فإن لم يدفعوا في الزمان المحدد فلتنضبط أرزاقهم لدفع ما عليهم أو يحسبوا حسبما يرى موافقاً.

**سادساً:** فلتحرم وتبطل السخرة عن أهالي جبل لبنان سواء كان من الحاكم الوقتي أو خلافه وبالأخص في المدن بل فليكونوا أحراراً في ذواتهم ومواشيهم ولا يؤخذ منهم خراج في كافة المدن السلطانية لأن ذلك لا يكون اندفع منهم من



المطالب المرتبة عليهم من الدولة العلية وإذا لزم لحاكمهم أشغال ضرورية وأراد من الشعب معلمين أو فعله فله أن يأخذهم بشرط أن يدفع لهم ما كانوا يربحونه من الغير وليكن طلبهم باللطف والإرادة لا اقتصاراً.

سابعاً: إن الموارنة بأجمعهم أينما وجدوا سواء كانوا في جبل لبنان أو بأي محل كان فليكونوا دائماً تحت حماية الدولة الفرنسية كما كانوا في السابق بنوع إن إذا أحد الموارنة حدث له إهانة أو بهدلة في المدن من أحد فليحتج إلى قنصل فرنسا لينتصف له.

ثامناً: لا يحق للحاكم الوقتي ولا للمتسلمين المذكورين أن يكون لهم حكم أو تسلط لأن يقاصصوا الكنايسين المارونيين من مطارنة وكهنة ورهبان وراهبات الخ بل إذا كان أحدهم مذنباً فليعرض أمره إلى بطركه القائم في جبل لبنان لكي يفحص دعوته ويقاصصه بموجب قوانينه وشرايع ديانته.

تاسعاً: فليعط سماح إلى الحاكم الوقتي مع البطرك الماروني لوضع شخص ماروني وكيلاً لهم في اسلامبول أمام الدولة العلية وذلك لمعاطات أشغال الجبل ولا يكن لأحد البطارقة الثلاثة المقيمين في الأستانة العلية أي بطرك الروم وبطرك الأرمن وبطرك الكاثوليك تسلط أو مقارشه أو معارضه للطائفة المارونية بنوع من الأنواع.

عاشراً: إن الأمير حيدر قيدييه الماروني من كونه مشهوراً بالأوصاف الحميدة وله سمعه وقبول كلي عند كافة الشعب اللبناني فليكن رأساً للطائفة المذكورة وملاحظاً أمورها ومقني (ربما معتني) بصوالحها مع صوالح كافة شعب لبنان وليكن أيضاً ملاحظاً على تمشي الشروط المرقومة بالتحام وإذا تغير شيء منها فليتنصر لها وليكن دائماً متفقاً مع الحاكم لأجل خير الجمهور.

إن ساكني جبل لبنان عند انتظارهم اثبات هذه الشروط المرقومة من الحكم الملوكي يعدون أن يقدموا ذواتهم حتى إلى سفكة الدم لكلمة به خافر ورضى الدولة العلية.

من كتاب ايليا حريق - التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث.

## ملحق رقم (٣)

شروط الموارنة التي أعلنها البطريرك يوسف حبش في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٤٠

مفقود الأصل مضبوط التاريخ والإمضاء. منه نسخة قديمة في مكتبة بكركي لبنان وعنها نسخة بالفوتوغراف بين أوراق سنة ١٢٥٦ في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت.

علم الانعامات المطلوبة من حضرة مولانا السلطان عبد المجيد للبطريرك الأنطاكي الماروني ولطارنته وأساقفته واكليروسه وشعبه الماروني ولخلفائهم من بعدهم. أولاً، إن في أمور الديانة ليس لأحد أن يضادد أوامر البطريرك المشار إليه الجالس على الكرسي الأنطاكي منذ القديم ولا يتعدى مراسيمه العائدة لإصلاح الاكليروس والشعب ولا يتعارض من أي كان من ولاية الأمور أم خلافهم سواء كان في الجبال أو في المدن أو في الجزاير بل يكون متصرفاً بكامل الحرية والسلطة حسب رسوم ديانته نحو جميع طائفته المتمسكة بمذهب واحد والخاضعة كلها لسلطانه. ثانياً، إن عزل الروسا الكنايسيين من وظائفهم أو ترقيةهم إلى الوظائف الكنايسية في أي مكان كان لا يصير إلا من البطريرك المذكور بمقتضى الرسوم. ثالثاً، إن أرزاق الكرسي البطريركي والعقارات المختصة به من أي نوع كانت تكون معافه من الأثقال والحوادث الأميرية ومثل ذلك يكون معنى البطريرك المذكور من أداء الجمارك فيما يجلبه أو يرسله برأ أو بحرأ وتكون ممنوعة عن كل ما يخصه السخر والمكالييف والأثقال بوجه العموم وكذلك يعفى من الخراج وغيره من المطالبات الأميرية الأنفار المعينة لخدماته وخدمة المطارين ومن كل ما ذكر من السخر والأثقال. رابعاً، البطريرك والمطارين حين جولانهم المدن والقرى والجزاير فلا يتعارضون من ركوب الخيول المسروجة مع الملابس المعينة لكل منهم وحمل العكاز البطريركي والعلامات التي تنقل أمامهم حسب وظيفة كل منهم. خامساً، أن تكون طغمة الاكليروس جميعهم معفياً من أداء الجزية والأثقال العمومية والسخر في أي محل كان وكذلك من كل ما ينافي حالهم ومقامهم الإكليريكي سواء كان في الجبال أو في المدن أو في الجزاير. سادساً، جميع الاكليروس والرهبان والروساء المذكورين إذا قصدوا السفر أو السياحة إلى المدن والقرى والجزاير ولو كان ذلك خارجاً عن حدود رعاياهم فلا يطلب منهم شيء ما



ألبته من المرتب في تلك الأماكن القاصدينها مهما كانت. وإذا شاء البطريرك أو المطارين والأساقفة الإقامة في المدن والجزائر مقر أبرشياتهم فلا يمنعون من ذلك. بل فليكونوا أحراراً في كل ما ذكر مما يتعلق بأمور ديانتهم ورسومهم وعوايدهم. سابعاً، وللبطريرك المومى إليه مع المطارين والرهبان والشعب الماروني أن يقيموا أديره ومدارس وكنائس ومعابد وصوامع بحسب المعتاد القديم دون افتقار إلى أخذ إذن جديد كان ذلك في الجبال أم في المدن أم في الجزائر أو في أي محل كان يسكنه الشعب الماروني ويستعملوا فيها رسوم ديانتهم بكامل الحرية بلا معارضة أحد من ولاية الأمور أيًا كان. ثامناً، وللبطريرك الأنطاكي الماروني المرقوم أن ينصب قضاءه من طائفته لفصل دعاوى الشعب والاكليروس ليقضوا في الدعاوى المدنية بمقتضى الشريعة السلطانية في الأشياء التي لا تخالف رسوم ديانتهم وينوط بالبطريرك والمطارين المذكورين تأديب المذنبين من الاكليروس الخاضع لهم والفحص عن قضيتهم حسب رسم الديانة وإذا وجد أحد المذنبين المذكورين مستوجب الموت بمقتضى ذنبه فغيب الفحص وإثبات الزلة يتسلم منهم لحاكم الجبل الماروني. ومثل ذلك الحكم في أمور الزيجات ومتعلقاتها ينوط بالبطريرك المذكور ومطارينه فقط. تاسعاً، إن الاكليريكيين الذين يتوفون بلا ورثه فتكون تركتهم للبطريرك المذكور وليس لبيت المال ولا لغيره من الحكام الإسلام التداخل بذلك ولا أن يأخذ أحدهم شيئاً من التركة المذكورة. ومثل ذلك إذا أوصى أحد بوصيته الأخير اكليريكياً كان أم علمانياً بتركته للقلاية البطريركية أو الأسقفية أو للكنائس والأديرة والمدارس أو للفقراء فليس للحكام أو بيت المال المذكورين أن يتعارض أو يتداخل بذلك. عاشراً، أوقاف الأديرة والمدارس والكنائس والفقراء فلا أحد يتعرض لها أو يضع يده عليها من الحكام وغيرهم ولا أن يحملوها أثقال وحوادث جديدة كما مر. حادي عشر، إذا كان لأحد دعوى مدنية على البطريرك فلا تسمع إلا في ديوان شيخ الإسلام في الآستانه. ثاني عشر، إن الحاكم دائماً على جبل لبنان وانطيلينان بحسب المعتاد القديم لا يكون إلا مارونياً من العايله الشهائية الشريفة من كون سكان الجبال المذكورة الأكثر عدداً مما سواهم هم الموارنه ويكون تنصيب هذا الحاكم الماروني على الجبل المذكور متعلقاً بغير توسط بباب همايون العالي فقط لا بما سواه ويجب أن يكون ديوان شورى في لبنان لأجل إدارة أحوال الجبل ومصلحه جميعاً كما سيتعين ذلك [منه] فيما بعد. ثالث عشر، الأموال الميرية والخراجيه وجزية الراس الموظفه منذ القديم في كنفار الدولة السنیه والمسجلة في محاكم مدن جبل لبنان هي مال

أميري واحد وجزية واحدة فقط. فنترجا ألا يتجاوز هذا الترتيب المسنون قديماً وترتفع عن أهالي الجبل المذكور جميع الحوادث والأقلام المجدده الجوريه المغايره المشروع وكذلك السخر والأثقال الحاصلة في المدن والجبال والجزائر. رابع عشر، فلتبق الموارنة المذكورين جميعاً أحراراً مختارين في معاطاة رسوم ديانتهم وطقوسهم كافة أينما وجدوا. وهكذا فيما يلاحظ ترتيب زيجاتهم ودفن موتاهم كان ذلك في المدن أو الجبال أو الجزائر دون معارضة أي كان من الحكام والولاه بوجه العموم. في جبل لبنان في ٢٩ ت ١ سنة ١٨٤٠.

الحقير	الحقير	الحقير
انطون الخازن	عبد الله بليبل	يوسف بطرس
مطران بعلبك	مطران قبرص	البطريرك الأنطاكي وسائر
الحقير	الحقير	المشرق
بولس موسى	بطرس كرم	الحقير
مطران طرابلس	مطران بيروت	سمعان زوين
		مطران سور والوكيل
		البطريركي
الحقير	الحقير	الحقير
يوسف الخازن	يوسف رزق	يوسف رزق
مطران دمشق	مطران قورش	مطران قورش



## ملحق رقم (٤)

نظامات جبل لبنان والبروتوكول الملحق بها ٩ حزيران ١٨٦١

## المادة الأولى:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤوليته مأموري الإدارة المحلية وهو يولي القضاة ويعقد المجلس الإداري الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ما عدا الأمور التي ستذكر في المادة (٩). وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثل له لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة.

## المادة الثانية:

ينبغي أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من اثني عشر عضواً وهم: اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم الكاثوليك واثنان من الروم الأرثوذكس واثنان من المتأولة واثنان من المسلمين ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته وبيان آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف كلها.

## المادة الثالثة:

يقسم الجبل إلى ست مقاطعات إدارية:

١ - الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة الآهلة بالروم الأرثوذكس ما عدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريباً من المسلمين.

٢ - الجهة الشمالية من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب.

٣ - زحلة وما يتبعها من الأرض.

٤ - المتن بما فيه ساحل النصارى وأراضي القاطع وصليما.

٥ - الأرض الكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين.

٦ - جزين وإقليم التفاح.

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور إداري يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية أملاكها.

## المادة الرابعة:

يجب أن يكون في كل مقاطعة مجلس إدارة محلي مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى ستة يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة، ويجب أن يلتزم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه. وعليه أن ينظر قبل كل شيء في الأمور القضائية الإدارية ويسمع مطالب الأهلين ويبلغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة ويعطي رأيه الشورى في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية.

## المادة الخامسة:

تقسم المقاطعات إلى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة ولا يكون فيها ما أمكن إلا جماعات متجانسة من السكان. وتقسم النواحي إلى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الأقل ويكون في كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة. ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهليون ويعينه المتصرف وفي القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافي العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء مذهبه.

## المادة السادسة:

الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعية.



## المادة السابعة:

يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ومجلس قضائي ابتدائي في كل مقاطعة يؤلف من اثني عشر عضواً بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الستة المذكورة في المادة الثانية، ويضاف إليهم عضو من المذهب البروتستانت أو الإسرائيلي كلما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر.

## المادة الثامنة:

لقضاة الصلح أن يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكماً غير مستأنف وأما الدعاوى التي يتجاوز قدرها ٥٠٠ فهي من صلاحية المحاكم الابتدائية، على أنه لو عرضت شؤون مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفي المذاهب أياً كانت قيمتها يجب عرضها لدى المحاكم الابتدائية إلا إذا اتفق الفريقان على الرضى بصلاحية قاضي الصلح الذي من طائفة المدعى عليه. ثم إنه من حيث المبدأ يجب الحكم في كل دعوى باتفاق الآراء بين أعضاء المجلس. إلا أنه إذا كانت كل الفرق الداخلة في الدعوى من طائفة واحدة فلهم أن يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه. غير أن الأحكام المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة.

## المادة التاسعة:

تقتضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية أن تكون على درجات وهي أن ينظر في دعوى المخالفات، قضاة الصلح، وفي الجناح المحاكم الابتدائية، وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير. وأما إعلانات الحكم الصادرة عن هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تستكمل الإجراءات المعمول بها في بقية ممالك السلطنة.

## المادة العاشرة:

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية. وكل دعوى ولو مدنية بين

رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالي الجبل تجري المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها.

## المادة الحادية عشرة:

كل أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة بلا استثناء وقضاة الصلح أيضاً ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة وتنصيبهم الحكومة. وأما أعضاء المجالس الإدارية فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الانتخاب الذين انتهت مدتهم.

## المادة الثانية عشرة:

كل القضاة يكون لهم مرتبات وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه يقوم بأي عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيجب عزله، بل يستوجب التأديب أيضاً على قدر ذنبه.

## المادة الثالثة عشرة:

جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لكل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل.

## المادة الرابعة عشرة:

أهالي الجبل الذين يرتكبون جنائية أو جنحة في سنجق آخر تجرى محاكمتهم في ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالي السناجق الأخرى جنائية أو جنحة في منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل. وعليه فالأشخاص الوطنيون أو غير الوطنيون الذين يقتربون جنحة أو جنائية في لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقي القبض عليهم حكومة السنجق الذي يكونون فيه وتسلمهم إلى



حكومة لبنان. وهكذا إذا ارتكب أهالي الجبل أو سكان ولايات أخرى جنائية أو جنحة في أي سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقي القبض عليهم حالاً بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة. وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا - بدون أسباب مشروعة - في تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم عقوبات طبقاً للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس. والخلاصة فإن علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير استعمالها بين سائر سناجق السلطنة.

#### المادة الخامسة عشرة:

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العادية إنما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان. ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والاستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهية كاللقاء القبض أو الحبس، فيحرم على مأموري البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يغتصبوا من الأهالي أية أجره كانت سواء مالاً أو عيناً ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامة ما خارجية تدل على وظيفتهم.

إلى أن يرى الحاكم أن الجند المحلي أصبح كفوءاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات في الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهنية محتلة الطرق التي بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس، وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل.

في الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأي مجلس الإدارة المركزي يمكن الحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سورية.

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التدابير، ومع رعاية فكره الخاص في كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش، يكون تحت أمر حاكم الجبل طيلة الوقت الذي يقضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير.

تسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدتها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا.

#### المادة السادسة عشرة:

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً - الذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف - فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص قبل كل شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية. ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط.

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف.

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهمايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة.

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالي لا يكون ملزماً إلا إذا كان قد صدق عليها.

#### المادة السابعة عشرة:

يشرع في أقرب وقت يمكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة وملة ملة وبمسح كل الأراضي المزروعة.

#### والبروتوكول الملحق بالنظامات ينص على أن:

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي يختاره الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً ويمنح رتبة مشير ويقيم عادة في دير القمر التي توضع تحت سلطته المباشرة. تحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل ولكن عزله لا يتم أبداً إلا بعد إجراء محاكمته، وقبل نفاذ مدة ولايته بثلاثة شهور يخطر الباب ممثلي الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد.

وتقرر أيضاً أن يعطى حق تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالي مرة واحدة وليس بمناسبة كل تعيين. وبخصوص المادة العاشرة المتعلقة بالإجراءات بين رعايا أو



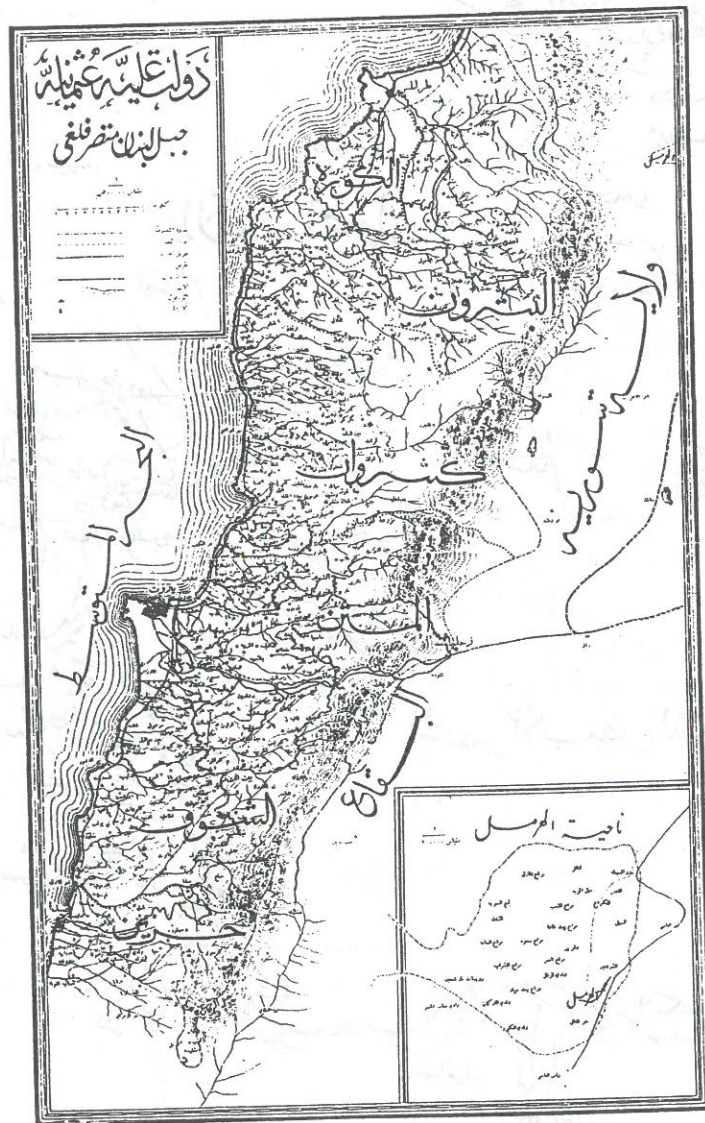
محمي دولة أجنبية من جهة، وبين سكان الجبل من جهة أخرى، اتفق على أن تكلف لجنة مختلطة تقيم في بيروت بالتحقيق من مستندات الحماية ومراجعتها. ولأجل صون الأمن والحرية على طريق الشام بيروت في جميع الأوقات سينشئ الباب العالي حصناً في نقطة مناسبة على الطريق المذكور. ويمكن لحاكم لبنان أن يشرع في إجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد أن الظروف والوقت ملائم.

بيروت ٩ يونيو ١٨٦١

التوقيع

### ملحق رقم (٥)

خريطة متصرفية جبل لبنان وهي تقريباً مقاطعات الإمارة الشهابية وأراضي القائمقاميتين

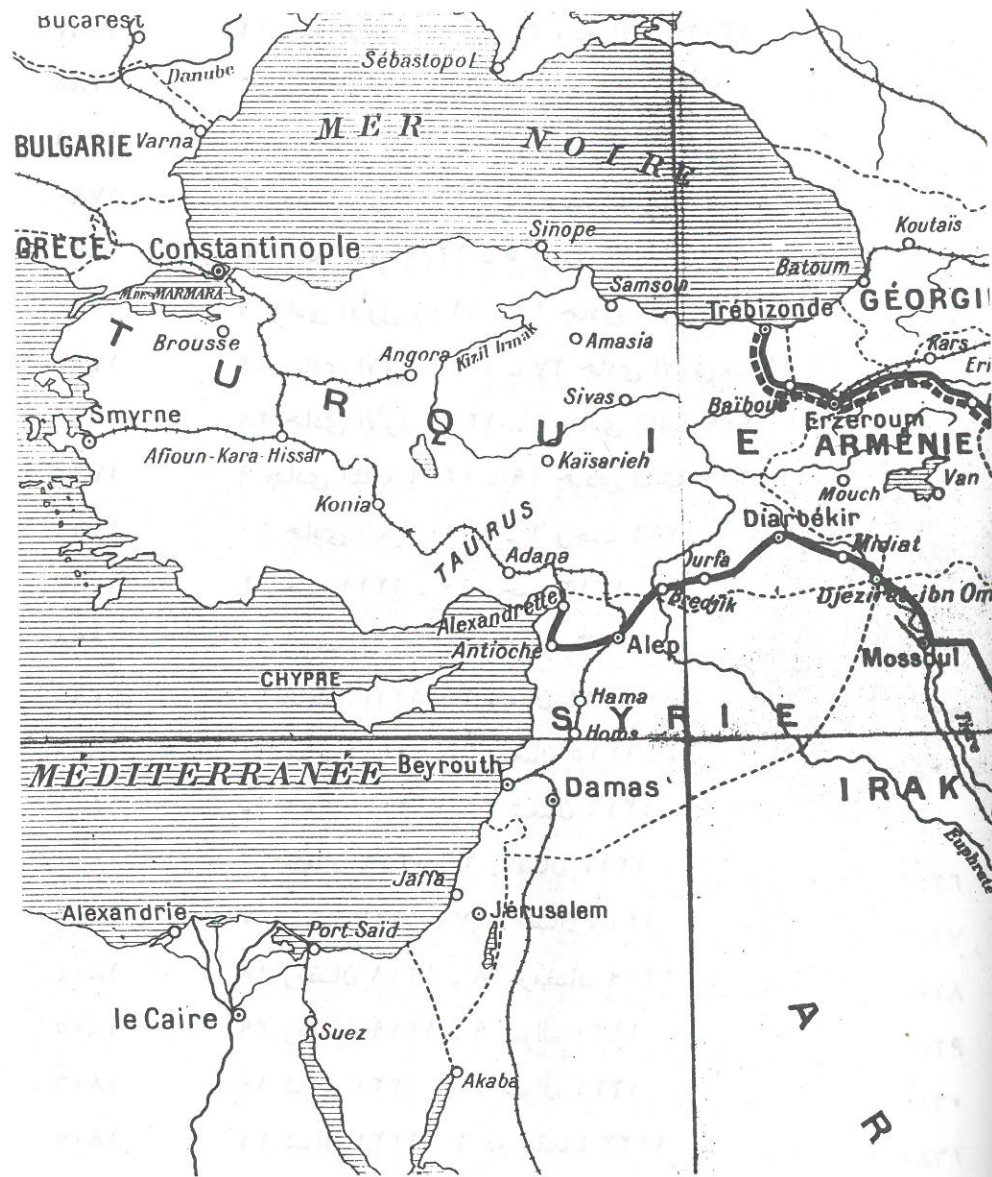


اسماعيل حقي: «لبنان مباحث علمية واجتماعية»

من كتاب اسماعيل حقي، مباحث علمية واجتماعية.

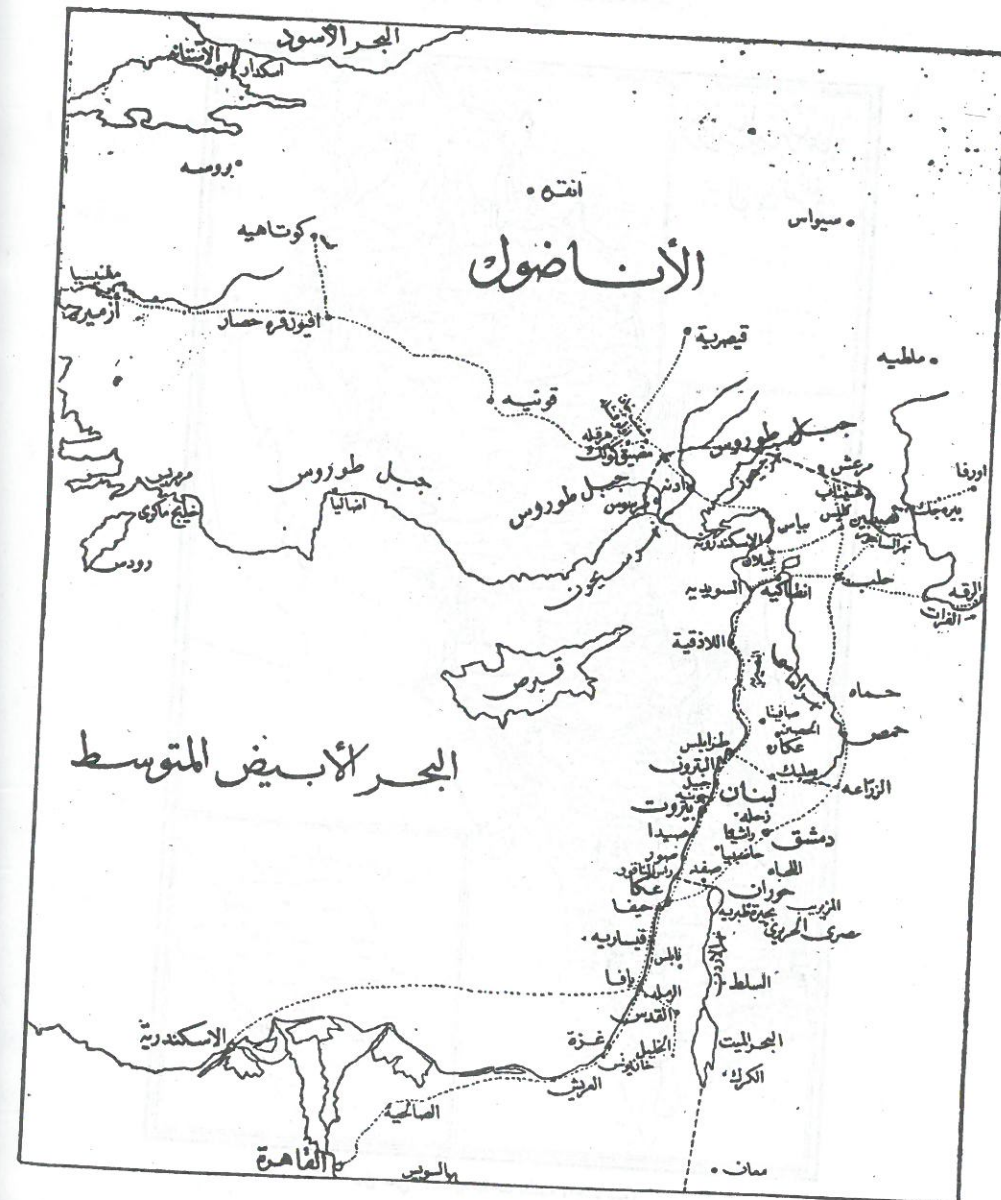


ملحق رقم (٧)



أراضي السلطنة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر.

ملحق رقم (٦)



خريطة الحرب في سورية والأناضول



## ملحق رقم (٨)

جدول بالسنوات الميلادية وما يقابلها في الحساب الهجري

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٧٨٧	١١ ربيع الأول ١٢٠١ - ٢١ ربيع الأول ١٢٠٢
١٧٨٨	٢٢ ربيع الأول ١٢٠٢ - ٢ ربيع الثاني ١٢٠٣
١٧٨٩	٣ ربيع الثاني ١٢٠٣ - ١٣ ربيع الثاني ١٢٠٤
١٧٩٠	١٤ ربيع الثاني ١٢٠٤ - ٢٤ ربيع الثاني ١٢٠٥
١٧٩١	٢٥ ربيع الثاني ١٢٠٥ - ٥ جمادى الأولى ١٢٠٦
١٧٩٢	٦ جمادى الأولى ١٢٠٦ - ١٧ جمادى الأولى ١٢٠٧
١٧٩٣	١٨ جمادى الأولى ١٢٠٧ - ٢٧ جمادى الأولى ١٢٠٨
١٧٩٤	٢٨ جمادى الأولى ١٢٠٨ - ٨ جمادى الثانية ١٢٠٩
١٧٩٥	٩ جمادى الثانية ١٢٠٩ - ١٩ جمادى الثانية ١٢١٠
١٧٩٦	٢٠ جمادى الثانية ١٢١٠ - ١ رجب ١٢١١
١٧٩٧	٢ رجب ١٢١١ - ١٠ رجب ١٢١٢
١٨٩٨	١١ رجب ١٢١٢ - ٢٣ رجب ١٢١٣
١٧٩٩	٢٤ رجب ١٢١٣ - ٣ شعبان ١٢١٤
١٨٠٠	٤ شعبان ١٢١٤ - ١٤ شعبان ١٢١٥
١٨٠١	١٥ شعبان ١٢١٥ - ٢٥ شعبان ١٢١٦
١٨٠٢	٢٦ شعبان ١٢١٦ - ٦ رمضان ١٢١٧
١٨٠٣	٧ رمضان ١٢١٧ - ١٧ رمضان ١٢١٨
١٨٠٤	١٨ رمضان ١٢١٨ - ٢٨ رمضان ١٢١٩
١٨٠٥	٢٩ رمضان ١٢١٩ - ٩ شوال ١٢٢٠
١٨٠٦	١٠ شوال ١٢٢٠ - ٢٠ شوال ١٢٢١
١٨٠٧	٢١ شوال ١٢٢١ - ١ ذو القعدة ١٢٢٢

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٨٠٨	٢ ذو القعدة ١٢٢٢ - ١٣ ذو القعدة ١٢٢٣
١٨٠٩	١٤ ذو القعدة ١٢٢٣ - ٢٤ ذو القعدة ١٢٢٤
١٨١٠	٢٥ ذو القعدة ١٢٢٤ - ٤ ذو الحجة ١٢٢٥
١٨١١	٥ ذو الحجة ١٢٢٥ - ١٥ ذو الحجة ١٢٢٦
١٨١٢	١٦ ذو الحجة ١٢٢٦ - ٢٦ ذو الحجة ١٢٢٧
١٨١٣	٢٧ ذو الحجة ١٢٢٧ - ٨ محرم ١٢٢٩
١٨١٤	٩ محرم ١٢٢٩ - ١٨ محرم ١٢٣٠
١٨١٥	١٩ محرم ١٢٣٠ - ٢٩ محرم ١٢٣١
١٨١٦	٣٠ محرم ١٢٣١ - ١١ صفر ١٢٣٢
١٨١٧	١٢ صفر ١٢٣٢ - ٢١ صفر ١٢٣٣
١٨١٨	٢٢ صفر ١٢٣٣ - ٣ ربيع الأول ١٢٣٤
١٨١٩	٤ ربيع الأول ١٢٣٤ - ١٤ ربيع الأول ١٢٣٥
١٨٢٠	١٥ ربيع الأول ١٢٣٥ - ٢٥ ربيع الأول ١٢٣٦
١٨٢١	٢٦ ربيع الأول ١٢٣٦ - ٦ ربيع الثاني ١٢٣٧
١٨٢٢	٧ ربيع الثاني ١٢٣٧ - ١٦ ربيع الثاني ١٢٣٨
١٨٢٣	١٧ ربيع الثاني ١٢٣٨ - ٢٧ ربيع الثاني ١٢٣٩
١٨٢٤	٢٨ ربيع الثاني ١٢٣٩ - ١٠ جمادى الأولى ١٢٤٠
١٨٢٥	١١ جمادى الأولى ١٢٤٠ - ٢٠ جمادى الأولى ١٢٤١
١٨٢٦	٢١ جمادى الأولى ١٢٤١ - ١ جمادى الثانية ١٢٤٢
١٨٢٧	٢ جمادى الثانية ١٢٤٢ - ١٢ جمادى الثانية ١٢٤٣
١٨٢٨	١٣ جمادى الثانية ١٢٤٣ - ٢٣ جمادى الثانية ١٢٤٤
١٨٢٩	٢٤ جمادى الثانية ١٢٤٤ - ٥ رجب ١٢٤٥
١٨٣٠	٦ رجب ١٢٤٥ - ١٦ رجب ١٢٤٦
١٨٣١	١٧ رجب ١٢٤٦ - ٢٦ رجب ١٢٤٧



السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٨٣٢	٢٧ رجب ١٢٤٧ - ٨ شعبان ١٢٤٨
١٨٣٣	٩ شعبان ١٢٤٨ - ١٨ شعبان ١٢٤٩
١٨٣٤	١٩ شعبان ١٢٤٩ - ٢٩ شعبان ١٢٥٠
١٨٣٥	١ رمضان ١٢٥٠ - ١١ رمضان ١٢٥١
١٨٣٦	١٢ رمضان ١٢٥١ - ٢٢ رمضان ١٢٥٢
١٨٣٧	٢٣ رمضان ١٢٥٢ - ٣ شوال ١٢٥٣
١٨٣٨	٤ شوال ١٢٥٣ - ١٤ شوال ١٢٥٤
١٨٣٩	١٥ شوال ١٢٥٤ - ٢٤ شوال ١٢٥٥
١٨٤٠	٢٥ شوال ١٢٥٥ - ٧ ذو القعدة ١٢٥٦
١٨٤١	٨ ذو القعدة ١٢٥٦ - ١٧ ذو القعدة ١٢٥٧
١٨٤٢	١٨ ذو القعدة ١٢٥٧ - ٢٨ ذو القعدة ١٢٥٨
١٨٤٣	٢٩ ذو القعدة ١٢٥٨ - ٩ ذو الحجة ١٢٥٩
١٨٤٤	١٠ ذو الحجة ١٢٥٩ - ٢٠ ذو الحجة ١٢٦٠
١٨٤٥	٢١ ذو الحجة ١٢٦٠ - ٢ محرم ١٢٦٢
١٨٤٦	٣ محرم ١٢٦٢ - ١٢ محرم ١٢٦٣
١٨٤٧	١٣ محرم ١٢٦٣ - ٢٣ محرم ١٢٦٤
١٨٤٨	٢٤ محرم ١٢٦٤ - ٥ صفر ١٢٦٥
١٨٤٩	٦ صفر ١٢٦٥ - ١٥ صفر ١٢٦٦
١٨٥٠	١٦ صفر ١٢٦٦ - ٢٦ صفر ١٢٦٧
١٨٥١	٢٧ صفر ١٢٦٧ - ٧ ربيع الأول ١٢٦٨
١٨٥٢	٨ ربيع الأول ١٢٦٨ - ١٩ ربيع الأول ١٢٦٩
١٨٥٣	٢٠ ربيع الأول ١٢٦٩ - ٣٠ ربيع الأول ١٢٧٠
١٨٥٤	١ ربيع الثاني ١٢٧٠ - ١٠ ربيع الثاني ١٢٧١
١٨٥٥	١١ ربيع الثاني ١٢٧١ - ٢١ ربيع الثاني ١٢٧٢

السنة الميلادية	ما يقابلها في الحساب الهجري
١٨٣٢	٢٧ رجب ١٢٤٧ - ٨ شعبان
١٨٥٦	٢٢ ربيع الثاني ١٢٧٢ - ٥ جمادى الأولى ١٢٧٣
١٨٥٨	١٥ جمادى الأولى ١٢٧٤ - ٢٥ جمادى الأولى ١٢٧٥
١٩٥٩	٢٦ جمادى الأولى ١٢٧٥ - ٦ جمادى الثانية ١٢٧٦
١٨٦٠	٧ جمادى الثانية ١٢٧٦ - ١٧ جمادى الثانية ١٢٧٧
١٨٦١	١٨ جمادى الثانية ١٢٧٧ - ٢٨ جمادى الثانية ١٢٧٨
١٨٦٢	٢٩ جمادى الثانية ١٢٧٨ - ٩ رجب ١٢٧٩



### فهرس الملاحق

- ١ - أربع صفحات عن صورة مخطوطة فيها معلومات قيّمة عن بداية عهد الأمير بشير واختياره لقرية بيت الدين وبنائه القصر فيها وقصور أولاده وجر المياه إلى القرية، والتنصر الذي جرى على يد البطريرك يوسف التيان وغير ذلك من المعلومات الهامة.
- ٢ - خطة الكنيسة لإعادة تنظيم لبنان (جبل لبنان) السياسي في سنة ١٨٤٢.
- ٣ - شروط الموارنة المعلنة في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٤٠ على يد البطريرك يوسف حبّيش.
- ٤ - نظمات جبل لبنان والبروتوكول الملحق بها ٩ حزيران ١٨٦١.
- ٥ - خريطة متصرفية جبل لبنان وهي تقريباً مقاطعات الإمارة الشهابية وأراضي القائممقاميتين.
- ٦ - خريطة الحرب في سورية والأناضول.
- ٧ - خريطة أراضي السلطنة العثمانية في أواسط القرن التاسع عشر.
- ٨ - جدول بالسنوات الميلادية وما يقابلها في الحساب الهجري.



## مكتبة البحث والدراسة



### أولاً: المصادر غير المنشورة

#### أ - الوثائق غير المنشورة:

- ١ - وثائق المركز الوطني للمعلومات والدراسات - بعقلين.
- ٢ - وثائق المكتبة الوطنية - بعقلين.
- ٣ - وثائق المديرية العامة للآثار - بيروت.
- ٤ - وثائق الأرشيف البريطاني: Great Britain Public Record Office, Foreign Office (F.O.).
- ٥ - وثائق بعض البيوتات والعائلات التقليدية.
- ٦ - وثائق متفرقة.

#### ب - المخطوطات

- ١ - أبكاربوس، اسكندر: نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، الجامعة الأميركية، مكتبة يافث.
- ٢ - الباشا، محمد خليل: مخطوطة سلاح الباغي قاتله، تعليق على كتاب حشر اللثام عن نكبات الشام.
- ٣ - فاخوري، ارسيانوس: تاريخ حوادث لبنان منذ ١٨٤٠ فصاعداً، الجامعة الأميركية، مكتبة يافث، مخطوط تحت رقم: Mi. C.A. 449/2.
- ٤ - مؤرخ مجهول: جزء من مخطوطة، احتفظ بصورة عنه في مكتبي الخاصة.



٥ - النكدي، نسيب: الأسرة النكدية، مكتبة يافث، الجامعة الأمريكية، ومكتبة المرحوم عارف النكدي، عبيه.

٦ - نوفل، نعمة الله نوفل: كشف اللثام عن مجيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام، منذ أن افتتحتهما الدولة العلية، إلى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت بر الشام في سلك التنظيمات الخيرية، مكتبة يافث، الجامعة الأمريكية، مخطوط تحت رقم: M.S. 956 N32 KA.

٧ - الهجري، الشيخ حسين ابراهيم: مخطوطة قصة اللجاة، صورة عنها في مكتبي منقولة عن صورة أيضاً محفوظة لدى الدكتور حسن البعيني، مزرعة الشوف.

### ج - الدراسات والرسائل الجامعية غير المنشورة

- جوهر، رجاء عبد القادر: تاريخ الإمارة الشهابية، أطروحة دكتوراه، اختصاص في التاريخ، إشراف الدكتور منير اسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.

- حويلي، محمد علي: تطور التعليم في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت ١٨٧٨ - ١٩٤٥، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور مسعود ضاهر، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، قسم التاريخ، بيروت ١٩٧٩.

- القنطار، ياسر: الأمراء اللمعيون، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف الدكتور سامي مكارم، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، ١٩٨٠.

- القنطار، ياسر: سياسة فرنسا نحو لبنان في عهد المتصرفية ١٨٦١ - ١٩١٤، أطروحة أعدت لنيل شهادة دكتوراه اختصاص في التاريخ، إشراف د. منير اسماعيل، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٤.

### ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة

#### أ - مصادر ومراجع معربة

- أوين، روجر: الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ - ١٩١٤، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠.

- بازيل، قسطنطين: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والتاريخية، ترجمه عن الروسية يسر جابر، راجعه منذر جابر، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٧.

- بانتشكوف، مارينا: جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سورية ١٨٦٠ - ١٨٦١، ترجمة وتقديم أحمد فاضل، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، اللاذقية ١٩٩١.

- بتكوفيتش، قسطنطين: لبنان واللبنانيون، قدمت له إ. م. سميليا نسكايا، عربيه يوسف عطا الله، راجعه مسعود ضاهر، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦.

- بروكلمان، كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله عن الألمانية إلى العربية، أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٨١.

- بوديكور، لويس: دور فرنسا في لبنان، تعريب وتحليل كرم جوزف انطون، لا دار، ١٩٨٢.

- بيركهارت، يوهان: رحلات بيركهارت، ترجمة أنور عرفات، منشورات دائرة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والإعلام، الأردن، المطبعة الأردنية، ١٩٦٩.

- بيولان، الفيكونتيس دافيو: في بلد الموارنة، عربيه عن الفرنسية وحققه كميل أفرام البستاني، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٧.

- تشرشل، تشارلز: بين الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، ترجمه عن الانكليزية فندي الشعار، دار المروج، ١٩٨٤.



- تشرشل، تشارلز: جبل لبنان، عشر سنوات إقامة ١٨٤٢ - ١٨٥٢، ترجمه عن الانكليزية، فندي الشعار، دار المروج، بيروت ١٩٨٥.
- جرانت أ. ج. وتمبرلي هارولد: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠، ترجمة بهاء فهمي، راجعه أحمد عزت عبد الكريم، الناشر مؤسسة سجل العرب، القاهرة، الطبعة السادسة، بدون تاريخ.
- حتي، فيليب: تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمه عن الانكليزية أنيس فريجة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨.
- حجار، جوزف: أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمه عن الفرنسية بطرس حلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦.
- حريق، ايليا: التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، مترجم عن الانكليزية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.
- حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمه إلى العربية كريم عزقول، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧.
- خوري، فيليب: أعيان المدن القومية العربية، سياسة دمشق ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٣.
- الدستور العثماني، ترجمه إلى العربية نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، طبع برخصة نظارة المعارف الجليلة، المطبعة الأدبية في بيروت ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣ - ١٨٨٤م.
- ريجنكوف، وسميليا نسكايا، إ. : سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٣.
- ريستلهوبر، رينيه: تقاليد فرنسا في لبنان، نقله إلى العربية القس بولس عبود، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان ١٩٢١.

- سميليا نسكايا، إ. : الحركات الفلاحية في لبنان، النصف الأول من القرن التاسع عشر، عربها عن الروسية عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، دار الجماهير، دمشق ١٩٧٢.
- سويد، اللواء ياسين: فرنسا والموارنة ولبنان (معرب) تقارير ومراسلات الحملة العسكرية الفرنسية على سوريا (١٨٦٠ - ١٨٦١)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢.
- ضاهر، مسعود: بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي أ. كريمسكي، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- ضو، الأب انطوان: حوادث في لبنان ودمشق، لجنة بيروت الدولية المحاضر الكاملة ١٨٦٠ - ١٨٦٢، تحقيق وترجمة الأب انطوان ضو، منشورات وتوزيع مختارات، بيروت، لبنان ١٩٩٦ (جزءان).
- قرم، جورج: تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دراسة سيكولوجية وقانونية مقارنة، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩.
- كارن، جون: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، اختار فصولها وعربها عن الانكليزية رثيف خوري، منشورات دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٤٨.
- كتافكو، انطون: فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، نقلاً عن تقارير انطون كتافكو قنصل النمسا في صيدا وعكا ١٨٣١ - ١٨٤٠، عربها بولس قرألي، مطبعة القديس بولس، حريصا ١٩٣٧.
- كلوت بك، أ. : لمحة عامة إلى مصر، عربها عن الفرنسية محمد مسعود، مطبعة أبي الهول، لا تاريخ (جزءان).
- كوربتيس، بيير: ابراهيم باشا، عربها عن الانكليزية محمد بدران، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٣٧.
- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، عربها عن الروسية عفيفة البستاني، دار



- الفارابي، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٠.
- لوكرى، ادوار: أحمد الجزار، تعريب جورج مسرة، سان باولو، (البرازيل) ١٩٢٤.
- هيرولد، كريستوفر: بونابرت في مصر، ترجمة فؤاد اندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧.
- ب - مصادر ومراجع باللغة العربية**
- أبكار يوس، اسكندر: نوادر الزمان في وقائع جبل لبنان، تحقيق عبد الكريم ابراهيم السمك، دار رياض نجيب الريس، لندن ١٩٨٧.
- أبكار يوس، يوحنا: كتاب قطف الزهور في وقائع الدهور، طبع في بيروت، المطبعة الأدبية، طبعة رابعة، ١٨٩٨.
- ابن القلاعي، جبرائيل: زجليات ابن القلاعي، دراسة وتحقيق بطرس الجميل، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٢.
- أبو خاطر، هنري: جمهورية زحلة، أول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
- أبو شبكة، الياس: تاريخ نابوليون بونابرت، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٥.
- أبو شقرا، يوسف خطار: الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، تحقيق عارف أبو شقرا، لا دار، ١٩٥٢.
- أبو صالح، عباس: التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ - ١٨٤٢، بيروت، لا دار، ١٩٨٤.
- أبو صالح عباس، ومكارم سامي: تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بدون تاريخ.
- أبو عز الدين، سليمان: ابراهيم باشا في سوريا، المطبعة العلمية، بيروت

- ١٩٢٩.
- أبي صعب، الخوري يوسف: تاريخ الكفور وأسرها، لا دار، ١٩٨٥.
- أرسلان، الأمير شكيب: القول الفصل في رد العامي إلى الأصل، قدم له وشرحه وعلق حواشيه محمد خليل الباشا، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، المختارة ١٩٨٩.
- الأسود، ابراهيم: ذخائر لبنان، طبع في المطبعة العثمانية، بعيدا، لبنان ١٨٩٦.
- الأسود ابراهيم: تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، لا دار، بيروت، أربعة أجزاء، ١٩٢٥.
- اسطفان، الخور اسقف خير الله: زبدة البيان أو خلاصة تاريخ أم مدارس سورية ولبنان، «عين ورقا»، المطبعة التجارية السورية - الأميركية بنيويورك ١٩٢٣.
- اسماعيل، عادل: عهد الفوضى والاضطراب ١٨٤٠ - ١٨٦٠، التقسيم والفتن الطائفية، الفصل العاشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣.
- اسماعيل، منير: جبل لبنان في عهد المتصرفية ١٨٦١ - ١٩١٥، الفصل الحادي عشر من كتاب لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت ١٩٩٣.
- اصاف، الخوري بطرس، ويوسف ج. اصاف: الإرث الماروني ومصادره الشرعية القديمة والحديثة، لا دار، بيروت ١٩٤٤.
- الأمين، محسن: خطط جبل عامل، مطبعة الإنصاف، بيروت ١٩٦١.
- باز، رستم: مذكرات رستم باز، تحقيق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- باز، سليم رستم: كتاب الشيخ جرجس باز، أو صحيفة من تاريخ لبنان، لا دار، ١٩٦٨.
- الباشا، محمد خليل: معجم أعلام الدروز، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، المختارة ١٩٩٠ (جزءان).



- الباشا، محمد خليل: العربية المهاجرة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٦.
- البستاني، فؤاد أفرام: دائرة المعارف، المطبعة الكاثوليكية، المجلد الخامس، ١٩٦٤.
- البستاني، فؤاد أفرام: على عهد الأمير، الطبعة السابعة، منشورات الدائرة، بيروت ١٩٨٤.
- البشعلاني، الخوري اسطفان: لبنان ويوسف بك كرم، مطبعة صادر، بيروت ١٩٢٥.
- البشعلاني، الخوري اسطفان: تاريخ بشعلي وصليما، مطبعة فاضل وجميل، بيروت ١٩٤٧.
- البعيني، حسن أمين: جبل العرب، دار النهار للنشر، ومنشورات عويدات بيروت، باريس ١٩٨٥.
- بليبل، ادمون: تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها، مطبعة العرائس، بكفيا ١٩٣٥.
- بنوت، جهاد: حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان، بيروت ١٩٩٣.
- بو عماد، عاطف: الأسرة النكدية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، المختارة ١٩٨٩.
- البيطار، عبد الرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٣ (ثلاثة أجزاء).
- بيهيم، محمد جميل: الحلقة المفقودة في تاريخ العرب، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٠.
- ترحيني، محمد أحمد: الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١.
- الترك، نقولا: ذكر تملك جمهور فرنساوية الأقطار العربية والبلاد الشامية أو الحملة الفرنسية على مصر والشام، حققه وقدم له العميد الركن الدكتور ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت ١٩٩٠.

- الترك، نقولا: ديوان المعلم نقولا الترك، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الأدبية، بيروت ١٩٧٠ (جزءان).
- تقي الدين، سليمان: المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون تاريخ.
- تلحوق، ملحم: آل تلحوق في لبنان، لا دار، بدون تاريخ.
- الجبرقي، عبد الرحمن: مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي، طبع ونشر لجنة البيان العربي، مصر ١٩٦٩.
- جنبلاط، كمال: هذه وصيتي، لا دار، باريس ١٩٧٨.
- الحتوني، الخوري منصور: نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية، بيروت ١٨٨٤.
- الحجار، محمد حسن: تاريخ اقليم الخروب، توزيع دار النهار للنشر، ١٩٧٨.
- الحداد، جرجي: البلاغ المبين في أصل حركة سنة الستين، طبع في مدينة سان باولو، البرازيل ١٩٣١.
- الحداد، حكمت البير: لبنان الثورات الفلاحية، القرن التاسع عشر، دار نظير عبود، ١٩٩٤.
- حسونة، محمد أحمد: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨.
- حقي، اسماعيل: لبنان مباحث علمية واجتماعية، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- حلاق، حسان: موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، جامعة الدول العربية، طبع في دار الأحد البحري اخوان، بيروت ١٩٧٨.
- حلاق، حسان: بيروت المحروسة في العهد العثماني، الدار الجامعية، بيروت ١٩٧٨.
- حلاق، حسان: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت



- والولايات العثمانية في القرن التاسع عشر، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٧.
- الحلو، يوسف خطار: العاميات الشعبية في لبنان، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٩.
- حنا، عبد الله: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٢٠، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥، (القسم الأول).
- حنا، عبد الله: حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٥.
- الخازن، سمعان: يوسف بك كرم في المنفى، مطبعة الإنشاء، طرابلس ١٩٥٠.
- الخازن، فيليب وفريد: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠، دار الرائد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ (٣ أجزاء).
- خاطر، لحد: الشيخ بشارة الخوري الفقيه، مطابع نصار، بيروت ١٩٥٦.
- خاطر، لحد: عهد المتصرفية في لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧.
- خاطر، لحد: آل السعد في لبنان، لا دار، ١٩٧٠.
- خاطر، لحد: لبنان والفاثيكان، العلاقات المتبادلة بينهما من صدر النصرانية حتى اليوم، دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
- الخالدي، أحمد بن محمد الصفدي: لبنان في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، منشورات مديرية المعارف العامة والفنون الجميلة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦.
- خالدي، مصطفى وفروخ، عمر: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣.
- الخوري، أغناطيوس: مصطفى آغا بربر حاكم إيالة طرابلس وجبله ولاذقية العرب (١٧٦٧ - ١٨٣٤) مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت ١٩٥٧.

- خوري، اميل واسماعيل، عادل: السياسة الدولية في الشرق العربي، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٥٩ (٥ أجزاء).
- الخوري، شاكرو: مجمع المسرات، قدم له الياس قطار، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٥.
- داغر، الخور اسقف يوسف: بطارقة الموارنة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٨.
- الدبس، المطران يوسف: تاريخ سوريا الديني والديني، طبع في المطبعة العمومية في بيروت ١٨٩٣ - ١٩٠٥، الجزء الثامن فقط.
- الدبس، يوسف: الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، قدم له الأب ميشال حايك، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثالثة، ١٩٨٢.
- الدبس، يوسف: الموجز في تاريخ سورية، طبع بالمطبعة العمومية المارونية، بيروت ١٩٠٧ (جزءان).
- الدحداح، سليم خطار: ترجمة الأمير بشير الشهابي الكبير المعروف بالمالطي، لا دار، ١٩٦٩.
- الدحداح، نعمة الله اسحق: طريق الأجداد لسلوك الأحفاد، من كتاب تاريخ أحمد باشا الجزار، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥.
- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان أو تاريخ ميخائيل الدمشقي (١٧٨٢ - ١٨٤١)، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق ١٩٨١.
- الدويهي، البطريك اسطفان: تاريخ الأزمنة، تحقيق بطرس فهد، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٣.
- الرافعي، عبد الرحمن: عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢.
- رافق، عبد الكريم: العرب والعثمانيون (١٥١٦ - ١٩١٦) دمشق، لا دار، ١٩٧٤.



- رباط، ادمون: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠.
- رستم، أسد: الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، تولى جمعها وضبط قراءتها ووضع فهارسها الدكتور أسد رستم، منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٣٠ - ١٩٣٤ (٥ أجزاء).
- رستم، أسد: المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام، الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٤٠ - ١٩٤٣ (٥ أجزاء).
- رستم، أسد: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- رستم، أسد: بشير بين السلطان والعزیز، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٦.
- رستم، أسد: آراء وأبحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧.
- رستم، أسد: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣.
- رعد، مارون: لبنان من الإمارة إلى المتصرفية ١٨٤٠ - ١٨٦٠ عهد القائمقاميتين، دار نظير عبود، بيروت ١٩٩٣.
- الريحاني، أمين: النكبات، الأعمال العربية الكاملة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ (المجلد السادس فقط).
- زغيب، جرجس: عودة النصارى إلى جرود كسروان، نشر بولس قرألي، منشورات جروس برس، بدون تاريخ.
- زكي، عبد الرحمن: ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ١٨٤٨ - ١٩٤٨، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، مجموعة أبحاث ودراسات لتاريخه تنشرها الجمعية بمناسبة انقضاء مائة عام على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨.
- زكي، عبد الرحمن: التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، الجمعية الملكية

- للدراسات التاريخية، الذكرى المثوية للمغفور له محمد علي الكبير، دار المعارف بمصر ١٩٥٠.
- زهر الدين، صالح: تاريخ المسلمين الموحدين الدروز، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩١..
- زيدان، جرجي: تاريخ مصر الحديث، مطبعة المقتطف، مصر ١٨٨٩ (جزءان).
- زيدان، جرجي: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.
- زين، نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
- الزين، سميح وجيه: تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٩.
- الزين، علي: فصول من تاريخ الشيعة في لبنان، دار الحكمة للنشر، بيروت ١٩٧٩.
- سعادة، فارس: الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية، خفايا ومواقف، دار عشتار، لبنان ١٩٩٤.
- سعيد، عبد الله: تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، دار المدى، بيروت ١٩٨٦.
- السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد: كتاب الاستقصا لأخبار دولة المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق ولدي المؤلف جعفر الناصري وحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء ١٩٥٦ (الجزء التاسع).
- سويد، اللواء الركن ياسين: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإماراتين، الجزء الثاني، الإمارة الشهابية ١٦٩٨ - ١٨٤٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥.
- سويد، اللواء الركن ياسين: لبنان والمسألة التاريخية، الندوة الدراسية التي نظمتها جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت، نيسان ١٩٩٣ تحت عنوان كتابة



- تاريخ لبنان إلى أين؟ منشورات جمعية متخرجي المقاصد، بيروت ١٩٩٣.
- السيوفي، حبيب: الانكشارية في الدولة العثمانية، مطبعة الرهبانية المخلصية صيدا، لبنان ١٩٤٠.
- شاهين، فؤاد: الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- الشدياق، طنوس: أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٧٠.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: السخرة في حفر قناة السويس، منشأة المعارف الحديثة، مصر ١٩٥٨.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: قناة السويس والتيارات السياسية التي أحاطت بإنشائها، بحوث في تاريخ الممرات المائية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧١.
- شهاب، مورييس: دور لبنان في تاريخ الحرير، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٨.
- الشهابي، حيدر أحمد: الأمير بشير والدولة العثمانية ١٧٨٨ - ١٨٣٠، جمعه القس بدر حبيش، نشره وعلق على حواشيه الخوري بولس قرألي مدير المجلة البطريكية، مطبعة العلم بيت شباب، لبنان ١٩٣٣.
- الشهابي، حيدر أحمد: تاريخ أحمد باشا الجزائر، نشر انطونيوس شبلي وأغناطيوس خليفة، مكتبة انطوان، بيروت ١٩٥٥.
- الشهابي، حيدر أحمد: الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، عني بضبطه ونشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٩.
- الصايغ، أنيس: لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت ١٩٥٥.
- الصباغ، ألفونس: دير القمر ما بين ١٨٤١ - ١٨٦٠، المطبعة المخلصية، ١٩٤٨.

- الصباغ، ميخائيل نقولا: تاريخ الشيخ ضاهر العمر الزيداني، نشره وعلق على حواشيه الخوري قسطنطين الباشا، مطبعة القديس بولس، حريصا، لبنان، بدون تاريخ.
- صعب، محمود خليل: قصص ومشاهد من جبل لبنان، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، بيروت ١٩٨٠.
- الصغير، سعيد: بنو معروف في التاريخ، منشورات مطابع زين الدين، القرية، بدون تاريخ.
- صفيير، الخوري بطرس: الأمير بشير الشهابي، دار الطباعة والنشر اللبنانية، بيروت ١٩٥٠.
- صقر، يوسف صقر: تاريخ بجة وأسرها، دار عشتار، بيروت ١٩٨٦.
- الصلح، عادل: سطور من الرسالة، تاريخ حركة استقلالية قامت في الشرق العربي سنة ١٨٧٧، بيروت، لا دار ١٩٦٦.
- الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨.
- الصليبي، وليد: القصة هي الحصنة، الصراعات في عهود الإقطاع، لا دار، ١٩٨٤.
- الصمد، قاسم: تاريخ الضنية السياسي والاجتماعي في العهد العثماني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ضاهر، مسعود: الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١.
- ضو، الأب أنطوان: تاريخ الأمراء اللمعيين، لا دار، بيروت ١٩٩٠.
- طربين، أحمد: أزمة الحكم في لبنان منذ الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢ - ١٨٦١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٩٠.



- طربين، أحمد: لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية عهد الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٨.
- العبد، حسن آغا: تاريخ حسن آغا العبد، حوادث ١١٨٦ - ١٢٤١هـ، تحقيق يوسف جميل نعيمة، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق ١٩٧٩.
- العسلي، بسام: الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٣.
- العطار، نادر: تاريخ سوريا في العصور الحديثة، مطبعة الإنشاء، دمشق، بدون تاريخ.
- العقيلي، انطوان ضاهر: ثورة وفتنة في لبنان، نشر يوسف ابراهيم يزبك، بيروت، ١٩٣٩.
- عمار، يحيى حسين: تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة، ينطا، لادار، ١٩٨٥.
- عمار، يحيى حسين: الأصول والأنساب، دار الضحى للنشر، بدون تاريخ.
- العورة، ابراهيم: تاريخ سليمان باشا العادل، نشره وعلق عليه الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة دير المخلص، صيدا، لبنان ١٩٣٦.
- العياش، غسان: مجمع اللوزة ١٧٣٦، ذروة الجهود البابوية للتينة الكنسية المارونية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، المختارة ١٩٩١.
- العيروطوني، أنطونيوس أبي خطار: مختصر تاريخ جبل لبنان، تحقيق الياس قطار، منشورات دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٣.
- غانم، ابراهيم أبو سمرا: أبو سمرا غانم أو البطل اللبناني، الرهبانية اللبنانية المارونية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٥٨.
- غنام، رياض: المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم المصري، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، المختارة ١٩٨٨.
- فارس، هاني: النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١.

- فرج، محمد: النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ.
- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١.
- الفقيه، محمد تقي: جبل عامل في التاريخ، دار الأضواء، بيروت ١٩٨٦.
- فهد، بطرس: البطريرك العظيم اسطفان الدويهي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٧٠.
- فهد، بطرس: بطارقة الموارنة وأساقفتهم، القرن التاسع عشر (جزءان) دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٦.
- قدورة، زاهية: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥.
- قربان، ملحم: تاريخ لبنان السياسي الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٨.
- قساطلي، نعمان: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، طبع في بيروت ١٨٧٦، مكتبة السائح.
- قلفاط، نخلة: تاريخ روسيا الحديث، طبع في بيروت، ١٨٨٧.
- كرامة، روفائيل: حوادث لبنان وسورية من سنة ١٧٤٥ - ١٨٠٠ عني بنشرها وتعليق حواشيها ووضع فهارسها المطران باسيلوس قطان، منشورات جروس برس، بدون تاريخ.
- كرد علي، محمد: خطط الشام، نشر مكتبة النوري دمشق، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣ (٦ أجزاء).
- كشك، جلال: ودخلت الخيل الأزهر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.



- كوثراني، وجيه: وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠.
- كوثراني، وجيه: السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٨.
- لبكي، جوزف انطون: متصرفية جبل لبنان مسائل وقضايا ١٨٦١ - ١٩١٥، دار الكرمة، ١٩٩٥.
- مزهر، يوسف: تاريخ لبنان العام، بيروت، لا دار، بدون تاريخ (جزءان).
- مسعد، بولس والحازن، وهيب: الأصول التاريخية، مجموعة وثائق تنشر للمرة الأولى، عشقوت ١٩٥٨.
- مشاققة، ميخائيل: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان في عهد آل عثمان. منشأه ملحم خليل عبدو وأندراوس شخاشيري، طبع بمصر سنة ١٩٠٨.
- مشاققة، ميخائيل: منتخبات من الجواب على اقتراح الأحزاب، نشر أسد رستم وصبحي أبو شقرا، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٥.
- المعلوف، عيسى اسكندر: تاريخ زحلة، منشورات زحلة الفتاة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧.
- المعلوف، عيسى اسكندر: دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، طبع بالمطبعة العثمانية في بعبد (لبنان) سنة ١٩٠٧ - ١٩٠٨.
- مكاريوس شاهين: حسر اللثام عن نكبات الشام، الطبعة الأولى بمصر ١٨٩٥.
- المنير، حنانيا: الدر المرصوف في تاريخ الشوف، لا دار ١٩٨٤.
- مؤرخ مجهول: حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول، نشر وتحقيق أسد رستم وبولس قرألي، المطبعة السورية بمصر الجديدة، لا تاريخ (جزءان).
- مؤرخ مجهول: مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، بدون تاريخ.
- مؤرخ مجهول: لبنان وطن قومي للنصارى، لا دار، بدون تاريخ.
- الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت ١٩٨١.

- نصر الله، حسن عباس: تاريخ بعلبك، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨٤.
- نعمة، جوزف: صفحات من لبنان، الجزء الأول، فقط، لا دار، ١٩٧٧.
- النقاش، زكي: أضواء توضيحية على تاريخ المارونية، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠.
- نوار، عبد العزيز، سليمان: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥١٧ - ١٩٢٠)، جامعة بيروت العربية، طبع في دار الأحد البحيري اخوان، بيروت ١٩٧٤.
- نوار، عبد العزيز سليمان، ونعني، عبد المجيد: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣.
- نوفل، عبد الله حبيب: تراجم علماء طرابلس وأدبائها. المنشورات الجامعة، توزيع مكتبة السائح، طرابلس ١٩٨٤.
- نوفل، ناسيم: بطل لبنان الشهير الطائر الصيت يوسف كرم، المطبعة الوطنية، الاسكندرية ١٨٩٦.
- هشي، سليم حسن: دروز بيروت، تاريخهم ومآسيهم، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٥.
- هشي، سليم حسن: المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون (١٦٠٠ - ١٩٠٠)، مطبعة نمم، بيروت ١٩٨٠ (٥ أجزاء).
- هشي، سليم حسن: سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان، مطبعة نمم، ١٩٧٤ (٤ أجزاء).
- الهاشم، لويس: تاريخ العاقورا، مطبعة العلم، بيت شباب ١٩٣٠.
- وحيدة، صبحي: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، بدون تاريخ.
- اليازجي، ناصيف: رسالة تاريخية في أحوال لبنان في عهده الإقطاعي، عني بنشرها تباعاً في مجلة المسرة وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا المخلصي، مطبعة القديس بولس، حريصا، بدون تاريخ.



- ياغي، هاشم: ملامح المجتمع اللبناني الحديث، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
- يحيى، جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٨٣٠ - ١٩٦٠، دار المعرفة، مصر ١٩٥٩.
- يزبك، يوسف ابراهيم: ولي من لبنان، منشورات أوراق لبنانية، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠.
- يزبك، يوسف ابراهيم: الجذور التاريخية للحرب اللبنانية من الفتح العثماني إلى بروز القضية اللبنانية، دار نوفل، ١٩٩٣.
- يني، جرجي: كتاب تاريخ سوريا، طبع في المطبعة الأدبية، بيروت ١٨٨١.
- يونس، مسعود: الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان الحكم العثماني، منشورات الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت ١٩٨٢.

### ج - الدوريات باللغة العربية

- أبو شقرا، عارف: الشيخ الذي استدعاه الأمير بشير، مجلة أوراق لبنانية، عدد نوار ١٩٥٧.
- أبو عز الدين، سليمان: توطن الدروز في حوران، ووقائعهم مع الجيش المصري، مجلة الكلية، المجلد ١٢، أيار ١٩٢٦.
- أبو عز الدين، سليمان: نزوح الدروز إلى حوران وحرهم ضد ابراهيم باشا، مجلة المقتطف، المجلد ٦٨، السنة ١٩٢٦.
- ايميريت، مارسيل: الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي في سنة ١٨٦٠، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس، ١٩٧٢.
- الباشا المخلصي، قسطنطين: توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي، مجلة المشرق، العدد ٣٣، السنة ١٩٣٥.
- حمادة، نور: الأميرة مي الحمدانية زوجة الشيخ حسين حمادة، مجلة أوراق لبنانية،

- عدد نيسان ١٩٥٧.
- خاطر، لحد: صفحة من حياة حسنجهان في بيت الدين، مجلة أوراق لبنانية، عدد آذار ١٩٥٧.
- الدحداح، سليم: انتخاب بطريك ماروني في القرن التاسع عشر وتدخل قنصل فرنسا في ذلك، مجلة المشرق، العدد ٣٠، السنة ١٩٣٢.
- الزين، علي: أخبار متفرقة عن عهد الجزار، مجلة العرفان، المجلد ٦٢.
- سليمان، حسين سلمان: جذور التفكير بالحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الخامسة، العدد ١٤٥، السنة ١٩٨٣.
- غنام، رياض: الحياة الإدارية في مطلع عهدها، مجلة الحياة النيابية، المجلد السادس، السنة ١٩٩٣.
- قرألي، بولس: في تحالف الأمير بشير ومحمد علي، المجلة السورية، عدد أيار ١٩٢٧.
- المعلوف، عيسى اسكندر: الأزجال في الأمير بشير، مجلة المنار، السنة الثامنة، العدد الثاني، ١٩٣٧.
- ناصر الدين، أمين آل: الأمراء آل تنوخ، بيوتهم فروعهم مواطنهم أخبار رجالهم، مجلة أوراق لبنانية، عدد شباط، السنة ١٩٥٧.
- نور الدين، محمد: الجزار ونابوليون والمسألة الشرقية، مجلة الفكر العربي، عدد ٢٨، السنة ١٩٨٢.

### د - مصادر ومراجع باللغات الأجنبية

- ARMAGNAC, M. Le Baron: Nézib et Beyrout, Souvenir D'orient de 1833 à 1841. Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- BOURON, N. Capitaine, Les Druzes, Histoire du Liban et de la Montagne Haouranaise Préface de Général WEGAND. Editions Berger-Levrault, Paris 1930.



- KURI, Sami: Une Histoire du Liban à travers les archives des jésuites (1816-1845) et (1846-1862), 2 tomes, Dar El Machreq Sarl. Beyrouth 1986.
- LAMMENS, H.: LA Syrie, Précis Historique, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, 3ème ed., 1994.
- LENORMANT, François: Une Persécution du Christianisme en 1860, Les Evénements Confessionnels au Liban. Edition Dal Al-Abjadia, 1983.
- LEWIS, Bernard: The Emergence of Modern Turkey London 1861, Moshe Ma'oz Ottoman reform in Syria and Palestine 1840-1861, Impact of the Tanzimat on Politics and Society, Oxford 1968.
- MASSEY, F.: Druze History, Translated Annotated and Edited, Detroit, Michigan 1952.
- MOURIEZ, Paul: Histoire de Mehemet-Ali, Vice Roi d'Egypte, 4 vols, Paris 1858.
- NAPIER, Commodore Sir Charles: The War in Syrie, 2 vols, London 1842.
- PERRIER, Ferdinand: La Syrie sous le gouvernement de Méhemet-Ali jusqu'en 1840, Paris 1842.
- POUJOULAT, Baptistin: Voyage dans l'Asie Mineure, en Mésopotamie, à Palmyre, en Syrie, en Palestine et en Egypte, Faisant suite à la Correspondance d'Orient, 2 vol, Paris 1840.
- POUJOULAT, Baptistin: La Vérité sur la Syrie, Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- TOUMA, Toufic: Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Moranites du Liban du XVIIe Siècle à 1914. Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1986, 2 T.
- VINGTRINIER, AIMÉ: Soliman-Pacha (Colonel Séve) Généralissime des Armées Egyptiennes ou Histoire des Guerres de l'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886.
- VOLNEY: «Voyage en Egypte et en Syrie en 1783, 1784, 1785», Documents II publié avec Introduction et des notes de Jean Gaulmier, Monton, Paris 1959.

- CADALVENE, et BARRAULT: Deux Années de l'histoire d'Orient 1839-1840 Faisant suite à l'histoire de la guerre de Mehemet-Aly en Syrie et en Asie-Mineure 1832-1833, Paris 1840, 2 Tomes.
- CHEBLI, Michel: Une histoire du Liban à l'époque des Emirs (1635-1841). Publications de l'université Libanaise, Beyrouth 1984.
- CHEVALLIER, Dominique: La Société du Mont-Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe, Librairie Orientaliste Paul Geuthner, Paris 1971.
- CHURCHIL, C.H. Mount-Lebanon a ten years residence from 1842-1852, London 1852.
- DAVISON, Roderic H.: Reform in the ottoman Empire 1856-1876, Princeton 1963.
- DUCROT, A.: Le Liban et l'Expédition Française en Syrie 1860-1861, Documents inédits du Général Ducrot par P. Camille de Rochemontreix, Paris 1921.
- EDWARDS, Richard: La Syrie 1840-1862, Paris 1862.
- ENGELHARDT, Ed: La Turquie et la Tanzimat ou Histoire des Reformes dans l'Empire Ottoman depuis 1862 jusqu'à nos jours, 2 vols, Paris 1882-1884.
- GUYS, Henri: Beyrouth et le Liban Editions Dar Lahad Khater, Beyrouth, Liban 1985.
- HICHI, Selim Hassan: La Famille des Djoumblatt du VIIème Siècle à nos jours, Beyrouth, Liban 1986.
- ISMAÏL, Adel: Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche-Orient du XVIIe Siècle à nos jours». Les Sources Françaises 1975-1982, 32 tomes Correspondance Consulaire de Beyrouth, Saïda, Syrie, Tripoli et Turquie, et 5 tomes Correspondance Commerciale. Imprimerie Catholique, Beyrouth 1982-1993.
- ISMAÏL, Adel: «Histoire du Liban du XVIIème Siècle à nos jours», T.N Redressement et Declin du Feodalisme Libanais (1840-1861), Beyrouth 1958.
- KHAIR, A, Antoine: La Moutaçarifat du Mont-Liban Publications de L'Université Libanaise, Beyrouth 1973.



## فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

كلمة شكر .....	١
تقديم بقلم د. حسان حلاق .....	١
المقدمة .....	١
الباب الأول: التاريخ السياسي لمقاطعات جبل لبنان منذ عهد الأمير بشير الثاني حتى نهاية عهد عمر باشا النمساوي (١٧٨٨ - ١٨٤٢) .....	١٣
الفصل الأول - سياسة الأمير بشير الشهابي الداخلية .....	١٥
أولاً: أضواء على الإمارة الشهابية قبل حكم الأمير بشير .....	١٧
ثانياً: الترقى السياسي للأمير بشير ١٧٨٨ .....	١٩
ثالثاً: صراع الأمراء الشهابيين على الحكم .....	٢٧
رابعاً: بشير بين بونابرت والجزار ١٧٩٩ .....	٢٩
خامساً: الإمارة الشهابية بين سنتي ١٨٠٠ - ١٨٠٤ .....	٣٧
سادساً: الانتفاضات الفلاحية في انطلياس ولحفد ١٨٢٠ - ١٨٢١ .....	٤٢
سابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات .....	٤٨
الفصل الثاني - الصراع المقاطعجي الغرضي في جبل لبنان .....	٥٣
أولاً: لمحة تاريخية عن الصراع الغرضي الحزبي .....	٥٥
ثانياً: مظاهر الصراع المقاطعجي الغرضي .....	٥٥
خلال عهد بشير الشهابي الثاني .....	٦٢
أ - نكبة النكدين (١٧٩٧) .....	٦٢
ب - تصفية الأخوين باز (١٨٠٧) .....	٦٦



- ج - سياسة بشير الشهابي تجاه بعض القوى المقاطعية ..... ٧٣
- د - صراع البشيرين على السلطة ..... ٧٨
- ١ - الصراع بين دمشق وعكا ..... ٨١
- ٢ - امارة الجبل في عهدة الأمير عباس الشهابي ..... ٨٥
- ٣ - مواقع السمقانية وبعقلين والمختارة ..... ٨٨
- ٤ - نتائج هزيمة الشيخ الجنبلاطي ..... ٩١
- ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات ..... ٩٥
- الفصل الثالث - جبل لبنان في ظل الحكم المصري (١٨٣١ - ١٨٤٠) ..... ٩٧
- أولاً: مقدمات الحكم المصري في بلاد الشام ..... ٩٩
- ثانياً: السيطرة المصرية على جبل لبنان وبلاد الشام ..... ١٠٢
- ثالثاً: سياسة ابراهيم باشا الداخلية ..... ١٠٦
- أ - تشكل قوى المعارضة ..... ١١٢
- ب - الثورات وأثرها في زعزعة الحكم المصري ..... ١١٥
- رابعاً: الموقف الدولي من محمد علي ومؤتمر لندن (١٥ تموز ١٨٤٠) ..... ١٢٤
- أ - تنفيذ مقررات لندن وحرب الجلاء (١٨٤٠) ..... ١٣٠
- ب - وقعة بحر صاف وتسليم الأمير بشير ..... ١٣٨
- خامساً: موقف الدروز والموارنة في خلال حرب الجلاء (١٨٤٠) ..... ١٤٣
- سادساً: بعض الملاحظات والاستنتاجات ..... ١٤٩
- الفصل الرابع - جبل لبنان في ظل حكم الأمير بشير الثالث وعمر باشا النمساوي (١٨٤٠ - ١٨٤٢) ..... ١٥٣
- أولاً: الأمير بشير الثالث (١٨٤٠ - ١٨٤١) ..... ١٥٥
- أ - تولية بشير قاسم ملحم ..... ١٥٥
- ب - بشير الثالث في مواجهة القوى المقاطعية ..... ١٥٨
- ١ - مسألة الضرائب ..... ١٦١
- ٢ - المنشور البطريكي ..... ١٦٤
- ٣ - مسألة الديوان ..... ١٦٦
- ج - الحرب الأهلية الأولى (١٨٤١) ..... ١٦٨
- ١ - مقدمات الحرب ..... ١٦٨

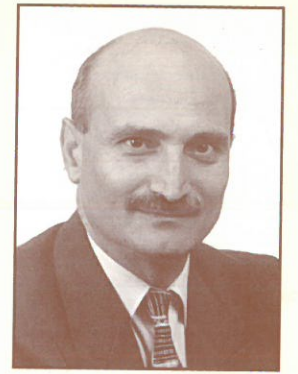
- ٢ - قيام الحرب ..... ١٧٢
- ٣ - مسؤولية العمال العثمانيين عن الأحداث ..... ١٨١
- ٤ - انتهاء الحرب الأهلية الأولى ..... ١٨٣
- د - العلاقات الدرزية - الانكليزية ..... ١٨٧
- ثانياً: عمر باشا النمساوي أو تجربة الحكم العثماني المباشر في جبل لبنان (١٨٤٢) ..... ١٩١
- ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات ..... ٢٠٣
- الباب الثاني: التاريخ السياسي لمقاطعات جبل لبنان في عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ - ١٨٦١) ..... ٢٠٥
- الفصل الأول - مقاطعات جبل لبنان في بدايات عهد القائمقاميتين (١٨٤٢ - ١٨٤٥) ..... ٢٠٧
- أولاً: نظام القائمقاميتين ..... ٢٠٩
- ثانياً: الحرب الأهلية الثانية سنة ١٨٤٥ ..... ٢٢٣
- أ - مقدمات الحرب ..... ٢٢٣
- ب - الحرب الأهلية ..... ٢٢٨
- ج - صلح وإصلاحات شكيب أفندي ..... ٢٣٢
- ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات ..... ٢٤٠
- الفصل الثاني - الأوضاع الداخلية في القائمقاميتين النصرانية والدرزية (١٨٤٥ - ١٨٦٠) ..... ٢٤٣
- أولاً: الوضع الداخلي في القائمقامية النصرانية ..... ٢٤٥
- الصراع الغرضي الحزبي ..... ٢٤٨
- ثانياً: الوضع الداخلي في القائمقامية الدرزية ..... ٤٥٤
- المشاركة في حرب القرم (١٨٥٤) ..... ٢٦٢
- ثالثاً: الثورة الفلاحية في كسروان (١٨٥٨) ..... ٢٦٧
- رابعاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات ..... ٢٨٠
- الفصل الثالث - الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ وفتنة دمشق ..... ٢٨٣
- أولاً: الحرب الأهلية سنة ١٨٦٠ ..... ٢٨٥
- أ - مقدمات الحرب الأهلية ..... ٢٨٥



٢٨٦	ب - أسباب الحرب الأهلية ودور القوى الفاعلة فيها (١٨٦٠) .....
٣٠٤	ج - لمحة عامة عن وقائع الحرب .....
٣١٨	د - صك المصالحة بين الدروز والموارنة .....
٣٢٠	ثانياً: الفتنة في دمشق (تموز ١٨٦٠) .....
٣٢٨	ثالثاً: بعض الملاحظات والاستنتاجات .....
	الفصل الرابع - التدخل الأوروبي - العثماني المباشر ونتائجه
٣٣١	في سوريا وجبل لبنان .....
٣٣٣	أولاً: مؤتمر باريس (حزيران ١٨٦٠) .....
٣٣٩	ثانياً: اجراءات فؤاد باشا في دمشق .....
٣٤٣	ثالثاً: الحملة الفرنسية واحتلال جبل لبنان (آب ١٨٦٠) .....
٣٤٦	رابعاً: اجراءات فؤاد باشا في جبل لبنان .....
٣٤٦	أ - القائمقامية الدرزية بين دي بوفور وفؤاد باشا .....
٣٥٣	ب - القائمقامية النصرانية ويوسف بك كرم .....
٣٥٩	خامساً: مهام اللجنة الدولية .....
٣٥٩	أ - محاكمة الأعيان الدروز .....
٣٦٨	ب - تعويضات ومساعدات للمنكوبين .....
٣٧٣	ج - إصلاح النظام السياسي لسوريا وجبل لبنان .....
٣٧٣	١ - مشاريع القوى الأوروبية لتنظيم سوريا .....
٣٨٢	٢ - مشاريع إعادة تنظيم جبل لبنان .....
٣٨٧	سادساً: جلاء قوات الغزو الفرنسي عن جبل لبنان .....
٣٩٠	سابعاً: النظام الأساسي لتصرفية جبل لبنان .....
٣٩٥	الخاتمة .....
٤٠٤	الوثائق .....
٤٩٥	فهرس الوثائق .....
٥١٧	الملاحق .....
٥٤١	فهرس الملاحق .....
٥٤٣	مكتبة البحث والدراسة .....
٥٤٥	أولاً: المصادر غير المنشورة .....

٥٤٥	أ - الوثائق غير المنشورة .....
٥٤٥	ب - المخطوطات .....
٥٤٦	ج - الدراسات والرسائل الجامعية غير المنشورة .....
٥٤٧	ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة .....
٥٤٧	أ - مصادر ومراجع معربة .....
٥٥٠	ب - مصادر ومراجع باللغة العربية .....
٥٦٤	ج - الدوريات باللغة العربية .....
٥٦٥	د - مصادر ومراجع باللغات الأجنبية .....
٥٦٩	فهرس المحتويات .....





\* رياض حسين غنام

\* مواليد بلدة نيجا الشوف ١٩٤٩  
\* تلقى دراسته الابتدائية والثانوية في  
المعهد الأنطوني في بعبدا، وفي ثانوية  
الطريق الجديدة في بيروت  
\* حائز على:

- إجازة في الحقوق من الجامعة  
الليمانية سنة ١٩٧٤
- إجازة في التاريخ سنة ١٩٨٠
- ماجستير في التاريخ سنة ١٩٨٥
- دكتوراه دولة في التاريخ سنة  
١٩٩٧

\* من مؤلفاته:

- المقاطعات اللبنانية في ظل الحكم  
المصري
- المقاطعات اللبنانية في ظل حكم  
الأمير بشير الشهابي الثاني ونظام  
القائمقاميتين
- التاريخ الإقتصادي والإجتماعي  
لجبل لبنان بين سنتي ١٧٨٨ -  
١٨٦١ (قيد الطبع)
- سلسلة كتاب التاريخ في خمسة  
أجزاء مع آخرين
- نشر عدة دراسات وأبحاث تاريخية  
وقانونية

\* ينتسب إلى:

- عضوية إتحاد الكتاب اللبنانيين
- الهيئة الإدارية لمجلس إنماء قضاء  
الشوف
- الحركة الثقافية في لبنان
- \* يشغل منصب مدير عام في مجلس  
النواب اللبناني